
ألمانيا الغربيّة
وعواصف السياسة الدولية
أحمد عبد اللطيف العبار
مطبوعات الشعب
ثقافة وعلوم إنسانية لكل الشعب
EMDEN
HAMBURG
DEMOCRATIC GERMAN
BREMEN
GRONINGEN
FEDERAL GERMANY
HANOVER
MAGDEBURG
DORTMUND
KASSEL
BEBRA
LEIPZIG
KOLN
PARIS
WIESBADEN
FRANKFURT
WEST BERLIN
WURZBURG
LONDON
NUREMBERG
PILSEN
MOSCOW
KARLSRUHE
STUTTGART
NANCY
WASHINGTON
KONSTANZ
FUSSEN
BERNE
PEKING

ستظل القاهرة دائما قلب العروبة والاسلام النابض
تتبوأ مكانتها التاريخية والحضارية
فى عالم ... الفكر.. والثقافة... والنشر......

■ الطبعة الأولى ■ ديسمبر ١٩٧٥ ■

■ الغلاف والاعداد الفنى : محمد حاكم

■ الناشر : مؤسسة دار الشعب
٩٢ شارع قصر العينى

المانيا الغربية
وعواصف السياسة الدولية

أحمد عبد اللطيف العبار



دراسة

سياسية استراتيجية اقتصادية

ألمانيا الغربية
وعواصف السياسة الدولية

مقدمـــــــة

تتركز دراستى فى هذا البحث على المانيا الاتحادية (المانيا الغربية) الفترة خلال الربع قرن الأخير ــ أى منذ هزيمة جمهورية المانيا الهتلرية ــ وتشمل دراسة العوامل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية التى عاصرت هذا الشطر الأكبر من المانيا . مع العناية بربط الأحداث والاوضاع السابقة لهذه الحقبة من الزمن بتلك اللاحقة من اجل توضيح الرؤية .

لقد عاشت المانيا الغربية وسط رياح سياسية عاتية بعضها قادم من خلف المحيط الأطلنطى عبر أوربا الغربية والبعض الآخر من خلف جبال الأورال عبر أوربا الشرقية ــ تلاقت وتلاطمت فوق المانيا وفوق برلين بصفة خاصة ــ ومن ثم كانت لها أصداء قوية فى القارة الأوربية واخرى تعدتها وسمع هديرها فى قارات بعيدة .

ساعدت هذه الاصداء بالاضافة الى مسببات أخرى على نشوب « الحرب الباردة » بين القوى العظمى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة وكانت برلين الغربية مركزها المشع كما اندلعت بسببها بعض الحروب الساخنة المحلية الى أن تلتها بعد ربع قرن وقفة شبه الزامية بين الكبار سميت « بالوفاق » قامت على معايير ومقدرات معقدة ومحسوبة وتوافقية . فوجدت من الواجب أن أسرد نبذات عن أهم ملامح « الحرب الباردة » « والوفاق » للعمل على تكامل الصورة الاستراتيجية العامة حتى يمكن ابراز العناصر الحية « لاستراتيجيات الدول العظمى » تلك التى تهدف الى حماية امنها القومى فى المقام الأول وتلك التى تتبدل بتطور آلة الحرب وتلك التى أصبحت تتأثر بالمواقف الاقتصادية (الزراعية والصناعية والمالية والبترولية ...) المختلفة .

وافيد ان كل هذه الاعتبارات واخرى قومية المانية اثرت بطريقة فعالة على ألمانيا الغربية وجعلتها تعمل لتتبنى سياسة « الانفتاح على الشرق » التى تطلبت من ألمانيا الغربية أن تبرم بخصوصها عدة معاهدات مع دول أوربية شرقية وفى مقدمتها ألمانيا الشرقية لتمهد لجو الوفاق مع الشرق .

واذا كانت ألمانيا الغربية قد نهضت من كبوتها بعد مجهود شاق وتضحيات جسام فان ألمانيا الشرقية نهضت هى الأخرى من كبوتها وبذلت الجهد المضنى والتضحيات الكبيرة ذلك رغم اختلاف مذهب السلطة الحاكمة فى كل منهما . ولكن يجب علينا أن نقرر أن الفرد الألمانى كان هنا وهناك وان سملته هي التى صنعت أساسا المعجزة هنا وهناك .

عقيد أركان حرب (متقاعد)
أحمد عبد اللطيف العبار

الفصل الأول : المـانيـا عقب الهزيـمـة

تأملات رجل ألمانى

استسلمت ألمانيا يوم ٨ مايو ١٩٤٥ واعتبر هذا اليوم النهاية الرسمية للحرب العالمية الثانية رغم أن اليابان استسلمت يوم ٢ سبتمبر ١٩٤٥ . لقد هزمت ألمانيا من جراء التفوق الساحق الذى تمكن الحلفاء من تحقيقه للاجهاز على النازية الألمانية التى نشرت الدمار فيما حولها بالاضافة الى ما تسببته من تدمير لأرض المـانيا ذاتها وما نتج عنه من آلام للشعب الألمـانى ظل وما زال يعانى من بعضها .

أمست ألمانيا وكأنها كتلة ضخمة من الدمار فى صورة موحشة بشعة يقطنها أو بالأصح يتنفس فوقها عدة ملايين من البشر كانت نظراتهم زائغـة وكان وما زال صوت انفجارات القنابل يدوى فى آذانهم ـ رغم انتهاء القذف ـ يصرع ويعتصر قلوبهم فزعا . كانت بطون الكبار خاوية الا انهم لم يكن قـد شعروا بالجوع بعد بسبب حالة الذهول التى كانت تعتريهم وفقط الصـغار وحدهم هم الذين كان لا ينقطع بكاؤهم وصراخهم من آثاره القارصة .

... كان مشهدا يصعب على الانسان وصفه فحتى الذين عاشـوه لم يتمكنوا من نقله بأمانة لانه كان يتمثل فى التعبير عن المشاعر العميقة المفجعة اكثر منه وصفا لملايين المنازل والمصانع والمنشآت المدمرة . انه كان مشهدا يعجز أمامه أقدر مخرج سينمائى من أن يحاول اعداد مشهد مفتعل للقطة واحدة منه . انه كان الدمار الحقيقى الواقعى وليس الدمار الخيالى المفتعل ـ ورغم أن الخيال يمكنه أن يفوق الحقيقة المجردة فى كثير من الأحوال ـ الا أن حقيقـة دمار ألمانيـا فاقت ما كان يمكن للخيـال أن يعنيـه دمارا بالنسبة لها .

وازداد الموقف حرجا فى قطاعات احتلال القوات الانجليزية والفرنسية والأمريكية بألمانيا بسبب الاعداد الهائلة من المهاجرين الذين نزحوا الى هـذه

القطاعات امام الزحف الروسى من اجزاء فى شرق المانيا ومن دول محيطة بها ـ وخاصة من المنطقة الألمانية الواقعة شرق الخط الممتد شمالا بطول نهر الأودر الى امتداد التقائه بنهر نييس جنوبا وهى المنطقة التى ضمتها بولندا الى أراضيها وقد نزح من هذه المنطقة قرابة ٩ مليون المانى كما نزح من منطقة السوديت التشيكوسلوفاكية ما يقرب من ٢ مليون المانى ـ وقد انضم هؤلاء الى السكان الأصليين لمقاطعات الاحتلال الغربية الثلاث وهم الذين كان يقدر عددهم ب ٣٤ مليون المانى فأصبح تعدادهم ٤٥ مليون نسمة الأمر الذى حول الهزيمة الى حالة من الفوضى المؤلمة . ومن الطبيعى انه لم يكن من السهل ايواء مثل هذه الأعداد النازحة حتى فى حالة السلم العادية وما بالنا وقد تمت الهجرة فى نهاية حرب طاحنة لم تترك طعاما زائدا ولا غطاءا فائضا . هذا فى الوقت الذى كان القطاع الألمانى الذى تحتله القوات الروسية يحوى ١٦ مليون نسمة كانت حالتهم تماثل حالة مواطنيهم فى شطر ألمانيا الغربى .

وفى وصف لمدينة برلين قالت جريدة النيويورك هيرولد تريبيون فى عددها الصادر يوم ٣ مايو ١٩٤٥ ـ أى بعد يوم واحد من استسلام حامية برلين القوات الروسية ـ نقلا عن مراسلها الحربى فى المـانيا :

« لم يبق شىء فى برلين ولا يشاهد الانسان اى مسكن أو أى متجر أو اية وسيلة نقل أو اى مبنى ادارى . فقط يمكن مشاهدة بعض حوائط .. وهذه هى التركة التى تركها الحزب النازى لشعب برلين » ولم يكن حظ بقية المدن الكبرى أحسن حالا من برلين فقد نال الدمار من غالبيتها حيث أن المدينة التى يمكن أن يقال انها خرجت من الحـرب سـليمة هى تلك التى دمر بهـا ربع مبانيها . وارتفعت نسبة الدمار فى عدد من المدن الى أن وصلت مثلا الى نسبة ٧٥ فى المائة فى مدن فرانكيفورت و كولون و ميونيخ و فيرسبورج . وكاحصائية عامة فقد فقدت ألمانيا نصف ثروتها القومية تقريبا ويشمل ذلك دمار ما يقرب من خمسى وسائل انتاجها ودمار ربع مبانيها كمتوسط عام يشـمل المـدن والقـرى .

اما بقية وسائل الانتاج ووسائل المواصلات ومصادر القوى التى نجت من غارات الحلفاء فقد كانت فى حالة شلل تام وتوقفت الحياة فوق ألمانيا وسادها الظلام لفترة طويلة الى أن تمكن الشعب الألمانى من أن يتنفس بشىء من اليسر . وطبقا للبيانات فان ألمانيا الغربية قد دمر بها ٢ر٢ مليون مسكن دمروا تدميرا تاما عدا ٥ر٢ مليون مسكن كانت تحتاج الى عمرة شاملة وهذه المساكن اذا كان اعيد اصلاح ما كانت تحتاج الى ترميمات وبناء جزء مما دمر لكان الأمر يمكن ان يكون مقبولا بالنسبة للسـكان الأصليين الا أن المشكلة

تمثلت فى الحاجة الى بناء مساكن أخرى من اجل ايواء ملايين المهاجرين وهذه كانت المشكلة الأساسية بالنسبة لألمـانيا الغربية .

ان مجرد التأمل فى هذه الأرقام يمكن أن يعطينا صورة لألمانيا بعد الهزيمة خاصة لو علمنا انها فقدت ما يقرب من ٧ مليون بين قتيل ومفقود خـلال سنوات الحرب هذه منهم ١٣٠ر٠٠٠ قتيلا من جراء غارة واحدة على مدينة دير يسدن يوم ٢ فبراير ١٩٤٥ واعتبرت القنابل التى ألقاها الحلفاء من قرابة ١٠٠٠ طائرة أغارت على المدينة فى تلك الليلة المشئومة تقارب تأثير قنبلة ذرية مثل تلك التى القيت على هيروشيما والتى راح ضحيتها قرابة ٢٠٠ر٠٠٠ يابانى .

لم تختص ألمانيا وحدها بالدمار بل شمل الدمار كل الدول الأوربية التى اشتركت فى الحرب العالمية الثانيـة ، ولكن درجة اصاباتهـا كانت بنسب متفاوتة ، حسب طبيعة العمليات الحربية التى تمت فوق ترابها ، وكانت أعلاها ــ فيما عدا ألمانيا ــ تلك التى اصابت روسيا وفرنسا ، حيث دارت فوق أراضيهما معارك الغزوة الشرسة النازية فى بادىء الأمر ، ثم تلاها الهجوم المضاد الروسى لتحرير روسيا الأوربية ، ومن ثم غزو الحلفاء لأوربا عام ١٩٤٤ حيث نزلوا على شاطىء نورماندى الفرنسى لتحرير أوربا الغربية .

ولحقت بروسيا الأوربية وبفرنسا الأضرار الجسيمة من جراء مقاومة القوات النازية أثناء انسحابها منهما ، الا أن اجتياح الحلفاء الأربع بعدئذ فى عام ١٩٤٥ لدولة ألمانيا واطباقهم عليها من الشرق والغرب أصاب ألمانيا فى صميمها ، بسبب ضراوة القتال الذى دار فوق أراضيها بالاضافة الى آثار غارات الطيران الغربى الذى شن غارات شديدة على ألمانيا طوال عام ١٩٤٣ من أجل تليين مقاومتها وتدمير دفاعاتها ومصانعها وعقد مواصلاتها ، لدرجة ان كان الطيران الغربى يلقى قنابله فوق المناطق الألمانية الآهلة بالسكان لبث الذعر بين الألمان وخفض روحهم المعنوية توطئة للغزو الغربى المرتقب ..

ولما كانت دراستى موضوعية ، أى تستهدف التعرف على مصير ألمانيا الهتلرية بعد الهزيمة وما آلت اليه الأمور بها بعدئذ ، لذلك انصبت دراستى على ألمانيا وتركز وصفى على البوءس الذى خلقته لها النازية المجرمة والمسئولة عن الدمار الذى حل بكل أوربا ، وعن ذلك الذى حل بدرجة بشعة بدولة ألمانيا ذاتها . ومن هنا فاق الدمار فى ألمانيا مثيله فى بقية القارة وكان الألمانى المنهزم لا يرى على مدى البصر حوله الا المبانى المهدمة والجوع والحرمان .

لم يكن موقف التموين فى ألمانيا عقب هزيمتها يختلف عن موقف الدمار بها حيث كان محصول عام ١٩٤٤ محصولا هزيلا بسبب نقص السماد وقلة

الأيدى العاملة ولم يستطع حلفاء الغرب تلبية جميع المطالب التموينيـــة للقطاعات الألمانية الثلاثة بسبب العجز فى وسائل النقل البحرى وصعوبة نقل المؤن بريا عبر أراضى فرنسا أو البلاد الأوربية الغربية الأخرى من جراء تدمير مختلف وسائل المواصلات وغالبية الكبارى الرئيسيـــة بهـــا علاوة على تدمير ٣١٤ كوبرى فى ألمانيا الغربية منها جميع الكبارى المقـامة عبر نهر الراين وعددهم ٢٢ كوبرى . وباقتراب شتاء عام ١٩٤٥ كان نصف أهالى ألمانيـا الغربية يعيشون فى العراء وكانت مشكلة التدفئة تماثل مشكلة التموين فى خطورتها وظهرت الحاجة الماسة لتدبير كميات كبيرة من الأخشاب للتدفئة . وأنقل هنا نبذة جاءت فى هذا الخصوص فى عدد جريدة ألمانيا زينتنج الصادر يوم ٩ نوفمبر ١٩٤٥ عن مراسلها فى مدينة ميونيخ جاء بها :

« ان السلطات المدنية والعسكرية فى مقاطعة ميونيخ خططت من اجل تجميع العمال القادرين على العمل فى تقطيع الأشجار وذلك لأن نتيجة المجهود المبذول لضمان احتياجات الخشب للتدفئة فى الشتاء لم تأت بنتيجة مرضية وعليه فيجب تجميع عشرة آلاف رجل فورا ليعملوا لمدة مائة يوم ... وسوف تكون أسبقية عملية تقطيع الأشجار هى من الأسبقيات الأولى عن بقية العمليات الأخرى ..... » .

وان كانوا قد استطاعوا الاتقاء نوعا ما من حدة البرد فى عام ١٩٤٥ فان الشعب بألمانيا الغربية لم يتمكن من مجابهة الجوع طوال عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ بسبب نقص المواد الغذائية حيث أن الفرد كان يجد منها ما هو ضرورى لاعاشته وليس أدل على ذلك ما وصلت اليه حالة الأطفال وحالة النســـاء والرجال عموما . ففى احصائية للأطفال الذين يتراوح عمرهم بين ٦ الى ١٢ سنة فى مدينة اكس لاشابييل وجد ان ٩ فى المائة منهم يتمتعون بالوزن الطبيعى و ٢٣ فى المائة كانوا فى وزن يقارب الوزن الطبيعى أما البقية اى نسبة ٦٨ فى المائة فكانوا فى أوزان تقل عن الوزن الطبيعى للأطفال فى مثل سنهم . ولم يكن وزن هؤلاء أقل من الوزن الطبيعى بسبب شقاوتهم أو تمنعهم عن تناول الطعام بل كان بسبب قلة الطعام . واذا قدرنا أن امهات وآباء هؤلاء الصغار كانوا يقدمون لهم جزءا من نصيبهم فى المواد الغذائية فهذا يجعلنا نتصور أن مقدار الطعام الذى كان يقدم لكل عائلة كان مقدارا لا يمكن أن يفى بالاحتياجات العادية للفرد وليس من الأمور الغريبة أن نقرأ الآن احصائيات تفيد أن قرابة

٩ فى المائة من الرجال و٧ فى المائة من النساء كانوا يعانون من قلة التغذية أى كانوا يشعرون بالجوع الفعلى . ومن نتيجة سوء التغذية تفشى مرض السل بين الأهالى وتضاعفت أرقامه وفى أحد أقاليم ريناتين الشمالية تم تسجيل ٩٩٠٢ حالة اصابة بالسل فى ديسمبر ١٩٤٤ وسجلت ١٩١٠٢ حالة فى ديسمبر ١٩٤٥ ووصل عدد الحالات الى ٢٥٠٠٠ حالة فى يونيو ١٩٤٦ .

لقد عاشت ألمانيا أحلك أوقات تاريخها خلال السنوات الأولى لما بعد الهزيمة وسأحاول أن أنقل جانبا من المأساة التى عاشها الشعب الألمانى وذلك عن لسان الدكتور كونراد ايديناور كما جاء فى مذكراته فى هذا الشأن حتى يمكننا أن نقترب من الحقيقة وأن نستمع الى شخص عاش المحنة وشاهد آثارها ثم تولى مسئولية الحكم فى بلاده سنوات طويلة الى أن نهضت من كبوتها . لقد تولى كونراد ايديناور عام ١٩١٩ منصب عمدة مدينة كولون وظل يمارس عمله الى أن طرده هتلر عام ١٩٣٣ بسبب أفكاره المناهضة لمبادىء النازية ثم اعتقله الجستابو فى سبتمبر ١٩٤٤ عقب محاولة الانقلاب ضد هتلر وأفرج عنه واعتقل من جديد الا أن الحظ لعب معه دوره فتم الافراج عنه قبل اقتراب القوات المتحالفة الغربية من معتقله بأيام قليلة لعدم توفر أدلة قوية ضده . وبعد أن احتلت القوات المتحالفة المنطقة استدعته قيادة القوات الأمريكية وعينته من جديد كعمدة لمدينة كولون .

ويصف لنا ايديناور الحالة التى كانت عليها منطقة كولون وهو فى طريقه من منزله فى بلدة روندورف الى رئاسة القيادة الأمريكية بمدينة كولون كما يصف لنا أيضا الحالة التى عاصرها فى هذا الوقت الحرج حيث قال :

« لقد تركت لى هذه الرحلة وقعا قاسيا فى نفسى ... ففى كل مكان كانت هناك منازل مهدمة وفى كل مكان كان خراب المعارك ظاهرا ... لقد كان منظر كولون هو الذى أثر فى نفسى الأثر العميق ... فمن بين ٧٦٠٫٠٠٠ نسمة وهو تعداد المدينة قبل الحرب لم يبق فيها سوى ٣٢٫٠٠٠ ومكث هؤلاء فى الجزء الواقع يسار نهر الراين ... لقد كان الألمان ما زالوا يحتلون الضفة اليمنى للراين ورغم ان المعارك العنيفة كانت قد خفت وطأتها الا أن الطلقات الفرادى ما زالت تدوى هنا وهناك .. وكان خط سيرنا يجعلنا نمر أمام منزل أصدقاء أعزاء فطلبت أن نتوقف قليلا حتى أطمئن عليهم ودخلت المنزل الا اننى وجدت جميع الأبواب مفتوحة والأثاث والكتب مبعثرة على الأرض فى حالة فوضى لا يمكن وصفها ... واختفى كل أثر للسكان ... وهذا كان الحال

تقريبا فى كل مكان آخر ... وبعد حديثى مع الضباط الأمريكان عاودت المرور فى المدينة المقفرة المنهوكة المنحنية وذلك حتى أصل الى المقر السابق للجستابو .. حيث كنت أريد ان أرى ولو لمرة وكر اللصوص هذا .. كان يتواجد فى منزل كبير ... كل الأبواب من أعلاه الى أسفله كانت مفتوحة .. كانت تغطى الأرضية دوسيهات ووثائق ... طفت بجميع الغرف ووصلت أخيرا الى غرفة مكتب حكمت حسب وضعها انها كانت تخص موظفا من كبار رجال الجستابو .. كم المرء غريب فى تكوينه كان هذا المنزل مصدرا مسموما للآلام العديدة لزوجتى ولى ولبناتى ورغم ذلك فقد غالبتنى الرغبة فى أن أقتنى من هذا المنزل على تذكار ما ... شاهدت على مكتب هذا الموظف الكبير شمعدانا بسيطا من البرونز قدرت انه لابد أن يكون مسروقا .. فأخذته اننى أراه كل صباح فى منزلى وهو يذكرني بالآلام والظلم .. نعم انه يذكرنى بالماضى ويحذرنى عن المستقبل . كان العمل الذى ينتظرنى فى هذه المدينة التى كانت شبه مدمرة هو عمل كبير وذو صعوبة بالغة .. ان منظر مدينة كولون كان مفزعا .. كانت المساحات المدمرة بسبب الهجمات الجوية وبسبب الأعمال الحربية الأخرى تفوق كل حد فى قسوته وشناعته ..

ان أكثر من نصف عدد مبانى الاسكان والمبانى الحكومية كان مدمرا تماما وغالبية المتبقى كان مصابا بأضرار جسيمة ... فقط ٣٠٠٠ منزل كانت سليمة .. وكان التدمير الذى أصاب الشوارع هائلا وشاسعا .. قضبان الترام والكابلات الكهربائية .. القنوات الأرضية للماء والغاز .. وبقية القنوات الصحية .. كانت رأسا على عقب ... اننا بالكاد يمكن أن نتصور اليوم الاخطار التى كانت تتعرض لها الصحة العامة وقتها بسبب هذه الفوضى .. لا ماء .. لا غاز .. لا كهرباء .. لا وسائل مواصلات .. الكبارى التى كانت على الراين دمرت .. طبقة الردم من بقايا المنازل المدمرة كانت تغطى الشوارع بارتفاع متر .. جبال من الهدم الناتج عن المبانى المدمرة ترتفع فى موقع كل منزل دمر وانهار .. ان منظر الكنائس المدمرة التى تصدت كثيرا منها لأعوام الزمن مع كتدرائية المدينة المجروحة مع بقايا حطام الكبارى التى كانت مسبقا ترتفع فى خيلاء عبر نهر الراين هو منظر بشع ... ان مدينة كولون كانت مثل الشبح . كان أهالى المدينة يختبئون فى بؤس ببدرومات المنازل المضروبة وكانت مطابخهم على الطريقة البدائية تتكون من عدة قوالب من الطوب وكانوا يتدبرون الماء فى جرادل وأوانى معدنية من الطلمبات النادرة التى كانت ما زالت تعمل وقتها .

كانت الصعاب التى على سلطات البلدية التغلب عليها كانت تبدو وكأنها لا يمكن مجابهتها ... اعددنا مكاتب الادارة فى مبنى شبه سليم كان مقرا لشركة تأمين أما مبنى البلدية السابق فكان قد تهدم (ويسترجع ايديناور للماضى فى عام ١٩٣٣ ويقول) .. كان يوم أحد .. عندما غادرت مكتبى .. عندما غادرت البلدية .. حيث كان لايشوبنى شك وقتها فى اننى لن أرى ثانية هذا المكان الذى خدمت فيه سنوات طويلة .. لقد اخذت معى يومها مفتاح دار البلدية كتذكار .. اننى احتفظ به حتى اليوم .

(ويعود الى الواقع قائلا) كان معظم سكان المدينة قد هربوا أو أجبروا على اخلائها خلال اشهر الحرب الثلاثة الماضية ولكن بعد نهاية المعارك فى المانيا عاد الأحياء منهم من كل بقاع البلاد التى تفرقوا بها الى مدينتهم ثانية .. كان الآلاف يصلونها يوميا قادمين على أرجلهم أو بأية وسيلة مواصلات وبعد ذلك بمدة حضروا بالقاطرات الناقلة للبضائع . اننى ارى اليوم فى ذاكرتى هذه القاطرات وقد امتلأت بالرجال والنساء والأطفال .. كانوا يريدون العودة الى مدينتهم بأى ثمن ومهما كانت الظروف بها .. كانوا باهتى الأوجه ... منهوكى القوى ... ملكومى الأنفس بسبب الآلام ... حاملين معهم القليل الذى كان لا زال فى حوذتهم .. وكانوا لا يجدون فى غالب الأحيان الا حوائط مهدمة .

لم يكن فقط العمل على ضمان مأوى لهؤلاء الآلاف من البؤساء هو شاغلنا الأوحد ... بل ان تدبير وسائل العناية والسبل الضرورية للابقاء عليهم كانت تبدو وكأنها واجبات ليس لها حلول . كانت المشاكل تبدأ بموجب أمور تبدو تافهة ... فلم يكن لدينا الكفاية من الورق أو الأدوات الكتابية لابلاغ قيادة الحلفاء باحتياجات وأمانى هؤلاء ... أيضا كانت من المشاكل العويصة العثور على معاونين ليعملوا على حل المسائل العاجلة ... ذلك لأن غالبية من عملوا معى عام ١٩٣٣ كانوا اما توفوا أو بعثروا خلال أرجاء المانيا ولم يمكنهم بعد العودة .. ولكن هذه المدينة الشهيدة لم تكن قد ماتت بعد .. ان تدبير الغذاء لهؤلاء الذين كتبت لهم الحياة كان من أضخم واشق الواجبات التى كان على سلطات الادارة انجازها . كانت عملية مبادلة المنتجات بأخرى مزدهرة وكانت قيمة المواد الغذائية قد حلت محل قيمة النقد .. ولكى اضمن عملية تموين هؤلاء قررت انه لا مفر الا من الاعتماد على النفس .. فاستصدرت أوامر للاستيلاء على كل المركبات التى كانت ما زالت فى حالة قادرة على التحرك

وأمرت بأن تذهب للريف المجاور لتجمع البطاطس والحبوب والخضروات ومواشي من لدى الفلاحين حتى يمكن تدبير لهؤلاء الآلاف ولو جزءا بسيطا على الأقل من المواد الغذائية الضرورية ...

ثم اتجهت الى الحاكم العسكرى الأمريكى اطلب منه أن يضع تحت تصرف الأهالى تموينا من مخزون الجيش وقد عاوننى الأمريكان بالقدر المستطاع .. أن علاقاتى الانسانية كانت طيبة مع هؤلاء الضباط الذين كانت ضرورة العمل المشترك تجعلهم يتصلون بى .. ثم علمت فيما بعد اننى كنت احمل رقم ١ فى القائمة البيضاء الأمريكية بالنسبة لكل المانيا أى أن هذا يعنى اننى كنت محل تقديرهم بصفة خاصة وجدير بالثقة وهذا ربما يوضح جزئيـا التفاهم الكبير الذى لاقيته دائما وفى أى مكان معهم ... انه بسبب علاقتى الطيبة مع قوات الاحتلال الأمريكية استطعت أن أصل الى نهاية حسـنة بالنسبة لمفاوضة خاصة احتفظ لها بذكرى حميدة ... فقد كانت المدينة تمتلك مجموعات فنية غنية جدا منها القطع النادرة للوحات من مدرسـة كولون تعود الى القرون الوسطى وكانت تعد من بين كنوز الفن الأكثر اعتزازا فى المـانيا كلها .. وحتى توضع فى مأوى من التدمير فكانت قد وضعت أثناء الحرب فى بدرومات قصر موثوق به فى جنوب ألمانيا ..

وكنت ميالا بشدة أن أعود بهم لكولون فى أسرع وقت ممكن حيث كنت اخشى عليهم أخطارا جديدة .. ولكن لا يجب أن أنكر أن عملية نقلهم بوسائل النقل العادية كانت تشكل مجازفة خطيرة فمن جانب لم تكن الطرق آمنة وفى الجانب الآخر فان الحلفاء قد أمروا بالاستيلاء على جميع الأعمال الفنيـة الألمانية وفى النهاية قررت أن أنقل اللوحات فى عربية نقـل موتى تتبع لبلدية كولون .. ووصلت اللوحات النادرة فى حالة طيبة وأودعتهم منزلا استأجره قسيس كاثوليكى واعده ليكون كنيسة وكنت أعتمد أن احترام الأمريكان لمقدسات وممتلكات الكنيسـة كان سيضعهم فى مأمن من النهب .. الا أن خطرا جديدا واجهنى على شكل أمر من سلطات الاحتلال ينص : « كل المقتنيات الفنية التى فى حوزة الألمـان يجب أن تسلم » وعلمت أن هذا الأمر كان يرمى الى التحقق من افتراض تواجد ممتلكات مسروقة بين أيد تكون قد سرقتها من مواطنين المان الا اننى فضلت الا أتحرك حيث كنت أخشى أن يحتفظ الحلفاء نهائيا بجزء من اللوحات هذه اذا سلمتها لهم وكأنها تعويضات للأعمال الفنية التى نهبها الألمان من الخارج .. ولكن الأمريكان علموا بأمر اللوحات

هذه ولا أدرى كيف علموا بها ومن ثم ابلغنى الحاكم العام العسكرى الامريكى بالرسالة التالية بواسطة أحد ضباطه : « ان سلطات الاحتلال تريد أن يجرى تنفيذ أوامرها وتريد تجنب اللجوء الى القوة فى هذا الشأن . ان العمـــدة ايديناور مرجو بأن يسلم فورا اللوحات الخاصة بمتحف كولون . ويعطى الحاكم كلمة شرف بأن الأعمال الفنية هذه اذا تحقق انها ملك لألمانيا فانها سوف تعاد لكم ثانية » .

ولم أستطع الا أن أنحنى ولكن فيما بعد أعيدت لى جميع اللوحات تماما مثل ما تعهد الحاكم العام . ولم يكن تموين الأهالى هو مشكلتنا الوحيدة فان موقف الاسكان كان مفزعا . فقد أعلنت سلطات البلدية نداءات رسمية تطلب فيها من سكان المدينة القدامى بألا يعودوا اليها ولكن هــذه النــداءات لم يستمع لها الأهالى ولذلك كان يجب أن نتخذ اجراءات فى هذا الخصوص .. لقد حاولنا أن نحول بعض الخرائب كأماكن قابلة للاستخدام وذلك فى الحيز المعقول وأقمنا أكواخا لنحاول أن نغطى الاحتياجات الحيوية للاسكان .

وبعد أن توليت سلطة عمدية كولون بوقت قليل نجحت فى التحصل على اتوبيسات ارسلتها الى مدن بوخسوالد وداشو وتريزينشاد لكى أعيد الى مدينة كولون من معسكرات الاعتقال بهذه المدن المعتقلين بها من أهالى مدينة كولون .

كنت مقتنعا تماما بأن الواجب الاول للسلطات البلدية هو العمل على اعادة الحياة بكل السبل الى التجارة والنقل . ان الكبارى على نهر الرايين والتى كان لها أهمية قصوى فى هذا الشأن كانت مدمرة وكان المهم اعادة بنائها من جديد . لقــد تحصــلت على قضــبان حديدية من الحكومة الأمريكية واشتريت من مصنع فى نارهيند كميات كبيرة من الصلب . ولما كانت غالبيـــة المنشئات سواء الصناعية أو التجارية مغلقة فان البطالة كانت تشكل مشــكلة خطيرة وكانت الغاية من اجراءاتى هذه هى خلق فرص للعمل .. لقد كتبت عن تفاصيل حالة التدمير ووصفت الحياة فى كولون لاننى شاهدت كل هذا بأعينى ولأنه كان موكلا لى مهام محاولة العلاج على قدر الامكان .. ولكن اذا كانت مدينة كولون عاصمة اقليم رينانين كانت بدون شك المدينة التى تحملت الكثير بسبب موقعها فان بقية المساحات الشاسعة من البلاد كانت فى نفس الموقف المؤلم هذا .

فى خلال الحرب وصل الحلفاء الى قرار الا وهو ان الوسيلة الحاسمة لتقليل قوة المقاومة الألمانية كانت تتمثل فى تدمير منازل الألمان ومساكنهم .

وهى عملية قدروا أن تكون لها آثارا على اقتصاد البلاد اوسع بكثير واعمق من مجرد تدمير مصانع المانية منعزلة . وعلى اساس تقديرهم هذا فان الهجمات الجوية الكثيفة والمنفذة بألف طائرة أو اكثر كان من نتيجتها أن تهدمت الروح المعنوية للأمة الألمانية . ولهذا السبب نفذوا بطريقة منتظمة تدميرهم للمساكن التى يقطنها الأهالى المدنيين كما شملت تلقائيا جميع وسائل المواصلات وكانت ايضا محطات السكك الحديدية والكبارى خاصة تلك التى عبر الراين تمثل أهداف اساسية لهم .

وبعد الانهيار الذى وقع فى الجزء الأكبر من المانيا فان البؤس كان لا يمكن وصفه . وبالاضافة الى هذا التدمير بمعناه الحقيقى فقد كانت العناصر المركزية فى الحكومة لا تستطيع العمل أو لم يكن مصرحا لها أن تعمل . ومع الأسف فان البلديات لم تكن تمتلك القدرات لملاقاة الاحتياجات الضرورية والأكثر الحاحا الا وهى تدبير : الغذاء والمأوى والتدفئة . لقد حاولنا على الأقل بث الحياة فى الأجهزة البلدية فى منطقتى الاحتلال الأمريكية والانجليزية بواسطة توجيهات صادرة من المنتصرين وفى بعض الأماكن مثل كولون توجت هذه المحاولات بالنجاح ولكن لجنة اشراف الحلفاء فى برلين لم تكن تعمل مطلقا أن الفوضى الاقتصادية كانت تسير قدما من سىء الى اسوأ » .

ثم مر ايديناور بفترة عصيبة بعد ان حل الانجليز محل الأمريكان فى احتلال منطقة مدينة كولون وكان الانجليز وقد أصبحت لهم حكومة عمالية منذ يوليو ١٩٤٥ على صلة ودية بالحزب الاشتراكى الألمانى الذى عاود نشاطه فى المانيا عقب انتهاء الحرب بطريقة غير رسمية وهو عمالى المذهب وكان يناهض الحزب النازى أثناء حكم هتلر ـ ولما كان ايديناور لا يؤيد مبادىء هذا الحزب الاشتراكى بل كان يؤيد مبادىء مجموعة الزنتروم الدينية اليمينية المذهب وذلك قبل أن يشكل ايديناور الحزب الديمقراطى المسيحى فقد كان الانجليز لا يميلون له مقدار ودهم للحزب الاشتراكى الألمانى ـ ويستمر ايديناور فى سرد الموقف فترة قيامه بأعباء وظيفة عمدة مدينة كولون تحت الاحتلال الانجليزى الجديد الى أن أعفاه الانجليز من مهام منصبه بعد ذلك .

« كانت علاقاتى مع سلطات الاحتلال الأمريكى طيبة للغاية كما ذكرت ولكن الموقف تبدل فى ٢١ يونيو ١٩٤٥ فقد غادر الأمريكان المدينة لكى تحل محلهم قوات احتلال انجليزية . ولم يمر وقت طويل الا ودخلت فى مشاكل مع الضباط المسئولين الانجليز حيث اننى لمست سوء معاملتهم للسكان الألمان وتبدل سريعا موقفهم تجاهى وتحول الى موقف عدائى . لقد وضعوا الخط التليفونى الخاص بى تحت مراقبتهم ولما كان أحد لا يستخدم التليفون سوى شخصى فلم يكن الأمر مهما لأنه بذلك الوضع كانوا يراقبوننى شخصيا وكان الموظفون الألمان الذين لاحظوا ذلك هم الذين أبلغونى به .

وفى نهاية سبتمبر ١٩٤٥ دب خلاف بينى وبين الانجليز فهؤلاء كانوا قد صمموا على اقتلاع الأشجار التى بالمنطقة والتى بالشوارع العامة ليوزعوا اخشابها على الأهالى لاستخدامه كوقود . واذكر فى الوقت الذى كنت فيه عمدة المدينة أى قبل ١٩٣٣ ان كنت قد زرعت حولها حزاما من الأشجار طوله ٢٠ كيلو مترا وهذا كاجراء وقائى للصحة العامة ــ فان كمية الأخشاب التى كانت قد تنتج من تقطيع هذه الأشجار سوف لا تكون سوى قطرة من الماء فى المحيط بالنسبة لاحتياجات المدينة حيث أن المشكلة الرهيبة فى نقص الوقود لم تكن قد بدت لها بداية بعد واذا كانت هذه الأشجار قد اقتلعت لأصاب المدينة ظلم يزيد فى مقداره عن ظلم عشرات السنين حتى يمكن اصلاحه ولذلك عارضت اقتلاع هذه الأشجار وطالبت من قوات الاحتلال الانجليزية أن توزع على الأهالى كميات من الفحم الذى صادروه وايضا طالبت أن يأتوا لنا من منطقة الروهر الألمانية بكميات من الفحم لتغطى مطالب الأهالى . وكان رد الفعل لمطالبى هذه فى منتهى البرود حتى اننى اقتنعت انها مطالب لم تقابل بالرضا . وعملت على نشر آرائى هذه لدى مندوبى جريدة النيوزكرونيكال ووكالة الاسوشيتدبرس .

كان للانجليز وقتئذ علاقات وثيقة مع الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان وذلك لأن الحكومة الانجليزية اصبحت من حزب العمال منذ يوليو ١٩٤٥ هذا وكنا نبذل الجهد فى كولون فى هذه الأشهر الشديدة القسوة التى تلت مباشرة نهاية المعارك حتى نشكل وحدة من جميع الأحزاب فى ألمانيا .

أصدرت الحكومة العسكرية البريطانية فى ألمانيا أوامرها بشأن تعيين اعضاء المجلس البلدى لمدينة كولون وكان على هذا المجلس أن يعقد جلسته الأولى فى أول اكتوبر ١٩٤٥ وكان واجبه معاونة الجهات الادارية فى المدينة ازاء تأدية واجباتها وحددت قوات الاحتلال الأسس القانونية ونطاق نشاط

هذا المجلس البلدى وأعضاء المجلس لم ينتخبهم الشعب بل عينتهم قوات الإحتلال بناء على مهنهم ومعتقداتهم السياسية وبصفتى عمدة المدينة فقد كنت سعيدا بأن أتلقى من جديد باقتراحات وتوجيهات المواطنين .. وقد كنت اعتمد على هذا الاجتماع حتى أوضح لسلطات الاحتلال بمواضيع المشاكل التى يجب ان نواجهها وايضا لاحث المواطنين واذكرهم على ضرورة العمل جماعيا .

وقد حضر هذا الاجتماع وافتتحه الكومندان بيريور كمندوب عن الحاكم العسكرى الانجليزى وشرح الهدف الأساسى من هذا الاجتماع وقال ان الهدف الأساسى منه هو اعادة تعليم الألمان – أى اعادة تهذيب الألمان فى معنى أوضح لكلمة التعليم – واننى أجد من المطلوب أن أنقل لكم بعض مقتطفات من خطابه :

« ان كل الألمان الذين قابلتهم أبدوا بكل مبادرة استياءهم من الحزب النازى ومن اعماله ومن أهدافه ولكن الحقيقة الظاهرة هى انه طوال ١٢ سنة وافقت المانيا رسميا على عملية نهب أوربا وقد شاركت المانيا فى ذلك بكل رضاء . وكتحليل اخير فان الأمة نفسها التى تسامحت مع مثل هذا النظام ولفترة طويلة هى مسئولة عن نوع حكومة البلاد . ومن أجل ايقاظ وتشجيع الشعور بالمسئولية الديمقراطية فاننى أوكل اليوم لمجلس بلدى مدينة كولون بالواجبات وبالحقوق التى كان يتمتع بها فى دستور فيماز ولكن تحت سلطاتى الكاملة بصفتى رئيسا للحكومة العسكرية الانجليزية .

ان القواعد المنظمة للمجلس الجديد مطابقة للنظام البلدى السائد فى منطقة رينانى وسوف يسمح للجمهور والصحافة بحضور كل اجتماعاته . ان المجلس يشمل حاليا ٢٢ عضوا وفى نيتى زيادة هذا العدد حتى يشمل قطاعات اكبر من الشعب . ان رغبتى أن تتشكل فى هذا المجلس عدة لجان ادارية وأرغب خصوصا أن تجتمع احدى هذه اللجان فى الأيام القادمة لتعمل اللازم بالنسبة للاجراءات الحيوية التالية نظرا لقدوم الشتاء : ١) بناء مساكن وأصلاح عاجل للمساكن ٢) التموين والوقود ٣) الصحة العامة والانشاء الفورى لمستشفيات مؤقتة . والادارة البلدية مرجوة بأن تعطى أسبقية لهذه المواضيع حتى يجنب الشعب من حرمان لا داعى له .

وفى الختام اريد مرة اخرى ان اشير بكل قوة ولكل الحاضرين كيف انه هام أمر تحقيق اعادة التهذيب الذى ذكرته فى أول كلمتى – ان كل من يريد مشاهدة ميلاد المانيا احسن شأنا يجب عليه أن يبرهن ذلك بالعمل على انهاء

النازية من الحياة الرسمية والمهنية حتى تكون ذلك حقيقة واقعية فى الأذهان كما هى فى الأحداث » .

لقد اورد ايديناور فى مذكراته هذا الجزء من خطاب الكومندان بيريور رئيس الحكومة العسكرية الانجليزية كمثال لما كان يسمعه الشعب الألمانى وقتئذ ومن الطبيعى وايديناور كان يبلغ من العمر ٧٠ سنة فى ذلك الوقت انه لم يتقبل تأنيب وتلميحات رئيس حكومة الاحتلال وقد عبر ايديناور عن ضجره فى مذكراته قائلا : « ان أعضاء المجلس لم يكونوا فى حاجة الى تنبيه خاص فنحن كنا على استعداد لان نعطى احسن ما يمكن من انفسنا حتى نعيد بناء وطننا » .

والقى ايديناور كلمة فى هذا الاجتماع بعد كلمة الكومندان بيريور قال فيهـــا :

« اننى سعيد بأن عادت الحياة الى هذا المجلس فان الظروف كانت تمنعنا حتى الآن من اشراك ممثلى الشعب فى أعمال الادارة العامة ان هذا هو تقــدم كبير اتاحته لنا الحكومة العسكرية فى هذا الشأن . انى آمل أن نتمكن فى مستقبل قريب أن يجتمع مجلس بلدى منتخب . ان واجباتنا التى اوضحها رئيس الحكومة البريطانية العسكرية فى كولون هى واجبات ثقيلة فان كولون من دون المدن الألمانية قد تكبدت أكثر الخسائر وان الشتاء الذى ينتظرنا هو شتاء شديد ويجب علينا قبل اى شىء ومثل قول الكومندان بيريور يجب أن نهتم بالتموين والوقود والمأوى . . . سنعمل مجتمعين ما هو فى مقدورنا حتى نخلق ظروف معيشة محتملة على الأقل رغم أن ذلك لن يكون بالقدر الذى نأمله .

اننى اتوجه من مكان هذا الاجتماع الى كل ســكان كولون بأنه يجب أن لا تبتعد عنا الفكرة من أن المسئولين عن هذه الالام التى لا يمكن أن تسمى باسم وهذا البؤس الذى يصعب وصفه هم الملعنين الذين اتوا الى الحكم فى ســنة ١٩٣٣ السوداء والذين لطخوا بالعار والمهانة الاسم الألمانى فى نظر كل العالم المتمدين والذين هدموا ريخنا ودفعوا تدريجيا شعبنا الى الهوة بعد ان شلوه واتوا عليه . هذا فى الوقت الذى كانت فيه تكبتهم التى يستحقونها اكثر من اكيدة . لقد فعلوا ذلك ليس فقط كما يظن البعض ليجـــروا معهم الشعب الألمانى الى الهزيمة معهم — وهذا رغم أن هـــذه الفكرة كانت تساورهم فى قراراتهم وتصرفاتهم — بل فعلوا ذلك لهدف شيطانى الا وهو انهم ارادوا أن

يبعثوا فى الشعب الألمانى برغبة الانتقام والأخذ بالثأر ضـــد الأعداء الذين واجهوهم فى معارك القتال .

لا أنتم ولا انا مسـئولون عن هـذا البؤس ولكن أنتم وانا محكوم علينا بل وملزمون بسبب الحب الذى نكنه لشعبنا والذى لا نريد له أن يغوص تمـاما مسئولون أن نتحمل هذا الحمل المخيف حتى نخفف على الأقل عن شعبنا هذه الشدة الميؤس منها . ان الواجبات التى تلح علينا هى واجبات ثقيلة ومنهكة ويبدو التعامل معها صعب المراس لدرجة انه يجب أن لا يكون هناك مجـالا للتصريحات السياسية حيث أن قوة الظروف والحب الذى نكنه جميعا لبلدنا ومدينتنا سيقودنا الى العمل المشترك مهما كان نوع الاتجاه السياسى الذى نتبعه . واسمحوا لى أن أفوه ببعض كلمات عن الأمور السياسية محبوسة فى قلبى وهى عن طبيعة الديمقراطية . ان اللفظ يستخدم فى هذه الأونة بكثرة حتى انه أصبح يخشى عليه من أن يجرد من معناه الحقيقى . انه لا يجب أن يجرد من معناه لأى سبب ما . فقط لا يكفى التحدث فى كل مكان ودائما عن الديمقراطية انما يجب أن يكون التصرف فى كل مكان ودائما حسب مبادىء الديمقراطية . ان آراء الأغلبية المنتخبة بحرية هى التى تقرر الأمور حسب مبادئه الديمقراطية وعليه فيجب على ارادة الأغلبية المنتخبة بحرية أن تقـرر الأمور . ان المبادىء الديمقراطية تعنى أيضا بأن يستمع بأمانة واحترام الى حاملى الآراء السياسية الأخرى وان يبذل الجهد لتفهم آرائهم وان تجرى محاولة التوصل الى اتفاق معهم بالاضافة الى وزن الأغلبية . واننى آمل أن تصبح اللجان المشكلة حديثا منبعا للفكر الديمقراطى الحقيقى .

ان ما من واقف وسط الدمار المتراكم على الضفة الغربية للراين لا يمكنه أن يشك فى ضخامته المحزنة ورغم ذلك فاننا لا نريد أن نيأس ... نحن نريد أن نعمل .. انه ولا شك طريق صعب ووعر هذا الذى ينتظرنا ... نحن لا نرى أمامنا الا الدمار ولكننا لا نرى نهايته ... ولكنه يجب علينا أن نسـير من خلال هذا الطريق وكلنا مسلحين بالصبر الذى ينتصر على كل شىء يجب أن نسير عليه ونحن نحمل فى قلوبنا حبا مجردا من كل شىء الا حبنا لشعبنا ومدينتنا . وحتى يهون علينا الأمر ونتماسك من هول الموقف يجب أن نعـلم ان نهر الراين كان دائما النهر الذى ينسكب أمامنا .. نهرنا الذى تدين له مدينة كولون ببهجتها وازدهار شعبها ... انه ما زال موجودا ينسكب فى مجراه ويخترق مدينتنا مثل سابقا ... أيضا فان أبراج كاتدرائيتنا تندفع بهامة سليمة مشيرة لنا الى السماء ... فهيا بنا جميعا الى العمل فاننـا منحنيين فعلا وللأسف كثيرا ـ ولكننا لسنا مقصوفى الظهر » .

كان أيديناور قد أدلى بحـديث صـحفي يوم ٥ أكتوبر ١٩٤٥ لجريدة نيوز كرونيكيل ووكالة اسوشيتدبرس صرح فيه عن تخوفه من أن لا يسلم الحلفاء كميات من الفحم ليستخدمها الألمان فى نكبتهم هذه وصرح أيضا انه علم ان الجنرال ديجول تحدث في راديو لنـدن وقال فى حديثه انه يجب على الفرنسيين والألمان ان ينسوا الماضى وأن يعيشوا معا سويا ــ وقال ايديناور انه كان يود أن يسمع أى مسئول انجليزى يصرح بمثل ما صرح به الجنرال ديجول . وفى يوم ٦ أكتوبر أى بعد حفل افتتاح المجلس البلدى لمدينة كولون بخمسة أيام وفى ثانى يوم من تصريح ايديناور للجريدة والوكالة عاليه استدعى الجنرال باركلوف الحاكم العسكرى الانجليزى ايديناور للمقابلة وفى اثنـاء توجهه لموعد المقابلة كتب ايديناور فى مذكراته عن شعوره وقتئذ وقال :

« وانا اتوجه كنت اسأل نفسى عن نوع الاجابة التى كنت سأفاد بهـا بالنسبة لموضوع توزيع الفحم على الأهالى وعن أى عمل يمكننى أن أفعله فى حالة رفضهم توزيع الفحم . وعندما دخلت مكتب الجنرال باركلوف حاكم ريناني الجنوبية وجدت بعض الضباط البريطانيين معه . ولم يقف أحد عند دخولى وبعد تبادل تحية رسمية لم يقدم لى احد مقعـدا ولما لاحظت ذلك امسكت بمقعد وهممت الجلوس عليه حين منعنى الجنرال باركلوف بلهجة جافة وقال لى : « ابق واقفا » وفى هذا الوضـع وأنا واقف استمعت الى الخطاب التالى . . . » .

وكان الخطاب الذى استمع اليه كونراد ايديناور فى هذا اليوم هو خطاب باعفائه عن منصب عمدة مدينة كولون لأسباب ذكرت به فحواها انه لم يقم بتنفيذ أى شىء فى المدينة من أجل النهوض بها . ثم ابلغ ايديناور أن يمتنع عن العمل السياسى امتناعا تاما . والحقيقة ان سلطات الاحتلال الانجليزى لم تكن ترغب فى الابقاء على رجل مثل ايديناور خاصة وان اتباع الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى كانوا لا يريدون لايديناور مثل هذا المنصب ولان الانجليز لم يقبلوا بأن يبدأ ايديناور نشاطه بالعمل السياسى بمثل النبذة التى جاءت فى خطابه يوم افتتاح المجلس البلدى أيضا لا يريدون من يعطى تصاريح سياسية للصحف فى الوقت الذى يعمل فيه رئيس الوزارة العسكرية الانجليزية على اعادة تهذيب وتعليم الشعب الألمانى . وكان هؤلاء يجهلون ان ايديناور الذى اعفوه من منصب عمدة مدينة كولون سوف يصبح فى عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٦٣ مستشارا لحكومة المانيا الاتحادية أى رئيس وزرائها . ويستطرد ايديناور فى وصف حقيقة حالة الألمان فى الفترة الحرجة من تاريخهم عام ١٩٤٥ بمذكراته فيقول :

« كانت حالة التموين تشكل كارثة .. كانت مخصصات الفرد الواحد فى المواد الدهنية ٦ جرامات فى اليوم .. واذا نظرنا الى التموين الذى كان يوزع على الفرد فانه كان يوازى ١٠٠٠ سعر حرارى يوميا وهو قدر لم يكن يكفى لأداء عمل عادى وكانت الجهات التى تنظم عملية التموين والغذاء كانت تأمل انها ستتمكن من رفع كمية التموين اليومى للفرد لتصل قيمته الى ١٥٤٠ سعر حرارى وذلك فى عام ١٩٤٧ مع العلم بأن الحد الأدنى لتغذية الفرد هى ٢٥٠٠ سعر حرارى يوميا . هذا بالاضافة الى ان الزيادة التى وعدت بها الجهات التموينية لم تتمكن تلك الجهات من ضمان تنفيذها .

وفى عام ١٩٤٦ انقصت السلطات كمية الدهون المقررة للفرد الى النصف وهى التى كانت مسبقا ٤٠٠ جرام فى الشهر وهذا ما آلمنا أشد الألم . حيث أن قلة الشحوم والدهون والبومين تساعد على انتشار مرض السل بسبب سوء التغذية وقد قدّر المسئولون عدد من أصيبوا بأوبئة سوء التغذية بمئات الآلاف ... ومن تقارير المجلس الاستشارى عن الحالة الصحية فى البلاد برزت صورة مفجعة فانه بتوالى اجراء عملية وزن للافراد ظهر فى مارس ١٩٤٦ ان وزن الرجل الناضج أظهر نقصا يوازى ٧ كيلو جرامات عن الوزن المعتاد وفى يونيو من نفس العام كان النقص يوازى ٩٫١ كيلو جرامات أى بنسبة ١٣ فى المائة أقل من الوزن الطبيعى هـذا وكانت الأوزان فى ملاجىء العجزة قـد اثبتت نقصـا يوازى ١٢ كيلو جرام اى بنسبة ٢٠ فى المائة أقل من الوزن الطبيعى وكان سوء التغذية واضـحا لدى الأطفال أكثر من الكبار وهـو ما كان يسبب لنا قلقا شديدا ليس فقط بالنسبة للحاضر ولكن للمستقبل . ومن هنا اثبتت الاحصائيات فى ربيع ١٩٤٦ فى مدرسة ابتدائية كان متوسط عمر التلاميذ بها ١٠ سنوات ان ٥٠ فى المائة كانوا مصـابون بالسـل . وفى مدارس أخرى فى هامبورج ثبت أن ٦٢ فى المائة كانوا اقل من المستوى المتوسط وعلل الأطباء ذلك الى قلة وسوء التغذية .

وبهذا الوضع فقد كان تعداد المصابين بالسل فى المنطقة البريطانية ٤٦٠٠٠ حالة معدية ولم تكن نمتلك سوى ١٣٠٠٠ سرير فى مستشفياتنا وهذا عدا مئات الالاف من الحالات التى لم تعلن عن نفسها للحد الذى قدر أن هنـاك ٢٦٠٠٠٠ شخص مصاب بالسل فى المنطقة البريطانية ولما كان الالاف من هؤلاء الناشرين للعدوى كانوا مضطرين للمعيشة مع عائلاتهم فى غرفة واحدة فالمرء يمكنه أن يقدر الخطر الداهم الذى كانت تواجهه مجموعة السكان والأسى الذى كان يمزقنا عندما كنا نلاحظ اننا لا نستطيع حتى أن نضمن نصف كمية الغذاء اللازمة لهم . وفى هذه الظروف كان عائد العمل ينقص تدريجيا وكان

لا يصل الا الى نصف معدله الطبيعي .. كانت نسبة الوفيات عام ١٩٣٨ ، ١١٫٨ فى المائة فارتفعت الى ١٨! فى المائة فى شهر يونيو ١٩٤٦ وامام هذا الجدول الرهيب يجب أن نذكر ان السنوات التى تلت انتهاء الحرب تميزت بسوء حالة الانتاج الزراعى والغذائى .. اننا كنا نتألم بقسوة بسبب الجوع واننا كنا نحاول بشتى السبل أن نجد علاجا لآلامنا .

لقد وجدت نداءاتنا للمساعدة صدى ونظمت مساعدات من بعض الدول وكان الأمر فى البداية عبارة عن مساعدات منفردة من عائلات من خارج المانيا كان لهم اقارب بالمانيا ثم من بعض التجمعات ومن المؤسسات الدينية ومع الانتشار التدريجى فى العالم للالام التى كان يتحملها شعبنا بدات الارساليات الدينية فى أمريكا وانجلترا وبلاد أخرى تعاوننا ... ثم انهالت شحنات المؤن والملابس المرسلة بواعز الود والانسانية وحب الأخ لاخوه ... كما أن مؤسسات كير وكرالوج أرسلتا مساعدات من المؤن والملابس فى ربيع ١٩٤٦ .. فقط أولئك الألمان الذين عاشوا هذه الفترة هم الذين يمكن أن يقدروا حق التقدير ما كانت تمثله هذه المساعدات الناجمة عن مبادرات خاصة أو اكلركية للشعب الألمانى الجائع والمسحوق وقتئذ . لقد استمرت هذه المؤسسات ترسل مثل هذه الهبات من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٤٩ . أن يوم وصول طرد من هذه الطرود الى عائلة كان يعتبر لدى هذه العائلة كيوم عيد لانه بالاضافة الى المساعدة المادية المباشرة فان وصول مثل هذه الطرود كان له مغزى نفسيا كبيرا ولم يكن فقط غذاء الجسد هو الذى يساعدنا ولكن كان يساعدنا أكثر شعورنا بتواجد روابط مع العالم الخارجى كانت تثبت فى النفوس الأمل فى مصالحة وكانت بمثابة شعاع من النور يكشف لنا مستقبلا اقل ظلاما ... ان المستشار الاكليركى الدينى شيليان من هانوفر أمضى ١٥ يوما فى انجلترا واستقبله زملاؤه فى الكنيسة الانجيلية الانجليزية بكل عطف وترحاب ... وابلغنى بمدى اهتمام كل من قابلهم من الانجليز بخصوص مساعدتنا وابلغنى أن أسقف شيستر الانجليزى والدكتور جورج بيل الانجليزى كانا قد احتجا بشدة ابان الحرب على الغارات الكثيفة التى كانت تشن على ألمانيا دون تفرقة ما ... لقد درست بالتفصيل موقف انجلترا بالنسبة لنا فيما يختص بالروح التى كانت سائدة لدى منتصر كذلك فى أمريكا وفى بعض الدول الأخرى وشعرت ان غالبيتهم يبدون عطفا وانسانية ازاء الرغبة فى مساعدة العدو الذى كان مطروحا أرضا ...

لقد كنا فى ورطة ولم يكن فى المقدور زيادة الانتاج القومى من المواد الغذائية الا اذا استطعنا زيادة الانتاجية الزراعية بواسطة تدبير كميات أكبر من

السماد ولكن حتى نتمكن من اعادة تشغيل مصانع السماد كان يجب أن نعد مسبقا كميات وافية من الفحم لهذا الشأن الا ان موقف الفحم كان موقفا مرعبا . ان استخراج الفحم يشغل منذ مدة طويلة مركزا هاما فى الاقتصاد الألمانى ولم تكن له اهمية قبل ذلك مثل اهميته فى ذلك الوقت لانه لم يكن فقط مطلوبا كقوى محركة لتوليد الكهرباء والغاز أو كوسيلة للتدفئة لشعبنا فى الشتاء ولكن ايضا كمصدر من مصادر انتاجنا للتصدير لانه كان تقريبا المصدر التصديرى الوحيد فى ذلك الوقت الذى كان يمكننا بموجبه استيراد مواد غذائية فى مقابله ومواد أساسية أخرى ــ فاننا كنا نحتاج الى الفحم لاعادة الحياة للمدن المدمرة ولامكان اعادة عملية البناء ولامكان تصنيع السماد ليساعد على زيادة غلة الأرض التى اهملت طويلا ــ الا انه قد تحددت لنا الكميات التى يمكننا استخراجها من الفحم وكانت قد خفضت لدرجة مخيفة. فان الكمية لم تصل الى ٦٠ فى المائة مما كان يستخرج عام ١٩٣٣ وهذا فى الوقت الذى كانوا يطالبونا فيه أن ندفع تعويضات للمنتصرين . فكانت احتياجاتنا تفوق بكثير الأساس الذى حددوه لنا .. وأيضا كان يجب رفع انتاجية الفحم ومقدار استخراجه بالنسبة للرجل الواحد ففى الوقت الذى كان الرجل الواحد يستخرج ١٥٤٧ كيلو فى اليوم عام ١٩٣٨ فان هذا المعدل انخفض الى ٧١١ كيلو فى مارس ١٩٤٦ بعد أن كان ٧٧٨ فى ديسمبر ١٩٤٥ ان هذا الانخفاض فى انتاجية الرجل كان له عدة أسباب منها أسباب مادية بسبب قلة التغذية التى كانت تقلل من قوى الرجال وأسباب معنوية تعود الى الأسى العام الناتج عن الظروف المحيطة والجو الاجتماعى المؤلم ... كانت الأزمة شديدة بعد السنة الأولى التى تلت الهزيمة ... وكان الانجليز هم الذين يشرفون على العملية وأتوا بالرجال ليعملوا فى المناجم الا أن هذه الطريقة لم تعط نتائج مرجوة .. ثم قرروا زيادة مقدار المواد الغذائية للعمال الذين يعملون فى المناجم وهى زيادة طلب من العمال أن يستهلكوها بعيدا عن عائلاتهم .. وعلينا أن نتصور الاثار النفسية لمثل هذا الاجراء فالرجل كان يجب أن يأكل هذه الكمية الاضافية من المأكولات فى محل عمله وهو يعلم فى هذا الوقت أن زوجته وأولاده يتألمون بسبب الجوع ...

وكانت الاشاعات تقول ان الانتاج لم يكن منخفضا لهذا القدر انما كانت هناك اقاويل بأن نسبة من الانتاج كانت تصدر الى الخارج بمعرفة المحتل وبأوامره وعليه لا يتبقى الا جزء بسيط للصناعة الألمانية وفى الحقيقة فان كميات كبيرة كانت تصدر الا أنها كانت ضرورية لانه بموجبها كان يمكن استيراد بعض السلع الغذائية لنا فى مقابلها حيث ان انتاجنا الزراعى وقت السلم لم

يكن يكفى الا ٦٠ أو ٧٠ فى المائة من احتياجاتنا .. كل هذا وكانت المناطق الزراعية الكبيرة تقع فى شرق المانيا ولم تعد هذه المنطقة تورد اى كمية حبوب للمناطق الغربية من المانيا وهو الأمر الذى كان سيجبرنا الى الابد لاستيراد المواد الغذائية وكان موقفنا يبدو وكأنه بدون مخرج وبدون اى أمل لكسر هذا الطوق الذى كان يحيطنا وكنا وكأنه قد حكم علينا ان نموت جوعا بطريقة بطيئة واكيدة وبطريقة لا جدال بأنها صحية كما كتبت وقتئذ جريدة الديلى ميل .

ان قرارات بوتسدام كانت تقدر بأن هناك عددا بين ١١ الى ١٣ مليون المانى ممن سيطردون من خط الأودر نييس كانوا سيجيئون ليتكدسوا فى مناطقنا وفى نفس هذا الوقت كانت القرارات تصدر باقلال انتاجنا الصناعى ... انها كانت الكارثة بعينها تلك التى كانت تهددنا . هذا بالاضافة الى ان المهاجرين الألمان الذين كانوا يأتون من كل مكان كان يتم توجيه غالبيتهم الى منطقة الاحتلال البريطانية وفى اقليم شفلسيج هلشتين واقليم هانوفر فاقت اعدادهم امكانيات الاقليمين . وفى اقليم شفلسيج هلشتين الذى كان تعداده ٣ر١ مليون نسمة تم استقبال ٢ر١ مليون مهاجر ... ثم ٠٠٠ر١٠٠ فى الأشهر التالية لدرجة ان زاد عدد المهاجرين عن عدد السكان الأصليين واذا قدرنا حالتهم الصحية فان عددا كبيرا منهم كان لايستطيع العمل ولم يعمل تقريبا الا السكان الاصليون ... ولم يستطع الا حوالى ٣٠ فى المائة من القادمين المساهمة فى العمل ... » .

واختتم ايديناور وصفه هذا بقوله :

« ان ظروف المعيشة فى مناطق الاحتلال الاخرى وفى برلين كانت شبيهة بتلك التى وصفتها وان كانت احسن هنا قليلا فانها كانت أسوأ هناك .. وفى كل المانيا كان الحاضر لا يطاق وكان المستقبل يبدو خاليا من الأمل . وحتى يمكن للمرء ان يتفهم ويقدر حق التقدير الأحداث المقبلة خلال السنوات القادمة فاننى اعتقد انه من الافضل ان يحتفظ الانسان بهذه الصورة التى وصفتها دائما امام اعينه .... الا انه كان هناك عاملا ايجابيا كان يلاحظ تواجده فى كل مكان بين شعبنا وهو ما اريد أن ابرزه بصفة خاصة . فانه بالرغم من الماضى المفجع فقد كان يجمعه تماسك عظيم وارادة قوية بأن لا يتخلى عن ذاته وأن يسير للبحث عن القوة من خلال الدين والفن . وهذه كانت علامة مشجعة تدل على حيوية شعبنا ... ان اى من الذين عاصروا هذه الفترة لايستطيع أن ينسى الدافع القوى الذى تبلور لديه للبحث والتمسك بالأهداف الروحية » .

يبرز لنا الوصف عاليه ان الصورة كانت سوداء ومن نوع السواد الحالك الذى يبدو وبجانبــه لون الفحم وكأنه ورديا . الا أن الشعب الالمانى ككل استطاع أن يصمد وان لا يفقد ذاته ـ وكان الحفاظ على الذات ـ هو أهم ركن من اركان اعادة البعث لانها تتمثل فى ـ ارادته الذاتيـــة ـ تلك التى تكمن فى اعمق الوجدان والتى يصعب أن تنال منها هزيمة أو نكبة مهما كبر شأنها .

شروط استسلام ألمانيا

قبل يوم أو يومين من انتحار هتلر الذى تم يوم ٣٠ ابريل ١٩٤٥ كان هتلر قد استدعى الأميرال دونتز قائد القوات البحرية الألمــانية وسـلمه حـكم المــانيا . ومن ثم استسلم الأميرال دونتز يوم ٨ مايو ١٩٤٥ للحلفــاء وكان استسلامه عبارة عن استسلام رسمى لكل القوات المسلحة الألمــانية ولدولة المــانيا وحاول دونتز أن يبقى وكأنه السلطة الشرعيـــة لألمــانيا حتى يكون التعامل معه كممثل شرعى لألمــانيا الا أن الأمور سرعان ما تبدلت فبعد أيام قليلة استدعى الأميرال دونتز الى احدى قطع الأسطول الحربى الانجليـزى حيث تم اعتقاله وبالتالى انهارت كل العلامات المميزة لتواجد جهة شرعيـة المانية يتعامل معها الحلفــاء وبذلك أصبح الحلفاء هم وحدهم الســلطات الشرعية فى المــانيا دون سواهم .

والواضح أن هذا التصرف قد اتخذ حتى لا يتكرر فى المــانيا عام ١٩٤٥ ما كان قد اتخذ ازاءها عام ١٩١٨ عقب هزيمة المــانيا ابان الحرب العــالمية الأولى ـ حيث انه فى هذا الوقت أي عام ١٩١٨ لم تجرد المــانيا من حكومتها الألمــانية الشرعية بل استمرت الحكومة الألمــانية والسلطات العليا الألمــانية تشرف على المــانيا بعد أن هزمت ومن ثم جرى التفاوض وقتئذ بين الحلفاء وممثلى الحكومة الألمانية القيصرية لوضع شروط معاهدة فرساى التى تعتبر معاهدة الصلح بين الحلفاء المنتصرين وألمانيا المهزومة وفى هذا الوقت كانت السيادة الألمانية نابعة من السلطات الألمانية الشرعية هذه واستمرت المــانيا بعد توقيع معاهدة الصلح فى التمتع بسيادتها على أراضيها التى حددتها لها معاهدة الصلح ـ الا أن الحلفاء قبل انتصارهم فى الحرب العــالمية الثانية تنبهوا الى أنه لا يجب أن تكون هناك سيادة المانية تنبع عن أى سلطة شرعية المانية تمثل المانيا بل يجب محو السيادة الألمانية واخفاء اى معالم لشرعية اى سلطة المــانية .

وكان هذا القرار اى قرار انهاء السيادة الألمانية قد اتخذ فى مؤتمر القمة للحلفاء الذى انعقد فى الدار البيضاء عام ١٩٤٣ والذى تقرر فيه أنه عندما

تنتهى الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء يجب أن تنتهى بتسليم غـير مشروط للألمان مع عدم الابقاء على سيادة المانيا بل تحويل المانيا الى قطعة مجردة من الأرض لا سيادة وطنية علبها يحتلها ويديرها الحلفـاء بموجب أوامر عسكرية تصدرها حكومات عسكرية عنهم وذلك حتى لا تعطى الفرصة مرة ثانية لألمانيا لكى تنهض من جديد وحتى لا يتواجد الحلفـاء فى موقف يشابه موقفهم عام ١٩١٨ و ١٩١٩ عندما تواجد أمامهم وفد يمثل المانيا من أجل التفاوض معه على شروط الصلح .

وعليه فقد أصدر ممثلو الحلفاء يوم ٥ يونيو ١٩٤٥ أربعة اعلانات حددوا فيها مصير المانيا وجردت بموجبها المانيا من سيادتها وكانت هذه القـرارات هى الصك الرسمى لاحتلال الحلفاء الأربعة لألمانيا بموجب احتلالهم المباشر لكل شبر من أراضى المانيا . وفى يوم ٥ يونيو ١٩٤٥ وقع منـدوب أمريكا الجنرال ايزنهاور ومندوب روسيا المارشال زوكوف ومنـدوب بريطـانيا المارشال مونتجومرى ومندوب فرنسا الجنرال دى تاسى وقعـوا فى برلين بالنيابة عن حكوماتهم القرارات هذه المنظمة لاحتلال المانيا .

الاعلان الأول : يشير الى هزيمة واحتلال المـانيا وجاء به :

« لقد انهزمت كافة القوات الألمانية فى البر والبحر والجو وسلمت بدون شروط وأن المانيا التى تتحمل مسئولية الحرب هذه ليست فى وضع يسمح لها بمقاومة رغبات الدول المنتصرة . وبهذا الواقع فان استسلام المانيا الغير مشروط قد انجز والمانيا تجد نفسها الآن خاضعة لجميع المطالب التى قـد يطلب منها تنفيذها الآن أو فى المستقبل .

انه لا يوجد الآن فى المانيا حكومة مركزية أو سلطات مركزية المـانية فى وضع تتمكن به من تحمل مسئولية الحفاظ على الأمن أو ادارة البلاد أو تنفيذ مطالب القوى المنتصرة .

وانه لمن الواجب فى هذه الظروف ـ وبدون حكم مسبق لكل القرارات اللاحقة التى قد تتخذ بشأن المانيا ـ أن يتم اتخاذ جميع الترتيبات من أجل الانهاء الفورى لجميع الأعمال العدوانية للقوات المسلحة الألمانية والحفـاظ على النظام فى المـانيا وادارة البلاد واعلان أوائل المطالب الملزمة والتى يجب على المـانيا أن تخضع لها .

ان الحكومة المؤقتة لجمهورية فرنسا وحكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى تضطلع بموجب هذا الاعلان بالسلطات العليا تجاه المانيا بما فى ذلك كل السلطات الخاصة بالحكومة الالمـانية وتلك

المنفذة بواسطة قيادة المانيا العليا وبكل سلطات اية حكومة أو سلطات دولة سواء سلطات بلدية أو خاصة بالحكم المحلى .

ان ممارسة السلطات والمقدرات للأهداف المذكورة عاليه ليس من شأنه ضم المـانيا .

ان حكومات فرنسا المؤقتة والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى سيحددون فيما بعد الحدود الالمانية ككل أو مجـزأة وكذلك سيحددون نظام ادارة المانيا ونظام ادارة كل قطاع من القطاعات التى تشكل حاليا اجزاء من اراضى المـانيا » .

وقد تلا ذلك ١٥ مادة حددت المطالب المطلوب من المانيا تنفيذها ومنها : نزع سلاح المـانيا ـ الافراج عن أسرى الحرب الحلفاء بألمانيا ـ القاء القبض على زعماء النازية ـ القاء القبض على مجرمى الحرب ـ والاجراءات الخاصة باحتلال المانيا .

الاعلان الثانى : ويشير الى انشاء مجلس رقابة يتكون من أربعة قادة عسكريين بمعدل قائد لكل من دول الحلفاء الأربع المنتصرة وقد جاء به :

« فى خلال الفترة التى سوف تنفذ فيها المـانيا المتطلبات الأسـاسية للاستسلام بدون أى قيد أو شرط فان السلطة العليا فى المانيا سوف تبـاشر بواسطة القواد : الفرنسى والأمريكى والانجليزى والروسى بموجب تعليمات حكوماتهم لهم فى هذا الشأن وكل منهم سـيباشر فى منطقة احتلاله وكذا سيباشرونها مجتمعين فى الأمور التى تخص المانيا ككل ويعمل القواد الأربعة فى هذا الشأن كوحدة مشكلين بذلك مجلس الرقابة . وسيعاون كلا منهم مستشار سياسى .

ان قرارات مجلس الرقابة يجب أن تصدر باجمـاع الأصـوات وهى ستشمل توحيد العمل اللازم بين قواد مناطق الاحتلال كذا سيقومون باتخاذ القرارات المشتركة لأهم الأمور التى تخص المانيا » .

الاعلان الثالث : ويشير الى تقسيم المانيا الى أربعة قطاعات احتـلال وتقسيم منطقة برلين الى أربع مناطق وكل منطقة ستكون تحت الاشـراف المباشر لاحدى الدول المنتصرة وجاء بهذا الاعلان ما يلى :

ستقسم المانيا فى داخلية حـدودها التى كانت قائمة فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ لغرض الاحتلال الى اربعة قطاعات وتشرف كل قوة منتصرة على احدى هذه القطاعات .

ـ قطاع فى الشرق للاتحاد السوفيتى ـ قطاع فى الشمال الغربى للمملكة المتحدة ـ قطاع فى الغرب لفرنسا ـ قطاع فى الجنوب الغربى للولايات المتحدة الامريكية .

● ستعسكر قوات احتلال فى كل من هذه القطـاعات تحت امرة قائدها العام الذى تعينه دولته المختصة .

● يمكن لأى من الدول الأربع حسب رغبتها الحاق قوات احتلال تحت امرة قائدها العام فى منطقته من القوات التابعة لأى قوة من قوى الحلفـاء التى اشتركت ايجابيا فى العمليات الحربية ضد المانيا .

● ان منطقة برلين الكبرى سوف تحتلها قوات من كل من القوى الأربع الكبرى . وستقام من أجل تولى الادارة المشتركة لادارة منطقة برلين سلطة ادارة متحالفة حكومية تتكون من اربعة ضباط عظام سيعينهم لهذا الشأن قائدهم العام المباشر .

الاعلان الرابع : ويشير الى التشاور بين الدول المتحالفة بشأن المـانيا وجاء به :

« بموجب الاعلان الصادر فى برلين يوم ٥ يونيو ١٩٤٥ بشـــأن هزيمة المانيا فان الحكومة الفرنسية المؤقتة وحكومات الولايات المتحدة الأمريكيـة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى يضطلعون بالسلطة العليا بشأن المانيا . وحكومات الدول الأربع تعلن بموجب هذا الاعلان أنه فى نيتهم استشـــارة الحكومات الأخرى الصديقة بشأن ممارسة هذه السلطة » .

وبهذه الاعلانات قسمت ألمانيا الى أربعة قطاعات احتلال وقسمت منطقة برلين الى أربعة مناطق احتلال أخرى بها ــ وهذا عدا ما اقتطع من أراضى المانيا المتبقية طبقا لاتفاقيات سابقة تم بموجبها ضم الأراضى الألمـانية التى شرق خط الاودر نييس الى ادارة بولندا وهذا عدا ضم جزء بسيط منها الى الاتحاد السوفيتى كما أن فرنسا ضمت الى أراضيها اقليم السار الألمـانى وذلك بعد نهاية الحرب بمدة بسيطة وهذا بالاضافة الى المشاريع الأخـرى التى اقترحتها فرنسا بعدئذ بشأن تخليق دولة جديدة من أراضى ألمانيا وذلك باقتطاع جزء منها بخلاف القطاعات الأربعة التى كانت تحتلها القوات المنتصرة وأصبحت المانيا كجثة بداخل المشرحة كل يريد أن يقتطع منها جزءا من أجل أهداف أمنه أو من أجل مصلحة استراتيجية أو اقتصادية وكان الجميع فى نشوة النصر وفاتتهم مضار الاقتطاع كمبدأ عام بصرف النظر عن تصرفات النازية الاجرامية السابقة التى كان يمكن تفاديها مستقبلا .

تعتبر اعلانات ٥ يونيو ١٩٤٥ بمثابة الاجراءات التنفيذية التى بموجبها أراد الحلفاء تنفيذ استراتيجيتهم الموضوعة بالنسبة لألمانيا والتى هدفهـا

عدم اعادة بعث العسكرية الالمانية من جديد حتى لا تعاود المانيا تهديد أو غزو جيرانها مستقبلا كما حصل فى الحرب العالمية الأولى والثانية . وفى الحقيقة فان هذا الهدف الاستراتيجي مقبول ومعقول فى جملته الا أن وسائل تنفيذه بموجب الاجراءات التنفيذية التى صدرت فى ٥ يونيو وتلك التىحوتها بعدئذ قرارات بوتسدام فى ٢ أغسطس ١٩٤٥ لم تكن بالوسائل المناسبة فى مجموعها لتحقيق هذا الهدف كما أثبت التاريخ ذلك . وللدلالة على احدى الثغرات العميقة التى جاءت فى اعلانات ٥ يونيو ١٩٤٥ سأسوق فقط مثالا لما جاء بالاعلان الثانى فيما يختص بأمر جوهرى الا وهو تسيير الأمور العليا فى المانيا المحتلة فقد وردت فى هذا الاعلان أمور متناقضة تبدو لأول وهلة وكأن الحلفاء اتفقوا على ألا يتفقوا أبدا .

ومن ذلك ما جاء فى هذا الاعلان أن كل قائد لقطاع يباشر سلطته عليه بموجب التوجيهات الصادرة له مباشرة من حكومته الأمر الذى يعمل على بداية تفتيت وحدة مبادىء ادارة ألمانيا المحتله حيث أن المفروض أن يصدر قائد كل قطاع أوامرا تماثل الأوامر الصادرة من قواد القطاعات الأخرىوذلك لأن المنهزم هو شعب واحد كانت تضمهم دولة واحدة وكانت هذه الدولة فى حرب مع كل هؤلاء الحلفاء وقد كان يسمح أن تختلف اللغة الصادرة بها الأوامر فى كل قطاع لتكون هى لغة الدولة المحتلة للقطاع أما جوهر الأمر فقد كان يجب طبقا للقانون الدولى المنظم للحرب أن يكون واحدا للكل ولكن هذا لم يتبع ومن هنا بدأت كل دولة منتصرة تسير فى طريق يخالف الطريق الذى تسير فيه الدول الأخرى . ثم جاء ما هو أخطر فيما يختص بضرورة موافقة كل القواد الأربعة بالنسبة لاتخاذ قرار ما يمس جوهر المانيا ــ وفى هذا الشأن وان كان من الضرورى فعلا أن تتم موافقة جماعية على تصرف ما فى مصير المانيا ــ الا أن السؤال هو ماذا سيكون الموقف بين الحلفاء ان لم يتفقوا بالاجماع على أمر ما يخص مصير المانيا علما بأن مضمون معنى موافقة القواد الأربعة هو بطريقة أوضح يعنى ضرورة موافقة الحكومات الأربع .

والواضح أن الحلفاء لم يضعوا الحلول البديلة أو الوسائل التى كان يجب اتخاذها اذا لم يتفقوا بالاجماع على أمر ما يخص جوهر المانيا . وهذا أمر كان يجب أن يلتفت له حيث أن الخلافات يمكن أن تدب بسهولة بين أوثق الحلفاء فما بال الأمر بالنسبة لحلفاء الحرب العالمية الثانية الذين لم يكن معظمهم حلفاء من قبل بل دفعتهم الغزوة النازية ومن ثم الغزوة العسكرية اليابانية الى أن يدخلوا الحرب فرادى أو أزواجا ثم تحالفوا من أجل هدف معين الا وهو ازالة الغزوة النازية من أوربا واليابانية من الشرق الأقصى .

ان عدم وضع أسس بديلة لحالة عدم اتفاق الحلفاء الأربعة على أمر ما فيما يختص بألمانيا المحتلة يؤدى بنا الى سؤال كبير بالنسبة للوضع الذى قد ينشأ وقتئذ من جراء هذا الموقف فيما بين الحلفاء وخاصة بعد أن هزمت المانيا ــ والسؤال كان يقول وقتئذ : ثم ماذا بعد ازالة النازية والعسكرية اليابانية ؟؟ وأفيد أن محاولات الاجابة عن هذا السؤال استغرقت من حلفاء الحرب العالمية الثانية قرابة ربع قرن من الحروب الباردة الى اشتعال أو اشعال حروب ساخنة اقليمية كردود فعل لمحاولات التوصل للاجابة على هذا السؤال .

ان ما يجرى الآن من أجل محاولة اعادة تقارب حلفاء الأمس ثانية وبعد ربع قرن ليس بسبب أنهم وجدوا اجابة للسؤال او أن ذلك ناتج عن حب مفقود يريدون له الوصال بل أنه ناتج عن التطور الرهيب فى آلة الحرب ومدى جبروتها حاليا عليهم جميعا وهذا هو الذى يلعب الآن الدور فى تقاربهم من جديد وهو تقارب لا يدل على أنهم قد توصلوا لاجابة للسؤال بل تقارب لأن النازية الألمانية والعسكرية اليابانية قد حل محلهما سلاح حربى مخيف الا وهو الصاروخ الذرى الذى يمكن أن ينطلق بالمئات من أغوار الأرض وأعماق الماء ومن ظلمات الفضاء ويدمر القارات بمجرد الضغط على زرار وقد يخطىء الضاغط فى مسببات ضغطه على الزر حيث لم تعد الآن نذر الحروب تبدو من بعيد مثل ما كانت تبدو فى الماضى آثار غبار ارجل خيول المعتدى انما من غبار يظهر على شاشة الرادار على شكل نقط صغيرة مضيئة كالغبار تحت أشعة الشمس يمكن أن تكون نذيرا عن صواريخ معادية قادمة أو أن تكون تعبيرا عن أى ظواهر مخالفة طبيعية أو صناعية قد يؤدى أى خطأ فى تمييزها الى فنائهم . لذلك وجدوا أنه من الأصوب ايجاد مخرج لهم من هذا المأزق الخطير بالتقارب الحذر مع ترك السؤال قائما لأن أحدا لم يجد له اجابة ترتضى بها البقية .

وبالعودة الى اعلانات ٥ يونيو ١٩٤٥ يستحسن أن نذكر الاطار الذى كان يحيط بالحلفاء فى ذلك الوقت حتى يمكن التعرف على حقيقة التصرفات التى كانت تصدر عنهم لأن العوامل التالية كان لها اكبر الأثر فى طبيعة قرارات كل منهم . ولذلك نشير الى أن الحرب اليابانية فى الشرق الأقصى كانت ما تزال دائرة وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هى التى تتحمل وحدها ثقلها حتى ذلك الوقت ، أيضا لم تكن أمريكا قد توصلت بعد لمعرفة سر تفجير الذرة حيث أن التجربة الذرية الناجحة تمت يوم ٢٠ يوليو ١٩٤٥ وكانت الولايات المتحدة تريد اشراك روسيا معها فى محاربة اليابان وذلك بصرف النظر عن استمرار مشاركة انجلترا التى كانت ستكون على نطاق

أوسع من ذي قبل . هذا في الوقت الذي كان المنطق الاستراتيجي العسكري الأعلى في المحيط الهادي يعلن بأعلى صوته ان اليابان بعد هزيمة المانيا كانت ولا بد ستطلب اما التفاوض أو التسليم لأنه كان لا يعقل أن تتمكن اليابان بمفردها من محاربة قوات وأساطيل بحر وجو الحلفاء الأربعة بعد أن انتهوا من الهزيمة العسكرية النازية في أوربا . الا أن أمريكا كانت تقدر أن اليابان ستطول مقاومتها العسكرية ومن هنا وافقت أمريكا على أن تكون اعلانات ٥ يونيو ١٩٤٥ عائمة وليست محددة ـ لتضمن أمريكا استمرار تعاون روسيا في العمليات العسكرية المنتظرة في الشرق الأقصى ـ وذلك لأن روسيا وفرنسا تشددتا في موقفهما ازاء المانيا الأمر الذي لم تقبل أمريكا مجادلتهما بخصوصه . وقد وعدت روسيا ازاء اعلانها الحرب على اليابان بأن تستعيد جزر سخالين وتستولى على جزر كوريل وان يكون لها وضع خاص في منشوريا بالاضافة الى امتيازات أخرى .

ووسط هذا الجو انعقد مؤتمر بوتسدام يوم ١٧ يوليو ١٩٤٥ لكي يحدد مستقبل المانيا واوربا ويتدارس الموقف في الشرق الأقصى ازاء حرب اليابان وكان ترومان قد تولى السلطة في أمريكا منذ أبريل ١٩٤٥ عقب وفاة روزفلت الا أن ترومان كان يجهل حقيقة الموقف الدولي وحقيقة مجريات الأمور الخاصة بالحرب والسلم عندما تولى السلطة حيث كان روزفلت لا يشركه ولا يطلعه على مجريات الأمور وقد اعترف ترومان بذلك في مذكراته التي قال فيها :

« .. ان الشيء الذي كان يقلقني كان موقف الحرب وفي الجانب الآخر مسائل السلام وكنا على مقربة من النصر الا أن الموقف الناتج عنه لم يكن واضحا . لقد قرأت الكثير من الوثائق والخطابات الدبلوماسية التي كانت تقع بين يدي وعلى مر الأيام أكملت رويدا رويدا معلوماتي عن أهم المشاكل وأكثرها حيوية . وكنت الاحظ من الآن الصعوبات الجديدة التي كانت ستواجهنا وكانت هناك خلافات في الرأي عميقة مع الاتحاد السوفييتي من أجل انشاء حكومة بولندية تعتبر ممثلة فعلا للشعب .. »

وكان تشرشل رئيس وزراء انجلترا يعرف حقيقة موقف ترومان وكان هو الذي يعاون وينير ترومان في هذه المرحلة الا أن تشرشل ذاته أبعد عن الحكم قرب نهاية يوليو ١٩٤٥ بسبب فوز حزب العمال البريطاني في الانتخابات الانجليزية وحلول اتلي محله .

وانعقد مؤتمر بوتسدام هذا في ١٧ يوليو ١٩٤٥ واستمر حتى ٢ أغسطس ١٩٤٥ وحضره ستالين وترومان وحضر تشرشل بداية المؤتمر

ثم حل محله اتلى قرب نهـاية المؤتمر عنـــدما ظهرت نتيجة الانتخابات الانجليزية وفى أيام انعقاد المؤتمر الأولى تم الاتفاق على الخطوط العريضة للمؤتمر الخاصة بألمانيا وتلقى ترومان يوم ٢١ يوليو أى أثناء انعقاد المؤتمر خبر نجاح التجربة الأمريكيـة الذرية الأولى الا أن هـذا الخبر لم يمكنه ان يعدل جوهر أى مما سبق أن اتفق عليه الحلفاء فى المؤتمرات السابقة أو ما كان قد تم التوصل اليه حتى هذا اليوم فى مؤتمر بوتسدام هذا — بل كما سأذكر لاحقا كان من آثار نجاح أمريكا فى مجال تفجير الذرة ان ازداد تمسك الروس بمواقفهم وطالبوا بالمزيد من الاجراءات التى تعنى مزيدا من الأمن لهم خاصة أنهم كانوا يجهلون سر تفجير الذرة الامر الذى لم يتوصلوا اليه الا فى بداية ٩١٤٩ — وعليه صدرت قرارات مؤتمر بوتسدام من خلال هذا الجو القلق الذى أحاطت به عوامل جديدة اثر نجاح أمريكا فى تجربتها الذرية فقد وافقت روسيا على الاشتراك فى حرب اليابان بشروط الا ان امريكا عدلت عن موقفها بعدئذ وفضلت أن تنفرد فى الشرق الأقصى اذا ما انهت القنبلة الذرية حرب اليابان .

وفيما يأتى بعض القرارات الهامة عن مؤتمر بوتسدام :

« ان جيوش الحلفاء تحتل الآن ألمـانيا بالكامل وبدأ الشعب الألمـانى يكفر عن الجرائم الفظيعة التى ارتكبت تحت اشراف من ارتكبوها وقت أن كانوا فى قمة النصر وهو الشعب الذى أيدها بصراحة وأطاعهم طاعة عمياء .

ان المؤتمر اتفق على المبادىء السياسية والاقتصـــادية ازاء سياسة متحالفة منسقة تتبع تجاه المـانيا المنهزمة طوال فترة اشراف الحلفـاء عليها . ان هدف هذا الاتفاق هو وضع قرارات مؤتمر القرم موضع التنفيذ على المـانيا .

سوف تستأصل العسكرية الألمـانية والنازية من جذورها وسوف يتخذ الحلفاء منذ الآن ومستقبلا الاجراءات المطلوبة حتى لا تستطيع المانيا أبدا أن تشكل تهديدا على جيرانها أو على السلام العالمى .

أنه ليس فى نية الحلفـاء تدمير أو تحويل الشعب الألمـانى الى حالة العبودية . ان نية الحلفاء هى اعطاء الفرصة للشعب الألمـانى ليعد نفسه لانماء حياته على أساس ديمقراطى سلمى واذا توجهت مجهودات الشـعب الألمـانى فى هذا الاتجاه سيكون من الممكن له فى الوقت المعين ان يأخذ مكانته بين الشعوب الحرة والمسالمة فى العالم .. »

هذا وقد اتفق المجتمعون فى بوتسدام على ان يسلم لروسـيا الجزء الشمالى من أقليم بروسيا الغربى الألمانى الذى طالبت روسيا بضمه اليها وتابعت قرارات بوتسدام تقول :

« وافق المجتمعون .. أن تدير دولة بولندا ــ لحين التخطيط النهائى لحدود المانيا ــ جزء الاراضى الالمانية المحددة ، فى شرقها بخط يمر من بحر البلطيق مباشرة غرب مدينة سيوانمود لينزل جنوبا على طول مجرى نهر الأودر حتى ملتقى رافده نهر نييس وذلك حتى حدود تشسيكوسلوفاكيا ويدخل فى هذه المنطقة الجزء من بروسيا الغربية الذى سيكون غير واقع تحت الادارة السوفيتية .. ومن أجل تدمير آلة الحرب الألمانية فان انتاج الأسلحة والذخائر ومعدات الحرب وأى نوع من أنواع الطائرات والقطع البحرية المستخدمة فى الملاحة البحرية سوف تكون محرمة وممنوعة .

ان انتاج المعادن والمواد الكيمائية والآلات والمنتجات الأخرى اللازمة لاقتصاد الحرب ستوضع تحت رقابة شديدة ومحددة طبقا لمطالب المانيا لما بعد الحرب ..

ان كل المعدات والمصانع التى سوف لا يكون لها نفع فى انتاج المنتجات التى سيصرح بصنعها فى المانيا سوف ترفع وتنقل من المانيا طبقا لخطة تعويضات الحرب الموصى بها من لجنة الحلفاء للتعويضات والموافق عليها من الحكومات المعنية بالأمر واذا لم ترفع فسوف تدمر .

وفى القريب سوف تفك مركزية الاقتصاد الألمانى بهدف وضع نهاية للتركيز الهائل الحالى والذى تظهر ملامحه فى القدرة الاقتصادية والاحتكارات والنقابات والتأمينات ولكل من له طابع احتكارى . انه فى تنظيم اقتصاديات المانيا يجب وضع أهمية قصوى للانتاج الزراعى وللصناعات المحلية ذات الهدف السلمى .. »

وكان مطلوبا من المانيا بموجب قرارات بوتسدام هذه أن تدفع المانيا تعويضات حرب عن الخسائر التى لحقت بالحلفاء وتسلم فى مدى سنتين لهم وتدفع بالممتلكات وبالذهب وبالسفن التجارية الألمانية وبالمنشآت الصناعية الألمانية وبالانتاج الجارى وهذه التعويضات بخلاف ما طلبه الحلفاء من المانيا لتدفعه لهم تحت اسم غنائم حرب للحلفاء .

ثم شكلت لجنة لبلورة قرارات مؤتمر بوتسدام الى وقائع محددة بالنسبة لمستقبل الصناعة والاقتصاد الألمانى وأصدرت فى مارس ١٩٤٦ قراراتها الملزمة التنفيذ لألمانيا وقد جاء فى قراراتها ما يلى :

- تخفيض مستوى الانتاج الصناعى الألمانى ليكون فى مقداره الجديد يوازى نصف ما كان عليه انتاجها الصناعى فى عام ١٩٣٨ مع فك المصانع الزائدة عن قدرة هذا المقدار الجديد ونقلها لبلاد الحلفاء كتعويض حرب لهم أو تدميره فى مكانه اذا لم يمكن اجراء عملية فكه .

— الغاء تسليح المانيا بمعدات حربية ومنع الصناعات الألمانية من أنتاج أى معدات حرب مثل الأسلحة والذخائر والطائرات والسفن والدبابات والمدافع .. الخ .

— تنمية الزراعة والصناعة السلمية .

— لا يجب على مستوى معيشة المانيا أن يتعدى مستوى معيشة الدول الأوروبية وهذا مع اخراج كل من انجلترا وروسيا من معيار مستوى المعيشة الذى يجب أن تتم عليه المقارنة الالمانية .

— منع المانيا من انتاج جميع أنواع المعدات اللاسلكية .

— منع المانيا من انتاج الوقود الصناعى والكاوتش الصناعى والأمونياك الصناعى والالمنيوم الخام والمواد المشعة ومنع المانيا من انتاج آلات الورش الثقيلة .

— أن يحدد انتاج المانيا من الصلب بمقدار ٥ر٧ مليون طن سنويا أى نحو ٣٠ فى المائة من انتاجها للصلب عام ١٩٣٣ .

— أن يحدد انتاج النحاس بمقدار ٤٨ فى المائة وانتاج الزنك بمقدار ٦٠ فى المائة والرصاص بمقدار ٥٠ فى المائة والقصدير بمقدار ٥٠ فى المائة والنيكل بمقدار ١٨ فى المائة عن انتاج المانيا لهذه المواد عام ١٩٣٣ .

— ان تكون الصناعات الكيمائية فى حدود ٥٦ فى المائة من انتاج المانبا عام ١٩٣٦ .

— ان تحدد نسبة صناعة الالات المستخدمة فى التصنيع بمقدار ١١ فى المائة عن ما كانت عليه عام ١٩٣٨ .

— حددت صناعة السيارات لتكون ٠٠٠ر٤٠ سيارة فى العام واللوارى ٠٠٠ر٤٠ والجرارات الزراعية ٠٠٠ر٤ والموتوسيكلات ٠٠٠ر١٠ أى أن متوسط هذه المركبات يوازى ٣٠ فى المائة من انتاج عام ١٩٣٨ هذا وقد تم أيضا تحديد جميع المنتجات الصناعية لدرجة ان حددت أجهزة التليفونات المصرح لالمانيا انتاجها .

لم تحضر فرنسا مؤتمر بوتسدام الا أنها وافقت بعد انعقاده بفترة قصيرة على جميع قراراته ومن ثم اعتبرت قرارات بوتسدام وكأنها صدرت عن الحلفاء الأربعة واذا القينا نظرة عامة على لب هذه القرارات لوجدنا انها كانت تهدف الى تحويل المانيا ككل الى دولة زراعية مع تحويل الصناعة بها الى صناعة للمنتجات المدنية الخفيفة والمتوسطة دون الثقيلة بالاضافة الى تحديد كمياتها الى نسبة مخفضة جدا . وفى الحقيقة فانه يصعب على

الانسان أن ينتقد باعث هذه القرارات وقت صدورها وليس ظروفها لأن الخسائر التى لحقت بالدول التى اجتاحتها العسكرية النازية كانت كبيرة وعليه فان شروط هؤلاء بالنسبة للغازى كانت تتسم وطبيعة المرارة التى ذاقوها ومن ثم سيطرت على هذه القرارات روح الانتقام أكثر منها واقعية الموقف وقتئذ . فمن الأمور المفروغ منها أن تمنع المانيا عن تصنيع الأسلحة ومعدات الحرب الا أن بقية القرارات لم تكن متزنة ولم تتسم بالحكمة والحساب وبعد النظر لأنه لا يعقل أن تترك دولة ـ أعنى كل المانيا ذات الاثنين وستين مليون نسمة وقتئذ ـ لا تستطيع أن تنتج خلاف ٦٠ فى المائة من احتياجاتها الغذائية وذلك بأن تترك بدون صناعات مدنية خفيفة ومتوسطة بالقدر الذى لا يسمح لها بتصدير فائض منه حتى تتمكن من استيراد المنتجات الغذائية الضرورية لها .

فكيف كان يمكن لالمانيا أن تصدر من الانتاج الصناعى الخفيف والمتوسط وهى مقيدة بأن لا يتعدى هذا الانتاج ٣٠ فى المائة من انتاجها عام ١٩٣٨ وماذا كانت تستطيع أن تصدره مثلا من السيارات واللوارى المدنية وهى مقيدة بأن لا تنتج من كل منهما الا ٤٠,٠٠٠ مركبة فى الوقت الذى كانت تحتاج هى لذاتها الى أضعاف هذا الرقم . علما بأن تصدير منتجات منطقة الروهر الألمانية من فحم وصلب كان لا يستطيع وحده أن يفى بمطالب المانيا الغذائية والأخرى الحيوية من أقمشة أو خيوط غزل للملابس وجلود وخلاف ذلك من منتجات أساسية تفتقر لها المانيا .

ثم ماذا بالنسبة لأوضاع القطاعات الثلاثة الالمانية التى كان يحتلها الغرب والتى كان بها قرابة ٤٥ مليون نسمة وهى التى ليس بها أراض زراعية كافية حيث أن أراضى المانيا الزراعية تقع فى أراضيها الشرقية التى كانت روسيا تحتلها وهى التى لم تورد شيئا من الحبوب انتاجها الى القطاعات الالمانية الغربية الثلاثة . فهل كان المنتصرون سيستمرون فى امداد المانيا ككل أو المانيا المقسمة بكل احتياجاتها على الدوام وطوال فترة الاحتلال أن ذلك لم يكن من الامور المعقولة لأن الغرب تعب بعد سنتين من استمرار تقديمه المساعدات للقطاعات الالمانية الثلاثة التى كان يحتلها لأن بعض دول الغرب مثل فرنسا وانجلترا كانتا فى مرحلة اعادة بناء وكانتا تحتاجان هما ذاتهما الى مساعدات خارجية ماسة وجدتها فى مشروع مارشال الأميركى للمساعدات الخارجية وذلك عند بداية ١٩٤٨ .

ولولا أن عمل الغرب على تصحيح قرارات بوتسدام ووافق على زيادة معدلات الانتاج المدنى فى المانيا الغربية وأوقف فك ونقل بقية المصانع المدنية الالمانية لتعاود انتاجها من جديد لما تمكنت المانيا الغربية من جلب

احتياجاتها الضرورية وهى لم تستطع أن توازن ميزانيتها الا عام ١٩٥٢ ــ والأمر نفسه فعلته روسيا بالنسبة لألمانيا الشرقية التى كانت تحتلها حيث سمحت لها بالمزيد من انتاجها الصناعى بل وساعدتها على انشاء صناعات جديدة حتى تتمكن من تغطية مطالبها الضرورية هى الأخرى ــ لأنه بدون هذه التصرفات من جانب قوى الاحتلال لكانت قد أحاطت بالمانيا كارثة بل ومجاعة ضاربة . وبالتالى فان قرارات بوتسدام وخاصة تلك التى تحدد الانتاج الصناعى كانت قرارات عفوية تأثرت بقسوة الحرب الممزوجة بنشوة النصر وخرجت بهذه الصورة التى اضطر المنتصرون الى تعديلها فيما بعد ليس فقط لانقاذ الشعب الألمانى بل لانقاذ أنفسهم قبله .

وقد تأزم الموقف بين الحلفاء عندما لم يتفقوا على تنفيــذ ما جاء فى قراراتهم الصادرة فى بوتسدام بشأن اعتبار المانيا وحدة اقتصادية واحدة وتحولت الخلافات هذه فيما بينهم الى خلافات سياسية نتج عنها حروب باردة قوية وحدث ذلك لأن الحلفاء لم يضعوا مسبقا المبادىء والأسس التى كان يجب أن ينتهجوها اذا ما اختلفوا وفى هذا الشــأن جاء فى قرارات بوتسدام ما نصه :

« .. ستعامل المانيا كوحدة اقتصادية واحدة طوال مدة احتلالها .. »

الا أن هذا القرار لم ينفذه الحلفاء والذى حصل أن أغلقت روسيا حــدود قطاعها الألمــانى الشرقى عن القطاعات الألمــانية الغربية ولم يطبق نظــام اقتصادى واحد على المانيا المحتلة ككل بل كانت القطاعات الغربية لها نظام اقتصادى معين والقطاع الشرقى له نظام آخــر مخالف ومن هنــا بدأت الخلافات الحقيقية بين الحلفاء أنفسهم وظهرت آثارها على المانيا المحتلة واصبح كل معسكر يعمل فى النهاية بشكل علنى على جذب كل قطاع المــانى تابع له الى فلكه . فالغرب يجذب قطاعاته الغربية الى فلكه الرأســمالى والشرق يجذب قطاعه الشرقى الى فلكه الاشتراكى الشيوعى . وطوى الحلفاء قرارات بوتسدام جانبا بعد أن عجزوا عن تنفيذ أهم جوهرها الا أنهم كانوا يلوحون بهذه القرارات ويسترشدون بها وبحقوقهم المنبثقة منها فقط فى المناسبات التى يحتاجون فيها الى مثل هذه المساندات القانونية وعليه فانه طبقا لاعلانات ٥ يونيو ١٩٤٥ وقرارات بوتسدام فان الحلفاء الأربعة يعتبرون أنهم مازالوا يحتلون منطقة برلين الكبرى بقطاعاتها الأربعة قانونا حتى اليوم رغم أن برلين الشرقية تعتبر جزءا من المانيا الديمقراطية وهو الأمر الذى سنتعرض لتفاصيله فى الفصل الخاص بمشكلة برلين .

ومن النقاط البارزة فى اعلانات ٥ يونيو ١٩٤٥ وفى قرارات بوتســدام بالذات أن أي منها لم يحدد موعدا لعقد مؤتمر من أجل بحث شروط معاهدة

صلح مع المانيا ولقد تمت محاولات فى أعوام ١٩٥٢ و ١٩٥٥ بالاضافة الى محاولات أخرى الا أنها باءت جميعها بالفشل لأنها كانت متأخرة وأيضا لأنها وضعت على بساط البحث بعد أن انقطع حبل الود السياسى بين المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى وبعد تكاثر المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لكل من المعسكرين . لقد وقع المعسكر الغربى معاهدة صلح مع اليابان عام ١٩٥١ الا أنها لم تكن وليدة ظروف طبيعية بل كانت الحرب الكورية التى نشبت عام ١٩٥٠ هى التى دفعت المعسكر الغربى الى توقيع مثل هذه المعاهدة مع اليابان وهى معاهدة لم يوقع عليها المعسكر الشرقى حتى الآن . أما بالنسبة لألمانيا فقد كان الأمر أصعب نظرا لتعدد الاطراف التى تحتلها فزادت المشكلة تعقيدا بالنسبة لها .

بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء ــ لم يركب الجنود الأمريكان مراكبهم ويعبروا المحيط الأطلنطى عائدين الى الولايات المتحدة ولم يركب الجنود الانجليز مراكبهم ويعبروا بها مضيق بحر المانش عائدين الى جزيرتهم وذلك كما فعلوا عام ١٩١٨ عقب انتصارهم ابان الحرب العالمية الأولى ــ بل استمر الأمريكان فى مواقعهم فى وسط أوروبا فى المانيا وفى دول أوربية غربية أخرى كما استمروا فى مواقعهم فى الشرق الأقصى فى اليابان وفى خلافها من مناطق وجزر أخرى كذلك استبقت انجلترا جنودا لها فى المانيا لمداومة احتلالها . وبذلك لم تتبع أمريكا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سياسة العزلة الدولية التى اتبعتها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ويرجع ذلك حسب وجهة نظر أمريكا الى أن الأمور قد تطورت ابان نهاية الحرب العالمية الثانية وادت بها الى الابقاء على قواتها فى مختلف مواقعها بالعالم وذلك للاسباب التالية :

أولا : لاسباب استراتيجية حربية .

ثانيا : لأسباب استراتيجية سياسية .

ثالثا : لأسباب استراتيجية اقتصادية .

وبالنسبة للاسباب الاستراتيجية الحربية فان آلة الحرب تطورت أثناء الحرب العالمية الثانية بقدر كبير فقد زاد مدى قاذفات القنابل لدرجة انه كان ممكنها عبور الأطلنطى حتى الولايات المتحدة ولكن دون امكانية العودة الا أن هذا كان يكفى لتهديد أمريكا وبالنسبة للغواصات فقد تطورت وأصبح فى قدرتها أن تعمل بالقرب من شواطىء امريكا ازاء هدف محدد الأمر الذى كان يصعب تأديته مسبقا كذلك شهدت نهاية الحرب مولد القنبلة الذرية وأن كانت أمريكا وقتئذ هى الوحيدة التى كانت تمتلك سرها الا أن آخرين

كان يمكن أن يتوصلوا للسر وبالتالى لم يكن من المستبعد تهديد امريكا او الضغط عليها بموجبها أيضا شهدت نهاية الحرب مولد الصواريخ الألمانية وهو سلاح كان يمكن تطويره طالما انه وجد .

وعليه فقد أصبح ممكنا لو استمر تطور آلة الحرب بالمعدل الذى تطورت بموجبه أثناء الحرب من أن يصبح امن امريكا نفسها ولاول مرة فى تاريخها مهددا ومن هنا فان بقاء قوات أمريكية فى أوربا سيعمل على حماية شرق أمريكا المطل على الأطلنطى وبقاء قوات أمريكية فى الشرق الأقصى سيعمل على حماية غرب أمريكا المطل على المحيط الهادى وبذلك تكون القوات الأمريكية وكأنها فى مواقع أمامية متقدمة لتعمل على تدمير وايقاف أى هجوم ضد أمريكا من أى اتجاه أو على الأقل تعطيله واضعاف شوكته واندفاعه وبذلك تكون هذه القوات بمثابة عمق أمامى لأمريكا ذاتها الأمر الذى يساعد أمريكا على الحفاظ على أمنها باجراء معارك تعطيلية ذات أهداف استراتيجية مما يساعدها على حرية المناورة والحشد على أى من الجبهتين مع تطبيق مبدأ الاقتصاد فى القوى واحتفاظها بالمبادرة فى حوزتها .

وبالنسبة للاسباب الاستراتيجية السياسية فان أمريكا كانت تخشى أن تتقلص قدرات انجلترا وفرنسا لانهما خرجتا من الحرب منهوكتى القوى وخاصة بالنسبة لمستعمراتهما التى كانت أثناء محاربتها بجانبهما تطالب بالاستقلال عقب انتهاء القتال وعليه فقد خشت أمريكا ان ينشأ عن رحيل فرنسا وانجلترا من مستعمراتهم مناطق فراغ لذلك استعدت أمريكا بتواجدها فى مختلف المواقع للعمل على سد هذه الفراغات وملئها حيث ان أمن أمريكا أصبح يتوقف على تواجدها فى الشرق الأقصى بكامل قواها . وبالنسبة لأوربا كان التواجد العسكرى الأمريكى ضرورى لخلق التوازن بين دول أوربا الغربية وروسيا سياسيا وعسكريا فى الوقت نفسه . هذا بالاضافة الى مسبب سياسى استراتيجى بالنسبة للولايات المتحدة ازاء روسيا الا وهو سابق اقتناع أمريكا بضرورة مجابهة الشيوعية الدولية وخاصة بعد أن تواجدت كشريكة فى احتلال المانيا واستحواذها على ميزات تجاه دول أوربية فى وسط أوربا وهى الدول التى عرفت فيما بعد بالدول الأوربية الشرقية الأمر الذى أصبح من جرائه أن امتلكت روسيا لقدرات فى مساحات هائلة امتدت من وسط أوربا الى حدود روسيا الشرقية فى سيبيريا المطلة على المحيط الهادى فى الشرق الأقصى . وبالنسبة لأمريكا وحساسيتها من الشيوعية الدولية فأمرها يعود منذ نشأة الدولة الروسية الشيوعية ولا يعود لاحتكاكهما ببعض بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بل الأمر يرجع الى عام ١٩١٧ واذا كان روزفلت يجالس ستالين فى مؤتمرات

اثناء الحرب العالمية الثانية فان روزفلت كان يجتمع مع ستالين لمصلحة امريكا وكان ستالين يعرف ذلك جيدا هو الآخر وكان يجتمع مع روزفلت من أجل صالح الاتحاد السوفييتي . ولهذه الأسباب السياسية العليا قررت امريكا استمرار تواجدها في مختلف مناطق العالم لأنه لا قوة سياسية بدون هيمنة وقدرات عسكرية دولية .

وبالنسبة للاسباب الاستراتيجية الاقتصادية فان أمريكا وقد دارت عجلة انتاجها بكامل قوتها أثناء الحرب كانت لا تستطيع ان توقفها أو تقلل منها خوفا من فترة كساد كتلك التي سادت العالم وأمريكا بالذات في العشرينات ولذلك كان يجب على أمريكا العمل على استمرار الانتاج بها وان كان قطاع كبير منه سيتحول الى الانتاج المدني الا ان العبرة كانت بالمحافظة على العجلة دائرة لذلك كانت أمريكا تحتاج الى أسواق جديدة لتصريف انتاجها هذا الأمر الذي شجعها على استمرار بقائها في مواقعها خاصة وكانت مقبلة على عدة عمليات استثمارية في هذه المواقع وفي مناطق أخرى لزوم اقتصادها .

ومن محصلة الأسباب المتنوعة ابقت أمريكا قواتها في أماكنها المختلفة في انحاء العالم من أجل المحافظة على امنها واعلاء قدراتها في السياسة الدولية والحفاظ على عجلة اقتصادها دائرة . الا أن هذا لا يعني ان استراتيجية امريكا العليا هذه كانت سهلة المنال وفي الحقيقة ان امريكا كانت تدفع غاليا من اجل حفاظها على هذه الاستراتيجيات فاذا كانت لا تبالي وقتئذ بالثمن الذي كانت تدفعه فانها أحست بوطأته بعد مرور فترة من الزمن شعرت بتأثيره على ميزانيتها وعلى قدرة عملتها واضطرت أن تجابه هذه الآثار باجراءات علاجية حاولت بموجبها اصلاح ما انتابته العلل .

يجدر بنا في هذا المجال أن نمر سريعا على التطورات التي حدثت في روسيا منذ الحرب العالمية الأولى لأن هذه التطورات لها آثارها على موقفها ابان وبعد الحرب العالمية الثانية . انسحبت روسيا من الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧ بسبب الوهن الذي انتاب الحكم القيصري بها رغم انها كانت حليفة الغرب في حربه ضد المانيا وقتئذ الا ان الثورة الشيوعية استولت على الحكم في ١٩١٧ ونتج عن ذلك في مؤتمر صلح فرساي عام ١٩١٩ ان عوملت روسيا معاملة شديدة القسوة بسبب استيلاء الشيوعيين على الحكم وعليه اقتطعت من روسيا مساحات كبيرة من أراضيها وشكلت منها دولا من اجل حماية أوروبا من آثار الشيوعية فاقتطع اقليم بيسارابيا وضم

لرومانيا واقتطع منها مساحات كبيرة ضمت لبولندا واقتطع منها جزء كبير على ساحل بحر البلطيق وشكل منه دول ليتوانيا ولاتافيا واستوانيا كما اقتطعت منها دولة فنلندا التى كان قياصرة روسيا قد ضموها لهم عام ١٨٠٩ وتحملت روسيا قرارات مؤتمر فرساى وكأنها من الدول الأعداء لها رغم أنها كانت حليفتهم فى بداية الحرب العالمية الأولى وزادت المساحات المقتطعة منها عن ما اقتطع من المانيا أضعافا .

وبعدما أعلنت فرنسا وانجلترا الحرب على هتلر فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ بدأت روسيا تنظر الى أمر استعادة أراضيها السابقة واعادت ضم أراضى دول ليتوانيا ولاتافيا واستونيا الى أراضى روسيا وحاولت استعادة فنلندا الا أن الأخيرة قاومت وحاربتها روسيا فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٩ واستولت على بعض مقاطعات بها ثم وقعت معاهدة معها فى مارس ١٩٤٠ تنازلت فيها فنلندا عن بعض أراضى بها لروسيا واعطتها حق استخدام قاعدة بحرية فى هانجو واستطاعت فنلندا ان تنقذ غالبية أراضيها وان تستمر مستقلة . وفى هذا الشأن فان روسيا استعادت بعض أراضيها الفعلية التى كان مؤتمر صلح فرساى قد سلخها منها بسبب كونها شيوعية وجدير بالذكر ان امريكا لم تعترف بالاتحاد السوفييتى بعد نجاح ثورته عام ١٩١٧ الا فى عام ١٩٣٣ مما يدل على حقيقة حساسية أمريكا من النظام الشيوعى خاصة انه يناهض نظامها الرأسمالى .

فى مارس ١٩٣٨ احتل هتلر النمسا ثم فى مارس ١٩٣٩ احتل هتلر بقية تشيكوسلوفاكيا وقبل أن يستمر هتلر فى غزواته أراد تأمين نفسه من روسيا مؤقتا فعقد معها معاهدة عدم اعتداء فى ٢٣ اغسطس ١٩٣٩ وصحب هذه المعاهدة اتفاقا سريا وقعته المانيا مع روسيا تتعهد فيه المانيا بان تعطى لروسيا جزءا كبيرا من أراضى بولندا بعدما يهاجمها هتلر ويحتلها وفعلا هاجم هتلر بولندا فى أول سبتمبر ١٩٣٩ وبعد ثلاثة أسابيع احتلت القوات النازية بولندا ووفى هتلر بوعده وسلم روسيا مساحة أراضى تقدر بثلث مساحة بولندا الا أن كل غالبية هذه الأراضى كانت أراضى روسية أصلا من تلك التى ضمها مؤتمر فرساى الى بولندا بعد ان اقتطعها من روسيا وكان موقف ستالين حرجا حيث اضطر أن يساير هتلر لأنه لولا اتخاذ روسيا لهذا الموقف لشك فيها هتلر وهذا على الأقل كان تقدير ستالين وهو لم يكن يدرى بنية هتلر المبيتة الخاصة بمهاجمة روسيا فى الوقت المناسب وقد هاجم هتلر روسيا فعلا يوم ٢٢ يونيو ١٩٤١ وبعد خمسة أشهر كان هتلر يدق أبواب موسكو بعنف وفى صيف ١٩٤١ وقعت روسيا معاهدة تحالف مع بريطانيا .

كانت أمريكا مترددة فى دخول الحرب حتى هذا التاريخ الا انه فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تتمنى دخول أمريكا الحرب بجانبها فانها رحبت بدخول روسيا الحرب ــ رغم ان الأخيرة دخلتها مرغمة ــ لأن ذلك خفف الضغط على انجلترا وأراح أعصابها من خطر غزو هتلر للجزيرة البريطانية . وعلى اثر مهاجمة اليابان لأمريكا فى بيرل هاربور يوم ٨ ديسمبر ١٩٤١ دخلت امريكا الحرب العالمية الثانية الأمر الذى اثلج صدر انجلترا . وبذلك وجدت امريكا نفسها انها حليفة حرب مع روسيا . هذا وكان جميع حلفاء الغرب يساعدون روسيا بالمعدات العسكرية بعد أن هاجمها هتلر .

وتلا ذلك أن تمكنت روسيا من صد الهجوم النازى وتطهير أراضيها منه ومن ثم بدأت تحرر دول أوربا الشرقية ومهاجمة حدود المانيا من جهة الشرق وفى هذا الوقت نزلت قوات الغزو المتحالفة فى نورمندى بفرنسا يوم ٦ يونيو ١٩٤٤ واطبق الحلفاء الأربعة على المانيا النازية من الشرق والغرب الى أن استسلم الاميرال دونتز يوم ٨ مايو ١٩٤٥ .

أول نسمة هواء

جاء فى المادة التاسعة من قرارات بوتسدام موافقة الحلفاء على قيام نظم حزبية ديمقراطية فى المانيا وفى يونيو ١٩٤٥ اعلن المرشال زوكوف حاكم القطاع الروسى انه يسمح ببدء النشاط الحزبى فى القطاع الروسى وتشكل فى هذا القطاع حزب الوحدة الاشتراكى واتخذ مذهبه طبقا لمبادىء الاشتراكية الشيوعية وضم هذا الحزب العناصر الشيوعية الألمانية السابقة فى هذه المنطقة وتلك الالمانية الشيوعية التى كانت تقيم فى روسيا مسبقا وانضم اليه بعض العناصر من الحزب الاشتراكى الديمقراطى الالمانى الذى كان له نشاط فى المانيا وتولى فالتر البريخت وهو شيوعى المذهب عاش فترة فى موسكو منصب السكرتير الأول لحزب الوحدة الاشتراكى .

ثم توالى بقية الحلفاء بعد ذلك فى السماح بانشاء احزاب كل فى قطاعه فصرح الأمريكان فى اغسطس ١٩٤٥ بذلك الا انهم حددوا مجال نشاط الأحزاب ليكون على مستوى المناطق وليس على مستوى القطاع الامريكى وفى سبتمبر ١٩٤٥ صرح الانجليز بانشاء الأحزاب وسمحوا لهم بأن يمتد نشاطهم على مستوى القطاع الانجليزى كله ويعتقد ان الحزب الاشتراكى الديمقراطى الالمانى والذى كان على علاقه سياسية وثيقة بحزب العمال الانجليزى الحاكم هو الذى توصل الى التحصل على هذه الموافقة الانجليزية

بأن يباشروا النشاط الحزبى على مستوى القطاع الانجليزى كله ، أما فرنسا فانها لم تسمح بالنشاط الحزبى الا فى بداية ١٩٤٦ . وقد قامت عدة أحزاب سياسية ألمانية فى القطاعات الغربية الثلاثة ووصل عددها الى ثمانية أحزاب سياسية كان من ضمنها حزب شيوعى أعفى من نشاطه بعد عدة سنوات . وعليه فقد كان لكل حزب من هذه الأحزاب فرع فى كل قطاع من القطاعات الغربية الثلاثة الى أن توحدت القطاعات الثلاثة هذه بعدئذ وشكلت ما سمى بألمانيا الغربية أى ألمانيا الاتحادية .

وبالنسبة للحزب الاشتراكى الديمقراطى فانه مارس نشاطه بطريقة غير رسمية فى قطاعات ألمانيا جميعها بعد استسلام ألمانيا الا أن نشاطه تقلص فى القطاع الروسى ثم اندثر بعد تكوين حزب الوحدة الاشتراكى به وكانت ممارسة نشاطه بالطريقة الغير رسمية هذه تعنى انه كان يعيد الاتصال باعضائه القدامى ويعمل على تنظيم نفسه ويتدارس الموقف ثم عقب سماح السلطات الغربية الثلاث ببدء النشاط الحزبى كان أول حزب يزاول نشاطه بالقطاعات الثلاثة . ويعود تاريخ الحزب الاشتراكى الديمقراطى الى عام ١٨٦٣ حيث كان يسمى وقتئذ برابطة العمال الألمان ثم انضمت اليه رابطة بيبل ليبخنيش قرابة عام ١٨٧٥ وكان الحزب يعمل على حماية حقوق العمال ويكافح من أجل الحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية الى أن الغى هتلر جميع الأحزاب عام ١٩٣٣ عندما جاء للحكم ولم يسمح الا لحزبه المسمى الحزب القومى الاشتراكى بمزاولة النشاط الحزبى وهذا الاسم الأخير هو الاسم المذهبى لما عرف دارجا باسم الحزب النازى ..

وقد اعتقلت النازية زعماء الحزب الاشتراكى الديمقراطى ومنهم الدكتور كورت شوميكار وتمكن بعض زعماء وأعضاء الحزب من اللجوء الى خارج ألمانيا هربا من حركة الاعتقالات النازية الموجهة ضدهم ومنهم فيلى برانت مستشار ألمانيا الاتحادية السابق الذى كان مطلوب القبض عليه وقتئذ عام ١٩٣٣ وتمكن من اللجوء للنرويج . وعقب هزيمة النازية أفرج عن الدكتور شوميكار ومن ثم تولى زعامة الحزب واتخذ مركزه فى القطاع الانجليزى وبدأت الدماء تدب من جديد فى أوصال الحزب فى القطاعات الثلاثة وكان برنامج الحزب يتركز وقتئذ على الاشتراكية وما يمكنه أن ينقذه من أجل نهضة ألمانيا من تنفيذ الاصلاح الزراعى والاشراف الصناعى بحيث تمتلك الدولة أو تشرف مباشرة على الصناعات الكبرى الرئيسية مع ترك بقية المجالات للشعب ورعاية الطبقة العاملة فى مسيرة مرحلة اعادة البناء وفى عام ١٩٥٩ تعدل برنامج الحزب وأصبح لا يدافع عن شئون

طبقة واحدة فقط بل شمل جميع طبقات الشعب وعدل فى برامجه الخاصة بالاشراف الصناعى معتمدا على حرية الفكر وحرية العقيدة .

أما الحزب الديمقراطى المسيحى وهو الحزب الذى يراسه الدكتور كونراد ايديناور فانه لم يكن موجودا قبل هزيمة المانيا بل انشىء بعد ذلك . وتعود فكرة انشاء الحزب الديمقراطى المسيحى الى سابق وجود تجمع حزبى دينى يسمى الزنتروم وكان هذا التجمع كاثوليكى المذهب وقد انشىء فى بداية القرن التاسع عشر من أجل مقاومة حملات الدولة البروسية وقتئذ ضد المقومات المسيحية الكاثوليكية . خاصة والمسيحية فى المانيا تتكون من الكاثوليك والبروتستنت . وكان الدكتور ايديناور أحد مؤسسى الزنتروم هذا بسبب كون أيديناور كاثوليكيا متدينا . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية شعر أيديناور هو وبعض أعضاء الزنتروم بالحاجة الى تشكيل حزب دينى كبير تمكنه مجابهة وايجاد توازن أمام الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى كان يسود الموقف وقتئذ كما يعمل أيضا على مجابهة افتراض خطر المد الشيوعى فى القطاعات الألمانية الثلاثة وانقسم المجتمعون الى فريق ينادى بتوسيع قاعدة الزنتروم ليقوم بهذا الواجب وفريق آخر يرى الابقاء على الزنتروم كما هو لأنه لا يصلح لهذه المهمة بسبب كونه يعمل فقط فى نطاق المذهب الكاثوليكى فى حين ان المشروع الجديد يراد له أن يعمل على نطاق الدين المسيحى أى الكاثوليكية والبروتستنتية معا هذا بالاضافة الى أن الزنتروم تنحصر منطقة نشاطه فى اقليم ريناني فيستفالي الأمر الذى يستحسن الابقاء عليه ليستمر فى رسالته مع العمل على انشاء حزب جديد يعتمد على الدين المسيحى كعقيدة ويطبق الرأسمالية الغربية كأساس لبرنامجه السياسى ورجحت كفة الفريق هذا .

وبدأت الاجتماعات من أجل وضع أسس هذا الحزب الجديد فانعقد أول اجتماع فى ديسمبر ١٩٤٥ بمدينة باد جودسبرج حيث وضعت الخطوط العريضة لبرنامج وتشكيل الحزب وعقد الاجتماع الثانى على شكل مؤتمر فى ٢٢ يناير ١٩٤٦ فى مدينة هرفور حيث حضره مندوبون من القطاعات الألمانية الثلاثة التى يحتلها الغرب واختير ايديناور رئيسا للمؤتمر بصفته اكبر الأعضاء سنا واتفق على تسمية الحزب باسم الاتحاد الديمقراطى المسيحى وسمى فرع الحزب فى منطقة بافاريا باسم الاتحاد الاشتراكى المسيحى هذا وعرف هذا التشكيل السياسى باسم الحزب الديمقراطى المسيحى . وبالاضافة الى لجوئه للدين كوسيلة روحية يمكن أن يتجمع حولها ملايين الأفراد الذين كادت آلام الحرب تجعلهم يكفرون بالواقع الذى يعيشون فيه وكانت هذه الفكرة صائبة فى مغزاها فقد كان من ضمن

برنامج الحزب ضمان الملكية الفردية فى نطاق تطبيق الرأسمالية الغربية مع عدم اللجوء الى التأميم الا فى حالات الضرورة القصوى حتى لا يعلو شأن الدولة على الفرد بالنسبة لطبيعة الالمانى وكان ايديناور يبرر هذا الوضع ويقول : انه بالنسبة لالمانيا يجب أن تكون المقدرات الاقتصادية فى يدالشعب حتى لا تقوى شكيمة الدولة وهى التى تمتلك أصلا السلطات التنفيذية والتشريعية فانها اذا ما امتلكت أيضا قدرات اقتصادية فانه يخشى على المانيا من العودة الى صورة من صور حكم النازية حيث كانت الدولة المسيطرة على كل المقادير هى الأقوى من الشعب الأمر الذى يخشى عليه من مثل قدرات هذه الدولة القوية من جديد .

ايضا كان من مبادىء الحزب هذا ضمان الحرية السياسية والمساواة فى الحقوق وضمان عدالة القضاء واستقلاله مع التركيز على الأهمية الأساسية للاسرة بالنسبة لكيان الشعب الألمانى وادخال التعليم الدينى بالمدارس من جديد بعد أن كان قد أوقف . وكان مثل هذا البرنامج فى مثل ظروف المانيا وقتئذ يضمن للحزب الجديد تأييدا من شتى الطبقات دون طبقة واحدة لأن الدين كان يعتنقه الجميع ولما كان من الأمور المعروفة أن المرء يلجأ للدين وقت الشدة فقد نجح هذا الحزب فى اجتذاب العديد من المؤيدين سواء أكان من أصحاب العمل أم من الطبقة العاملة وكذا من الطبقة الوسطى ومن المهاجرين .

وعن الحزب الديمقراطى الحر أنشىء هذا الحزب بعد الحرب وتتبع اهدافه عن الحرية العصرية التى تشمل حرية الفرد وحرية الاقتصاد التقدمى ومن مبادىء الحزب عدم اللجوء للتأميم والتقليل من اشراف الدولة على آلة الانتاج وكان رئيسه تيودور هيس أول رئيس لجمهورية المانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ . وعدا ذلك فهناك عدد من الأحزاب الا أنها أحزاب صغيرة ليس لها تأثير على مجريات الأمور السياسية منها الحزب الألمانى وهو حزب ذو مبادىء يمينية محافظ موطن نشاطه منطقة هانوفر والحزب الالمانى الوطنى وتشكل عام ١٩٤٦ وهو حزب يمينى صغير يميل الى الحياد فى الأمور الخارجية وحزب بايرن وهو قائم فى منطقة بافاريا ينادى بالمبادىء الاتحادية وحزب الزانتروم الذى تحدثنا عنه عاليه وهو حزب دينى يمينى محافظ .

بدأت هذه الأحزاب تنشر برامجها فى القطاعات الثلاثة وكانت هذه البادرة هى أول كلمة يوجهها المانى الى المانى — بصرف النظر عن فحواها — بعد أن كان الصمت سيدهم وقد ساعدت هذه الحركة الى تنبيه ذهن العديد من حالة الجمود والشلل التى كانت قد انتابتهم . وهم الذين كان

غالبيتهم ما زالوا يعيشون فى أكواخ شيدت على عجل وفى معسكرات جماعية عدا من كانوا لم يجدوا بعد مكانا مسقوفا يضمهم خاصة وكان هنالك ما يقرب من ١٠ مليون لاجىء كانوا قد وصلوا[١] الى القطاعات الغربية الثلاثة وهى مدمرة وبها ٣٥ مليونا ألمانيا فقد نصفهم منازلهم . وتمشيا مع الطبيعة البشرية فقد استمع البعض الى برامج الأحزاب ورموها جانبا فقد كان الجوع يقرصهم وكانت حاجتهم الى طعام اضافى أكثر منه عن حاجتهم الى كلمات وأمانى واستمع البعض الآخر وشعروا أن هناك أملا وان كل شىء لم يضع وانه لا مجال لليأس فاذا كانت الدار قد ضاعت فهم قد بقوا وهم يمكنهم أن يبنوا دارا أخرى واذا كان الابن قد قتل فالله قد عوضهم بابنه أو بأخيه الأصغر .

ومن فئات متشائمة وفئات متفائلة وأخرى مؤمنة كان التفاعل قد بدأ يسرى بين هذه الكتل الآدمية التى أذبلتها الحرب وبدأ البعض يتحدث الى البعض الآخر هذا يلفظ برامج الأحزاب وذاك يؤيدها والآخر يعارضها . ان مجرد بداية الحديث لهى دلالة على أن المريض بدأ يصحو من اغمائه وبداية حديثه هذا هى علامة بدء الشفاء . ولم يكن من المهم ان يتحدث الألمان عن الأحزاب بل كان المهم أن يبدءوا فى التحدث مع بعضهم البعض وفى أى موضوع ما يمس كيانهم ومستقبلهم لأن الحديث الواعى هو المرحلة الأولى من الشفاء وهو يختلف عن الهذيان لأن الأخير علامة من علامات استمرار العلة والهذيان والصمت متشابهان .

لقد كان من المهم أن تتحدث الملايين لأن هؤلاء هم الذين يمكن اذا انقشع صمتهم وشرودهم أن يعاودوا بناء بلدهم من جديد اما وان يتحدث زعماء الأحزاب وحدهم فهذا لا يمكن له أن يفيد فى عملية اعادة البناء اذا كان الصمت ما زال يخيم على هؤلاء الملايين .

لم تتم هذه العملية فى يوم وليلة بل استمرت مدة غير قصيرة والمذهل أن الجميع فى هذه المدة كانوا يعملون — فمنهم من كان بدأ يعمل بالمصانع ليعيد تشغيلها والغالبية عملت فى ازالة جبال الانقاض الهائلة التى تراكمت من أثر الغارات — لقد عملوا منذ اللحظة الاولى عملوا والجوع يشدهم الا أنهم كانوا يعملون وهم صامتون يعملون آليا من جراء أصالتهم ولما بدءوا يتحدثون بدءوا فى العمل بكامل حسهم وبدأ عملهم الخلاق .

بعد الهزيمة بفترة قصيرة أو بالأصح بعد أن بدأت سخونة الانتصار تهدأ قليلا لاحظ الحلفاء ضخامة الدمار الذى كان يغطى القطاعات الثلاثة وجسامة البؤس الذى حل بملايين الألمان وشعروا أنه من الصعب عليهم

أن يديروا بمفردهم كل شئون ألمانيا كما كانوا يتصورون وقت أن كانوا يخططون لذلك قبل يوم النصر فقد وجد قواد القطاعات الثلاثة أن مسئولية عملهم ثقيلة وان الموضوع ليس هو مجرد اصدار أوامر فقط بل أنه كان أكثر تشعبا حيث كانت المسألة عبارة عن سلسلة من عمليات الانقاذ ومحاولات سد الثغرات التى كانت تفاجئهم لذلك قرروا اشراك الالمان فى المسئوليه معهم بقدر محدد وتحت اشرافهم خشيه ان تتعاظم المشاكل فيصعب عليهم بعدئذ علاجها . وعليه ففى أوائل ١٩٤٦ قرر الحلفاء الثلاثة انشاء مجالس استشارية على مستوى القطاع فى كل من القطاعات الثلاثة وسميت بمجالس القطاعات لتعمل فى تقديم العون للحكومات العسكرية الثلاث وذلك لمحاوله دفع الأمور دفعات أقوى حتى لا تغرق السفينة الألمانية لانها اذا غرقت فانها كانت ستأخذ معها الى القاع بعضا من ركابها الأجانب وهو الأمر الذى كان يعرفه المحتلون جيدا .

ولما كانت الاحزاب قد تشكلت منذ أشهر قليلة فى كل من القطاعات الثلاثة فقد ساعد ذلك فى تكوين هذه المجالس الاستشارية التى شكلت من ٣٢ عضوا لكل مجلس بكل قطاع على الوجه التالى : ٨ أعضاء يمثلون الأحزاب السياسية و ٦ أعضاء يملثون الادارة الألمانية وعضوان يمثلان النقابات بالاضافة الى أعضاء من المناطق المختلفة بكل قطاع وكان عملهم ينحصر فى أمور اللاجئين والعمل والصحة والايواء والتموين وبقية أمور الخدمات . الا أن آراء هذه المجالس كانت استشارية فقط ولم يكن لها أى قدر من الالزام حتى أن اعداد جدول الأعمال كان يتم بمعرفه سلطات الاحتلال حتى لا تسمح للمجتمعين من الألمان أدراج موضوع ما لاتريد سلطات الاحتلال مناقشته . وكان الخبراء يقدمون المشاكل والأوضاع فى كل أنحاء القطاع وكان المجلس يدرسها ويبدى رأيه فيها ويقترح الحلول المناسبة التى كانت فى غالبية الأحوال تصطدم بواقع الامكانيات المتيسرة ورغم أن المجالس الاستشارية هذه كانت غير ايجابية عمليا الا أنها كانت بداية رمزية لتجمع المانى على مستوى المقاطعة يتعرف على أحوال المقاطعة ويتعرف احيانا على الأوضاع فى القطاعات الأخرى الأمر الذى كان يفيد الاحزاب الالمانية فى عملها ولم تكن هذه المجالس بمثابة ندوات تدريبية كان الحلفاء يعقدونها لتدريب الألمان على العمل بل كانت عون طلب الحلفاء من القيادات الألمانية التى كانت قد تشكلت أن تعاونها بموجبها لأن الحالة فى الأراضى الألمانية كانت مفجعة ووجد الحلفاء انه لا مناص من الاستعانة بمعاونة هؤلاء الألمان .

وسنحاول أن نتعرف من مذكرات الدكتور كونراد ايديناور عن طبيعة

العمل فى المجلس الاستشارى الذى شكل فى القطاع الانجليزى والذى كان ينعقد فى مدينه هامبورج لذلك سنتعرف على نتيجه أول لقاء بين زعيمى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الدكتور شوميكار وبين الدكتور ايديناور رئيس الحزب الديمقراطى المسيحى خاصة وان الأحداث السياسية فى ألمانيا ولسنوات قادمة ستدور بينهما وقد قال ايديناور فى هذا الشأن : « انعقدت جلسة الافتتاح للمجلس الاستشارى يوم ٦ مارس ١٩٤٦ فى مبنى القيادة الالمانية القديمة بمدينة هامبورج وتحت ضربات الطبول ونفخ النفير دخل مارشال الجو البريطانى السير شولتو دوجلاس القائد العام والحاكم العسكرى البريطانى المدنى وقدمه رئيس مجلس مقاطعة رينانى لأعضاء المجلس الاستشارى . وكان الدكتور شوميكار هو الشخص الأول الذى قدم للقائد البريطانى وكانت له علاقة وثيقة خاصة مع حزب العمال البريطانى الحاكم واستمرت رسميات لقائهما بعض الوقت وكانت حارة أما عن تقديم شخصى له فقد تم بسرعة وانخفضت خلاله درجة حرارة اللقاء وسألنى القائد البريطانى عن الماضى السياسى خاصتى فقلت له « اننى عينت عام ١٩١٧ عمدة لمدينة كولون وفى عام ١٩٣٣ أعفانى الحزب النازى من هذه الوظيفة لعدم اطمئنانه الى شخصى من الناحية السياسية وفى شهر مارس ١٩٤٥ أعادنى الامريكان الى وظيفتى الأصلية كعمدة لمدينة كولون وفى أكتوبر من نفس العام فصلنى الانجليز بسبب عدم مقدرتى ولهذا فاننى اليوم عضو فى المجلس الاستشارى وتركنى القائد الانجليزى وهو يتفحصنى بنظرة متكدرة وذهب بعيدا عنى دون أن يفوه بكلمة » .

وبعد جلسة الافتتاح نشط هذيخ ويليام كوبف وهو احد أعضاء الحزب الاشتراكى الديمقراطى ورتب لقاء بين ايديناور وبين الدكتور شوميكار ويقول ايديناور عن لقائه الأول مع شوميكار :

« اجتمعنا سويا فى نفس المساء وتحدثنا عن موضوع التموين وكان راى شوميكار يطابق راى الحزب الديمقراطى المسيحى الخاص بأن انتصار الحلفاء يجعلهم مسئولين عن امدادات الشعب طبقا لاتفاقيات لاهى الموقعة عام ١٩٠٧ واننا يجب أن نطالب من الحلفاء القيام بالتزاماتهم فى هذا الشأن . ثم تحدثنا عن عملية فك المصانع وان ذلك يؤدى الى تأخير فى اعادة بنائنا الاقتصادى ووافقنى شوميكار على هذا الرأى واضاف اننا يجب أن نبلغ الحلفاء بذلك وان هذا الأمر سيجبرنا على أن نتأخر فى تسديد التعويضات التى طلبوها .. وأفدته ان حزبنا وافق على نفس هذه النقاط وكان الموقف يشير اننا نسير فى اتجاه واحد وانه بامكاننا أن يقوم الحزب الديمقراطى

المسيحى والحزب الاشتراكى الديمقراطى بعمل مشترك .. الا أنه صرح عن اشتراط وجدته لا يمكن ان نوافق عليه فقد افادنى ان النقاش ابرز أن هناك نقطا مشتركة للحزبين ازاء الحلفاء الا اننى يجب أن أقر أن حزبنا ما زال حزبا فتيا وهو الحزب الذى اتراسه وطلب منى أن يعترف الحزب الديمقراطى المسيحى بحق توجيه الحزب الاشتراكى الديمقراطى له خاصة وان حزبه أكبر الأحزاب وانه سيستمر الحزب الأكبر فأفدته فورا اننى لا أوافق على هذا الراى وانه من الأجدى أن نترك الموضوع لتقول فيه الانتخابات عندما تتم كلمتها وانفصلنا على هذا النحو » .

وهذا يوضح لنا انه تعذر اجراء تعاون بين الحزبين ونتج عن هذا اللقاء ان استمر التباعد بين الحزبين لسنوات عدة هذا رغم المحاولات التى تمت خلال هذه المده لايجاد ارضية مشتركة بين الحزبين الا أن هذه المساعى فشلت ويسترسل ايديناور قائلا :

« كان المجلس الاستشارى يجتمع مرة كل شهر فى هامبورج وكانت دورته تستمر من يومين الى ثلاثة أيام وبالنسبه لجدول الاعمال فقد كان يعد بمعرفة مكتب اتصال بريطانى ومعاونة سكرتير المانى الا أنه فى الواقع فان غالبية المواضيع التى كانت تدرج كانت تلك التى يريد الانجليز أدراجها خاصة وان المجلس لم تكن له سلطة تعديل الجدول المعروض وكان هذا أمرا قاسيا .. ومثلا عندما خفضت سلطات الاحتلال كمية الشحوم للفرد الى ٦ جرامات يوميا فان شكوانا رفضت بموجب منطق عجيب من السير سيسل فيبر الذى كان يدير شئون الامدادات فى الحكومة العسكرية الانجليزية اذ انه حاول أن يؤكد لنا أن الشحومات لا اهمية لها الا لجعل المواد الغذائية اسهل هضما والذ طعما وانه لا قيمة تذكر لفوائد الشحومات غذائيا وحسب رايه أنه لا ضرورة قصوى للشحومات الا اذا تعدت الوحدات الحرارية فى بقية المواد الغذائية عن نسبة ٣٥٠٠ وحدة حرارية .

كنت اذهب بانتظام الى جلسات المجلس رغم الصعاب التى كنت اجابهها عند السفر الى هامبورج ان الحاكم العسكرى كان قد خصص لى ولهانز بوكلر — وهو رئيس نقابة — استخدام عربة وكمية وقود محددة لنتوجه سويا لهذه الاجتماعات ورغم اننى كنت احاول الوصول قبل موعد الاجتماع بيوم وهو كان يحاول البقاء يوما أو يومين بعد انتهائها فاننا رغم هذه الصعاب كنا نحاول أن نحلها وديا . ان ايواءنا فى مدينة مدمرة بدرجة كبيرة مثل مدينة هامبورج كان يسبب لنا مشاكل ايضا . فأنا كنت أنزل فى غالب الاحيان فى بنسيون اسمه بريم كان صاحبه يحاول قدر امكانه أن

يحسن أستقبالي اعضاء المجلس ... أنني احتفظ بذكريات مؤلمة ازاء أشهر الشتاء التي كنت أثناءها ارتجف من البرد — وهذا مثل غالبية الألمان في ذلك الوقت — فكنت أنام وأنام بكامل ملابسي مرتديا بذلتي والبالطو وذلك في غرفة بدون نار لتدفئتها . أما سائقي الذي كان يصعب علينا أن نجد له غرفة فقد كان يمضي ليلته في بانيو بحمام المستشفى وكان لا يشتكي لأنه على الأقل كان يشعر بالدفء .

اعتقد اننا يجب أن نحتفظ في ذهننا دائما بأوقات البؤس هذه التي لا استطيع الآن أن انقل بعضا من صورها وانني اعتقد ان هذه الأوقات التي استرجعها في ذهني الآن قد نسيها الكثيرون من الألمان ... كانت هناك لجنة تعد لنا الموقف في جميع نواحيه أولا بأول بالنسبة للمواضيع الهامة وان اعمالنا في المجلس كانت تشير فعلا للحاضرين بالمجهود الذي كان على الحكومة العسكرية أن تنجزه ... ورغم أن طريقتها في التنفيذ كانت أحيانا سيئة وكنا نجهل أسباب ذلك فإنه كانت تمر على المجلس عدة قرارات لم نكن قد ناقشناها سابقا وبالتالي لم تكن قد أتيحت لنا الفرصة لاقتراح أي نوع من التعديلات ازاءها .. فمثلا بالنسبة لموضوع وسائل ازالة النازية فان المجلس لم يعط رأيه بالنسبة لمبدأ رد اعتبار فئة الشباب ولا بالنسبة لتشكيل اللجنة المختصة بازالة آثار النازية وهنا أيضا فقد اتخذ الحلفاء قراراتهم ازاءها ووافقنا عليها كما عرضت علينا .

أيضا كانت هناك مسائل في غاية الأهمية كانت تحجب عن المجلس ... ان محاولة منافشة موضوع فك مصانعنا كان من المواضيع المحرم علينا التحدث فيها — رغم أن هذا الموضوع كان أهم موضوع في صلب حياتنا الاقتصادية — وبسبب فك المصانع كانت البطالة تزداد وكان الشلل يمتد نطاقه واذا حسبنا خطة فك ونقل المصانع التي وضعت في مؤتمر بوتسدام فانه كان من المنظور أن تفك مصانع كبرى للصلب في مقاطعة رينانى — ويستفالي وفي مناطق أخرى وأن من نتائج هذا العمل اهدار مستقبل الشعب الألماني لعشرات السنين وأن ذلك كان لا يعني فقط أننا لن نستطيع قبل مضي مدة طويلة من البدء في التصدير ولكنه كان يعني أنه لن يكون في متناول ايدينا كمية من الصلب تساعد على اعادة بناء بلدنا .

لقد ابلغتنا سلطات الاحتلال البريطانية أن المناقشة ممنوعة في موضوع فك ونقل المصانع لأن هذا الموضوع مرتبط بموضوع التعويضات وان موضوع التعويضات من اختصاص مجلس رقابة الحلفاء ويجب أن يناقش على أساس رباعي أي بمعنى آخر بتواجد الاتحاد السوفيتي مع الحلفاء

الثلاثة ، ولما قدرت أن هذا الأمر غير مقبول بالمرة لذا سافرت الى برلين فى شهر ابريل ١٩٤٦ وطالبت مقابلة الحاكم العام المساعد الانجليزى الجنرال روبرتسون وأبلغته أن المجلس الاستشارى هذا سوف ينحط فى نظر الشعب الالمانى اذا علم أنه ليس له حق فى مراجعة ومناقشة أهم موضوع من جميع المواضيع الاقتصادية الا وهو موضوع فك ونقل المصانع ولقد عرفت يومها حقيقة الجنرال روبرستون وقدرت ذكاءه وذهنه الحاضر .. لقد وعدنى بمعاودة دراسة الموضوع وبالفعل فان قرارهم السابق تم تعديله وسمح لنا بمناقشة الحالات الخاصة منه اى تلك التى كانت تثير مشاكل حادة .

وحسب رايى فان المجلس الاستشارى هـذا لم يكن أداة قـوية يمكننا بموجبه تحقيق مطالبنا الا أنه كان يمدنا بامكانيات التطلع يوما ما الى تجمع أوسع وبذل تأثير أكثر تميزا على مجريات الأحـداث . ان وجود مثل هذا المجلس كان له ميزة أخـرى الا وهى انه كان يشكل عاملا يجعلنـا على صلة بقوات الاحتلال وكانت مناقشاتنا من خلاله تساعدنا على محاولة التوصل الى تفاهم معها . وكنت آمل أن يتحسن بموجبه الجو النفسانى المحيط بنا تدريجيا لأنه كان من ضمن أهدافى منذ اليوم الأول أن أحاول أقناع المحتل بأننا لسنا على هذه الدرجة من السوء وأنه يمكنه الاطمئنان الينا لأن الصورة التى كانت فى ذهنـه عنا فى السـنوات الأولى عقب نهـاية الحـرب كانت تخالف ذلك .

وكنت اقـدر أن أهم واجب بالنسـبة لنـا هو اعادة الثقـة فى الشعب الالمانى ... واذا أراد المرء ان يعرف لماذا لم يستطع البريطانيون السيطرة على الموقف فى قطاعهم فانه يجب أن يعلموا بالحـالة التى كانت سـائدة فى هذا القطاع . ان الامداد كان يواجه كارثة وقد زادت حدته فى الأشهر الأولى من مزاولة مجلسنا الاستشارى لأعمـاله فاننا كنا نحتـاج كل ٤ أسابيع الى ١٨٠,٠٠٠ طن من الحبوب لاحتيـاجات الأهالى الضرورية الا أنه فى نهـاية شهر مايو ١٩٤٦ لم يكن هناك اى احتياطى من الحبوب يمكنه أن يسد مطالب شهر يونيو . كما أن امكانيات الاستيراد للقمح حتى يظهر المحصول الجديد كانت غير قائمة ولذلك كانت معظم الحلول المقترحة كلها تتم بالخطورة .. علما بأن الحلول التبادلية كانت أبطأ فى آثارها .. أن ذبح المزيد من رءوس المواشى كما كان يقترح البعض كان من آثاره تقليل كميـة اللبن وزيادة خطر ازمة المواد الدسمة من شحومات وهى ازمة كانت من الأصل حادة .

كما أن محاولة تحسين وضـع التمـوين بتوزيع اسـماك طازجة دون استيرادها من الخارج وجدت طريقها للفشل لأنه لم يكن فى متناول أيدينا

أي من مراكب الصيد خاصتنا هذا بالاضافة الى اننا كنا نجرى الى مخاطرة فقدان مراكب الصيد هذه التى تحولت أثناء الحرب لتستخدم كمراكب كاسحة للألغام وبذلك كنا نتعرض الآن بفقدها غرقا أو بأن تصادر بمعرفة الحلفاء وفى هذا المجال نجح المجلس الاستشارى فى امكانية التحصل على بعض من هذه القطع البحرية وبموجب ذلك سلمنا الحلفاء بعض من مراكب صيدنا هذه . وكنت قد طالبت فى هذه الفترة أن يعاد تسليمنا مراكبنا لصيد الحيتان التى كانت ستصادر وتوزع على انجلترا والنرويج وذلك لنستخدمها لفترة سنة أو سنتين لتحسين موقفنا من الشحومات على أن يؤجل تسليمها للدولتين المذكورتين طوال هذه الفترة .. »

الفصل الثانى : مولد ألمانيا الاتحادية

بداية الخلافات بين الحلفاء

كانت أحداث الحرب قد جعلت من الحلفاء وحدة تقاتل من أجل ذاتها ومن أجل هدف واحد مشترك الا وهو التخلص من نازية المانيا وفاشية ايطاليا وعسكرية اليابان وهذا رغم تنوع التركيب الاجتماعى للدول الحليفة ورغم أن مطالب الأمن الذاتى لكل منهم كانت تختلف فى كل دولة عن الأخرى ولهذه الأسباب حدثت بينهم خلافات أثناء العمليات الحربية الا انها كانت فى التفاصيل أكثر منها فى الأهداف الجوهرية وقد كانت هذه الخلافات تذوب والصعاب تهون خاصة فى الجبهة الاوربية لأنها كانت أخطر الجبهات على الاطلاق لذلك تمكنوا من الاتفاق حول بعض من هذه الخلافات أو التنازل عن جزء منها أو الالتفاف حول الأخرى من أجل استمرار تنفيذهم لهدفهم الأول الا وهو تدمير النازية . وشملتهم ثقة ظاهرة جعلت روزفيلت يكشف قدرات أمريكا الحربية ويحدد لحلفائه اعداد الأسلحة والمعدات التى يمكنه أن يسلمها لهذا أو اذاك كذلك فتح ستالين أمام روزفيلت وتشرشل نوتته الصغيرة المدون بها اعداد الدبابات والمدافع والطائرات التى كانت مصانعه فى الأورال سوف تقدمها للقوات الروسية وتواريخ تسليم كل دفعة منها .

اما بعد أن تم لهم الاجهاز على النازية والفاشية ومن ثم العسكرية

اليابانية بدأ الحذر يأخذ طريقه اليهم وبدأت الخلافات المذهبية وتلك الخاصة بالأمن الذاتي تظهر على سطح الأحداث لما بعد الحرب وتطل برأسها بل وتهددهم فيما بينهم لدرجة أن بدءوا يتخذون أوضاعا عسكرية وقائية ضد البعض وهم الذين كانوا يقاتلون في الأمس سويا والذين شرب قادتهم مساء ٥ يونيو ١٩٤٥ نخب انتصار الحلفاء على النازية عشية اصدار أيزنهاور وزوكوف ومونتجومري ودي تاسيني اعلانات استسلام المانيا .

وفي الحفل الكبير الذي اقيم في اليوم التالي قال المارشال زوكوف مخاطبا الجنرال آيزنهاور « هذا هو الرجل الذي له قلب الجندي وذكاء الدبلوماسي » .. ورد عليه ايزنهاور وكانت روسيا قد قلدتهم وسام النصر السوفيتي وهو من ارفع الأوسمة وقال مخاطبا زوكوف « لا يوجد رجل تدين له الولايات المتحدة أكثر من الماريشال زوكوف .. واعتقد انه سيكون هناك في يوم قريب بالاتحاد السوفيتي وسام يسمى وسام زوكوف يمنح بكل تقدير لمن تتوسم فيه روح الجندية الشجاعة وبعدالنظر والهمة في اتخاذ القرارات .. » الا أن هذه الكلمات لم تستمر آثارها بين الحلفاء أكثر من مدة تأثير الخمر في نفس شاربيها . وانفض الحفل وأشرق يوم جديد ملبد بالغيوم تلته أيام ممطرة واخرى رعدية لم تتسبب فقط في الفرقعة في الهواء بل أشعلت النار في بعض الأماكن المتفرقة .

ان أختلاف متطلبات الأمن الذاتي لكل من الحلفاء نتج عنه أن اختلف كل حليف عن الآخر بالنسبة لما يجب أن تكون عليه المانيا بعد هزيمتها . ففرنسا التي كانت تلاصق المانيا على طول حدودها الشرقية فانها أرادت بعد نهاية الحرب باجراءات تخالف في جوهرها ما كانت قد ارتضته أمريكا وانجلترا لألمانيا فكانت فرنسا تريد تفتيت ألمانيا الى شظايا حتى لا تقوم لها قائمة بعد ذلك وهذا من أجل العمل على تأمين أمنها للمستقبل البعيد . أما روسيا التي دمرت الغزوة الالمانية مساحات شاسعة من اراضيها بالاضافة الى قرابة ١٥ مليونا روسيا بين قتيل وجريح فانها ارادت هي الأخرى تأمين نفسها ومستقبل امنها وذلك باستمرار الاجهاز على المانيا وبتفتيت المانيا حتى لا تقوم لها قائمة قوية مطلقا . هذا في الوقت الذي كانت متطلبات الأمن الامريكي تعتمد على الردع النووي وعلى الأمن الأوربي الغربي وكان من أهدافها الابقاء على القطاعات الألمانية الغربية كركيزة للغرب وكانت انجلترا تؤيدها .

الا أن هناك عاملا جديدا تواجد داخل حلبة السياسة الروسية ولم يتحقق منه الغرب جيدا أو قصدوا تجاهله كما لم تتبرع روسيا بالكشف عنه

وظلت لسنوات تحبسه فى داخليتها دون ان تنطق بكلمة ازاءه . وهذا العامل يتمثل فى الآثار المترتبة على امتلاك أمريكا وبمفردها دون سواها لسر التفجير الذرى وهذا منذ يوليو ١٩٤٥ وهو السلاح الرهيب الذى لم تكن روسيا تعرف سره بعد ، الا ان روسيا كانت ليس فقط تجهل هذا السر بل كانت أيضا تجهل التاريخ الافتراضى الذى يمكن أن تتعرف فى حدوده على سر التفجير الذرى الأمر الذى يجعلنى اعتقد عن يقين ان روسيا تمسكت بأوضاع وتصرفت عن عناد وحذر منذ مؤتمر بوتسدام وطوال مدة طويلة نسبيا لاحقة . وان كانت روسيا قد اكتشفت سر التفجير النووى فى يناير ١٩٤٩ فان الأمر تطلب منها عدة سنوات بعد ذلك لتصنع عدة قنابل تستطيع بموجبها مجابهة مواقف التحدى التى شعرت بها من جراء التهديدات الجماعية لدول الغرب الثلاث والتى كانت أمريكا تصرح بها أيضا وانه وان لم تكن أمريكا تهدد ذريا الا أنه كان مفهوما ضمنا أنها يمكنها أن تردع ذريا وعليه فقد الخفت روسيا فى داخلها ماكان يخالجها من قلق فى هذا الخصوص الى أن ارتاحت نفسيا يوم أن فجرت أول قنبلة ذرية الا أنها كانت قبل نجاحها فى معرفة سر التفجير الذرى كانت قد اتخذت من الاجراءات العسكرية والسياسية ما أملته عليها الضرورة من أجل الحفاظ على أمنها ازاء افتراض استخدام مثل هذا السلاح ضدها .

ومن الاجراءات الروسية الدفاعية هذه التى اتخذتها دفاعا عن أمنها فى الفترة التى لم تكن تمتلك فيها أسلحة ذرية والفترة اللاحقة لتفجيرها أول قنبلة ذرية الى حين اللحاق بقوة بترسانة أمريكا الذرية فان روسيا وبالذات فى الأيام التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية عملت على استمرار احتوائها للدول الأوربية الشرقية التى حررتها وعمدت الى تواجد عدد كبير من القوات الروسية بها وهذا ليس أصلا بهدف استمرار الدفاع عن هذه الأراضى حيث كانت القوات الروسية المتواجدة فى الدول الشرقية الأوربية تزيد بكثير عن الاعداد المفروض أن تكون عليها القوات الروسية من أجل الدفاع عن هذه الدول الأوربية الشرقية الأمر الذى أقلق الغرب وأعلن الغرب أن روسيا تهددهم بهذه القوات العسكرية أى تهدد أوربا الغربية حيث وصلت أعداد القوات الروسية بدول أوربا الشرقية الى ما يزيد عن ٧٠ فرقة عسكرية روسية كاملة منها الفرق المدرعة وفرق المشاة الميكانيكية وفرق المشاة المحمولة بلوارى عدا أعداد هائلة من المدفعية وقوات جوية روسية كبيرة ..

ان حقيقة ابقاء روسيا بعد انتهاء الحرب على هذه القوات فى دول أوربا

الشرقية كان بهدف حماية تلك القوات ووضعها فى مكان آمن حيث أن أمريكا اذا ارادت ان تضرب روسيا ذريا فانها ستتردد فى قذف دول أوربا الشرقية ذريا من أجل أصابة وتدمير القوات الروسية بها لأنها ستصيب بالتأكيد مئات الآلاف من البولنديين والتشيكيين والبلغاريين فى نفس وقت اصابتها للقوات الروسية المنتشرة فى هذه الدول لأن أمريكا كانت تشتكى علنا من تعسف الحكم السوفيتى فى هذه البلاد الأمر الذى يمنعها من ضرب هذه البلاد ذريا بسهولة وكنتيجة تقديرية لذلك سوف تكون القوات الروسية فى هذه البلاد فى مأمن عن القوات الروسية التى تعسكر داخل نطاق أراضى روسيا ذاتها لو ضربت هذه القوات ذريا . وعليه كانت روسيا تزيد التصاقها وتحتمى فى دول أوربا الشرقية حتى تهدد الغرب بأنه يمكنها أن تزحف عليه فى ساعات محدودة وبقوات لا يستطيع أن يوقفها اذا فكر الغرب فى مهاجمة روسيا ذريا . وتصرف روسيا هذا أملته عليها المقتضيات الاستراتيجية هذه الا وهى تلك الخاصة بكيفية التصرف للوقاية الذاتية من الردع الامريكى الذرى فى الوقت الذى لم تكن روسيا تمتلك فيه اية اسلحة ذرية ولذلك اندفعت روسيا تنفذ مثل هذه الخطة ــ بصرف النظر عن هدفها فى توسيع ونشر مذهبها فى الدول الشرقية لتجعلها تدور فى فلكها ــ خاصة وانه لا أمان لقوة عسكرية ما أذا لم تكن فى قواعد سليمة تضمن لها الهدوء والأمن الداخلى .

وانا لا ادافع عن الاتحاد السوفيتى آنما التفسير الاستراتيجى لاحداث التطور السياسى والعسكرى معا يطلب منى عسكريا ان آذكر كل هذه الأسباب لأن روسيا لم تكن لتقف مكتوفة الأيدى تنتظر الفرج وهى معرضة خاصة وان دراسة الأحداث التى مرت بها روسيا بعد اعلان الحرب العالمية الثانية تجبرها على الحذر فقد مرت بموقف مع هتلر عندما وقع معها معاهدة عدم الاعتداء وعرض تقديم قطعة من أرض بولندا التى هى فى غالبيتها اراضى روسية كعربون على موقفه ثم هاجم روسيا بعد اشهر معدودة أيضا لم تنسى روسيا ما تم اتخاذه تجاهها عام ١٩١٩ فى مؤتمر الصلح بفرساى عندما سلخ منها مساحات شاسعة جدا بسبب كون الثورة الشيوعية قد نجحت فى روسيا عام ١٩١٧ وكانت روسيا تشعر انها حليفة حرب مع دول الغرب عام ١٩٤١ اى حليفة مصلحة مشتركة وليست حليفة مذهبية .

وفى الجانب الآخر فاننى أعتقد أن الغرب لم يقدر رد فعل قنبلتى هروشيما ونجازاكى الذريتين على الاتحاد السوفيتى تمام التقدير لأننى اعتقد أن الغرب كان يجب عليه أن يتصرف تصرفا ما من أجل ازالة الرهبة الروسية المتوقعة هذه خاصة عندما أبلغ ترومان ستالين بنجاح أمريكا فى تفجير سلاح رهيب يسمى السلاح الذرى وذلك اثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام

وكان قبل ابلاغ روسيا بذلك وقبل استعمال القنبلة الذرية كان يجب دراسة ما سيكون الموقف تجاه روسيا وربما كان من الأجدى ابلاغ روسيا بأسرار الذرة أو ببعضها حتى يمكن العمل على تهدئة روعها أو بالاعلان عن تحريم انتاج الأسلحة الذرية بعد قنبلتى هيروشيما ونجازاكى او بتحديد المخزون منها بعدد رمزى من القنابل الذرية تحتفظ بهم أمريكا دون استزادتهم وذلك مع الاستمرار فى التجارب من أجل الاستخدامات السلمية للذرة مع اشراك روسيا فى هذه التجارب لأن من يقول أن روسيا كانت سوف لا تخشى تواجد اسلحة ذرية فى يد امريكا منفردة دون أن تبدو عنها تصرفات اندفاعية لهو قول مرفوض لأن تخوفها كان سيكون داخليا دون ان تجرؤ الافصاح عنه أو مجرد الاشارة اليه ولكن كانت ستتصرف بعنف على المستوى الدولى المواجه للغرب عامة ولأمريكا خاصة .

ان تخوف روسيا لم يجعلها تطبق على شرق أوربا فقط لتأمين حدودها الأوربية مع الغرب منذ منتصف ١٩٤٥ بل اعتقد انه جعلها وقتئذ تعجل فى العمل المعاون من أجل سرعة تفجير الثورة الصينية الشعبية التى استولت على الحكم بالصين عام ١٩٤٩ وهى ثورة احتاجت الى سنوات لتحضيرها وليس من الغريب أن بدأت بها عملية التحضير الايجابية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة . كما عملت روسيا على كسب المزيد من الأرضيات الشيوعية فى بقاع الشرق الأقصى وزحفت القوات الروسية عبر كوريا الشمالية غداة انتهاء الحرب مع اليابان واحتلت نصف كوريا الى أن انسحبت منها بعدئذ ولكن بعد ان ارست حكما شيوعيا بها وكان ذلك كله من أجل ايجاد منطقة حليفة لها تلاصق حدودها الاسيوية المجابهة للوجود الذرى الامريكى باليابان والشرق الأقصى حتى يكون لروسيا نفس الوضع فى الشرق الأقصى من جراء تخليقها لمناطق حليفة لها يمكن أن تناور منها مثلما لها مناطق مثيلة فى شرق أوربا .

ان من يلاحظ تصرفات روسيا فى الفترة بين ١٩٤٥ و ١٩٤٩ وهو العام الذى فجرب فيه روسيا قنبلتها الذرية الأولى يجد أنها كانت تصرفات تتسم بعصبية سياسية شديدة وهى ناتجة عما يمكننى أن أسميه «بعقدة الذرة» اى بالتخوف الروسى من جراء انفراد أمريكا بامتلاك السلاح الذرى دون أن يكون لديها ما يمكن مجابهته به سواء من سلاح مغاير يمكنه تدمير السلاح الذرى الأمريكى وقت اقلاعه أو انطلاقه أو ابطال مفعوله أو عن طريق سلاح ذرى روسى مماثل للسلاح الذرى الأمريكى يمكن به لروسيا أن تردع أو تهدد به من يحاول تهديدها . وكانت روسيا لا تمتلك السلاح المغاير الافتراضى

هذا الذى قد يكون سلاحا الكترونيا ولم تمتلك سلاحا ذريا وعليه لم يكن أمامها الا أن تتصرف بالأوضاع وتجعلها تخدم امكانياتها المحصورة فى الأسلحة التقليـدية لذلك كانت تسـتخدم مساحات الاراضى الشـاسعة أحسن الاستخدام وتستزيد منها لأن الانتشار مطلوب فى مواجهة الذرة مع الانقضاض السريع على مواقع مؤثرة للطرف المعادى وكانت روسيا تستخدم كل فرصة وتخلق من المواقف ما ترى أنها تخدمها لأنها كانت تعلم أنها اذا تقهقرت أمام أمريكا فان ذلك يعرض ذاتها ويعرض دولة لينين للزوال وهذا ما كان يؤمن به أيضا الجانب الشرقى لذلك تكاتفوا جميعا من أجل الصمود .

وفى الجانب الآخر فان الانسان يمكن أن يتصور موقف أمريكا من الذرة خاصة وأنها لم تبلغ أسرارها لأقرب حلفائها فان كانت انجلترا تعرف وقتئذ الكثير عنها فذلك لأنها ساهمت فى تصنيعها أما فرنسا فقد أحجبت أمريكا سرها عنها الى أن تمكنت فرنسا بمفردها من تفجيرها واعتبرت أمريكا أن تحفظها على سر الذرة هو الضمان الذى كان لروسيا أن تقبله وترتضيه الا أن ذلك الضمان لم يكن ليرضى به رجال الكرملين لأن السيف كان سيظل معلقا فوق رقابهم سواء احتفظت أمريكا بالسر أو أشركت حلفاءها معها لأنها كانت خصمهم الأول مذهبيا وواقعيا .

ان من تطورات انفراد امتلاك أمريـكا للقنبـلة الذرية فى الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية ما ساعد الى أن وصل الوضع فى ألمانيا الى ما هو عليه الآن لأن ألمانيا كانت المـائدة التى ساهم وشارك الجميع فى اعـدادها ومن ثم الجلوس حولها لذلك كانت محك الشد والجذب بين الجميع هذا بالاضافة الى أن موقع ألمانيا يتوسط أوربا ويتوسط المعسكرين لذا كان الحوار حاميا ازاءها . أما اليابان فلم يتعامل معها فى الحـرب الا أمريكا ولذلك انفردت بالتواجد بها وجلست بمفـردها على المـائدة ولم يحدث باليابان تشققات ولاتفتيت مثل ما حصل لألمانيا لأن موقعها ساعدها على الاحتفاظ على كيانها كما ساعدتها ظروف الحرب على ذلك عدا بعض جزر صغيرة احتلتها روسيا وهى ليست الا ندبة صغيرة اذا قورنت بالجراح الغائرة الألمانية .

وبالعودة الى الحلفاء فى أوائل ١٩٤٦ انقسم الحلفاء الى فريقين أحدهما يضم روسيا والآخر يضم أمريكا وانجلترا وفرنسا وسرعان ما انقسم هذا الأخير وانفصلت منه فرنسا لفترة ـ حسب استراتيجيتها وقتئذ ـ وكانت فرنسا تجد أنها تتفق مع روسيا فى بعض النقـاط كنتائج نهائية لقراراتها بصرف النظر عن مواقفهما المتباينة .

وفى مؤتمر لوزراء الخارجية الاربعة انعقد فى باريس فى ابريل ١٩٤٦ لم يتمكنوا من تغيير موقف بولنـدا التى احتلت أراضى المانية حتى خط نهرى الاودر نييس وايدت روسـيا شرعيـة التصرف البولندى وفشـل وزراء الخارجية فى توحيد اقتصاد القطاعات الالمانية الأربعة بسبب رفض روسيا لمبـدأ التوحيد ورفضت روسيا اقتراحا لوزيرى خارجية أمريكا وانجلترا بشأن العمل نحو اعداد معاهدة صلح المانية هذا فى الوقت الذى أفادت فيه فرنسا أن الوقت ما زال مبكرا بالنسبة لتوقيع معاهدة صلح مع المانيا . فأعاد وزير خارجيـة أمريكا محاولة بحث مصـير احتلال الحكومات الأربع للقطاعات الألمانية واقترح وزير خارجية امريكا انه بالاضـافة الى تجـريد المانيا من سلاحها والحد من نشاطها الصناعى طبقا لمـا صـدر مسبقا فانه يعتقد أن احتلال المانيـا لفترة ٢٥ عاما هى مدة معقـولة حتى يمكن خلالها اقتلاع بذور العسكرية من الشعب الالمـانى وكان صـدى هذا الكلام يسعد فرنسا الا ان فرنسا اقترحت عدة نقاط من اجل العمل على منع اعادة بعث العسكرية الألمانية ومن اجل ابعاد خطر المانيا كقوة ويتلخص المشروع الفرنسى فى النقاط التالية :

أولا : تدويل منطقة الروهر الألمانية (وهى منطقة غنية بالفحم ومصانع الصلب وخاماته) .

ثانيا : تقويض اقتصـاد وصناعة المانيا والسماح لها فى مجال الصناعة بالقدر اللازم لها فقط .

ثالثا : احتلال دائم لمنطقة ريناني ــ وهى مقاطعة المانية ملاصقة لفرنسا ــ على أن تصبح فى المستقبل دولة مستقلة عن المانيا .

وكانت هذه هى بداية مطالب فرنسا بالنسبة لألمانيا الا ان وزير خارجية أمريكا بيرنز وجد فى هذه المطالب نوعا من التشدد واقتراح ابقاء الوضع على ما هو عليه ــ اى لا تدويل لمنطقة الروهر لأن معنى التدويل أن تشترك روسيا فيه وهو الأمر الذى يرفضــه الوزير الامريكى لأن روســيا بذلك سيكون لها موقع فى غرب المانيا المحتلة كذلك رفض انشاء دولة جديدة فى المانيا تشمل منطقة اقليم ريناني لأن ذلك من شأنه أن يزيد من تفتيت المانيـا وهى قد فتتت بما فيــه الكفاية حتى الآن فجزء منها ضم لروسيا وجزء ضـمته بولنـدا لأراضـيها والقطاعات الأربعـة وبـرلين المقسـمة الى قطاعات اربعة وكان هذا هو المنطق المقدر للرفض الامريكى وقد حاول وزير خارجية امريكا اقتراح امتداد مدة احتلال المانيا الى ٤٠ سنة أو ٥٠ سنة بدلا من

تدويل منطقة الروهر على أن تستمر تحت اشراف غربى فعال وعدم انشاء دولة تشمل منطقــة رينانى . وافاد وزير خارجية امريكا ان امتداد مدة احتلال المانيا سيعطى لفرنسا المزيد من السلامة .

ثم عاود وزراء الخارجية للدول الاربع الاجتماع فى باريس فى يوليو ١٩٤٦ لبحث نفس الموضوع الخاص بمستقبل المانيا لعدم توصلهم الى حل ما فى الاجتماع السابق وفى هذا الاجتماع تمسكت فرنسا بلسان وزير خارجيتها المسيو بيدو بمطالبها الثلاثة التى طلبتها فرنسا فى المؤتمر السابق وزاد عليهم مطلبا رابعــا الا وهو أن تشكل فرنســا ادارة فرنسية لادارة اقليم الســار الألمانى بعد أن تقتطعه فرنسا من ألمانيا ــ واقليم السار هــذا غنى بالفحم وخام الحــديد وبه مصانع للصلب ــ اما وزير خارجية أمريكا يؤيده وزير خارجية انجلترا فقد اقترح من جديد توحيد ألمانيا اقتصاديا حتى يتمكن الحلفاء الاربعة من الاشراف الجماعى على ألمانيا وعلى قدراتها الصناعية وحتى تتمكن المانيا من دفع التعويضات التى طلبها الحلفاء منها .

وفى هذا الاجتماع اتهم وزير خارجية انجلترا روسيا بانها لا تعمل على تنفيذ قرارات بوتسدام التى تنص على توحيد التعامل الاقتصــادى لألمانيا ولم يوافق وزير خارجية روسيا على هذا الاتهام . وانفض اجتماع وزراء خارجيــة الدول الأربع دون التوصل الى نتيجــة ايجابية وموحدة بالنسبة لمستقبل المانيا ووجدت روسيا فى مطالب فرنسا سندا لها خاصة أن فرنسا كانت تطلب مطالب تتصف باجراء تغير جذرى فى ألمانيا هذا لأن فرنسا كما نعلم لم تحضر مؤتمر بوتسدام ولذلك فهى تستغل هذه الاجتماعات لتطلب من خلالها كل مطالبها .

وكانت فرنسا تريد تخليق دولة صغيرة المانية فى مقاطعة رينانى حتى تكون فاصلا بينها وبين بقية ألمانيا وأنها بتخليق هذه الدويلة الجديدة ومع تدويل منطقة الروهر وضم منطقة السار اليها فان فرنسا كانت تعمــل لانشــاء حزام يتجه من الشمال للجنوب يفصلها عن دولة المانيا التى ستتبقى مستقبلا هذا بالاضافة الى أضعاف ألمانيا اقتصاديا بانتزاع اقليم السار منها وبتدويلها لمنطقة الروهر .

ولمــا كانت امريكا وانجلترا ترفضــان اقتراحات فرنسا للأسباب التى ذكرت مسبقا خاصة وأن أمريكا كانت قد بدأت تفكر فى مشروع توحيد أكبر قدر من الأراضى الألمانية لضمها للكتلة الغربية بعد أن شاهدت أن روسيا تعمل على تحويل القطاع الذى تحتله الى النظام الشيوعى ومن ثم تقدر أنه سيصعب توحيد المانيا افتراضيا لذلك اتجهت أمريكا الى عدم تفتيت أى

أجزاء من المانيا تكون تحت سيطرة الغرب وكانت انجلترا توافقها على آرائها هذه بالنسبة للأهمية التى يمكن أن تلعبها هذه الأجزاء من أراضى المانيا فى الدفاع عن كيان الغرب واتفقت كل من أمريكا وانجلترا على مجابهة مطالب فرنسا الخاصة بسلخ منطقة ريناني واعطائها استقلالها وتدويل حوض نهر الروهر الذى يقع فى منطقة وستفالى وذلك بالعمل على اجراء تعديل فى التقسيم الادارى لقطاع الاحتلال الانجليزى الذى كانت تقع به منطقة ريناني ومنطقة وستفالى وذلك بضم وادماج منطقة ريناني الى منطقة وستفالى وانشاء منطقة واحدة كبيرة سميت بمنطقة ريناني ــ وستفالى من أجل وضع فرنسا أمام الأمر الواقع ــ ولموازنة هذا التصرف الذى لا يروق لفرنسا اقترحت امريكا وانجلترا على أن تشرف فرنسا على اقليم السار كترضية لها علما بأن فرنسا أدارت اقليم السار وأشرفت عليه طوال سنوات بعد الحرب العالمية الأولى كنوع من التعويض للخسائر التى تحملتها فرنسا أثناءها . وعليه فقد أصدر الحاكم العسكرى الانجليزى قرارا بضم منطقة ريناني الى منطقة ويستفالى واستدعى الدكتور ايديناور والدكتور شوميكار ليبلغهما بقراره هذا وقد وافق ايديناور على القرار أما شوميكار فقد كانت له بعض التحفظات بشأنه الا أن القائد الانجليزى أبلغه أن هذا الاجراء يعتبر نهائيا ولا مجال للنقاش فيه . وقد صرح وزير خارجية أمريكا فى هذا الشأن بما يلى يوم ٦ سبتمبر ١٩٤٦ .

« ان الولايات المتحدة تشعر بأنها لا تستطيع ان ترفض لفرنسا التى غزاها الألمان ٣ مرات خلال ٦٠ سنة بان يكون لها حقوقا فى منطقة السار التى ارتبط اقتصادها بها لمدة طويلة وأنه لمن المفهوم اذا ضمت السار لفرنسا فان هذا الاجراء يجب أن يقابله مراجعة فرنسية للمبالغ التى تطلبها من المانيا كتعويضات حرب . هذا مع الوضع فى الاعتبار بأن الولايات المتحدة سوف لا تحبذ أى تفتيت لأراضى المانيا أو أى قسمة لالمانيا اذا لم يكن ذلك مرغوبا فيه بكل أمانة من شعبه المختص وكما تعلم أمريكا فان أهالى الروهر وأهالى ريناني يرغبان البقاء متحدين مع بقية المانيا » ..

وفى ٢٢ أكتوبر صرح وزير خارجية انجلترا تصريحا مماثلا جاء به :

« ان الحكومة البريطانية مستعدة لقبول مقترحات فرنسا بخصوص منطقة السار على شرط تعديل مطالب فرنسا فى التعويضات .. واذا كنا قبلنا مطالب فرنسا بالنسبة للسار فان موقفنا لن يكون مماثلا بالنسبة لمطالب فرنسا الخاصة بحوض نهر الروهر ومنطقة ريناني .. »

لقد ظهر جليا تعارض الرأى بين فرنسا وبين أمريكا وانجلترا الا انهما

حاولا ترضية فرنسا بضم اقليم السار اليها . وفى حقيقة الأمر فان أمريكا وانجلترا كانتا قد بداتا التفكير فى كيفية الدفاع عن المعسكر الغربى ككل ضد الخطر الروسى وهو الخطر الذى كانتا قد بداتا الاعلان عنه بصوت مرتفع نوعا بينما كانت فرنسا تنظر فى نطاق متطلبات امنها الذاتى فقط . ويلاحظ هنا مدى محاولة أمريكا وانجلترا فى الابقاء على تماسك قطاعات المانيا المحتلة بمعرفة الدول الغربية الثلاث ككتلة واحدة ــ دون ان يتسرب اليها الروس تحت ستار التدويل أو خلافه ــ حتى تتمكنا من اقامة الخط الدفاعى الأول للغرب بداخل القطاعات الثلاثة هذه لتكون هذه المنطقة نمثابة عمق يمكن أن تجرى عليها المعارك التصادمية الأولى اى تلك التى تحاول تعطيل والحد من شوكة الاندفاع الروسى تجاه دول غرب اوربا أو تجرى فوقها المعارك الرئيسية نفسها لمحاولة عدم اجرائها فوق أراضى أوربا الغربية ذاتها والقطاعات الغربية الثلاثة بألمانيا تعطى تكوينا مناسبا لكى تكون خط دفاع لأنها تستند فى كل من اجنابها على موانع طبيعية ضد زحف تطويقى معادى مدرع فهى تستند شمالا على بحر البلطيق وتستند جنوبا على مرتفعات جبال الألب بالاضافة الى انه يتخللها نهر الرايين طوليا بدرجة تجعل منه مانعا مائيا مناسبا للدفاع والتعطيل . ومن جراء ذلك يمكن حماية دول أوربا الغربية ثم الجزيرة الانجليزية وأمريكا فى النهاية .

وفى ١٦ يوليو ١٩٤٦ اقترحت أمريكا وضع سياسة اقتصادية موحدة لالمانيا ووافقت بريطانيا على الاقتراح اما فرنسا فرفضته ولم يجاوب الاتحاد السوفييتى على الاقتراح الأمريكى ويعتبر ذلك بمثابة رفض الاتحاد السوفييتى لهذا الاقتراح . وفى سبتمبر ١٩٤٦ اتفقت كل من امريكا وانجلترا على النعاون فى توحيد اقتصاد قطاعيهما ووقعت أمريكا وانجلترا على اتفاق فى هـذا الخصوص وقعه وزير خارجية كل من الدولتين فى ديسمبر ١٩٤٦ وقد ألقى وزير خارجية أمريكا خطابا بعد توقيع هذه الاتفاقية جاء فيه :

« .. وبالأخص لأن الآلام والبؤس لا يمكن تجنبهما فى المانيا فان حكومة الولايات المتحدة لا تنوى قبول مسئولية زيادة الانهيار الاقتصادى الناجم من واقع عدم امكانية اتفاق مجلس رقابة الحلفاء حتى يمكن اعطاء فرصة للشعب الألمانى ليحل عددا من مشاكله الحيوية بالنسبة له ..

وبالنسبة للمسائل الهامة فان مجلس رقابة الحلفاء لا يريد حكم المانيا ولا يريد ان يسمح لها بان تحكم نفسها بنفسها .. ان الولايات المتحدة لا يمكنها تجنيب الشعب الألمانى للالام التى نجمت عن الحرب التى خاضها زعماؤها الا أنها لا ترغب استزادتها ولا أن يرفض لألمانيا أن تعمل من اجل

تخطيها لتلك الالام . أن شعب امريكا يريد ان يسلم حكم المـــانيا للشعب الألمـــاني ويريد للشعب الالماني أن يكتسب لنفسه مكانة مشرفة بين شعوب العالم الحر والمحبة للسلام بموجب مجهوداته الخاصـــة .. » وقد أضاف وزير خارجية أمريكا ولاول مرة أن هناك منافسة عســـكرية بين الغرب والشرق وان الولايات المتحدة ترى انه ليس لصالح السلام العالمي ان تتحول المانيا الى قطعة شطرنج بين كتلتي العالم . ان مدلول هذا القول يعني ان الحرب الباردة بدات تتحرك بين الشرق والغرب ولم يكن قـــد مضى على انتهاء الحرب العالمية الثانية الا مدة تزيد عن العام بقليل .

كانت الحالة في القطاعات الألمانية الثلاثة التي كان يحتلها الغرب تدعو الى الألم حيث كان الشعب الألماني ما زال يشعر بالضائقة وبالجوع بشكل واضح وفي زيارة لأوربا الغربية قام بها في نهاية ١٩٤٦ هربرت هوفر رئيس امريكا السابق قال في تقرير له عن زيارته هذه أنه قد تبين له ان حالة التغذية في ايطاليا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وانجلترا قد عادت تقريبا الى ما كانت عليه قبل الحرب أما بالنسبة لقطاعات ألمانيا الثلاثة التي كان الغرب يحتلها فقد كانت التغذية أقل بكثير من مستوى التغذية بالدول المذكورة واقترح سرعة امداد القطاعات هذه بالمواد الغذائية وبالسماد وقال في تقريره:

« أن مضلحتنا الاقتصادية هي أكبر من ذلك فنحن في حاجة ماسة لأن تنهض كل أوربا وحاجتنا هذه لا تعتمـــد فقط على أسباب اقتصادية .. انه لا يوجد الا طريق واحـــد يمكن أن يؤدي الى نهضـــة أوربا الا وهو الانتاج الأوربي . ان كل الاقتصاد الأوربي مرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الالماني .. ان انتاجية أوربا لا يمكن أن تعود الى حالتها بدون أن تعود انتاجية ألمانيا الى حالتها أيضا لأنها تمثل عاملا هاما بالنسبة للدول الأوربية الغربية .. »

وأشار هوفر أن انتاجية القطاعات الثلاثة حاليا بالنسبة للمواد الغذائية هبط الى ربع ما كان عليه عام ١٩٣٦ وأنه من غير المعقول العمل على تحويل المانيا هذه الى دولة زراعية كما يطالب بعض ساسة أوربا الغربية لأنه سيصعب عليها أن تستورد بامكانياتها الآن وفي المستقبل أي من المواد الغذائية التي تحتاجها وأن ألمانيا هذه حتى تنهض يجب مساعدتها من الآن وأنه من الخيال الغير واقعي التفكير في اعادة نهضة أوربا بدون أن يعمل على انهاض ألمانيا وأوضح هوفر انه اذا تركت الأمور في القطاعات الثلاثة تسير كما هي سائرة عليه الآن فانها ستسير الى طريق الموت جوعا وستكون بعدئذ حملا ثقيلا على حلفاء الغرب وانه إذا استمر العنـــاد الحالي من أجل تحطيم صناعة ألمانيا فانها ستكون بؤرة للبطالة في وسط أوربا يمكنها أن تؤثر على الدول المجاورة

لها . ولا ننسى أن تشرشل قال فى هـذا النحو ما يطابق هذا المعنى من أنه اذا تركت جثة المانيا على حالها الحالى فان آثار تعفنها ستكون بمثابة كارثة على البلدان المحيطة بها .

ويعتقد أن الموقف عاليه كان من الأسباب الرئيسية التى جعلت أمريكا تتقدم لأوربا بمشروع مارشال من أجل مساعدة أوربا على النهوض من كبوتها ولما كانت أمريكا لم تصاب بآثار الحرب المدمرة فقد كانت صناعتها سليمة بل قد ارتفعت فى معدلاتها الأمر الذى كان يخشى عليها من جراء توقف العمليات الحربية ولذا كان ولا بد من استمرار عجلة الاقتصاد الأمريكى دائرة وكما سبق أن بينت كان على أمريكا أن تعمل على نهضة أوربا وبالذات أوربا الغربية حتى تتمكن هـذه الدول من أن تقف على أرجلها لكى يمكنها أن تكون عميلة لأمريكا بدل من أن تستمر أمريكا فى تقديم المساعدات لها دون مقابل أيضا لما وضح لأمريكا أهمية أوربا الغربية القوية لأنه من جراء قوتها ستتمكن من الدفاع عن نفسها وبالتالى عن أمن أمريكا بالتبعية بعد أن بدأ جليا مع مرور الأيام أهمية ارتكاز أمن أمريكا الشرقى على أوربا الغربية كما برزت أهمية ارتكاز أمن أمريكا الغربى على الشرق الأقصى وتواجد أمريكا به .

فى مارس ١٩٤٧ اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع فى موسكو وكان الاجتماع من أجل بحث مستقبل المانيا وفيه كررت فرنسا مطالبها السابقة الخاصة بتدويل الروهر واعطاء الاستقلال لمنطقة رينانى وطالب وزير خارجية روسيا المستر مولوتوف بتدويل منطقة الروهر على أن تحتلها وتشرف عليها الدول الأربع وهو بذلك كان يؤيد مطلب من مطالب فرنسا كما طالب بتعويضات روسيا الأمر الذى من أجله انفض الاجتماع دون أن يتوصلوا خلاله الى اتفاق ما بالنسبة لمستقبل المانيا . وقد اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع بعد ذلك فى لندن ثم فى موسكو من جديد الا أنهم لم يتفقوا بالنسبة لألمانيا وتميزت الاجتماعات الأخيرة بأن فرنسا بدأت تتضامن مع أمريكا وانجلترا ولم تعاود التمسك بموضوع تدويل الروهر ولا يمنح الاستقلال لاقليم رينانى وهذا التبدل فى سياسة فرنسا قوى من موقف أمريكا وانجلترا وعليه فقد شكلوا كتلة مناهضة لروسيا فى اجتماعاتهم اللاحقة الأمر الذى أبرز الشقاق بين المعسكرين وأعطى لكل معسكر ملامحه الخاصة به وافيد انه منذ اللحظة التى انقسم فيها حلفاء الأمس الى فريقين فان صدى انقسامهم ارتد على المانيا ذاتها وازداد وقتئذ التوتر من جراء بعض الأحداث بين أمريكا وروسيا فى كوريا التى كان كل منهما قد احتل جزءا منها غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية هذا بالاضافة الى واقع أثر

النشاط المتزايد لليونانيين الشيوعيين فى اليونان وما شعرت به تركيا فى ذلك الوقت من ضغوط عليها من جانب الشرق . وفى يوم ١١ مارس ١٩٤٧ القى ترومان رئيس الولايات المتحدة خطابا فى جلسة مشتركة لمجلس الشيوخ والنواب الامريكى هدد فيه روسيا تهديدا مباشرا وأعلن أن أمريكا مستعدة لتقديم المساعدة التى تطلبها تركيا واليونان وقد جاء فى خطابه ما يلى :

« اننا الدولة الوحيدة التى يمكنها أن تقدم هذا العون واننى اقدر تماما النتائج ذات الآثار البعيدة التى قد يترتب عليه هذا العون بالنسبة للولايات المتحدة فى حالة مساندتنا لليونان ولتركيا . ان أحد الأهداف للسياسة الخارجية للولايات المتحدة هو خلق مناخ يساعدنا كما يساعد الدول الأخرى من أجل حياة حرة بعيدة عن اى ضغط . وهذا كان هدفنا الأساسى من حربنا ضد المانيا وضد اليابان . الا اننا لا يمكننا أن نصل الى أهدافنا دون أن تكون لنا ارادة مساعدة الشعوب الحرة للحفاظ على مؤسساتها رأمنها القومى ضد الحركات التى تهدف الى اخضاعها لنظام دكتاتورى . ويجب ان نعترف بواقعة وهى ان نظم الحكم الدكتاتورى المفروضة على الشعوب الحرة بموجب اعتداء مباشر أو غير مباشر عليها تلغم أسس السلام الدولى ومنها أسس أمن الولايات المتحدة بالتالى . أن شعوب مجموعة من دول العالم وضعت مؤخرا تحت حكم ذو نظام دكتاتورى ضد رغبة هذه الشعوب . ان حكومة الولايات المتحدة احتجت فى مناسبات عدة ضد التصرفات العسيرة التى انتهكت قرارات مؤتمر يالتا وضد الوسائل الارهابية التى اتخذت فى بولندا ورومانيا وبلغاريا .

اننى أعتقد انه يجب علينا مساعدة الشعوب الحرة لكى تخطط وتنفذ مستقبلها بنفسها .. ان عمليات زراعة النظم الدكتاتورية هى عمليات تتغذى فيها هذه النظم على البؤس والحاجة وتنبت وتتكاثر فى التربة القاحلة المليئة بالفقر والفوضى وتصل لمرحلة النضج عندما يموت أمل شعب ما فى أن يعيش حياة أفضل . انه يجب علينا ان نحافظ على هذا الأمل حيا . أن شعوب العالم الحر تنتظر منا مساعدتنا لهم لينقذوا حريتهم فاذا ضعفنا أمام واجب المساندة والارشاد فاننا يمكننا بالتالى ان نضع السلام العالمى أمام مخاطر ونعرض سعادة هذه الشعوب للخطر . ان التطور السريع للامور يلزمنا بمسئوليات جسام .. »

اجتمع وزراء خارجية الدول الاربع فى لندن فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ ذلك بموجب سابق اتفاقهم أثناء اجتماعهم الأخير لمعاودة بحث مستقبل المانيا

وفى هذا الاجتماع تطابقت وجهة نظر فرنسا مع وجهة نظر أمريكا وانجلترا ويرجع ذلك الى أن فرنسا اقتنعت مؤخرا باستراتيجية أمريكا وانجلترا ازاء المانيا الغربية أى ازاء القطاعات الثلاثة التى كانت تحتلها دول الغرب وذلك كاجراء وقائى اذا ما عاودت روسيا رفض شروط الغرب بالنسبة لتوحيد المانيا . وقد تقدم وزير خارجية انجلترا بمشروع جديد بالنسبة لمستقبل المانيا يشمل دولة المانية اتحادية تحوى كل المانيا على أن ينفذ ذلك على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

— انشاء حكومة مركزية المانية .

— انشاء مجلس رقابة من الحلفاء الأربعة ليشرف على أعمال هذه الحكومة

— اجراء انتخابات فى كل ألمانيا بعد أن يكون قد تم وضع دستور مؤقت لها

المرحلة الثانية :

— انتخاب حكومة المانية من جراء هذه الانتخابات السابقة تتولى السلطة فى المانيا .

— يستمر عمل مجلس الرقابة وخاصة تجاه منع تسليح المانيا .

— أن يتم ذلك فى نطاق وحدة اقتصادية المانية .

— ان تدفع المانيا تعويضات الحرب بعد ان توازن ميزانيتها .

الا أن وزير خارجية روسيا رفض هذا المشروع وأعاد طلب تعويضات لروسيا فى حدود ١٠ مليار دولار واشراف الحلفاء الأربعة على حوض نهر الروهر والغاء الاندماج الاقتصادى الذى تم بين القطاع الأمريكى والقطاع الانجليزى والتشكيل الفورى لحكومة مركزية المانية ديمقراطية كما ينص على ذلك مؤتمر بوتسدام تشرف على عقد مؤتمر صلح باسم المانيا وتحكم المانيا . وكان قد تشكل فى هذا الوقت فى القطاع الروسى مؤتمر باسم مؤتمر الأمة الألمانية وغالبية أعضائه من حزب الوحدة الاشتراكى الشيوعى واجتمع المؤتمر فى برلين وأعلن وحدة المانيا وطالب بتشكيل حكومة مركزية . وقد اقترح مولوتوف على وزراء الخارجية الثلاثة أن يجتمعوا بوفد من هذا المؤتمر فرفض وزراء الخارجية الثلاثة وأفادوا أن هذا المؤتمر لا يمثل كل المانيا تمثيلا حرا ناتجا من انتخابات حرة ورفضوا مشروع ومقترحات مولوتوف وفشل اجتماعهم ولم يصلوا الى اتفاق بالنسبة لمستقبل المانيا

وانفض اجتماعهم على أن يجتمعوا فى تاريخ يحـددونه فيما بعد وكان ذلك بمثابة دليل انقسام وجهات النظر بين العسكريين وتابع الغرب تنظيم امور المانيا الغربية بعدئذ بمعرفته ليخلق منها كيانا سياسيا مستقلا .

اعداد الدستور الاتحادى

اجتمع فى لندن فى فبراير ١٩٤٨ وزراء خارجية انجلترا وامريكا وفرنسا ودول البينيلوكس الوهى بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج من أجل اقرار المستقبل البعيد للقطاعات الألمانية الغربية الثلاثة وذلك بعد فشل اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى الأخير من اقرار مستقبل المانيا ككل بسبب تباعد وجهات نظر الشرق والغرب تجاه مستقبل دولة المانيا حيث كان كل جانب ـ وهو الذى قد بدأ يرتاب فى تصرفات الجانب الآخر وفى ذات الوقت يخشى المانيا الموحدة القوية ـ كان يريد أن يكون مستقبلها فى خدمة أمنه واهدافه الأمر الذى كان سببا فى فشل اجتماعهم ودفع الغرب أن يجتمع ليحدد استراتيجيته العليا فى أوربا الغربية لمواجهة استراتيجية روسيا فى أوربا الشرقية . وبحثت الدول الغربية المجتمعة فى لندن جدول الأعمال التالى :

- اقرار مستقبل القطاعات الالمانية الغربية الثلاثة وعلاقاتها المنتظرة بأمن الغرب ازاء تصرفات روسيا فى أوربا الشرقية .
- اقرار الوضع الاقتصادى الذى يجب أن يقوم فى القطـاعات الألمانية الغربية الثلاثة بحيث يخدمها ويخدم فى ذات الوقت دول أوربا الغربية واستراتيجية الغرب بعد وضع ضوابط رقابة فعالة عليه .
- بحث مشروع مارشال الأمريكى من أجل اعادة بناء اوربا الغربية .
- دراسة ووضع الاستراتيجية العليا للخلفاء لسنوات قادمة .

وظهر جليا فى أثناء هذا المؤتمر أن الدول الغربية تميل الى انشـاء كيان المـانى يضم القطاعات الألمانية الغربية الثلاثة بحيث يدين لمذهب الغرب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا مع ضرورة قيام صناعة متجانسة فى هـذه الدولة يمكنها أن تساعد نفسها وتساعد الغرب مع انشاء رقابة فعالة على حوض نهر الروهر ودرس المجتمعون أمور أمنهم ووافقوا من ناحية المبدأ على امكانية ضم الدولة الألمانية الغربية الجديدة هذه الى حظيرة الغرب اذا ما توافرت لديها الشروط اللازمة وحسب مشاهداتهم لسلوكها الذاتى أثناء فترة انتقالية . وأعتقد أن الغرب لم يكن فى عجلة من أجل ضم ألمانيا الغربية عسكريا اليه بسبب انفراده فى امتلاك قدرة الردع الذرى حتى ذلك الوقت فى عام ١٩٤٨ لأن روسيا لم تفجر قنبلتها الذرية الا فى ١٩٤٩ وقد تم توقيع اتفاقية السار مع فرنسا فى أثناء هذا الاجتماع ووقعتها معهـا

حكومات أمريكا وانجلترا حيث اعتبروا أن ذلك من حقهم لأنهم يحتلون ذلك الجزء من المانيا الذى يشمل اقليم السار وانضم الاقليم بموجب هذه الاتفاقية الى فرنسا اقتصاديا وحدد تاريخ الانضمام ليكون منذ ابريل ١٩٤٨ على أن يجرى التعامل بين القطاعات الألمانية الثلاثة وبين اقليم السار كأنه تجارة خارجية أى اعتبر اقليم السار وكأنه جزء منفصل عن القطاعات هذه . ويجدر ان نفيد ان فرنسا كانت قد أجرت استفتاءا فى هذا الخصوص فى الأقليم وجاءت النتيجة لصالحها أى لصالح انضمامه لها اقتصاديا الا أن لغطا شديدا احاط بهذا الاستفتاء وقتئذ وهو الموضوع الذى سنعود اليه لاحقا بخصوص مستقبل اقليم السار .

احتجت روسيا رسميا لدى الحلفاء الثلاثة بسبب عقد مؤتمر لندن هذا دون دعوتها خاصة وكان قد بحث أمورا المانية أفادت أنه لا يحق لهم مناقشتها دونها كما احتجت على اتفاقية اقليم السار . وافادتها انجلترا بالنيابة عن الغرب ان من حق الدول الثلاث عقد مثل هذا الاجتماع ولا توجد أى موانع قانونية تمنعهم من بحث امور تخص أجزاء تحتلها هذه الدول فى المانيا . ومن ثم اغلق الغرب الباب أمام الاحتجاج الروسى الذى استند الى اتفاقية بوتسدام التى تنص على ضرورة اتفاق الأطراف الأربعة بالنسبة لاقرار مستقبل المانيا واستمر الغرب فى طريقه ولم يكن الخلاف بين الشرق والغرب حول تفسير اتفاقية بوتسدام بل أصبح الخلاف يتمثل فى التباين بين الاستراتيجية العليا الشرقية ومثيلتها الغربية ومنذ ذلك التاريخ تكهرب الجو الدولى واعلنت الحرب الباردة بين المعسكرين وهى حرب استمرت قرابة ربع قرن من الزمن ولم تنته حدتها الا قرابة عام ١٩٧٣ بسبب آثار الاستراتيجية العليا لروسيا وأمريكا وبسبب تطور آلة الحرب كما سنسرده لاحقا .

انقسم الراى العام الالمانى فى القطاعات الثلاثة عقب فبراير ١٩٤٨ الى قسمين : فريق يرفض انشاء كيان المانى غربى مستقل خوفا من أن يسبب ذلك فى تثبيت تقسيم المانيا الى تاريخ غير معلوم وفريق يرى ان ذلك انسب وسيلة لانقاذ المانيا الغربية من سيطرة روسيا مستقبلا خاصة وتضم المانيا الغربية كل مصادر الثروة الطبيعية ولم يكن لأى منهما الأرجحية . الا ان عملية حصار روسيا لبرلين الغربية فى ٢٤ يونيو ١٩٤٨ ساعدت على ترجيح انشاء كيان المانى غربى مستقل ولم يكن الحصار الروسى هو المتسبب فى انشاء هذا الكيان حيث أن الغرب كان قد قرر واقتنع بذلك مسبقا الا أن الحصار الروسى ساعد على تكتيل أغلبية لصالحه بين مواطنى المانيا الغربية . انى اعتقد ان الحصار لم يكن هدفه المادى

محاصرة برلين الغربية لمدة عام قدر ما هو بمثابة انذار للغرب الذرى بأن روسيا الغير ذرية قادرة وفى وضع قوى يسمح لها بدفع الأمور بعيدا وذلك بسبب مؤتمر لندن الذى انعقد فى فبراير ١٩٤٨ ثم عاود انعقاده من ابريل ١٩٤٨ حتى يونيو ١٩٤٨ فى لندن حيث أصدر قرارات سرية بالنسبة لذات الغرب وأخرى ازاء المانيا الغربية سميت باسم « توصيات مؤتمر لندن » وشملت النقاط التالية :

— اشتراك دول البنيلوكس مع الدول الكبرى الثلاث لتقرير سياسة ومستقبل المانيا الغربية .

— دور الاقتصاد الألمانى بالنسبة لأوربا الغربية .

— الاشراف على انتاج حوض نهر الروهر .

— تطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية فى المانيا الغربية .

— موضوع الأمن الجماعى وقد قسم الى ٣ اقسام : قسم يشمل العموميات والثانى يشمل مسائل الأمن اثناء فترة الاحتلال والثالث يشمل الأمن فيما بعد فترة الاحتلال .

— وجاء بالتوصيات أن الحياة الاقتصادية لدول غرب أوربا يجب ان ترتبط برباط وثيق مع حياة المانيا الغربية وعليه فقد أقر المجتمعون تشكيل هيئة دولية غربية للاشراف على حوض نهر الروهر تتشكل من فرنسا وأمريكا وانجلترا ودول البنيلوكس والمانيا الغربية لتعمل على توزيع انتاجها على دول أوربا الغربية وذلك دون فصل المنطقة عن اراضى المانيا الغربية .

— بالنسبة للحياة السياسية والاقتصادية فى المانيا الغربية فقد اتفق المجتمعون على اعطاء الفرصة للشعب الألمانى الغربى حتى يحكم نفسه بنفسه بموجب حكومة حرة وديمقراطية وذلك للعمل على توحيد المانيا الممزقة حاليا وعليه فان اقامة حكومة فى المانيا الغربية قد أصبح امرا مقررا على أن تكون تحت اشراف الحلفاء .

— الاتفاق مع مجموعات المقاطعات الالمانية الغربية بشأن اصدار دستور لالمانيا الغربية . على أن تتشكل المانيا بمقتضاه عن طريق نظام مقاطعات تحكمها حكومة مركزية اتحادية .

— وقررت حكومات أمريكا وانجلترا وفرنسا أنها لا تنوى سحب قواتها من المانيا قبل أن يكون قد تم تأمين السلام فى أوربا .

— وقرر المؤتمر أن يجتمع مرة ثانية اذا احس احد اعضائه ان المانيا الغربية تعمل على تنفيذ سياسة عدوانية أو تعمل على تكوين قوات عسكرية المانية .

— منع المانيا الغربية من تكوين قوات مسلحة المانية غربية والاشراف التام بمعرفة القوات المنتصرة على تجريد المانيا من السلاح وتحديد طاقتها الصناعية ومراقبة ابحاثها العلمية .

— انشاء مكتب أمن واجبه الاشراف على تنفيذ الأمور التى منعت المانيا الغربية اجراءها أو التى حددت لها معيارا لا يجب عليها أن تتحداه .

— قبل الانسحاب النهائى لقوات الاحتلال يجب ابرام معاهدة مع المانيا الغربية تضمن حقوق تدخل الحكومات المعنية بالأمر بشأن تجريد المانيا الغربية من السلاح وعدم تكوينها لقوات مسلحة وتحديد صناعتها الهامة مع وضع نظام رقابة وتفتيش فعال لضمان تنفيذ تجريدها من السلاح ومن انشاء قوات مسلحة .

وبهذا بلورت الدول المنتصرة — عدا روسيا — امانيها تجاه مستقبل المانيا الغربية لدرجة انهم تحدثوا عن الوضع عند انهاء احتلالها وعن تجريد المانيا الغربية من كل أسلحة قتالية وعدم السماح لها بانشاء قوات مسلحة — وقد تبدل الأمر بالنسبة للتسليح وبالنسبة لانشاء قوات مسلحة المانية غربية لأن الظروف اجبرت الغرب بعدئذ على السماح بتسليح المانيا الغربية وبان تكون لها قوات مسلحة تصل الى نصف مليون جندى وهى الأمور التى سنعرضها تباعا — الا أن مضمون ما جاء فى جوهر قرارات لندن هذه يعنى السماح لألمانيا الغربية بان تعاود النهضة صناعيا لتتمكن من أن تستورد احتياجاتها الغذائية والضرورية حتى لا تستمر فى استلامها بدون مقابل وايضا من أجل أن تساعد على نهضة بعض الدول الأوروبية الغربية التى تعتمد على صناعات المانيا الغربية أو المانيا مسبقا حيث كانت تتبادل معها منتجاتها وخاصة الزراعية مقابل صناعات المانيا المتقدمة .

وبطريقة أخرى وجد الغرب انه من صالحه ادماج المانيا الغربية ضمن دول الغرب وذلك لصالح الغرب اقتصاديا وعسكريا وسياسيا . وبالتالى لن تستقطع منطقة الروهر من المانيا الغربية بل ستكون تحت أشراف الغرب وبتواجد المانيا الغربية ذاتها ومن هنا سيسمح لألمانيا الغربية برفع مقررات الفحم والصلب السابق تقريرها لها . وتعتبر بعضا من قرارات مؤتمر لندن بمثابة استفادة للغرب أساسا مع تخفيف نوعى لمفهوم الاحتلال الذى كان يطبق على ألمانيا الغربية منذ مايو ١٩٤٥ .

الا أن هذه الاجراءات كانت تسبب نوعا من التباعد العضوى عن المانيا الشرقية فى مفهوم الدولة الواحدة التى كان من المفروض أن تنشأ بضمهما معا وهما فى حالة الاحتلال ليشكلا معـا دولة المانية واحـدة . اما وقـد كانت الأمور تسير فى طريق انشاء مؤسسات شرعية بكل من شطرى المانيا فان الوحدة بينهما كان ينتظر لها أن تكون وحدة بين شطرين اصبح بكل منهما بعض المؤسسات الشرعية المتباينة المذاهب الأمر الذى اعتقـد انه يبدأ فى تصعيب تنفيذ مثل هـذا التوحيد خاصـة لتباعـد المذاهب لدول الاحتلال الأصليين وهذا رغم ان التخطيط الغربى كان يوضع على اعتبـار أن تكون المانيا الغربية نواة كاملة لينضم لها الشطر الآخر عنـدما تحين الفرصة أو حينما يتمكن الغرب من الاتفاق مع الشرق على ذلك .

وفى هذه الفترة التى كانت فيها دول أوربا الغربيـة تخطط من أجل اعادة نهضتها فى ميدان الاقتصاد وكانت قد وافقت على مثل هذه النهضة ولكن بصورة معتدلة بالنسبة لألمانيا الغربية فان هذه المجموعة من الدول كانت قد رحبت بمشروع مارشال الأمريكى الذى أعلنته أمريكا فى منتصف ١٩٤٧ والذى دعا الى مساعدة القارة الأوربية من حالة الدمار التى تواجدت فيها بعد الحرب وكانت الدعوة هذه قد وجهت الى دول اوربا بأجمعهـا الغربية والشرقية بالاضافة الى مساعدة المانيا واليابان للنهوض من كبوتهما وذلك كى تحاول هذه الدول ان تصل الى اجراء توازن فى ميزان مدفوعاتها قرابة عام ١٩٥١ . وقد اغتنمت جميع دول أوربا وقتئذ هـذا المشروع الأمريكى واجتمعت كل الدول الأوربية ومنها فرنسـا وانجلترا وروسـيا وبقية دول أوربا الشرقية ودول أوربا الغربية فى باريس فى يوليو ١٩٤٧ من أجل أن تناقش المشروع الامريكى وكيفية تنفيذه .

الا أن الشرق بقيادة روسيا اصطدم مع الغرب الممثل فى فرنسا وانجلترا حيث كان مولوتوف وزير خارجية روسيا قـد اقترح الوسـيلة التنفيذية لتنفيذ مشروع مارشال وذلك بأن تحدد لكل دولة معونة حسب احتياجاتها نسبيا من جمـلة المبلغ الذى تعرضه أمريكا وألا تحـدد أمريكا نصيب كل دولة من المساعدات لأنه فى هذه الحالة الأخيرة فان الأمر سوف يكون وكأنه تدخل فى شئون الدول الداخلية واشتد الخلاف بين وزراء الخارجية الثلاثة الأمر الذى انسحب بموجبه وزير خارجية روسيا وانسحبت من بعده الدول الأوربية الشرقية واتهم وزير خارجية روسيا أمريكا بأنها تسعى من وراء هذا المشروع الى بسط نفوذها على الدول التى ستستفيد منه وان الدولة التى ستظهر مزيدا من الخضوع لأمريكا هى التى ستفوز بقدر اكبر من المعونة وكان مولوتوف يريد أن توزع المعونة بالقدر الذى ساهمت فيه دول أوربا

على قهر هتلر الا ان المجتمعين وعلى رأسهم فرنســا وانجلترا لم يوافقوا مولوتوف على آرائه هذه فانسحب المعسكر الشرقى من هذا الاجتماع .

ومن العجيب انه كان آخر اجتماع اجتمعت فيه كل دول أوربا ــ بصرف النظر عن موضوعه ــ منذ عام ١٩٤٧ ولم تعاود هذه الدول الاجتماع سويا الا فى ديسمبر عام ١٩٧٢ أى بعــد قرابة ربع قرن من أجل بحث اجراءات عقد مؤتمر للأمن والتعاون الاوربى . وفى شأن مشروع مارشال فقد وافقت على تلقى المساعدة الأمريكية كل من انجلترا وفرنسا وبلجيكا والدانمرك واليونان وايسلندا ولوكسمبورج وايطاليا والنرويج والبرتغال والسويد وتركيا وهولندا وانضمت اليهم سويسرا وبالنسبة لألمانيا الغربية فقد نالت ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار من مجموع ٢٠ مليار دولار وهو المبلغ الذى تمثل فيه مشروع مارشال طوال سنوات تنفيـــذه الأربع . وبالنسبة لألمــانيا فلم يكن مقدار ٣٠٠ مليون دولار هم الذين تسببوا فى النهضة التى توصلت اليها المانيا بخطوات واسعة بل كانوا بمثابة مساعدات اولية وقد كان اشتراك راس المــال الأجنبى وبالذات رأس المــال الخاص الأمريكى فى مشروعات المانيا الغربية من الاسباب التى أعطت للاقتصاد الألمانى الغربى دفعة للامام .

بعد صدور توصيات لندن فى يونيو ١٩٤٨ قرر الحلفاء بداية تنفيذها من أجل انشاء الكيان الألمــانى الغربى وتبلورت الخطوة الأولى العملية فى هذا الصدد تشكيل مجلس برلمــانى المــانى غربى يتشكل من القطــاعات الثلاثة يوكل اليه وضع دســتور الدولة الألمانية الغربية المؤقته واجتمــع قواد القطاعات الثلاثة يوم أول يوليو ١٩٤٨ مع رؤساء المحافظات الألمانيــة الاحدى عشرة التى كانت تتكون منهــا القطاعات الثلاثة واستلم هؤلاء من القواد الثلاثة توجيهات تحوى الخطوط العريضة أى الأساســية التى كان يريد الغرب أن يحتويها دستور المــانيا الغربية المرتقب على أن يضع المجلس البرلمانى الألمــانى الغربى دستور المــانيا الغربية ومن ثم يعرض على القواد الثلاثة ليوافقوا عليه .

وكان الغرب يتعجل وضع دستور المانيا الغربية حتى تتشكل بموجبه مؤســسات دستورية المانيــا الغربيــة لانه كان يريد ان يحافظ على توازن الموقف مع المانيا الشرقية التى كان الروس قد اجروا بها يوم ١٨ مارس ١٩٤٨ انتخابات من أجل تشكيل أول مجلس شعب بها قوامه ٤٠٠ عضو وهو المجلس الذى أوكل اليه الروس مهمة وضع دستور المــانيا الشرقية حيث أن روسيا كانت هى الأخرى ــ على اثر اجتماع الغرب فى مؤتمر لندن الأول فى لندن فى فبراير ١٩٤٨ ــ كانت قد بدأت تعمل من أجل تشــكيل

مؤسسات دستورية وشرعية فى المانيا الشرقية لتخلق منها كيانا سياسيا خاصا بها .

وقد حوت توجيهات الغرب الهيكل الذى اراد الغرب أن تكون عليه صورة الدولة الألمانية الغربية المرتقبة وجاءت هذه التوجيهات فى ثلاث وثائق سلمها القواد الثلاثة لرؤساء المحافظات الألمانية وقد حوت هذه الوثائق النقاط التالية :

الوثيقة الأولى : وتشير الى أن يتبع الدستور الأسس الديمقراطية وان ينص على حقوق وواجبات الفرد .. وأن يشمل الدستور تكوين حكومة اتحادية عدا حكومات محلية فى مختلف محافظات المانيا الغربية .. وان يكون هذا الدستور على نمط الدستور الأمريكى بالنسبة لنظام الحكم فى الولايات المتحدة بأن يشمل حكما مركزيا اتحاديا وحكومات ومجالس محلية اخرى وهذا على امل ان يكون مثل هذا الدستور ذا قابلية لاستيعاب المانيا الشرقية مستقبلا اذا ما توحد شطرا المانيا حتى تندمج فى هذا النظام .

الوثيقة الثانية : وتشير الى بعض الاقتراحات لاعادة تخطيط حدود المحافظات التى كانت قائمة فى نطاق القطاعات الثلاثة لجعل كل محافظة تتمثل فى اطار وحدة ذات كيان يمكن من خلالها تطبيق نظام الحكم المحلى عليها من جراء تكوين حكومة ومجلس فى كل محافظة .

الوثيقة الثالثة : وتحوى سلطات الحكومة الاتحادية المرتقبة ومدى علاقتها مع سلطات الاحتلال وما ستتولاه من شئون مثل الشئون القضائية والتشريعية والتنفيذية عدا شئون الدفاع والعلاقات الخارجية والتجارة الخارجية التى ستستمر تحت اشراف قواد الاحتلال هذا بالاضافة الى اشراف القواد الثلاثة على تسيير أمور التعويضات والرقابة على الصناعة ونزع السلاح ومراقبة البحث العلمى مع تخويلهم سلطات الابقاء على جنود الاحتلال والاشراف على أمن المانيا الغربية . وانه فى حالة تهديد أمن قوات الاحتلال أو تهديد أمن المانيا الغربية فان القواد الثلاثة سيعاودون تولى السلطات الكاملة أيضا سيقومون بنفس هذا الاجراء اذا شعروا انه قد حصل خلل فى احترام دستور المانيا الغربية أو اذا حصل خلل فى تنفيذ قانون الاحتلال الذى سيصدره الحلفاء الثلاثة فى نفس وقت اصدار دستور المانيا الغربية المرتقب من أجل توضيح مطالب وحدود الاحتلال بتواجد مؤسسات دستورية المانية غربية .

وقد جاء فى صلب الوثيقة الثالثة ما نصه : « انه اعتقادا من الدول الحليفة بأن وسيلة خروج المانيا من حالة البؤس التى تعانيها فان الامر

يتطلب بأن يقوم نفر منتخب من أبناء هذا البلد على المستوى الاقليمى بادارة أمورهم » كذلك أوضحت هذه الوثيقة عدم محاولة اصباغ صفة الدولة على الكيان السياسى الألمانى المنتظر تكوينه من قطاعات الاحتلال للحلفاء الثلاثة بل ضرورة اظهار تكوينه بأنه كيان مؤقت حتى لا يصبغ وكأنه وضع نهائى لدولة المانيه منفصلة عن القطاع الشرقى الألمانى وقد جاء فى نص الوثيقة ما يلى فى هذا الخصوص « انه يجب على هذا الكيان أن يعبر عن وجوده بموجب ظروف الاحتلال الحالية لألمانيا على أساس أن الدول الأربع الكبرى لم تستطع حتى الآن الاتفاق بشأن المانيا وهذا حتى لا تدق المعوقات وتحفر المزيد من الحفر بين الغرب والشرق » .

تم تشكيل المجلس البرلمانى هذا من ٦٥ عضوا على النحو التالى : ٢٧ عضوا من الحزب الديمقراطى المسيحى و ٢٧ عضوا من الحزب الاشتراكى الديمقراطى و ٥ أعضاء من الحزب الديمقراطى الحر وعضوين من الحزب الألمانى وعضوين من الزنتروم وعضوين من الحزب الشيوعى واجتمع هذا المجلس يوم أول سبتمبر ١٩٤٨ فى مدينة بون وهى مدينة المانية صغيرة تقع فى القطاع البريطانى وانتخب الدكتور ايديناور رئيسا لهذا المجلس يعاونه عضو من الحزب الاشتراكى الديمقراطى وآخر من الديمقراطى الحر وقد ساعد على انتخاب ايديناور رئيسا للمجلس انه سبق أن تراس خلال أعوام ١٩٢٠ حتى ١٩٣٣ المجلس البروسى الأمر الذى افترض ازاءه انه ستكون له خبرة فى ادارة مثل هذا المجلس .

وبدأ المجلس العمل فى وضع الدستور وكانت من الخطوط التى حددها المجلس لنفسه عدم اعطاء صلاحيات كبيرة لرئيس الجمهورية حتى لا تتكرر مآسى دكتاتورية هتلر وفى المقابل أعطى المجلس سلطات دستورية لمستشار الدولة اى رئيس وزرائها فى نطاق وزارته ومجلس النواب ومر الدستور من خلال عدة صعاب خاصة تلك التى تحدد علاقة سلطات الاحتلال بالحكومة الاتحادية اذ اعترض القواد الثلاثة على بعض نقاط وردت فى مسودة دستورهم الى ان تم الاتفاق على صيغة وافق عليها الجميع وفى ابريل ١٩٤٩ سلم القواد الثلاثة المجلس البرلمانى قانون الاحتلال المزمع تطبيقه على الدولة الجديدة وقد جاء به :

« لقد درس وزراء الخارجية الثلاثة تحت كل الزوايا المختلفة موضوع قيام جمهورية المانية اتحادية وتوصلوا الى سلسلة قرارات سياسية هامة فى هذا الخصوص . وقرروا انه سيكون للسلطات الألمانية الحرية فى اتخاذ اجراءات ادارية وتشريعية على أن تكون هذه الاجراءات قابلة للتنفيذ فى

نطاق عدم معارضة سلطات الحلفاء عليها . الا انه فى نطاق بعض المجالات المحددة سيكون للحلفاء سلطة اتخاذ قرارات مباشرة ازاءها . وهذه الحالات مذكورة فى جدول قانون الاحتلال .

وبقيام جمهورية المانيا الاتحادية سوف ينتهى تواجد الحكومات العسكرية للحلفاء وسوف تتوزع واجبات سلطات الحلفاء بموجب احالة مهام الرقابة الى مندوب مفوض لكل من الحلفاء والمهام العسكرية ستنفذ بواسطة قائد عام . سيشكل المندوبون المفوضون الثلاثة فيما بينهم لجنة الحلفاء العليا . . . ان وزراء الخارجية الثلاثة قد اقتنعوا ان من أهم التزامات حكوماتهم هو تنمية وتسهيل الانتماء الوثيق للشعب الألمانى القائم فى دولة اتحادية فيدرالية فى نطاق وحدة أوربية . . . »

ان خمسة أعضاء عن برلين الغربية اشتركوا بصفة شخصية فى صياغة الدستور ونص عن برلين الكبرى بأنها جزء من جمهورية المانيا الاتحادية الا أن الحلفاء طلبوا عدم اتخاذ اجراءات ضمها عمليا حتى لا تزداد امام الحلفاء المشاكل مع روسيا وحتى يعتبر تواجدهم فى برلين كأنه احتلال فعلى لبرلين الغربية تضطر أمامه روسيا أو المانيا الشرقية الى عدم خلق الصعوبات ثانية مثل تلك التى نشبت ابان حصار روسيا لبرلين الغربية . ورغم أن أعضاء المجلس البرلمانى كانوا فى غالبيتهم قد اقتنعوا بأن تشكيل مثل هذا الكيان لدولة المانيه اتحادية فى ألمانيا الغربية لن يعمل الى مزيد من تقسيم المانيا فانهم حرروا ديباجة الدستور بالنص التالى :

« ان الشعب الالمانى قد قام بهذا العمل بالنيابة عن أولئك الألمان المحرومين من امكانية التعاون معنا . ان الشعب الألمانى كله له دعوة قائمة لكى يكمل وحدة وحرية المانيا فى نطاق جزيته الكاملة » .

وفى منتصف ليلة ٨ مايو ١٩٤٩ وافق المجلس البرلمانى الغربى على مواد الدستور الذى تم وضعه بمعرفته وذلك بأغلبية ٥٣ صوتا ضد ١٢ صوتا . وكان هذا اليوم يناسب ذكرى العام الرابع لاستسلام المانيا وفى يوم ١٢ مايو وافق قواد الحلفاء الثلاثة على دستور المانيا المؤقت ووزع على محافظات المانية الغربية لاقراره وقد وافقت عليه ١١ محافظة من ١٢ والمحافظة الثانية عشر كانت محافظة بافاريا الا ان الدستور المؤقت اعتبر نافذا بسبب تحصله على غالبية الثلثين .

وفى مساء يوم ١٠ مايو تم مناقشة المجلس البرلمانى لموضوع اختيار عاصمة مؤقتة لدولة المانيا الاتحادية وكان هناك اتجاهان الأول يؤيده الحزب الاشتراكى الديمقراطى بان تكون فرانكفورت هى عاصمة الجمهورية المؤقتة الا ان الحزب الديمقراطى المسيحى رشح بون لتكون العاصمة المؤقتة بسبب كونها بعيدة عن مقر سلطات الاحتلال حتى لا تظهر الحكومة الألمانية القادمة وكأنها تابعة لسلطات الاحتلال القابعة فى المدن الكبرى وقد بدأ المجلس يميل الى هذا الرأى خاصة بعد أن أعلنت السلطات الانجليزية عن استعدادها لاجلاء قواتها من مدينة بون الصغيرة والتى تعتبر وكأنها قرية كبيرة وهو الأمر الذى لن تتمكن سلطة الاحتلال من تنفيذه بالنسبة للمدن الكبرى وفازت بون لتكون العاصمة المؤقتة لجمهورية المانيا الاتحادية عندما اخذ المجلس الأصوات .

واذا كان الدستور المؤقت لالمانيا الغربية قد أصبح نافذا يوم ٢٣ مايو ١٩٤٩ فان المانيا الشرقية كان مجلس شعبها قد وافق على دستورها فى ٢٢ اكتوبر ١٩٤٨ واصبح نافذا يوم ٣٠ مايو ١٩٤٩ فان هذا التسلسل يبرز لنا ان هناك مؤسسات دستورية كانت قد تم انشاؤها فى شطرى المانيا وعليه فقد بدأ الصراع السياسى منذ عام ١٩٤٩ يشتد تدريجيا بين شطرى المانيا الأمر الذى سنتتبعه تباعا .

كانت الأحزاب الكبرى فى المانيا الغربية قد وافقت منذ صدور توصيات مؤتمر لندن على انشاء الجمهورية الألمانية الاتحادية هذه وكان الحزب الاشتراكى الديمقراطى قد وافق على هذا المبدأ كذلك الحزب الديمقراطى المسيحى أما بالنسبة لمواطنى المانيا الغربية ذاتهم فقد كانت اعداد كبيرة منهم قد وافقت على أن تتوجه المانيا الغربية شطر الغرب خاصة وكان حصار برلين الغربية قد أثر اكبر الأثر فيهم الا أن نسبة من هؤلاء ومن خلافهم كانت تخشى أن يكون من جراء قيام دولة المانية غربية فى شطرهم أن تتعثر عملية توحيد المانيا الا انه كانت هناك اجراءات مثيلة تجرى فى المانيا الشرقية من أجل انشاء دولة بها تقف بجوار روسيا وعليه فقد كانت محصلة ما يدور حولهم تعمل على أن يشعر البعض بالغيوم تحوط بهم خاصة وانه لم يكن فى ايديهم أن يفعلوا شيئا . لم تكن حالتهم قد تحسنت فقد كان الفقر يلازمهم وكانوا قد وصلوا الى مرحلة العدم وليس أدل على ذلك فى أن البطالة كانت متفشية بين الملايين وكان نظام النقد منذ ١٩٤٥ حتى ١٩٤٨ كان قد انهار بسبب التضخم الكبير الذى انتابه فقد كان هناك قرابة ٣٠٠ مليار ريخمارك تتداول عام ١٩٤٥ واصبحت ٤٠٠ مليار عام ١٩٤٨ لدرجة أن أصبحت العملة فى بداية ١٩٤٨ غير ذات قيمة

يتهرب التجار فى المدن نوعا ما عن استلامها ويفضلون مبادلة بضائعهم بمنتجات اخرى عن بيعها بالريخمارك وهى عملة عهد النازية اما فى الريف فقد كانت المبادلة هى الأساس السائد فى بداية عام ١٩٤٨ فقد كانت البطاطس تبادل بزوج من الأحذية متوسطة الحال او بقطعة من القماش الأمر الذى يبرز لنا مدى الفجوة العميقة التى تواجد فيها الشعب الالمانى فى هذه الفترة ويصعب أن يعقل المرء أن نفس هذا الشعب هو الذى بدأ بعد عشر سنوات يركب العربات المرسيدس الفارهة فى تنقلاته ويجد الدجاج يشوى أمامه فى المحلات العامة ويأكل منه حتى الشبع وذلك بعد أن كان يجرى تنقلاته على أقدامه وبنعاله البالية وبعد ان كان الدجاج وكأنه طير انقرض من بلاده . ان المعجزة الألمانية لم يحققها احد لألمانيا بل ان الشعب الالمانى هو الذى حققها بذاته ان المواطن الألمانى الذى استلم يوم ٢٠ يونيو ١٩٤٨ مبلغ ٤٠ دويتشمارك ثم تلاه مبلغ ٢٠ دويتشمارك ليكون هذا المبلغ هوبداية رصيده النقدى وذلك بعد أن الغى تداول الريخمارك يوم ٢١ يونيو ١٩٤٨ لهو قدير اذ استطاع الكثيرون أن يكونوا ثروات بعد ذلك من عملهم وكفاحهم وذلك لان الغالبية تساوت عند البدايه لقد استلم كل بالغ وكل بالغة مبلغ ٦٠ دويتشمارك ثم بدأ سباق الحياة الكبير وفاز كثيرون ولم يسمح بابدال العملات القديمة بكامل رصيدها بل تمت عمليات تخفيض كبيرة لمن كان لهم ارصدة مدخرة ومن هذا التقييم بدأ غالبية الألمان فى المانيا الغربية نضالهم وكلهم متساوون واعتقد يقينا ان هذا الحادث الخاص بابدال العملة فى المانيا الغربية هو معيار كفاءة الألمانى عموما لأن اى مبلغ ادخره بعد ذلك كان نتيجة عمله وهذا عدا الذين كانوا يمتلكون اراضى أو منشئات واستثمروها .

كان ميثاق حلف الاطلنطى قد توقع فى واشنطن يوم ٤ ابريل ١٩٤٩ بين مجموعة الدول الأوربية الغربية والولايات المتحدة وكندا ويعتبر توقيع هذا الحلف بمثابة تجميع قانونى لقدرات الغرب من اجل مواجهة الشرق . وأعتقد أنه طبقا لتقديرات الغرب فان اعلان روسيا عن تفجيرها النووى الأول فى يناير ١٩٤٩ قد دفع الغرب الى أن يتكتل أمام اى اجراء افتراضى قد تقوم به روسيا سواء افتراض لعمل استفزازى مثل حصارها لبرلين الغربية أو دفعها للامور الى أبعد من هذا الحد وهذا فى الوقت الذى لم تكن فيه روسيا تمتلك ترسانة ذرية مثل تلك التى كانت توصلت اليها امريكا بعد ٤ سنوات من التسلح الذرى ـ الا أن امريكا كانت تخشى على غرب أوربا من جراء اية مناورة روسية خاصة وان دول غرب أوربا كانت فى حالة متأخرة حربيا وصناعيا وكان الدمار ما زال مرئيا فى انحائها أيضا كانت المانيا الغربية منحنية بل وما زالت جائمة أرضا .

واجد من المناسب ان انقل وصفا عن هذه المرحلة جاء فى خطاب للدكتور ايديناور يوم ٢٣ مارس ١٩٤٩ أمام الاتحاد البرلمانى السويسرى فى برن بسويسرا حيث كان ايديناور قد دعى ليحدثهم عن المانيا الغربية فقال :

« .. ان ايامنا بها الكثير من التعقيدات فكل يوم تبرز مشاكل جديدة وترتسم مراحل أخرى فى تطور الموقف .. ان قوى العالم قد انقسمت الى كتلتين كبيرتين احداهما كتلة حلف الأطلنطى تحت اشراف الولايات المتحدة وهى التى تدافع عن كنوز المدنية المسيحية الغربية وعن الحرية والديمقراطية الحقيقية والأخرى الاتحاد السوفييتى والدول التى تسير فى فلكه .

ان خط التقسيم الذى يفصل الكتلتين يمر من خلال المانيا . فهناك ٢٠ مليون مواطن المانى يعيشون تحت السيطرة السوفيتية و ٤٣ مليون تقريبا فى نطاق كتلة الأطلنطى وهؤلاء الآخرون يمتلكون أغنى الكنوز فى جوف الأرض وأكبر المعداب الصناعية فى أوربا الا أن هذه المنطقة التى تشمل الثلاث قطاعات الغربية تعيش فى حالة فوضى لا يمكن أن تمتد والا أصبحت لا نطاق . ومن ضمن هؤلاء الثلاثة والأربعين توجد نسبة هائلة منها تعيش فى حالة مادية بائسة واذا حاولنا أن نصل الى قرار للامور فانهم يعيشون فى حالة من العبودية القانونية مثل ما لم تكن فى البلقان منذ مائة سنة ولكن كان يمكن تصورها فى وسط أوربا منذ قرون من الزمن ... انه من الصعب فهم ما تمر به المانيا حاليا دون القاء نظرة سريعة عما تم منذ ١٩٤٥ فانه حسب تفسير الحلفاء للاستسلام بدون قيد ولا شرط لجمهورية فيرمارش فى مايو ١٩٤٥ فان من آثار هذا التفسير أن انتقلت كليا سلطات الحكم للحلفاء . الا أن تفسيرهم هذا هو تفسير خاطىء بالنسبة للقانون الدولى وبالنسبة لما هو معمول به فان الحلفاء قاموا بتأدية واجب لم يستطيعوا القيام به وكان تصرفهم من وجهة نظرى تصرفا خاطئا لأنهم ومع كل ارادتهم الطيبة لم يكونوا فى موقف يسمح لهم بحل المشاكل والأخطاء التى خلقوها . والفشل الذى تلا ذلك قلل من تقدير الشعب الألمانى لهم وكان من الأجدى بعد فترة انتقالية قصيرة قد تكون ضرورية بسبب آثار الحرب ان كان من الواجب تسليم الألمان مسئولية اعادة نظام امورهم واعادة بناء دولتهم على أن لا يتعدى تصرف الحلفاء عن المراقبة . لم يكن من الممكن ان يكون النجاح حليف محاولة حكم هذا البلد المخرب من خارجه مع ترك الأنفس توجه وتسيير حسب التقديرات السياسية والاقتصادية للمحتلين ولذلك فقد أصيب اقتصاد وجسم وروح الألمان باضرار كان يمكن تجنبها .. الا أن أول توجيه سليم كان مشروع مارشال وانه سيظل دائما كأحد

القاب عظمة الولايات المتحدة الأمريكية . ان اعادة الاصلاح لن تتم الا ببطء شديد لأن الانهيار الذى حل بالمانيا منذ الاستسلام بدون قيد ولا شرط فى كل المجالات الاقتصادية والمادية والروحية والسياسية أصبح صعب الاصلاح فانه حتى يونيو ١٩٤٨ كانت قسوة الاشراف الادارى شاملة لدرجة انها امتدت حتى عملية تصنيع الأزرار التى تستخدم فى الملابس الداخلية وامتدت الى الأدوات المنزلية .

ان هناك محاولات تبذل لابعاد التنافس الالمانى من الأسواق الدولية وسأعطى مثالا شهيرا بالنسبة لفك ونقل مصنع « كوليبرى » الذى يصنع امشاط تصفيف الشعر وهى عملية أثارت شعورا عميقا فى المانيا حتى انها أثارت جدلا فى مجلس العموم البريطانى نفسه وقد لاحظنا ان فك هذا المصنع قد تم بأمر ضابط بريطانى يمتلك فى انجلترا مصنعا مماثلا ومنافسا له وهذا رغم تدخل كل المسئولين الالمان وفى هذا المجال فاننى اذكر التصريحات التى نقلتها وكالات الأنباء الانجليزية عن الجمعية العامة لنقابة صانعى الساعات الانجليزية حيث هنأ الحاضرون رئيس الجمعية المذكورة لأنه تمكن من خفض مستوى انتاج الساعات الألمانية عما كان عليه عام ١٩٣٦ بسبب ما نجح فى التحصل عليه من جراء فك بعض مصانع انتاج الساعات الألمانية .. ان الاحصائيات عن السكان حسب نوعية الجنس ومجموعات الأعمار احصائية مفزعة فانه يوجد لعدد ٢٨٫٩ مليون رجل يوجد ٣٦٫٢ مليون امرأة . ان عدم التوازن واضح خاصة فى السن بين ٢٠ و ٤٠ عاما وفى هذه الفئة يوجد ١٠٠ رجل لكل ١٦٠ امرأة وبالنسبة للعزاب فان الموقف أشد الما فلكل ١٠٠ رجل عازب فى سن ٣٠ سنة يوجد فى مقابله عدد ٣٠٠ امرأة غير متزوجة فى سن يصل حتى ٢٤ عاما ان سنوات الجوع فى أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ تسببت فى خراب هائل بالنسبة للناحية الجسمانية والمعنوية ان الغذاء قد تحسن نوعا خلال هذا العام الا أنه ما زال ناقصا . وحالات السل زادت من ٥٣ حالة لكل ١٠٠٠٠ فرد عام ١٩٣٨ الى ١٢٧ حالة لكل ١٠٠٠٠ فرد عام ١٩٤٨ وكان هناك ١٥٩٥٥ مريض بالسل فى اكتوبر ١٩٤٨ فى محافظة ريناني وستفالى منهم ٣٧٢٧٣ حالة سل معدية ولم يكن لهؤلاء هناك غير ١٤٠٠٠ سرير فى المستشفيات وبالتالى فقد كان ٢٣٠٠٠ منهم يسببون بؤرة عدوى وليس غريبا أن نشاهد الآن أعضاء عائلة واحدة مصابون بالمرض الواحد تلو الآخر .. أما بالنسبة للحالة النفسية فى المانيا فانه من الصعب أن يحدد المرء حكما سليما ، فالحرب كانت شديدة القسوة جدا وخراب البلاد كان فظيعا والبؤس حتى ١٩٤٨ كان ثقيلا ولم يساعد السكان من أن يتنبهوا ويفيقوا من حالة الوجوم التى

انتابتهم حين غرقوا فيها .. ان شبابنا فقير ولقد اصبحنا كلنا فقراء فى المانيا . فقط قلة نادرة أمكنهم انقاذ ممتلكاتهم . . اننا لم نعد نعرف الرفاهية .. وابناؤنا الشبان يجهلونها انهم فى نضال مع الاحتياجات الضرورية للحياة .. انهم لا يطلبون الكثير ونامل أن يتمكنوا من رفع شأنهم من جديد بواسطة العمل .. ان انشاء دولة غرب المانيا هو هدف يجب أن نصل اليه بسرعة وضرورة أساسية لنا نحن الألمان وأيضا هو مطلب لأوربا ولرفعة أوربا واتحادها .. ان العلاقات بين فرنسا والمانيا هى من أهم المسائل بل الأكثر أهمية بالنسبة لالمانيا وأيضا اعتقد بالنسبة لاوربا ومن نتيجة هذا المشكل سيتوقف السلام لمدة طويلة . ان هدف فرنسا فى ضمان امنها هو أمر مفهوم خاصة بالنسبة للماضى ولكننى اعتقد ان فرنسا الآن فى مأمن تام لدرجة انه لا يجب أن يكون لفرنسا ادنى شك فى ذلك : ان المانيا قد جردت من السلاح وقد سحقت جمهورية فيرمارش وهدمت صناعتها الحربية ان المانيا محتلة الآن وستكون مراقبة وهى مقسمة الى قسمين وبذلك فهى مشلولة هذا وقد ذكرت الحالة فى المانيا . انها تشكل بخرابها المؤلم عامل أمان من الدرجة الأولى لفرنسا .. هناك قطاعات بين جماهيرنا مقتنعة انه فقط بتجميع بلاد غرب أوربا فانه بموجبه يمكن انقاذ القارة القديمة واعتقد انه لا يوجد فرنسى واحد ـ اذا فحص الموقف الحالى بهدوء وبعدم تحيز ـ قد لا يقتنع ان بلاده ليس لها ان تخشى فى المستقبل جارتها . واذا أظهرت فرنسا انها واعية وكريمة تجاه المانيا فان فرنسا ستؤدى خدمة تاريخية لأوربا . ان أحد خلافنا لم يقدر حق التقدير موقف الحكومة الفرنسية بالنسبة للمشكلة الاوربية ... انه لاتوجد الآن فكرة بين الشعب الألمانى أشد رواجا من فكرة الوحدة الأوربية ولذلك فنحن نقدر موقف دول البنيلوكس الأوربية تجاه هذه الفكرة وقد كان موقف انجلترا منذ البداية هو الموقف الذى كنا نتمناه جميعا ... »

المؤسسات الدستورية الألمانية

أراد الغرب أن تعجل المانيا الغربية وتسرع فى تكوين مؤسساتها الدستورية لذلك كان الغرب يستعجل منذ بداية ١٩٤٩ المجلس البرلمانى من أجل سرعة صياغة الدستور وتساءل الكثيرون عن أسباب هذه العجلة وكانت المانيا الغربية أمامهم خالية من كل عمل سياسى المانى محلى طوال سنوات ما بعد الحرب والاجابة مردها ان الغرب وجد لزاما عليه فى نهاية الأمر ان

تشكل الأغلبية الألمانية كياناً دستوريا حتى يمكن لهذا الكيان أن يقوم بواجبه المباشر والغير مباشر فى شتى المجالات بعد ان أختل توازن الود بين حلفاء الأمس وحل بينهم التهديد والوعيد . والحقيقة ان الغرب أحس وقتئذ بنتائج تصرفاته تجاه المانيا ككل وذلك ليس فقط منذ استسلام المانيا فى مايو ١٩٤٥ ولكنه شعر أن كل خططه ازاء ألمانيا والتى كان يخطط لها أثناء الحرب العالمية الثانية فى مؤتمرات القمة التى كانت تعقد بين قادة الحلفاء حتى بعد نهاية الحرب مباشرة كانت خططا مبنية على أسس تقديرية خاطئة ، فقد كانت كراهية الحلفاء لحكم هتلر وبطانته وأعمالهم قد جرفتهم الى أن يكرهوا بالتبعية كل ما هو المانى وكانت الأمور يجب أن تنتهى بمحاكمة الحلفاء لمجرمى الحرب من النازيين الا ان الأمر امتد أكثر من ذلك وصرح الغرب أنه يريد تهذيب المانيا ثم حاول الحلفاء تفتيت كيان هذه الدولة وتشتيت شعبها بصورة تحوله الى دويلات بلقانية المانية واذا كانت هذه الخطة المتشعبة قد رأت النور لكانت قد شكلت الكيانات التالية :

— كيان مستقل فى برلين الغربية .
— كيان مستقل فى المانيا الشرقية .
— كيان مستقل يشمل بقية قطاعات المانيا الغربية .
— كيان مستقل دولى يشمل منطقة حوض نهر الروهر .
— كيان مستقل يشمل منطقة ريناني .

هذا عدا الأراضى الألمانية التى انسلخت أو تلك التى أريد لها أن تنسلخ .

— الأراضى شرق خط انهار الأودر نييس والتى ضمت لبولندا .
— الأراضى الشمالية من بروسيا الشرقية والتى ضمت لروسيا .
— اقليم السار الذى أرادت فرنسا ضمه اليها .

وبنظرة عابرة يمكن أن يتصور الانسان ما كان فى انتظار الشعب والدولة الألمانية بموجب هذه التقسيمة وأفيد أنه اذا كانت التقسيمة عاليه قد نفذت فاننى لا استبعد ان كانت حرب جديدة قد غطت أوربا بعد مدة معقولة من انتهاء الحرب العالمية الثانية وكان السبب سيكون من جراء عملية التشريح التى كان سيتعرض لها الكيان الالمانى . هذا وقد لاحظت امريكا وانجلترا بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب بالآثار الضارة من جراء القرارات والتصرفات التى طبقت على المانيا نتيجة لما كانوا يتوعدونه لألمانيا قبل وعقب

هزيمتها . ان المانيا الغربية التى كان يقطنها غالبية الشعب الألمانى ظلت بدون حكومة المانية محلية فى المدة من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٩ فى الوقت الذى استمرت الحكومات اليابانية تدير شئون اليابان الداخلية تحت اشراف امريكا منذ لحظة هزيمة اليابان وللسنوات التالية . والحقيقة الصريحة ان الغرب عام ١٩٤٩ وجد نفسه فى حاجة الى المانيا أكثر بكثير مما كانت المانيا محتاجة الغرب .

بعد أن تم التصديق على دستور المانيا الغربية صدرت توجيهات الحلفاء باجراء انتخابات عامة من أجل تشكيل مجلس نواب المانى ومن ثم حكومة المانية اتحادية فى نطاق جمهورية المانيا الاتحادية . ونشطت الحملة الانتخابية فى القطاعات الثلاثة وكان كل حزب يحاول التأثير على أكبر قاعدة من الرأى العام بموجب وسائل اعلامية صعبة فى وقت كانت فيه غالبية الشعب تأكل من الأطعمة حتى قرب شبعها . ومن الطبيعى أن الشعب الألمانى كان ينظر احيانا الى الشعارات المطروحة امامه نظرة كلها تعجب وكانت تحدثه عن غده وكان يعيش اليوم بيومه ولا يعرف للغد مذاقا الا أن أحد الذين عاصروا هذه الفترة روى لى أن الحملة الانتخابية نجحت فى النهاية الى تحريك كتل الجماهير وكان التنافس على اشده بين الحزب الاشتراكى الديمقراطى والحزب الديمقراطى المسيحى . وظهرت نتيجة الانتخابات يوم ١٤ اغسطس ١٩٤٩ وحصل الحزب الديمقراطى المسيحى على ٧٫٣٦ مليون صوت وحصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى على ٦٫٩٣ مليون صوت وكانت اعداد الأصوات متقاربة الا أن أى من الحزبين لم يكن فى وضع يسمح له بتشكيل حكومة اغلبية بمفرده بل كان على أى منهما أن يدرس أمر تشكيل حكومة ائتلافية وكانت نتيجة عدد المقاعد :

١٣٩ للحزب الديمقراطى المسيحى
١٣١ للحزب الاشتراكى الديمقراطى
٥٢ للحزب الديمقراطى الحر
١٧ للحزب الألمانى
١٧ لحزب بايرين
١٥ للحزب الشيوعى
١٢ للحزب التقدمى الاقتصادى
١٠ للزنتروم
٥ لحزب الرايخ
١ لحزب الأقلية الدنمركية
٣ للمستقلين

ومن الظاهر ان الحزب الديمقراطي المسيحي رغم انه قد تأسس حديثا بعد انتهاء الحرب فانه قد حصل على عدد من الأصوات والمقاعد فى مجلس النواب تفوق التقدير العادى بالمقارنة بالحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى كانت له قواعد متينة وقائمة منذ أكثر من نصف قرن مضى الا أن النجاح الذى حصل عليه الحزب الديمقراطى المسيحى يرجع فى المكان الأول فى هذه الانتخابات الى انه اتجه ناحية الدعوة الروحية الدينية فى هذه الأوقات الشديدة القسوة التى يسود فيها الدين لانه يعتبر الملجأ الوحيد للغالبية المنحنية تجد فيه الرحمة وتتزود منه بالصبر على الشدائد وتحمل الصعاب ، أيضا اتجه الناخبون الى تأكيد مطلبهم بالمذهب الرأسمالى الذى كان يتزعمه الحزب الديمقراطى المسيحى وذلك لتحديد موقفهم من الاشتراكية الشيوعية التى كانت تنفذ تدريجيا فى المانيا الشرقية ومن هنا بدات سلسلة المشاورات من أجل تشكيل أول حكومة المانية غربية بعد انتهاء الحرب .

وظهرت بعض الاتجاهات من بين بعض اعضاء من الحزب الديمقراطى المسيحى تشير أن الائتلاف الأفضل هو الائتلاف مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى بسبب ما سيتمتع به من اغلبية محترمة هذا بالاضافة بأن مثل هذا الائتلاف يعتبر وكأنه ائتلاف قومى يلون الحكومة الجديدة بالصبغة القومية الألمانية اكثر من صبغها بالصبغة الحزبية اذا ما كان يتم الائتلاف مع غير الحزب الاشتراكى الديمقراطى . الا أن الدكتور ايديناور رفض هذا المبدأ وعرض على بساط البحث موضوع الناخب الذى وضع ثقته فى الحزب الجديد الا وهو الحزب الديمقراطى المسيحى وانه اذا تم الائتلاف مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى فان الناخب قد لا ينتخبهم مستقبلا لانه انتخب الحزب الذى يرفع شعار الراسمالية فى حين أن الحزب الاشتراكى لا يؤيدها على طول الخط ايضا ان الحزب الديمقراطى المسيحى يتجه الى تجمع دينى فى حين ان الاشتراكى لا يضع أهمية لهذه الناحية .

أيضا وكان ايديناور قد وجد من الحزب الاشتراكى مسبقا تصرفات تنم على رفضهم الاعتراف بالحزب الديمقراطى المسيحى كأنه من الأحزاب الكبيرة بل انه لا ينسى ان الدكتور شوميكار طلب منه منذ مدة أن يضع الحزب الديمقراطى نفسه تحت اشراف ووصاية الحزب الاشتراكى الديمقراطى . وفى النهاية انتصرت وجهة نظر ايديناور خاصة ان الحزب الديمقراطى المسيحى كان يمكنه ان يتحصل على اغلبية اذا ما ائتلف مع الحزب الديمقراطى الحر الذى تعتبر الراسمالية من مذاهبه الاساسية بالنسبة لحرية رأس المال وقد قبل الحزب الديمقراطى الحر الائتلاف مع الحزب الديمقراطى المسيحى هذا

بالاضافة الى الحزب الألمانى الذى يعتبر حزباً رأسماليا محافظا ومن هنـا أصبح الائتلاف هذا يمتلك ٢٠٨ مقعدا تكفى لتولى مسئولية الحكم وكان الزنتروم سيقف فى جانب هذا الائتلاف حينما يطلب منه ذلك .

وعليه اقترح ايديناور ان يتم ترشيح رئيس الحزب الديمقراطى الحر كرئيس لجمهورية المانيا الاتحادية من أجل ارضاء الحزب الديمقراطى الحر وقد تم الاتفاق على هذا النحو ورشح تيودور هيث ليكون رئيسـا لأول جمهورية المانية اتحادية بعد الحـرب . وبذلك أوجد التوازن بين الحـزب الديمقراطى المسيحى الذى رشح ايديناور ليتولى منصب مستشار المانيا الاتحادية وهو أعلى منصب فى الدولة الجديدة وبين الحزب الديمقراطى الحر الذى تولى رئيسه تيودور هيث منصب رئيس الجمهورية وهو المنصب التالى لمنصب المستشار وقد تمت الانتخابات فى مجلس النواب الألمانى على هـذا الأساس وتولى الحزب الاشتراكى الديمقراطى برياسـة الدكتور شوميكار واجب المعارضة بمجلس النواب .

ويوجد مجلس للشيوخ يتشكل من عضوية رؤساء وزارات المحافظات ذات الحكم المحلى ووزراء منها وعدد أعضائه ٤٥ عضوا وبهذه الوسيلة يشترك الحكم المحلى فى تسيير أمور الدولة مع مجلس النواب والحكومة الاتحادية المركزية ويسمى هـذا المجلس « البوديبسرات » . ويسمى مجلس النواب « البوديستاج » وعدد أعضائه ٤٩٦ عضوا بالاضافة الى ٢٢ عضوا يمثلون برلين الغربية الا أنهم لا يقترعون على المسائل التنفيذية بالنسبة لوضـع برلين الغربية الخاص وهم يعتبرون كرمز للتضامن الألمانى الغربى مع برلين الغربية فى وحدة واحدة .

وقد تم تشكيل أول وزارة يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٤٩ برئاسة ايديناور وعضوية ١٣ وزيرا ومن الواضح أنه لم تكن هناك مناصب لوزير خارجية أو وزير حربية حيث كانت هذه الأمور من اختصاصات سلطات الاحتلال ومن ضمن الأسماء البارزة فى الوزارة اسم الدكتور لودفيج ايرهارد الذى تولى وزارة الاقتصاد ويعد المحرك والمخطط الأول للنهضة الاقتصادية وقد تولى عام ١٩٦٣ منصب مستشار المانيا .

عقب اصدار دستور المانيا الاتحادية تبدل نوع الحكم العسكرى فى المانيا الغربية وحل محل الحكام العسكريين والحكومات العسكرية ثلاث « مندوبين مفوضين » هم الفرنسى فرانسوا بونسيه والأمريكى ماكلوى والانجليزى دوبرستون وكان الثلاثة معا يشكلون ما يسمى بلجنة الحلفاء العليا وقـد

اتخذوا مقرهم فى بيترسبيرج . ولن يفوتنى أن اسرد تفاصيل واقعة تمت وقت اجراءات تقديم ايديناور لأعضاء حكومته للمندوبين المفوضين الثلاثة. فقد تم تنبيه ايديناور مسبقا اى قبل اتمام عملية تقديم ايديناور لاعضاء حكومته ـ بأن اجراءات البروتكول التى يجب عليه اتباعها تفيد بأن المندوبين الثلاثة سوف يستقبلونه هو واعضاء حكومته وهم وقوف فى منتصف سجادة بغرفة الاستقبال وانه على ايديناور عند دخوله هذه الغرفة أن يقف بعيدا من حرف السجادة هذه أى أن لا يقف فوق السجادة بل يقف على الأرضية الخشبية للغرفة ويقف خلفه الوزراء وبعد أن يتلو المندوب المفوض المناوب كلمة مناسبة يعلن فيها بداية تنفيذ قانون الاحتلال فانه يمكن لايديناور بعد هذه الكلمة أن يتقدم للامام ومن ثم يمكنه أن يقف على حافة السجادة . ويقول ايديناور فى مذكراته عن هذه الواقعة التى رواها بها :

« لقد قبلت طريقة الاجراءات هذه . وفى الموعد المحدد الا وهو يوم ٢١ سبتمبر ١٩٤٩ توجهت مع بعض الوزراء الى بيترسبيرج ـ خاصة اننى وجدت انه ليس من الضرورى أن اصطحب معى كل الوزراء من اجل تقديمهم ـ وادخلنا فى غرفة حيث استقبلنا المندوبون المفوضون وهم وقوف على سجادة وكان فرانسوا بونسيه هو الذى يقوم بوظيفة الرئيس المناوب لهم فى ذلك اليوم وتقدم منى ليصافحنى . وكنت قد وقفت بعيدا عن السجادة الشهيرة الا اننى انتهزت هذه الفرصة لأدوس على السجادة وأقف عليها وأنا اخطو للأمام لمصافحة المندوب الفرنسى . ولم يعترض أحد من المفوضين ثم القى فرانسو بونسيه كلمته .. » اننى أسوق تلك الواقعة لا لأدلل على التعاظم أو لابراز معالم القوة من خلال فاصل مادى بين المحتل ومحتليه بل لابرهن ان التأثر بكل ما هو المانى كان ما زال موجودا حتى هذه اللحظات فى السمات الشخصية للأمريكى والفرنسى والانجليزى رغم الاعتبارات الكثيرة التى دفعت الغرب فى أن يتقابل فى منتصف الطريق مع المانيا الغربية وقتئذ . لقد شرب الجميع فى نهاية المقابلة كأسا من الشمبانيا الا اننى أعتقد أن واقعة السجادة كانت تسود أى تصرف ما والا لما كان قد سردها ايديناور ولما كان قد نشر فى مذكراته صورة هذه المقابلة ضمن اثنى عشر صورة نشرها بها .

ويروى لنا ايديناور لمحات عن الحالة فى المانيا الاتحادية عقب أن أصبح لها حكومة المانية لأول مرة منذ الهزيمة وحكومة ديمقراطية لأول مرة منذ ١٩٣٣ أى منذ تولى هتلر الحكم ومنذ ان طرد ايديناور من وظيفته ـ هذا وأن كانت هذه الحكومة لم تتمتع بقدرات حكومة تعمل فى بلد يتمتع بسيادته

ـ الا ان الديمقراطية يمكن ان تستكمل تدريجيا وعلى مر الوقت بجرعات متوالية فى كل مجال يمكن أن يكون لمثل هذه الحكومة هيمنة عليه . يقول أيديناور :

« ان قانون الاحتلال جلب لنا بعض التحسن فى حالة الأمور القائمة ومن الطبيعى أن كل شيء سيتوقف على طريقة التنفيذ خاصـــته ... انه كان سيعاد النظر فى قانون الاحتلال هذا بعد مدة أقلها ١٢ شهرا واقصاها ١٨ شهرا منذ بداية تنفيذه وستكون اعادة النظر هذه بناء على ملاحظات لجنة الحلفاء العليا .. ورغم أن قدرة مجلس النواب والحكومة الاتحادية كانت محددة بموجب قانون الاحتلال الا اننى كنت حين اقارن ذلك بموقفنا منذ عام ١٩٣٣ فاننى كنت أجد نفسى مرتاحا . اننا لم نكن بعد احرارا ولم نكن على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى وكنا مقسمين الى قسمين وهو الأمر المؤلم حقا الا اننا كنا نتمتع بحرية نسبية فيما يختص بالدولة وكان اقتصادنا ينهض ببطء .

ان حقوق الانسان أصبحت محمية من جديد ولن يكون من الممكن ثانية أن يتم ما كان ينفذ وقت النازية أو مثل ما هو قائم حتى الآن فى مساحات شاسعة من البلاد من النيل من حرية وحياة الافراد بواسطة وسائل بوليسية سرية أو بواسطة مؤسسات أخرى شبيهة . ان هذه الميزات التى حرمنا منها منذ مدة كانت ثمينة جدا بصرف النظر عن كل الذى ما زال ينقصنا . وهذا من مسببات سعادتنا .. كانت هناك واجبات كثيرة تنتظرنا .. كان يجب مراجعة اذا ما كانت الحقوق متساوية فى جميع المحافظات التى صدرت عنها قوانين تحدد خصائص الاتحاد وكان يجب أن نزود القطاع الفرنسى السابق بكل اللوائح التى صدرت فى القطاعين وقت أن كان منفصلا عنهما .. كان يجب مراجعة صلاحية جميع القوانين واللوائح لنحدد ملاءمتهم وتعديل ما يحتاج منهم لتعديل .. وعلى العموم لا يجب لنا أن نندفع فى هذه الأعمال .. بل علينا أن نتروى بالدقة .

كان يجب اعادة توزيع اللاجئين على المحافظات بما فيه صالحهم وصالح المحافظات .. ان موقف الاسكان كان يضع العراقيـــل الجمة أمام نفسية الشعب وكان يمثل آلاما للاجئين وايضا لمن نكبوا من السكان الأصليين الامر الذى يجب ان تعمل الحكومة الاتحادية من أجل دفع عمليـــات الانشاء بكل نشاط بموجب فتح اعتمادات وبارغام المحافظات الى استغلال كافة امكانيتها فى هذا الشأن وكنت قد صممت بواسطة اجراءات مدروسة وبدون اندفاع بأن أجد وسيلة تنظم الايجارات وكيفية اشغال المساكن .. وكنت متاكدا أن

الحيوية اذا ما صاحبت عملية انشاء المبانى فان الحياة ستدب من جديد فى مجال العمل كله ... ان موضوع فك المصانع كان يعتبر من المواضيع الهامة بالنسبة للشعب الألمانى ان أحدا كان لا يعارض تقريبا فى موضوع تدمير المصانع التى كانت مخصصة للانتاج الحربى اما بالنسبة للمصانع المدنية وافناء قيمة اقتصادية هائلة بالنسبة لها فان تلك المسئولية لا يكفى أن نفاد تجاهها بأن هذا الأمر قد اتخذ قرار ازاءه .. ان جمهورنا لن يفهم أن تعطينا يد مساعدات اقتصادية وتأخذ اليد الأخرى منا مصانعنا عن طريق فكها ونقلها للخارج .

أما بالنسبة للزراعة والتموين فان الطابع خاصتهما سيختلف عنه فى الماضى فانه يجب علينا أن نزيد ونحسن انتاجنا عما وصل اليه حيث كنا مازلنا نضطر الى استيراد نصف احتياجاتنا الغذائية الضرورية واذا كنا نريد موازنة ميزان مدفوعاتنا عام ١٩٥٢ فانه كان من الواجب أن نزيد انتاجية الزراعة حتى نقلل قدر الامكان مشترياتنا بالعملات للمواد الغذائية ... ان من مهامنا الحيوية اعادة تكوين رأسمالنا سواء المدخر أو المستثمر وانه فقط عندما نتقوى فى هذا الميدان فان رأس المال الأجنبى سيقدم ليستثمر فى بلدنا وبالتالى يساعد على نهضتنا الاقتصادية وهذه النهضة هى هدفنا .. هذا ومع العلم أن الواجب الأول للحكومة هو توحيد بلدنا الممزق .

وبالنسبة للاحداث التى وقعت فى القطاع السوفيتى فان الوضع فى برلين يعتبر من الأوضاع الشائكة لأن المدينة تقوم بدور الموقع الأمامى وحصن الغرب الديمقراطى المواجه للشرق . لقد قاومت برلين الحصار بفضل المقاومة والارادة القوية لسكانها وبفضل مساعدة الغرب . ان المادة ٢٣ من الدستور تنص على أن برلين الكبرى هى جزء من الجمهورية الاتحادية والمحافظة الثانية عشر بها الا أن الموقف الدولى وقت صدور الدستور لم يسمح لنا تطبيقها والمادة ٢٣ ما زالت قائمة ولم تعدل وستطبق فور سماح الظروف الدولية بذلك ... لقد تمنيت دائما أن تتوحد ألمانيا وتندمج فى أقرب وقت فى وحدة أوربية .. والمادة ٢٤ من الدستور تسمح بنقل سيادتنا لمؤسسات اقليمية مشتركة وتسمح بالاندماج فى نظام دفاعى جماعى من واجبه الحفاظ على السلام وقد جاء النص التالى فى المادة : « ان الاتحاد يمكن أن يوافق على تحديد قدرات السيادة من أجل تنمية وضمان نظام سلمى ودائم فى أوربا وبين شعوب العالم » .. ان الحكومة مصممة بكل عزيمة أن تعمل فى هذا السبيل المؤدى الى السلام فى العالم وسيساندنا أثناء تأدية واجبنا روح المدنية المسيحية الغربية واحترام حقوق وكرامة الانسان » .

كانت هذه نبذات من برنامج ايديناور الطويل الذى وضعه من أجل اعادة

بناء المانيا الاتحادية ولم يكن من السهل تقدير مدى النجاح الذى كان ينتظره الا انه يمكن تلخيص أهداف ايديناور فى هـذه الفترة والتى كانت تتلخص فى التعاون الوثيق مع الغرب وذلك بالنسبة لسياسته الخارجية وبذل اقصى مجهود فى الداخل فى شتى مجالات الاصلاح وكان الموضوع الذى يقلق ايديناور أشد القلق هو موضوع فك المصانع ذات الانتاج المدنى خاصة وان عملية فك هذه المصانع كانت مستمرة وكان هناك ما يقرب من ١٥٠٠ مصنع قد حددوا لفكهم عدا مئات المصانع التى كان قد تم فكها وتلك التى دمرت فى أماكنها منذ استسلام المانيا ولم يكن الغرب يسمح بأى نقاش فى هذا الشأن حيث كانت أهدافه تحديد مقدرة المانيا الاقتصادية واعتبار مثل هذه المصانع وكأنها من حساب تعويضات الحرب وذلك بالنسبة للمصانع المدنية الانتاج وركز ايديناور أول مجهوده مع لجنة الحلفاء العليا بشأن هذا الموضوع .

افاده المندوب المفوض الانجليزى ذات يوم ان هناك وسيلة يمكنه من خلالها محاولة تحريك موضوع فك المصانع وذلك بأن يدمج ايديناور هذا الموضوع مع عامل امن المانيا واستعداد حكومة المانيا الاتحادية الاشتراك فى موضوع أمن المانيا الاتحادية وان يوافيه بخطاب بهذا المعنى حتى يعرضه على مجلس وزراء خارجية الغرب الذى كان سينعقد بعد أسبوع فى باريس خاصة وان المندوب المفوض الانجليزى كان سيحل عليه الدور فى تولى رئاسة لجنة الحلفاء العليا وقتئذ وقد اقترح المندوب المفوض الانجليزى لايديناور مثل هـذا الاقتراح حتى يبتعد ايديناور عن القصة التى تكررت مرارا والخاصة بالمعاونة فى ايقاف فك المصانع من أجل اقتصاد المانيا وهو الامر الذى رفض مرارا قبل ذلك اما موضوع ربطه بمسألة الأمن فانه كان فى رأى المندوب الانجليزى عبارة عن مدخل جديد لهذه المشكلة الخاصة بفك المصانع وأعد ايديناور الخطاب المقترح وسلمه للمندوب المفوض البريطانى والآتى نصه :

أول نوفمبر ١٩٤٩

سعادة الرئيس المناوب للجنة الحلفاء العليا ـ الجنرال سير براين روبرتسون أثناء محادثاتى بشأن موضوع فك المصانع فانه قد أثير انه بصرف النظر من أن موضوع فك المصانع يؤثر على دفع التعويضات فانه أيضا يشكل مشكلة للامن . وفى هذا الخصوص الأخير فقد أثيرت عدة مرات علاقته بالمقدرة الألمانية الحربية .

ان الحكومة الاتحادية تعلن بموجب الخطاب هذا انها تعتبر كأمر مسلم به

موضوع رغبتها فى الحفاظ على أمن جمهورية المانيا الاتحادية وانها مستعدة ان تبدى اعتبارا كاملا لكل الاجراءات الممكنة ازاءه .

وانها مستعدة بالتالى فى المساهمة فى اى جهاز يهدف الى الرقابة على المقدرة الحربية الألمانية وحكومة المانيا الاتحادية تعلم أن انتاج الصلب يدخل فى نطاق مبادىء الأمن .

ان الحكومة الالمانية تقترح انشاء لجنة ينضم اليها ممثلو المانيا واجبها دراسة مسائل الأمن وأيضا مسائل الاقتصاد الدولى المتصلة به . وانها تطلب بأن يتوقف فك المصانع أو تجرى عملية الفك ببطء الى ان تقدم هذه اللجنة تقريرها . وتنظر الحكومة الألمانية الى أعمال هـذه اللجنـة على اعتبار أنها مساهمة منها فى التعاون الأوربى » .

وابلغ ايديناور الحزب المعارض بخطابه هذا الا ان رد الفعل لم يكن متوازنا وأثناء انعقاد اجتماع وزراء خارجية الغرب فى باريس طلب المندوب المفوض الفرنسى الذى كان فى باريس بجوار هذا الاجتماع طلب تفسيرا اضافيا لخطاب ايديناور عاليه ولما علم ايديناور بذلك حرر خطابا سلمه للمندوب البريطانى ليرسله الى المندوب الفرنسى فى باريس الا أن ايديناور لم يوقع الخطاب الأخير واعتبره كمذكرة غير رسمية وقد جاء فى خطابه الثانى ما يلى :

« ان المشكلة الفرنسية الألمانية هى أصلا وقبل كل شىء مشكلة نفسية ومن هذا المبدأ حررت الحكومة الالمانية الاتحـادية خطابها أول نوفمبر للمندوب المناوب كانه رغبة الحكومة الاتحادية بشأن الأمن ازاء جمهورية المانيا الاتحادية وهذا من أجل خلق ظروف ملائمة بين الشعب الفرنسى وبين الشعب الألمانى لتسوية نهائية ودائمة للنزاع الفرنسى الألمانى . والمانيا الاتحـادية مسـتعدة لمناقشة النقاط التالية مع اللجنة المقترحة :

— انضمام المانيا الى لائحة الروهر .
— اجراء تعاون وثيق مع لجنة الأمن القائمة .
— مساهمة رءوس الأموال الأجنبية فى مشاريع المانيا .
— اشتراك المانيا فى أقرب وقت فى الاتحاد الاقتصادى الذى يضم فرنسا وايطاليا ودول البنيلوكس .
— انهاء حالة الحرب .

وحتى يمكن أن تتولد لدى الشعب الألمانى الظروف النفسية المطلوبة فانه

يعتقد قبل بدء المباحثات مع هذه اللجنة أن يتخذ تعهدا بالابطاء في عملية فك المصانع مع النظر في ايقاف الفك مستقبلا . . »

لقد عارض زعيم المعارضة الدكتور شوميكار الخطوات التى اتبعها ايديناور الا أن الصحافة الفرنسية رحبت بموقف ايديناور هذا وقد وجدت مقترحات ايديناور ترحيبا وتأييدا لدى حكومة امريكا وانجلترا وفرنسا وجاء في البيان الختامى لوزراء خارجية الغرب يوم ١٠ نوفمبر ١٩٤٩ انهم يشعرون بالمسئولية الملقاة على عاتقهم من أجل الدفاع عن السلام في أوربا وتقوية السلم بها وانهم لن يعطوا فرصة ولن يسمحوا لأية دولة بأن تهدد سلامة وأمن دولة مجاورة لها وأنهم يعتقدون أن السلام الدائم لا يمكن الحصول عليه الا بالتعاون بين شعوب العالم وان الحربين العالميتين كانتا في كل مرة بسبب مولد العسكرية الالمانية وانهم بموجب قانون احتـــلال المانيا الاتحادية أعطوا لالمانيا قدرات في مواضيع الأمور الداخلية وانهم مستعدون لتوسيع هذه القدرات طالما يشعرون ان المانيا تسير في الطريق الديمقراطى والسلمى وان وزراء الخارجيـــة اكدوا قبولهم لمساندة الشعب الألمانى من انضـــمامه للمجموعة الاوربية وهذا اذا قدمت الحكومة الاتحادية الدليل عن استعدادها الودى وعن رغبتها في انشاء تجمع مع الدول التى تسير في هدى العدل والسلام وانهم اعطوا لمندوبيهم المفوضين في المانيا التعليمات اللازمة ليسيروا في هذا الطريق .

ومن روح البيان عاليه يمكن الاستدلال على ان الغرب كان مستعدا لأن يقبل المانيا الاتحادية ضمن المجموعة الأوربية الغربية في شتى مجالات تعاونها وكان هذا هو هدف ايديناور أيضا رغم انه لم يفصح عنه صراحة للغرب بطريقة رسمية الا أن روح محادثاته مع أعضاء اللجنة العليا كانت توحى بذلك .

كانت هناك رءوس أموال أمريكية تزيد عن ٥٠٠ مليون دويتشمارك قد أبدى أصحابها استعدادهم من أجل استثمارها في بعض المشروعات الخاصة بالتعدين وأخرى لاستغلال المناجم الأمر الذى دفع ايديناور عند كتابته لمذكرته عاليه والتى لم يوقعها بأن يذكر موضوع مساهمة رءوس الأموال الأجنبية كطلب من طلبات المانيا الاتحادية التى ترغب ملحة في امكانية تحققه . ولما كانت المانيا الاتحادية لم يصرح لها الحلفاء بانشاء وزارة خارجيـــة وبالتالى كانت محرومة من تواجد سفارات لها بالخارج فقـــط لجأ ايديناور الى الصحافة العالمية ووكالات الأنباء ليعقد معهم ايديناور مؤتمرات صحفية حتى يضمن أن يعلم رؤســاء الدول الحليفة له أو وزراء خارجيتهم بحقيقة نواياه ولما كان يعرف ان ترومان كان يقرأ صحيفة « بلتيمور سن » بانتظام فقد صرح لمندوبها بون عن حقيقة نواياه تجاه فرنسا وموضوع قبول المانيا الاتحادية لرءوس

الأموال الاجنبية حتى مقدار اربعين فى المائة من قيمة المشروع . وفى الجانب الآخر كان شوميكار زعيم المعارضة يستخدم نفس الوسيلة لنقل ارائه التى كانت تخالف آراء وخطوات ايديناور التى كان قد بدأ اتخاذها وايضا ليعلن أن تصرفات فرنسا حتى ذلك الوقت كانت تتسم بقصر النظر تجاه المانيا وانه طلب أن تناقش سياسة المانيا الخارجية فى البرلمان الألمانى ولم ينج ايديناور من هجومه فقد صرح شوميكار فى هذه الفترة قائلا :

« ان المستشار الاتحادي لم يفهم رغم التوضيحات التى وضحتها له المعارضة انه لا يمكن العمل من أجل مصالحة الشعوب بموجب الوسيلة التى يتبعها وخاصة بالوسيلة العرجاء هذه التى ليس امامها الا القليل من امكانيات النجاح والتى تتسم بالبهلوانية السياسية .. انه مخطىء اذا ظن أنه بسبب فشله بطريقة المزايدة هذه ان يفكر أن هناك امكانية للعمل فى مجال السياسة الدولية بموجب طاعة العبيد . سيظهر المستشار الاتحادى يوم الاثنين القادم ١٥ نوفمبر أمام البرلمان وهو فى حالة بؤس وخالى الايدى ليس كممثل لمصلحة الشعب وللكثيرين ممن انتخبوه انما كوكيل لأصدقائه الرأسماليين فى الحزب الديمقراطى المسيحى والديمقراطى الحر والألمانى . انه ليست له سياسة المانية وليست له سياسة أوربية انه يمتلك فقط الجرعات الأولى الغير كافية لسياسة خارجية عميقة .. »

كان ايديناور ينقل للجنة الحلفاء العليا فى اجتماعاته الدورية معهم ملخصا عن كل الأعمال التى كانت تقوم بها الحكومة كذا كان يبلغهم بكل المواضيع التى سيتخذ فيها قرارات معينة وكذلك نشاط مجلس النواب واتجاهاته وفى نهاية نوفمبر ١٩٤٩ وقع ايديناور مع لجنة الحلفاء العليا بروتوكولا سمى باتفاقية بيترسبيرج تضمنت بعض المواضيع الاقتصادية والنقاط الأخرى بالنسبة لألمانيا وتشمل الآتى بعد :

— انه قد أصبح فى امكان المانيا الاتحادية بان ترسل بعثات اقتصادية وقنصلية بالخارج .

— أصبح فى امكانية المانيا الاتحادية ان تنضم للهيئة الاقتصادية الأوربية الغربية .

— صرح لألمانيا الاتحادية بأن تنضم الى اللجنة الدولية الغربية المشرفة على انتاج حوض نهر الروهر وحدد انتاج المانيا من الصلب بمقدار ١١٫٥ مليون طن .

- سيدرس الحلفاء امكانية انضمام المانيا الاتحادية الى المجلس الأوربى وهو تجمع سياسى أوربى غربى .
- تم الاتفاق على شطب العديد من المصانع من عملية الفك وخاصة مصانع الصلب والمصانع الكيماوية مع انشاء رقابة على هـذه المصـانع وعدم السماح لالمانيا ببناء السفن الكبيرة بل الصغيرة فقط .
- اعداد اتفاقية بين المانيا الاتحادية وأمريكا بشأن امداد المانيا الاتحـادية بمساعدات مشروع مارشال .

هذا وقد اعتذر الغرب عن اعلان انتهاء حالة الحرب بينه وبين المانيـا الاتحادية لأن ذلك سيسبب للحلفاء موقفا قانونيا صعبا تجاه روسيا خاصة بعد الحصار الروسى على برلين . وقد اعتبر ايديناور ان ما توصل اليه فى اتفاقية بيترسبرج مع الغرب يعتبر بمثابة انتصـــارات لالمانيا الاتحادية بالنسبة لاقتصادها وبالنسبة لتقاربها مع الغرب خاصة وان هذه الاتفاقية حوت قرابة ٨٠ فى المائة من المطالب التى كان قد طلبها من اللجنة العليا للحلفاء واعتبر ان موافقة الحلفاء على انضمام المانيا الاتحادية الى المجلس الأوربى يعتبر فى حد ذاته كموافقة على ضم المانيا الاتحادية ضمن اطار أوربا الغربية الأمر الذى يعد كخطوة أولى نحو انضمام المانيا الاتحادية لمجموعة التحالف الغربية ومن ناحية أخرى فان تصريح ايديناور التالى يدل على مدى اهتمامه بارتباط المانيا الاتحادية بالغرب حين قال :

« انه لا يمكن لالمانيا أن تتسلق الجبل بدون التعاون مع الغرب وبدون تلقى معاونة الغرب » .

الفصل الثالث : خطوات ايجابية نحو الوحدة الألمانية

فرنسا ومشروع شومان

كانت فرنسا مفتاح الموقف بالنسبة لايديناور من أجل تحالف وتعاون المانيا الاتحادية مع أوربا الغربية ومع بقية العالم الغربي وكان ايديناور يعلم مدى الحذر والشك الذى كانت تشعر به فرنسا حكومة وشعبا تجاه المانيا وهو الأمر الذى أراد ايديناور ان يعمل بكل جهده بخصوصه حتى تستعيد المانيا ثقة جارتها فرنسا . وكانت هناك مشكلة تمس المانيا الاتحادية فى الصميم الا وهى مشكلة اقليم السار الألمانى الذى كانت فرنسا ضمته لها اقتصاديا عام ١٩٤٨ وكانت فرنسا تحتله ضمن القطاع الألمانى الذى تحتله وقد أجرت فرنسا عام ١٩٤٦ — وقت اشرافها على الاقليم — استفتاء بين سكانه الالمان وعددهم قرابة مليون نسمة بشأن اخذ رأيهم فى الانضمام اقتصاديا من عدمه الى فرنسا وجاءت نتيجة الاستفتاء فى صالح فرنسا اذ أيدت الأغلبية بموافقتهـا على الانضمام اقتصاديا الى فرنسا وهذا هو السر الذى شجع أمريكا وانجلترا على الموافقة عام ١٩٤٧ من أجل ان ينضم الاقليم اقتصاديا لفرنسا وبعد انضمامه اقامت فرنسا برلمانا وحكومة بالاقليم من أهله واتجهت فرنسا الى أن تعطى للاقليم صبغة الاستقلال الذاتى مع ربطه بفرنسا سياسيا واقتصاديا .

وقد جاء بالنسبة لموافقة غالبية من السكان عام ١٩٤٦ على الانضمام اقتصاديا لفرنسا ان كانت تبريرات تفيد ان الحالة التى كانت تمر بها المانيا بعد الهزيمة بالنسبة للمجاعة التى كانت قائمة عام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ وتقسيم المانيا ما دفع الأهالى الى أن يقبلوا الارتباط اقتصاديا مع فرنسا حتى يضمنوا بقاءهم ازاء الفوضى التى كانت تحيط بالمانيا مع عزمهم على استمرار ارتباطهم بالوطن

الام وكانت السلطات الفرنسية قد أمرت المتطرفين من اهالى الاقليم بالهجرة منه حتى تضمن بقاء الوضع دون نعرة وطنية المانية من اجل الاطمئنان على الاجراءات التى قد تتخذها مستقبلا لابعاد الاقليم عن المانيا .

وفى الوقت نفسه كان ايديناور بعد ان تقلد السلطة عام ١٩٤٩ كان قد أوضح لأعضاء حكومته أن سياسته ازاء اقليم السار هى الابقاء قدر الامكان على الموضوع فى وضعه الحالى دون تحريكه لأنه كان يريد أن تنفذ المانيا الاتحادية سياستها تجاه التقارب مع الغرب دون اثارة هذا الموضوع الشائك خاصة وانه متأكد أن الزمن معهم من أجل اعادة الاقليم فى الوقت المناسب الى المانيا الاتحادية وكان ايديناور يعتمد فى ذلك الى اتصالاته التى كانت قائمة مع عديد من أهالى أقليم السار الذين كانوا يرفضون ضم الاقليم سياسيا لفرنسا أيضا كان ايديناور يعتمد على الناحية الدينية خاصة وهو الكاثوليكى المتدين وكانت نسبة الكاثوليك فى الاقليم تقدر ٧٥ فى المائة من أهاليه .. ولذلك أراد ايديناور عدم تحريك هذا الموضوع وقتئذ حتى لا تتأثر فرنسا فى الوقت الذى كان يطلب ايديناور رضاء وود فرنسا .

زار وزير خارجية فرنسا روبير شومان المانيا الاتحادية فى بداية ١٩٥٠ وهو من رجالات فرنسا الذين يفهمون حقيقة وضع المانيا الاتحادية وكان شومان يرى أن أفضل ضمان لفرنسا هو ان تضم المانيا الاتحادية وتجذبها قريبا منها فى التحالف الاوربى الغربى حيث كان يقدر والجو السياسى العالمى على ما هو عليه من تقلبات أن المعسكر الغربى يهمه فى الدرجة الأولى ان يستتب الهدوء فى منطقة أوربا الغربية . الا أن فرنسا كانت تريد فى نفس الوقت انهاء علاقة اقليم السار بالمانيا لصالحها وكانت تلعب بهذه الورقة حتى تساوم عليها المانيا الاتحادية من أجل أن تقبل ذلك الاخيرة مقابل موافقة فرنسا على ادماج المانيا الاتحادية فى العائلة الأوربية الغربية .

وفى اثناء زيارة شومان لبون بحث موضوع السار وابلغه ايديناور ان الأخبار التى تتناقل حول اتفاقيات جديدة تزمع فرنسا توقيعها مع اقليم السار من شأنها ان تقلب الجو السياسى داخل المانيا الاتحادية لغير صالح التقارب الفرنسى الالمانى خاصة وان المانيا الاتحادية علمت أن فرنسا تريد ان ينضم اقليم السار كعضو فى مجلس أوربا وهو مجلس سياسى يضم ١٠ دول أوربية غربية الأمر الذى يحرج المانيا الاتحادية التى كانت تسعى للانضمام لهذا المجلس من ان تجد اقليم السار يجلس بجوارها كدولة فى حين انه يتبع المانيا الاتحادية الأمر الذى قد يجعل المانيا الاتحادية تعيد دراسة موقفها ازاء جدوى انضمامها لهذا المجلس من عدمه . وقد أبلغه شومان انه حينما تسلم وزارة

الخارجية الفرنسية عام ١٩٤٨ وجد السار منضمة لفرنسا وبها حكومة قائمة وأن الحكومة الفرنسية تريد العمل من اجل أن يتمتع الاقليم بمزيد من الحرية وان الأمر النهائى سيفوض لمؤتمر الصلح وهو الذى سيكون له الكلمة النهائية فاما أن يقبل الأوضاع الجديدة واما أن يرفضها وان فرنسا تريد ضمان مصالحها الاقتصادية بالنسبة لمناجم الفحم التى بالاقليم لحاجتها الماسة الى هذا الفحم لصناعة الصلب الفرنسية .

ولم يتمكن ايديناور من اقناع شومان بأهمية اقليم السار بالنسبة لالمانيا الاتحادية ـ رغم أن شومان كان يريد فى ذاته محاولة ايجاد حل لهذا الموضوع ـ الا أنه كان يعلم مدى تمسك الحكومة الفرنسية به ومدى أثره على الرأى العام الفرنسى . وبعد سفر شومان اجتمع ايديناور مع المندوب المفوض الأمريكى وحاول اقناعه عن اهمية موضوع السار بالنسبة لبلاده وانه من المستحسن الا تحرك فرنسا الموضوع على الأقل وأنه يقترح أن يطبق على أقليم السار نفس النظام المطبق على منطقة حوض نهر الروهر وذلك بأن يستمر أقليم السار تابعا لألمانيا قوميا مع تشكيل لجنة دولية من الخلفاء لادارة الاقليم والاشراف على مناجمه ومصانعه وبذلك يمكن ارضاء فرنسا تجاه امدادها بالفحم وفى الوقت نفسه ارضاء ألمانيا الاتحادية وشعبها بأن يشعروا أن اقليم السار ما زال جزءا من المانيا . وكان ايديناور يعرض تلك الحلول على المندوب المفوض الأمريكى ماكلوى لأن وزير خارجية أمريكا كان قد صرح أن أمريكا توافق فرنسا على التصرفات التى تعتزم الحكومة الفرنسية اتخاذها تجاه أقليم السار وذلك بعقد مزيد من المعاهدات مع حكومة الاقليم .

ويوم ٢ مارس ١٩٥٠ كان ايديناور فى مقابلة مع اللجنة العليا للحلفاء وبعد أن عرض عليهم شئون اللاجئين والموقف الاقتصادى بالمانيا الاتحادية وعينات لبعض الموظفين سأله المندوب المفوض الفرنسى عن موعد مقابلته القادمة بهم وهل يناسبه أن تكون المقابلة التالية فى الأسبوع القادم ورد عليه ايديناور قائلا « انه لا يعلم أين تقف المفاوضات بين حكومة فرنسا واقليم السار التى تجرى فى باريس » وذلك حيث كانت الأنباء تفيد ان هناك مباحثات دائرة بين وفدى البلدين . وهنا أجابه المندوب المفوض الفرنسى وقال له « ان المحادثات بين فرنسا والسار قد انتهت وهناك أربع اتفاقيات ستوقع باكر الساعة الحادية عشرة صباحا . واعتقد أن صلب الاتفاقيات سيكون محل تقديرك خاصة تلك المتعلقة بالمناجم . ولن تكون لهذه الاتفاقيات قوة القانون لأنها متروكة الى أن يصدق عليها مؤتمر الصلح . . وعلى أى حال فان مدة الامتياز المعطى لفرنسا لادارة المناجم لن تتعدى ٥٠ سنة . . . وان فرنسا لن تستغل خطوط السكك الحديدية لاقليم السار بمعرفة ادارة السكك الحديدية

الفرنسية كما كان مقدرا . وارجو أن تعتبر هذه المعلومات كانها شخصية لك ولا تتحدث فيها مع أحد الى أن يذاع خبرها بعد ظهر باكر » .

ووقعت هذه الاخبار وقع الصاعقة على ايديناور وافاد المندوب الفوض الفرنسي بأنه كان قد سمع أخبارا عن مثل هذه الاتفاقيات بين فرنسا واقليم السار وانه حدث بعض اعضاء مجلس النواب من حزبه عنها الا انهم استقبلوا اخبارى هذه أسوأ الاستقبال وأبلغونى انه اذا كانت مثل هذه الأخبار حقيقة فان انضمام المانيا الاتحادية للمجلس الاوربى ستقابله بعض الصعاب ولن يضمنوا تنفيذه . وقال ايديناور للمندوب الفرنسى انه يخشى الآن من أن تتكون مجموعة يكون لها أغلبية الاصوات فىمجلس النواب الألمانى وينجم عنهم بعض الصعاب بالنسبة للموقف الاوربى الغربى . وكان كلام ايديناور يعنى انه لا يضمن حتى الأغلبية التى تتمتع بها حكومته فى مجلس النواب من أن تسير خلفه حتى اذا نصحهم بالاقتراع من أجل الموافقة على انضمام المانيا الاتحادية للمجلس الأوربى .

كان ايديناور يجرى مناورة سياسية كبيرة بموجب ما كان يفيد به المندوب المفوض الفرنسى حيث أنه من المعروف وقتها أن الحكومة الألمانية كانت تريد بكل قوة أن تنضم ألمانيا الاتحادية الى المجموعة الأوربية الغربية الامر الذى دعا وزراء خارجية الغرب الثلاثة أن يصرحوا فى بيــــان علنى أنهم يرحبــون بانضمام المانيا الاتحادية للمجموعة الأوربية الغربية وكانت أقوال ايديناور هذه للمندوب المفوض الفرنسى وعلى مسمع من زميليه تحمل بين طياتها افتراض رفض البرلمان الألمانى الاتحــادى من الانضمام الى المجلس الأوربى وبالتالى الابتعاد نوعا عن العائلة الأوربية الغربية كنوع من رد الفعل الألمانى الاتحادى الذى سيربك خطط الغرب بالنسبة لالمانيا الاتحادية من جراء محاولة فرنســا هذه لسلخ اقليم السار من ألمانيا الاتحادية الوطن الأم للاقليم هذا .

وفى نهاية هذه الجلسة أعاد المنـــدوب المفوض الفرنسى الاستفسار من ايديناور عن قدومه لهم الأسبوع القادم لمقابلة اللجنة العليا . فلم يجاوبه ايديناور على سؤاله وقال له انه بعد أن علم منه فحوى الاتفاقيات التى ستوقع بين فرنسا واقليم السار والتى قد تنشر باكر فانه يعتقد أن الأمر سيستوجب عقد اجتماع طارىء لمجلس النواب الألمانى وانه سيعمل كل جهده بأن لايصدر المجلس قرارا فى غير صالح الموقف العــام بل وانه يخشى ألا يتمكن من ذلك وان يصدر المجلس قرارا سريعا . وهنا قال له المندوب الفرنسى « أعتقد انه قد يكون من الأعقل مثل ما تقولون ألا يتسرع مجلس النواب فى سرعــة مناقشة هذه المسألة لأن التأثير الأولى ليس هو فى المعتاد أنسب التأثيرات

خاصة في بلد عصبي وقلق مثل بلدكم . ومن الافضل التريث لفترة من الوقت والتعرف بالتالي على الجو الدولي المحيط برمته » وانفض الاجتماع دون أن يحدد ايديناور موعدا للقائهم القادم .

وفي اليوم التالي نشرت الصحف الألمانية أخبار توقيع الاتفاقيات بين فرنسا واقليم السار وقد نشرت الصحف الأخبار هذه تحت عناوين مثيرة منها « قرارات السار تعتبر ضد أوربا ـ فرنسا تستولي على مناجم السار » وعقد ايديناور مؤتمرا صحفيا فند فيه موقف الدول الحليفة خاصة انها كانت دائما تؤكد ان حدود المانيا لن يصيبها أي تعديل الا بموجب قرارات تصدر عن مؤتمر للصلح واعلن ان الاتفاقيات التي وقعتها فرنسا مع اقليم السار سيكون لها آثار خطيرة جدا على النفسية الألمانية . وكانت الاتفاقيات هذه بعدد خمس اتفاقات الأولى اتفاقية عامة الأهداف والثانية اتفاقية اقتصادية كانت تشير الى العلاقات الاقتصادية طبقا لدستور السار والثالثة تشمل المناجم والرابعة تشمل ادارة سكك حديد السار والأخيرة تبحث المساواة بين مواطني البلدين في شتى المجالات .

وقد بادر المندوب المفوض الفرنسي الى نشر بيان بالصحف الألمانية لمحاولة تهدئة النفوس يقول فيه ان هذه الاتفاقيات مشروطة بأن تتحصل على موافقة مؤتمر الصلح عند عقده حتى تكون لهذه الاتفاقيات الصفة النهائية . وفي الوقت نفسه أرسل المندوب المفوض الانجليزي لايديناور خطابا يفيده فيه ان حكومته اعلنت في مجلس العموم البريطاني أن اتفاقيات السار لن تكون نهائية الا بموافقة مؤتمر الصلح واعتبر هذا الاجراء وكأنه اجراء ملطف للموقف من أجل التأكيد بان الاتفاقيات التي وقعتها فرنسا مع اقليم السار ليست الا اتفاقيات مؤقتة . وفي جلسة مجلس النواب الألماني بذل ايديناور الجهد للسيطرة على الموقف وقال انه على فرنسا ان تعمل على ازالة مسببات التوتر بين البلدين وقال ان حكومة اقليم السار ليس لها أحقية قانونية في التصرف في مناجم وسكك حديد السار لأنها ملك لألمانيا وأشار الى سابق موافقة امريكا وانجلترا وفرنسا من أن كل أمور المانيا سيحددها مؤتمر الصلح وعليه فلم يكن من الضروري ان تتم التصرفات هذه خاصة وان المانيا الاتحادية ستكون طرفا في مؤتمر الصلح وفي نهاية خطابه طالب بألا يكون لهذا الموضوع أي أثر على اهداف المانيا من أجل اعادة بناء أوربا الغربية وألا يكون سببا يعكر العلاقات الألمانية الفرنسية .

كان ايديناور قد شعر بعد نشر الاتفاقيات الفرنسية مع حكومة السار ان الرأي العام في المانيا بدأ يتساءل عن موقف فرنسا من التعاون الذي كانت

المانيا الاتحادية تنادى به وأثر ذلك على الوحدة الأوربية الغربية التى كان زعماء المانيا الاتحادية يتحدثون عنها ووجد ايديناور أنه حتى يضع الأمور فى موقفها الصحيح فانه كان عليه ان يطمئن شعب المانيا وشعوب أوربا الغربية بالتالى ان المانيا ما زالت تسعى لما سبق ان نادت به وفى يوم ٧ مارس ١٩٥٠ أى بعد نشر اتفاقيات فرنسا مع السار بأربعة أيام صرح ايديناور فى حديث صحفى انه ما زال يؤيد قيام تعاون أوربى غربى تشترك فيه المانيا الاتحادية من أجل وحدة أوربية تضم فرنسا والمانيا الاتحادية وانجلترا وايطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا وانه يفكر فى وحدة اقتصادية ترفع فيها الحواجز الجمركية بين هذه الدول ويتم فى نطاقها تعاون اقتصادى وسياسى وان هذه الأمانى تراوده منذ عشرات السنين ومن الجدير بالذكر ان الجنرال ديجول أعلن فى ١٦ مارس تأيده لدعوة ايديناور هذه خاصة انها كانت تبرز نوعا من الوحدة بين المانيا الاتحادية وفرنسا .

لم يقابل ايديناور لجنة الحلفاء العليا الا فى يوم ٢٢ مارس أى بعد قرابة ثلاثة اسابيع من آخر لقاء له معها وهو الذى كان يجتمع بالمندوبين المفوضين كل اسبوع فى العادة وفى هذه الجلسة بحث موضوع انضمام المانيا الاتحادية الى المجلس الأوربى . والمجلس الأوربى هذا يتشكل من ١٠ دول هى بلجيكا والدنمارك وفرنسا وانجلترا وايرلندا وايطاليا ولوكسمبورج وهولندا والنرويج والسويد وهدفه تجميع دول أوربا هذه من أجل محاولة تنسيق الأمور السياسية بينهم ودفع التقدم الاقتصادى والاجتماعى بها وكانت فرنسا تميل الى ان تنضم المانيا الى هذا المجلس خاصة بعد آثار معاهداتها مع حكومة السار التى كانت تعمل فى ذات الوقت على ان تضمها لهذا المجلس .

وفى أثناء اجتماع ايديناور بالمفوضين افاده المندوب الفرنسى بانه يجب على المانيا ان تتقدم بطلب كتابى تطلب فيه الانضمام للمجلس الأوربى وأجاب ايديناور انه طبقا للائحة المجلس الأوربى فان دوله الأعضاء هى التى تدعو الدولة الجديدة لتنضم للمجلس فأجاب المندوب الفرنسى بان وزراء خارجية أمريكا وانجلترا وفرنسا فى اجتماعهم ١٠ نوفمبر فى باريس حددوا بان تقدم المانيا الاتحادية خطابا تطلب فيه رغبتها فى الانضمام لهذا المجلس واجاب ايديناور ان معنى ذلك انه يجب ان الجأ لمجلس النواب فاذا توجهت له بسؤال يفيد فى جوهره « هل ننضم الى المجلس من عدمه » فاننى أخشى الا أتحصل على الأغلبية المطلوبة خاصة وان الحزب الاشتراكى الديمقراطى المعارض كان قد أعلن مسبقا أنه اذا تم ضم السار لهذا المجلس فانه لن يصوت لصالح انضمام المانيا الاتحادية والمؤسف ان بعض أعضاء المجلس من تحالف الحكومة ايدوه فى هذا الموقف ..

وبذلك بدأ ايديناور يضع العراقيل امام اعضاء اللجنة وهو كان يقصد المندوب الفرنسي بالذات ليشعره بنتائج ما تم بين فرنسا والسار . وهنا بادر المندوب الفرنسي في تحليل للموقف قائلا : انه اذا افترض ووجهت دعوة لألمانيا الاتحادية ثم رفضتها ألمانيا الاتحادية فان الموقف سيكون حرجا وعليه فالمطلوب ان تبدى المانيا استعدادها للانضمام للمجلس ومن ثم فسوف يوجه لها المجلس دعوته وهو مطمئن انها سوف لا ترفض . الا ان ايديناور عاود الى سابق موقفه وتخوفه من مجلس النواب الألماني واقترح ان يتم ازاء المانيا تصرف ما من جانب الغرب بحيث يحمل فى طياته نية طيبة نحوها وذلك حتى يمكنه بموجب هذا التصرف ان يتقدم لمجلس النواب لطلب موافقته من أجل انضمام المانيا الاتحادية الى المجلس الأوربى خاصة وان الموقف مؤخرا قد تدهور نوعا بسبب اتفاقيات السار .

ودار نقاش بين الحاضرين تدخل فيه المندوب الأمريكى لمحاولة ايجاد حل لهذا الموضوع وكان ما يشغل بالهم هو طلب ايديناور الاخير هذا الذى يرمى الى ان يقدم لألمانيا تصرفا ما يكون فى صالحها أو كنوع من الترضية لها وفى النهاية اتفقوا بالنسبة للموضوع الأول الا وهو رغبة ايديناور فى التعرف من المجلس نفسه ان المجلس سيقبل المانيا الاتحادية بالترحيب فقد تم الاتفاق على أن يرسل لهم ايديناور مذكرة بسيطة بهذا الشأن ومن ثم يردوا له عليها بما يطمئنه بأن انضمامه للمجلس هو أمر ترحب به الدول الغربية الثلاث على ان يترك باقى موضوع دعوة المجلس لألمانيا لوقته خاصة وسيكون بيده ما يضمن له أن فرنسا بالذات ترحب بالمانيا الاتحادية فى هذا المجلس الأمر الذى سيساعده امام مجلس النواب .

وعليه حرر لهم ايديناور فى اليوم الثانى لمقابلته معهم المذكرة التالية والتى قد وافق عليها مجلس وزرائه ورؤساء مجموعاته البرلمانية وقد جاء فى هذه المذكرة ما يلى :

« بون فى ٢٣ مارس ١٩٥٠

السيد المندوب المفوض

بالاشارة الى حديثى معكم أمس .. أفيدكم اننى سأعمل — وكلى ثقة بالفوز — لاتحصل على أغلبية مجلس النواب من أجل الانضمام الى المجلس الأوربى اذا ما وصلنى مسبقا من المندوبين المفوضين الثلاثة مذكرة تكون محتوياتها كما يلى تقريبا :

- ان الدول الغربية الحليفة انجلترا وفرنسا وأمريكا ترحب كل الترحيب بانضمام المانيا الاتحادية للمجلس الأوربى .

- ان انضمام اقليم السار كعضو بالمجلس الأوربى يرتبط بلائحة هذا الاقليم طبقا لمعاهدة الصلح مع المانيا .

- ستتمتع المانيا الاتحادية فى أقرب فرصة بالعضـــوية الكاملة للمجلس الأوربى وحتى ذلك الوقت يمكنها ان تشترك فى جلسات هــذا المجلس كمراقبة ..

وحتى لا تكون مثل المذكرة المراد أن يرسلها لى المنـدوبون بدون فائدة فاننى اقترح أن ترسلوا لى خطابا تفيدون فيه «انكم على استعداد لارسال مثل هذه المذكرة المطلوبة لو كان ذلك يضمن تحصل الحكومة على اغلبية برلمانية » واننى استنادا الى مثل هذا الخطاب سأبدأ مشاوراتى مع رؤساء المجموعات البرلمانية ... وبالنسبة لتكملة الاجراءات فاننى ارى ان أبلغ لجنـــة وزراء المجلس الاوربى بواسطتكم انهم اذا أرسلوا دعوة فسوف نقبلها ومن ثم ستكون المانيا بالتاكيد مدعوة .. وحتى لا يكون لخطابى هذا طابع الرســميات فاننى ارسلته لكل من السادة المندوبين ... »

وفى نفس اليوم تسلم ايديناور رد المندوبين وقد جاء به :

« سعادة السيد مستشار جمهورية المانيا الاتحادية

ايماء لخطابكم ... نفيدكم انه كما جاء باتفاقية بيترسبرج ان الطرفين أبدوا أمانيهم من أجل انضمام جمهورية المانيا الاتحادية بدون تأخر بالمجلس الأوربى .. وان تبادل الآراء أمس أظهر لكم أن هذه هى نيتنا فى هذا الشأن وانها لم تتبدل ونحن مقتنعون أن مثل هذا الاجراء يطابق صالح المانيا . كما أكدنا لكم ان انضمام اقليم السار للمجلس سيعرض ليتحصل على قرار وقت انجاز معاهدة الصلح ... »

واجتمع المجلس الأوربى يوم ٣٠ مارس وقرر توجيه دعوة لالمانيا الاتحادية والسار وأثناء ان كان ايديناور يدرس هذا الموقف فى اجتماع لمجلس وزرائه صباح يوم ٩ مايو ١٩٥٠ من أجل تحضير واعداد رد الحكومة الالمانية فى هذا الشأن لارساله للجنة العليا للحلفاء لترسله قبل اجتماع منتظر لوزراء خارجية الدول الثلاثة أخطر ايديناور فى صباح هذا اليوم وأثناء اجتماع مجلس وزرائه بما يفيد وصول مندوب خاص قادم من باريس من طرف وزير خارجية فرنسا ومعه رسالة عاجلة لايديناور واستقبله ايديناور وكان يحمل رسالتين من وزير خارجية فرنسا الأولى شخصية لايديناور والثانية مذكرة رسمية له وكانت المذكرة الرسمية تحمـــل النقاط الاساسية لمشروع سمى فيما بعد باسم

« مشروع شومان » يقترح انشاء هيئة عليا مشتركة فرنسية المانية تعمل فى مجال الفحم والصلب ومفتوحة لاشتراك الدول الاوربية الغربية الاخرى ولجبها الاشراف المشترك على انتاج الفحم والصلب للبلاد الاعضاء فى هذه الهيئة بحيث تكون لهذه الهيئة سلطة اصدار قراراتها التى تعتبر سارية لدى الدول الاعضاء وملزمة لها واوضح شومان ان تشكيل مثل هذا الجهاز يمكن اعتباره كمرحلة أولى نحو اتحاد فيدرالى أوربى يعمل من اجل اعادة بناء اقتصاديات كل الدول اعضائه ويعمل فى الوقت نفسه من اجل توطيد السلام فى أوربا ووجد ايديناور أن مشروع شومان هذا يخدم فى المقام الأول العلاقات بين فرنسا والمانيا الاتحادية لانه سيزيل آثار الريبة الفرنسية ازاء المانيا بالاضافة الى انه سيضع اقليم السار تحت اشراف مثل هذه الهيئة من ناحية انتاجه من الفحم والصلب الأمر الذى ستشعر المانيا بموجبه ان لها بعض النفوذ لتقرير أمور الإقليم الاقتصادية مثله مثل موقفها إزاء منطقة حوض نهر الروهر وستتعرف كل دولة عن حقيقة انتاجية الدولة الاخرى فى مجال الفحم والصلب مما سيجعلها تتعرف بطريقة أخرى على قدراتها العسكرية على الدوام .

وفى الخطاب الخاص الموجه لايديناور أوضح له شومان انه لا يهدف فى المقام الأول الناحية الاقتصادية قدر ما يهدف بمشروعه هذا الناحية السياسية بين فرنسا والمانيا الاتحادية . وكان شومان ينتظر منه ان يرد على اقتراحه هذا فوراً لان مجلس الوزراء الفرنسى كان منعقداً فى نفس الوقت هذا ويريد معرفة رد فعل ايديناور تجاه هذا المشروع .

ولقد وجد ايديناور فى هذا المشروع ما كان يطلبه من الغرب من ان يقدم الغرب لالمانيا تصرفا ما تشعر بموجبه المانيا بان موقفها بالنسبة للحلفاء هو موقف ثقة وليس موقف الريبة وكان ايديناور قد طلب مثل هذا التصرف من لجنة الحلفاء العليا حتى يمكنه بموجبه مجابهة مجلس النواب الالمانى وها هو الآن فى موقف يمكنه الآن مجابهة المجلس وعلى الفور رد ايديناور على شومان يوافقه على مشروعه هذا ويدعوه الى الاستمرار فيه . وكان ايديناور يشعر فى داخليته أن شومان يريد ان يفعل شيئا ازاء المانيا يكون من اثره توثيق الروابط بين البلدين وابعاد الحساسيات المتراكمة منذ مدة طويلة فى نفسية الشعب الفرنسى والالمانى . وقد انضمت ايطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا الى هذا المشروع الذى سمى فيما بعد باسم التجمع الأوربى للصلب والفحم وعمل فى هذا المشروع رجل فرنسا جان مونييه الذى يعتبر ابا للوحدة الاوربية الغربية ووضع اسسها العملية إلى أن توجت اعماله بمولد السوق الأوربية المشتركة .

هذا وقد اعتذرت وقتها انجلترا من الانضمام الى التجمع الأوربى للصلب والفحم حيث كانت انجلترا فى هذا الحين تعتبر نفسها وثيقة الصلة بأمريكا بموجب علاقاتها الخاصة معها واقرب منها لأمريكا عنه من أوربا خاصة وكانت انجلترا لا تريد فى هذا الوقت أن تتدخل دول أوربية فى انتاجها من الفحم والصلب وفى أعمـــال مناجمها الكبيرة باراضيها وبأراضى دول الكومنولث البريطانى لأن مثل هذا الاشراف الأوربى لن يتوقف على مناجم انجلترا بل سيمتد الى مناجم مستعمرات انجلترا السابقة التى كانت تحت سيطرتها الاقتصادية بطريقة أو بأخرى .

وافقت الوزارة الألمانية على انضمام ألمانيا الاتحـادية للمجلس الأوربى وابلغت لجنة الحلفاء ذلك الى وزراء خارجية الغرب اثناء اجتماعهم فى لندن يوم ١١ مايو ١٩٥٠ والذى صدر عنهم بيان فى نهاية اجتماعهم اكدوا فيـــه رغبتهم فى اندماج المانيا الاتحادية فى التجمع الأوربى الغربى وأملهم بان يتم هذا التطور بأسرع طريقة وأعلنوا أن مثل هذه السرعة تعتمد على شعب وحكومة الجمهورية الاتحادية فى المقام الأول من جراء ضمانهم لأمن وسـلامة الدول الغربية ومن جراء رغبة ألمانيا الاتحادية فى السلام وفى المشاركة الأخوية معهم. وفى اجتماع ايديناور يوم ١٦ مايو مع لجنة الحلفـــاء العليا علم من المندوب المفوض الأمريكى أن وزراء الخارجية اهتموا فى اجتماعهم هـــذا فى محاولة الوصول لوسيلة يمكنهم بموجبها ايجاد التوازن بين قــوات الغرب وقوات الشرق المتزايدة وخرجوا من هذا بضرورة رفع مقدرة الغرب الاقتصادية من اجل الموازنة الاقتصادية مع الشرق وايضا من أجل رفع مستوى المعيشة فى الغرب مع رفع القدرات العسكرية للغرب فى الوقت نفسه حتى يكون ذلك بمثابة رد للشرق . وقد أوجز ايديناور تقديره للموقف بقوله انه وقد نشأت قوتان امامنا تتمثل فى قوة روسيا فى الشرق وقوة امريكا فى الغرب فانه كان لزاما ان تتوحد أوربا الغربية وتتقوى اقتصـــاديا وعسكريا حتى تتمكن ان تشكل قوة ثالثة بين القوتين الأعظم من اجـــل أن تخلق التوازن بينهما وان يستخدم هذا التوازن فى اللحظات الحرجة لصالح السلام العالمى .

ان ايديناور كان يقدر بذلك المدى البعيد للموقف اما بالنسبة لحاضره نقد كان يريد ان يتحالف مع امريكا والغرب سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

كان على ايديناور أن يتحصل على موافقـــة مجلس النواب من أجل ان يتقدم للانضمام للمجلس الأوربى وكان يعلم انه يمكنه ان يتحصل على الأغلبية المطلوبة من جراء تصويت احزاب الحكومة الائتلافية الا انه كان يحاول ان يقنع المعارضة المتمثلة فى الحزب الاشـــتراكى الديمقراطى حتى يكون التصويت

بالاجماع فى مسألة تعتبر مصيرية وفى مارس بدأ نشاطه فى مجلس النواب فى هذا الشأن رغم ان الحزب الاشتراكى الديمقراطى كان قد اتخذ قرارا أثنـاء اجتماع للحزب فى هامبورج فى مايو يقضى برفض انضمام المانيا الاتحادية الى المجلس الاوربى لأن هذا يعنى قبول ألمانيا الاتحادية لسلخ اقليم السار ويعنى بالتبعية قبولها لانضمام الأراضى الألمانية التى ضمتها بولندا اليها وهى الأراضى الواقعة شرق خط الأودر نيبس من أن تسلخ هى الأخرى من الوطن الالمانى .

وكانت وجهـــة نظر ايديناور تخالف وجهة نظر الحزب الاشـــتراكى الديمقراطى فايديناور كان يبرر بأن انضمام المانيا الاتحادية للمجلس الاوربى لن يكون من آثاره الموافقة على سلخ اقليم السار بل انه بموجب مشروع شومان فان اقليم السار سيعود فى النهاية لألمانيا وأن ألمانيا الاتحادية لا تستطيع أن تعيش فى أوربا بمعزل عن الجميع لأن ذلك سيزيد من عـدم الثقة بها وألمانيا المعزولة ستكون عاجزة هذا بالاضافة الى أن المانيا الاتحادية ستشعر لأول مرة أنها تعامل معاملة متساوية مثل بقية الدول بعد هزيمة مايو ١٩٤٥ . وأفاد ايديناور أن معارضة انضمام ألمانيا للمجلس الأوربى تعتبر وكأنها معارضة لانضمام ألمـــانيا الاتحادية للغرب ـ حيث كان ايديناور يعـــلم ان الحزب الاشتراكى الديمقراطى يؤيد انضمام ألمانيا الاتحادية للمعسكر الغربى الا انه كان يعارض الاندماج الفعلى فى العائلة الأوربية ـ وكانت وجهات نظر شوميكار وايديناور تتعارض فى معالجة أمور ألمانيا الجوهرية اى فى الوسيلة التنفيذية لتحقيق مصالح ألمانيا الاتحادية وان كانا متفقين على الأهمية فى تحقيق مصالحها بالتعاون مع الغرب . ومن هنا نشأت الخلافات بينهما واشتدت . وفى الاقتراع يوم ١٥ يونيو ١٩٥٠ بمجلس النواب تحصل ايديناور على موافقة بانضمام ألمانيا الاتحادية للمجلس الأوربى بعدد ٢٢٠ صوتا ضد ١٥٢ صوتا تتمثل فى أصوات الحزب الاشتراكى الديمقراطى واصوات الحزب الشيوعى الألمانى .

الحرب الكورية وآثارها

بالعودة الى مؤتمر القاهرة الذى عقد عام ١٩٤٣ بين تشرشل وروزفيلت وشانج كاى شيك رئيس دولة الصين الوطنية تم الاتفاق على انه بعد الانتصار على اليابان فان كوريا ـ التى كانت تحتلها اليابان منذ نصف قرن وحتى هذا الوقت ـ سوف تنال استقلالها ووافق الاتحاد السوفيتى فيما بعد على هذا القرار . وعند نهاية الحرب مع اليابان تقدمت القوات الروسية من شـمال كوريا ونزلت القوات الأمريكية فى جنوب كوريا وتلاقت القـــوات الامريكية والروسية عند خط عرض ٣٨ وهو خط عرض يمر فى منتصف كوريا تقريبا وقيل وقتها ان الدولتين وافقتا على احتلال كوريا لبعض الوقت من أجل

اعدادها خلال فترة انتقالية لتأهيلها أثناءها الى حين ممارستها لاستقلالها . وكانت اليابان قد طردت أثناء احتلالها لكوريا عددا من الكوريين الذين عبروا حدودها الشمالية وتوجهوا لروسيا الآسيوية وهؤلاء هم الذين دفعتهم روسيا مبكرا لاحتلال الأجزاء الشمالية من كوريا وقت أن كانت العسكرية اليابانية في مرحلة الاحتضار قبل استسلام اليابان مباشرة . ولم تتمكن أمريكا وروسيا بعد انتهاء الحرب وطوال ١٩٤٦ من الاتفاق على صيغة لاجراء لنتخابات بموجبها في كل كوريا حتى تتأتى سلطة تشريعية وأخرى تنفيذية يمكنها ان تتولى مسئوليات حكم شطرى كوريا بعد توحيدها لتمنح بالتالى استقلالها .

في مايو ١٩٤٨ تم اجراء استفتاء شعبى فى كوريا الجنوبية تحت اشراف الأمم المتحدة فى الوقت الذى رفضت فيه كوريا الشمالية اجراء استفتاء بها تحت اشراف الأمم المتحدة وتكونت على اثر هذا الاستفتاء فى كوريا الجنوبية مؤسسات دستورية وتم انتخاب سيجمان رى رئيســا لجمهورية كوريا الجنوبية التى أعلنت فى يوليو ١٩٤٨ وفى سبتمبر ١٩٤٨ أعلن قيام جمهورية كوريا الشمالية وتم انتخاب كيم أول سنغ رئيسا لجمهوريتها وانسحبت القوات الروسية من كوريا الشــمالية فى ديسمبر ١٩٤٨ وفى يونيو ١٩٤٩ انسحبت القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية ووقعت امريكا اتفاقية أمن متبادل مع كوريا الجنوبية فى ينـــاير ١٩٥٠ . الا أن الاضطراب ساد كوريا واجتاحت قوات من كوريا الشمالية فى ٢٥ يونيو ١٩٥٠ خط العرض ٣٨ الذى يفصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبيـة واحتلت قوات كوريا الشمالية غالبية أراضى كوريا الجنوبية .

وتحركت امريكا امام هذه الاحداث وفى غيبة لمندوب روسيا من مجلس الأمن حيث كان قد انسحب منه منذ فترة تمكنت أمريكا من التحصل على قرار من مجلس الأمن باعداد قوة عسكرية تحمل علم الأمم المتحدة من اجل تحرير أراضى كوريا الجنوبية . قامت قوات الأمم المتحدة هذه والتى كانت تتشكل فى غالبيتها من قوات أمريكية وشنت هجوما مضادا من منطقة بوسان التى كانت ما زالت فى يد كوريا الجنوبية وتمكنت من استرداد اراضى كوريا الجنوبية . وحصل عندما تخطت بعدئذ القوات الأمريكية خط العرض ٣٨ واستولت على عاصمة كوريا الشمالية واقتربت من حـدود الصين الشعبية ــ وكانت الثورة الصينية الشعبية الشيوعية قد استولت على مقاليد الحكم فى الصين عام ١٩٤٩ ــ حدث ان تدخلت القوات الصينية من متطوعى الصين الشعبية بجانب قوات كوريا الشمالية مما اضطر الامريكان الى الانسحاب الى خط عرض ٣٨ وتكهرب الجو الدولى وقتئذ .

لم تتدخل روسيا فى الصراع المسلح فى كوريا بل أمدت المقاتلين فى كوريا الشمالية بالسلاح وكانت تؤيدهم سياسيا . وانطلقت فى الافق الشائعات التى تقول أن أمريكا ستستخدم الأسلحة الذرية ضد القوات الصينية اذا هى استمرت فى تهديد القوات الأمريكية المرابطة فى كوريا الجنوبية وساد العالم فترة قلق من جراء افتراض المجابهة الذرية خاصة وان روسيا التى اعلنت فى بداية ١٩٤٩ أنها فجرت أولى تفجيرها الذرى كانت ولا بد تمتلك قدرا من القنابل الذرية ولو كان أقل بكثير من عدد القنابل الذرية بالترسانة الأمريكية .

عندما بدات الحرب فى كوريا فى يونيو ١٩٥٠ ترددت لها أصداء مباشرة فى المانيا الاتحادية سواء لدى مواطنيها أو لدى حكومة ايديناور لأن وضع المانيا ككل كان يماثل وضع كوريا ككل . فألمانيا كانت مقسمة منذ ١٩٤٥ الى المانيا الغربية والمانيا الشرقية تماما كما كانت كوريا قد قسمت عام ١٩٤٥ الى كوريا الشمالية وكانت بها قوات روسية وكوريا الجنوبية وكانت بها قوات أمريكية — والخلاف الوحيد بين المانيا وكوريا أن الروس والأمريكان انسحبوا من كوريا وقتئذ وتركا خلفهما فى كل من شطرى كوريا نظاما سياسيا اجتماعيا يماثل نظام الدولة التى كانت تحتله أما فى المانيا فان قوات الاحتلال بها بعد أن عمدت على تلوين قطاعات احتلالها حسب لون مذهبها الاجتماعى استمرت متواجدة فى كل منها ثم تقوقعت فى الشطرين .

ومن هنا زاد قلق حكومة المانيا الاتحادية عند بداية الحرب الكورية فى يونيو ١٩٥٠ حيث أثرت أحداث هذه الحرب الأولية على النفسية الحكومية والشعبية فى ألمانيا الاتحادية ورغم أن التأثير لم يكن متماثلا لدى جميع الأحزاب بها الا أنه كان يتواجد بقدر معين لدى الكل رغم تنوعه وقال ايديناور فى هـذا الشـأن :

« أن الموقف فى بلادنا يشابه الموقف فى كوريا . . . فبلدنا كانت هى الأخرى مقسمة . . . وفى الجزء الذى يحتله السوفيت ركزوا من قواتهم المسلحة به ويضاف اليهم قوات بوليس المانيا الشرقية التى هى مجهزة اساسا على حسب النظم الحربية . وفى المانيا الغربية لا يتواجد الا عدد محدود من قوات الاحتلال . . . وبالطبع فان ارادة المقاومة للشعوب الحرة المهددة من الشيوعية كانت قد برزت وبشكل واضح فى برلين الا أنها كانت تتعرض لمثل ما هو جار فى كوريا من أن تصاب بالشلل اذا ما انتشر الاعتقاد بأن المانيا الغربية ليس لها أمل فى النجاة . ومن وجهة النظر الحربية كنا عاجزين تماما . وكان عوننا الوحيد هو تلك المقدم من دول الاحتلال ولقد كان من الضرورى أن تؤكد هذه القوى فى تصريح لها تؤكد فيه انها مستعدة للدفاع عن المانيا الاتحادية بما فى ذلك

برلين ... وكنت كلما اقتربت من موضوع الضمان هذا كانت حكومات الغرب تفيد ان اجراءات حلف الاطلنطى تمتد تلقائيا الى المناطق التى تحتلها فى المانيا طالما دام هذا الاحتلال . الا اننى كنت أجد هذه الاجابة غير كافية .

كنت أجد من اللازم أن نقوى بوليسنا الخاص بالمحافظات وأن نخلق قوات بوليسية أخرى على مستوى المناطق من أجل الدفاع عن الحدود الجمركية وحماية القطارات وما أهدف له كان انشاء بوليس على مستوى الاتحاد وحررت مذكرة بهذا المعنى للجنة الحلفاء العليا بعد انفجار ازمة كوريا فى يونيو ١٩٥٠ الا أن اجاباتهم التى وصلتنى لم تأت بجديد عما سبق أن اشاروه لى بالنسبة للبوليس الفيدرالى الذى كنت اقترحه من اجل أهداف الامن . ولقد وصل النزاع فى كوريا الى حد القتال المسلح الا أن حرب الأعصاب كانت تدور فى نقاط أخرى من العالم .. اننى كنت أعلم ان روسيا كان لديها أكثر من ٣٠ فرقة فى قطاع احتلالها وحسب معلوماتى كانت على اهبة الاستعداد بكامل أسلحتها وبطائرات نفاثة احضرتها من وسط روسيا ونقلتها الى الغرب . أن تسليح قوات بوليس المانيا الشرقية كان يسير سويا مع تشكيل هذه القوات العسكرية التى كان لها طابع عدائى دون أدنى شك . ان قوات البوليس المسلحة هذه لألمانيا الشرقية كانت على شكل قوات بوليسية تتلقى تدريبا خاصا وكان عددهم ايماء لمصادر موثوق بها يقدر ....٦٠ جندى وذلك عند قرابة منتصف شهر أغسطس ١٩٥٠ . وقد افتتحت ١٥ مدرسة من أجل تدريب الضباط والصف ضباط .

ان اعتقادى أن ستالين كان يريد الاستيلاء على المانيا الغربية التى تحملت أقل نسبة خسائر والتى كانت لا تتوقف من التقدم والسياسة التى اتبعها فى السنوات الأولى بعد الحرب لم تمكنه من أن يحقق أهدافه الا انه لم يتخل عنها . فاذا استطاع أن يضع يده على المانيا الغربية فانه سيكون فى وضع يمكنه من جرائه التأثير بطريقة قوية على فرنسا وايطاليا . خاصة وكان النظام السياسى فى البلدين لم يتمكن من أن يؤمن نفسه تماما وكان بهما أحزاب شيوعية قوية قد تشكلت . وعندما تقع المانيا الغربية وفرنسا وايطاليا تحت سيطرته فسيكون الاتحاد السوفيتى اكبر قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية فى العالم وبذلك يضمن الاتحاد السوفيتى انتصاره على أمريكا . وكانت هذه الخطوط هى التى اعتبرها هدف الاتحاد السوفيتى وكنت أوجه سياستى على هداها . ان الاتحاد السوفيتى كان سيقف من الأسلحة النووية الأمريكية موقف الاحترام الى ان يكون قد صنع العدد الكافى من القنابل الذرية . خاصة وانه فى يناير ١٩٤٩ نجح فى تفجير واحدة منها . وكان يفترض انه ينتظر قبل ان يهاجم أن

يتمكن من ملاحقة الانتاج الأمريكي الا انه فى هذا الوقت قد لا تستخدم روسيا ولا الولايات المتحدة الأسلحة الذرية لان الموقف فى ذلك الوقت سيذكرنا بما حصل فى أثناء الحرب الأخيرة بالنسبة للغازات السامة والتى كان يمتلك كل معسكر كميات متقاربة منها لدرجة أن لم يستخدمها أى من الطرفين .

واذا وصل التسليح الذرى الى موقف متواز فان دور القوات البرية والقوات الجوية سيكون الدور الحاسم بالنسبة للتفوق الحربى . وكنت مقتنعا تماما أن ستالين له تجاه ألمانيا نفس الخطة الكورية . وحسب تقديرى فان روسيا كانت ستتباعد عن حكومة القطاع الشرقى فى خلال الأشهر القادمة حتى تترك الاخيرة قدرة حركة اكبر ومن ثم يدفع ستالين قوات البوليس بألمانيا الشرقية لتحرر ألمانيا الغربية . وبذلك سيكون المعتدى هو حكومة ألمانيا الشرقية وكنت أشك كثيرا فى مثل هذا الموقف أن تستخدم امريكا الأسلحة الذرية ضد الاتحاد السوفيتى . وكانت ألمانيا الاتحادية فى موقف غاية من الخطورة بلا أسلحة ولا قوات احتلال كافية فى الوقت الذى كانت فيه قوات بوليس ألمانيا الشرقية مسلحة أحدث تسليح . ان أى هجوم قادم من الشرق كان سوف لا يجد دفاعات أمامه .

فاذا شنت هذه القوات الألمانية الشرقية هجومها بالدبابات فان شعب ألمانيا الغربية حسب التطورات اللاحقة كان سيقف موقف المحايد بالنسبة لأسباب نفسية لانهم من مواطنيهم وايضا لان احداث كوريا افقدت الثقة بالولايات المتحدة نتيجة السرعة التى تمكنت من خلالها قوات كوريا الشمالية من احتلال غالبية كوريا الجنوبية ... ان ايماننا بدفاع قوى قد افتقد لقد حدث فى ميونيخ ان حاول بوليسنا تفريق مظاهرة تجمع شبابى شيوعى كان يحمل لافتات الا أن قوات البوليس هذه اضطرت لتتفرق هى عدة مرات .. »

كان ايديناور يخشى عواقب هجوم شرقى على ألمانيا الاتحادية حيث لم يكن للحلفاء بها غير قرابة أربع فرق مسلحة تابعة لأمريكا وانجلترا معا وكانت لفرنسا بعض الوحدات العسكرية الغير متكاملة لذلك كان ايديناور يخشى الا تكون هذه القوات بالقدر الكافى للصمود بل أن تكون واجباتها مثلا تعطيل تقدم الشرق بحيث يكون الدفاع عن ألمانيا الاتحادية دفاعا للتعطيل مما قد يعرضها ان تقع فى قبضة الشرق الى أن تتمكن أمريكا من معاودة تحرير اراضى ألمانيا الاتحادية من جديد الأمر الذى سيسبب لها دمارا قويا وهى التى خرجت توه من دمار الحرب العالمية الثانية . لذلك كان ايديناور يريد تأكيدا أمريكيا جديدا بأن أمريكا ستدافع عن ألمانيا الغربية خاصة ان ايديناور كان

يرى فى تقديراته أن أمريكا قد لا تستخدم الأسلحة الذرية لوقف أى تقدم شرقى .

وقد طلب أيديناور من لجنة الحلفاء أن يبلغوا وزراء خارجية الغرب أثناء اجتماعهم القادم فى سبتمبر ١٩٥٠ عن مدى تخوفه من وضع ألمانيا الاتحادية هذا كما طلب أن يوضح وزراء الخارجيـة موقف بلادهم لو هاجمت قوات البوليس الألمانى الشرقى ألمانيا الغربية فهل سيعلن الحلفاء بالتالى الحرب على روسيا وتكون بذلك الحرب العالمية الثالثة . وعندما سأله المندوب المفوض الأمريكى عن مدى محاربة مواطنى ألمانيا الغربية لقوات بوليس ألمانيا الشرقية اذا ما تقدمت الأخيرة وهاجمت ألمانيا الغربية أن اجابه أيديناور أنه يطلب من الغرب أن يسمحوا لألمانيا الغربية أن تشكل قوات عسكرية حتى يمكنها أن تجابه بها تهديدات الشرق وقال أيديناور أنه فقط حينما تكون فى أيدى مواطنى ألمانيا الغربية أسلحة قوية وحديثة فانه متأكد أن مواطنى ألمانيا الغربية سيحاربون قوات بوليس الشرق وخاصة اذا تأكدوا أن النصر سيكون حليفهم بموجب ما فى أيديهم من أسلحة . وعن موقف الشعب بألمانيا الغربية ازاء الحلفاء قال أيديناور أنه متأكد أنه سيقف خلف قوات الغرب يؤيدها اذا ما وقفت قوات الغرب تدافع عنه دفاعا قويا .

اعلن تشرشل فى منتصف أغسطس ١٩٥٠ أمام المجلس الأوربى أنه يؤيد فكرة انشاء جيش أوربى تشترك فيه ألمانيا الاتحادية . وقد سأل المندوبون المفوضون أيديناور عن رأيه فى تصريحات تشرشل هذه وما يقترحه بالنسبة لجيش أوربى تشترك فيه ألمانيا الاتحادية فأجابهم أيديناور بأنه يوافق على اقتراح تشرشل هذا . وفى أكتوبر ١٩٥٠ قدم رينيه بلوفان رئيس وزراء فرنسا مشروعا يدعو فيه الى تشكيل تجمع للدفاع الأوربى يشمل وحدة عسكرية ألمانية غربية . وقد وافق برلمان فرنسا على هذا المشروع الذى سمى فيما بعد باسم «مشروع بلوفان» . وقد اندهش المراقبون من اقتراح فرنسا هذا الا أن الامر لم يعد يبدو كسابقه فالحاجة اصبحت ماسة الى الاستفادة بالقدرة الألمانية طالما هى تحت رقابة الغرب الفعالة خاصة أن فرنسا كانت تحت تأثير احداث الشرق الأقصى واحداث الهند الصينية التى كانت بها قوات فرنسية مشتبكة فى حرب بها ، ايضا كانت فرنسا قد اعلنت عن مشروعها هذا بعد أن وافقت ألمانيا الاتحادية على مشروع شومان الذى سيتم بموجبه

الاشراف على انتاج المانيا الغربية من الصلب والفحم . وكان ايديناور قد أجاب قرب نهاية عام ١٩٤٩ على عدة اسئلة صحفية وجهت اليه لمعرفة مدى استعداد المانيا الغربية من مبدأ اشتراكها فى جيش أوربى ووافق ايديناور على مثل هذا الاقتراح شرط ان تعامل القوات الألمانية الغربية على قدم المساواة مع القوات الأخرى وان تتبع هذه القوات قيادة مشتركة أوربية غربية أى الا تتبع قيادة المانية غربية وطنية من أجل عدم اثارة حساسيات من جديد .

وكان أيديناور يرمى من وراء مطالبته تسليح قوات المانية غربية فى نطاق قوات أوربية غربية أن يعمل بالاضافة الى محاولة توفير أمن لدولة المانيا الاتحادية فانه كان يهدف أساسا الى محاولة الغاء أو تعديل قانون الاحتلال الذى يتواجد الحلفاء بالمانيا الغربية بموجبه وان يحل محلة نظام تعاقدى بينه وبين الغرب بموجب اتفاقيات دفاعية وأحلاف عسكرية وكان يبرر ذلك بأنه يريد أن يشعر الجندى الألمانى الغربى أنه ليس جنديا مرتزقا بل أنه جندى يدافع عن كيانه وبلده وكان أيديناور يهدف أيضا الى انهاء حالة الحرب مع الحلفاء حتى يمكنه أن يتمتع بمزيد من الحرية وأن تعود الى ألمانيا الاتحادية سيادتها من جديد وبالتالى يتحول تواجد جنود الاحتلال الى جنود حلفاء يتخذون مواقع لهم فى أراضى ألمانيا الغربية كقوات حليفة تدافع جنبا الى جنب مع القوات الألمانية الاتحادية ضد خطر الشرق وقد أوضح أيديناور مجموع آرائه هذه فى مذكرة مؤرخة ٢٩ أغسطس ١٩٥٠ وسلمها للجنة الحلفاء العليا لتسلم لوزراء خارجية الغرب أثناء اجتماعهم المرتقب فى نيويورك فى ١٠ سبتمبر ١٩٥٠ .

وانعقد مؤتمر وزراء الخارجية هذا وصدر عنهم فى ١٤ سبتمبر بيان يختص بالمانيا جاء به أنه قد تم تقدير وجهات نظر الحكومة الألمانية الاتحادية التى قدمتها للمؤتمر وأنهم يعترفون أن المانيا الاتحادية هى الممثل الشرعى الوحيد للألمان خاصة وأن الاتحاد السوفيتى ما زال يتجاهل اقتراحاتهم من اجل اجراء انتخابات ديمقراطية فى المانيا وأنهم يعلنون عن رغبتهم فى ضم المانيا الاتحادية الى مجمع العالم الحر وجاء فى ختام البيان انهم يعتبرون أن اى هجوم يوجه ضد المانيا الاتحادية أو ضد برلين الغربية كانه هجوم موجه ضدهم وأضافوا انهم على استعداد لتبديل قانون الاحتلال مع الابقاء على الأسس القانونية للاحتلال ذاته . واعتبر أيديناور أن هذا البيان يمثل انتصارا

لسياسته خاصة وقد وافق وزراء الخارجية على انهاء حالة الحرب مع المانيا وتركوا لكل دولة منهم أن تجرى بمعرفتها وحسب تشريعاتها الخاصة الاجراءات الخاصة بانهاء حالة الحرب بطريقة لا تضعف مركزهم تجاه روسيا بشأن استمرارهم لاحتلال المانيا وبرلين ووافقوا ايضا على رفع المزيد من القيود التى كانت مفروضة على الصناعات الالمانية بل وطلبوا من المانيا أن تقدم لهم بعض المعدات المصنعة لتساعدهم فى صناعات الحرب وفى الجانب الآخر طالب الحلفاء من المانيا الاتحادية انه بموجب اعترافهم بها بأنها الدولة الوحيدة التى تمثل ألمانيا فانه على ألمانيا الاتحادية أن تلتزم بديون دولة هتلر الخارجية وأن تقوم بتسديدها .

اثرت أحداث كوريا على بقاع العالم التى تتواجد بها كيانات احتلالية ومن ضمن هذه البقاع حدث تأثير على الموقف المحيط بألمانيا الاتحادية وشعر الغرب انه لا فائدة له من الاستمرار فى احتلال ألمانيا الاتحادية بالطريقة التى كانت سائدة بل ان الأجدى لهم أن يستفيدوا من المانيا الاتحادية بشريا وصناعيا لتعزيز أمنهم وأمنها . ووافق ايديناور على الوضع الجديدة الذى رسم لالمانيا الاتحادية ورغم انه لم يكن بالوضع المثالى لدولة حرة مستقلة الا انه قبل ما عرضه الغرب خاصة وكان يبرر ذلك بقوله ان عليه أن يخطو خطوة بخطوة فى الطريق الى الاستقلال الفعلى . وكان عندما يرد على معارضيه يقول لهم لا تنسوا أن ألمانيا هزمت عام ١٩٤٥ هزيمة شاملة بدون قيد ولا شرط .

كان كل أعضاء حكومته قد وافقوه على الموقف الجديد الذى وضعه الغرب لألمانيا عدا الدكتور هاينمن الذى كان وزيرا بوزارته وقد عارض هاينمن فكرة تشكيل قوات مسلحة ألمانية مندمجة ضمن قوات اوربا الغربية وأفاد أن تشكيل مثل هذه القوات بالوضع المخطط لها سيساعد على تعميق الهوة مع المانيا الشرقية مما يزيد الصعاب أمام توحيد دولة المانيا من جديد ــ والدكتور هاينمن كان قد اعتقله هتلر منذ ١٩٣٧ حتى أفرج عنه الحلفاء عام ١٩٤٥ ــ ورفض ايديناور قبول هذا الرأى وأصر على سياسته الرامية الى التحالف مع الغرب وتشكيل قوات مسلحة المانية فى نطاق الغرب مقابل مزيد من الحرية لالمانيا الاتحادية لأن هذا كان فى رايه الطريق الوحيد امامها والا استمرت ضعيفة الأمر الذى يضر بقرابة ٥٠ مليونا من الالمان والذى قد يجعل الغرب لا يميل الى الدفاع عنهم بعزيمة قوية أمام تهديدات الشرق .

وعليه قدم الدكتور هاينمن استقالته من حكومة أيديناور فقبلها أيديناور .

وكان حلف الأطلنطى قد وافق فى سبتمبر ١٩٥٠ على انضمام المانيا الاتحادية الى المجموعة الأوربية الغربية للدفاع عن غرب أوربا وبذلك أعلنت جميع الاطراف الغربية موافقتها على أن تصبح المانيا الاتحادية شريكة وحليفة لهم واصبح الطريق مفتوحا من أجل تنفيذ الاجراءات العملية لتحقيق ما وافق عليه الغرب وما قد عرضته حكومة المانيا الاتحادية مسبقا على وزراء خارجية الغرب وأبلغتهم موافقتها عليه وطالبتمنهم موافقتهم على تطبيقه .

ولقد عارض الحزب الاشتراكى الديمقراطى فكرة تشكيل قوات مسلحة المانية وأعلن أن ذلك ليس من شأنهخدمة الهدفالأكبر لألمانيا الاتحادية الا وهو توحيد شطرى المانيا وفضل أن تستمر المانيا الاتحادية كما هى بالنسبة لموضوع التسلح بدون أى تصرف ايجابى ما من جانبها على أن يترك للحلفاء مسئولية الدفاع عن المانيا الاتحادية واعلن انه فى حالة موافقة الحكومة الاتحادية على المساهمة فى الجيش الأوربى الغربى فان الأمر يتطلب أغلبية ثلثى مجلس النواب الالمانى وهى أغلبية لم يكن فى قدرة ايديناور أن يتحصل عليها بوضعه الحالى وكان يجب عليه اذا ما كان الموضوع يحتاج الى هذه الأغلبية أن يجرى انتخابات جديدة وهو الأمر الذى كان يسعى اليه شوميكار ولم يكن أيديناور يرغب الخوض فى مثل هذا الاجراء وقتئذ لانه كان يقول أنها ستكون سابقة غير حميدة للدستور الوليد .

قدمت روسيا مذكرة فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ الى دول الغرب الثلاث تطلب فيها عقد اجتماع لوزراء الخارجية الأربعة بشأن اعتراضها على تسليح المانيا الاتحادية واشارت روسيا الى اجتماع عقد فى براج يوم ٢١ اكتوبر بين روسيا والبانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولندا والمجر والمانيا الشرقية وما قرره المجتمعون من انشاء مجلس تنفيذى المانى يشمل غرب وشرق المانيا ليشكل حكومة المانية ديمقراطية مؤقتة تعمل على تقديم دراستها بشأن تشكيل حكومة المانية موحدة الى الدول الأربع بهدف أن تتحصل على موافقات الدول الأربع على هذا البرنامج الذى ستقدمه لهم وانه الى حين تشكيل حكومة دائمة فانهذا المجلس التنفيذى هو الذى سيعمل من أجل أن يتم عقد اتفاقية سلام لألمانيا معه . وقد علق ايديناور على المذكرة الروسية بقوله انها لا تشمل ضمانات لاجراء انتخابات حرة وسرية ورفض بالتالى الاقتراح الروسى وبالنسبة لموعد تقديم المذكرة أفاد ايديناور بأن روسيا تعمل

على تعطيل الغرب وتعطيل المانيا الغربية من أجل تقوية متطلباتهم الدفاعية .

عاودت روسيا وقدمت في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ مذكرة جديدة للدول الغربية الثلاث نددت فيها بتسليح المانيا الغربية وأعلنت أن ذلك يخالف ما جاء في قرارات بوتسدام وفي مذكرتها المرسلة لفرنسا نددت بالمشروع الفرنسي الذي يهدف الى ادماج المانيا الغربية ضمن المجموعة الأوربية الغربية واوردت أن ذلك يتنافى مع ما جاء بالمادة الثالثة من معاهدة التحالف الفرنسية الروسية المنعقدة عام ١٩٤٤ والتي تقول :« يتعهد الجانبان المتعاقدان أن يتخذا بالاتفاق المشترك بعد نهاية الحرب مع المانيا الاجراءات اللازمة لمنع أي تهديد جديد قد يتأتى من جانب المانيا وأن يعوقا أية مبادرة جديدة يكون من طبيعتها تمكين ألمانيا من محاولة القيام بتهديد جديد من جانبها .. » وبالمثل ذكرت روسيا في مذكرتها المرسلة لانجلترا ما جاء في معاهدة التحالف الروسية الانجليزية المعقودة بينهما عام ١٩٤٢ الأمر الذي أوضحت روسيا انه يجب ان يحول دون تأييد انجلترا لاعادة تسليح ألمانيا الغربية .

الا أن الأمور كانت قد تبدلت بين حلفاء الأمس بعد فترة وجيزة جدا من عقدهم لمثل هذه المعاهدات ووجد الغرب أن عليه أن يسير قدما بالنسبة لمشروعاته في غرب أوربا وخاصة فيما يتعلق باعادة تسليح المانيا الغربية حيث وجدت أمريكا بالنسبة لتقوية غرب أوربا الذي يتمثل في تقوية قدرات دولة من أجل درء الخطر الغير مباشر الروسي عن أمريكا ذاتها انه يشكل عنصرا جديدا يمكن بموجبه تثبيت الوحدات والعتاد الروسي في وسط أوربا مع جذب المزيد من العتاد الروسي الى هذه المنطقة الأمر الذي سيخفف بالتبعية عن ثقل المساعدات الروسية للشرق الأقصى مما قد يجعل الصين الشعبية تحد من مدى تدخلها في الحرب الكورية وكانت الصين الشعبية تحارب وقتها بأسلحة ومعدات روسية حيث لم تكن الصين الشعبية قد انشأت بعد صناعات حربية وهذا ينطبق في ذات الوقت على مدى المعونات الروسية لكوريا الشمالية وللثوار الشيوعيين في الهند الصينية .

أبدت الحكومة الفرنسية خطة السير في طريق تسليح المانيا الغربية رغم انطلاق بعض الأصوات في فرنسا منادية بالاهتمام بالمذكرة الروسية ٣ نوفمبر ١٩٥٠ التي تتحدث عن عقد اتفاقية سلام لالمانيا الا أن الجانب الحكومي الفرنسي كان يرى أن تسليح المانيا الغربية أصبح في محصلته في صالح فرنسا بعد تطور الأمور في العالم فالقوات الالمانية الغربية بالتعاون مع القوات الغربية -

ستساعد على تعطيل بل وافتراض ايقاف اى تقدم روسى فى داخل أراضى المانيا بدلا من أن تنتقل العمليات مباشرة الى أراضى فرنسا خاصة وفرنسا تعوذها القوات بسبب تواجد قوات لها بالهند الصينية يصعب عليها اقتصاديا تعبئة بديل لها . وكانت فرنسا لا تطلب مقابل موافقتهاعلى اعادة تسليح المانيا الغربية الا أن توقع لها ألمانيا الغربية على اتفاقية الفحم والصلب حتى تضمن فرنسا اشرافها على الخامات الاستراتيجية فى المانيا الغربية من أجل ألا تتكرر مأساة النهضة العسكرية الألمانية النازية التى تمت فى الظلام قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة .

حدد الغرب مقدار القوات الألمانية الغربية بحيث لا تتعدى خمس القوات الأوربية الغربية فى غرب أوربا وأصبح لألمانيا الاتحادية الحق فى انشاء ١٠ فرق من مجموع ٥٠ فرقة حددت للجيش الاوربى الغربى ويعتبر ذلك كنوع من الوقاية لدول أوربا الغربية ليستمر التفوق العددى فى جانبها كما تقرر أن يشرف حلف الاطلنطى على قيادة هذا الجيش الاوربى الغربى حتى لا تتواجد قوات المانية غربية تحت القيادة المطلقة الألمانية ووافق أيديناور على انضمام ألمانيا الغربية لحلف الاطلنطى حتى تكتمل الحلقة الاستراتيجية وطالب بأن تعامل القوات الألمانية الغربية على نفس قدم المساواة مع القوات الاوربية الغربية الاخرى ووافق له الغرب على ذلك . ويمكننا أن نلاحظ أن الغرب كان قد أعد نفسه بذلك فى أوربا الغربية وانتهى من مرحلة التخطيط واتجه الى خطوات التنفيذ .

وفى نفس الوقت كانت أمريكا تقوم باجراءات مماثلة مع اليابان حيث عقدت معها معاهدة للصلح فى سبتمبر ١٩٥١ وقعها معها الغرب والدول التى حاربت مع الغرب عدا المعسكر الشرقى وتحولت اليابان من دولة محتلة الى حليفة لامريكا بموجب معاهدة أمن متبادل وقعتها أمريكا مع اليابان فى نفس يوم توقيعهما لمعاهدة الصلح وأصبح لأمريكا بموجبها قواعد عسكرية فى اليابان كحليفة لها تعمل منها على حماية اليابان بالاضافة الى انها تثبت الوجود الأمريكى فى الشرق الأقصى وتعتبر كتكملة لحلقة الدفاع الخارجى عن أمريكا .

وفى هذا الوقت كان القلق ينتاب أيديناور ازاء موقف قطاعات كبيرة من شعبه كانت تنظر لموضوع التحالف مع الغرب نظرة تشكك وحذر وقد كتب ايديناور فى هذا الشأن ما يلى :

« رغم الجهود التى كانت تبذلها الحكومة وأحزاب الائتلاف فان فكرة قيام ألمانيا الاتحادية بالتزاماتها فى نطاق التجمع الدفاعى الأوربى لم يكن لها شعبية القبول فى ألمانية الاتحادية بسبب الدعاية التى كان يقوم بها الحزب

الشيوعى الاشتراكى الديمقراطى وكذلك التعليقات الاذاعية والجرائد التى كانت تضفى على نفسها صفة الحياد . ومن أجل الانتصار على هذه المعوقات كان يبدو لى ضروريا العمل على اقناع المواطنين بأنهم أحرار او على الأقل انه ينتظر أن يتمتعوا قريبا بالحرية وفى المقابل فان الأمر كان يستحق منهم ان يستيقظوا حتى يتمكنوا من التوصل الى هذه الحرية . وحسب تقديرى فانه من واجب الحلفاء ان يقدموا لنا تصرفات فى صالح المانيا الاتحادية وذات مدى كبير . انني لا اتصور الألم الذى سينتابنى اذا وجدت صعوبة فى ان أجعل الشعب الألمانى يتعامل بكامل رضاه فى شأن الدفاع الأوربى » ويظهر جليا من كلمات الرجل المسئول عن الحكم فى المانيا الاتحادية عن مدى الاحساس المضطرب الذى كان يراوده فى هذه الفترة من تاريخ المانيا الاتحادية واقول ان الشعب الالمانى أو قطاعاته هذه كانت محقة فى اظهار مثل هذا الشعور وهم الذين انتهوا بالأمس القريب من اقسى الحروب دمارا .

ويتابع ايديناور وصفه لحالة الشعب ويقول :

« لقد تكبدت قوات الأمم المتحدة التى كانت تحارب فى كوريا بهزيمة خطيرة فى نهاية الخريف وقد لعبت هذه الأحداث دورا هاما جدا فى تطوير فكر الشعب الألمانى فى الجمهورية الاتحادية . ولقد برز فجأة الخطر الروسى أمام أعين غالبية الألمان وبطريقة مباشرة أكثر مما كان عليه الوضع فى بداية أحداث كوريا لدرجة ان أحاط القلق بقطاعات كبيرة من الرأى العام وبسبب ذلك سيطرت ثلاثة عوامل على الموقف النفسى وهى ازدياد الرهبة من روسيا السوفيتية بعد النصر الصينى فى آسيا وبطء المباحثات بين حلفاء الغرب من أجل مشروع الدفاع عن أوربا وحالة عدم الاستقرار التى ترتبت عن نشاط الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى كان يعلن انه للعمل على انقاذ السلام كان يجب على الألمان فى المانيا الاتحادية الا يفعلوا شيئا بالمرة . لقد وصلنا الى وضع كان لا يمكن تقويم الموقف به الا بتدخل مباشر من الحلفاء يعلنون فيه وبأسلوب يفهم لرجل الشارع أن الحكومة الألمانية الاتحادية ستوضع على قدم المساواة مع حكومات الشعوب الأخرى قريبا . ان العوامل الملطفة التى كان وزراء خارجية الغرب قد قرروها فى اجتماع نيويورك لم تكن دخلت بعد مرحلة التنفيذ وكان تنفيذها ملتزما ببعض شروط ..

ان كل مجهوداتى كانت ترمى الى التحصل على تصريح يعلن فيه ان قانون الاحتلال سوف يبدل فى تاريخ قريب بنظام اتفاقيات تعاقدية وذلك دون ربطه بأى شىء آخر حتى ينتج عنه التأثير المطلوب على الرأى العام . ان هذا الابدال كان سيتم ان آجلا أو عاجلا الا انه اذا لم نتمكن من انتزاع هذه التصريحات المطلوبة بعد اشهر طويلة من الرجاء والضغوط فاننى كنت اخشى

جدا انه لن يتم تقدير آثارها على حسب حقيقتها الفعلية الا اذا صدرت فى اسرع وقت لتتمكن الحكومة الاتحادية بموجبها ان تحارب بتأثير الروح الانهزامية التى كانت تسود البلاد كسابق وصفى لها . »

كان ايديناور يعمل فى جبهات متعددة الا انه كان ينظر ويهدف فى الدرجة الأولى من ان تؤثر اعماله على اكتساب قواعد من الرأى العام بجانبه . لقد طالب من لجنة الحلفاء العليا استعجال انهاء قانون الاحتلال وهو الذى كان يؤذى آذان الألمان وكان يطلب عدم زيادة مقدار الأعباء التى تتحملها المانيا الاتحادية ازاء مساهمتها فى مصاريف الاحتلال حتى يمكنها مجابهة المصاريف الكبيرة التى كانت تقدم على شكل معونات اجتماعية اللاجئين وطالب أيضا بالعمل على الايقاف النهائى لفك المصانع خاصة وكانت بعض المصانع عليها الدور فى الفك وكانت تقوم بتوريد انواع من الصلب لكندا ولبلجيكا من أجل صناعة الأسلحة بهذه الدول أيضا كان يطالب بعدم التضييق على مجالات البحث العلمى ، وهى التى كانت تعانى رقابة شديدة من جانب الحلفاء طالما أن البحوث لا تتناول الأسلحة ولا المعدات الحربية وطالب بانهاء محاكمات مجرمى الحرب بأسرع ما يمكن والعمل على ابدال احكام الاعدام التى صدرت ضد مجرمى الحرب اذا لم تكن قد نفذت بعد والدراسة السريعة من أجل منح المانيا سيادتها وطالب بأن توضع الاذاعة الالمانية تحت اشراف الحكومة لانها بوضعها الحالى تعتبر مستقلة عنها وعليه فهى لا تعبر عن البرلمان ولا عن الحكومة الأمر الذى افاد ايديناور انه يخشى مساوىء استمرار مثل هذا الموقف بالنسبة للجهاز المشرف على الاذاعة والذى كان بعيدا عن هيمنة الحكومة . كل هذه الأمور طالب بها أيديناور من أجل أن تكون لها أصداء لصالح مخططاته ازاء الشعب فى المانيا الاتحادية .

معاهدتى بون وباريس

قرر مجلس وزراء حلف الأطلنطى فى نهاية اجتماعاته فى بروكسيل فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٠ منح اللجنة العليا للحلفاء سلطة التفاوض مع حكومة المانيا الاتحادية من اجل اشراكها فى الدفاع عن أوربا الغربية عن طريق انشاء جيش اوربى يتشكل من الدول الأوربية الغربية الحليفة والمانيا الاتحادية ويكون هذا الجيش تابعا لحلف الأطلنطى وتحت قيادة الجنرال ايزنهاور مع تشكيل هيئة اركان حرب لهذا الجيش تتضمن ضباطا من الدول المشتركة به ومن بينهم ضباط من المانيا الغربية . وقد دعيت المانيا الاتحادية للاشتراك فى هذا الجيش على اساس ان تتمتع بكافة حقوق القوات الأوربية الاخرى المنضمة له . وقد حدد للقوات الالمانية هذه ان تتشكل من وحدات من المشاة معززة بجميع

الأسلحة المعاونة مثل المدفعية بأنواعها والدبابات وان يكون لها قوة جوية تكتيكية ألمانية لتعاونها فى ميدان القتال . وهذا على ان يتلقى ضباط وصف ضباط القوات الألمانية الغربية تدريبهم فى مدارس عسكرية مشتركة مع زملائهم من الدول الأوربية الغربية الأخرى . وتقرر أن يكون تسليح هـذه القوة الألمانية مماثلا لتسليح بقية قوات الجيش الاوربى .

وجد الحلفاء أن الوضع الجديد لألمانيا الاتحادية سيماثل وضع الدولة الحليفة ومن أجل العمل على اكتساب الرأى العام الالمانى الغربى كما كان يطالب أيديناور عمل الحلفاء على شطب وتعديل غالبية مواد قانون الاحتلال بل والغاء تسمية هذا القانون مع الابقاء على أسس قوية لتواجدهم بألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية تستند على حقوقهم كمنتصرين فى الحرب العالمية الثانية حتى لا تمس الاتفاقيات السابق عقدها مع روسيا بخصوص احتلال ألمانيا لما بعد الحرب . ولما كان تحالف الغرب مع ألمانيا الاتحادية يستدعى توقيع معاهدات تحالف معها فقد وجدت الدول الغربية الثلاث ــ أمريكا وانجلترا وفرنسا ــ ان تثبت عامل استمرار تواجدها فى ألمانيا الاتحــادية بموجب معاهدة تحالف منفصلة توقعها هذه الدول الثلاث مع ألمانيا الاتحادية يتم بها توضيح المزايا الجديدة التى ستتمتع بها ألمانيا الاتحادية وايضا يتم النص بها على تثبيت حقوق دول الغرب الثلاث كمنتصرين بموجب الاحتفاظ بحقوقهم فى ادارة كافة أمور ألمانيا الاتحادية وقت خطر الحرب .

ومن هنا تضمن الدول الثلاث لنفسها استمرار قانونية تواجدها فى ألمانيا الاتحادية فى جميع الأوقات العادية كحليفة لألمانيا الاتحــادية وفى أوقات الأزمات التى تهدد المنطقة يمكنهم أن يتولوا كل السلطات فى ألمانيا الاتحادية . ذلك مع استمرار بقاء وضعهم فى برلين الغربية كما هو أى استمرار تواجد برلين الغربية تحت الاشراف العسكرى المباشر للدول الغربية الثلاث كمنتصرين دون توقيع اية معاهدة مع برلين الغربية حتى لا تتغير الأسس القــانونية لاحتلال الحلفاء لها وحتى يمكن حرية الوصول اليها .

ومن ناحية اخرى فانه من اجل تنفيذ تحالف ألمانيا الاتحادية مع دول أوربا الغربية التى ستعمل على تشكيل الجيش الأوربى فانه قد أعدت معاهدة تحالف ثانية لتوقعها ألمانيا الاتحادية مع هذه الدول الأوربية الغربية . وقد علم أيديناور بالخطوط العريضة لهذه القرارات من المندوبين المفوضين وعلم منهم أنه سيتم احلال سفراء لكل من امريكا وانجلترا وفرنسا محلهم ــ الأمر الذى أثلج صدر أيديناور ــ وعلم منهم أيضا أن كل أراضى ألمانيا الاتحادية قد أصبحت داخلة ضمن نطاق الدفاع الأوربى الغربى أى أن الحلفاء سيدافعون

عن اراضى المانيا الاتحادية كلها ولن تستخدم كأنها مناطق قتال تعطيلى يجرى الانسحاب منها لخطوط فى الخلف بل ستعتبر اراضى المانيا الاتحادية كأراضى الحلفاء تماما سيجرى الدفاع عنها من أجل منع العدو المرتقب من احتلالها . وكانت خطوط الغرب الأساسية هذه تطابق فى جوهرها ما سبق أن طلبه أيديناور فى مذكرته ٢٩ أغسطس ١٩٥٠ والتى رفعها لوزراء خارجية الغرب والتى اقترح فيها أيدیناور تحويل علاقة الاحتلال الحالية بين الغرب والمانيا الاتحادية الى علاقة تعاقدية تستند على معاهدات والعمل على الغاء قانون الاحتلال بالتبعية والسير فى طريق منح المانيا الاتحادية سيادتها حتى تصبح دولة مستقلة ذات سيادة متحالفة مع الغرب .

واذا كان الغرب قد وافق على منح المانيا الاتحادية كل هذه الميزات فانه لم يمنحها كامل ثقته بها ولمـا كان الغرب يعمل على ضمان استمرار تواجده فى ألمانيا الاتحادية كنتيجة لحقوق انتصاره فانه فى الوقت نفســه كان يريد استمرار مراقبة المانيا الاتحادية لضمان أمن الدول الأوربية الغربية بصرف النظر عن تواجده فى المانيا الاتحادية لموازنة التواجد الروسى فى المانيا الشرقية. وعليه فقد اشترط الغرب انه قبل أن تبدأ المانيا الاتحادية فى تشكيل القوات العسكرية التى سمح لها بتشكيلها اشترط أن توقع المانيا الاتحادية على معاهدة التجمع الأوربى للصلب والفحم وهو التجمع الناتج عن مشروع شومان وألا تشكل المانيا الاتحادية قوات عسكرية الا بعد أن تكون الدول الأوربية الغربية المشتركة فى الجيش الأوربى قد شكلت قواتها العسكرية وذلك من أجل أعداد توازن مبكر لمولد القوات الألمانية الغربية العسكرية المزمع تشكيلها. وأن كانت هذه الحساسيات قد استمرت فترة غير قصيرة الا أنها تواجدت وكان من الطبيعى أن تتواجد لانها من آثار الماضى البعيد الذى يصعب محوه بمجرد توقيع معاهدة مشتركة حيث أن النزعات العسكرية الألمانية السابقة كانت ما زالت فى ذاكرة أوربا الغربية وبالذات فى ذاكرة فرنسا التى حددت أصلا هذه الشروط .

كان الموقف جد خطير على المستوى الدولى وكان يمكن أن تندلع حرب عالمية ثالثة اذا كان احد الأطراف فى أوربا قد تصرف تصرفا خارجا عن الحكمة. ويجدر بنا أن نذكر أن روسيا وهى التى لم تكن تمتلك فى نهاية ١٩٥٠ قدرات ذرية فعالة كانت تعتمد على التفوق فى القوات البرية لضمان أمنهـا أمام تفوق الغرب الذرى المتمركز فى قبضة الولايات المتحدة وكانت هناك قرابة ١٠٠ فرقة روسية على استعداد للعمل فى وسط أوربا وكان قرابة نصف هذه الفرق الروسية يتواجد داخل الدول الأوربية الشرقية وتمركزت بقية هذه

الفرق على حدود روسيا الغربية . أما حدود روسيا الشرقية أى ذلك الجزء منها الذى يطل على الشرق الأقصى فكانت تعتبر وكأنها فى مأمن نوعى بالنسبة لتواجد الصين الشعبية التى كانت فى ذلك الوقت على احسن صلة مع الاتحاد السوفيتى وكانت فى ذات الوقت مشتبكة مع قوات أمريكا بكوريا وعليه لم تكن روسيا معرضة بقدر كبير لغزو من الشرق الأقصى فقط كانت معرضة لقذف ذرى من قواعد أمريكا باليابان حيث أنها كانت ستتعاون مع الصين الشعبية فى صد أى تهديد أمريكى قد يهدد حدودها الشرقية فى سيبيريا .

هذا فى الوقت الذى لم تكن فيه أمريكا لتستطيع من شن غزو على روسيا أو الصين الشعبية فى الشرق الأقصى بعد ان عرفت امريكا معنى التفوق العددى الصينى وما يستطيع ان يفعله فى قلب موازين القوى بل وفى زحزحة مبادىء الحرب التقليدية خاصة اذا كانت طبيعة الأرض تساعد القوات الصينية وايضا اذا كان ميدان القتال ملاصق للاراضى الصينية وعلى امتداد برى منها . ومن ذلك الوقت قدرت أمريكا مدى الفائدة التى قد تجنيها اذا ما تباعدت الصين الشعبية عن روسيا حيث أن مثل هذا التباعد سيجبر روسيا على توزيع قواتها على حدودها الغربية تجاه أوربا وعلى حدودها الشرقية المطلة على المحيط الهادى تجاه أية قوة غير حليفة لها .

واذا كانت روسيا قد شعرت بمثل هذا الموقف بعد الخلاف العقائدى بينها وبين الصين الشعبية وهو النزاع الذى ظهر للعالم فى بداية الستينيات فان الاشتباكات الصينية الهندية عام ١٩٦٢ اشعرت روسيا مدى ما يمكن أن تتطور اليه الأمور الأمر الذى عملت من أجل تقوية الهند بعدئذ حتى تخلق معها محاورا قويا يمكنها بموجبه تكوين توازنات جديدة فى صالحها ضد الصين وكان الاشتباك الروسى الصينى عام ١٩٦٩ على حدود روسيا الشرقية اوقع مثال لتوزيع قوة روسيا التى سحبت وقتئذ أكثر من ٣٠ فرقة من حدودها الغربية لتعزز بها حدودها الشرقية الصينية بالاضافة الى القوى التى كانت بها وما كان يمكنها أن تستدعيها من الاحتياط لو تطورت الأمور . هذا مع العلم أن روسيا فى نهاية الستينيات كانت قد أعادت استراتيجيتها العسكرية واعادت تنظيم قواتها على أساس تسلحها الذرى الذى كان قد وصل الى مرحلة متقدمة وقارب التسلح الأمريكى فى بعض النواحى وفاقه فى نواحى أخرى . وكل ما أردت أن أسوقه بهذا السرد هو برهان مدى الراحة الروسية عندما تكون حدودها الشرقية التى تطل على الشرق الأقصى هادئة وفى حالة أمان . ولقد اثار انتصار الهند على باكستان فى حربهما عام ١٩٧١ قلق الصين الشعبية وشعرت الصين التى ايدت باكستان بمدى آثار تقدم الهند عسكريا نتيجة للمعونة الحربية الروسية لها .

وبالعودة الى روسيا فى نهاية عام ١٩٥٠ فان فرقها المرابطة على حدودها الغربية وفى الدول الأوربية الشرقية كان يمكنها ان تجتاح أوربا الغربية وتصل الى المحيط الاطلنطى فى ظرف ايام معدودة وذلك فى حالة تعرضها لهجوم ذرى أمريكى ـ وكانت أمريكا تعلم ذلك أيضا بالنسبة لضعف القوات الغربية فى أوربا الغربية ـ وعليه فقد كان موقف احداث كوريا يؤثر على أوربا فى ذات الوقت وكانت روسيا تأمل أن يكون لتوتر الموقف فى أوربا اثره فى دفع أمريكا للتفكير فى انهاء القتال فى كوريا .

ان احداث كوريا ساعدت المانيا الاتحادية على ان تخطو خطوة للامام واعتقد انه لولاها لاستمر الحال فى المانيا الاتحادية على ما كان عليه لسنوات أخرى وذلك الى حين كان يمكن لفرنسا تشكيل قوات من لديها تمكنها من قبول بعث المانيا الاتحادية ولو لدرجة محددة وهو الأمر الذى لم تكن تستطيع ان تقدر له فرنسا تاريخا تقريبيا بسبب انشغالها فى قتال الهند الصينية وهو القتال الذى كان يمنعها من الابقاء على قوات عسكرية كبيرة فى ارض فرنسا ذاتها لتتمكن من جراء تواجدها من مجابهة اى تقدم المانى غربى فى مجال الحرب ومجال البعث العسكرى الحديث . لقد توالت الأحداث بسرعة لدرجة ان ايديناور لم يكن يتصور وهو يشكل حكومته فى نهاية ١٩٤٩ انه سيتمكن فى نهاية ١٩٥٠ من المطالبة بالتحالف مع الغرب والمطالبة بتشكيل جيش المانى غربى بصرف النظر عن حجمه الصغير نسبيا .

واذا تعمقنا فى نفسية ايديناور لوجدناها تلك التى تريد الاستفادة من أية مناسبة للعمل على ربط المانيا الاتحادية بعجلة الغرب حيث كان ذلك مبداه قبل ان تطفو احداث كوريا بسنوات عديدة . وكان موقف الحزب الاشتراكى الديمقراطى هو الذى يقلق ايديناور بسبب رفض شوميكار لسياسة ايديناور التى كانت تهدف الانضمام للتجمع الأوربى للصلب والفحم لان شوميكار كان يرفض انضمام المانية الاتحادية لهذا التجمع وكان يرفض انضمام المانيا الاتحادية للمجلس الأوربى ويرفض تشكيل قوات مسلحة المانية غربية وكان شوميكار فى مواقفه هذه يحذر من تعريض المانيا من جديد لآثار اية حرب جديدة وفى الوقت نفسه كان يطالب المحتل أن يزيد من قوات احتلاله للدفاع عن المانيا الاتحادية لأن شوميكار كان يرمى الى عدم وضع العراقيل فى طريق توحيد شطرى المانيا وكان فى هذا السبيل يريد ابعاد المانيا الغربية من اية مواقف قد تكون فى غير صالحها مستقبلا عندما تحين فرصة التحدث عن توحيد المانيا وذلك بصرف النظر عن تشكيل روسيا لقوات بوليسية من الالمان فى المانيا الشرقية تتسم بالطابع العسكرى اكثر منها بوليسيا . ولما كان الحزب الاشتراكى الديمقراطى قد تحصل

على ٦ر٩ مليون صوتا فى الوقت الذى تحصل فيه حزب ايديناور على ٧ر٣ مليون صوتا فان الامر كان له وزنه امام ايديناور من انـه لا يجب فى هـذه الأمور المصيرية أن يعتمد على أغلبية بسيطة نسبيا فى مجلس النواب ويقرر بموجبها مستقبل المـانيا الغربية خاصة ان مثل هذه المسائل لم تكن من المسائل التى دارت حولها الحملة الانتخابية عام ١٩٤٩ بل تركزت الحملة وقتها على نظام المانيا الغربية هل يكون رأسماليا أو اشتراكيا يشرف على الصـناعات الكبرى ويعلن الاصلاح الزراعى من عـدمه وذلك لان مسائل انضمام ألمانيا الاتحـادية للتحالف مع الغرب أو انضمامها التجمـع الأوروبى للصلب والفحم لم تكن موجودة وقت انتخابات آغسطس ١٩٤٩ . ومن هنا كان ايديناور يحاول اقنـاع شوميكار من الوقوف صفا واحـدا فى المسائل المصيرية الا انه فشل فى ذلك ومن هنا كان ايديناور يوجه له الرسائل على اعتبار انها وثيقة يمكن لكبار اعضـاء الحزب الاشـتراكى الديمقراطى ان يدرسوها ويعلموا بتبريرات ايديناور ازاء المواقف التى كان يتخذها . وفى هذا الشأن ارسل ايديناور رسالة لشومبكار فى ٣١ يناير ١٩٥١ جاء بها :

١ ــ ان الجمهورية الاتحادية مهددة بالامبريالية العدوانية السوفيتية والدليل على ذلك ان الاخيرة مدت منذ ١٩٤٥ نفوذها على كل الاماكن التى كانت تحت سيطرتها . ان السياسة الواضـحة للحكومة القائمة بالقطاع الشرقى هى سياسة نشطت خلال الاشهر الاخيرة وتدعونا الى الاستنتاج بأننا لا يجب أن نتوقع توقف الانتشار الامبريالى السوفييتى من أمام نهر الالب . واذا تمكنت روسيا من ان تضم الجمهورية الاتحادية أليهـا بدون ان تصاب هذه الاخيرة بخسائر من جراء هذه العملية فان القدرة العسكرية للاتحاد السوفيتى ستزداد لدرجة أنها ستعادل القـدرة الأمريكية وبذلك يمكن للاتحاد السوفيتى أن يمنع فاعلية أوربا الغربية فى الدفاع عن العالم الغربى وهذا قد يقوى الفئات التى تنادى بالانعزالية فى امريكا الى درجة قد تسبب فى انسحاب هذه الأخيرة من أوربا .

٢ ــ رغم التصريحات الحكومية الامريكية فانه يوجد داخل الولايات المتحدة حاليا نزعة الى الانعزاليـة وان هوفر وتافت من مؤيديها .. وقـد ابلغنى المفوض الامريكى امام السناتور كوبر وهو من مستشارى اتشيسون ان موقف الجمهورية الاتحادية من مسألة التعاون فى الدفاع المشترك سيكون له اثر حاسم فى توجيه السياسة الأمريكية اكثر من موقف فرنسا .

٣ ــ انه من المهم اثناء وضع الخطة الاسـتراتيجية للدفاع المشترك ومن ثم اجراءات تنفيذها معرفة اذا كانت الجمهورية الاتحادية سـتحدد كمنطقة آمنة بالنسبة لهذه الخطة من عدمه ــ اى بالاصح هل الجمهورية

الاتحادية ستحالف الغرب بدون تحفظ من عدمه ـ وهذه الاستراتيجية لن تعتبر المانيا الاتحادية كجزء من المنطقة الآمنة الا اذا قبلت الاخيرة المساهمة النسبية فى الدفاع المشترك .

٤ ـ حسب كل التقديرات فان اجتماع الاربعة سيتم ـ ان فرنسا تريد هذا الاجتماع بأى ثمن وكذلك تريده انجلترا وامريكا لن تمانع فى انعقاده وفى اثناء هذا الاجتماع ستقترح روسيا مشروعا واحدا يحتوى على توحيد المانيا وتحييدها ونزع سلاحها وانسحاب القوات الاجنبية عنها .

وفى فرنسا توجد قوى سياسية ستعمل من اجل الموافقة على هذا المشروع اما عن انجلترا فموقفها غير واضح وبالنسبة لأمريكا فهى تعارض مبدأ حياد المانيا لأن ذلك يعنى تسليم البلاد للشرق الا ان الفئة الانعزالية فى امريكا قد تجده مشروعا مناسبا . واننى أرى فى هذا الاقتراح السوفيتى أسوأ خطر يمكن أن يجابه الشعب الألمانى وأوربا .

٥ ـ ومع اعتبار الموقف عاليه والاخطار التى تؤثر بموجبه على معنويات الشعب الالمانى بصدد اطالة فترة الذبذبة الحالية فانى اعتقد انه من المناسب أن نبحث عن قرار فى مجلس النواب متى أوضح ايزنهاور موقف الولايات المتحدة .

٦ ـ وحسب تقديرى فان الجمهورية الاتحادية يجب ان تعلن استعدادها للمساهمة فى هذا المقدار النسبى لقدراتها بموجب شروط مسبقة اتناولها بالآتى :

(أ) يجب ان تقدم لنا القوات الغربية ضمانات بان جميع قواتها سوف تشترك لاجبار المعتدى على الانسحاب مع تجنيب اراضى المانيا الاتحادية من ان تكون ساحة قتال .

(ب) يجب ان نتحصل على مساعدة مالية لنتمكن من مواصلة الالتزامات الاجتماعية التى نتحملها .. وذلك حتى نحافظ على التوازن فى ميزانيتنا ونضمن مستوى معيشة لائق حيث ان كل هذه العوامل تلعب دورا هاما فى القدرات الدفاعية .

(جـ) اذا اشتركت المانيا الاتحادية فى الدفاع المشترك فان مبدأ الاحتلال يجب ان يحل محله اجراء تعاقدى ..

(د) ستكون الوحدات الالمانية على نفس مستوى المساواة مع الوحدات الاخرى بالنسبة للتنظيم والتسليح والقيادة .

٧ ـ وكنتائج مساهمتنا او عدم مساهمتنا : فانه فى حالة مساهمتنا سيترتب الآتى :

(أ) ان الموضوع يجب ان يدرس بتعمق لمعرفة اذا كانت مساهمتنا هذه قد تسبب هجوما روسيا هذا مع العلم أن هدف روسيا هو ادماج المانيا الاتحادية الى نفوذها دون أن يصيبها خسائر . وقد تشن روسيا حربا باردة قبل أن تشن الحرب الساخنة خاصة وان روسيا قد كسبت عن طريق الحرب الباردة المديد من النتائج لصالحها كما أحرزت بموجبها بعض الانتصارات فى المانيا الاتحادية نفسها .

وعلى كل حال فان مثل هذه الحرب الساخنة ستضعف القوة الحربية للغرب بتدميرها لالمانيا الاتحادية وعرقلتها لتسليح فرنسا وايطاليا الا انها ستعرض روسيا ذاتها للخطر لانها ستتسبب فى تدخل أمريكا الاقوى منها صناعيا . وعليه فاننى استبعد أن تجاوب روسيا بحرب ساخنة على انضمامنا (للجيش الأوربى المشترك) .

(ب) وفى حالة هجوم روسى فان القوات الدفاعية الموحدة ستكون جاهزة لمنع اراضى المانيا الاتحادية من ان تكون مسرحا للقتال كما ان ورود المواد الاولية وخاصة المواد الغذائية سيستمر مضمونا .

(ج) اننى أعتقد أن الحل الوحيد لمنع انسحاب أمريكا من أوربا ومنع الاخطار الناجمة من المؤتمر الرباعى عنا وبالتالى تسليم المانيا للاتحاد السوفيتى هو ان نحدد فى الوقت المناسب موقف الجمهورية الاتحادية فى شأن مساهمتها فى الدفاع المشترك هذا .

(د) سنستعيد سيادتنا الدولية .

(هـ) سنتمكن على الاقل من توحيد المانيا اثناء هذه المسيرة .

(و) ان انضمام الجمهورية الاتحادية هو الوسيلة الوحيدة للتأثير على قرارات حلفاء الغرب تجاه روسيا .

٨ ـ ومن آثار عدم مساهمتنا :

(أ) اذا امتنعت الجمهورية الاتحادية عن الاشتراك او لم تعلن عن رأيها فانها قد تجذب الى النظام الشرقى ومن الجائز ان يكون ذلك قبل الاجتماع الرباعى .

(ب) فى حالة امتناع أمريكا عن خططها ازاء أوربا فان استراتيجية الحلفاء قد تقرر اتخاذ خط دفاعى لها فى اتجاه الغرب منا الامر الذى سينتج عنه أن تصبح أراضى الجمهورية الاتحادية مسرحا للعمليات .

(جـ) لن تصلنا أى مواد أولية .

(د) لن ننال سيادتنا ولن نتوحد فى حرية .

(هـ) قد تقع كل أوربا فى نطاق النفوذ السوفيتى .

٩ ـ ان موقف الاتحاد السوفيتى يشكل خطرا على أوربا وعلى المانيا فى المقام الاول وان دخولنا بدون اثارة انما بعزم فى نطاق مجموعة الدول الغربية من شأنه ان يعطى فرصة لتجنب الحرب مع الأمل فى تحرير وتوحيد المانيا بحرية وضمان وضع الخطط الأوربية المختلفة وانقاذ القارة » .

كان ذلك هو رأى ايديناور بكل تفاصيله حرره فى خطاب لشوميكار على طريقة تقدير الموقف العسكرى التى يقدر بموجبها الرجل العسكرى موقفه الحربى والعام والذى بموجبه يتخذ قرارات خطته أى يقرر ماذا سيفعل تجاه الموقف الذى امامه . وبصرف النظر عن اجابة شوميكار على خطاب ايديناور هذا اريد ان افحص بطريقة موضوعية الاسباب التى من جرائها بنى ايديناور قراره الخاص بضرورة اشتراك المانيا الاتحادية فى الجيش الأوربى الغربى أى بعبارة أوضح ضرورة تحالف المانيا الاتحادية مع العالم الغربى .

ان ايديناور بالغ نوعا فى بعض المسببات فقوله بان تحالف المانيا الاتحادية مع الغرب سيضمن عدم استخدام اراضى المانيا الاتحادية كساحة للقتال ينجم عنه بالتالى انقاذ هذه الاراضى من تدمير جديد هو مسبب مرفوض لانه لا يمكن ضمان صد القوات الروسية اذا كانت هاجمت الغرب اى هاجمت غرب أوربا بسبب الضعف الكبير للقوات الغربية فى اوربا الغربية الأمر الذى كان سينتج عنه بالضرورة اجتياح أراضى المانيا الاتحادية حتى لو استخدمت أمريكا الأسلحة الذرية ضد القوات الروسية فان هذه الاخيرة كانت ستجد لنفسها الضمان النوعى من الضرب الذرى من جراء توغلها فى اراضى الغرب حيث كانت ستنجح فى اجتياح اراضى المانيا الغربية واذا ما امكن ايقافها فانها كانت ستتوقف قرب نهر الرايين مثلا تحت وطأة الضربات الجوية أو الذرية الأمريكية اى بعد أن تكون اجتاحت قرابة اربعة اخماس اراضى المانيا الاتحادية واستطيع ان اقول ان القوات الروسية

بموجب تفوقها الساحق والتى كانت تقدر ١٠٠ فرقة فى مواجهة ما لا يزيد عن ١٥ فرقة للغرب فى اوربا الغربية فى نهاية ١٩٥٠ ـ كان يمكنها بسهولة ان تصل لشاطىء الاطلنطى بعد اربعة ايام او خمسة ايام منذ اجتيازها لاراضى المانيا الاتحادية حتى فى حالة ضربها ذريا وذلك لان الضرب الذرى لن يكون مركزا ضد قوات المظلات الروسية التى كانت ستقذف على مناطق فى المانيا الغربية واخرى فى بلجيكا وهولندا وشرق فرنسا بينما عشرات الفرق المدرعة الروسية والفرق المشاة الميكانيكية تكون قد اجتازت حدود المانيا الاتحادية فى نفس هذه اللحظة لتلحق بهذه القوات التى قذفت من الجو لأن أمريكا كانت ستبتعد قدر الامكان عن ضرب المناطق المزدحمة بالسكان فى أوربا الغربية ذريا فى حين أن القوات الروسية كانت ستلتصق بهذه المناطق .

وعليه فقد تتمكن أمريكا وانجلترا بطريقة ما من ايقاف الزحف الروسى هذا عند حد معين حتى لا يصل للاطلنطى ولكن هذا الايقاف سيكون بعد ان تكون القوات الروسية قد احتلت غالبية اراضى المانيا الغربية الامر الذى سيحولها بالضرورة الى ساحة قتال بين روسيا والحلفاء . اننى وانا اسرد هذا العرض العسكرى السريع اكاد اكون متأكدا ان ايديناور كان يعلم من بعض العسكريين الالمان بمثل هذه الصورة الا ان طبيعة ايديناور التى أبرزتها الأحداث كانت تشير على أنه كان يعتز كثيرا بآرائه وأيضا كان يريد انقاذ أراضى ألمانيا الغربية بأى وسيلة ما حتى لو قيل له أن هذه الوسيلة لا تضمن انقاذ اراضى المانيا الغربية الا بنسبة الربع فانه كان يقبلها خاصة وأنه فى حالة رفضه لها كان سيعرض ألمانيا الغربية بالكامل للدمار وعليه فكان ما يجلب له ربع الوقاية هو أحسن من لا شىء على الاطلاق .

أفيد أن ما كان ايديناور قد قرره من أن انضمام المانيا الاتحادية للغرب سيضمن توحيد شطرى المانيا بحرية من جراء كون المانيا الغربية ستكون فى موقف اقوى من موقفها اذا ما كانت فى غير تحالف مع الغرب هو ليس بالمنطق السليم والأكيد معا بسبب الثغرات الكثيرة التى تعترى مثل هذا المبدأ لأن عملية التوحيد كانت أما أن تتم بالتفاهم أو بالقوة ولما كان الغرب لا يريد القوة فلم تبق الا وسيلة التفاهم وأعتقد انه كان من الصعب التوصل الى تفاهم كامل بموجب الخطة التى كان يسير عليها ايديناور لانها كانت تترك المجال مفتوحا للزمن وللمستقبل الغير محدد وانا لا اسرد ذلك الآن وبعد ربع قرن معتمدا على ان مثل هذه الخطة لم تأت بثمارها أو مؤيدا الرأى الآخر الذى رفض مبادىء ايديناور هذه بل افيد بالرأى حسب ما كانت المؤثرات وقتئذ تلون الموقف المحيط بهذه المشكلة .

واود ان اشير الى ان غالبية الشعب فى ألمانيا الغربية وافقت على التعاون مع الغرب وقد جاءت موافقته هذه فى انتخابات ١٩٤٩ حيث كانت الاحزاب المؤلفة الحاكمة تؤيد الغرب والتعاون مع الغرب وكانت المعارضة المتمثلة فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى تؤيد ايضا التعاون مع الغرب وعليه فقد كانت نسبة الاصوات فى الانتخابات هذه التى ايدت التعاون مع الغرب تمثل ٧٥ فى المائة من أصوات الناخبين .

ايضا أفيد ان ايديناور بالغ فى استخدام القول القائل بأن أمريكا وقتها كانت تهدد بالعودة الى الانعزالية فانه حتى اذا كان قد صرح بذلك أى من رؤساء أمريكا السابقين أو كان بعض ساستها أو من هم فى الحكم قد صرحوا او هددوا بالعودة الى سياسه العزله كما فعلت امريكا عام ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى فان مثل هذا التصرف كان تصرفا بعيدا وقتئذ عن التفكير الواقعى السياسى والعسكرى الاستراتيجى الامريكى لانه كما سبق ان افدت فان امريكا وجدت انها ملزمه بالبقاء فيما احتلته فى نهاية الحرب العالمية الثانية لمجابهة التطور الذى نتج فى ترسانة الاسلحة وايضا لملء الفراغ بعد انسحاب فرنسا وانجلترا من كثير من مناطق العالم حيث كان واضحا قبل نهاية الحرب أن العديد من مستعمراتهما كانت تريد الاستقلال وفى النهاية فان امريكا كانت تريد تطويق الشيوعية الدولية لانها كانت تخشاها خاصة وقد تطورت آلة الحرب وعليه فان تهديد بعض الامريكان بالانعزالية لم يكن سوى بالونات كانت تقذف فى الافق لدفع المترددين الى السير فى نطاق الغرب قلبا وروحا . اما من كانوا يرددون مبدأ العزلة فحتى اذا كانوا صادقين فيه فان ما سردته كان سيمنع الحكومة الامريكية من الموافقة على العزلة أو على الأقل الابتعاد عنها لفترة طويلة من الزمن .

لقد اجاب شوميكار على خطاب ايديناور هذا وتضمنت اجابته ان الخطر الذى تتعرض له المانيا الاتحادية لن يقل ولن يختفى اذا ما شاركت المانيا الاتحادية فى الجيش الاوربى وبرر ان مثل هذه القوات لن تكون لها فاعلية قبل ثلاث سنوات وعليه فقد افاد ان المسئولية يجب أن يتحملها الغرب كاملة وبذلك فلن تكون هناك فائدة لتسليح ألمانيا الاتحادية اذا كان هذا التسليح لن يخدم اهدافها المباشرة وقتئذ وكرر باهمية اجراء انتخابات عامة حتى يقول الشعب كلمته فى هذا الموضوع وافاد شوميكار ان مشاركة المانيا الاتحادية فى التحالف مع الغرب بالشروط الحالية وفى الظروف القائمة كانت من الامور السلبية التى لم تكن لها فوائد وان عدم الاشتراك فى الجيش الاوربى لن تكون نتائجه على درجة من الخطورة واعلن أن فحوى اتفاقية

بيتريسبورج التى وقعها ايديناور مع المندوبين المفوضين وطريقته : فى معالجة مسألة اقليم السار وعدم المساواة فى المجلس الاوربى وفى الهيئة الدولية المشرفة على اقليم الروهر وفى مشروع شومان تعتبر أمثلة لاستخدام التجمع الأوربى كسند ترتكز عليه الأنانية الدولية فى الوقت الذى تسود فيه عدم مساواة مع الشعوب الاوربية . ورفض شوميكار قبول تخوف ايديناور تجاه اعتناق أمريكا المرتقب للانعزالية وقال ان أمريكا تهتم بالاسواق العالمية وكل شيء يجبر امريكا على الحفاظ على طاقة صناعاتها الامر الذى يبعدها عن اتباع سياسة العزلة فى المستقبل وندد بان هوفر نفسه لم يعد يتحدث عن عزلة امريكا .

تم توقيع اتفاقية التجمع الاوربى للفحم والصلب فى باريس يوم ١٨ ابريل ١٩٥١ وقد انضمت لهذا التجمع كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وذلك بعد محادثات دامت ٩ أشهر منذ تقديم شومان لمشروعه وقد تولى ادارة هذه المباحثات جون مونييه الفرنسى والمسمى « بابو السوق الاوربية المشتركة » وتهدف هذه الاتفاقية الى تنسيق استهلاك الدول الموقعة عليها على الفحم والصلب الامر الذى يشكل رقابة فعلية على صناعات المانيا الاتحادية الا ان هذه الرقابة ادت فيما بعد الى الوحدة الأوربية الاقتصادية التى جاءت فى معاهدة روما وهى المعاهدة التى وقعتها نفس هذه الدول بعد سبع سنوات والتى انبثقت منها السوق الاوربية المشتركة كما سنعلم انها كانت الطريق الى محاولة توحيد اوربا الغربية سياسيا .

وبتوقيع اتفاقية التجمع الاوربى للفحم والصلب وجد انها كانت ستتعارض مع لجنة الحلفاء العليا التى كانت تشرف مسبقا على حوض نهر الروهر وكانت انجلترا احدى اعضائها ومن ثم تم الاتفاق على الغاء لجنة الحلفاء هذه ووافقت انجلترا على هذا الاجراء . وكان التجمع الاوربى يشرف على مناجم اقليم الروهر وكذلك على بقية المناجم فى منطقة اعضائه . حاولت حكومة اقليم السار ان تنضم الى هذه الاتفاقية الا ان المانيا الاتحادية هددت بالانسحاب منها اذا ما انضمت اليها حكومة السار ولم ينضم اقليم السار لهذه الاتفاقية لارضاء المانيا الاتحادية .

وقد تم تبادل خطابات بين المانيا الاتحادية وفرنسا ازاء الوضع فى اقليم السار حيث قالت المانيا انها لا تعتبر معترفة بانفصال اقليم السار عنها بموجب توقيعها على هذه الاتفاقية وافادت المانيا الاتحادية ان مؤتمر الصلح أو اى اتفاق قادم هو الذى سيحدد مستقبل الاقليم وردت فرنسا تفيد انها علمت بما تعلنه الحكومة الاتحادية بشأن اقليم السار وانها توافقها ان

توقيعها على اتفاقية الفحم والصلب لا تعتبر اعترافا منها على انفصال الاقليم أو بالوضع القائم وهو الامر الذى يجب أن يحدده مؤتمر الصلح أو اى اتفاق لاحق . وقد اضطرت فرنسا على قبول تبادل الخطابات هذه التى هى نوع من زحزحة لموقفها فى اقليم السار كاشتراط ألمانيا الاتحادية وذلك لانه اذا ما رفضت المانيا الاتحادية توقيع اتفاقية الفحم لانهار الموقف بالنسبة لفرنسا لان الاتفاقية معدة من اجل المانيا الاتحادية اصلا وكشرط لتنضم للجيش الاوربى فى الوقت الذى شعرت فيه فرنسا عن ضرورة انضمام ألمانيا الغربية لهذا الجيش .

وبعد توقيع اتفاقية التجمع الاوربى للفحم والصلب بدأ الغرب فى العمل لاعداد معاهدات التحالف من أجل انشاء الجيش الأوربى واجتمع لهذا الهدف مندوبو فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا وحضر الاجتماع كمراقبين مندوبو أمريكا وانجلترا والبرتغال والنرويج وكندا أى بقية اعضاء حلف الاطلنطى وقتئذ عدا ايسلندا وتم مناقشة هيكل التعاون الاوربى الحربى الذى كانت ستشكله الدول الست الأولى فى نطاق حلف الأطلنطى وقد سمى هذا التجمع العسكرى المرتقب « التجمع الاوربى الدفاعى » . وكان هذا التجمع الدفاعى سيشكل لجنة أوربية عليا تعمل وكأنها تمثل وزراء حربية الدول الأعضاء الست ، كذا كان سيشكل مجلس وزراء ليناقش أمور هذا الجيش بحيث ينعقد دوريا وهذا بالاضافة الى جمعية برلمانية تماثل تلك المنصوص عليها فى تجمع الفحم والصلب ولجنة قضائية لتنظر فى أمر أى مشاكل وكانت مدة تحالف هذا التجمع ٥٠ عاما أى نفس مدة اتفاقية التجمع الاوربى للفحم والصلب .

طالت المناقشات بالنسبة لانشاء الجيش الاوربى عن القدر المقرر لها واضطر ايديناور أن يطلب من لجنة الحلفاء بألمانيا الاتحادية أن يعملوا على زيادة قواتهم فى المانيا الغربية ازاء توتر الموقف الدولى وازاء الحذر الذى انتاب قطاعات كبيرة من الألمان بسبب ان بلادهم غير مدافع عنها ولم يكن بها غير اربع فرق لا يمكنها بحال من ان تواجه الجحافل التى تقف فى الجانب الآخر لدرجة ان شاعت فى المانيا الاتحادية عبارة تقول « بدونى » أى أن المواطن اصبح لا يريد ان يشترك على أى صورة ما فى النزاع العسكرى اذا ما نشب بين الشرق والغرب ومن هنا شاعت هذه العبارة الامر الذى زاد من قلق ايديناور خاصة والانتخابات العامة كانت على الابواب من جراء تكتل المعارضة مع اليمين واليسار . وسرى الاضطراب الى الدوائر الامريكية وحاولت امريكا ان تدفع بالمباحثات ووعدت بانها ستقدم الجانب الاكبر من تسليح الجيش الاوربى .

عمل الحلفاء على رفع معنويات شعب المانيا الاتحادية فسمح لحكومة ايديناور بأن تعمل فى مجال السياسة الخارجية ــ حيث كان هذا النشاط ممنوعا عنها ــ وسمح لها بانشاء وزارة خارجية وكذلك منحت المزيد من الحريات الاقتصادية والقضائية . وقد تم قبول المانيا الاتحادية فى ٢ مايو ١٩٥١ فى المجلس الاوربى واصبحت تشترك ايضا فى الهيئة الاوربية للتعاون الاقتصادى وفى الاتحاد الأوربى للمدفوعات ومن هنا ادخلت المانيا الاتحادية فى المجال الاوربى . وسلمت لجنة الحلفاء العليا الى ايديناور يوم ٩ يوليو وثيقة انهاء القتال مع المانيا الاتحادية وهى لا تعنى بانها مقدمة لمعاهدة صلح بل فقط اجراء قانونى ينهى حالة الحرب التى كانت قائمة وهذا لتتمكن قوات المانيا الاتحاديه من الاشتراك فى الجيش الأوربى لأنه كان لا يعقل ان تنضم اليه وهى فى حالة حرب مع غالبية اعضائه .

هذا وانهت ٣٧ دولة فى نفس هذا الوقت حالة الحرب التى كانت قائمة بينها وبين المانيا الاتحادية حتى تتمكن الاخيرة من فتح سفارات لها بتلك الدول . وفى ١٤ سبتمبر اعلن وزراء خارجية الغرب بكل صراحة انهم وافقوا على أن تنضم المانيا الاتحادية فى نطاق الدفاع الغربى مع توقيع المعاهدات اللازمةمعها فى هذا الشأن . وهذا التصريح يعنى بالتالى انهاء حالة الاحتلال الناتج عن الحرب وانهاء قانون الاحتلال واحلال وضع الحلفاء فى المانيا الاتحادية بوضع تعاقدى وبذلك اصبحت المانيا الاتحادية على وشك أن تصبح حليفة رسمية للغرب .

وامام هذا الموقف حاولت المانيا الشرقية عرقلة وتأخير انضمام المانيا الغربية للغرب فقدم جروتفول رئيس وزراء المانيا الشرقية فى ١٥ سبتمبر ١٩٥١ الى المانيا الغربية مشروعا من اجل توحيد شطرى المانيا وسأسرد وقائعه لاحقا فى الفصل الخاص بمحاولات توحيد المانيا . ومن الطبيعى ان تقديم المانيا الشرقية لمثل هذا المشروع كان باتفاقها مع روسيا بشأنه .

وفى ٢١ سبتمبر سلم المندوبون المفوضون لايديناور قرارات وزراء خارجية الغرب عاليه وسلموا له كذلك النقاط الاساسية لمشروع معاهدة تحالف بين الدول الغربية الثلاث وبين المانيا الاتحادية . وقد لاحظ ايديناور أن بالمشروع بعض المقترحات التى وجدها غير مقبولة وذلك مثل ما اقترحته الدول الثلاث من تشكيل لجنة من سفرائهم ــ وهم الذين سيحلون محل اللجنة العليا للحلفاء ــ على أن تشترك هذه اللجنة مع وزير خارجية المانيا الاتحادية من أجل تنسيق السياسة الخارجية مع صلاحية سفراء الدول الثلاثة من ابداء اعتراضهم وايقاف أى تصرفات فى سياسة المانيا الاتحادية

الخارجية لا يقبلها السفراء الثلاثة . ووجد ايديناور أن مثل هذا الاجراء يحد من سلطة وسيادة بلاده واقترح نظاما يتم فيه التشاور مع سفراء الدول الثلاث دون أن يكون لهم حق الاعتراض وقال ايديناور فى هذا الشأن انه لا يستطيع ان يقدم للشعب مثل هذه الاقتراحات لأن ذلك يعنى ابدال اسم « لجنة الحلفاء » بلجنة السفراء . وفى النهاية وافق الغرب على مطالب ايديناور هذه .

وكان ايديناور قد طلب بان يدرج نص صريح فى المعاهدة المقترحة تضمن فيه الدول الثلاث سلامة أراضى ألمانيا الاتحادية الا أن المندوب الأمريكى اعتذر عن هذا الاجراء وافاد ان مثل هذا النص يعنى ان تضمن امريكا سلامة المانيا الاتحادية الى اجل غير محدد وهو ما لا تسمح به قوانين الولايات المتحدة واقترح أن يصدر الحلفاء الثلاثة بيانا يضمنون فيه سلامة المانيا الاتحادية وبرلين الغربية أسوة ببيان سابق صدر أثناء حصار برلين عام ١٩٤٨ واخر فى اول الحرب الكورية عام ١٩٥٠ واضطر ايديناور ان يقبل هذا الرأى .

وفى ٢٢ نوفمبر ١٩٥١ اجتمع وزراء خارجية امريكا وفرنسا وانجلترا والمانيا الاتحادية فى باريس وكان ايديناور قد حضر هذا الاجتماع بصفته وزير خارجية المانيا الاتحادية وفى أثنائه وقع وزراء الخارجية على « اتفاق عام » يحدد الخطوط العريضة لما سيكون عليه وضع المانيا الاتحادية بعد انهاء صفتها كدولة محتلة وباختصار كانت هذه الاتفاقية تمثل بروتوكولا يحدد وضع المانيا الاتحادية عندما تصبح حليفة للغرب وقد وصفها ايديناور بانها نوع من اتفاقية صلح مؤقتة وكانت مقدمتها تعلن أن الدول الأربع الموقعة عليها كانت تهدف الى ادماج المانيا الاتحادية فى التجمع الاوربى الذى يعتبر جزءاً من التجمع الاطلنطى المرتقب وجاء ايضا أن من اهدافها انشاء المانيا الحرة الموحدة بالوسائل السلمية مع العمل على انجاز تسوية الصلح بطريقة حرة تعاقدية ونصت الاتفاقية على الغاء لجنة الحلفاء العليا وتحويل مفوضى الحلفاء الى سفراء والغاء المكتب العسكرى للحلفاء المختص بامور الامن وحوت المادة الاولى منها على نية الدول الثلاث منح المانيا الاتحادية حريتها الكاملة فى امورها الداخلية والخارجية مع بعض التحفظات لصالح الحلفاء من اجل الحفاظ على حقوق الحلفاء الثلاث المكتسبة من ناتج قرارات ما قبل الحرب مع روسيا .

وجاء فى مادتها الثالثة أن الدول الثلاث يتعهدون أثناء اجراء مفاوضات مع طرف آخر لا ترتبط به المانيا الاتحادية بعلاقات سياسية ان يتشاور

الحلفاء معها مقدما فى هذا الشأن . وجاء فى مادتها الخامسة عن حقوق الحلفاء الاستثنائية فى حالة الخطر والازمات ونصت المادة السادسة عن تعهد الدول الثلاث فى شأن الدفاع عن برلين الغربية .

ونصت مادتها السابعة عن ثلاث فقرات اتسمت بالأهمية وتقول الفقرة (أ) ان هدف الدول الأربع هو التوصل لتسوية نهائية وسلمية لموضوع المانيا مع أعدائها السابقين . والفقرة (ب) انه لحين التوصل الى صلح نهائى فان الدول الاربع ستتعاون من اجل التوصل بطرق سلمية الى هدف مشترك الا وهو وحدة المانيا التى يجب ان تزود بدستور حر ديمقراطى وان تكون مندمجة فى التجمع الاوربى . وجاء فى الفقرة (جـ) انه فى حالة افتراض توحيد المانيا فان القوى الثلاث ستطبق على المانيا الموحدة ـ تحت التحفظ بالنسبة للتعديلات التى قد يحويها اتفاق التوحيد ـ فانها ستطبق على المانيا الموحدة حقوق الجمهورية الانحادية الناتجة عن هذه الاتفاقية والملاحق خاصتها . وستعطى القوى الثلاث موافقتها فى ان تمتد الى المانيا الموحدة جميع الحقوق الناتجة عن المعاهدات المبرمة من اجل التجمع الاوربى وهذا مع الاعتبار بأن المانيا الموحدة ستنفذ الالتزامات خاصة جمهورية المانيا الاتحادية الناتجة عن هذه المعاهدات والاتفاقيات تجاه القوى الثلاث أو احداها . الامر الذى يعنى ان الدول الغربية الثلاث كانت تريد لدولة المانيا الموحدة أن تسير على نفس نهج دولة المانيا الاتحادية

وما شمله هذا الاتفاق العام يمكن اعتباره بمثابة النقاط العريضة لمبادىء تحالف المانيا الاتحادية مع الغرب وقد تم سرد تفاصيل هذه المبادىء فى معاهدتين لاحقتين كانت ستوقع المانيا الاتحادية المعاهدة الاولى مع امريكا وبريطانيا وفرنسا وسميت فيما بعد « بمعاهدة بون » وتحوى تفاصيل تحالف المانيا الاتحادية معهم واوضاع الدول الثلاث الجديدة فى المانيا الاتحادية بعد أن تتبدل عنهم صفة الدول المحتلة ليتحولوا الى دول حليفة ولكن مع تحفظهم على كامل حقوقهم التى تحصلوا عليها مسبقا كمنتصرين وذلك لاستمرار بقاء وضعهم القانونى فى برلين الغربية وفى المانيا الاتحادية ايضا . ويمكننا ان نلاحظ ان الفقرة الثالثة فى المادة السابعة لهذه الاتفاقية كالنص عاليه تشير ان الغرب كان يريد من المانيا الاتحادية ان تلتزم بانه فى حالة توحيد شطرى المانيا فان المانيا الموحدة يجب ان تكون حليفة للغرب او على الاقل يفترض عليها ان تكون حليفة للغرب بموجب ما كانت ستوقعه المانيا الاتحادية من معاهدات مع الغرب فى هذا الشأن .

وقد ذكر أيديناور ان العديد من النقاش دار حول هذه الفقرة بينه وبين الغرب وان نصها عدل عدة مرات الى ان وصل الى النص المذكور عاليه . وهذا يدلنا على مدى اهتمام الغرب بان تظل المانيا الاتحادية فى نطاق الغرب سواء كانت بوضعها الراهن او فى وضع جديد وهى متحدة مع المانيا الشرقية فى دولة المانية موحدة . فالوضع الجغرافى لالمانيا الاتحادية وطبيعة قدراتها البشرية والصناعية والمادية كانت تشكل مزايا استراتيجية متعددة للغرب الامر الذى لم يقبل ان يفرط فيها بسهولة .

اما المعاهدة الثانية وهى معاهدة « التجمع الدفاعى الاوربى الغربى » التى اعدت لتوقع عليها المانيا الاتحادية مع فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وايطاليا فقد سميت فيما بعد « بمعاهدة باريس » وهى تنظم شروط الدفاع الجماعى الأوربى الغربى بين هذه الدول لوضع أسس التحالف بينهم من اجل انشاء الجيش الاوربى الموحد الذى ستشترك المانيا الاتحادية بقوات من لديها به والذى سيتبع حلف الاطلنطى .

كانت مناسبة توقيع « الاتفاقية العامة » هذه فى باريس فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥١ كانت المناسبة الاولى التى جلس فيها مسئول المانى على قدم المساواة مع وزراء خارجية الغرب وكان ايديناور لم يجتمع مسبقا بوزراء الخارجية على شكل اجتماع عام بل كان يبلغهم بأرائه ومطالبه عن طريق لجنة الحلفاء العليا . واذا كان وزراء خارجية الغرب قد زاروا ايديناور وباحثوه مسبقا فقد كان ذلك يتم فرادى وبدون صدور بيان رسمى عقب هذه الزيارات على اعتبار ان المانيا الاتحادية دولة يحتلها الغرب .

وفى ٢٦ مايو ١٩٥٢ تم فى بون توقيع « معاهدة بون » بمعرفة المانيا الاتحادية مع امريكا وانجلترا وفرنسا . وفى اليوم التالى أى ٢٧ مايو ١٩٥٢ تم فى باريس توقيع « معاهدة باريس » والخاصة بتحالف التجمع الدفاعى الأوربى الغربى . ويلزم أن أفيد أن فرنسا لم تقبل وقتها توقيع معاهدة باريس الا بعد أن تعهدت لها أمريكا وانجلترا رسميا بموجب اتفاق وقع بين فرنسا وأمريكا وانجلترا تعهدت فيه أمريكا وانجلترا لفرنسا بضمان تواجد قوات كافية امريكية وانجليزية بأوربا فى حالة انسحاب أى دولة فى دول معاهدة تحالف التجمع الدفاعى الأوربى الغربى . وكان واضحا أن فرنسا كانت تقصد افتراض انسحاب المانيا الاتحادية من هذا التحالف بعد ان تكون قد شكلت لنفسها قوات مسلحة حديثة وقوية وذلك للعمل على تحرير المانيا الشرقية بالقوة أو للعمل على معاودة تهديد فرنسا من جديد وأمام هذه الافتراضات طالبت بل واشترطت وقتها فرنسا على أمريكا وانجلترا أنها لن توقع معاهدة

تحالف التجمع الدفاعي الأوربي الغربي هذه الا بعد أن تكون امريكا وانجلترا قد قدمتا لها مثل هذا الضمان عن طريق تعاقد كتابي بينها وبينهما . وكانت فرنسا ما زالت تخشى المانيا الاتحادية حتى بعد أن وقعت لها المانيا الاتحادية على اتفاقية الفحم والصلب وبعد أن قدم « بلوفان » مشروعه بضم المانيا الغربية لاحلاف الغرب الاوربية وان كانت فرنسا لم تذكر فى اتفاقها عاليه مع امريكا وانجلترا اسم المانيا الغربية صراحة الا ان المعروف انها كانت تقصدها . وكان ايديناور يشعر انه ما زالت هناك بذورا للشك تقلق بال فرنسا بل وتؤثر فى البعض من دول اوربا الغربية .

لقد رفض شوميكار اشتراك المانيا الاتحادية فى هذه المعاهدات واعلن أنها تضع الكثير من العراقيل فى طريق توحيد شطرى المانيا — هذا فى الوقت الذى كان يفيد فيه اديناور بانه لا امل فى توحيد شطرى المانيا الا اذا كان الغرب متحدا واوربا الغربية متحدة والمانية الاتحادية فى موقف القوة . وكان ايديناور قد قبل فى هذه الاتفاقيات ان لا تعمل المانيا الاتحادية على توحيد شطرى المانيا الا بالوسائل السلمية وذلك من أجل بث الاطمئنان لدى الغرب واوربا الغربية بالذات بان المانيا الاتحادية لن تتسبب فى نشوب حرب جديدة ، ايضا اوضحت الدول الغربية الثلاث فى هذه الاتفاقيات انها تتعهد بالعمل على توحيد شطرى المانيا تطبيقا لقرارات مؤتمر بوتسدام انما بالوسائل السلمية فقط . وقد صرح ايديناور فى شأن توحيد المانيا بما يلى :

« أن بعض مواطنينا يتخذون لانفسهم منطقا يقول اما ان تكون لنا سياسة اوربية او نتبع سياسة يمكنها ان تؤدى الى توحيد المانيا . وهذه الحلول التبادلية كانت فى رايى خطأ جسيما . واننى اتحدى اى شخص يمكنه ان يشرح لى كيف يمكن ان يتم توحيد المانيا فى حرية بدون اوربا قوية ومتحدة وأنا حينما أقول متحدة فى حرية فاننى أعنى أن تطبق الحرية فى المانيا الموحدة قبل الانتخابات الخاصة بتوحيدها وبعدها ودائما . ان اعتبار هذه الامانى كحقائق هوليس من امور السياسة لانه لا يمكن ان يتم شيئا اذا بدأ من موقع الضعف .. »

عرض ايديناور المعاهدتين على مجلس النواب من اجل التصديق عليهما حتى ينتهى دور المانيا ازاءهما بعد توقيع رئيس الجمهورية عليهما انتظارا لتصديق برلمانات بقية الدول الموقعة عليهما لتصبحا نافذتا المفعول بعد تبادلهما بينهم . وكان ايديناور يعتقد ان التصديق عليهما فى البرلمان الالمانى الغربى سيكون أمرا سهلا خاصة وكانت حكومته الائتلافية وافقت على المعاهدتين مسبقا وكانت تتمتع بالاغلبية العادية فى مجلس النواب . وبعد

ان تمت القراءة الاولى على المعاهدتين بالمجلس بدأ الحـزب الاشـتراكى الديمقراطى فى العمل على عرقلة تصديق البرلمان عليهما فقـدم خطابا وقع عليه ١٧٧ نائبا من البرلمان الى المحكمة التأسيسية الاتحادية يطلب فيها ان تقرر المحكمة مدى صلاحية مجلس النواب الحالى فى اقرار مثل هـذه المعاهدات . هذا وكان ايديناور يستند الى المادة ٢٤ من الدستور التى تنص :

« ان الدولة الاتحادية يمكنها ان تتنازل عن بعض حقـوق سـيادتها لصالح المطالب الملحة الدولية ويمكنها ايضا المساهمة والاشتراك فى نظام امن جماعى هدفه المحافظة على السلام »

وكانت تصريحات الجانبين قد اشتدت ازاء توقيع المانيا الاتحادية على هذه المعاهدات فقد صرح شوميكار يوم ٢٢ مايو قبل توقيع معاهدة بون بايام قليلة : « ان من يوافق على هـذه الاتفاقية تزول عنه صـفة الالمانى الاصيل » وكان ايديناور فى المقابل ينتقد موقف المعارضـة ويقول لهـا . « انكم تنسون او تناسيتم اننا دولة مازالت محتلة .. » كما كان يقول ايضا عن الحزب الاشتراكى الديمقراطى « ان الحزب الاشتراكى الديمقراطى يتصرف ويريدنا ان نتصرف كاننـا انتصرنا فى الحـرب وكاننا ندير بايدينا مصير العالم .. »

ومما زاد الموقف تعقيدا امام ايديناور بالنسبة لعملية التصديق على المعاهدتين ان رئيس جمهورية المـانيا الاتحادية تقدم بخطاب يوم ١٠ يونيو ١٩٥٢ المحكمة التأسيسية الاتحادية يطلب منها النصيحة فى مدى شرعية تصديق مجلس النواب الألمـانى على المعاهدتين وهذا لأنه ستعرض عليه المعاهدتين ليصدق عليهما هو الآخر كاجراء شكلى دستورى اذا ما وافق عليهما مجلس النواب الألمـانى . ولذلك أراد أن يستمع الى نصيحة المحكمة فى هذا الشأن حيث أن الكلمة النهائية متروكة لشخصه الا ان تصرفه هذا زاد من قوة المعارضة فى الوقت الذى كان ينتمى فيه رئيس الجمهورية الى الحزب الديمقراطى الحر وهو الذى يدخل فى الائتلاف الحكومى فى وزارة ايديناور . وقد كانت وجهة نظر الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى محاولة عرقلة التصديق على المعاهدتين هو اعطاء فرصة للاتحاد السوفييتى لمعرفة حقيقة نواياه بشأن توحيد المانيا عن طريق اجتماع قمة يعقد بين الأربعة الكبار قبل ادماج المـانيا الاتحادية فى تحالف عسكرى مع الغرب وقد صرح كارلو شميدت من الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى هذا الشأن وقال :

« اذا كان الروس بموجب تصرفاتهم يظهرون انهم لا يريدون وحـدة

المـانيا الا بموجب حقيقة وهى بأن تصبح المانيا اقليما روسيا فبموجب هذه الحالة فان موقفا جديدا يكون قد برز وظهر امامنا وعليه يجب وقتئذ أن نفكر فيما يمكننا عمله فى هذا الشأن ـ وهـذا هو الأمر الذى لا يمكننا ان ندركه الآن لأننا نجهل شروط هذه اللحظات الحرجة . ولكن هناك أمرا يبقى يقينا الا وهو انه اذا الزمنا الموقف ـ وهذا جائز ـ فى أن نعقد تحالفا مع الغرب فان هـــذا التحالف لا يجب أن يثقلنا وكأنه يرهن الجمهورية الاتحادية مثل ما هو جارى فى المعاهدات الحالية .. »

وكان شوميكار يريد معرفة موقف روسيا من موضوع توحيد المـانيا قبل أن ترتبط المـانيا الاتحادية بهذه التعـاقدات فاذا كانت روسيا تزمع تحويل المـانيا الموحدة الى اقليم روسى فان أمر عقد تحالف مع الغرب يكون مقبولا بشرط الا يكون هذا التحالف مرهقا فى شروطه بالنسبة لألمـانيا الاتحادية ازاء ظروفها وخاصة املها فى توحيد شطرى المـانيا .

توفى الدكتور كورت شوميكار فى ٢٢ اغسطس ١٩٥٢ متـأثرا بحالته الصحية التى كان يعانى منها وقت أن اعتقله هتلر وقد اعترف ايديناور بخساره فقدان هذا الرجل الذى اعتبره خصما شريفا قاد المعارضة بقوة وأعترف ايديناور انه فى حالة بلد مثل المـانيا الاتحادية كان لازما ان تكون بها معارضة قوية ـ وحل ايريك أولنهاور محل شوميكار فى رئاسة الحزب وقابل ايديناور أولنهاور وحاول اقناعه بخطوطه السياسية الا ان الأخير أراد أن يسير على نفس الخط السياسى الذى كان يسير عليه سلفه .

وفى أثناء القراءة الثانية للمعاهدتين فى مجلس النواب كان الموقف الداخلى فى البلاد يسوده الاضطراب فى جميع مدن ألمانيا الاتحادية واتجه مئات من العمال فى اللوارى الى مدينة بون ذاتها وهتفوا بسقوط التحالف وسـاد الهرج مجلس النواب وخطب يومها ايديناور فى المجلس وقال :

« طبقا للروح التى جرت بها مفاوضات حلف التجمع الأوربى للدفاع فان من ينكر مثل هذه المعاهدة فكأنه يجحد على أوربا . ومن يجحد على أوربا كأنه يعمل على تسليم مواطنى المـانيا الغربيةـ الى عبودية الشـيوعية البلشـفيـة . ان من ينكر اوربا وكأنه يتنصل من الحيـاة الانسـانية والكاثوليكية لأوربا . ان من ينكر أوربا فكأنه يحفر قبرا لشعب المـانيا لانه يسحب من تحت أرجل هذا الشعب امكانية استمرار بقائه ويسحب منه امكانية متابعة حياته المبنية على المبادىء المسيحية . اننى لا اعتقد ان هذه هى من ضمن مبادىء المعارضة الاشتراكية الديمقراطية . ولكنها الآن يجب عليها وهى تواجه مصير شعب المـانيا يجب أن تضع فى المكان الثانى تكتيكاتها الحزبية . »

واسترسل ايديناور يتحدث عن مزايا التحالف مع الغرب لانه سيكون وحده سند توحيد المانيا من موقف الحرية والسلام اى من موقع القوة التى يمكنها ان تفعل المعجزات فى المجال الدولى وقال :

« ان التزام القوى الثلاث المترجم فى الاتفاقية يجب أن يكون له وحده الدافع بأن نصدق على هذه الاتفاقيات فقط من أجل أولئك الألمان الذين يعيشون خلف الستار الحديدى . من الذى له قدرة ارجاع واهدار ارادة القوى العظمى الثلاث . يجب علينا ولو لمرة واحدة أن نستفيد من دروس الماضى فان المانيا منذ ١٨٧٠ حاولت أن تجد لنفسها أصدقاء وحلفاء مقتنعة بأنها فى حاجة الى حلفاء اقوياء رغم قوتها الذاتية فى هذا الوقت . الا انها لم تجد هؤلاء الأصدقاء طوال عشرات السنين الماضية بسبب أخطائها وعماها ورغم العروض التى كانت تعرض عليها مثل مباحثات الريخ مع بريطانيا العظمى . هذا لأن المانيا كانت تثق بنفسها ثقة زائدة جدا . والآن فان المانيا معرضة بدرجة لم تتعرض لها طوال تاريخها . انها مقسمة وممزقة انها مجردة من السلاح وبدون دفاع ان لها جارا عملاقا يود ان يستعبدها ويلتهمها . ان هذا الخطر قائم فعلا وسيزداد تدريجيا طالما الموقف الحالى مستمر .. اننى انذر الشعب الالمانى بأكمله أن يكون واعيا فى خطورة هذا القرار اننا نواجه هنا مسألة مستقبل ومصير المانيا اننا معرضون لهذا الاختيار : اما العبودية أو الحرية .. »

وافق مجلس النواب على القراءة الثانية للمعاهدتين . ثم طلبت الحكومة عن طريق مناورة سياسية تأجيل القراءة الثالثة والأخيرة . وسبب ذلك كان لمحاولة اقناع رئيس الجمهورية بخطورة الموقف حتى يعدل من موقفه ازاء النصيحة التى طلبها من المحكمة الاتحادية وأيضا لمحاولة احباط مناورة المعارضة من أجل اجراء انتخابات جديدة قبل القراءة الثالثة حتى تكون الانتخابات وكأنها استفتاء على المعاهدتين . وكان ايديناور يعلم أن أمريكا كانت فى موقف حرج صرحت بموجبه أنه اذا لم تصدق المانيا الاتحادية على المعاهدتين فانها ستعيد العمل بقانون الاحتلال خاصة وكانت الجهات المسئولة فى امريكا تخشى تبدل الأمور فى المانيا الاتحادية لأن امريكا كانت تمر بفترة الاعداد لانتخابات عامة بها . وبموجب اجراء دستورى قدم ايديناور مذكرة للدائرة الثانية للمحكمة التأسيسية الاتحادية للاسترشاد برأيها عن عدد الأصوات اللازمة لاقرار معاهدة بون ومعاهدة باريس وكان هذا الاجراء بمثابة اجراء مضاد من الحزب الحاكم حتى لا يعطى للمحكمة التأسيسية الاتحادية سلطات تفوق سلطاتها الفعلية وفى نفس الوقت استطاع ايديناور اقناع رئيس الجمهورية بأنه يخشى صداما دستوريا يربك

البلاد من جراء وضع كل السلطات فى يد المحكمة الاتحادية التى لها واجبات قضائية قانونية وليست سلطات سياسية وعليه أصدر رئيس الجمهورية بيانا أعلن فيه سحب طلب الاستشارة والنصح الذى كان قد طلبه من المحكمة الاتحادية وبرر للشعب بأنه لم يطلب قرارا من المحكمة فى شرعية موضوع من عدمه بل طلب المشورة والفرق واضح بين الاجرائين . ولم ينج رئيس الجمهورية من النقد .

ويجدر بنا أن ننقل نبذات من خطاب وجهه اولنهاور زعيم الحزب الاشتراكى الى ايديناور فى هذا الوقت جاء به :

« ان هذه المعاهدات لا تضع الا نهاية مظهرية لقانون الاحتلال وفى الواقع أنها تحافظ على الاحتلال تحت ستار تعاقدى . ان هذه المعاهدات لم تقدم لنا من اجل توسيع مجال تحرك الجمهورية الاتحادية بل على العكس من أجل تقييد حرية تحركها . انها بالتنسيق مع اتفاقيات أخرى فانها تحرمها تماما أو جزئيا من قدرة اتخاذ قرارات فردية فيما يختص باهدافها الاقتصادية والعسكرية والسياسية . أيضا اننا نعتبر أن هذه الاتفاقيات لا تطابق الفكرة التى عرضت بموجبها على البرلمان .. من حيث أن توحيد المانيا فى حرية هو الهدف الأسمى لسياسة المانيا الاتحادية . اننا مقتنعون أن قبول هذه المعاهدات لن يساعدنا على اجراء توحيد المانيا بل على العكس انها ستجعلها أصعب أن لم تكن تجعلها مستحيلة . اننا نرى ان هذه السياسة لا تطابق المصالح القومية لامتنا مع سياسة التهدئة والتثبيت المتبعة فى أوربا . وتمشيا مع رأينا فان هذه المعاهدات لا تعطى للشعب أمنا متزايدا كما انها فى الجانب الآخر لا ترفع المقدرة الدفاعية للعالم الحر هذا بصرف النظر من أنها قد تزيد تعريض امن المانيا وتمد من قسمتها وتزيد من انقسام الآراء داخل أوربا الحرة .

انه بموجب المناسبات الدولية الحالية فاننا يجب أن نبحث عن قاعدة دولية أوسع ولهذه الأسباب فاننا من مؤيدى اجراء مفاوضات جديدة بهدف خلق نظام جماعى للامن وللتعاون من لدى كل الشعوب الحرة فى مختلف المجالات الحيوية بما فيها مجال الدفاع المشترك . ان المبدأ الأساسى لهذا التعاون يجب أن يكون قدرة العمل على نفس المستوى للجميع وبنفس الشروط وفى حالة المانيا فان مثل هذا التعاون يمكن أن يعطى للجمهورية الاتحادية قدرات للقيام بسياسة ايجابية من أجل التوحيد .

يا سيدى المستشار اننا مقتنعون أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لكى

نصل الى ذروة الامن بالنسبة لنا و للعالم الحر وهذا مع ترك المجال مفتوحا لمتابعة اهم أهدافنا الا وهى اقامة وحدة المـانيا فى حرية »

وقد رد عليه ايديناور بالخطاب التالى فى ١٦ يناير ١٩٥٣ الذى جاء به :

« انكم طالبتم بعدة مطالب منها تحكيم المحكمة التأسيسية واجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب و العودة الى قانون الانتخابات القديم و اشراك برلين الغربية فى مجلس النواب الاتحادى وهى امور تمس الدولة فى حين أنكم أعلنتم فى الوقت نفسه ان المعاهدات غير مقبولة لكم .. واذا تمكنا من تلبية جميع مطالبكم فان الحزب الاشتراكى الديمقراطى سيظل على موقفه من الاتفاقيات . اننى أريد فى خطابى هذا مناقشة الموضوع بطريقة اعمق . ان القرار على مسائل هامة مثل مسألة مستقبل شعب المانيا هى مسائل سياسية وليست مسألة قانونية . والحكومة تأسف بأنكم أشركتم المحكمة الاتحادية فى هذا الموضوع وبذلك حملتم المحكمة بمسئوليات حياة أو موت الشعب الألمـانى وهى مسئوليات تعود فى المرحلة الأولى على عاتق السياسى ... أما عن مسألة الحل المبكر لمجلس النواب فان هذا الموضوع غير مقبول بناء على القانون الأساسى المنظم لهذا الشأن فى دستورنا .. ان انتخابات جديدة بمجلس النواب تتطلب وقتا يجعل من الصعب الانتهاء من موضوع المعاهدات هذا العام وخاصة ان بلادا اخرى تنتظر تصـديقنا على هذه الاتفاقيات ... ولذلك لا يجب أن يضيع من نظرنا ان رفضنا لهذه الاتفاقيات يعنى الابقاء على قوانين الاحتلال ولا يعرف أحد كيف سيكون تطبيق الحلفاء لهذه القوانين فى المستقبل اى فى الوقت الذى تكون قد فشلت فيه محاولاتهم فى أن يودعوا فى أيدى الألمـان امر تولى أمورهم بأنفسهم .

ان نظريتكم بأن مثل هذه المعاهدات ستثير صعوبات من أجل توحيد المـانيا فى حرية وتجعلها غير قابلة التحقق هى نظرية غير سليمة واننى مقتنع انه من المستحيل الوصول الى توحيد فى جو حر بدون مساعدة القوى الغربية كما وعدونا به فى هذه المعاهدات . هذا ولم تقدموا اى حلول تبادلية فى هذا الشأن بموجب اقتراحاتكم المذكورة . انه عندما أشعر أنكم تعارضون انقسام اوربا الحرة فان هذا يعنى أنكم تؤيدون مبدأ وحدة اوربا ومن هذه النقطة أود أن أعرف منكم ما يجب أن تفعله المانيا حتى لا يصيب السوء وحـدة أوربا هذه ... ان هناك اختلافات فى وجهات نظرنا بالنسبة للسـياسة الخارجية الا ان هناك بعض نقاط تلاقى بالنسبة لبعض الأهداف الأساسية لهذه السياسة » .

كان تصرف ايديناور بشأن الطلب الذى قدمه للمحكمة الاتحادية ينم عن دهاء سـياسى وكان يقول انه طالما لجأت المعـارضة الى المزاحمة

الدستورية فانه من حق الحكومة أن تزاول اجراءات مماثلة وفى ٨ مارس ١٩٥٣ وافقت المحكمة الاتحادية على وجهة نظر الحكومة الاتحادية وعلى أن عرض المعاهدتين على مجلس النواب هو اجراء دستورى وانهما لا تحتاجان الا على الأغلبية العادية دون أغلبية ثلثى الأصوات وعليه قدمت الحكومة المعاهدتين للقراءة الثالثة وتمت الموافقة عليهما ثم وقع عليهما رئيس الجمهورية فى ١٥ مايو ١٩٥٣ وبذلك أصبحت المعاهدتان قد تم التصديق عليهما من جانب المانيا الاتحادية الا أن المهم كان ان تصدق عليهما جميع الدول التى وقعتهما .

تأزم الموقف فى فرنسا بسبب المعاهدتين فقد سقطت الحكومة الفرنسية فى يناير ١٩٥٣ وحل بيدو فى وزارة الخارجية الفرنسية محل شومان الذى كان يتسم ببعد النظر ازاء المسألة الألمانية وأعلن رئيس وزراء فرنسا الجديد رينيه ماير أنه لا يستطيع قبول معاهدة تحالف التجمع الدفاعى الأوروبى على حالها بل يريد اجراء تعديلات بها وذلك من أجل التحصل على مزيد من ضمانات الأمن لفرنسا تجاه المانيا الاتحادية . الأمر الذى أعاد على السطح شعور التشكك ازاء تسليح المانيا الاتحادية والتخوف التقليدى من عودة العسكرية الألمانية من جديد . وكان مصدر تخوف فرنسا ليس فقط اعادة تسليح المانيا الاتحادية بل بداية ظهور التقدم فى اقتصاد المانيا الاتحادية فى سنة ١٩٥٣ وهى التى كانت تحبو أرضا عام ١٩٤٥ . فانه بالرغم من أن ميزان مدفوعات المانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ كان يعانى من عجز يقدر ٧ر٣ مليار دويتشمارك الا انه فى عام ١٩٥٢ حدد ميزان المدفوعات فائضا فى الصادرات على الواردات بمقدار ٧ر. مليار دويتشمارك وارتفع هذا الفائض فى صالح المانيا الاتحادية عام ١٩٥٣ وبلغ ٥ر٢ مليار دويتشمارك .

وبذلك تنبأت فرنسا ان الشعب الالمانى فى المانيا الاتحادية بدأ ينهض من كبوته وبدأ يعمل بكل جهده الى ان توصل الى هـــذه النتيجة وهو الذى يستورد قرابة نصف المواد الغذائية التى يستهلكها من الخارج هذا فى الوقت الذى كانت تعانى فيه فرنسا بل وغالبية دول أوربا الغربية من العجز فى ميزان مدفوعاتها وعدم التخلص من آثار الحرب خاصة فى مجال التصنيع . والفضل الأول فى ذلك يرجع لصميم الشعب الألمانى فى المانيا الاتحادية لأنه هو الذى تحمل الحرمان وشد الأحزمة على البطون واكتفى ببيضة واحدة فى الاسبوع فى وقت ما بعد الهزيمة كانت تذهب للصغار دون الكبار . وقد اندهشت العديد من الدول وقتئذ من هذه الأرقام فى الوقت الذى كانت معظم المصانع الألمانية ذات الانتاج المدنى قد دمرت أو نقلت .

وفى سبتمبر ١٩٥٣ أعيد انتخاب ايديناور فى الانتخابات العامة التى جرت وتحصل الحزب الديمقراطى المسيحى الذى يتراسه ايديناور على اغلبية كبيرة تسمح له بالحكم دون ائتلاف مع احزاب اخرى اذ تمكن الحزب من التحصل على ٢٤٣ مقعدا فى مجلس النواب بعد أن كان لديه ١٣٩ فى المجلس السابق وبالنسبة للحزب الاشتراكى الديمقراطى فقد حصل على ١٥١ مقعدا بعد أن كان له ١٣١ فى المجلس السابق الأمر الذى يدل على أن غالبية محترمة من الناخبين أيدوا ايديناور فى برنامجه السياسى الا ان حزب أولنهاور كذ نقد تقدم فى نفس الوقت مما يدل على زيادة ملحوظة بالنسبة لمؤيديه الا أنها لم تكن زيادة أغلبية كبيرة ومن ذلك يمكننى أن استنتج ان الرأى العام كان مشدودا هو الآخر بالأحداث التى كانت تمر بألمانيا الاتحادية وساهم فيها بموجب الترجمة هذه التى نتجت عن انتخابات مجلس النواب الألمانى الاتحادي .

الفصل الرابع : محاولات توحيد المانيا

البوادر الأولية لتوحيد ألمانيا

لم يرث الشعب الالمانى عام ١٩٤٥ الهزيمة بل ورث، ما هو اشد تعقيدا وقسوة الا هو تقسيم المانيا . ان الهزيمة يمكن ان تعالج أما التقسيم وبالطريقة التى تم بها فكان من امره أن قاوم كل أنواع الأدوية التى قدمت له لمحاولة علاجه بموجبها . وكان هناك الكثير من الجدل حول الموقف الرسمى لبعض حلفاء الحرب العالمية الثانية من عملية توحيد المانيا والموقف الغير رسمى للبعض منهم . والواضح فى بداية الأمر ان الغالبية أرادت لألمانيا ان تقسم الى عدة دويلات أما بعد أن تلاشت آثار الحرب بمرها وعسلها فقد حاول البعض الابقاء على تقسيم المانيا لأن ذلك كان لصالحهم . واحتار الشعب الألمانى بين هذا وذاك الا أن الحكم صدر عليه بأن يعيش مقسما الى قسمين لفترة لا يعلم أحد مداها وذلك بسبب كونه شعبا دءوبا فى عمله ونشطا فى تفكيره ولو كان من الشعوب الخاملة لكان قد تركه الجميع وحاله . فطبيعة الشعوب تطغى على موقع بلادها الجغرافى وعلى ما تحويه أرضهم من كنوز وخامات لأنهم بالجهد والعزيمة يمكنهم أن يعوضوا اى نقص سواء فى الموقع الجغرافى او بالنسبة لطبيعة موارد بلدهم اذا كانت فقيرة وخاوية ـ فما بال مجموعة كادحة تعيش على أرض بها خامات وفيرة وتمتاز بموقع متوسط ملائم ـ وأنا لاابغى من قولى هذا ان امتدح الشعب الالمانى فقد عرفه لينين حق المعرفة منذ سنوات وقال فيه قوله الشهير « من يمتلك المانيا يمتلك اوربا » ورغم ان هذا القول قد

صدر قبل عصر الذرة والفضاء الا أنه ما زال به قـدر كبير من الحقيقة ما زالت باقية وقائمة .

لقد حاول كل من المسئولين الالمـان فى شطرى المـانيا العمل من أجل توحيدها الا ان كل جانب كانت له طريقة تختلف عن طريقة الجانب الآخر رغم ان الهدف المـادى النهائى كان يوصل بكل الى توحيد المانيا وتصادمت الوسائل واستمرت البلد تدمى من تقسيمها . وسأحاول فى هذا الفصل أن انقل للقارىء فكرة مفصلة عن هذا الموضوع ومتى وكيف بدأ العمل ازائه ساردا الاندفاعات خاصته وهى التى شحنت بالكثير من الطاقات لنحاول أن نتبين وسط ضباب السياسة الدولية ـ التى تعتبر العنصر المؤثر على كل مشكلة حادة ـ ما آل له هذا الموضوع الحيوى . ولن يتقصر الحديث عن تقسيم المـانيا على هذا الفصل بل سيفرض نفسه على بقية فصول الكتاب لأن كل الأحداث تدور حول آثاره .

بالنسبة للسياسة الرسمية لألمـانيا الاتحادية فى شأن توحيد المانيا فقد أعلن ايديناور فى بداية ١٩٥٠ أى بعد أشهر قليلة من توليه الحكم ان توحيد المـانيا يجب أن يتم بموجب انتخاب الشعب الألمانى فى شـطرى المـانيا للجنة تأسيسية بشرط أن تتم هذه الانتخابات بطريقة حرة مع ضمان سرية انتخاب الناخب وبدون أى تدخل أجنبى ومن واقع تكوين هذه الجمعية التأسيسية تبدأ الأخيرة فى تشكيل المؤسسات الدستورية وتبسط نفوذها معهم على كل دولة المـانيا ومن ثم تبدأ عملية توحيد المانيا . وفى اعلان رسمى للحكومة الألمـانية الاتحادية صدر عنها فى ٢٢ مارس ١٩٥٠ أعلنت الحكومة البرنامج التالى من اجل توحيد المـانيا :

١ ـ يجب أن تتم انتخابات من أجل تشكيل جمعية تأسيسية فى كل أنحاء المـانيا وذلك بعد الاعلان عن قانون انتخـابى بمعـرفة الدول الأربع الكبرى صاحبة الاحتلال .

٢ ـ يجب أن تتم الانتخابات فى جميع انحاء المـانيا تحت اشراف لجـان مشكلة من دول الاحتلال الأربع أو من هيئة الامم المتحدة .

٣ ـ ان أهم واجبات الجمعية التأسيسية المنتخبة هو وضع دستور المانيا على أن يعرض هذا الدستور لاستفتاء الشعب الألمانى ويجب قبل ذلك ضمان حرية الناخب الألماني بحيث يضمن له حرية الادلاء برايه وذلك فى جميع قطاعات المانيا .

وتهتم حكومة المـانيا الاتحادية بالنقاط التالية :

ـــ حرية ابداء الرأى لجميع الأحـزاب فى كل المـانيا وعدم تدخل قوات الاحتلال فى أمور الدستور أو فى نشاط الأحزاب السياسية .

ـــ ضمان حرية الافراد وامنهم معضمان قوات الاحتلال والسلطات الالمانية بعدم استخدام الضغوط الاقتصادية ضد أعضاء الأحزاب الســياسية قبل وبعد عملية الانتخابات .

ـــ حرية النشر وحرية توزيع الجرائد فى كل المـانيا .

ـــ حرية انتقال الأفراد فى المانيا والغاء تصاريح المرور من قطاع الى آخر .

ان الضمان والاعتراف بهذه الحريات تتوقف على قوات الاحتلال ويجب ان يعطى للالمـان حق طلب مساعدة الحلفاء لحماية هـذه الحقوق . وانه حسب ما جاء فى مقدمة هذا الاعلان وماهو مدون فى الدستور فان حكومة المانيا الاتحادية توجه نداءها لكل الألمان ولقوات الاحتلال وللرأى العـام حتى تسهل الأمور من أجل توحيد الشعب الألمانى فى سلام وحرية . »

هذا وقد وافق وزراء خارجية كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا على اعلان الحكومة الاتحادية هذا وذلك أثناء اجتماعهم بلندن يوم ١٣ مايو ١٩٥٠ وأوضحت الحكومات الثلاث موقفها من توحيد المانيا بهذا البيان الذى جاء به :

« بموجب توكيد قرار حكوماتهم بشأن المساهمة فى توحيد المانيا وباتفاق مع الحكومة الألمانية الاتحادية وبالاشتراك مع كل القوى التى تساند نفس الأهداف هذه فان وزراء الخارجية الثلاثة وافقوا ان اعادة توحيد المـانيا يجب أن تتم على الأسس التالية :

ـــ انتخاب حر لحكومة المانية تمد سلطانها على كل المانيا .

ـــ اعتراف فى كل المانيا بحرية التنقل والحماية ضد منع الحرية الفردية وحرية الاجتماع وحرية التعبير فى الصحف والاذاعة .

ـــ حرية القضـــاء .

ـــ أعتراف كل المانيا بحرية عمل جميع الأحزاب السياسية الديمقراطية .

ـــ منع البوليس السرى فى كل المانيا ومنع قوات البوليس ذات التسليح الخاص بها .

— ضمان الوحدة الاقتصادية الألمانية بموجب قرارات من لدى الحكومة الالمانية فيما يختص بوحدة العملة ووحدة الجمارك مع اتفاق الحلفاء الأربع على التعويضات خاصتهم والانتاج الجارى والصناعات المحددة والصناعات الممنوعة .

— حرية اقامة المنشآت الصناعية وتلك التى ساهمت فيها قوى أجنبية بعد ٨ مايو ١٩٤٥ بطريقة تضمن تطور هذه المشروعات باتفاق الدول الأربع الكبرى وطبقا للقانون الألمانى .

— اقامة رقابة للقوى الأربع بموجب لجنة يشكلونها فى هذا الشأن ..

وعليه فان وزراء الخارجية الثلاثة يؤيدون قرار الحكومة الألمانية الاتحادية الصادر فى ٢٢ مارس ١٩٥٠ والذى يطالب بانتخابات حرة فى كل المانيا بهدف تشكيل جمعية تأسيسية واجبها وضع دستور لكل المانيا على ان تجرى هذه الانتخابات تحت اشراف دولى وحسب اجراءات موضوعة بواسطة قوى الاحتلال الأربع وان واجب هذه الجمعية هو اصدار دستور يخضع لاستفتاء الشعب الألمانى وانه عندما يتم تشكيل حكومة المانية فعلى القوى الأربع العمل فورا ازاء وضع تسوية صلح عام . »

وقد قدم المندوبون المفوضون لأمريكا وانجلترا وفرنسا مذكرة بهذا المعنى يوم ٢٥ مايو ١٩٥٠ الى قائد القطاع السوفييتى المارشال زوكوف الا أنهم لم يتلقوا عليها ردا سواء من الحكومة السوفييتية أو من قائد القطاع السوفييتى .

وبنظرة سريعة على قرارات الحلفاء الثلاث بشأن توحيد المانيا عاليه والصادرة فى ٢٣ مايو ١٩٥٠ فى لندن يمكننا أن نلاحظ أنها تحوى على تواجد لجنة رقابة من دول الاحتلال الأربع فى المانيا الموحدة وتشمل اشراف الدول الأربع على اقتصاد وصناعة المانيا الموحدة اى أنها فى النهاية توحد المانيا تحت اشراف موحد للمنتصرين وذلك دون تحديد موعد لنهاية هذا الاشراف وان كانوا تحدثوا عن عقد معاهدة صلح مع المانيا الموحدة الا انهم ايضا لم يحددوا اقصى موعد لابرام مثل هذه المعاهدة بل تركوا أمرها عائما . لقد نوهوا بأهمية وضرورة ممارسة الحريات العامة وحرية القضاء الا انهم جددوا ان الانتخابات العامة فى كل المانيا كان يجب أن تتم تحت رقابة دولية وهذا بخلاف ما جاء فى برنامج المانيا الاتحادية الذى أجاز رقابة الدول الأربع أو الأمم المتحدة على هذه الانتخابات .

انفجرت حرب كوريا فى صيف ١٩٥٠ وظهر جليا تنافر الغرب والشرق الى أن وصل بهم الحال الى حرب كانت أمريكا طرفا مباشرا بها أما روسيا

روسيا فقد كان دورها غير مباشر وقد ترجم الغرب موقفه من هذه الأحداث في القرارات الصادرة عن وزراء خارجيته بعد اجتماعهم في ١٤ سبتمبر ١٩٥٠ بنيويورك والتي جاءت بها :

« تبادل وزراء الخارجية الآراء حول النقاط التالية الخاصة بأوربا :

— تكوين قوة مسلحة موحدة للدفاع عن أوربا الغربية .

— تقوية سريعة للقوات المسلحة الموجودة في غرب أوربا .

— اتخاذ اجراءات الهدف منها تطوير انتاج المعدات ومواد الاستهلاك اللازمة للدفاع وتمويل هذه المتطلبات .

— امكانية مساهمة المانيا الغربية في هذه المجهودات .

— اتخاذ الاجراءات الدولية اللازمة لضمان السلامة الدولية لالمانيا الغربية وبرلين .

— اتخاذ اجراءات للاسراع بادخال المانيا الغربية في اطار الدول الحرة خاصة باعلان انتهاء حالة الحرب والتخفيف من رقابة الاحتلال المتخذة تجاهها . »

ويعترف الغرب في هذه القرارات عن مدى احتياجه الى مساهمة المانيا الغربية كما سبق أن أوردنا مسبقا وفي ٢١ أكتوبر ١٩٥٠ صدر عن روسيا والبانيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا والمجر والمانيا الشرقية البيان التالي عقب المؤتمر الذي عقدوه في براج جاء به :

— نظرا للاهتمام من اجل الحفاظ على السلام وأمن أوربا فقد قررت الدول .. ان الحاجة ملحة الى أن تعلن حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي انهم لا يقبلون اعادة تسليح ألمانيا وادماجها في اى نظام هجومي وانهم يعلنون عن رغبتهم في تنفيذ قرارات مؤتمر بوتسدام التي تشمل ضمانات بالنسبة لتشكيل دولة ألمانية واحدة متحدة ومسالمة وديمقراطية .

— ان ترفع كل القيود الرامية الى تحديد التطور السلمي للاقتصاد الالماني على أن توضع في المقابل القيود على اعادة بناء آلة الحرب الالمانية .

— ان توقع فورا معاهدة صلح مع المانيا تضع أسس وحدة الشعب الالماني حسب قرارات بوتسدام على أن تشمل انسحاب كل قوات الاحتلال الاجنبية من الأراضي الألمانية بعد سنة من توقيع اتفاقية الصلح .

— أن يشكل مجلس تشريعي الماني يتكون من عدد متساوى من الأعضاء لكل من المانيا الغربية والمانيا الشرقية ومن واجبه تشكيل حكومة المانية مؤقتة ذات سيادة ديمقراطية سلمية .

على أن يقدم هذا المجلس التشريعى اقتراحاته الى حكومات الاتحـاد السوفييتى وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لتنال موافقتهم . والى حين تشكيل حكومة المانية سيخول هذا المجلس حق الاشتراك فى المشاورات الرامية الى انجاز معاهدة الصلح . وكشرط محدد يجب أن يخضع هذا الاقتراح لاستفتاء شعب المانيا .. » .

من الملاحظ عن مشروع الشرق عاليه أنه جاء بعد أحـداث كوريا وبعد أن أعلن الغرب عن موافقته لتسليح المانيا الغربية ضمن العـالم الغربى — الا أن المشروع لم يحو على مبدأ انتخاب أعضـاء المجلس التشريعى المقترح بصرف النظر عن نسبة أعضائه الأمر الذى كان من المتوقع أن يرفضه الغرب بالنسبة لهـذا الاعتبار أيضا لقد حـــدد المشروع موعدا لانسحاب القوات الأجنبية من ألمانيا وذلك بعد سنة من توقيع معاهدة الصلح الا أنه لم يحدد موعدا لتوقيع معاهدة الصلح لأنه بالرغم من ألفورية التى ذكرها فانه يمكن أن تقابلها عقبات تمد من أجـهــا لفترة غير معلومة . لم يقبل الغرب هذا المشروع بسبب تعارضه مع الدور الذى حددوه لألمانيا الاتحادية أيضا بسبب ما أعلنوه من انه لا يضمن الحريات للأغلبية الألمانية الغربية . أما بالنسـبة للحكومة الألمانية الغربيــة فقد رفض ايديناور هذا المشروع وقال عنـه انه محاولة من الشرق لأجل عرقلة خطوات اندماج ألمانيـا الاتحادية مع الغرب وتعويق تسليحها وان الشرق يريد ابقاء ألمانيا الاتحادية على حالتها دون أن تكون لها أى قوات ذاتية .

على اثر صـدور قرارات مؤتمر براج قدمت روســيا للدول الغربية الثلاث مذكرة فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ تقترح فيها عقد اجتماع لوزراء خارجيتهم من أجل دراسة نزع سلاح ألمانيا ودراسة اقتراحات توحيد ألمانيا وفى هــذه الأثناء أرسل رئيس وزراء ألمانيا الشرقية أوتو جرونفول خطابا بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٥٠ الى ايديناور جاء به :

« ان انقسام ألمانيا خلق وضعا ازدادت حالته حدة بعد أخبـــار أعادة تسليح ألمانيا الغربية . أن الشعب الألمــانى شديد القلق بسبب تهديد قوى الامبريالية على مصالحه القومية .

وأمام هذا الموقف فان الحفاظ على السلام والتوصل الى معاهدة صلح واعادة وحدة ألمانيا يتوقف قبل كل شيء على موافقة كل الألمــان . ونحن نعتقد أن مثل الاتفاق ممكنـا طالمـا أن كل الشعب الألمانى يأمل فى تسوية سلمية . أن تكوين مجلس تشريعى تمتد سلطاته الى كل ألمانيا يمثل رغبـة كل الألمان المحبين للسلام . ان هذا المجلس المشــكل من مندوبين متساويين

العدد عن المانيا الغربية والمانيا الشرقية سيكون من واجبه أن يشكل حكومة مؤقتة ديمقراطية سلمية تشمل سلطانها كل المانيا على أن تتحصل هــذه الحكومة على موافقة روسيا وأمريكا وفرنســا وانجلترا على تشكيلها ومقترحاتها وفى الوقت نفسه تبدأ مفاوضات من أجل وضع معــاهدة صلح الى حين تشكيل حكومة نهائية ويمكن استشارة الشعب الالمانى على موضوع هــذا الاقتراح .

اننا نعتقد ان مجلسا تشريعيا تمتد سلطاته على كل المانيا يمكن أن يقوم بالترتيبات الضرورية لاستشاره انتخابية حرة فى كل المانيا من هدفها تعيين جمعية وطنية . وبذلك فان تشكيل مثل هذا المجلس سيخلق فورا الشروط المناسبة لفتح مباحثات تهدف الى ابرام معاهدة سلام وهذا المجلس سيمهد لتشكيل حكومة أيضــا . ووفق روح من التفهم المخلص من جانب حكومــة جمهورية المــانيا الديمقراطية فانهــا مستعدة أن تفتح المبــاحثات على كل المشاكل المترتبة عن تشكيل المجلس التشريعى الذى ستمتد سلطاته الى كل المانيا . كثيرون هم الألمان فى ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية الذين يفكرون أن الخطوة الأولى لحل المشاكل الحيوية لشعبنا هى أن نقــدم للقوى الرباعية المحتلة اقتراحا مشتركا . وبموجب رضانا على الارادة السلمية للشعب فان حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية تقترح على حكومة الجمهورية الاتحادية أن يفتح باب المحادثات من أجل مجلس تشريعى تمتـــد ســلطته عبر كل المانيا . ونحن نقترح أن توفد كل حكومة ستة أعضــاء من قبلها الى هذا المجلس . أما فيما يختص بمكان وتاريخ الانعقاد فان اتفاقا فى هذا الشــأن يمكن أن يتم عن طريق سكرتارى الدولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء » .

هذا وكانت قد تشكلت أول حكومة فى المانيـــا الديمقراطية فى منتصف أكتوبر ١٩٥٠ ويعتبر هذا الخطاب أول اتصال بين شطرى ألمانيــا منذ مايو ١٩٤٥ ليناقش ويقترح خطوطا بشأن توحيد ألمانيا ولم يصل الخطــاب عن طريق رسمى بل وصل ايديناور عن طريق خاص وبصرف النظر عن كيفيــة وصوله فقد كان هذا الخطاب أول بداية الحوار بين شطرى ألمانيــا . وقبل أن ننقل رد فعل هذا الخطاب لدى حكومة ألمانيــا الغربية أرى أنه يجب أن نتعرف على حقيقة الصورة الخلفية التى كانت تسود ذهن ايديناور تجــاه السلطات الحاكمة الألمانية فى ألمانيا الشرقية ـ وفى وصف لايدينـــاور عن الانتخابات التى تمت فى ألمانيا الشرقية يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥٠ وهى الانتخابات التى جاءت باوتو جروتفول كرئيس للوزارة قال ايدينـــاور ـ بأنهــا كانت انتخابات غير حرة تمت تحت الاشراف الروسى وتحت التهديد وبطرق غير

ديمقراطية ـ وسواء كان رأى ايديناور هذا صائبا من عدمه فانني وجدت لزاما ان اذكره حيث أن هذا الرجل بحـذره وكراهيته للشيوعية هو الذى كان سيحـكم المـانيا الغربية لعـدة سـنوات قادمة لذلك وجب معرفة وجهة نفكيره مبكرا فى بادىء الأمر بكل وضوح لأنه كان يصدر قراراته على هذا الأسـاس وبصرف النظر من أنه كان يميل للغرب ويعمل على انضمام المانيا الغربية اليه الا انه كان أحيانا أكثر ملكية من الملك نفسه .

وقد علق ايديناور على خطاب أوتو جروتفول المؤرخ ٣٠ نوفمبر ١٩٥٠ وقال :

« أن جروتفول لم يتحدث عن قرارات بوتسدام ولا عن قرارات براج . ان اقتراحه بشان المجلس التشريعى الذى تعطى سلطاته كل المانيا يعود الى الفقرة الرابعة من قرارات براج فى ٢١ اكتوبر وعليه فانه من الواجب لتفهم خطابه أن نعلم بحقيقة محتوبات قرارات براج . ان تسويه المسألة الألمانية على أساس قرارات براج هو أمر نرفضه كليه . ورغم الواقعة التى تلزمنـا بمجالسـة متكافأة مع الحكومة غير الشرعية للقطاع الروسى فكان يوجد هناك اعتراض أساسى الا وهو تشكيل مجلس تشريعى يشرف على كل المانيا وذلك طبقا لما جاء فى قرارات براج . خاصة وأنه طبقا لقـرارات بوتسـدام فان مجلس رقابة القوى الأربع كان من المفروض أن يشرف على نشاط أى مجلس مخول بسلطات عمل تشمل جميع ألمانيا وعليه فان أى قرار يصـدر عن مثل هذا المجلس كان يمكن لمجلس رقابة القوى الاربع أن يلغيه ويمكن أن يتم هذا الالغاء بمعرفة أى من الدول المحتلة المشتركة فى مجلس الرقابة هذا بموجب الفيتو خاصتها . وان محاولات توقيع اتفاقيـة صلح مع النمسـا وهى محاولات فشلت حتى الآن تبرهن على مدى فاعليـة مثل هـذه الوسـيلة فى الرفض .

ولقد ورد لى تحليل لخطـاب جروتفول ونتائج اقتراحاته جاء به أن الانتهاء من توقيع اتفاقية صلح مع المانيا يمكن أن يتـأخر لسنوات بموجب اعتراض أى من القوى المحتله وفى هذا الوقت يمكن لهذه القوة المحتـلة أن تلغى بموجب الفيتو خاصتها فى مجلس الرقابة أى قرار ادارى يكون قد اتخذه الألمـان بما فى ذلك مجرد تعيين عمدة مدينة » ..

اتخذت الحكومة الاتحادية موقفا سلبيا من خطـاب جروتفول ورفض أيديناور أن يرد عليه ووافقه فى ذلك شوميكار الذى صرح وقتها بأن خطاب حكومة برلين الشرقية لا يستحق أى رد مباشر عليه . وكان ايديناور يقول انه يخشى مبدأ فتح مباحثات من أجل توحيد ألمانيا مع حكومة ألمانيا الشرقية

حتى لا تصبح بالتالى عملية توحيد المانيا عملية ثنائية فى الوقت الذى هى فيه عملية الدول الأربع فى المقام الأول وكان أيضا بالضرورة لا يريد احراج الدول الغربية الثلاث من مثل هذه الاتصـــالات الثنائية حيث انه لاحظ امتعاضا لدى المندوبين المفوضين الثلاثة عندما علموا بأمر دعوة جروتفول هذه .

يقول ايديناور انه لم يرغب فى الاعلان الصريح عن رفضه لمقترحات اوتو جروتفول لأن خطابه كان له رد فعل لدى قطاعات كبيرة داخل ألمانيا الغربية من الذين يأملون العمل على توحيد المانيا واتخذ ايديناور موقفا وسطا ازاء هذا الخطاب فلم يرفضه صراحة ولم يقبله أيضا . واتجه الى مجلس النواب يوم ١٥ يناير ١٩٥١ ليرد على خطاب جروتفول عن طريق تحريك قرار كان مجلس النواب الألمانى الغربى أصدره فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٠ بشأن توحيـد المانيا كان قد جاء به أن تعمل الحكومة الاتحادية تجاه القوى الأربع من أجل اعداد انتخابات حرة بالانتخاب السرى المبـــاشر وتحت اشراف دولى فى جميع قطاعات الاحتلال الألمـانى من أجل انتخاب برلمان يمثل كل المانيــا وأضاف ايديناور أن اللجنة العليا للحلفـــاء كانت سلمت مسبقا للمارشال زدكوف قائد القطاع الروسى مقترحات ايدينـاور فى هـذا الشـأن الا أنه لم يصلها الرد بعد . وفى نفس جلســة ١٥ يناير ١٩٥١ هذه أعلن ايدينــاور مشروعا عن شروط ألمانيا الاتحادية ازاء الانتخابات الحرة جاء به :

« ان حكومة المانيا الاتحادية تحدد الشروط التالية كمطالب ضرورية من أجل اجراء انتخابات حرة فى كل ألمانيا :

— يجب أن يمنح المواطنون الألمان الذين يعيشون فى القطاع الألمـانى الذى يحتـــله السوفيت بأقل قدر ضرورى من الحـرية الشخصية والأمن كالذى يمنح فى دولة مقامة على أساس العدل .

— أن تمنح الحريات العامة التى تمنحها عادة الدولة الديمقراطية لرعاياها مثل حرية التجمع وحرية الاشتراك فى النشاط السياسى الى المواطنين الألمانى الذين يعيشون فى القطاع الألمانى الذى يحتـله السوفيت والى مؤسساتهم . هـذا ولا يتمشى الشرط المذكور مع القانون الذى أصبح ساريا فى القطـاع السوفييتى منـذ ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ والذى سمى بقانون « المحافظة على السلام » . فاذا كان نص هذا القانون لا يهدف الا الى مشاحنات ومسببات الحروب فان تنفيذه بمعرفة أجهزة حزب الوحدة الاشتراكى يشير بوضوح أنه يهدف الى منع أى نشاط بالنسبة لحــرية الرأى . .

— ان تواجد قوات بوليسية شعبية لها أهمية تزداد باستمرار ولها طابع عسكرى يشكل فى نظر الحكومة الاتحادية تهديدا لمجموع الشعب الألمانى خاصة وانها ليست الا أداة لارادة أجنبية . وانه لا توجد فى ألمانيا الاتحادية مثل هذه القوات البوليسية الشعبية ومن أجل ايجاد حل سلمى للمشكلة الألمانية يجب ابعاد كل الضغوط المحلية التى تنمو تحت الاشراف الأجنبى .

وطبقا لأمانى الشعب الألمانى فان الحكومة الاتحادية لا تريد اهمال امكانيات اعادة وحدة ألمانيا فى سلام وحرية الا أن ألمانيا الاتحادية لا تستطيع مفاوضة توحيد ألمانيا الا مع جانب آخر يهتم كل الاهتمام بالاعتراف وبضمان نظام سياسى يطابق نظم الحقوق العامة ويطبق حكم السلام ويحمى حقوق الانسان .

ان تقسيم ألمانيا المؤلم هو واقع نظام حكومى يناهض التقاليد الألمانية والسمات الألمانية وهو النظام الذى انشأ فى القطاع الروسى . ان هذا النظام يحرم مواطنى هذا القطاع من كل امكانية الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحرة ويحرم عليهم الاتصال باخوانهم فى الغرب . وبذلك منع بالقوة التطور المشترك لألمانيا فى نطاق الحرية . أن هذا الانقسام يتقوى بتواجد قوة بوليسية شعبية قوية . وهى ليست الا عنصرا من الجهاز العسكرى لقوة الاحتلال السوفييتية » ...

وجد البعض أن رد ايديناور عاليه على خطاب جروتفول كان قويا فى شدته بصرف النظر عن موازنة محتويات الخطاب ذاته وكان العديد من رجال الكنيسة يأملون أن تبدأ المحادثات بطريقة ما مع الجانب الشرقى وهذا حتى اذا كانت الحكومة المقابلة تعتبر غير شرعية فى نظر الحكومة الاتحادية وأوضحوا أن مثل هذه الاتصالات الثنائية الألمانية كان يمكن من جرائها وضع المحتلين فى يوم ما أمام الأمر الواقع بدلا من ترك جميع الأمور فى أيديهم . وقد كتبت الكنيسة فى هذا الشأن لايديناور تقول : « ان الكنيسة تلاحظ عدم الضمان الانسانى وعدم مثالية المواقف السياسية الدولية وعدم الرؤية الواضحة للحاضر والمستقبل . الا انها أيضا ترى انه لمحاولة مواجهة الصعاب الحالية هذه فانه من الحكمة محاولة الامساك بهدوء باهداب هذه النيات حتى اذا كانت لا تفيد ولا تؤدى الى أهداف قريبة من جانب عارضيها » . وكان للبطريك الانجيلى الدكتور ديبيليوس موقف مماثل تجاه ايديناور وهو من الشخصيات الدينية التى كانت لها صلة بشطرى ألمانيا فقد كتب لايديناور فى هذا الخصوص يقول له : « انه ليس من الأكيد أن تلك المباحثات

كانت ستتوج بالنجاح الا انه يجب على الغرب أن يعلم أن العشرين مليون الماني القاطنين فى المانيا الشرقية يأملون كل الأمل فى تغيير ظروف حياتهم حيث أنه معلوم انه لا توجد فرص مناقشة مفتوحة فى الشرق . ان رجل الشارع لا يستطيع بالتالى تقدير وتخيل المشكلات الكبيرة الاقتصادية والسياسية التى تترتب على موضوع اعادة توحيد ألمانيا » .

أعلن جروتفول فى ٣٠ يناير ١٩٥١ فى مجلس النواب الألمانى الشرقى لقبول تنفيذ واجراء انتخابات سرية وحرة فى جميع انحاء المانيا ردا على رفض ايديناور للمقترحات التى وردت فى خطابه له وفى الوقت نفسه وجه برلمان المانيا الشرقية اقتراحا الى برلمان ألمانيا الغربية يعرض فيه تشكيل لجنة برلمانية من أعضاء البرلمان الشرقى والغربى باعداد متساوية وتكون هذه اللجنة مشكلة من أعضاء برلمانى ألمانيا لتحل محل المجلس التشريعى الذى جاء ذكره فى مشروع جروتفول والمقترح أن يتم تعيين اعضائه دون انتخابهم . ولكن هذه الاقتراحات الأخيرة لم تجد تجاوبا لدى ايديناور الذى قال فى شأنها :

« ان جروتفول قد رفض ببساطة أثناء خطابه فى برلمان ألمانيا الشرقية يوم ٣٠ يناير ما أعلنته باسم الحكومة الاتحادية يوم ١٥ يناير فى البرلمان ... اننى اجريت فى حياتى الكثير من المفاوضات الا اننى لم أدخل أبدا فى مباحثات كنت لم استطع قبلها أن أقدر ولو مع عدم التأكد عن قدر بسيط من النتائج الايجابية .. ان جروتفول وافق على أجراء انتخابات حرة وسرية فى كل المانيا ولكن هل يمكننا أن نتأكد من هذا القول بعد انتخابات مجلس النواب الشرقى التى تمت يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥٠ » .. ومن ذلك رفضت حكومة المانيا الاتحادية العرض الثانى الذى تقدمت به ألمانيا الشرقية من اجل توحيد المانيا .

كان الحلفاء الثلاث قد وافقوا على دعوة روسيا بمذكرتها ٣ نوفمبر ١٩٥٠ من أجل اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع لبحث مشكلة ألمانيا ووافقوا جميعا على أن يعقد اجتماع تمهيدى لمندوبيهم لاعداد جدول أعمال هذا المؤتمر الرباعى المرتقب . وطالب ايديناور من الدول الثلاث ان يبلغوه بفحوى المناقشات التى كانت ستدور مع الجانب الروسى وان يضعوا فى الاعتبار موضوع حرية الانتخابات وتنفيذ الانتخابات على كل المانيا بموجب الانتخاب المباشر مع سرية ادلاء الأصوات . ووافق له الغرب على مطالبه . اجتمع جروميكو وجيسوب ودافيز وبارودى كممثلين لوزراء الخارجية فى باريس يوم ٥ مارس ١٩٥١ وذلك من أجل وضع جدول أعمال المؤتمر

واستمروا فى اجتماعاتهم بباريس حتى نهاية يونيو دون أن ينجحوا فى الاتفاق على جدول أعمال يتفق عليه الطرفان .

وكانت روسيا تريد احياء قرارات مؤتمر بوتسدام من أجل تنفيذها كما ارادت روسيا أن يبحث المؤتمر الرباعى موضوع حلف الأطلنطى والأحلاف الغربية الأخرى فى الوقت الذى كان الجانب الغربى يبذل الجهد للتركيز على بحث أسباب التوتر الدولى مع اعطاء أولوية لموضوع النمسا بحيث تتمتع بموجب معاهدة بكامل استقلالها ومن ثم مشكلة ألمانيا . وانعقد أكثر من ٧٠ اجتماعا بين الجانبين فى باريس الا أن هناك موضوعا كان يبحث بينهم فى سرية تامة وبأسبقية أولى بالنسبة للغرب ولأمريكا بالذات وقد أثبتت الوقائع بعد ذلك بمدة طويلة ان جوهر اجتماعات باريس كانت لبحث موضوع كوريا بالدرجة الأولى بعد أن قارب مرور العام على بداية الحرب الكورية وكانت أمريكا تريد انهاء هذه الحرب التى تورطت فيها بأى طريقة لأنه كان يمكن أن تكون أداة لاستنزافها وعليه ففى يونيو ١٩٥١ اقترح المندوب الروسى فى هيئة الأمم انهاء القتال فى كوريا وتلا ذلك بداية اجراءات مباحثات الهدنة الكورية التى امتدت فترة طويلة .

لقد وجدتها أمريكا فرصة طيبة تلك الدعوة الروسية فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ من أجل عقد مؤتمر رباعى لوزراء الخارجية الأربعة من أجل توحيد المانيا وهى الدعوة الروسية التى أعقبت موافقة الغرب على ضم ألمانيا الاتحادية لمعسكرهم وأيضا كانت بعد بداية العمليات الحربية فى كوريا بأربعة أشهر وبالذات وقت أن عبرت القوات الأمريكية خط العرض ٣٨ فى كوريا واقتربت من الحدود الصينية . واذا كان نواب وزراء الخارجية الأربعة قد عقدوا أكثر من ٧٠ اجتماعا فى باريس فلم يكن من المعقول أن تكون هذه الاجتماعات التى دامت قرابة ٣ أشهر كانت تبحث مشكلة النمسا والمانيا وشروط توحيد المانيا دون موضوع الحرب الدائرة فى كوريا . وقد انفض اجتماع باريس وعلل فشله بسبب عدم اتفاق الجانبين على جدول الأعمال وعليه فقد أعلن أن المندوبين لم يتوصلوا الى اتفاق على جدول الأعمال واعتقد أن هذه أسباب حقيقية بالنسبة لمواضيع جدول الأعمال التى أعلنت علنا للرأى العام وللصحافة العالمية وقد جاء أن الروس طلبوا بأن يكون جدول الأعمال بالنسبة للمواضيع التى يريدون مناقشتها كما يلى :

— نزع سلاح المانيا طبقا لقرارات بوتسدام مع عدم السماح باعادة تسليم المانيا الغربية .

— الاسراع فى عقد معاهدة صلح مع ألمانيا وانسحاب قوات الاحتلال منها .
— تخفيض التسليح ومعدات الحرب للدول الأربع العظمى .
— موضوع حلف الأطلنطى والقواعد الأمريكية فى أوربا والشرق الأدنى .
— موضوع تريستا .

هذا فى الوقت الذى كان فيه الغرب يتمسك بالجدول التالى فقط دون مناقشة المواضيع التى يقترحهـا الروس والغير واردة فى جدول الغـــرب :

— دراسة أسباب التوتر الدولى فى أوربا ودراسة الوسائل الكفيلة بادخال تعديلات محسنة على العلاقات بين الدول الأربع العظمى .
— صياغة معاهدة تضمن اعادة دولة النمسا كدولة مستقلة وديمقراطية .
— المشاكل المتعلقة بتوحيد ألمانيا وصياغة معاهدة صلح ألمانية .
— توقيع معاهدات صلح مع رومانيا وبلغاريا والمجر .
— موضوع تريستا .

ومن جدول أعمال الغرب يمكننا أن نلاحظ أن أمريكا كانت ترفض بحث موضوع حلف الأطلنطى وقواعدها فى أوربا والشرق الأدنى . وحاول الجانب الغربى فى اجتماعات باريس يوم ١٥ يونيو اقتراح اجتماع لوزراء الخارجية الأربعة بصرف النظر عن عدم التوصل الى اتفاق على جدول الأعمال تاركين لوزراء الخارجية تخطى هذه العقبة الا أن الجانب الروسى رفض هذه الدعوة يوم ١٩ يونيو وأصر على ادراج موضوع حلف الأطلنطى والقواعد الأمريكية فى أوربا والشرق الأدنى فى جدول الأعمال مقدما . وبذلك فشل اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع من أن ينعقد بعد ٣ أشهر من التحضيرات وأصـــدر الجانب الغربى فى هذه الاجتماعات بيانا جاء به : « دعت الحكومات الغربيـــة الثلاث يوم ١٥ يونيو ١٩٥١ الحكومة الروسية الى اجتماع لوزراء الخارجية الأربعة على أساس ما تم التوصل اليه فى اجتماعات باريس مع الوضـــع فى الاعتبار للخلافات فى الرأى التى برزت فى هذه الاجتماعات .. الا أن الجانب الروسى رفض يوم ١٩ يونيو هذه الدعوة واكتفى بتأكيد وجهة نظره التى اعلن عنها ... ان حكومات الغرب تعتبر دعوتها لمؤتمر وزراء الخارجية الأربعة قائمة وتأمل أن تدرس الحكومة السوفييتية هذا الموضوع من جديد وتقرر امكانية عقد هذا المؤتمر » .

وبذلك لم يجتمع وزراء الخارجية للدول الأربع الكبرى وقد اجتمع بعد ذلك وزراء خارجية الغرب الثلاثة في واشنطن من ١٠ الى ١٤ سبتمبر ١٩٥١

وقد صدر بيان عقب هذا الاجتماع ـ كما علمنا مسبقا ـ جاء به أن الغرب وافق على ضم ألمانيا الغربية للمعسكر الغربى من أجل الدفاع عن أوربا الغربية وأدماج ألمانيا الغربية فى المجمع الأوربى الغربى . وأعلن برلمان ألمانيا الشرقية يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥١ مشروعا جديدا من أجل توحيد ألمانيا وكان اوتو جروتفول هو الذى وجه الدعوة هذه الى مجلس نواب ألمانيا الغربية وقد جاء فى مشروع ألمانيا الشرقية الجديد النقاط الآتية :

ــ أن تتم محادثات بين ممثلين من ألمانيا الشرقية والغربية تبحث المواضيع التالية :

أولا : اجراء انتخابات حرة فى كل ألمانيا بهدف أن يتأتى عنها توحيد ألمانيا بالوسائل الديمقراطية السلمية .

ثانيا : التوقيع فى القريب العاجل لمعاهدة صلح ألمانية .

ــ ان ينتج عن الانتخابات عاليه جمعية وطنية

ــ أن تقدم ضمانات بشأن حرية الانتخابات لجميع المواطنين .

ــ أن تضمن حرية العمل لجميع الأحزاب والمؤسسات .

ــ أن تقدم الأحزاب قوائم مشتركة .

ــ ان ألمانيا الشرقية لم تعد تتمسك بضرورة تواجد أعداد متساوية للجانبين مثل ما كانت اعلنت مسبقا بشأن المجلس التشريعى فى خطاب جروتفول الأول .

علق ايديناور على الاقتراح هذا بقوله انه قدم بعد أن قرر الغرب الموافقة على انضمام ألمانيا الغربية للمعسكر الغربى يوم ١٤ سبتمبر ١٩٥١ كما جاء فى بيان وزراء خارجية الغرب وبذلك فان ألمانيا الشرقية كانت تعمل من أجل احباط ضم ألمانيا الغربية للغرب وقال عن تفاصيل العرض الألمانى الشرقى ما يلى : « ان الاقتراح الجديد هذا يخالف الاقتراح الذى أعلن عنه جروتفول يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٥٠ حيث أنه لم يعد يشمل تكوين جهاز متعادل فى عدد الأعضاء ليشرف على اعداد الانتخابات وأيضا لقد حدد بصراحة أن الانتخابات ستكون حرة بالاضافة الى أنه وضع فى الاعتبار ما سبق أن أعلنته الحكومة الاتحادية فى ١٥ يناير من ضرورة حرية عمل الأحزاب وحرية بيع الجرائد وحرية انتقال الأفراد . الا ان جروتفول لم يحقق بقية المطالب المعلنة يوم ١٥ يناير بشأن ضرورة ضمان الحرية الفردية وضرورة الضمان ضد أى اجراءات اقتصادية قد يتعرض لها من يقوم بنشاط سياسى بالاضافة الى ضمان الحريات العامة بما فى ذلك أعتراف قوات الاحتلال بذلك والعمل

على الغاء قانون حماية السلام الذى بدأ تنفيذه يوم ١٦ ديسمبر فى القطاع الروسى مع وجوب اختفاء سياسة الارهاب التى ينفذها البوليس الشعبى ».

وعلى ذلك رفض ايديناور هذا العرض وكان ايديناور يكرر أنه يريد أن يندمج مع أوربا الغربية لأن هذا فى تقديره هو الطريق الى توحيد المانيا وقال فى هذا الشأن ما يلى :

« نحن ألمان المانيا الغربية نريد السلام ونريد أن ننضم الى الدول الحرة كشعب يمتلك كافة حقوقه .. نريد الاندماج مع أوربا وهذا الاندماج هو الذى يمكنه فقط ان ينقذ السلام لمدة طويلة . أن انضمام المانيا الاتحادية الى نظام تحالف الغرب هو الذى يمكنه أن يمدنا بمساعدة فعالة من أجل التوحيد . وبموجب بقائنا مخلصين الى تحالفنا يمكننا أن نتحصل على معاهدة تضمن لنا مساعدة الدول الأخرى من أجل توحيد المانيا فى حرية وسلام . ليست السياسة العمياء والغير واضحة هى التى يمكن أن تنقذ السلام انما السياسة الحازمة هى التى تستطيع أن تنقذه . ويجب أن لا تضللنا سياسة الاتحاد السوفييتى وسياسة القطاع الشرقى عن ذلك » .

هذه كانت الركائز التى كان يستند عليها ايديناور فى عدم الاجابة على نداء المانيا الشرقية بصرف النظر عن دوافع هذا النداء لأنه من الواضح انه كان يفضل كخطوة ابتدائية نحو التوحيد أن يقف أولا على أرض صلبة فى مواجهة الشرق وذلك بأن يبرم مسبقا معاهدات وتحالف مع الغرب قبل أن يستدير لمباحثة الجانب الشرقى من المانيا . وكان ايديناور لم يعقد بعد معاهدات بون وباريس وهى التى عقدت فى مايو ١٩٥٢ . وقد كان ايديناور فى موقف قوى فى الداخل لأن شوميكار كان يؤيد عدم الموافقة على نداء اوتو جروتفول الخاص بالتوحيد استنادا الى محتويات اقتراحات المانيا الشرقية التى رفضها وكان شوميكار على قيد الحياة فى هذه الفترة حيث أنه توفى فى اغسطس ١٩٥٢ .

جدد أوتو جروتفول تصريحاته بشأن توحيد ألمانيا فى ١٥ سبتمبر ١٩٥١ واقترب جروتفول نوعا ما من مطالب المانيا الغربية ثم عاد فى ١٩ سبتمبر يعاود الدعوة من أجل توحيد ألمانيا وطالب بأن يكون للألمان المسئولية الأولى فى العمل على توحيد المانيا الا أن ايدبناور اراد أن يعلن عن تفاصيل عملية الانتخابات مقدما حتى تلتزم المانيا الشرقية بها وأعلن المبادىء التالية فى مجلس النواب يوم ٢٧ سبتمبر :

— ضمان حرية العمل السياسى من أجل التحضير للانتخابات .

ــ تلغى كل العوائق التى تحد حرية تنقل الأفراد بين القطــاعات بما فيهم برلين الكبرى وذلك قبل الانتخاب بثلاثة أشهر على الأقل .

ــ لحين موعد اجتماع الجمعية الوطنية يجرى تقديم ضمان للمرشحين فى جميع المنــاطق الانتخابيــة بشأن ضمان كامل حريتهم . والمرشح لن يسجن أو يعتقل لأغراض وقائية ولا يقدم أمام القضاء أو يهدد فى عمله ـ ان مسئولياته يجب أن تصان كما ان حرية تنقلاته يجب أن لا تعاق ويجب أن يكون له حق فى أجازة مناسبة للاعداد لحملته الانتخابية .

ــ لن يعتقل أو يسجن اى فرد بطريقة وقائية قبل وأثناء وبعد الانتخابات بسبب اتجاهاته السياسية كما انه لن يقدم للقضاء أو يهدد فى عمله أو يطرد منــه .

ــ ان الاجتماعات العامة للأحزاب التى تكون قد قدمت برنامجا قانونيــا يجب أن تتمتع بالحرية الكاملة وتوضع تحت الحماية الرسمية ويطبق ذلك أيضا على مرشحى هذه الأحزاب .

ــ لا يجب اعاقة أصدار الجرائد والمجلات والمطبوعات الأخرى التى تصدر

ــ فى مقاطعة ، كذلك لا يجب اعاقة الأحاديث الاذاعية فى كل مجموع المناطق الانتخابيــة .

ــ سرية الانتخابات يجب أن تكون مصانة .

ــ يجب أن تتشابه كل البطاقات الانتخابية ومظاريفهــا لكافة الناخبين ولا يجب ان تحمل اى علامة تدل على شخصية الناخب .

ــ لن يقبل تعديل هذه القواعد وكل مخالفة يجب أن يصاحبها الغــاء العملية الانتخابية فى الدائرة .

ــ ان الحماية يجب ان تعهد فقط الى عناصر رقابة دولية فى جميع الدوائر الانتخابية ويسمح لكل ألمانى باللجوء الى عناصر الرقابة هذه التى يجب عليها أن تنفذ هذه التعليمات .

وفى جلســة ٢٧ سبتمبر ١٩٥١ طلب مجلس النواب من ايديناور أن يبلغ الحلفاء الثلاثة بنية المانيا الاتحادية بشأن العمل على توحيد المانيا عن طريق انتخابات حرة تجرى برقابة لجنة دولية يرجى ان تعينها الأمم المتحدة وذلك من أجل انتخاب جمعية عمومية فى شطرى ألمانيا وقد أفادته لجنة الحلفــاء العليا بالآتى : « ان الحكومات الثــلاث التى دافعت وستدافع عن توحيــد المانيا فى الوقت الذى تتمكن فيه من ذلك طبقا للمبادىء الديمقراطية التى تضمن خلق المانيا حرة قادرة على أن تؤدى دورها وســط اتحاد سلمى أوربى ــ تعلن أنها ستساند مشروع الانتخابات اللازم لحماية الحرية الفردية

والقومية للشعب الألمانى .. وترحب الحكومات الثلاث بكل تقدير الاجراءات الايجابية التى اتخذتموها فى شأن الاقتراح بتواجد لجنـــة من قبل الأمم المتحـــدة لتبحث عن مـــدى ملاءمة الظروف الحالية فى المـــانيا الاتحـــادية وفى القطاع السوفييتى من أجل اجراء انتخابات حـــرة ... والحكومات الثلاث تفيد انها ستقدم للأمم المتحدة فى أول مناسبة ممكنـــــة الاقتراح الوارد فى مذكرتكم من أجل أن يجرى التقصى فى كل أراضى المانيا » .

يتضح لنا من رد الحلفاء عاليه ومما أبلغوه لايديناور أن الدول الثلاث تؤيد اجراء انتخابات حرة فى كل ألمانيا من اجل توحيدها وتؤيد أن تأتى لجنة دولية تعينها الأمم المتحدة لتتأكد أولا بأن الظروف السائدة فى كل قطاعات ألمانيا هى ظروف طبيعيـــة تسمح باجـــراء مثل هذه الانتخابات ثم لتقوم بالاشراف على تلك الانتخابات وقت تنفيذها طبقا للشروط التى وضعتهـــا المانيا الاتحادية عن تنفيذ الانتخابات ، وقد تقدمت الدول الثلاث لهيئة الأمم بهذا الطلب وصدر عن هيئة الأمم القرار التالى بأغلبية ٤٥ صوتا ضـــد ٦ اصوات وامتناع ٨ أصوات وكانت روسيا والدول الشرقية الأوربية قد عارضت هذا القرار الذى ينص :

« ... ان اللجنة تتعهد بأن تبحث عن النقاط التالية المتعلقة بالانتخابات الحـــــــرة :

- القوانين التشريعية المنفذة فى القطاعات وتنفيذها فيما يختص بالحريات الفردية وخاصة عن مدى تمتع المواطنين بحرية التنقل واذا كانوا فى حماية أى تهديد بالنسبة للسجن الوقائى وللاعتقال واذا كانوا يتمتعون بحرية التجمع وحرية التعبير بالكلمة والصحافة والراديو .
- حرية الأحزاب السياسية فى اعداد نشاطها وتنفيذه .
- تنظيم نشاط الأجهزة الادارية والقضائية والبوليسية .. الخ .
- ترجو هيئة الأمم المتحدة الجمهورية الاتحادية وبرلين والقطاع الروسى بأن يسمح بحرية تنقلات اللجنة فى كافة أراضيها ومنحها حرية الاتصال بالمواطنين والتوجه الى الأماكن المطلوبة ومراجعـــة الوثائق التى تتعلق بمهمتها فى كل مرة حين ترى ضرورة لذلك وأن تســـتدعى من تريد استدعاءه من شهود » .

وفى يناير ١٩٥٢ أعلن جروتفول عدم اعترافه بقرار هيئة الأمم المتحدة هذا معلنا أنه يتنافى مع القانون الدولى واتفاقيات بوتسدام ومبادىء ولائحة الأمم المتحدة . وفى هذا الوقت أصدر مجلس النواب الالمانى الغربى قراراته بشأن مبادىء الانتخابات الحـــرة الواردة مسبقا وأخطر الغـــرب الحـــاكم

الروسى بمشروع القانون هذا الصادر عن مجلس نواب المانيا الغربية بشأن حرية الانتخابات .

وبذلك انتهت المرحلة الأولى بشأن توحيد المانيا والتى برزت الى السطح بموجب أحداث سياسية ولم تكن كاتجاه طبيعى من أجل توحيد المانيا التى كانت مقسمة منذ سنوات وفى هذه المرحلة كانت المانيا الشرقية والمانيا الغربية أى جروتفول وايديناور هم أبطال مقترحات التوحيد على المسرح بينما كانت أمريكا وفرنسا وانجلترا وروسيا تقف فى الظل تاركين مكان الصدارة لايديناور وجروتفول ومجلسى النواب الغربى والشرقى . وسنرى فى المرحلة التالية أن الدول الأربع هى التى اعتلت بعدئذ خشبة المسرح السياسى وتراشقت بمشاريع من أجل محاولة توحيد ألمانيا .

الشرق والغرب وألمانيا الموحدة

سلمت روسيا الى كل من فرنسا وانجلترا وامريكا يوم ١٠ مارس ١٩٥٢ مذكرة تقترح فيها روسيا عقد مؤتمر للأربعة الكبار من أجل عقد معاهدة صلح مع المانيا وقد جاء فى هذه المذكرة :

« ان حكومة الاتحاد السوفييتى تقدر ضرورة لفت نظر حكومة الولايات المتحدة الى النقطة التالية :

رغم مرور قرابة سبعة أعوام منذ نهاية الحرب فانه لم يتم بعد توقيع اتفاقية صلح مع المانيا . ولوضع حد لهذا الموقف غير العادى واعتمادا على خطاب حكومة المانيا الديمقراطية الذى ترجو فيه الدول الأربع بالاسراع فى وضع معاهدة صلح مع المانيا ـ فان حكومة الاتحاد السوفييتى تخاطب بدورها حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا ـ وتطالبهم ان يدرسوا بدون تأخير هذه المسألة حتى يتم سرعة وضع مشروع قرار مشترك لهذه المعاهدة والذى يمكن مناقشته فى مؤتمر دولى لجميع الدول المهتمة به . ومن الطبيعى أن معاهدة الصلح هذه يجب أن يتم وضعها بتواجد مباشر لألمانيا كاملة ممثلة فى حكومة واحدة .

وفى هذا الشأن فان الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا الذين يباشرون مراقبة المانيا يجب عليهم ايضا التشاور فى شروط تشكيل سريع لحكومة المانية واحدة حسب مشيئة واختيار الشعب الألمانى . ومن اجل تسهيل اعداد مشروع معاهدة الصلح فان الحكومة السوفييتية تقدم لدراسة حكومات القوى الثلاث المشروع المرفق والخاص بفقرات مشروع هذه المعاهدة مع ألمانيا . والحكومة السوفييتية تقترح

مناقشة هذا المشروع وتعلن انها مستعدة كذلك لدراسة اقتراحات أخرى فى هذا الخصوص » .

وارفقت روسيا مشروع الصلح التالى بمذكرتها :

« ان انجاز معاهدة صلح مع المانيا هو من الأهمية الكبرى من اجل الحفاظ على السلام فى أوربا . ان هذه المعاهدة ستساعد على التسوية النهائيه المسائل التى تولدت من جراء الحرب العالمية الثانية . ان الدول الأوربية التى عانت من الاعتداء الهتلرى وخاصة جيران المانيا مهتمون بالدرجة القصوى فى تسوية هذه المسائل .

ان انجاز معاهدة صلح سيساعد فى تحسين الموقف الدولى وبالتالى الى ارساء سلام دائم . ان ضرورة معاهدة السلام هذه مملاة بموجب التهديد من اعادة العسكرية الألمانية التى لها وزنها خاصة وان قرارات مؤتمر بوتسدام لم توضع موضع التنفيذ بعد .

ان انجاز معاهدة صلح لألمانيا ستخلق لهذا البلد شروط سلام دائم ويسرع من نموها فى دولة موحدة مستقلة ديمقراطية ومسالمة طبقا لقرارات بوتسدام وسيتمكن شعبها من التعاون السلمى مع الشعوب الأخرى . وفى نطاق وجهة النظر هذه فان حكومات الاتحاد السوفييتى والولايات الأمريكية وانجلترا وفرنسا قد قرروا ان يبداوا فورا فى وضع مشروع الصلح مع المانيا . والحكومات الحليفة الأربع تقدر ان تحضير هذه المعاهدة يجب أن يتم باشتراك المانيا ممثلة فى حكومة موحدة وان هذه المعاهدة يجب أن توضع حسب الأسس التالية :

الحاضرون :

انجلترا ، الاتحاد السوفييتى ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، بلجيكا ، هولندا ، وبقية الدول التى اشتركت بقواتها المسلحة فى الحرب ضد المانيا .

الفقرات الأساسية :

— لقد اعيد اقامة المانيا الى كيان دولة موحدة . ولذلك ستوضع نهاية لتقسيم المانيا . والمانيا الموحدة هذه سيكون لها الامكانيات فى التطور الى دولة مستقلة ديمقراطية ومسالمة .

— تنسحب كل القوات العسكرية الخاصة بقوات الاحتلال من المانيا فى

خلال سنة على الاكثر من دخول معاهدة الصلح هذه موضع التنفيذ ، كما يجب ازالة كل القواعد الاجنبية المقامة فى الأراضى الالمانية .

— تضمن الحقوق الديمقراطية للشعب الألمانى حتى يتمتع كل شخص يتبع للقانون الألمانى — بدون تفرقة فى الجنس او اللغة أو الدين — بحقوق الانسان والحريات الأساسية بما فيها حرية التعبير بالقول وبالكتابة وحق الاعتناق بحرية الدين وحرية ابداء الرأى والاجتماع .

— يسمح للأحزاب والمؤسسات الديمقراطية بأن تزاول بحرية نشاطها فى المانيا مع كفالة حقوقهم فى اقرار شئونهم الداخلية بحرية واقامة مؤتمراتهم واجتماعاتهم وان تتمتع الصحافة والنشر بالحرية .

— ستمنع من الأراضى الألمانية اى مؤسسة غير ديمقراطية أو تلك التى تهدد المحافظة على السلام .

— كل الرجال الذين انتموا للجيش الألمانى بما فيهم الضباط والجنرالات وكل قدامى النازيين — عدا أولئك الذين ينفذون أحكام سجن صدرت ضدهم بسبب جرائمهم — سوف يمنحون كافة حقوقهم المدنية والعسكرية من أجل تشييد ألمانيا مسالمة وديمقراطية .

— تتعهد ألمانيا بأن لا تعقد اى محالفات أو أى اتفاق عسكرى يكون موجها ضد دولة تكون استخدمت قواتها المسلحة فى الحرب ضد ألمانيا .

الأراضى :

تحدد أراضى ألمانيا بالحدود التى صدرت بموجب قرارات مؤتمر بوتسدام .

الناحية الاقتصادية :

لن تفرض أى حدود على تطور الاقتصاد الألمانى السلمى والذى يجب أن يعمل على رفع مستوى حياة الشعب الألمانى ولن توضع أى قيود سواء على تجارتها مع الدول الأخرى أو على بحريتها التجارية أو على تواجدها فى الأسواق الدولية .

الناحية العسكرية :

— سيسمح لألمانيا أن يكون لها قواتها الخاصة العسكرية الوطنية (برية وجوية وبحرية) فى الحدود التى تكون لازمة للدفاع عن أراضيها .

— سيصرح لالمانيا أن تصنع معدات حربية ومهمات على انه لا يجب أن تتعدى الكمية والأنواع المحددة اللازمة لقواتها المسلحة والتى ستحددها لها معاهدة الصلح .

ألمانيا والأمم المتحدة :

ستساند الدول الموقعة على معاهدة الصلح طلب انضمام ألمانيا الى هيئة الأمم المتحدة » .

سأسترجع تلوين الموقف فى أوربا وقت تقديم الروس لمشروع الصلح عاليه فى ١٠ مارس ١٩٥٢ وذلك قبل أن نبدأ فى دراسة مشروع الصلح هذا بالنسبة لجميع الأطراف المعنية به . ففى هذا الوقت كان حلفاء الغرب الثلاثة قد وافقوا نهائيا على أدماج ألمانيا الغربية فى سلسلة أحلاف الغرب وكانت العدة تعد من أجل توقيع معاهدة التحالف بين ألمانيا الغربية وأمريكا وفرنسا وانجلترا وهى المعاهدة التى وقعت فى بون فى ٢٦ مايو١٩٥٢وسميت بمعاهدة بون وكانت تسمى أيضا بمعاهدة ألمانيا كذلك كانت معاهدة التجمع الدفاعى الأوربى الغربى قد تحصلت على موافقة موقعيها وكانت تجرى اللمسات النهائية بخصوصها وهى المعاهدة التى وقعتها دول أوربا الغربية فى ٢٧ مايو ١٩٥٢ — وفى هذا الوقت أى قبل التوقيع على هذه الأحلاف بمدة تقارب الشهر — قدمت روسيا معاهدة الصلح المذكورة عاليه .

وفى هذا الشأن انقل رأى ايديناور بالنسبة لمشروع معاهدة الصلح الذى قدمته روسيا ومن خلال ما جاء فى أقوال إيديناور سنتعرف على موقف الدول الغربية الثلاث من المشروع الروسى : « ان الخطة تهدف الزام ألمانيا بالتزامات تجعل منها دولة محايدة تحت الرقابة وتحولها الى دولة من الدرجة الثانية . واذا نفذ مثل هذا المشروع فقد كان سيستحيل علينا أن نشترك فى تكوين أوربا الموحدة وهذا يعنى وضع نهاية لتخليق أوربا الموحدة هذه . ان القراءة الأولية للمذكرة الروسية المؤرخة ١٠ مارس ١٩٥٢ يمكنها أن تعطينى التأملات التالية .

ان الهدف الأساسى لسياسة روسيا الخارجية كان دائما منع توحيد أوربا . وعليه كان يجب منع اندماج ألمانيا فى المجموعة الأوربية بأى ثمن ومن هذا كان يجب ابعاد ألمانيا . وكان على ألمانيا أن تصبح وحدة عاجزة . الأمر الذى كان الاتحاد السوفيتى فى هذه الحالة يأمل من أن يستطيع بالتالى جذب ألمانيا الى نطاق نفوذه بسبب موقعه الجغرافى وبسبب كبر حجمه . ومن الواضح أن روسيا قدرت أن الوقت قد حان من أجل أن تحاول تأخير بل وتدمير تشكيل أوربا اذا ما استطاعت الى ذلك سبيلا . هذا وكانت مفاوضات حلف التجمع الأوربى الدفاعى ومعاهدة ألمانيا تقارب نهايتها ... وبدون ألمانيا فان توحيد أوربا كان مصيره الفشل .. وبسبب

المشاحنات التى كانت ستتواجد بين الأوربيين فقد كانت أمريكا ستفقد الأمل وتنسحب من أوربا .

الأمر الذى تكون روسيا قد حققت ازاء ذلك احد أهدافها . وكان الطريق سيكون خاليا امام الروس ليعملوا فى الخفاء فى مختلف الدول الأوربية وتكون النتيجة النهائية ان تخضع أوربا كلية للاتحاد السوفيتى .

وكان الاتحاد السوفييتى يعمل من أجل أن يطبق على الجمهورية الاتحادية نظام الدوله التابعة له المسلوبة الاستقلال بموجب تقديمه بدهاء سمة الحياد للجمهورية الاتحادية . هذا فى الوقت الذى كانت الأهداف الأساسية للحكومة الاتحادية هى العمل على اعادة توحيد المانيا ضمن أوربا حرة وموحدة . وتوحيد المانيا كان يجب ان يتم بموجب استفتاء حر . وانني ارى ان وحدة المانيا والاندماج مع أوربا الغربية هما أمران لا يجب فصلهما . وكنت أقدر بالمخاطرة وبمخالفة الصواب والعمل على اتخاذ اى اجراء قد ينتج عنه تأخير انشاء التجمع الدفاعى الأوربى الغربى . ان التنازلات السوفييتية ظاهرية فقط وكان من شأنها ان تخدع الشعب الألمانى من الأخطار التى سيتعرض لها وهو اعزل وذلك عن طريق العمل على اخفاق محادثات التجمع الدفاعى الأوربى عن طريق اطالة مدة المفاوضات حول معاهدة الصلح . وسعدت بتعليق المندوبين المفوضين الغربيين بعد ما علموا بالمذكرة الروسية فقد ابلغونى « سوف نستمر فى مفاوضات التجمع الدفاعى الاوربى الغربى وفى مفاوضات المعاهدة الألمانية وكأن المذكرة الروسية ليست موجودة » .

ان النقطة الحاسمة فى مشروع الصلح أن ألمانيا كان يجب عليها أن تتعهد بالا تكون عضوا فى أى تحالف يهدف دولة حملت السلاح ضدها خلال الحرب الأخيرة .. كان لا يجب أن ننساق خلف المقترحات السوفييتية المموهة برقة والخاصة بالسماح لألمانيا بقدر من المعدات الحربية .. ان النغمة الديمقراطية للمذكرة واستخدامها لأسلوب الغرب لا يجب أن ينسينا حقيقة نوايا الاتحاد السوفييتى .. وهناك نقطة اخرى فى مشروع معاهدة الصلح كانت ملفتة للنظر بصفة خاصة الا وهى تلك القائلة أن حدود المانيا هى ما ذكرت فى معاهدة بوتسدام . والكل يعرف أن حدود المانيا لم ينص عليها فى معاهدة بوتسدام بل أن موضوع حدود المانيا أحيل الى التسوية النهائية لمعاهدة الصلح حيث ان القوى الغربية قد أوضحت فى بوتسدام رفضهم لتحديد حدود المانيا كطلب روسيا وهو الطلب الذى ارادت به روسيا أن يجرى تحديد حدود ألمانيا أثناء عقد هذه الاتفاقات .

أيضـا فان المذكرة السوفييتية لم يرد بها شيء عن الشروط اللازمة لتشكيل حكومة تمثل كل المانيا عن طريق انتخابات حـرة وديمقراطية .. وبالنسبة للاعداد للانتخابات وخاصة أزاء لجنة الأمم المتحدة المكلفة بالبحث عن مدى ملائمة شروط الحرية اللازمة لعملية الانتخابات فان الروس أعلنوا يوم ٩ مارس عن رفضهم للسماح لهذه اللجنة من دخول القطاع السوفييتى .. ان القوى كان يجب عليها بموجب تبادل المذكرات فى بادىء الأمر محاولة التوصل لتوضيح الكثير من النقاط فبماذا يقصد الروس فى النقطة الخامسة فى مشروعهم من جراء منع تواجد المؤسسات المعادية للديمقراطية والمعادية للحفاظ على السلام من التواجد فى أراضى المانيا . فماذا كان يقصده الروس من تلك المؤسسات وبماذا يفسرون كلمة « الحقوق الديمقراطية » هل بفهم من ذلك الحفاظ على القانون المسمى بقانون « حماية السلام » المعمول به فى القطاع الشرقى . فانه طبقا للاستخدامات الشيوعية فان من يفكر بطريقة مخالفة لطريقتهم على المستوى السياسى يجب أن يعـاقب بشـدة ..

كانت لجنة الحلفاء العليا مكلفة من لدى حكوماتها بأن يعلموا وجهة نظرى فى هذا الشأن فأوضحت لهم رأيى هذا .. ومن ١٨ حتى ٢١ مارس ١٩٥٢ كنت فى باريس لحضور اجتماع المجلس الأوربى وتبادلت وجهات النظر مع وزراء الخارجية شومان وايدن ودين سفير أمريكا بباريس . وكنت اعرف مسبقا وجهة نظر خارجية أمريكا بواسطة هالشتين الذى كان يتواجد فى واشنطون والذى تحدث مع دين اتشيسون يوم ١١ مارس وكان حديثهما قد تناول المذكرة الروسية وابلغنى هالشتين ان دين اتشيسون أفاده أنهذه المذكرة لا تقدم لهم شيئا جديدا وكانت فى نطاق التصريحات الروسية الصادرة عن روسيا منذ ١٩٤٥ ولم تحتو على مقترحات بناءة فى الوقت الذى كان الغرب قد وجد فيه أن تواجد لجنة الأمم المتحدة كان قد أوجد الوسيلة الحقيقية لحل موضوع توحيد المانيا والعمل على تسوية السلام .

ولقد أوضح لى وزير خارجية فرنسا مبديا أسفه بأن المذكرة الروسية لم تتحدث عن كيفية تشكيل حكومة تمثل كل المانيا ناتجة عن انتخابات حرة ولم توضح موقف مثل هذه الحكومة حتى التوقيع على معاهدة الصلح وهل ستكون مثل هذه الحكومة سيدة سياستها من عـدمه .. وقد ايد الوزير انطونى ايدن آرائى وكان من وجهة نظره ان نفاوض فى اسرع وقت الروس حتى لا يتخيلوا أن هناك تفاوتا فى وجهات نظر الغرب .. » وكان ايديناور

قد اقترح لوزراء خارجية فرنسا وانجلترا ان يرد الغرب على روسيا بطريقة لا تشعر روسيا منها أن الغرب يرفض مشروعه والا يظهر فى رد الغرب ان هناك عدم إهتمام من لديهم وأن يذكروا وجهات النظر التى أبداها ايدينـاور .

وافيد فى هذا الشأن انني أعتقد ان ايديناور قابل العرض الروسى هذا بحذر بالغ خاصة لما كان مقتنعا من انه لا حياة لالمانيا الغربية التى بها غالبية شعب المانيا الأصلى الا بالتحالف مع الغرب . وهذا فى الوقت الذى كانت فيه المذكرة الروسية تحوى بين طيات مشروعها على بعض النقاط الحية التى كان يمكن على حد تقديرى أن تكون بداية تقارب وجهات نظر توحيد المانيا حيث أن روسيا كانت فى هذا الوقت تريد فعلا العمل على توحيد المانيا فى اطار دولة ضعيفة عسكريا عن ان تكون المانيا الاتحادية حليفة الغرب .

واعتقد انها كانت فرصة كان يمكن من جرائها التحصل على المزيد من روسيا لما هو فى صالح وحدة المانيا .

اجابت دول الغرب فى ٢٥ مارس ١٩٥٢ على روسيا وأفادتها أن أية محادثات حول المشروع الروسى تتوقف على معرفة الغرب للشروط اللازمة لاجراء انتخابات حرة ينتج عنها حكومة حرة تمثل المانيا وجاء فى الرد الغربى ما يلى :

« ان انجاز معاهدة صلح عادلة ودائمة لتضع حدا لانقسام المانيا كان دائما أحد اهدافنا الأساسية وان انجاز مثل هذه المعاهدة يتطلب ــ كما تعترف به أيضا الحكومة السوفييتية ــ يتطلب تشكيل حكومة المانية موحدة . ان تشكيل مثل هذه الحكومة لا يمكن ان يتم الا على أساس انتخابات حرة فى الجمهورية الاتحادية وفى قطاع الاحتلال السوفييتى وفى برلين . ولا يمكن أن تتم هذه الانتخابات الا بشرط تواجد ضمانات للحريات القومية والفردية للشعب الألمانى . ومن أجل بحث تواجد هذا الشرط الأساسى فقد عينت الجمعية العامة للامم المتحدة لجنة واجبها التقصى فى القطاعات الثلاثة هذه . وقد أمنت الجمهورية الاتحادية وبرلين الغربية هذه اللجنة بمساعدة مناسبة . والحكومة الأمريكية سنكون سعيدة أن يعد لها استقبال مماثل فى القطاع السوفييتى وفى برلين الشرقية .

ان مشروع الحكومة السوفيتية لا يشير الى الوضع الدولى للحكومة الألمانية الموحدة قبل انجاز معاهدة السلام والحكومة الأمريكية تقدر أن تتمتع هذه الحكومة الموحدة بالحرية قبل وبعد انجاز معاهدة الصلح وان توقع تحالفات واتفاقيات طبقا لمبادىء وأهداف الأمم المتحدة .

أن الحكومة السوفيتية أشارت فى عرضها انها مستعدة لمناقشة مقترحات اخرى وقد اخذت حكومة الولايات المتحدة علما بهذا الاعلان الا انها لا تزال معتقدة انه يستحيل عليها أن تسير فى المناقشات الخاصة بمعاهدة الصلح قبل أن تكتمل الشروط الخاصة بالانتخابات الحرة وان يتم تشكيل الحكومة الالمانية الموحدة وهي الوحيدة القادرة على الاشتراك فى هذه المناقشات .

ان الحكومة السوفييتية تعلن أن الأراضى الوطنية لألمانيا قد حددت حدودها فى أثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام الا أن الحكومة الأمريكية تسمح لنفسها أن تذكر انه فى الواقع لم تحدد أى حدود نهائية للاراضى الألمانية فى مؤتمر بوتسدام وان القرارات الخاصة بالمسألة قد حفظت لتسويتها فى معاهدة الصلح .

ان الحكومة السوفيتية تفكر حاليا ان معاهدة الصلح يجب أن تشمل انشاء قوات قومية ألمانية برية وجوية وبحرية الا انه يجب أن يمنع عن المانيا حقوق عقد تحالفات مع الدول الأخرى . والحكومة الأمريكية تقدر أن مثل هذه الترتيبات تعتبر وكأنها عودة للخلف أيضا كأنه تهديد للجيل الجديد الذى يجب أن يعرف أوربا فى الوقت الذى ستخلق فيه علاقات دولية مبنية على التعاون وليس على التعادى . ومع اقتناعنا بضرورة سياسة وحدة أوربية فان الحكومة الأمريكية تؤيد كل مشروع يسعى الى اشتراك المانيا فى تجمع دفاعى أوربى يضمن الحرية لأوربا ويحميها من أى اعتداء ويستبعد اعادة مولد العسكرية الالمانية . ان الحكومة الأمريكية تشعر أن المشروع المقدم لها بمعرفة الحكومة السوفييتية ليس مطابقا للاهداف المرجو التوصل اليها . وتستمر الحكومة الأمريكية مقتنعة بأن سياسة الوحدة الأوربية ليست فقط هى تلك التى لا تهدد أية دولة بل أيضا تمثل الطريق الحقيقى نحو السلام » .

وأفيد أن الدول الغربية الثلاث كانت ترسل كل منها ردا منفصلا للحكومة السوفييتية الا أن الردود كانت متطابقة وفى سردنا لردود الغرب سننقل فى كل مرة ردا لاحدى الدول الغربية وذلك كما جاء فى الأصول التى تم النقل منها .

يمكننا أن نلاحظ أن رد الغرب يتميز بالتمسك فى الابقاء على المانيا الموحدة فى نطاق الغرب الأمر الذى يعلم الغرب أن روسيا كانت سترفض مثل هذا الرأى لانه ينافى ما كانت ترمى اليه من توحيد المانيا الا وأن تجعلها محايدة بل وضعيفة عسكريا حتى تكون وهى خالية من قوات الاحتلال كنوع

من منطقة عازلة بين الشرق والغرب . وليس من شك أن هـــذه الدولة الألمانية الموحدة كانت ستكون أقل تقدما فى الناحية الاقتصادية عن ما كان يرجى لألمانيا الغربية خاصة وان المانيا الغربية كانت قد تمكنت عام ١٩٥٢ من موازنة ميزان مدفوعاتهاومن تحقيق فائض يقدر بـ ٧ر. مليار دويتشمارك وفى نفس الوقت فانني لا أعنى أن المشروع الروسى يمكن اعتباره كمشروع متـكامل .

وفى ٣ ابريل أصدر مجلس النواب الألمانى الغربى مشروعا جاء به :

« ان مجلس النواب ... يوافق مؤكدا ان اعادة توحيد المانيا فى نطـاق اوربا حرة وموحدة يشكل الهدف الأساسى للسياسة الألمانية .

ان تبادل المذكرات بين الاتحاد السوفييتي والقوى الغربية فى ١٠ و ٢٥ مارس ١٩٥٢ يشكل مساهمة فى توضيح الشروط الملائمة لاقامة الوحـــدة الألمـانية والمجلس يؤكد فوائد الجهود المبذولة بمعرفة الحكومة الاتحـادية من أجل اقامة دولة ديمقراطية تمثل كل المـانيا . ومجلس النواب يطلب من الحكومة الاتحادية أن تلح لدى قوى الاحتلال حتى تتم انتخابات حرة تحت رقابة دولية هدفها تأكيد تشكيل جمعية وطنية تمثل كل المـانيا وأن تجرى الانتخابات حسب قانون الانتخابات الذى صدر عن المجلس بتاريخ ٦ فبراير ١٩٥٢ والمجلس يطلب من الحكومة الاتحادية بأن تطالب أن تكون المؤسسـات السياسية الناتجة عن هذه الانتخابات فى وضع يسمح لها اتخاذ القرارات بكل حرية فيما يخص السياسة الخارجية والسياسة الداخلية . ومجلس النواب يأمل أن تتابع الحكومة الاتحادية المفاوضات الألمانية الغربية الهادفة الى انهاء قانون الاحتلال وأيضا تتابع توقيع اتفاقية الأمن » .

سلم الاتحاد السوفييتي رده للدول الغربية الثلاث بمذكرته المؤرخة ٩ ابريل ١٩٥٢ أى فى أقل من أسبوعين منذ تسلمه لمذكرات الغرب الأمر الذى يدل دلالة واضحة عن مدى اهتمام روسيا محاولة التوصـــل الى البدء فى مباحثات رسمية فى هذا الشأن أيضا كان من الواضح أن روسيا كانت تريد ايقاف ضم المانيا الغربية للمعسكر الغربى وقد جاء فى الرد الروسى :

« فى مذكرته المؤرخة ١٠ مارس اقترح الاتحاد السوفييتي لحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن يناقشوا فورا معاهدة صلح مع المانيا حتى يمكن انجاز مشروع المعاهدة فى اقصر مدة . ومن أجل العمـــل على تسهيل تحضير هذه المعاهدة ارفقت حكومة الاتحاد السـوفييتي مشروعا يمكن أن يكون أساسا واقترحت انها مستعدة لمناقشة مقترحات أخرى .

وقد اقترحت الحكومة السوفييتية ايضا ان تعد معاهدة الصلح هذه بالاشتراك المباشر لالمانيا ممثلة فى حكومة موحدة . ان مذكرة ١٠ مارس كانت تشير أيضا الى أن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا يمكنهم دراسة الشروط التى يمكن بموجبها تشكيل حكومة تناسب ارادة الشعب الالمانى كله . انه باقتراحنا مناقشة مشروع صلح مع المانيا وتشكيل حكومة المانية موحدة فان حكومة الاتحاد السوفييتى كانت تبرهن الى أى مدى كانت حلول هذه المسائل الأساسية ذات اهمية كبرى للحفاظ على السلام فى اوربا كما كانت تلبى ايضا الأمانى والمصالح القومية والشرعية للشعب الالمانى . ان الحاجة الماسة الى انجاز معاهدة صلح مع المانيا تتطلب من حكومات الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ان يتخذوا مباشرة الاجراءات الضرورية فى شأن انشاء حكومة المانية موحدة .

وبالتالى فان الحكومة السوفييتية تجد ضروريا على الحكومات الحليفة الأربع ان تدرس بدون تأخير وسيلة تنفيذ انتخابات حرة فى كل المانيا كما سبق أن اقترحته . واذا أرادت الحكومات الأربع أن تعترف بهذه الحاجة فانه يصبح ممكنا تجهيز الانتخابات فى أقرب فرصة .

أما بالنسبة للاقتراح الذى يطالب بأن تدرس لجنة من الأمم المتحدة قبل الانتخابات اذا ما كانت الشروط خاصة الاجراءات الانتخابية معمول بها فان ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذى تنص مادته رقم ١٠٧ بأن يتمنع كل تدخل من جانب الأمم المتحدة فى شئون المانيا . وأن هذا العمل لا يمكن أن يتم الا بمعرفة لجنة مشكلة أصلا من قوى الاحتلال .

ان الحكومة الأمريكية قد سنحت لها الفرصة قطعا لدراسة المشروع المقدم بمعرفة الحكومة السوفييتية والذى شمل بنود معاهدة الصلح مع المانيا الا انها رفضت مناقشة هذا المشروع فى الوقت الذى لم تقدم هى أى مشروع من جانبها . ورغم ذلك فقد أبرزت الحكومة الأمريكية سلسلة من الاعتراضات ضد نقط مختلفة بالمشروع السوفييتى كان من أثارها عملية تبادل مذكرات بين الحكومات وتعطل فى ايجاد حل لموضوع يرفض له أحقيته الأمر الذى كان يمكن تفاديه اذا كانت القوى قد قبلت المناقشة المباشرة . ولكن لما كانت الولايات المتحدة فى مذكرتها ٢٥ مارس قد أشارت الى صعوبات حول هذا الموضوع فان الحكومة السوفييتية تعلن عن استعدادها لدراستها .

ان مشروع المعاهدة السوفييتى يشير الى ان المانيا تتعهد بالا تعقد اى تحالف سياسى او عسكرى يكون موجها ضد اى من القوى التى شاركت بقواتها المسلحة فى الحرب ضد المانيا ، ان الإتحاد السوفييتي يرى أن هذا

الاقتراح يناسب مصالح القوى التى تحتل المانيا والدول المجاورة لالمانيا لأنه يجب أن تكون هى نفسها دولة ديمقراطية وسلمية . ان هذا الاقتراح لا يحوى اى تقييد للحقوق القومية لدولة المانيا الا انه يستبعد اى اندماج لالمانيا الى مجموعة من القوى ويكون هذا الاندماج موجها ضد دولة مسالمة اخرى أيا كانت » .

والمشروع السوفييتى يحوى هذا البند :

« انه سيسمح لالمانيا بأن يكون لها قواتها القومية البرية والجوية والبحرية اللازمة للدفاع عن نفسها وكما تعرفون فان الحكومة السوفييتية قد قدمت اقتراحا مماثلا لليابان فى شأن عقد معاهدة صلح معها وان هذا البند يطابق مبادىء السيادة ويحقق المساواة فى الحقوق الدولية . انه يصعب أن نمنح حقوقا لليابان ونرفضها لالمانيا والا وضعنا هذه الأخيرة فى مرتبة أقل من الأولى . انه من الأفضل بدون شك أن نخلق قوى للدفاع عن المانيا بدلا من أن يتواجد بالمانيا الغربية جنود مرتزقة تحت رحمة ساسة يزيدون الانتقام وعلى رأسهم جنرالات هتلريون وفاشيون مستعدون لدفع أوربا الى حرب عالمية ثالثة أما بالنسبة لحدود المانيا فان الحكومة السوفيتية تقدر أنه يعتبر كافيا ونهائيا ما جاء فى قرارات مؤتمر بوتسدام والتى وافقت عليها الولايات المتحدة .

ان الحكومة السوفييتية تقترح من جديد على حكومة الولايات المتحدة وعلى حكومات بريطانيا وفرنسا ان يوافقوا على مناقشة معاهدة صلح مع المانيا وكذا توحيدها وتشكيل حكومة المانية موحدة .

وانه لمن المرغوب أن نتساءل لمعرفة ما اذا كان يجب اعادة ادخال المانيا موحدة مستقلة ومسالمة ضمن العائلة الأوربية للدول المسالمة أو اذا كان المطلوب استمرار تقسيم أراضيها وهى تحمل معها خطر حرب فى أوربا » .

كان من الواضح أن روسيا لم تتزحزح بشأن السماح لالمانيا الموحدة من التحالف مع الدول الاوربية الغربية كما هاجمت فكرة اعادة تسليح المانيا الغربية وهذا مع ما يمكن ملاحظته من تقديمها بعض التنازلات تجاه أمور أخرى يمكن أن تكون اساسا كما اعتقد لمزيد من التقارب نحو حرية الانتخابات تحت اشراف الدول المحتلة . الا أن روسيا فى الجانب الآخر تمسكت بالحدود القائمة وقتئذ لتكون الحدود الأساسية فى معاهدة الصلح اى تمسكت بأن تنضم الأراضى شرق خط الأودر نييس الى بولندا كما هى قائمة بعد مايو ١٩٤٥ وهو الأمر الذي كان يرفضه ايديناور وكان يريد اعادة هذه المنطقة

الى المـانيا الموحدة . الا اننى يجب أن أوضح أن الغرب كان يطالب بعـدم التجاء المانيا الغربية الى التهديد باستخدام القوة بالنسبة لهـذا الموضوع وأيضا بالنسبة لخطوات توحيد المانيا واعتقد أن ايديناور كان فى المقابل يميل الى الا يتحدث عن توحيد المـانيا أو استعادتها لمـا ضم لبولندا الا من موقف القوة اى من موقف كونه حليفا للغرب ومسلحا بقدر متواضع بالاضـافة الى قوة اقتصادية كان يأمل أن تكون سنده فى الاغراء وأيضا فى التلويح بهـا من بعيد كنوع من التهديد السلمى .

هذا مع العلم ان آخر ورقة كانت فى يد ايديناور كانت هى انقاذ ما هـو فى حوزة المانيا الغربية وقتئذ أى بمعنى آخر الثبات على ما كانت عليه المانيا الغربية مع تطويرها اقتصاديا واجتماعيا لجعلها دولة من الدرجة الأولى فى هذه المحالات مع تحالفه مع الغرب كوسيلة لحماية مكاسبها هـذه وهذا ما يفسر لنا تمسك ايديناور فى مثالية شروط توحيد المـانيا التى كان يطلبها من روسيا وأخشى أن أقول بعد تحليلى للاحداث ولسمات ايديناور انه حتى اذا كانت روسيا قد وافقت له على مطالبه لكان الشك قد يكون انتابه فى نفس الوقت تجاه روسيا لأنه كان يحذرها كل الحذر الأمر الذى كان سـيدفعه الى الشك فى اية ضمانات روسية أو اية موافقات روسية مخالفة لمـا يعتقده هو عن روسيا مما دفعه الى اعتبار شعب المـانيا الغربية ركيزة لشعب المـانيا الموحدة لذلك كان يخشى عليه اى اجراءات لم يكن يطمئن لها هـو شخصيا مقدما . ومن الطبيعى أن كان ايديناور بجد فى الغرب ما كان يؤيد له شكوكه هذه . وللتدليل عن مقدار عدم ثقة ايديناور بالشرق ان جاء فى مذكراته بخصوص الضمانات التى كانت تقدمها روسيا عن حرية الانتخابات ان قال :

« بعد ١٥ يوما من تسلمى لخطاب جروتفول صدر فى القطاع السوفيتى قانون يحمل اسما جميلا الا وهو قانون « حمـاية السـلام » ان هـذا القانون الذى احـدث انقلابا كاملا فى كل الأذهان والذى ترجم سوء نيـة الشيوعية كان يمثل اداة رعب هدفها تحطيم كل مقاومة فى القطاع الروسى. أيضا كان من هدفه أن يهز الرغبة السلمية لشعب المانيا الغربية وتلك العناصر الناتجة عن انتخابات حرة لأن هذا القانون كان سيطبق أيضـا على مواطنى المـانيا الغربية .. وايماء للاوضاع التى كانت قائمة فى القطـاع الآخر فان الحكومة الاتحادية لم تكن مستعدة أن تكتفى بالتصريحات البسـيطة أو التأكيدات التى تقول انه سيتم اجراء انتخابات حرة انما الأمر كان يقتضى أن تنفذ ولمدة سنة على الاقل فى القطاع السوفيتى وبرلين الشرقية الشروط الضرورية التى كان يجب ان ينتج عنها انتخابات حرة . وبذلك كان يجب

اعادة اقناع الأهالى بالحريات الأساسية والحريات المدنية القائمة فى دولة ديمقراطية » .

الأمر الذى يفيد أن ايديناور كان يريد أن تطبق مطالبه عن الحريات فى المانيا الشرقية لمدة عام حتى يمكن اقناعه بالتوكيدات التى كانت تقدم من جانب الشرق . ومن حق المسئول السياسى أن يطلب ضمانات ويطلب أدلة للنوايا الا اننى أخشى أن يكون قد فات ايديناور أهمية الاستفادة وقتئذ من الاحداث والمواقف حتى اذا كانت تقديراته بها نسبة من الصحة .

لقد قذفت روسيا بالكرة الى الغرب بموجب ردها الأخير وفى هذا الوقت لم يستمر موقف المعارضة على ما كان عليه منذ رسالة جروتفول الأولى اى لم يستمر شوميكار يؤيد موقف الغرب وموقف ايديناور مثل ما كان عليه مسبقا بل شعر أن هناك جديدا فى موقف الشرق دعا الى استغلاله لصالح وحدة الشعب الألمانى فى شطرى المانيا وقد سبب تحول شوميكار هذا مفاجأة لايديناور وللغرب على السواء وكانت قطاعات كبيرة من مواطنى المانيا الغربية ــ وهم الذين فرقت الأحداث بينهم وبين ذويهم فى الشرق ــ قد شعروا بمثل هذا الشعور وطالبوا بأن تبذل محاولة مع الشرق . لقد هاجم شوميكار موقف روسيا منذ خطاب جروتفول الا انه قرب نهاية ابريل ١٩٥٢ اعاد تقدير الموقف واستخلص أن هناك محاولة يجب أن تبذل وفى هذا الشأن كتب لايديناور فى ٢٢ ابريل ١٩٥٢ يقول له :

« السيد المستشار الفيدرالى :

رغم أن موقف الحكومة الاتحادية والأحزاب التى تتمثل داخل حكومتكم وقت المناقشات التى تمت يوم ٣ ابريل فى مجلس النواب لا تدفعنا الى أن نقدم لكم بمقترحات كتابية بشأن اجراء اتصال مشترك من جانب الحكومة والمعارضة معا بالنسبة لموضوع توحيد المانيا فاننى أود أن أعيد لكم باسم الحزب الاشتراكى الديمقراطى كم هو حيوى ان تضاف لهجة جديدة فى المذكرات المتبادلة بين الحكومات الأربع لقوى الاحتلال بالنسبة للاقتراحات المحددة التى قدمها الألمان . ان هذا الأمر عاجل لدرجة ان المرء لا يعرف متى ستعاودنا فرصة توحيد ديمقراطية وبطرق سلمية .

ان حكومات الغرب تعد فى الوقت الحالى ردا على المذكرة السوفيتية المؤرخة ٩ ابريل . وانه حسب رأيى يجب ان يقدم للحكومات الثلاث الغربية وجهة نظر مشتركة تطالب بأنه لا يجب اغفال أية دراسة دقيقة للمذكرة السوفيتية حتى يمكن معرفة ما اذا كانت تعرض فعلا وسيلة لتوحيد المانيا

فى جو من الحرية . وفى هذا النطاق يجب أن تجرى مفاوضات بين القوى الاربع فى أقرب وقت ممكن . فاذا لم تنتج عنها أية امكانية ـ حتى بعد المذكرة الروسية الأخيرة ـ فى شأن ضمان الانتخابات الحرة فى القطاعات الاربع وفى برلين بموجب اتفاق يتم بين القوى الأربع فان ذلك سيبرهن لنا على كل حال ان المانيا لم تهمل أية فرصة حتى تضمن توحيدها وسلامة أوربا .

انه لمن المرجو أن تعلم الحكومات الثلاث الغربية وجهة النظر الألمانية : بأن متابعة المناقشات كتابيا على الأوجه المختلفة ردا على المذكرة السوفيتية ١٠ مارس لا يمكن أن يوضح الموقف وعلى نقيض ذلك فانه خلال هذا الوقت فان الشيوعيين سوف يكون أمامهم فرصة تكثيف عملهم بالدعوة للوحدة مدعيين انهم على عكس موقف الغرب كانوا مستعدين للتفاوض . ان المذكرة السوفيتية المؤرخة ٩ ابريل يمكن أن تدلنا اذا كانت القوى الأربع وهى فى تناوض يمكنها أن تصل الى اتفاق يضمن الشروط الأساسية للقيام بانتخابات حرة فى الأربعة قطاعات وفى برلين . ويجب على الألمان أن يقدموا مساهمتهم فى هذه المفاوضات بتقديمهم لمشروع قانون الانتخابات الذى تم اقراره فى مجلس النواب فى ٢ فبراير ١٩٥٢ .

اما بالنسبة للرقابة الدولية التى يجب أن تضمن حقيقة تنفيذ الشروط فى المناطق الأربع وفى برلين فان النقاش يمكن أن يتناول مختلف الحلول التى اقترحها الألمان وهى :

— ان تقدر القوى الأربع خدمات هيئة الأمم المتحدة بشأن رقابة دولية للانتخابات .

— أن تتفق القوى الاربع على لجنة تمثل دولا محايدة لتقوم بالرقابة الدولية فى الانتخابات .

— واذا ارادت القوى الأربع أن تقوم بنفسها باجراء هذه الرقابة فان هناك ضمانات يجب أن تقدمها بأن أية منها لن تساعد أو تعادى أى حزب ألمانى كان .

— ومن الطبيعى أن هناك حلولا اخرى يمكن أن تتواجد وما هو قاطع ليس اجراء البحث عن وسائل متنوعة للرقابة الدولية بل هو الاحتفاظ بتلك القادرة على ضمان انتخابات حرة فى ظروف متماثلة بكل المانيا . ان المذكرة السوفيتية ٩ ابريل تعرض امكانيات دراسة وسائل تنفيذ انتخابات حرة بموجب لجنة مشكلة من مندوبى دول الإحتلال الأربع ،

وان ذلك يعتبر تنازلا من الجانب السوفيتي لأن السوفيت حتى الآن كانوا يرفضون دائما هذا الوضع . ويمكننا أن نطلب مثلا زيارةالسجون السوفيتية بعد وضع ترتيبات هذه اللجنة .

ان هذه الاقتراحات لا تنهى الاستخدام الايجابي لكل امكانيات المذكرة السوفيتية ٩ ابريل وانني أكتفي في الوقت الحالي بأن أذكر الوسيلة التى كان يجب على الجمهورية الاتحادية أن تعمل بموجبها أزاء هذه الاقتراحات وكيف يجب أن تشمل اجابتها استخدام نفوذ الحكومات الغربية الثلاث .

وانني أضع رهن اشارتكم مندوبين من الحزب الاشتراكي الديمقراطي لمناقشة هذه المسائل . وأسمح لنفسي بأن أنشر محتويات خطابي هذا للراى العــــام .

مع عميق تقديرى ... » .

كان شوميكار يعارض السير فى مفاوضات معاهدة التحالف مع الدول الغربية الثلاث ومعاهدة التجمع الدفاعي الأوربي الغربي وكان يطالب بايقاف هذه المفاوضات أو تأجيلها الى أن يتم اجتماع رباعي بشأن بحث موضـــوع توحيد المـــانيا على ضوء المبادرة الروسية الأخيرة وهاجم يوم ٢٢ مايو ١٩٥٢ معاهدة تحالف المـــانيا مع دول الغرب الثلاث قبل توقيعها بثلاثة ايام حيث صرح لوكالات الأنباء أن هذه المعاهدة تحوى فى مادتها السابعة ما يقـــوى استمرار تقسيم المـــانيا وهاجم مادتها الخامسة التى نصت صراحة انه فى حالة اعلان دول الغرب الثلاث لحالة الطوارىء فان الحكومة الاتحادية كانت توافق على أن تسلم للحلفاء الثلاث جميع مقاليد الأمور فى المـــانيا الاتحادية لدرجة أن الحلفاء الثلاث كان فى قدرتهم اعلان حالة الحرب وادخال المـــانيا الغربية بالتبعية فيها . الا أن ايديناور استمر فى طريقه ووقع معاهدة بون يوم ٢٦ مايو ومعاهدة باريس يوم ٢٧ مايو ١٩٥٢ فقد كان لا يوافق شوميكار على آرائه هذه وبالتالى لم يقتنع بها لا هو ولا الأحزاب الألمـــانية الأخــــرى التى كانت تشكل معه الائتلاف الوزارى وقتئذ .

ويجدر أن نفيد أن الغرب كان قد أرسل رده لروسيا فى مذكراته بتاريخ ١٣ مايو ١٩٥٢ وذلك ردا على المذكرة الروسية المؤرخة ٩ ابريل ١٩٥٢ وقد جاء فى مذكرة الغرب :

« بالاشارة الى مذكرة الحكومة السوفيتية ٩ ابريل فان حكومة صاحبة الجلالة تسمح لنفسها بأن تبدي الملاحظات التالية بخصوص توحيد المـــانيا

وانتخاب حكومة المانية موحدة وانجاز معاهدة صلح مع هذه الحكومة علما بأن سياسة حكومة صاحبة الجلالة كانت وما زالت دائما ترمى الى التوصل لهذه الأهداف والى شروط تضمن الوحدة والسلام والحرية .

— ان حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لاجراء مفاوضات مع الحكومة السوفيتية حول هذه المسائل وهى تأمل أن تجريها فور تحصلها على تأكيدات من ان موقف السوفيت سوف يتوقف من أن يجعل مثل هذه المفاوضات بغير ذات فائدة . ان حكومة صاحبة الجلالة وكذا حكومات الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفييتى يجب عليهم اذا ان يتوصلوا الى اتفاق واضح حول مدى هذه المفاوضات وحول المشاكل الأساسية التى ستتناولها . ان التحضير العميق مطلوب للتوصل الى هذا الهدف وذلك لتفادى الخلافات الطويلة التى وقعت بعد فشل اللقاءات السابقة . وهذا علما بأن المذكرة السوفيتية ٩ ابريل تعطى قدرا لا بأس به من التوضيحات حول الوسائل التى تتوقعها الحكومة السوفيتية لضمان نجاح مثل هذه المفاوضات .

— ان الاتحاد السوفييتى فى مذكرته الأخيرة أعلن أن المانيا لا يجب أن تنضم الى مجموعة ما من القوى توجه سياستها ضد دولة مسالمة . ونعتقد ان انضمام المانيا الى الأمم المتحدة يجب استثناؤه من هذا الاتجاه . وعلى كل حال فان حكومة صاحبة الجلالة لا يمكنها أن توافق على ترتيبات تمنع المانيا من انجاز تحالف مع دول أخرى يمكن اعتباره حسب تقدير أحد موقعى معاهدة الصلح وكأنه موجه ضد كل دولة مسالمة . ان حكومة صاحبة الجلالة لا يمكن أن تقبل من أن يرفض لألمانيا حقا اساسيا تتمتع به كل دولة حرة ومتساوية فى الحقوق لتتحالف مع دول أخرى من أجل أهداف سلمية وحكومة صاحبة الجلالة تعتقد أن الحكومة السوفييتية لا يمكن أن تعترض من أن لألمانيا الحق فى انجاز معاهدات دفاعية .

— لقد أوضحت حكومة صاحبة الجلالة فى مذكرتها ٢٥ مارس بأنها تبدى تأييدها التام للجهود المبذولة من لدى الدول الغربية بما فيهم المانيا الاتحادية بشأن خلق تجمع أوربى مسالم مفتتحين بذلك عهدا جديدا ستكون خلاله العلاقات الدولية مبنية على التعاون وليس على العداوة والتشكك .

وحكومة صاحبة الجلالة توافق على انشاء تجمع أوربى ستكون المانيا أحد أعضائه . ان هذه السياسة الوحدوية الأوربية لا تستطيع أن تهدد مصالح الاتحاد السوفييتى ولا مصالح اية دولة ترمى الى المحافظة على السلام . وفى هذا الشأن فان حكومة صاحبة الجلالة سوف لا تحيد عن

مساندة هذه السياسة وهى مقتنعة أكثر من ذى قبل أنها تمثل الطريق الحقيقى للسلام .

ـــ ان حكومة صاحبة الجلالة تخلى عن نفسها مسئولية كل فشل يكون نتيجة عدم قدرة اتساع رقعة هذا التعاون عن مدى حدوده الحالية وهى مستعدة دائما لدراسة كل اقتراحات عملية ومحددة يمكنها أن تقلل التوتر وأن تدفع بمعبر عبر الهوة القائمة حاليا .

ـــ لا يمكن عقد معاهدة صلح الا اذا تواجدت حكومة ألمانية موحدة ومشكلة عن طريق انتخابات حرة وتكون قادره على الاشتراك فى كل المناقشات بكل حرية . وعليه فانه يستحيل فى الوقت الحالى للامور العمل على بدء مفاوضات لبحث شروط معاهدة الصلح . أن حكومة صاحبة الجلالة قد سبق أن أوضحت موقفها تجاه الافتراحات السوفيتية وخاصة حول التفسيرات الخاطئة لبروتوكول بوتسدام الخاص بالحدود وكذا بخصوص نية الحكومة السوفيتية الاحتفاظ بألمانيا فى عزلة دائمة بالنسبة لأوربا الغربيه مع اجبارها فى الوقت نفسه على أن تحاول تأمين دفاعها بموجب قوات مسلحة محددة وقومية فقط . ان قبول المقترحات السوفيتية معناه شل ألمانيا بحرمانها من حقها فى عقد تحالفات دولية وخلق دولة فى وسط أوربا دائمة التوتر ودائمة الشعور بانعدام أمنها .

ـــ ان الحكومة الألمانية المنبثقة عن انتخابات حرة يجب أن تتمتع بحريتها وهذه الحرية أساسية سواء قبل وبعد توقيع اتفاقية الصلح . ويجب على هذه الحكومة أن تكون قادرة على الحفاظ على طابعها التمثيلى الحقيقى وأن تكون ذا مقدرة على تولى مسئوليات ألمانيا الموحدة والمشاركة الكاملة عند تجهيز معاهدة الصلح . وبذلك فان مسألة الحرية مرتبطة مع تلك الخاصة بالانتخابات . ولقد أهملت الحكومة السوفيتية أن تبدى حتى الآن وجهة نظرها فى هذا الموضوع . وتجد حكومة صاحبة الجلالة نفسها فى وضع يحتم عليها أن تسأل بصفة خاصة اذا ما كانت وجهة النظر السوفيتية بالنسبة لحكومة ألمانيا الموحدة تفترض وضعها تحت رقابة القوى الرباعية الى حين انجاز معاهدة الصلح أو أن الحكومة السوفيتية توافق على أن تمنح لها حرية العمل اللازمة وكذلك السلطة الحكومية .

ـــ ان حكومة صاحبة الجلالة تلاحظ بكل ارتياح أن حكومة الاتحاد السوفيتى توافق مبدئيا بأن تجرى الانتخابات فى كل ألمانيا بحرية . ان هذه الانتخابات لا يمكن أن تجرى الا اذا توفرت الشروط المطلوبة فى كل مناطق

المانيا وهذا ليس فقط قبل واثناء الانتخابات ولكن أيضا بعدها . وستكون خطوة اولى هامة من جراء ضمان هذه الشروط المبدئية . ولا ينتظر ان يحقق تقدم ما بموجب وسائل أخرى . ولقد تطور الجزء الشرقى من المانيـا خلال هذه السنوات الأخيرة فى اتجاه ينحرف تدريجيا عن الطريق الذى يمكن ان يؤدى بالمانيا الى التقدم . ولهذا السبب الأساسى فان اجراء تحقيق منصف هو أمر لا غنى عنه قبل الانتخابات .

لما كانت الحكومة السوفيتية لاتسمح للجنة دولية معينة من جانب الأمم المتحدة بأن تقوم بهذا التحقيق فى كل المانيا وتسبب هذا الرفض على أساس تفسير اجتهادى للمادة ١٠٧ من ميثاق الأمم المتحدة . فان هذه المادة تنص « لاشىء فى هذا الميثاق يلغى أو يمنع اجراء اتخذ أو سمح به من لدى حكومة مسئولة ضد دولة كانت أثناء الحرب العالمية الثانية عدوة للدول الموقعة على هذا الميثاق » وهذا النص لايمنع الأمم المتحدة من التدخل فى أمور المانيا . ان هذا الاجراء قد صدقت عليه اغلبية كبيرة بالأمم المتحدة . الا انه لا عائق يمكنه منع الدول العظمى الأربع ــ حتى بعد التفسير الخاطىء للميثاق من جانب الحكومة السوفييتبة ــ من استخدام لجنة الامم المتحدة لكى تحدد الشروط التى بموجبها يمكن اجراء انتخابات حرة حقيقية فى كل المـانيا .

ــ وبدلا من ذلك فان الحكومة السوفييتية تقترح أن تقوم بهذه المهمة لجنة مشكلة من قوى الاحتلال الاربع وقبل أن يمكن لحكومة صاحبة الجلالة من أن تقنع نفسها بأن هذا الاقتراح سيؤدى تحقيقا خاليا من المحاباة فانها تريد أن تعلم أولا تشكيل وواجبات مثل هذا الجهاز . ان لجنة مشكلة فقط من أعضاء لهم مسئوليات مباشرة فى المانيا ستكون فى الوقت نفسه بمثابة حكام وأعضاء ذوى واجبات محلية فى ادارة المانيا . والتجربة التى عررنا بها وقت تواجد لجنة الرقابة لقوى الاحتلال فى المـانيا تبرهن لنا ان مثل هذه اللجنة لن تكون فى وضع يمكنها من التوصل الى النتائج المرجوة الأمر الذى سوف ينتج عنه تأجيل للانتخابات . أن حكومة صاحبة الجلالة لا تستطيع ان نهمل الحقيقة التى قد تنتج من جراء انشاء مثل هذه اللجنة من أعضاء قوى الاحتلال الرباعى الا وهى أن الأمر يعود الى اشراف قوى الاحتلال الرباعى على المانيا وهذا سيكون بمثابة خطوة للخلف غير مطابقة للتطور والتقدم التشريعى الذى توصلت اليه الجمهورية الاتحادية .

ــ لكل هذه الأسباب فان حكومة صاحبة الجلالة تعطى افضلية للجنة الأمم المتحدة وهى اللجنة القائمة فعلا وواجبها محدد ويمكنها دون ادنى تأخير أن تبدأ فى عملها . الا ان حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لأن تتفقد فى كل المـانيا اذا ما كانت الشروط اللازمة للاعداد للانتخابات الحرة قد تم

تنفيذها . أنه بعد الاتفاق مع حكومة الولايات المتحدة وفرنسا وبعدالاستماع الى الحكومة الألمانية ولسلطات برلين فان حكومة صاحبة الجلالة تقترح الآتي بعد :

* ان لجنة التقصي يجب ان تتأكد فورا اذا كانت تتوافر بالقطاع السوفييتي وفى الجمهورية الاتحادية الألمانية وفى مجموعة قطاعات برلين الشروط اللازمة لانتخابات حرة وفى الحالة العكسية يمكنها توضيح أى الوسائل يمكن استخدامها للتوصل الى ذلك . ويجب على القوى الرباعية المسئولة عن المانيا تقديم مساعداتها لهذا التحقيق الذى ستقوم به اللجنة فى كل المانيا . وقد اعلنت القوى الغربية الثلاث وحكومة المانيا الاتحادية عن استعدادهم وموافقتهم لاتباع ذلك .

* يجب على القوى الأربع استخدام لجنة الأمم المتحدة المشكلة فعلا ويبدو ان ذلك هو الوسيلة الأسرع والأجدى .

* رغم أن حكومة صاحبة الجلالة تفضل الوسيلة الموضحة فى البند (السابق مباشرة) الا أنها مستعدة لدراسة أى اقتراح عملى ومحدد بشأن لجنة التقصي هذه مثل ما تقترحه الحكومة السوفييتية على شرط يمكنها أن تقوم بالعمل القريب فى الانتخابات الحرة فى كل المانيا

* وحين تقديم لجنة التقصي لتقريرها فان مندوبى المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفييتى سيجتمعون لدراسة التقارير بهدف التوصل الى اتفاق حول النقاط التالية :

* الاعداد لانتخابات حرة فى كل المانيا .
* الضمانات التى ستقدمها الدول الاربع الكبرى حتى تتشكل الحكومة الألمانية الموحدة من جراء الانتخابات الحرة وحتى تتمتع بحرية العمل اللازمة خلال فترة الوقت اللازمة الى حين دخول معاهدة الصلح فى طى التنفيذ . »

من الواضح ان الغرب عاود تمسكه بانضمام المانيا الموحدة الى تحالف مع الغرب وساق التبريرات فى مثل هذا المنطق ، أيضا يمكننا ملاحظة استفادة الغرب من تصرفات روسيا السابقة ازاء انسحاب روسيا عام ١٩٤٨ من لجنة الرقابة العليا وذلك فى تبرير رفض الغرب لتشكيل لجنة من قوى الاحتلال لرقابة الانتخابات فى كل المانيا وتفضيله للجنة الأمم المتحدة . وفى المقام الاول أوضح الغرب تمسكه بأن نجرى الانتخابات أولا ومن ثم تشكل حكومة المانية موحدة وبعد ذلك يقبل الغرب الدخول فى مفاوضات من

اجل شروط معاهدة الصلح بتواجد الحكومة الالمانية الموحدة المنتخبة وذلك كوسيلة لضمان التوصل لمعاهدة صلح حتى اذا ما عرقلت روسيا لسبب ما التوصل لاتفاق على مبادىء الغرب فان مثل هذه الحكومة المنتخبة والمقدر ان تكون غالبيتها من عناصر موالية للغرب كان يمكنها ان تعلن منفردة عن توحيد المانيا وانضمامها للغرب الأمر الذى ستخشاه روسيا . هذا بالاضافة الى ان مذكرة الغرب صيغت وفى طياتها طابع البرود الدبلوماسى لأن الغرب كان يمسك زمام الموقف فى يده حيث كان سيوقع معاهداته مع المانيا الاتحادية فى غضون الاسبوع التالى من وصول هذه المذكرة لموسكو .

وعليه لم تتضمن مذكرة الغرب أمانى شوميكار من ضرورة اجتماع الأطراف المعنية لمناقشة مسألة توحيد المانيا كما اقترح وكما كانت تراوده الآمال خاصة وان شوميكار كان يريد الابقاء على الجو ساخنا بموجب تأجيل توقيع معاهدات التحالف مع الغرب ليتحصل من روسيا على أقصى تنازلات ممكنه فى صالح توحيد المانيا لانه بعد توقيع هذه المعاهدات سيبرد الجو المحيط بتوحيد المانيا وقد تغلق طرقا كانت قد فتحت وقتئذ . الا أن الروس لم يفقدوا الأمل رغم ما حوته مذكرة الغرب الأخيرة فنجد أن روسيا ردت على مذكرة الغرب فى ٢٤ مايو اى بعد عشرة أيام من وصول مذكرة الغرب لهم وكانت معاهدات المانيا الغربية مع الغرب لم توقع بعد وقد جاء الرد الرسمى ما يلى :

« .. امام مثل هذا الموقف أصبح الشعور أكيدا سواء فى المانيا او خارجها ان حكومة الولايات المتحدة لا تبذل أى جهد حتى يمكن انجاز معاهدة صلح مع المانيا . على انه بدون معاهدة صلح وتوحيد المانيا فانه من المستحيل اعادة تشييد دولة المانيا المستقلة وذات السيادة والتى تعبر عن ارادة الشعب الالمانى بمجموعه .. ان الحكومة السوفييتية ترى بالضرورة لفت النظر على حقيقة الا وهى ان حكومات الولايات المتحدة و نجلترا وفرنسا فى الوقت الذى يمتد فيه تبادل المذكرات فانهم يجرون مفاوضات منفصلة مع الحكومة الألمانية الغربية من أجل ابرام معاهدة صلح يدعون انها عامة . وفى الحقيقة فان الأمر ليس بأى حال معاهدة عامة فى معنى معاهدة مشتركة انما هى معاهدة منفصلة يشار اليها بطريقة خاطئة من أجل خداع الشعب باسم معاهدة عامة . وهذا يسىء الى اتفاقات بوتسدام الملزمة للدول الأربع بأن تعقد معاهدة صلح مع المانيا .

انه رغم الطابع السرى للمفاوضات السرية التى تجرى فى بون ورغم ان النص الكامل لهذه المعاهدة لم ينشر بعد فان مجمله قد صدر فى الصحف ومنه يستخلص ان المعاهدة المنفصلة مع المانيا الغربية والتى ستعقد مع

الدول الثلاث ليس فيها ما يمنح المانيا الغربية اى حرية فى حكم نفسها أو الاستقلال . ومن ناحية أخرى فان هذه المعاهدة وهى توصى مظهريا بالغاء قانون الاحتلال فانها تحافظ على بقاء الاحتلال العسكرى بطريقة تجعل المانيا الغربية تبقى تابعة لحكومات الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا .

وفى الوقت نفسه فان الحكومات الثلاث تسمح بموجب معاهدة الصلح المنفصلة هذه لألمانيا الغربية باقامة جيش ألمانى يراسه جنرالات هتلريون وبهذه الطريقة يفتحون الطريق لمولد العسكرية الهجومية فى المانيا الغربية . ان هذه المعاهدة فى الحقيقة هى تحالف عسكرى مفتوح بين الحكومات الثلاث وحكومة المانيا الغربية تكون من نتائجها جر الشعب الألمانى الى الاستعداد لحرب جديدة .

ومن جهة أخرى فان الحكومات الثلاث تصر بأن تنضم المانيا الغربية الى التجمع الأوربى الدفاعى أى الى التجمع الذى يضم فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج . ان مجموعة هذه الدول التى تسمى بالتجمع الأوروبى ستكون جزءا من حلف شمال الاطلنطى وهذا بالاضافة الى خلق جيش يسمى بالاوربى وهو الجيش الذى ستنضم اليه الوحدات العسكرية التى تشكل حاليا فى المانيا .

ومن الواضح أن التجمع الأوربى والجيش الاوربى ليس لهما فقط هدف اعادة تسليح المانيا الغربية بل أيضا ادماجها فى المجموعة العدوانية لشمال الأطلنطى . ان الكل يعلم ان الولايات المتحدة فى هذه الايام الأخيرة تعجل بكل الوسائل انجاز معاهدة الصلح المنفصلة المذكورة عاليه وتعمل على ضم المانيا الغربية الى التجمع الأوربى بطريقة تصل فيها الى فصل جزء نهائى من المانيا ووضع شطرى المانيا فى المواجهة كل أمام الآخر . وهذا يدل على أن الولايات المتحدة لا تهتم لا بتوحيد المانيا ولا بتوقيع معاهدة صلح معها انما حددت لنفسها هدفا الا وهو ربط المانيا الغربية معها باتفاق منفصل من أجل احياء جيشها بطريقة أقوى مما كان عليه ومن ثم ضمها الى حلف الأطلنطى الشمالى الأمر الذى لا يتطابق مع أى تطور سلمى فى أوربا .

كل هذا يظهر لنا جليا أن هناك مؤامرة تدبر فى المانيا الغربية مدفوعة بروح الانتقام .. وان هذا الانتقام لا يمكن الا أن يجد سنده فى حكومة الانتقامى أيديناور الذى يعد نفسه لكى يخلق صداما جديدا فى أوربا . ان هذا الجيش الذى تحت التشكيل والذى يحوى جنرالات هتلريين لا يمكن ان يخدم الا الأهداف العدوانية .. وفى جانب آخر فان ادماج هذا الجيش

مع الجيش المسمى بالأوربى وبالتالى ادماجهم مع الأطلنطى الشمالى يؤكد بشدة الطابع العدوانى لكل مؤسسة شمال الأطلنطى .

وعلى ضوء هذه الوقائع فانه لا يمكن لأحد أن يصدق ان التشكيل المرتقب للتجمع الأوربى هو الوسيلة المطلوبة لنشر السلام مثل ما جاء فى المذكرة الامريكية ١٣ مايو .. ان انجاز معاهدة مع حكومة بون تحت شكل معاهدة منفصلة أو اتفاق مع التجمع الأوربى يلزم المانيا الغربية بالتزامات جديدة ويزيد اعتمادها على القوى التى تحتلها . وبذلك فهى تضع العراقيل نحو وحدتها مع الجزء الشرقى من المانيا الذى هو ليس مرتبطا بمثل هذه الالتزامات والذى يتطور فى ظروف موانية نحو توحيد المانيا وتشكيل دولة موحدة مستقلة ديمقراطية مسالمة .

ان مجهود الحكومة الأمريكية من أجل انجاز معاهدة منفصلة فى أسرع وقت ممكن مع المانيا فى الوقت الذى تؤجل فيه دائما بدء المفاوضات من أجل انجاز معاهدة الصلح والتوحيد يعنى أنها تهدف الى وضع الشعب الألمانى أمام الأمر الواقع أى بمعنى ان يجد نفسه أمام المانيا الغربية المسلحة والتى يستمر احتلالها وانه بعدئذ ستوضع عقبات سيصعب تخطيها على الطريق المؤدى لانجاز اتفاقية صلح وتوحيد المانيا انه من المستحيل فعلا أن يجرى التحدث فى جانب من أجل ضرورة انجاز معاهدة صلح وتوحيد المانيا وفى الجانب الآخر يجرى اللازم لوضع العراقيل . انه من جراء هذه اللعبة المزدوجة سينتج تدمير كل الثقة تجاه هذه القوى مع ضرورة أن يبحث الشعب الالمانى بوسائله الخاصة عن طريق يوصله الى هدفين الا وهما معاهدة الصلح وتوحيد المانيا .

وبدون وضع اختلاف وجهات النظر فى الاعتبار بالنسبة لمعاهدة سلام مع المانيا أو توحيدها أو تشكيل حكومة المانية موحدة فان حكومة الاتحاد السوفييتى تقترح من جديد لحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن يجتمعوا ليناقشوا معا هذه المسائل مع رفضنا لأى تأجيل آخر . ان تأجيل آخر لهذه المسائل بموجب تبادل آخر للمذكرات لا يمكن أن يصل الى نفس نتائج المفاوضات المباشرة ولن يخدم الا لخلق صعاب فى التوصل الى اتفاق .. ويجب أن نضيف ان طريقة التصرف هذه هى مخالفة لاعادة العلاقات الطبيعية بين المانيا والدول المجاورة كوسيلة للحفاظ على السلام العالمى .

وتفيدكم حكومة الاتحاد السوفييتى انه بالنسبة لها وايضا بالنسبة لحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا انهم سيعتبرون قرارات بوتسدام كأساس لهم عند وضع معاهدة الصلح وخاصة تلك التى تشير الى

مسائل الحدود الالمانية وذلك مثل ما جاء فى مذكرة الاتحاد السوفييتى ٩ ابريل .

وبالنسبة لما يخص تشكيل حكومة المانية موحدة وما يخص سيادتها فان هذه الحكومات ستعود الى ما حوته قرارات مؤتمر بوتسدام فى هذا الشأن .. واننا باقتراحنا أن نبدأ دون تأخير مفاوضات مباشرة حول مواضيع معاهدة الصلح مع المانيا وتشكيل حكومة المانية موحدة فان حكومة الاتحاد السوفييتى تؤكد أن أى اتفاق منفصل يعقد مع أى شطر من المانيا وحكومات دول أخرى لن يكون من أثره أن يلزم بأى التزام حكومة المانيا الموحدة وان هذه الأخيرة بعد توقيعها على معاهدة الصلح ستمتلك الحقوق التى تتمتع بها بقية الدول المستقلة ذات السيادة .. »

وقع الغرب مع المانيا الاتحادية معاهدة بون وباريس الا أن فرنسا لم تكن فى حالتها الطبيعية بعد رغم توقيعها على معاهدة بون ومعاهدة تحالف التجمع الدفاعى الأوربى مع المانيا الغربية وظهر عليها فجأة التردد تجاه المانيا الغربية ولا يمكن تحديد مصدر هذا التردد خاصة انه لم يكن من المتوقع أن يكون للرد الروسى الأخير كل الأثر على موقف فرنسا هذا ــ الا أن فرنسا تلقت الرد الروسى هذا وأعلن مجلس الوزراء الفرنسى فى بيان له يوم ١١ يونيو ١٩٥٢ ان فرنسا ترحب بالعرض الروسى الخاص بعقد اجتماع رباعى من أجل مناقشة معاهدة صلح مع المانيا الموحدة ــ وكان موقف فرنسا قد أدهش حكومة المانيا الغربية خاصة وكان على فرنسا أن تصدق فى برلمانها على معاهدتى بون وباريس وأعرب ايديناور عن شكه فى أن فرنسا ما زالت تخشى المانيا الغربية وكانت فرنسا تعانى الضعف من جراء موقفها الداخلى تجاه أحزابها وأيضا كانت تعانى من حرب الهند الصينية الأمر الذى دفعها بأن تنفرد بمثل هذا الموقف .

والعجيب ان انجلترا رددت بطريقة متجاوبة نفس ما أعلنته فرنسا رسميا فقد صرح وزير خارجية انجلترا فى مجلس العموم ان بلاده لا تستبعد فكرة عقد مؤتمر رباعى لبحث موضوع المانيا . وانتاب أمريكا نوع من خيبة الأمل ازاء خروج فرنسا عن خطة الغرب خاصة وكانت أمريكا تريد سرعة تصديق برلمان فرنسا والمانيا الغربية على المعاهدتين حتى تقوى موقفها تجاه انتخابات الرئاسة الأمريكية التى كانت على الأبواب . وفى نهاية الأمر تمكن الغرب من أن يتكاتف من جديد واتفق على ارسال مذكرة لروسيا ردا على مذكرتها الأخيرة بحيث تركز المذكرة الغربية على ضرورة اجراء انتخابات حرة تنتج عنها حكومة المانية موحدة تحضر بعد ذلك مباحثات السلام وهى المباحثات التى يمكن للغرب ان يجتمع مع روسيا وقتها فقط وليس قبلها .

وكان ايديناور قد أثار عاصفة مع لجنة الحلفاء العليا عندما عرضوا عليه مسودة الرد الغربى هذا ليبدى رأيه فيه وقد لاحظ ايديناور ان الغرب نص فى مسودة رده ما معناه ان الغرب بموجب حق التحفظ الذى أصبح يتمتع به من جراء توقيعه لمعاهدتى بون وباريس له حق التباحث فى موضوع معاهدة الصلح الألمانية فى نطاق الدول الأربع الكبرى .

واحتج ايديناور بشدة لدى اللجنة العليا وأيد احتجاجه هذا بخطاب أرسله للمفوضين الثلاث ثم قابلهم بعدئذ وشرح لهم أن معنى الفقرة التى وردت فى مسودة رد الغرب تفيد بأن الغرب وهو يتمتع بحقوق فى المانيا الغربية يجيز لنفسه أن يتباحث مع روسيا دون تواجد المانيا الغربية ثم يقدم لالمانيا الغربية بعد ذلك نتيجة ما اتفق عليه مع روسيا وبذلك تنتفى مبادىء تواجد حكومة المانيه أثناء مباحثات الصلح لتبدى رأيها فى بنود المعاهدة ويعود الأمر الى ما سبق ان نفذ فى أثناء معاهدة فرساى وقت أن أعد المنتصرون وحدهم شروط معاهدة صلح فرسـاى وقدموها للجانب الالمانى ليوقع عليها .

وتكهرب الموقف داخل اللجنة العليا وبادر المندوب الأمريكى يؤكد ان ذلك ليس نية حكومته وقد يكون من صاغ المسودة لم يع بمعانيها المتعددة علما بأن مثل هذا المعنى ليس مفهوما من قراءة بندها ورد المندوب الفرنسى واعلن ان ايديناور يبحث فى محاربة الاشباح أى يحتج على أمور ليست موجودة ثم خرج عن موضوع الاجتماع واحتج بأن خطاب ايديناور الذى أرسله لهم لم يصل لاعضاء اللجنة العليا بالطرق الدبلوماسية المتبع اتخاذها حيث انه لم يصل بموجب نسخة موجهة لكل مندوب كما هو متبع ولم يصل لهم بواسطة الرسول المختص على مقر عملهم الأمر الذى يشير الى محاولة التحرش الفردى وهو ما تجنبه ايديناور بان افاد انه يود أن يتعلم أصول البروتوكول الا أن الوقت كان يعوزه لذلك أسرع فى ارسال خطابه بهذه الطريقة وافاد أن مثل هذه المعانى التى كانت تحويها المسودة اذا ما كانت أرسلت لروسيا فانه يقدر ان فرص مرور معاهدة بون وباريس فى البرلمان الالمانى كانت ستكون ضئيلة للغاية وخصوصا ان شوميكار كانت لديه نسخة من مسودة رد الغرب هذه .

وفى النهاية اكدت له اللجنة العليا أنه سيتم اجراء اللازم وفعلا عدلت المادة التى كانت تقول : « وبالاضافة الى معاهدات بون تحتفظ القوى الثلاث فى المقام الأول بقدرتها فى انجاز معاهدة صلح وهى التى يجب أن تفاوض بحرية بين الدول الأربع والمانيا » وهى المادة التى احتج عليها ايديناور لتصبح : « وعلى كل فان هذه المعاهدات تؤكد عزيمة القوى الثلاث والمانيا

الاتحادية في العمل من أجل توحيد المانيا وتحتفظ بالضرورة القوى التلاث بحقوقها فى شأن معاهدة الصلح وهى معاهدة تشمل كل المانيا وتنجز بحرية بمعرفة الدول الأربع وحكومة ألمانيا الموحدة » هذا وكانت مذكرة الغرب ١٠ يوليو ١٩٥٢ تعيد تأكيد ما سبق أن جاء فى مذكراتهم السابقة مع ترك الباب مواربا دون اغلاقه نهائيا .

ارسلت روسيا ردها الجديد فى مذكرة مؤرخة ٢٩ أغسطس ١٩٥٢ واتهمت فيها روسيا الغرب بأنه يماطل من أجل توحيد المانيا وتوقيع معاهدة الصلح وان الغرب استفاد من فترة تبادل المذكرات هذه لارتكاب مؤامرة مع حكومة ايديناور من جراء توقيع الغرب لاتفاقيات منفصلة تناقض قرارات بوتسدام وان الغرب بامضائه تلك المعاهدات كان لا يهتم بموضوع توحيد المانيا أو بانجاز معاهدة صلح معها بل بالاستفادة من المانيا الغربية لأهدافه .

وقد جاء الآتى بعد فى المذكرة الروسية :

« ان الحكومة السوفييتية قد سبق لها أن أوضحت فى مذكرتها ٩ ابريل بموقفها ازاء مشروع معاهدة صلح مع المانيا والذى حدد ان المانيا لا يجب أن تندمج فى أية معاهدة أو تحالف عسكرى موجه ضد دولة سبق أن اشتركت قواتها المسلحة فى الحرب ضد المانيا . وان هذا الالتزام لا يمس بأى طريقة حقوق المانيا بأن تتحد مع دول أخرى لأهداف سلمية وعليه فان الاتحاد السوفييتى يبعد كل افتراض لتندمج المانيا فى مشاركة تحالفية مثل تلك الخاصة بمجموعة حلف شمال الأطلنطى وهى مجموعة ذات أهداف عدوانية وتعمل على اندلاع حرب عالمية جديدة . وان الوضع المقترح لا يصيب سيادة المانيا لأنه مطابق لاتفاق الدول الأربع بشأن المشكلة الالمانية وهو اتفاق يبدى اهتماما بمصالح جيران المانيا مثل ما يبديه نحو مصالح المانيا القومية ذاتها . »

وفى مجال عتاب الغرب الذى اشتكى من اجراءات المانيا الشرقية الخاص بتشدد اجراءات المرور خاصتها على حدودها وهو الأمر الذى كان يزيد من تقسيم المانيا ويمنع اتصال الألمان بعضهم ببعض كما كان يقول الغرب فقد ردت المذكرة الروسية على هذا الموقف بما يلى :

« ان مثل هذا التأكيد ليس له أى أساس من الصحة . فان حكومة المانيا الديمقراطية قد اتخذت هذه الاجراءات بناء على طلب المواطنين بها حتى يحدوا بما يؤلمهم من جراء نشاط الجواسيس والمخربين والمهربين الذين

ترسلهم المانيا الغربية بأهداف تدعو الى الاثارة وذلك لخدمة أغراضها السياسية فى اعادة تسليح نفسها ومشاركتها لتحضيرات حرب جديدة . »

وفى رد روسيا على رفض الغرب من مناقشة واعداد مشروع صلح قبل تشكيل حكومة المانية موحدة ناتجة عن انتخابات حرة جاء فى المذكرة الروسية :

« انه لا يوجد مبرر للتأجيل اللانهائى من أجل اجراء مناقشات حول مسائل ذات اهمية كبرى مثل موضوع شروط معاهدة صلح مع المانيا وتوحيدها مثل ما تقترحه حكومات الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا . أن مقترحات الولايات المتحدة فى هذا الشأن ليس لها من معنى الا العمل على ابقاء قوات احتلالها فى المانيا الى مدة غير محددة .. »

وفى نهاية مذكرتها اقترحت روسيا عقد مؤتمر رباعى فى أكتوبر ١٩٥٢ كموعد أقصى من أجل بحث جدول الأعمال التالى الذى جاء فى مذكرتها الأخيرة :

« — وضع شروط معاهدة صلح مع المانيا .
— شروط تشكيل حكومة المانية موحدة .
— شروط اجراء انتخابات حرة فى كل المانيا وتشكيل لجنة تتقصى الوضع فى المانيا بشأن تواجد ظروف مناسبة لهذه الانتخابات مع وضع تشكيل وواجبات وسلطات هذه اللجنة .. »

واقترحت روسيا دعوة مندوبين من المانيا الغربية والمانيا الشرقية لحضور هذا المؤتمر . الا ان الواضح من الرد الروسى ان روسيا كانت متمسكة بابعاد المانيا الغربية وبالتالى المانيا الموحدة من أن تنضم لأى حلف عسكرى أيضا كانت تريد أن تضع الدول الأربع الكبرى شروط معاهدة الصلح بمفردهم دون تواجد حكومة منتخبة المانية تحضر مثل هذه الاجتماعات الى أن وافقت روسيا فى مذكرتها الأخيرة ان يحضر مندوبو المانيا الغربية والشرقية مثل هذه الاجتماعات وهو الأمر الذى يفارق نوعا تواجد حكومة المانية موحدة تجلس مع الدول الأربع كممثلة لالمانيا التى ستتوحد والتى ستوقع بالنيابة عن كل المانيا معاهدة الصلح . وكان الغرب يتمسك بمعرفة راى روسيا فى هذه النقاط رسميا قبل أن يجلس معها على مائدة المفاوضات .

كذلك كانت هناك مواضيع جوهرية مثل موضوع حدود المانيا الموحدة التى كانت روسيا تتمسك بأن تكون حدود المانيا الموحدة هى تلك القائمة

وقتئذ اي بعد استبعاد الاراضى الألمانية الواقعة شرق خط الأودر نيس فى الوقت الذى لم يقبل الغرب ذلك بل كان يصر على أن حدود المانيا الموحدة هي تلك التى كانت عليها المانيا عام ١٩٣٧ . وقد ردت حكومات الغرب على المذكرة الروسية الأخيرة بمذكرة من طرفهم بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ وادخلت تكتيكا سياسيا جديدا الا وهو انها قبلت ان تجتمع الان مع روسيا على شرط ان لا يبحث الغرب فى مثل هذا الموقف الا شروط اجراءانتخابات حرة دون ان يبحث شروط معاهدة الصلح . حيث ان بحث شروط معاهدة الصلح يكون فى مرحلة لاحقة بعد ان تكون قد اجريت الانتخابات فى كل المانيا وان تتشكل بموجبها حكومة المانية موحدة لتجلس مع الدول الأربع فى اجتماع لاحق من أجل التفاوض حول شروط معاهدة الصلح . والآتى بعض بعض ما جاء فى مذكرة الغرب الأخيرة ٢٣ سبتمبر هذه :

« ان الحكومة الفرنسية تتمسك من ان يكون الهدف الوحيد لمباحثات رباعية هو موضوع الاعداد لانتخابات حرة . وفى مذكرتها ١٠ يوليو أوضحت الحكومة الفرنسية أن هذا الموضوع يجب بحثه حسب أسبقيته وذلك اذا اريد أن يجرى تقدما فى توحيد القطاع السوفييتى مع الجمهورية الاتحادية التى تشكل أكبر قدر من مساحة المانيا . ان الحكومة السوفييتية تجاهلت هذه المسألة الهامة وبدلا من البدء بالأهم فانها تدفع للخلف موضوع الانتخابات وتقترح مؤتمرا يجمع الأربعة ليبحثوا معاهدة الصلح وتشكيل حكومة موحدة .

انه من الصعب السير فى توحيد المانيا قبل أن تكون قد أجريت انتخابات وشكلت حكومة موحدة . وانه قبل تشكيل هذه الحكومة التى واجبها التفاوض بحرية فانه من المستحيل مناقشة معاهدة الصلح . وباتفاق تام بين وجهات نظر حكومات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة فان الحكومة السوفييتية كانت قد أعلنت مسبقا ان معاهدة الصلح يجب أن تناقش بتواجد المانيا ممثلة فى حكومتها الموحدة الا أن الحكومة السوفييتية قد أبدلت رأيها الآن وعدلت موقفها وذلك بأن غيرت الاقتراح الأول بموجب تواجد مندوبين عن القطاع السوفييتى والجمهورية الاتحادية . .

والحكومة الفرنسية لا يمكنها قبول مثل هذا الاقتراح . ان معاهدة الصلح من اجل المانيا لا يمكن أن تفاوض أو تطبق بموجب تمثيل ألمانى لا يكون ممثلا فى حكومة موحدة وهى التى سيكون أيضا من واجبها تنفيذ هذه المعاهدة . علما بأن مثل هذه الحكومة لا يمكن أن تنبثق الا من جراء انتخابات حرة وفى الجانب الآخر فاننا نعلم ان ادارة القطاع السوفييتى لا تمثل سكان هذا القطاع . ان هذه الأمور لا يمكن أن تنمحى من الأذهان

بموجب ما جاء فى المذكرة الروسية ٢٣ اغسطس والتى تؤكد ان هذه الادارة تدعى التفاوض حسب رغبة الأهالى . خاصة مثل ما قامت به مؤخرا من املاء اجراءات هدفها ابعاد سكان القطاع السوفييتي عن سكان المانيا الاتحادية وهذا رغم الرغبة التى عبروا عنها من أن يتحدوا فى حرية .. ان الحكومة الفرنسية تؤكد مرة أخرى على نقطة الانتخابات التى يجب أن تكون حرة وان تسبق تشكيل الحكومة الموحدة الالمانية لان التجارب المرة للسنوات الاخيرة الماضية أظهرت للحكومة الفرنسية أن مدلول لفظ « الانتخابات الحرة» طبقا لمعناه المالوف له معنى آخر مخالف حسب الأسلوب الرسمى السوفييتى.

ان الخلاف واضح بين فكرة انتخابات حرة فى المانيا الغربية وتلك التى نفذت فى القطاع السوفييتى . وهذا الموضوع يخص الشعب الألمانى من أجل الاختيار بين الطريقتين التى سيعيشون بموجب اى منها الا أنه يجب أن يستطيع بأن يقوم بالادلاء بصوته بكل حرية وتحت كامل مسئوليته .. ان الحكومة الفرنسية تبحث أيضا السبل لوضع نهاية لتقسيم المانيا الا أن هذه السبل لا يمكن التوصل اليها بموجب مباحثات مسبقة تشمل معاهدة صلح مع تواجد المانيا مقسمة وبدون حكومة موحدة ولذلك فان الحكومة الفرنسية تجدد اقتراحها الخاص باجتماع القوى الأربع والذى يمكن أن يتم فى أكتوبر من أجل معالجة تشكيل وواجبات لجنة تقصى الحقائق .. ومن أجل بحث الاجراءات الخاصة بالاعداد لانتخابات حرة وتشكيل حكومة موحدة .. وبعد الانتخابات وتشكيل هذه الحكومة يمكن مجابهة مفاوضات حول شروط معاهدة الصلح . وباتفاق مع حكومات بريطانيا والولايات المتحدة وبعد استشارة الحكومة الاتحادية وسلطات برلين فان الحكومة الفرنسية توجه نداء الى حكومة الاتحاد السوفييتى بان تعاود دراسة سابق رفضها للانضمام لجهود القوى الأخرى من أجل التركيز نحو موضوع الانتخابات الحرة فى المانيا . »

وكانت هذه المذكرة هى الثامنة فى تعداد المذكرات التى تبادلها الغرب مع روسيا ولم ترد روسيا عليها وسارت الأمور بالنسبة لشطرى المانيا كما سيرتها الأحداث مثل ما سنتعرف عليه لاحقا وكانت هناك مناداة بتوحيد المانيا على طول الطريق الا أنها لم تكن مركزة بقوة الاندفاعة هذه .

الفصل الخامس : المانيا الاتحادية حليفة الغرب

الغرب يدعو روسيا لمؤتمر رباعى

تولى دوايت ايزينهاور رئاسة أمريكا فى أوائل ١٩٥٣ وكان يعتبر أدرى الناس خبرة بالموقف الأوربى فقد كان قائدا للقوات المتحالفة التى فتحت الجبهة الثانية فى أوربا أثناء الحرب العالمية الثانية واحتلت قواته الجزء الأكبر من أوربا ثم عين قائدا لحلف الأطلنطى بعدئذ . وايزينهاور خبير فى المشكلة الألمانية لانه عاصرها منذ أولها فى مجالها العسكرى ثم السياسى الذى كان مرتبطا بالأمور العسكرية أكثر من أى اعتبار آخر . وقد ظن البعض بعد ان تولى ايزينهاور رئاسة الولايات المتحدة انه يفهم فى الأمور العسكرية اكثر من درايته ومقدرته فى الشئون السياسية الا أن التوفيق خان هؤلاء حيث انه بالاضافة الى مقدرته العسكرية فانه كان مثال السياسى الهادىء . واذا كان ايزينهاور قد ترك لوزير خارجيته دالاس أن يقف وحده على خشبة المسرح السياسى فهذا لا يعنى ان ايزينهاور كان بعيدا عن مجريات الأمور حيث ان الحقائق التاريخية أثبتت بعدئذ أن ايزينهاور كان المحرك الأصلى لسياسة أمريكا الخارجية وكان يعطى دالاس توجيهاته ازائها وهى التوجيهات التى كان يجرى دالاس تنفيذها بمعرفته والتى لم يحد عنها مطلقا .

وعليه لم يكن دالاس المتصرف الوحيد كما كان يبدو للكثير من الساسة فى سياسة أمريكا الخارجية بل كان مقيدا بتوالى تلقى تعليمات ايزينهاور بخصوصها . لقد سرق دالاس فى بعض المواقف الكامير من ايزينهاور الا أن الاخير كان يعلم بذلك وكان يترك الأضواء تسلط على وزير خارجيته لأنه تلقى خلال حياته العسكرية من الأضواء ما لم يتلقاه سياسى أو عسكرى فى

التاريخ المعاصر بعد . وعرفت فترة عهد ايزينهاور ودالاس بفترة الأحلاف العسكرية لأن أمريكا عملت على أن تكتمل حلقة الاحلاف العسكرية حول روسيا من جميع الاتجاهات . فقد كانت تحيط روسيا غربا وجنوبا وشرقا بشبكة متماسكة من الاحلاف وكانت أمريكا تعمل على اضافة عمق لهذه الشبكة فى جميع مناطقها وكان للتطور الذى وصلت له آلة الحرب المعيار الاول استراتيجيا .

فقد استغلت امريكا الوضع الذى وصلت اليه الصواريخ وقتئذ بالنسبة لمداها واحاطت روسيا بقواعد انطلاق لهذه الصواريخ بحيث حاولت أن تغطى غالبية الأراضى الروسية وخاصة مناطق عقد الانتاج والمواصلات الروسية التى كان يمكن وضعها تحت هيمنة هذه الصواريخ بالاضافة الى انشاء سلسلة من القواعد الجوية حول روسيا وبعمق منها تصلح كقواعد للطائرات الغربية الاعتراضية وللقاذفات التكتيكية والاستراتيجية الميدانية . هذا بالاضافة الى دوام تواجد طائرات تحلق فى الجو حاملة القنابل الذرية والهيدروجينية لاستمرار اشعار روسيا بأنها مهددة فى كل الأوقات .

وكانت هذه الفترة تعرف بالفترة الساخنة فىتاريخ البشرية لأن سخونتها كانت دائمة وهى الفترة التى طبق فيها دالاس سياسة حافة الهاوية والتى بزغ فيها نجم الحرب الباردة . وان كانت هناك مواقف مثل أزمة صواريخ كوبا التى اشترك كيندى وخروشوف فيها وكادت المواجهة الذرية خلالها ان تشعل الكرة الأرضية الا أنها استمرت لعدة أيام قليلة حبست فيها أنفاس العالم اما فترةحكم دالاس منذ ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٩ فقد كانت فترةمستمرة من الغليان السوفييتى بسبب انشاء وتوطيد القواعد الأمريكية فى القارات الثلاث .

فى ١٦ ابريل ١٩٥٣ اعلن ايزينهاور برنامجه عن سياسته الخارجية وفى الوقت الذى كان يعرض فيه سلاما راسخا للاتحاد السوفييتى كان يقترح مشروعا لنزع السلاح من خمس نقط :

— تحديد القوات العسكرية وقوات الأمن فى كل الدول بموجب أرقام محددة أو بموجب نسبة علاقة القوى ببعضها على أساس اتفاقية دولية .

— تعهد تعاقدى من لدى جميع الدول فى تحديد انتاجها من المواد الأولية الاستراتيجية التى تهدف الى التصنيع الحربى .

— رقابة دولية على الانتاج الذرى من أجل تشجيع استخدامها للاغراض السلمية ومنع انتشار الحروب الذرية .
— تحديد أو منع أسلحة أخرى لها قدرات تدميرية كبيرة .
— ضمان تنفيذ ما يتم تقييده ومنعه بموجب رقابة دولية من جانب الأمم المتحدة .

ورغم ما سردته عاليه من ترتيبات عسكرية كانت أمريكا تنفذها فى توسع الا ان ايزينهاور حاول أن يزرع البذرة الأولى بشأن نزع السلاح لأنه وهو الذى عاصر قتل الملايين سواء من جنوده أو من جنود الأعداء فانه سارع بعرض مثل هذا المشروع لأنه كان يعلم ما يمكن لحرب عالمية ثالثة أن تفعله فى البشرية فى الوقت الذى لم يستعمل هو سوى البارود ولم يواجه من أعدائه سواه أيضا . وكان هناك على الجانب الآخر من الأطلنطى رجلا عرف ايزينهاور حق المعرفة الا وهو تشرشل العملاق الآخر للحرب العالمية الثانية وكان قد عاد للحكم فى بريطانيا وبذلك تلاقى زملاء الحرب العالمية الثانية وكانا يعلمان عن المانيا الكثير واذا كان تشرشل قد عاصرها منذ أول شرارة لها الا انهما تواجدا معا فى أحرج اللحظات حتى اطفاء شعلة النازية .

توفى ستالين فى ربيع ١٩٥٣ وقد قال ايديناور فى هذا الخصوص :

« ان وفاته تسببت فى انقلاب عميق داخل الاتحاد السوفييتى وكان من جرائها أن اتخذ المسئولون الروس موقفا أكثر ودا تجاه سياستهم الخارجية وهذا يذكرنا بالاحداث التى لاحقت وفاة لينين . ان هذه السياسة المرنة كانت تفرضها الظروف حتى يتمكن خلفاء ستالين من ان يوطدوا انفسهم فى الداخل . والمستقبل فقط هو الذى كان بمكن أن يوضح لنا اذا كان هذا الموقف هو فعلا تبدلا فى عقيدة الروس . ان نهضة الصين كان لها بالتأكيد سببا فى هذا التغير . ان الصين الحمراء شيوعية بالفعل الا انه من المتوقع أن تفوق قواتها فى المستقبل القوات الروسية . وستلعب العداوة بين القوتين الشيوعيتين الدوليتين دورا هاما وحاسما فى المستقبل . وسيستحيل على الاتحاد السوفييتى أن يحافظ على موقفه القيادى الشيوعى فى مواجهة الصين وهو يحاول الابقاء على تنافسه مع القوى الأوربية والأمريكية . واعتقد أن روسيا ستتفق يوما مع أوربا والولايات المتحدة من أجل أن تدافع عن نفسها ازاء الصين وعلى الأوربيين أن يكون لهم من الصبر لينتظروا حدوث هذا التطور .. » .

وفى خطاب لتشرشل فى مجلس العموم البريطانى يوم ١١ مايو ١٩٥٣ ألمح عن افتراض حدوث تغير فى سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية بعد وفاة ستالين وقال انه رغم غموض الموقف الدولى وعدم امكانية التأكيد من أى وضع

من الأوضاع فانه من المفضل أن يعقد اجتماعا للقمة للدول العظمى فى اقرب وقت لمحاولة التوصل الى ارضية مشتركة . وفى واشنطن أيد ايزينهاور أثناء مؤتمر صحفى له يوم ١٤ مايو اقتراح تشرشل بكثير من التحفظ وافاد انه يجب ان يتم الاعداد لمثل هذا الاجتماع بطريقة دقيقة اذا ما كان من الضرورى عقده . لم يرفض ايزينهاور الاقتراح بل لف حوله دون أن يرفضه خاصة انه كان قد اتى للحكم والحرب الكورية فى اوجها وكان قد وعد بانهائها بسبب رفض الشعب الأمريكى استمرارها .

وفى الجانب الآخر انتابت ايديناور دهشة مقلقة من ان يحاول اقطاب الغرب التوصل الى انهاء الحرب الكورية على حساب المانيا الاتحادية وهو الأمر الذى طمأنه تشرشل عليه اثناء زيارة قام بها ايديناور لانجلترا فى هذه الفترة . وكان ايديناور يشعر بالقلق ايضا بالنسبة لموقف فرنسا التى كانت تواجه صعابا جمة فى حربها بالهند الصينية بالاضافة الى عدم استقرار الحكم بها وما كان يشعر به من عدم تحمس وزارتها الجديدة تجاه تحالف فرنسا مع المانيا الغربية . ان كل هذه العوامل كانت شغل شاغل ايديناور واراد أن يؤكد موقف حكومة المانيا الاتحادية لأمريكا قبل انعقاد مؤتمر رباعى وهذا رغم أنه زار الولايات المتحدة فى بداية ١٩٥٣ وقابل ايزينهاور ودالاس الا أنه اراد أن يعيد توكيد موقف المانيا الاتحاديه من جديد فأرسل لايزينهاور مذكرة بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٣ جاء بها :

« — ان توحيد المانيا الاتحادية مع القطاع السوفيتى وبرلين لا يمكن ان يتم الا على أساس انتخابات حرة ومباشرة وسرية مع ضمان حرية الانتخابات بتواجد لجان رقابة دولية قبل وأثناء الانتخابات .

— يتم تشكيل حكومة على هذه الأسس تمتد سلطتها على كل المانيا .

— لا يجب أن تخضع هذه الحكومة الموحدة لأى اشراف اجنبى سواء قبل أو بعد المفاوضات .

— يجب أن لا تحرم هذه الحكومة الموحدة بالمزايا التى بالدول الحرة والمتساوية فى الحقوق من أن تنضم وتتحالف الى قوى أخرى وذلك فى نطاق اهداف سلمية .

— كشريك حر ومتساوى فى الحقوق يجب أن تشترك هذه الحكومة فى مفاوضات معاهدة الصلح فور بدايتها .

— يجب أن تشمل معاهدة الصلح حقوق المواطنين وحريتهم طبقا للمبادىء المسيحية والحقوق الطبيعية .

— لا يجب على حكومة المانية ما ان تعترف بخط الاودر نيسى وعلى المانيا ان تبذل الجهد فى تسوية كل مشاكل الحدود بعقلية جديدة وفق تعاون دولى سلمى .

— ان معاهدة التجمع الدفاعى للدول الاوربية الغربية يحدد قوات المانيا مستقبلا وبذلك يعمل على ضمان أمن جيرانها . » وارفق ايديناور بالمذكرة قرار البرلمان الالمانى بشأن شروط توحيد المانيا .

وقعت فى المانيا الشرقية يوم ١٧ يونيو اضرابات ومظاهرات عمالية دموية شملت غالبية مدنها وقد بررها الغرب بأنها ناتجة عن الكبت الذى تعيشه وسببها الشرق بانها من تدبير الغرب وعلل ذلك بأنها نشبت فى يوم واحد فى كل المانيا الشرقية . ولما كان وزراء خارجية الغرب سيجتمعون فى واشنطن فى النصف الأول من يوليو ١٩٥٣ فقد ارسل ايديناور خطابا لوزير خارجية امريكا دالاس بتاريخ ٨ يوليو ايد فيه اجتماع الدول الأربع واقترح ان لا يتأخر هذا الاجتماع عن خريف ١٩٥٣ حتى يقومون ببحث موضوع المانيا وكانت أحداث المانيا الشرقية هى التى دفعت ايديناور ان يطالب باجتماع رباعى الآن بعد ان كان يحبذ مسبقا ان لا يعقد الا بعد توقيع المانيا الغربية لمعاهداتها مع الغرب . وأوضح ايديناور فى خطابه المبادىء السابقة والخاصة باجراء انتخابات حرة ينتج عنها حكومة موحدة تحضر مفاوضات معاهدة الصلح .

يجب أن نبرز فى هذا المجال نقطة هامة الا وهى أن قرارات مؤتمر بوتسدام جاء بها ان ينجز الحلفاء الأربع معاهدة الصلح الالمانية الا أن الغرب بعد ان لاحظ نمو المؤسسات الدستورية فى المانيا الغربية عدل من موقفه واشترط تواجد حكومة المانية موحدة تحضر مفاوضات معاهدة الصلح وتوقع عليها ومن ثم تشرف بعدئذ على كل المانيا . ايضا كان الغرب قد حدد فى معاهدة بون ان توحيد المانيا يجب ان يتم بالطرق السلمية . وبذلك تباعد الغرب عن جوهر قرارات بوتسدام وعلل ذلك بأن الظروف تبدلت وان غالبية الشعب الالمانى الموجودة فى المانيا الغربية والذى كان قوامهم قرابة ثلاثة أضعاف سكان المانيا الشرقية كان يجب ان يتواجدوا فى أثناء معاهدة الصلح ممثلين على الأقل بنسبتهم هذه فى الحكومة الالمانية الموحدة التى كان الغرب يطالب بان تتشكل عن طريق انتخابات لتحضر مفاوضات الصلح هذه .

وقد علم وزراء خارجية الغرب بمضمون خطاب ايديناور الى دالاس وذلك اثناء اجتماعهم فى واشنطن فى يوليو ١٩٥٣ . واعتقد ايديناور ان خطابه هذا هو الذى ساعد على أن تقرر الدول الغربية الثلاث من جدوى عقد اجتماع

رباعي مع روسيا ، الا انني اعتقد ان الحقيقة كانت تخالف ذلك وقتئذ ذلك لان الغرب كان يريد أن يجتمع مع روسيا في ذلك الوقت لأسباب تخصه في المقام الأول قبل ان تكون مشكلة المانيا هي الدافع الاساسي لأن يسعى لعقد هـذا الاجتماع الرباعي مع روسيا . فقد تم في هذا الشهر توقيع اتفاقية انهاء الحرب الكورية بين قوات الأمم المتحدة وكوريا الشمالية أو بصريح العبارة بين أمريكا والقوى الاشتراكية الشيوعية بالمنطقة ومن خلفهم روسيا ومن المفروض ان كانت هناك اتصالات بين أمريكا والجانب الشرقي قبل وأثناء تلك الفترة للتمهيد لهذه الاتفاقية التي من سماتها انها تعمل على تلطيف الجو الدولي بين الشرق والغرب وعليه فقد كانت هذههي الأرضية الخلفية بالاضافة الى ان فرنسا كانت تأمل في محاولة التوصل لحل لحرب الهند الصينية التي كانت دخلت في عامها السابع بموجب جلوسها مع وزير خارجية روسـيا وهي التي قد شجعت مثل هذا اللقاء أثناء تبادل المذكرات الاخيرة بين الغرب والشرق بالنسبة لتوحيد المانيا وقت حرب المذكرات .

وكانت الدول الغربية تريد أن تعرف حقيقـة الأمور الجارية في روسـيا بعد وفاة ستالين لأن الغرب كان قد عرف ستالين ومارسه وكان يريد ان يختبر عود القادة السوفييت الجدد وهم الذين كان يجهل سماتهم وعليه فقد كانت جميع الأطراف تريد أن تجلس معا لدرجة أن الغرب وافق على جـدول الأعمال الذي اقترحته روسـيا وهو الذي يخالف في جوهره جـدول أعمال الغرب المقترح لهذا الاجتماع الرباعي مما يدلنا على أن الغرب تحاشى أن يثير أي اشكالات بشأن جدول الأعمال أو خلافه حتى يتم انعقاد الاجتماع الرباعي. ومن كل هذه الدلائل فالصورة واضحة في أن الغرب كان متلهفا على عقد هذا الاجتماع مع روسيا لأن الغرب اذا كان يريد تعقيد عقده لكان تملص ووسائل التخلص عديدة ومعروفة .

وجه وزراء خارجية الغرب مذكرة بتاريخ ١٥ يوليو الى روسيا يدعونها فيها لهذا الاجتماع الرباعي على مستوى وزراء الخارجية ليكون في نهـــاية سبتمبر ١٩٥٣ واقترح الغرب جدول أعمال يشمل موضوع المانيا وموضوع النمسا . ووافقت روسيا في ردها بتاريخ ٤ اغسطس على هـذا الاجتماع المقترح واقترحت اشراك الصـين الشعبيـة معهم واقترحت جـدول اعمال يشمل في المقام الأول دراسة الوسائل التي يمكن أن تؤدي الى تخفيف التوتر الدولي ثم موضوع المانيا على ان يبحث معه موضوع ايجاد ضمانات للامن الأوربي ثم في النهاية موضوع معاهدة صلح النمسا . وقد وافقها الغرب على جدول أعمالها خاصة وقد أدرجت روسيا موضوعا عميقا ليحتل المقام

الأول ثم أضافت على موضوع المانيا موضوعا شاملا أوربيا يمكنه ان يحوى جميع أوضاع أوربا الا وهو موضوع الأمن الاوربى ـ وهو الموضوع الذى وافق الشرق والغرب على بحثه عام ١٩٧٢ أى بعد ربع قرن من ادراجه فى جدول أعمال الدول الكبرى وقتئذ ـ واتفق الغرب وروسيا على أن يعقد الاجتماع فى يناير ١٩٥٤ وان يكون رباعيا اى بدون تواجد الصين الشعبية .

ارسل ايزينهاور بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٣ مذكرة الى ايديناور بعد انتهاء اجتماع وزراء خارجية الغرب الذى انقض فى واشنطن فى ١٥ يوليو أوضح له فيها سياسته تجاه المانيا الاتحادية وقد جاء بها :

« .... أفيدكم انه طوال الأشهر الاخيرة ترددت على جانبى الاطلنطى خطب وتصاريح بلا نهاية عن الأسبقية التى يجب أن تعطى للتسميات التالية : التوحيد ـ معاهدة الصلح ـ الانتخابات الحرة ـ انسحاب قوات الاحتلال ... الخ . ولقد كان دائما من رأيى خاصة وان الاحداث الاخيرة اكدتها لى انه لا يمكن أن يكون هناك توحيدا بدون انتخابات حرة وبدون تشكيل حكومة موحدة وحرة ناتجة عن انتخابات ويمكن أن يتبع ذلك بترتيب منطقى سلسلة اجراءات تتأتى من بعدها معاهدة صلح مشرفة ومن ثم مولد جمهورية المانيا الموحدة التى يكون واجبها مراعاة الصالح العام لشعبها الذى أصبح عضوا محبا للسلام .. ان حكومة الولايات المتحدة ستقدم مساندتها الكاملة المعنوية والدبلوماسية لهذه الخطوة الأولى التى تشمل الانتخابات الحرة .

يتواجد فى المانيا وفى الدول الاوربية الغربية بل وأيضا فى بلدى ذاتها بعض الرجال ذو النية الطيبة قد اقتنعوا بان مبدأ التجمع الدفاعى الأوربى أصبح مخالفا وهادما للانتخابات الحرة ولتوحيد المانيا . الا اننى لم اوافق ابدا على هذه النظرية التى تقول ان التجمع الدفاعى الاوربى يتنافى مع اعادة توحيد المانيا . ان الحقيقة هى العكس . وكما صرح به وزراء الخارجية فى مؤتمر واشنطن فان التجمع الدفاعى الأوربى هو مطلب ضرورى مثل ما هو عليه الآن . وليس له اى صلة بالتوترات الدولية الحالية لأن مثل هذا التجمع ضرورى للسلام والأمن ولرفاهية الشعوب .

منذ مدة طويلة وانا مقتنع أن تقوية جمهورية المانيا الاتحادية بقبولها حلف التجمع الدفاعى الأوربى وبقبولها معاهدة المانيا بالاضافة الى تقدمها الناتج عن اندماجها الأوربى لا يمكن الا أن يزيد من فرص توحيد المانيا سليما .. »

كانت دول الغرب وبالذات انجلترا وفرنسا تتناول علنيا موضوع تحالف المانيا الغربية مع العالم الغربى وموضوع توحيد المانيا ومصلحة الغرب من كل المشكلة الالمانية . وان كانت فرنسا قد بدأت تتردد من جديد من تحالفها مع المانيا الغربية فان ذلك مرجعه ان قطاعات منها لم تهضم نظرية وزير خارجية

فرنسا السابق شومان القائلة : « ان أحسن وسيلة لابعاد شر المانيا مستقبلا هى بالتقارب وبالتحالف مع المانيا الغربية » وهى النظرية التى ترجمها بنوفان الى مشروع سمى باسمه يقضى بتحالف فرنسا مع المانيا الغربية كما سبق أن اوردناه . وأجد لازما ان نقرأ بعض الآراء الانجليزية عن هذا الموضوع قبل أن نتعرف لاحقا عن تطورات الموقف الفرنسى . فقد ألقى اللورد ساليزبورى خطابا فى مجلس اللوردات الانجليزى يوم ٢١ يوليو ١٩٥٣ جاء به :

« ان احسن ما يمكننا ان نفعله حاليا بالنسبة لتوحيد المانيا هو تقوية قواتنا المادية ولامد طويل وذلك مع دوام المطالبة بانتخابات حرة وبحكومة تمثل كل المانيا . ان هذه الأهداف التى نأملها لا يمكن أن نتوصل لها الا بالتعاون السلمى مع الروس .. » ثم تحدث لورد ساليزبورى عن حملة النقد التى قامت عقب الدعوة التى وجهت الى روسيا لاجتماع رباعى من أجل بحث اجراءات الانتخابات الالمانية حيث انتقد البعض بانجلترا بيان الحكومة الانجليزية الذى تمسكت فيه بشدة بسابق تعهداتها ازاء ألمانيا ولم تعطى وقتئذ أسبقية لموضوع نزع السلاح فقال : « الى أى هدف تتجه بنا الانتقادات هذه ؟ أشعر أننى استطيع أن احددها . أن بعض الأوساط حبذت فى بادىء الأمر ادراج مسألة نزع السلاح فى جدول أعمال المؤتمر القادم . وأنا لا أريد أن أقول شيئا ضد نزع السلاح . ولكننى قبل هذه الحرب أمضيت سنوات طويلة فى جنيف أعمل فى هذا الهدف ــ الا أن كل منا من الذين كانوا هناك ادركوا درسا قاسيا على ما أعتقد ــ فانه من العبث دعوة دول الى نزع السلاح طالما أن حل مشاكل قائمة كانت تستدعى اتخاذ اجراءات عسكرية خاصة وان هذه المشاكل لم تتقدم نحو حل ما .

ان السبب الأساسى لفشل مؤتمر نزع السلاح فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الثانية كان ان كل الدول المجاورة لألمانيا كانت ترى ان تتخذ احتياطاتها ضد تشككاتها هذه من المانيا . ان هذا العامل هو الى الآن أساسى بالنسبة الحكومة والشعب الروسى ومع اختلاف المناخ فهو أيضا عامل قائم الآن بالنسبة للحكومة الفرنسية وللشعب الفرنسى ان محاولة وضع موضوع نزع السلاح فى جدول الأعمال قبل التوصل لحل للمسألة الألمانية هو كما أعتقد عدم استفادة من دروس الأمس .

ثم بعد ذلك يلومون البيان الذى صدر وجاء به انه « يشير بشدة » الى وجهات النظر التى سبق أن قبلت .. فهل يجب أن نستخدم لغة سهلة أثناء التحدث مع الروس حتى يفهموا ضمنا اننا مستعدون للتنازل عن ما سبق ان تعهدنا به رسميا . فاذا كان هذا هو المقصود فاننى أؤكد للمجلس أن ذلك لم يكن ما يقصده رئيس الوزراء فى خطابه ١١ مايو . اننى أفيد ان مثل هذا

المقصد لا يتمشى مع كرامة دولتنا . او ان تكون عبارة « اشيرت بشدة » يجب ان تعني باننا لا نريد ان نتراجع عن تعاهداتنا ولكن يجب ان نعطي انطباعا بامكانية ذلك التراجع للروس . فاذا كان هذا هو تفسير هذه العبارة فان ذلك معناه ارباك من نخاطبهم . ولست أريد أن أتحدث عن خيانة الخداع . اننا تعهدنا رسميا . وهذا التعهد كان أيضا وجهة نظر الحكومة السابقة ــ الا وهو احترام مبدأ الانتخابات الحرة في المانيا ومبدأ حكومة موحدة المانية . وهذه هي الشروط التي أقرها مجلس النواب الالماني الغربي يوم ١٠ يونيو . فهل يجب علينا ان نبدل هذا الموقف ؟ انني أعتقد ان اي حزب من أحزاب هذا المجلس ليس على استعداد لان يتبع هذه السياسة . .

اننا المعارضة والحكومة تؤيد سياسة حلف الاطلنطى . . وعليه لماذا لانعلن ذلك . . انظروا الى التجمع الدفاعي الاوربي انه احد اعمدة سياستنا الغربية . فهل يجب علينا الان ان نتخلى عن هذه السياسة التي قبلتها الدول الاوربية الغربية وهي السياسة التي ايدناها والتي صدق البرلمان الهولندي عليها الأسبوع الماضي ؟ انني لا استطيع ان أعقل ان مثل هذا الاقتراح نابع عن رجل سياسي مسئول . انني كنت سانضم لهؤلاء الذين ينتقدون الحكومة اذا كان الهدف هو احتواء المانيا في تحالف عدواني ضد روسيا . وحتى اذا لم يكن كذلك فلا يجب ان نتوقع ترحيبا روسيا .. ان هذا الاجتماع المقترح يجب ان يبحث مستقبل المانيا بطريقة ايجابية واخوية . ويجب ان يبحث عن السبل الممكنة لتوحيدها وهي تلك التي تعهدنا بها دون اثارة أمن أو اثارة شعور جيرانها بما فيهم روسيا .

وأود أن أقول ان هذه هي السياسة العاقلة والواقعية التي بموجبها يجب ان نتوقع نتائج مثمرة من جرائها . وحسب رأيي يجب أن نربطها مع انشاء التجمع الدفاعي الاوربي . وقد قالوا أن مسبب التجمع الأوربي هذا هو منع أي تهديد عسكري وتبرير الحاجة الملحة للوحدات الالمانية العسكرية . ان تحالف التجمع الدفاعي الأوربي قد أنشأ كوسيلة تمكن المانيا من ان تلعب دورها في الدفاع عن الغرب دون ايقاظ الرهبة لدى جيرانها من جراء استقلالها . الا أن هذا التحالف يزيد في أهدافه عن هذا حسب تقديري . انه الوسيلة لوضع حد نهائي للمشاحنات القديمة التي امتدت أجيالا بين فرنسا والمانيا وسببت الكثير من الحروب في الماضي . ان هذا التحالف ليس له وقت محدد في هدفه مثل منع تهديد مباشر انما له هدف دائم الا وهو انه سيمنع ولمرة واحدة نهائية كل الآثار الضارة من هذا السرطان الذي قد يهدد ــ اذا تواجد ــ بأن يدفع أوربا والعالم الى بؤس لا نهائي .

وإذا امكنني أن أعبر بهذه الوسيلة فان هذا التحالف يمثل ضمانا اضافيا ليس فقط لفرنسا وللدول الغربية ولكن حسب رأيي الشخصي فانه يمثل ضمانا لروسيا ايضا . انني لا اندهش ازاء حذر حلفاؤنا القدامى الفرنسيون ولدى الدول الأخرى بالنسبة لسوء ظنهم تجاه المانيا . ونحن ايضا لم نتحلل من هذا الحذر . ان المانيا دولة قوية وجبارة ونشطة بشكل كبير جدا وشجاعة . انها ذو فوران كنهر فاض مرتين عن مجراه اثناء جيلنا ونشر الخراب والدمار في أراضي واسعة . الا انه لحسن الحظ فانه بقبولنا ادماج المانيا مع المجموعة الأوربية للدفاع ومع التجمع الأوربي للفحم والصلب فان المانيا أظهرت لنا رغبتها في عدم تكرار مثل هذه الكارثة مرة أخرى .

انكم قد لاحظتم انالمانيا وهي في نطاقالتحالف الأوربي هذا فانها ليست كتشكيل مستقل بل انها جزء من مؤسسة دولية وثيقة الاندماج وقراراتها تنبع عنها كما تنبع ايضا عن مجموع الأعضاء . . ولما كانت هناك مصالح جوهرية تتطلب السلام في هذه الدول فان هذا الوضع هو الذي سيؤكد ضمانا ــ بعد تصديق جميع اعضاء هذا التحالف على معاهدته ــ للوصول الى مرحلة هامة في الطريق الصحيح من أجل ضمان امن متجدد لكل دول أوربا الغربية وأيضا لروسيا . ان تبقى المانيا مقسمة او موحدة فان القرارات سوف تتخذ في كلتا الحالتين بمعرفة كل الأعضاء . ولن تكون القرارات نتيجة املاء بمعرفة شعب واحد مغرور .

وفي هذا الشأن فانه يجب علينا ان نفكر بصفة خاصة في فرنسا هذه الدولة التي عانت الكثير خلال حربين عالميتين . ولا يجب علينا ان ننسى ان أرضيها احتلت ودمرت ولا يجب علينا كحلفاء مخلصين لها أن نقلل من درجة تقديرنا للصعاب التي تواجه الشعب الفرنسي أمام مثل هذه المسائل التي قد تعرض أمنه للخطر . . »

اتسم خطاب اللورد ساليزبوري بالصراحة حينما تحدث عن تيارات التشكك التي كانت تدور حول المشكلة الالمانية بين جميع اطراف قوىالعالم ومن بينها انجلترا وخاصة عندما تحدث عن افتراض توحيد المانيا او الابقاء عليها مقسمة حين قال ان هذا الأمر أو ذاك سيكون نتيجة قرارات يتخذها جميع الأعضاء في هذا الشأن وهو تصريح اذا ما ادمج مع بقية التصاريحلأوضح لنا أن قوى العالم كانت في حيرة حول مصير ومستقبل المانيا فمن الواضح ان الشرق كان يريد توحيد المانيا طبقا لشروط امنه وأيضا كان الغرب يريد توحيدها طبقا لشروط امنه ولتعارض هذه الشروط فقد يفرض على المانيا أن تظل مقسمة .

وفى مجال الغرب فانه لم يكن مستعدا من أن يحارب من أجل توحيد المانيا كما لن يسمح لالمانيا الاتحادية أن توحد بلدها عن غير الوسائل السلمية حتى لا يتعرض الغرب لخطر ما وقد بلورت هذه النقطة صراحة فى معاهدة بون حيث جاءت فى ديباجة المعاهدة : « ان موقعى المعاهدة يعترفون بأن اعادة انشاء المانيا حرة وموحدة بموجب الوسائل السلمية وبواسطة معاهدة صلح موافق عليها بحرية هو الهدف المشترك والأساسى للدول الموقعة على هذه المعاهدة . . » وجاء فى المادة السابعة من هذه المعاهدة : « يعترف الموقعون بأن أحد أهدافهم الأساسية فى سياستهم المشتركة هو انجاز معاهدة صلح توافق عليها المانيا بحرية وذلك بينها وبين اعدائها السابقين وهى معاهدة يجب أن تضمن سلاما دائما وقد اتفقوا على ان الحدود النهائية لالمانيا لن تحدد قبل انجاز معاهدة الصلح هذه . . » وجاء فى نفس المادة: « انه ولحين انجاز معاهدة الصلح فان الموقعين اتفقوا على استخدام الوسائل السلمية للتوصل الى أهدافهم الا وهى توحيد المانيا وتزويدها بدستور حر ديمقراطى يطابق دستور المانيا الاتحادية وبحيث تندمج فى المجموعة الأوربية . . » واعتقد يقينا ان نفس هذا الموقف كانت تتبعه روسيا وتنسقه مع المانيا الشرقية .

اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع فى برلين يوم ٢٦ يناير ١٩٥٤ وهم ايدن وزير خارجية انجلترا وبيدو وزير خارجية فرنسا ودالاس وزير خارجية امريكا ومولوتوف وزير خارجية روسيا . وعرض مولوتوف جدول أعمال روسيا وكان يشمل :

— دراسة الوسائل التى تؤدى الى تخفيف التوتر الدولى والدعوة لمؤتمر لوزراء خارجية فرنسا وانجلترا وأمريكا والاتحاد السوفيتى والصين الشعبية .
— المسألة الالمانية ودراسة ضمانات للامن الأوربى .
— المعاهدة الخاصة بالنمسا .

وافق الغرب على جدول الأعمال الروسى دون نقاش وبدأت المفاوضات تبحث الوضع فى الشرق الأقصى واتفق فى هذا الخصوص ان يعقد مؤتمر موسع فى نهاية ابريل ١٩٥٤ بجنيف تحضره الصين الشعبية مع دول وأطراف اخرى ثم قدمت الدول الغربية مشروعا بشأن توحيد المانيا توطأة لتوقيع معاهدة صلح المانية وقدمت انجلترا المشروع باسم الغرب وشمل اجراء انتخابات حرة فى كل المانيا تنتج عنها جمعية عامة تضع دستور المانيا الموحدة وتبدأ مفاوضات الصلح ثم تشكل حكومة موحدة من داخل هذه الجمعية العامة تكمل مفاوضات معاهدة الصلح ثم توقعها .

وقد قدمت روسيا مشروعاً للصلح وخطة لتشكيل حكومة مؤقتة وأجراءات لاجراء انتخابات فى كل المانيا الا أن الغرب لم يوافق على العرض الروسى بالنسبة لالمانيا لانه كان يعتمد على قرارات مؤتمر بوتسدام وخشى أن تطبق بموجبه النظم الاقتصادية الاشتراكية على الاقتصاد الالمانى الغربى ، ورفض الغرب ايضا تشكيل حكومة المانية مؤقتة من برلمانى المانيا الغربية والمانيا الشرقيةوطالب باجراء انتخابات فى هذا الشأن الأمر الذى نتج عنه اختلاف الدول الاربع بالنسبة لموضوع المانيا .

اقترح مولوتوف اثناء المؤتمر أن يستمع المؤتمر الى مندوبين من المانيا الغربية ومن المانيا الشرقية الا ان الغرب رفض هذا الاقتراح على أساس انه سيعتبر وكأنه اعتراف منهم بالمانيا الشرقية . وقد صرح مولوتوف أثناء المؤتمر ان معاهدة بون التى سبق أن وقعها الغرب مع ألمانيا الاتحادية تهدف الى أن تقيد أيدى المانيا المطلوب توحيدها منذ الآن .

وعرض مولوتوف مشروعا للامن الأوربى يشمل غالبية الدول الاوربية وقد صيغ هذا المشروع فى نطاق معاهدة مقترحة سماها الروس « معاهدة الأمن الجماعى الأوربى » تشمل انتظام الدول الأوربية بها ومن بينها المانيا على ان لا تنضم لأحلاف عسكرية . وكان مشروع الأمن الأوربى هذا يشمل الدول الأوربية فقط دون أمريكا . ولم يوافق الغرب على المشروع السوفيتى هذا خاصة انهم وجدوا وقتئذ أنه يجابه حلف الأطلنطى ويرمى الى ابعاد امريكا عن أوربا . أيضا لم يتوصل وزراء الخارجية الى اتفاق بالنسبة للنمسا وانفض المؤتمر بعد أن فشل فى ايجاد تسوية أو بداية تسوية للمشكلة الالمانية وصدر عنه بيان مشترك يوم ١٨ فبراير ١٩٥٤ جاء به :

« انعقد فى برلين منذ ٢٥ يناير حتى ١٨ فبراير ١٩٥٤ مؤتمر لوزراء خارجية .. وقد اقروا أن كوريا المتحدة والمستقلة بموجب وسائل سلمية تمثل عاملا هاما بالنسبة لتخفيف التوتر وإعادة السلام فى مناطق اخرى بآسيا . وقد اقترحوا عقد مؤتمر تشترك فيه الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا والاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا والجمهورية الشعبية الكورية والبلاد الأخرى التى اشتركت فى الحرب الكورية وتريد ان تشترك فى هذا المؤتمر الذى سينعقد يوم ٢٦ ابريل فى جنيف . ان هدف هذا المؤتمر هو من أجل تسوية سلمية للمسألة الكورية . والدول الاربع المجتمعة فى برلين ترغب أن يثار أيضا فى هذا المؤتمر مشاكل اعادة السلام فى الهند الصينية وقد اتفق على دعوة الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا والاتحاد السوفيتى والصين الشعبية والدول الأخرى المهتمة بالأمر .... ان حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا والاتحاد السوفيتى وهممقتنعون

بأن حل المشاكل الدولية اللازمة لسلام دائم قد يمكن التوصل اليها بموجب اتفاق لنزع السلاح أو على الأقل بتقليل ملموس للتسلح سيبادرون الى تبادل وجهات النظر فى هذا الشأن كما هو وارد فى قرارات الأمم المتحدة الصادرة فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣ . وقد بحث وزراء الخارجية باستفاضة مشكلة المانيا والأمن الأوربى ومشكلة النمسا الا أنهم لم يتمكنوا من الاتفاق على هذه المسائل » .

وصدر عن وزراء خارجية الغرب الثلاثة بيان فى نفس يوم صدور البيان الرباعى عاليه جاء به : « ان الموضوع الأساسى فى مؤتمر برلين كان مشكلة المانيا والوفود الغربية تمسكت بالآتى : ان توحيد المانيا يجب أن يتم بناء على انتخابات حرة ينتج عنها حكومة المانية موحدة يوقع معها معاهدة الصلح . وقدموا على هذا الضوء خطة عملية . وعندما لم يرغب الوفد السوفيتى مجرد بحث اقتراحهم فقد استنتجوا ان الحكومة السوفيتية ليست مستعدة الآن فى السماح بانتخابات حرة فى كل المانيا . وليست مستعدة لرفع سيطرتها عن المانيا الوسطى . وستستمر الحكومات الغربية الثلاث فى بذل مجهودها من أجل توحيد المانيا فى حرية وبوسائل سلمية . والى حين ان يتم ذلك فانها اقترحت عدة اجراءات من شأنها تخفيف وطأة النتائج الناجمة عن تقسيم المانيا وآثارها على برلين وهى اجراءات سوف تبحثها اللجنة العليا للحلفاء مع المندوب المفوض السوفيتى .

وفيما يخص برلين فان الحكومات الثلاث تؤكد اهتمامها الدائم بأمنها وذلك كما جاء فى تصريح القوى الثلاث فى ٢٧ مايو ١٩٥٢ . وسيبذلون جهدهم من أجل تحسين وضع برلين وخاصة موقفها الاقتصادى ... والحكومات الثلاث تؤكد مثل ما أكدت دائما أنها مستعدة أن تستخدم كل المناسبات من أجل ايجاد حل لمشكلة المانيا والنمسا سواء بمعاودة الاتصال كما تم فى برلين أو بوسائل اخرى . ووزراء الخارجية الثلاثة يؤكدون الطابع الدفاعى الصرف لاجراءات الأمن الغربية . ولقد تداولوا فى مسألة كيفية البحث عن سبل تقوية الالتزامات الحالية من أجل حماية الاتحاد السوفيتى ضد أى اعتداء الا ان الاتحاد السوفييتى رفض مثل هذه العروض . وكان من النتائج المترتبة على تنفيذ الاجراءات السوفييتية الاخلال بوسائل امن الغرب فى الوقت الذى كانت تتبقى فيه القدرة الحربية للاتحاد السوفييتى فى أوربا كما هى دون أن تمس . والقوى الثلاث ليس من هدفها أن تترك نظام أمنها يصاب وبذلك تعرض كيانها للخطر » .

انهيار التجمع الدفاعى الأوربى

توقف وزير خارجية أمريكا فى المانيا الاتحادية ليقابل ايديناور قبل أن يسافر الى الولايات المتحدة وذلك حتى يطلع ايديناور شخصيا بنتائج مؤتمر برلين . واوضح له دالاس أن الروس لم يبدلوا من موقفهم بعد وفاة ستالين وانهم لم يبدوا اية رغبة فى التخلى عما يسيطرون عليهوانه يعتقد أن موقف الروس هذا سيكون من جرائه أن يقتنع من كانوا يظنون خلاف ذلك وان الغرب عليه أن يستمر فى تقوية نفسه وأن أوربا حتى يمكنها أن تشعر بالسكينة فانه يجب عليها أن تتوحد وان تشكل قوة يمكنها أن تضاهى قوة الروس وانه يجب أن يفصل أوربا الغربية عن الاتحاد السوفيتى سلسلة دول أوربية تعمل كحاجز بين الغرب والشرق والمح أن الدول الأوربية الشرقية كان يجب عليها أن تتمتع بمزيد من الحكم الذاتى حتى تشكل هذا الحاجز بين دول أوربا الغربية المتحالفة وبين الاتحاد السوفيتى .

وقال له دالاس أنه فقط فى هذه اللحظات التى تصل فيها أوربا الغربية الى هذا المستوى فان عملية توحيد المانيا يمكنها أن تسير فى طريق التنفيذ ووافقه ايديناور على آرائه هذه واضاف أن مؤتمر برلين هذا أثبت استحالة اتباع سياسة حيادية .

وابلغه دالاس انه تناقش مع وزير خارجية فرنسا بشأن تصديق البرلمان الفرنسى على معاهدة بون وعلى معاهدة باريس المعروفة بتحالف التجمع الدفاعى الأوربى وأن وزير خارجية فرنسا أوضح له انه يتعين على امريكا أن تضمن استمرار تواجد قواتها فى أوربا الغربية وأن تقبل المانيا الغربية حلا لمشكلة اقليم السار لصالح فرنسا حتى يمكن أن تضمن الحكومةالفرنسية موافقة البرلمان الفرنسى على هذه المعاهدات . وأوضح دالاس أيضا أنه يأمل أن ترتبط بريطانيا بطريقة ما بالتجمع الدفاعى الأوربى وهذا حتى تشعر فرنسا بالاطمئنان وانه بالنسبة لأمريكا فانه حسب الدستور الأمريكى فان امريكا لا تستطيع أن تتعهد الى ما لا نهاية بتواجدها الفعال فى أوربا الغربية. وقد أفاده ايديناور أنه يريد من أمريكا أن تترك له مشكلة السار لأنه يعرف كيف يعالجها مع فرنسا وقد وافقه دالاس على ذلك لأنه لم يتعمق كثيرا فى دراسة هذه المشكلة .

وفى هذا اللقاء السريع فى مطار فهان بالمانيا الاتحادية اتفق دالاس وايديناور بأن يسير كل منهما فى الطريق الذى يمكن أن يؤدى لتقوية أوربا الغربية . هذا وكانت نوعا من الصداقة قد تولدت بين الرجلين نظرا لتقارب

سنهم المتقدم ولسابق معرفة ايديناور بدالاس قبل أن يتولى منصب وزير خارجية الولايات المتحدة . وقد أرسل ايديناور رسالة الى رئيس الحـزب الاشتراكي الديمقراطى الألمانى اولينهاور ليبلغه بنتيجة اجتماع برلين خاصة بعد المعلومات التى قد أبلغه بها دالاس وذلك مراعاة للاسس الدستورية التى تفرض أدبيا على الحزب الحاكم أن يضع المعارضة فى الصـــورة بالنسبة للمسائل المصيرية وأيضا حتى يحاول أن يقنع اولينهاور بسابق آرائه تجاه تشدد المعارضة أزاء ضرورة الاتصال بالاتحاد السوفيتى من أجل توحيـد ألمانيا قبل أن تنضم ألمانيا لأحلاف الغرب وقد جاء بخطاب ايدينـاور الآتى بعـــد :

« ... وبكل أسف فان مؤتمر برلين لم يحقق هدفه الحقيقى وهـــو توحيد المـانيا . ولا نستطيع أن نعتبر هـذا المؤتمر بأنه غـير مجدى بالمرة . ان الآمال التى كانت معلقة بهذا المؤتمر لم تتحقق ولكننا حسب رايى نجـد أنفسنا الآن أمام موقف جديد . أن تصرف الروس أزاء المسألة الألمانية يدل على أنهم غير مستعدين فى الوقت الحالى من انهاء تقسيم المـانيا . كما أن موقفهم تجاه المسألة النمساوية يدل على انهم لا يريدون تغيـــير موقفهم الحالى . وأجد نفسى سعيدا أمام هذه الظروف ـــ وبالنسبة لمصلحة السياسة الخارجية التى يجب أن تلازم الضروريات الحيوية للشعب الألمـانى ـــ بأن يعمل حزبكم على معاودة دراسة المسائل الخارجية مستفيدا من نتائج هذا المؤتمر حيث انه ربما قد يجد نفسه يتخذ خطا ســــياسيا مطابقا لخط الحكومة . واضع نفسى رهن اشارتكم لنتدارس مشتركا اجابة لهذا الموضوع فى تاريخ يمكننا الاتفاق عليه » .

الا أن محاولة ايديناور باءت بالفشل حيث استمر الحزب الاشتراكى الديمقراطى على موقفه السـابق . وقد كتب ايديناور عن مؤتمـــر برلين ووصف فيما كتب عن آرائه تجاه هذا المؤتمر وتجاه نتـــائجه وقال : « ان مؤتمر برلين أثبت فى هذا الوقت ان سياسة الروس فى أوربا كانت الاحتفاظ بالوضع الراهن بها .. ولقد أوضح مولوتوف فى برلين بكل صراحة أن هدف الاتحاد السوفييتى هو السيطرة على أوربا . أن الوقت قد حان بعد مؤتمر برلين لنتخلص من كل خيبة أمل ، كان لا يعقل أيضا أن تتم عملية مبـادلة لكى يتم تبادل الانتخابات الحرة مقابل التجمع الدفاعى الأوربى أو أى شىء قريب منه هـــذا فى الوقت الذى تواجد فيه بعض من يقولون انه كان يجب تقديم المزيد للروس . أن مثل هذه الآراء تدل على جهل تام لموقف برلين . لقد طلب مولوتوف المستحيل من الدول الغربية فى برلين من أجل منع أى تصرف ايجابى عن ألمانيا الاتحادية وعن أوربا ..

ان مشروع الأمن المزعوم كان يعني بلشفة المانيا .. ان توحيد المانيا فشل بسبب موقف الروس وهذه النتيجة كانت النتيجة المرة لهذا المؤتمر الا أن الحكومة الاتحادية اظهرت عزيمة فى أن تبحث عن وسائل أخرى من أجل التوصل الى التوحيد . ان مؤتمر برلين أثبت انه لا يوجد أمام الروس حل منفصل للمشكلة الألمانية . ان قرار الاجتماع فى مؤتمر برلين وتخصيصه لمسائل آسيا ولتبادل وجهات النظر المرتقبة بين القوى الأربع عن نزع السلاح كما جاء فى البيان الختامى - وهذا دون حصر امكانية المباحثات عن الأسلحة الذرية - يؤكد ان عددا من المشاكل السياسية ستبحث فى المستقبل القريب ان مجرد القيام بهذه المباحثات لهى من الحيوية لألمانيا . ان البدء باتفاق حول المسألة الاسيوية تليها محاولة أولى لنزع السلاح واتفاق ذرى سيؤدى الى تحقيق تقدم كاف لوضع حد للحرب الباردة . وفى نطاق التحدث عن المشكلات الدولية وعن التوتر الدولى فاننا يجب أن نتوقع حلا للمسألة الألمانية . ان هذا يشكل منعطفا كبيرا لمن ليس لهم صبر الا انه من الأجدى أن نصل للهدف بعد أن نسلك طريقا طويلا على الا نحقق هدفنا .. ان على الحكومة الاتحادية أن تستخلص بتنفيذ الآتى بعد كنتيجة لمؤتمر برلين :

— من أجل منع أمانى الروس فى السيطرة على أوربا فان الأمر أصبح ضروريا لتوحيد أوربا وتوحيد قواتها ، وعلى ذلك كان يجب ترجمة هذا بموجب اقامة التجمع الدفاعى الأوربى .

— يلزم للجمهورية الاتحادية أن تقوى بنيانها الداخلى على أساس الحق والحرية ويجب عليها تطوير مواردها المادية والمعنوية ...

— يجب على الحكومة الاتحادية أن تشعر الغير من جراء تصرفاتها أن الألمان لن يتأقلموا ابدا لانقسام المانيا ولن يقبلوا ابدا تواجد دولتين المانيتين

— ان مؤتمر برلين أوضح أن المسألة الألمانية لا يمكن ان تحل بمفردها وعليه فالحكومة الاتحادية يجب عليها أن تؤيد خطوات تخفيف مصادر النزاع فى البقاع الأخرى من العالم .. كما أنها ستساند نظام الأمن الجماعى يرتكن على حرية الانتماء والتساوى فى الحقوق لكل الأعضاء وهو نظام سيدفع الاتحاد السوفيتى من فض سيطرته من على المانيا الشرقية .

— على الحكومة الالمانية ان تقرر تخفيف الوطأة بالنسبة لألمان برلين والمان المانيا الشرقية .. » .

كان الموقف بالنسبة لألمانيا الاتحادية بعد مؤتمر برلين يستوجب سرعة اقامة التجمع الدفاعى الأوربى الغربى وكانت امريكا وانجلترا ترجو نفس هذا الاجراء الا ان الوضع فى صيف ١٩٥٤ بالنسبة لتصديق الدول على اتفاقية

التجمع الدفاعي الأوربي الغربي كان يفيد أن هناك أربع دول هي التي كانت قد صدقت برلماناتها على هذا التحالف وهي : المانيا الاتحادية وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وكانت ايطاليا على وشك التصديق عليها الا أن فرنسا لم تكن قد عرضت الاتفاقية على برلمانها بعد وحدث أن اتت وزارة جديدة فرنسية في صيف ١٩٥٤ برئاسة منديس فرانس الأمر الذى استوجب أن تنتظر الاتفاقية دورها في أسبقية دراسة رئيس الوزراء الجديد بالنسبة للامور التي كانت تعتبر في وجهة نظره أكثر أهمية الا وهي مسألة الهند الصينية والوضع الاقتصادي داخل فرنسا . وقد نفد صبر ايديناور الذى علل أن أسباب تأخر فرنسا ترجع الى تأخر المانيا الاتحادية ذاتها لأنه اذا ما كانت المانيا الاتحادية وافقت بسرعة على هذه الاتفاقية فور توقيعها لتمكنت فرنسا منذ وقت شومان أن تمررها في البرلمان الفرنسي .

أرسل منديس فرانس الى الدول التي وقعت على معاهدة باريس لتحالف التجمع الأوربي الدفاعي مذكرة تشمل عدة مطالب فرنسية حتى تدرسها هذه الدول وتعمل على اضافتها على صلب الاتفاقية وبرر منديس فرانس هذه المطالب بأنها ضمانات لفرنسا حتى يمكنه بموجبها أن ينجح في جعل الاتفاقية تمر من برلمان فرنسا . وقد وصلت المانيا الاتحادية صورة من هذه المطالب الفرنسية وظهر جليا أن منديس فرانس يطلب ضمانات تجاه المانيا الاتحادية . وترددت شائعات في بعض الدول الغربية أن منديس فرانس يريد أن يدفن هذه المعاهدة من أجل أن تتحصل فرنسا على مزايا من لدى روسيا خاصة وان الاتحاد السوفييتي كان يمقت هذه المعاهدة وحاول محاربتها مسبقا .

وزاد الهمس بعد أن قابل منديس فرانس شوان لاى رئيس وزراء الصين الشعبية في مقابلة انفرادية ضمتهما في نهاية يونيو ١٩٥٤ الأمر الذى أزعج أمريكا وثارت كثير من التكهنات بأن فرنسا قد تنسحب من المعسكر الغربي وبالتالي تبقى على المانيا الاتحادية كدولة محتلة وأن فرنسا تنتظر باستقلالها عن المعسكر الغربي أن تصبح بمساعدة الاتحاد السوفييتي من الدول الكبرى بأوربا . وازداد قلق ايديناور خاصة ان كل سياسته منذ ١٩٤٩ كانت ترتكز على العمل للتحصل على ثقة فرنسا لأنه كان يقدر انه اذا ما تم وفاقه مع فرنسا فان مركز المانيا الاتحادية سيزداد قوة لدى بقية الدول الأوربية الأخرى . وكان يعتبر فرنسا مفتاح الموقف بالنسبة لمستقبل المانيا الاتحادية وفجأة اهتزت الصورة أمام ايديناور لدرجة أن تساءل عن قصد فرنسا من هذا الموقف الجديد خاصة بعد تشدد الاتحاد السوفييتي ازاء المانيا الغربية وازاء توحيد المانيا بصفة عامة أثناء مؤتمر برلين الأخير

حدد منديس فرانس الشروط التالية فى مذكرته للدول الموقعة على معاهدة باريس :

ـــ ان تحدد مدة للمعاهدة .

ـــ أن تحدد امكانيات لالغاء هذه المعاهدة .

ـــ أن تحدد فترة ثمانى سنوات كفترة انتقالية تتخذ فيها القرارات باجماع الأصوات ــ أى انه فى حالة رفض أية دولة لقرار ما خلال مدة الثمانى سنوات هذه فان هذا القرار يلغى ولا ينفذ . أى بطريقة أخرى أن يعطى لفرنسا حق الفيتو لتتمكن من رفض أى قرار اذا أرادت . وهذا يجعل لفرنسا قدرة عرقلة أية تصرفات تشعر ازاءها طوال هذه السنوات أنها تعرضها للخطر أو فى غير صالحها .

ـــ انشاء جمعية ديمقراطية أوربية .

ـــ تحديد مقر لأمانة حلف التجمع الدفاعى هذا . وكان منديس فرانس يحبذ أن تكون باريس المقر .

ـــ تحديد تواجد قوات فى بلد آخر عدا القوات الموجودة فى ألمانيا الاتحادية .

كان من جراء هذه المطالب أن تغيرت صورة المعاهدة الأمر الذى كان يلزم الدول المشتركة بها والتى تحصلت على موافقة برلماناتها أن تعاود التحصل على تصديقات جديدة من برلماناتها وهو الأمر الذى يصعب على غالبيتها أن تعاود عرض المعاهدة على برلماناتها من جديد . وكان البعض يفسر تصرفات منديس فرانس هذه كأنها تهدف الى أن تعمل الدول الموقعة على الاتفاقية على الغائها دون أن تكون فرنسا قد الغتها بذاتها . وقد ساد الاضطراب الأوساط الحكومية الألمانية الغربية لدرجة أن أعتقد البعض أن هذه هى نهاية ألمانيا الاتحادية لأن ألمانيا الاتحادية كان من المفروض أن تتمتع بسيادتها عندما تصدق جميع الدول الأوربية على معاهدة باريس وتصبح سارية المفعول بعد تبادل الوثائق خاصتها وهو الأمر الذى ظهر أنه بعيد المنال بعد موقف منديس فرانس هذا .

وبالنسبة لمدة المعاهدة فان معاهدة باريس حسب مادتها رقم ١٢٨ كانت مدتها ٥٠ عاما وقد أراد لها شومان هذه المدة الطويلة حتى يضمن انضمام ألمانيا الاتحادية الى جانب فرنسا وكان منديس فرانس يريد أن تكون مدتها كمدة حلف الاطلنطى التى هى ليست محددة بتاريخ انتهاء الا انه يمكن للاعضاء بعد ٢٠ سنة أن يطلبوا الغاء الحلف وذلك بموجب طلب يقدم بمدة سنة قبل هذه الفترة . وقد افادت ألمانيا الاتحادية أن اقرار فترة

انتقالية لمدة ٨ سنوات وباجماع الأصوات يجعل هذه المعاهدة فى مهب الريح ويعرض دولها للخطر . أيضا لقد حدد منديس فرانس الحالات التى يجوز فيها الغاء هذه المعاهدة بأنها تلغى فى حالة الغاء حلف الاطلنطى واذا توحدت المانيا واذا انسحبت القوات الأمريكية والانجليزية من أوربا . انه من الواضح والمعروف أن منديس فرانس كانت تنقصه اغلبية اكيدة فى البرلمان الفرنسى الا أن الغرب كان يعتقد أن هناك غالبية تؤيد مثل هذا التحالف خاصة بعد أن اطمأنت فرنسا على قرب انهاء الصعاب المتعلقة بالهند الصينية.

اجتمعت الدول الأعضاء فى بروكسيل يوم ١٩ أغسطس لدراسةمقترحات فرنسا هذه ومحاولة الخروج من هذا المأزق . حاول ايديناور فى اجتماع له قبل المؤتمر مع هنرى سباك وزير خارجية بلجيكا أن يجدا مخرجا لهذا الموقف خاصة أن سباك كان يؤيد موقف ايديناور . واتفقا أن تتكتل الدول وتفيد أنه سيصعب عليها معاودة عرض المعاهدة معدلة على برلماناتهم وانهم ليسوا على استعداد أن يعاودوا اجراء دراسة فنية من جديد لهذه المعاهدة بعد أن أمضوا فيها الكثير واتفقوا أن يستخدموا موقف امريكا وانجلترا وقد صدق برلمان كل منهما على اتفاقية بون وأجلوا تبادل وثائقهما بعد أن يتم التصديق على معاهدة باريس وبرن فى البرلمان الفرنسى .

علم ايديناور من سباك ان منديس فرانس يريد مقابلته على انفراد فى مقابلة خاصة فقال ايديناور اننى متأكد انه سيناقشنى فى مشكلة اقليم السار وأفاد أنه ليس على استعداد لمناقشتها فى مثل هذه الظروف وأخيرا اتفق ايديناور وسباك أن يعتذر ايديناور بطريقة ما عن مقابلة منديس فرانس الذى كان يريد مقابلته فى نفس المساء قبل أن تبدأ جلسات المؤتمر فى اليوم التالى . وهنا قال ايديناور بكل ذهن حاضر أنه سيعتذر عن مقابلة منديس فرانس ويعلل ذلك بأنه متعب الليلة من السفر واستطرد قائلا : « اننى يجب أن أستفيد ولو مرة واحدة من وضع كبر سنى اننى اناهز الثامنة والسبعين عاما ومفروض أن أكون متعبا من السفر » . واعتذر فعلا ايديناور وأبلغ منديس فرانس انه سينتهز أول مناسبة ليقابله .

وحضر مؤتمر بروكسيل هذا وزراء خارجية الدول الست أعضاء معاهدة باريس وفى جلسة الافتتاح تحدث منديس فرانس واعلن انه لن يستطيع أن يتحصل على اغلبية الا اذا تمكن من تعديل صلب المعاهدة وطلب منديس فرانس ان تنشر مطالبه والتى كانت مكتوبة فى ١٤ صفحة الا أن وزير خارجية هولندا رفض نشرها . استمرت المناقشات لمدة اربعة أيام وقد تكاتفت الدول الأخرى فى مواجهة فرنسا واتفقت هذه الدول على ان لا تعدل أى تعديل يضطرها معاودة عرض المعاهدة على برلماناتها والا يضاف للمعاهدة

ما يمكن ان يضعفها والا يشار الى اى اجراء يمكن بموجبه خلق تفرقة فى معاملة أى عضو من أعضاء المعاهدة . وقد ابلغت الدول الخمس هذه الخطوط الى منديس فرانس وواضح أن كلا من بلجيكا وهولندا وايطاليا ولوكسمبورج كانت تدافع عن المانيا الاتحادية . وقد تحدث وزراء خارجية هذه الدول وعارضوا تصرف فرنسا هذا الا أن ايديناور فضل أن لايهاجم منديس فرانس حتى لا يؤخذ حديثه وكأنه مهاجمة لفرنسا وهو الأمر الذى كان يخشاه .

اوضح ايديناور انه خيل له فى بعض الأوقات أن منديس فرانس يتصرف وكأنه يريد هدم هذا الحلف من أجل تقارب مع الاتحاد السوفيتى يأمل أن يجعل فرنسا من الدول العظمى وقد شبهه بعض ساسة أوربا الغربية بأنه كان يشابه المقامر الذى يلعب بكل ما لديه من أوراق بأمل أن يكنسب كل شيء أو يخسر كل شيء . وانفض مؤتمر بروكسيل دون أن يتحصل منديس فرانس على اية موافقة بشأن مطالبه وتقابل ابديناور معه فى نهاية المؤتمر وعرض عليه ايديناور مشروع تعاون اقتصادى بين المانيا الغربية وفرنسا وذلك بأن تتفق المانيا الاتحادية على شراء كميات كبيرة من القمح الفرنسى ولفترة طويلة من أجل زيادة التعاون بين البلدين خاصة وان المانيا الاتحادية تستورد كميات كبيرة سنويا ورحب منديس فرانس بهذا الاقتراح وأوضح أن فرنسا تتقدم اقتصاديا ببطء شديد لدرجة أن نمو الانتاج بها يتمثل بمعدل ٣ فى المائة عن معدل عام ١٩٢٩ الأمر الذى يقلق رجال فرنسا . وقد تمسك منديس فرانس فى اثناء هذه المقابلة بأهمية موضوع تحديد فترة انتقالية لمعاهدة باريس مع حق الاعتراض الا أن ايديناور لم يتمكن من العودة فى هذا الشأن بعد أن كان المؤتمر قد أنهى أعماله رسميا وصدر بيان عنه جاء فيه :

- لاحظ المجتمعون أهمية التعاون الأوربى لحماية أوربا الغربية ضد القوى التى تهددها .
- تحاشى تحييد المانيا .
- التعاون من اجل توحيد المانيا واشتراكها فى الدفاع المشترك .
- البحث عن صيغة تعاون اقتصادية من أجل الاندماج الأوربى الغربى .

وعليه انفض اجتماع بروكسيل على هذا النحو بعد ان رفض الجميع تلبية اقتراحات منديس فرانس وبعد أن نشبت بين المجتمعين فى اليوم الأخير للاجتماع مشادات عنيفة حول اقتراح لمنديس فرانس بشأن أحقية انسحاب اية دولة من الحلف هذا اذا ما توحدت المانيا وهو الأمر الذى حاول ايديناور أن يوضح تجاهه انه فى حالة توحيد المانيا فان موقف واتجاهات المانيا الموحدة لن تتغير عن موقف المانيا الاتحادية الحالى وهو الأمر الذى لم يهضمه منديس فرانس .

كان منديس فرانس محقا عندما اراد أن يتقدم للبرلمان الفرنسي وفي يده شيء جديد لصالح فرنسا فان الظروف الحزبية في فرنسا قد تبدلت منذ توقيع هذه المعاهدة في عام ١٩٥٢ وازداد قلق فرنسا تجاه المانيا الاتحادية ليس فقط بسبب قرب تشكيلها لقوات مسلحة ألمانية بل لسبب ما حققته من تقدم اقتصادي في الفترة منذ ١٩٥٠ حتى ١٩٥٤ لدرجة انها وازنت ميزان مدفوعاتها واندفعت الى تحقيق المزيد من النجاح في هذا المجال في الوقت الذي كانت فرنسا تواجه الصعاب وهي التي تعتبر من الدول المنتصرة . تقدم منديس فرانس في ٢٩ اغسطس ١٩٥٤ للبرلمان للتحصل على موافقته الا ان برلمان فرنسا رفض يوم ٣٠ اغسطس النظر في دراسة هذا الموضوع وذلك بأغلبية ٣١٩ مقابل ٢٦٤ صوتا اى انه أبعد عن جدول أعماله موضوع التحالف الغربي الاوربي دون أن يرفض مبدأ التحالف ذاته وكانت هـــذه الوسيلة البرلمانية تعتبر وكأنها طريقة مخففة للرفض الا أن برلمان فرنسا ترك الباب مواربا ولم يغلقه تماما لا بالنسبة لفرنسا بل أيضا بالنسبة لهذا البرلمـان ذاته .

قابلت الدول الغربية تصرف فرنسا هذا بالاستنكار الشديد وخاصة أمريكا التي لم تكن تتصور هذا التصرف الفرنسي وهي التي قدمت لها الملايين من الدولارات من أجل نهضتها اقتصاديا وعسكريا للحفاظ على وحدة وقوة العالم الغربي خاصة وان التصرف الفرنسي يعتبر تفكيكا لجبهة الغرب ويضعفها سياسيا امام الاتحاد السوفيتي . وقد ابدى دالاس أسفه في هذا الخصوص خاصة وان هذا المشروع هو أصلا مشروع فرنسي وجاء في تصريح لدالاس :

« ان التصويت الفرنسي لا يمكن أن يغير شيئا في القاعدة الأساسية التي وضعت وهي :

— ان الدفاع الفعال عن القارة الاوربية يتطلب مساهمة المانيا العسكرية هذا مع العلم أن كل العالم وبما فيهم الالمان ذاتهم يرغبون تحاشي تسليحها قوميا على شكل يمكن أن يستغل بأنه اعادة للعسكرية بها .

— لا يمكن الحكم الابدي على المانيا بان تكون محايدة أو أن تعامل معاملة خاصة ويجب أن يكون لها حق الدفاع عن نفسها انفراديا وجماعيا .

— من أجل تحاشي الخـــلافات بين دول متجاورة كانت فيما بينها حروب سابقة فان الوعود البسيطة لا تكفي ... بل يجب ان تندمـــج بعض مؤسساتها الحكومية في نطاق دولي .

ان الدول الغربية يجب أن تبذل وباقصى سرعة ما فى وسعها من اجل منح السيادة لالمانيا الاتحادية وان تعطى لها امكانية المساهمة فى اقرار السلام والأمن الدوليين . ان منح السيادة لالمانيا الاتحادية مرتبط بسريان فاعلية التجمع الدفاعى الاوربى وانه لمن غير المعقول ان تحرم المانيا الاتحادية من سيادتها بسبب انهيار هذا التجمع بدون ان تتسبب المانيا الاتحادية فى ذلك. يجب ان تأخذ جمهورية المانيا الاتحادية مركزها بين الدول الحرة كعضو حر متساو فى الحقوق » .

والمح دالاس أن الولايات المتحدة قد تعيد دراسة التزاماتها على ضوء هذا الموقف الجديد وانها ستدعو مجلس وزراء حلف الأطلنطى الى جلسة طارئة . ومن الواضح ان تلميح دالاس هذا يعنى ايقاف معاونة أمريكا الاقتصادية لفرنسا اذا ما استمرت فى موقفها هذا . وفى الجانب الالمانى الغربى فان ايديناور قد اصيب بضربة قوية من جراء قرار مجلس النواب الفرنسى هذا ودعا مجلس وزرائه ورؤساء المجموعات البرلمانية وأصدر بيانا للرأى العام جاء به :

استمرارا لخط السياسة الخارجية الذى سرنا عليه بحزم حتى الآن واقتناعا منا بأنه الطريق الوحيد من اجل التوصل للتوحيد فى حرية وسلام فاننا حددنا لأنفسنا الأهداف التالية :

— استمرار سياسة التوحيد الأوربية مع كل الشعوب التى توافق على ذلك وفى جميع المجالات الممكنة .

— استمرار التشاور مع الدول التى صدقت على تحالف التجمع الدفاعى أو التى ستصدق عليه من اجل تشكيل قوات عسكرية مشتركة .

— العمل من أجل التمتع بالسيادة .

— المساهمة المتساوية فى الدفاع عن الغرب .

— التفاوض مباشرة مع الولايات المتحدة وانجلترا .

وبذلك حاول ايديناور ان يرد الضربة التى تلقاها من فرنسا وكانت ضربة مؤلمة للنفسية الألمانية الغربية لأن ايديناور كان منذ ١٩٤٩ يمنى الالمان بأن سيادتهم ستعود لهم اذا ما انضموا للمعسكر الغربى وخاصة بعد العمل على استعادة ثقة فرنسا فى المانيا الغربية . ايضا كانت تصريحات دالاس تعتبر وكانها ترضية لالمانيا الاتحادية ولشخص ايديناور الا ان الولايات المتحدة كانت هى ذاتها فى موقف حساس بعد التصرف الفرنسى هذا كما كانت انجلترا

تشاركها نفس الموقف الا وهو تفكك الجبهة الأوربية الغربية الأمر الذى اذا كان يعرض امريكا للخطر غير المباشر فانه يعرض انجلترا للخطر المباشر من جراء هذا التفكك فى الوقت الذى كانت فيه روسيا قد اظهرت منذ أشهر قريبة فى برلين مدى تشددها ازاء أوربا الغربية . وباتت دول أوربا الغربية فى حالة قلق على مستقبلها حيث ان فرنسا بموجب وضعها الاستراتيجى تعتبر اساسية بالنسبة للدفاع عن أوربا الغربية وهذا بموجب قدرة الاسلحة المختلفة التى كانت فى خدمة القوات المسلحة الغربية فى ذلك الوقت .

جاء التصرف الفرنسى هذا بعد ان كانت الدول الصغيرة الاوربية بل والمتوسطة قد تأقلمت بالنسبة للوجود الالمانى الغربى وبعد ان منحت ثقتها لالمانيا العربية التى كانت ستدافع عنهم وفى اراضيها ضد أى تهديد شرقى بالاشتراك مع أمريكا وانجلترا وفرنسا فى المقام الأول . خاصة وان القوات الفرنسية والقوات الأمريكية كانتا بمثابة ضمان توازنى للقوات الالمانية الغربية التى كانت ستشكل . وهو الضمان الذى قد تخلخل نوعا من جراء انسحاب فرنسا من التحالف الأوربى الغربى المرتقب .

ثم بدأت انجلترا تتحرك على مسرح الأحداث بالاتفاق مع امريكا من اجل العمل على اصلاح ما اصاب المعسكر الغربى . واذا كانت انجلترا اختارت لنفسها دور الدولة الغربية دون دور الدولة الاوربية الغربية حتى الآن فانها وجدت أن من الضرورى والوضع هكذا أن تتحمل مسئوليتها كدولة أوربية أساسا وذلك بان تشترك ايجابيا فى امور اوربا الغربية بعد ان كانت تبتعد عن هذا الدور . وهذا قد ظهر جليا من جراء تمنعها الاشتراك فى معاهدة باريس من أجل انشاء التجمع الدفاعى الأوربى الغربى وفضلت أن تشترك فيه دول القارة الاوربية دونها مكتفية بدورها القيادى فى حلف الاطلنطى وفى بقية بقاع العالم بجانب الولايات المتحدة . وفى هذا الوقت كانت لانجلترا قوات بسيطة فى أوربا الغربية لم تكن تصلح كقوات من أجل الدفاع عن أوربا الغربية بل كانت مجرد قوات انجليزية من اجل ابراز مظهر احتلال المانيا الغربية وبرلين الغربية وتكونت لدى انجلترا اقتراحات لمعالجة الموقف حملها وزير الخارجية ايدن من اجل ان يناقشها مع المانيا الاتحادية ومع الدول الاوربية الغربية . كانت امريكا تعلم وتؤيد خطوات انجلترا هذه بل وكانت درستها معها فى تاريخ سابق .

زار ايدن الدول الأوربية الموقعة على معاهدة باريس وعرض عليهم الاقتراحات التالية :

- ان المانيا الاتحادية يجب أن تساهم فى الدفاع عن الغرب وان أفضل وسيلة لتنظيم هذه المساهمة هو ضمها لحلف الأطلنطى على أساس أن تتساوى فى المعاملة .
- انه يجب انهاء حالة احتلال المانيا الاتحادية وهى الحالة القانونية الناتجة عن هزيمة المانيا واحتلال الدول الغربية الثلاث لألمانيا الغربية وذلك حتى يمكن لألمانيا الاتحادية أن تتمتع بسيادتها وان تشعر أنها مماثلة لأية دولة أوربية غربية فى الحقوق والواجبات .
- يجب اشراك المانيا الاتحادية فى معاهدة بروكسيل على أن تنضم اليها ايطاليا أيضا من أجل تشكيل التجمع الأوربى من جديد .
- أن يكون تسليح المانيا الاتحادية بدرجة تقل عن تلك التى سبق الاتفاق عليها بالنسبة لمعاهدة باريس . ومعاهدة بروكسيل هذه هى معاهدة كانت فى أولها اتفاقية تحالف وقعتها فرنسا وانجلترا عام ١٩٤٧ من أجل أن تتعاون الدولتان فى حالة تهديد المانى جديد وقد وقعت هذه المعاهدة وقتئذ فى دانكيرك وكانت تهدف التحالف ضد العسكرية الألمانية اذا ما ظهرت من جديد . ثم تطورت هذه الاتفاقية بعدئذ وانضمت اليها كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج الى فرنسا وانجلترا عام ١٩٤٨ وذلك بهدف أن تتكاتف هذه الدول فى التعاون العسكرى اذا ما هدد احداها أى خطر شيوعى وأن يتم أيضا التعاون بينهم فى المجال الاقتصادى والثقافى . وقد سميت بعدئذ بمعاهدة بروكسيل وبذلك تحور هدف هذه المعاهدة من درء خطر البعث العسكرى الألمانى الى درء خطر الشيوعية الدولية ثم وضعت معاهدة بروكسيل هذه على الرف ولم يلتفت لها بسبب تشكيل حلف الأطلنطى بعدئذ وهو الحلف الذى ساد جميع المعاهدات الغربية العسكرية فى أوربا الغربية فى ذلك الوقت .

وعليه اقترحت انجلترا احياء معاهدة بروكسيل وهى معاهدة موجودة اصلا على أن تنضم اليها المانيا الاتحادية وايطاليا ومن ثم يجرى تعديل بعض بنودها ليلائم هدفها الجديد وهذا من أجل احياء التجمع الدفاعى الأوربى الغربى من جديد ولكن بصورة أخرى بحيث تظهر فيها المانيا الغربية وهى أقل تسلحا بطريقة يمكن بها تقديم صورة جديدة لفرنسا مع محاولة ارضائها وارضاء الجميع فى الوقت نفسه . وفى الجانب الآخر كان العنصر المساعد لألمانيا الاتحادية والذى يعتبر كأكبر ترضية لها هو ضمها لحلف الأطلنطى .

وافق ايديناور على عروض ايدن هذه التى كانت قد تم الاتفاق عليها مسبقا بين امريكا وانجلترا كحلول بديلة فى حالة رفض فرنسا لمعاهدة باريس وهى العروض التى عرضها ايدن لايدنياور عندما زار المانياالاتحادية فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٤ . ثم زار دالاس المانيا الاتحادية فى ١٦ سبتمبر وأكد لايدنياور ان مساندة امريكا لالمانيا الاتحادية لن تتغير . وكانت فرنسا فى هذا الوقت قد خشيت ان تتصرف امريكا تصرفا يضرها خاصة على المستوى الاقتصادى الأمر الذى كانت تعانى منه فرنسا الكثير وعليه ارسل منديس فرانس برقية الى دالاس وهو فى المانيا الاتحادية يبلغه فيها أن فرنسا لا تمانع فى انضمام المانيا الاتحادية الى الحلف الاطلنطى بشرط ان تقيد المانيا ببعض الشروط . واعتبر دالاس أن برقية منديس فرانس هذه تعتبر كدليل على امكانية عودة فرنسا لحظيرة العالم الغربى فى أوروبا الغربية

وفى يوم ١٨ سبتمبر قابل المندوب المفوض الفرنسى بالمانيا الغربية ايديناور وسلمه مذكرة من منديس فرانس تحدث فيها الأخير عن تصوره بالنسبة للوضع الجديد المقترح وحدده بالآتى :

— ان فرنسا توافق على انضمام المانيا الاتحادية للحلف الأطلنطى .
— ان فرنسا توافق على أن تنضم المانيا الاتحادية وايطاليا الى معاهدة بروكسيل .
— ان تتعهد المانيا الاتحادية بأن لا تشكل أية قوات عسكرية سوى تلك التى سيحددها لها حلف الأطلنطى .
— ان اندماج القوات الألمانية يجب أن يتم بناء على توصية أعضاء معاهدة بروكسيل وتصديق حلف الأطلنطى .
— ان المانيا الاتحادية يجب أن تتعهد بموجب اعلان يصدر عنها بأن لا تلجأ الى استخدام القوة أو التهديد بها من اجل تسوية مشاكلها الاقليمية أى مثل مشاكل أراضيها الواقعة شرق خط الأودر نييس والتى ضمت لبولندا أو لمحاولة توحيد شطرى المانيا . وانه فى حالة انتهاك المانيا الاتحادية لهذا الاعلان فانها ستخسر كل الميزات والضمانات التى ستتحصل عليها من جراء انضمامها لحلف الأطلنطى ولمعاهدة بروكسيل .
— وتطالب فرنسا بأن تشترك انجلترا ايجابيا فى معاهدة بروكسيل بعد تعديلها وتستبقى قوات انجليزية فى أوربا الغربية بقدر متفق عليه وان تقدم ضمانات تواجد هذه القوات فى أوربا . ولن تقدم أمريكا ضمانات مماثلة بالنسبة لقواتها بأوربا أيضا . وقد طالب منديس فرانس بهذه

الضمانات من أجل التحصل على موافقة مجموعة النواب القوميين عند عرض مثل هذا المشروع على البرلمان الفرنسى .

— أن يجرى تقوية قيادات الرقابة فى داخل حلف الأطلنطى والا تقوم اية قوات بتحرك ما دون موافقة مسبقة من القيادة المختصة من حلف الأطلنطى .

— ان يتم ضم الوحدات العسكرية الألمانية داخل القوات الأوربية الأخرى .

وكان من المفروض أن تجتمع الدول التى يخصها الأمر فى لندن فى نهاية سبتمبر ١٩٥٤ من أجل مناقشة التفاصيل — اذا ما وافقت على الجوهر — ومن ثم يدعى حلف الأطلنطى لعقد اجتماع لمجلس وزرائه من أجل دراسة بقية الخطوات . وقد وجد ايديناور فى هذه المقترحات الانجليزية الأمريكية ما يطمئن المانيا الاتحادية على الاستمرار فى السير فى خطها السياسى الذى رسمته لنفسها ووافق ايديناور من ناحية المبدأ على المقترحات الفرنسية هذه وعلى الشروط التى جاءت بها الا أنه كانت لألمانيا الاتحادية بعض الشروط خاصتها أوضحتها فى مذكرة وارسلتها الى الدول الأعضاء قبل اجتماع مؤتمر لندن وهى :

— ان المانيا الاتحادية مستعدة للانضمام لحلف الأطلنطى ومعاهدة بروكسيل مع الوضع فى الاعتبار بأن تكون معاهدة بروكسيل مثيلة لروح معاهدة باريس .

— ان المانيا الاتحادية مستعدة لقبول تحديد قواتها ومعداتها الحربية مثل ما تحدد لها فى معاهدة باريس . مع امكانية تحديد هذا المستوى فى نطاق حلف الأطلنطى .

— ان تجدد كل من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا ضماناتها لألمانيا مثل تلك الصادرة فى ٢٧ مايو ١٩٥٢ .

— ان يتم انهاء احتلال المانيا الاتحادية بموجب اعلان يصدر عن الدول الثلاث .

— ان تستمر مسئولية الدول الثلاث فيما يختص ببرلين والمانيا قائمة بالنسبة لكل من الدول الثلاث ازاء توحيد المانيا ومعاهدة الصلح .

— ان تساهم القوات الألمانية الاتحادية فى الدفاع عن المانيا وان تتمركز القوات الأجنبية فى الأراضى الألمانية الاتحادية بموجب معاهدات يتم تنظيم هذا الموضوع بمقتضاها .

. أرسلت الحكومة البريطانية دعوة الى الدول الأوروبية صاحبة الشأن لحضور مؤتمر لندن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ كذلك وجهت الدعوة لأمريكا وكندا من أجل حضور هذا المؤتمر وبذلك أصبحت الدول المدعوة لحضور هذا المؤتمر هى المانيا الاتحادية وايطاليا وهولندا ولوكسمبرج وبلجيكا وفرنسا وأمريكا وكندا وانجلترا . وكان مفتاح الموقف ما زال فى يد فرنسا حيث كان منديس فرانس هو الذى سيحضر هذا المؤتمر ورغم تقدير الجميع ان فرنسا تنوى التوصل الى اتفاق فى هذه الجولة الا انهم كانوا يخشون عنصر المفاجئات من جانب منديس فرانس .

من المناسب أن نلاحظ أنه لم تمر فترة تزيد عن اربعة أسابيع منذ رفضت فرنسا التصديق على معاهدة باريس يوم ٣٠ اغسطس ١٩٥٤ حتى كانت انجلترا قد قدمت مشروعها الجديد هذا وزار وزير خارجيتها الدول الاوربية الغربية التى سبق أن وقعت على معاهدة باريس وزار وزير خارجية أمريكا المانيا الغربية دون أن يزور فرنسا كعلامة عدم الرضى عن تصرفها هذا ومن ثم حدد مؤتمر لوزراء خارجية الدول التسع من أجل الاجتماع فى لندن يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ . الأمر الذى يدل بوضوح على مدى أهمية جبهة أوربا الغربية استيراتيجيا لأمريكا وانجلترا وهى التى تعتبر كمنطقة متقدمة للدفاع عن أمريكا ضد أى معتد أوربى يهددها والتى تعتبر كقاعدة وثوب تهدد الجزيرة البريطانية ذاتها اذا ما سيطر اى معتدى اوربى على أوربا الغربية . ومن هنا تحركت أمريكا وهددت فرنسا بسبب تصرفها هذا وتحركت انجلترا فى نفس الوقت لتعمل على لم الشمل .

وقد يتساءل المرء عن سبب عدم اتخاذ أمريكا وانجلترا مثل هذه التصرفات عندما أعلن الجنرال ديجول عام ١٩٦٦ عن انسحاب القوات الفرنسية من قيادة حلف الأطلنطى ثم عندما طالب بعد ذلك أن تنسحب رئاسات وقوات الحلف من أراضى فرنسا . ان الاجابة على هذا السؤال تعتمد على الناحية الحربية أكثر منها السياسية . فقد كانت المعدات الحربية قد تطورت فى هذه الفترة تطورا كبيرا حيث تواجدت الصواريخ العابرة للقارات التى يمكن أن تستخدم من قواعد خلفية بعيدا عن الأهداف التى ستوجه اليها أيضا تطورت القوات الجوية تطورا كبيرا سواء فى قدرة ومدى القاذفات او مقاتلات الحراسة أيضا ظهرت طائرات النقل العملاقة التى تسع الواحدة مئات الجنود الأمر الذى وفر امكانية تواجد فرق من القوات البرية والمظلية يمكن أن تتواجد فى أراض بعيدة بل وعبر الأطلنطى لتكون كاحتياطى استراتيجى ميدانى للقوات المتمركزة فى غرب أوربا بحيث تكون فى أوربا بعد ساعات معدودة من تلقيها أوامر التحرك تماما مثل تلك التى

كانت تتواجد على بعد ٣٠٠ كيلو متر خلف قوات الجبهة . وأصبح تحرك القوتان اى تلك الرابضة فى هذه الأراضى البعيدة وتلك المرابطة خلف الجبهة بمسافة ٣٠٠ كيلو متر متساو فى الوقت ويمكن أن يتساوى فى المقدرة لو خزنت للقوة القادمة من بعيد أسلحتها الثقيلة وذخيرتها وتموينها فى أوربا وهذا بخلاف الاحتياطى الاستيراتيجى العام للجبهة الذى ينقل جوا وبحرا .

اعادة ائتلاف أوربا الغربية

اجتمع وزراء خارجية الدول التسع فى لندن يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ وكان جدول الأعمال يشمل الآتى :

— انهاء احتلال المانيا الاتحادية .

— انضمام المانيا الاتحادية وايطاليا الى معاهدة بروكسيل .

— انضمام المانيا الاتحادية الى حلف الأطلنطى .

افتتح إيدن المؤتمر واعلن ان هدفه يتلخص فى البحث عن السبل من أجل ضم المانيا الاتحادية الى العالم الغربى وان قرارات هذا المؤتمر لن تكون نهائية لأنه يلزم ان توافق عليها برلمانات الدول الحاضرة كذا يجب أن يوافق مجلس حلف الأطلنطى على انضمام المانيا الاتحادية الى الحلف . ثم أوضح ان قرارات المؤتمر فى الجانب الآخر ستكون حيوية من أجل التوصل لهذه الأهداف . واظهر منديس فرانس نفس حذره تجاه المانيا الاتحادية وطالب بأن تنشأ اجهزة رقابة للاشراف على كل ما يشمل اعداد المانيا الاتحادية حربيا وذلك على مستوى حلف الأطلنطى ومعاهدة بروكسيل التى ستعدل . وطالب بشدة ألا يتم انشاء مصانع حربية فى المانيا الاتحادية بأى شكل من الأشكال وعلل ذلك بأن اراضى المانيا الغربية تعتبر من الأراضى المعرضة للخطر استراتيجيا لقربها من الحدود الشرقية وعليه طالب بأن تركز كل الصناعات الحربية فى فرنسا على اعتبار انها تعتبر منطقة خلفية فى مأمن عن تلك الألمانية الغربية الأمامية الأكثر تعرضا . ومن الواضح ان منديس فرانس كان يقصد من كل هذه التبريرات منع المانيا الغربية من انتاج اى نوع من الأسلحة لضمان أمن فرنسا .

ومن العجيب أن دول البنيلوكس الثلاث كانت فى صف المانيا الاتحادية بشأن السماح لها بانشاء مصانع حربية لأنها يمكن أن تتعامل معها بسهولة أكثر من تعاملها مع فرنسا وبالذات فى النواحى المالية الخاصة بطرق المدفوعات حيث كانت يمكنها أن تقايض بانتاجها الزراعى على الأسلحة المصنعة فى المانيا الغربية الأمر الذى لا تستطيع اقتراح ذلك مع فرنسا لعدم

حاجة فرنسا الى مثل هذا الانتاج الزراعى . ايضا كانت ستجد تساهلا من جانب المانيا الغربية وهى الدولة التى تريد اكتساب ثقة أوربا الغربية عن موقف معاملة فرنسا . ورغم أن ايديناور عارض مبدأ حرمان بلده من صناعة الأسلحة لأن ذلك سوف يؤثر فى معنويات الجندى الألمانى الذى سيدافع عن بلده وعن الدول الأوربية الغربية فى ذات الوقت الا انه اضطر فى النهاية أن يقبل شروط فرنسا هذه .

ثم أثار منديس فرانس مسألة ضمان استمرار تواجد القوات الأمريكية فى أوربا الغربية خاصة وكانت تسمع فى أوربا الغربية تعليقات أمريكية عن مبدأ عزلة أمريكية ولذلك طالب منديس بضمانات امريكية طويلة المدى الا أن دالاس عاود تكرير ما سبق أن صرح به وهو ان الكونجرس الامريكى لا يستطيع أن يقدم ضمانا غير محدد فى هذا الشأن انما يستطيع هو أن يقنع رئيس الولايات المتحدة بحاجة أوربا الغربية لقوات أمريكية وانه بهذه الطريقة يضمن استمرار تواجد القوات الأمريكية بها . وكان من الواضح أن دالاس يبالغ فى هذه النقطة ويزايد ازاءها من أجل تحقيق أهدافه لأنه فى داخليته كان يعلم أن القوات الأمريكية سيستمر تواجدها فى أوربا وفى مجال آخر اعلن دالاس أن الولايات المتحدة قدمت مساعداتها الاقتصادية لأوربا من اجل أن تعمل على توحيد وتقوية أوربا وهو الأمر الذى يعنى ان امريكا ليست مستعدة لاستمرار تزويد أية دولة أوربية بمعونة اقتصادية اذا ما عملت هذه الدولة على فك رباط التآلف الأوربى الغربى . وفى موضوع ابقاء قوات امريكية فى أوربا ومسألة تقديم أمريكا ضمانات فى هذا الشأن فقد جاء على لسان وزير خارجية أمريكا الآتى بعد :

« اننى لا استطيع ان اقول فى هذه اللحظة عن امكانية تجديد مثل هذا الالتزام ولكننى استطيع أن اقول انه فى الظروف الحالية فانه من الغير ممكن أن نؤكد هذا التعهد . الا انه من جراء الموقف الحالى وعناصره فانه توجد وسيلة على أساس حلف بروكسيل وعلى أساس الخطة المأمولة فيه من ان توصل للوحدة الاوربية مع توفر روح معاهدة التجمع الدفاعى الأوربى به . واننى فى هذا الوضع يمكننى أن أقدم النصيحة للرئيس من أجل أن يجدد الضمانات التى كان قد قدمها فى الربيع الماضى بمناسبة معاهدة التجمع الدفاعى الأوربى . وان هذا الضمان يشمل تعهد الولايات المتحدة بالابقاء على قوات لها فى أوربا بما فيها المانيا . . »

ويمكن اعتبار خطة دالاس بانها تطبيقا لسياسة حافة الهاوية التى يمكن أن تطبق على الحلفاء أسوة بامكانية تطبيقها على الأعداء وبذلك فانه كان

يهدد فرنسا بأنها لن تفقد فقط معاونة القوات البرية الأمريكية بل انها ستتعرض لان تسحب امريكا مظلتها الذرية من أجوائها فى الوقت الذى لم تكن فرنسا تمتلك بعد أسلحة ذرية خاصة بها . هذا فى الوقت الذى اذا ما سحبت امريكا أو خفضت من قواتها فى أوربا فان امريكا يمكن أن تستمر فى فرض حمايتها على دول اوربية غربية أخرى بمظلتها الذرية ضد أى تهديد ذرى روسى الأمر الذى يعرض ويعرى أجواء وأراضى فرنسا لأى تهديد شرقى .

ثم تحدث وزير خارجية انجلترا واعلن ان بلاده قررت دوام تواجد أربعة فرق بريطانية فى أوربا مع قوات جوية تكتيكية لخدمتها وأن مجلس الوزراء البريطانى قد خوله الادلاء بهذا الخبر اليوم وأفاد ان التزام حكومته بهذا الاجراء متوقف على نجاح اهداف مؤتمر لندن . ويعتبر هـذا القرار البريطانى تحولا هاما بالنسبة للسياسة الانجليزية لأن بريطانيا تميل فى العادة بعد انتهاء الأزمات الدولية ان تعود الى جزيرتها وتتقوقع بها دون أن تنظر بعين الاهتمام الكامل لما يدور فى القارة الأوربية لأنها تعتبر نفسها جزيرة فى المحيط الأطلنطى قبل أن تكون امتدادا لأوربا . وكانت مشاغل واماني بريطانيا بمستعمراتها التى تجلب لها القوة فى جميع صورها كانت هى شغلها الشاغل وحتى بعد أن نالت غالبيتها استقلالها فانها شكلت مجموعة دول الكومنولث ذات الأهداف السياسية والاقتصادية المشتركة وظلت بريطانيا لوقت طويل هى المهيمنة على تسيير امورها . واذا كانت بريطانيا وجدت فى بداية السبعينيات ضرورة انتمائها للقارة الأوربية كلية فان ذلك مرجعه للتكتلات السياسية والاقتصادية التى برزت فى العالم وفى أوربا الغربية والى ما وصـل اليه تفكك الكومنولث ذاته حيث انعكست هذه العوامل على كيان الجزيرة البريطانية .

وبالعودة لمؤتمر لندن فقد اقترحت بريطانيا أن تعلن الدول المشتركة « اعلان نوايا » بهدف الموافقة على تحديد الشكل الذى سيتم بموجبه انهاء احتلال المانيا الاتحادية وبالتالى انهاء مهمة لجنة الحلفاء العليا بالمانيا الاتحادية وهذا من أجل أن تشعر المانيا الاتحادية وبالذات شعبها بأنهم سيتمتعون قريبا بسيادتهم . ويجدر أن نفيد فى هذا الخصوص أن الاتحاد السوفييتى كان قد منح المانيا الشرقية سيادتها فى مارس ١٩٥٤ الأمر الذى احرج موقف ايديناور بالضرورة أمام مواطنيه فى هذا الشأن لذلك تقبل ايديناور هذا الاقتراح بالشكر الا أن منديس فرانس أفاد انه لا يستطيع أن يوافق وهو فى لندن على مثل هذا الاعلان حيث أنه يجب أن يعود الى حكومته وتكهرب الجو من جراء هذا التصرف الفرنسى خاصة وكان منديس فرانس

قد هدد مسبقا انه لا يعبأ بنجاح أو فشل هذا المؤتمر اذا لم يوافق المؤتمر على منع اقامة صناعات حربية في أراضي المانيا الغربية وهو المطلب الذى وافق له عليه إيديناور لينقذ المؤتمر من الفشل الا أن اعتراض منديس فرانس على الاشتراك مع امريكا وانجلترا في اعلان للنوايا عن انتهاء إحتلال المانيا الغربية دل على أن فرنسا تريد استخدام هذا الموضوع الحيوى للضغط على المانيا الغربية بشأن أمور أخرى مثل مشكلة اقليم السار حتى تتنازل المانيا الاتحادية عن هذا الاقليم لفرنسا بصفة رسمية مثلا .

وقد تكهرب جو المؤتمر من جديد بعد أن وافقت أمريكا على مبدأ اعلان النوايا هذا وبعد أن وافق باقى أعضاء المؤتمر على ضم المانيا الاتحادية لحلف الأطلنطى ولمعاهدة بروكسيل الأمر الذى أوجد فرنسا في موقف المعارض من أجل المساومة الا أن منديس فرانس وافق في اليوم التالى على مبدأ اعلان النوايا هذا الأمر الذى أوحى بنجاح المؤتمر في تحقيق أهدافه . وقد طلب منديس فرانس من ايديناور أن يبحثا سويا موضوع اقليم السار ولكن ايديناور تهرب من هذا الحوار وطلب أن يؤجل بحثه الى اجتماعاتهم القادمة في باريس . وكان ايديناور يرمى الى أن يتحصل من فرنسا على غالبية مطالبه قبل أن يبحث موضوع السار مع منديس فرانس خاصة وانه كان يهدف الا يسلمه الاقليم .

ومن أجل تحويل القرارات التى تم الاتفاق عليها فقد اقترح المؤتمر أن تقوم لجان فنية بادراج كل هذه النقاط في اتفاقيات بحيث تكون جاهزة قبل نهاية أكتوبر ١٩٥٤ وان يجتمع وزراء خارجية دول مؤتمر لندن في باريس في نهاية أكتوبر لتوقع الدول ذات الشأن على الاتفاقيات التى تخصها وطئة لعرضها على برلماناتها . واتفق مؤتمر لندن على القرارات التالية :

— ان يجتمع مجلس حلف الأطلنطى بكامل أعضائه في منتصف أكتوبر ١٩٥٤ للنظر في أمر قبول المانيا الغربية عضوا به . مع العلم ان دول مؤتمر لندن يوافقون على انضمام المانيا الاتحادية للحلف .

— ان تقبل كل من المانيا الاتحادية وايطاليا كأعضاء في معاهدة بروكسيل مع تغير اسمها لتسمى « الاتحاد الأوربى الغربى » .

— يعلن انتهاء احتلال الدول الثلاث لألمانيا الاتحادية وان ابقاء قوات لهم بها سيكون بموجب محالفة ستعدها هذه الدول مع المانيا الاتحادية .

— انهاء مهمة لجنة الحلفاء العليا وانهاء العمل بقانون الاحتلال .

— الابقاء على احتلال الدول الثلاث لبرلين الغربية للمحافظة عليها .

هذا وقد أعلنت أمريكا وانجلترا وفرنسا بيانا جاء به :

— انهم يعتبرون أن حكومة المانيا الاتحادية هى الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الألمانى .

— ان علاقاتهم مع المانيا الاتحادية ستقوم حسب ما جاء فى المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

— أن من الأهداف الأساسية لسياستهم العمل من أجل انجاز معاهدة صلح المانيا — أما عن الحدود النهائية لألمانيا فانها ستخطط وقت معاهدة الصلح .

— أن هدفهم ما زال توحيد المانيا بالوسائل الديمقراطية والسلمية .

وشكل مؤتمر لندن ٣ لجان لتجتمع قبل اجتماعات مؤتمر باريس وذلك لانجاز الأعمال الموكلة لهم والخاصة باعداد تعديلات لمعاهدات وانجاز واعداد اتفاقيات جديدة من أجل عرضها على مؤتمر باريس . وعليه فقد اجتمعت لجنة من مندوبى أمريكا وفرنسا وانجلترا والمانيا الاتحادية فى باريس يوم ٢٠ اكتوبر لاعداد الاتفاقيات الخاصة باعلان سيادة المانيا الاتحادية واجراء تعديلات فى معاهدة بون ١٩٥٢ .

واجتمعت لجنة ثانية فى باريس يوم ٢١ اكتوبر من مندوبى الدول التسع الذين حضروا مؤتمر لندن من أجل تعديل معاهدة بروكسيل حتى تسمح بضم المانيا الاتحادية وايطاليا لها . واجتمع مجلس حلف الأطلنطى فى باريس يوم ٢٠ اكتوبر من أجل تجهيز التعديلات اللازمة بشأن انضمام المانيا الاتحادية للحلف بعد ان وافق رسميا على ضم المانيا الاتحادية للحلف .

كان حلف الأطلنطى حتى قبل انضمام المانيا الاتحادية له يتكون من الدول التالية : بلجيكا الدنمارك فرنسا انجلترا ايسلندا ايطاليا كندا لوكسمبورج هولندا النرويج البرتغال اليونان تركيا الولايات المتحدة . والفارق الذى يميز الدول السبع أعضاء معاهدة بروكسيل التى أصبحت تسمى «الاتحاد الأوربى الغربى » وحلف الأطلنطى ان أعضاء الاتحاد الاوربى الغربى ستقوم بينهم رابطة تجعلهم يمدون البعض بالمعونة العسكرية بطريقة تلقائية بالاضافة الى أنه توجد بينهم شروطا تحدد مسألة تصنيع الأسلحة والاشراف عليها وهو الامر الغير موجود فى نصوص حلف الاطلنطى وأيضا أن دول الاتحاد الاوروبى الغربى تعهدوا بأن يعملوا من اجل تكوين أوروبا الموحدة .

وفى أثناء اجتماعات باريس بحث مندوبو فرنسا والمانيا الاتحادية عدة مواضيع تمس العلاقات بين البلدين منها اعداد اتفاقية طويلة المدى للتجارة

بين البلدين تشترى بموجبها المانيا الغربية القمح والسكر الفرنسى واتفاقية ثقافية واخرى بخصوص انشاء بنك تجارى فرنسى المانى من أجل تنمية التبادل بينهما . وعقب اجتماع أعضاء مؤتمر باريس عقد منديس فرانس وايدیناور عدة جلسات لبحث مشكلة اقليم السار وكان ايديناور يقدر موقف منديس فرانس أمام البرلمان الفرنسى بالنسبة لاقليم السار الذى كانت تدير أموره منذ الاتفاقيات التى وقعتها فرنسا معه فى عام ١٩٥٠ الا ان ايديناور فى الجانب الآخر صمم على ان لا يعطى لمنديس فرانس أية تأكيدات تنم وكأنها تنازل من جانب المانيا الاتحادية تجاه الاقليم . وفى بداية الامر تمسك ايديناور بنصوص قرارات بوتسدام التى تفيد أن تحديد حدود المانيا يجب أن يتم عند توقيع معاهدة الصلح وعليه رفض التوقيع على أى اقرار بشأن مصير اقليم السار فى الوقت الحالى وحدد خط سيره فى هذا الخصوص بموجب الاجراءات التالية وهى التى اقترحها لمنديس فرانس والتى تقول :

— ان يجرى اعداد نظام سياسى وحرية سياسية لاقليم السار تحت اشراف مندوب سامى يتلقى تعليماته من مجلس الوزراء الذى سيدير امور حلف بروكسيل المرتقب والذى سيسمى باسم الاتحاد الأوربى الغربى وهو الذى سيتشكل من مندوبى الدول السبع التى ستوقع على هذا التحالف الجديد .

— ان لا يقرر مصير مواطنى اقليم السار مستقبلا الا بعد اجراء استفتاء بين مواطنى الاقليم .

وبذلك اقترح ايديناور الا يكون الاقليم تحت ادارة فرنسا منفردة وليس تحت ادارة المانيا الاتحادية فى ذات الوقت بل تكون الجهة المسئولة عن ادارته هى جهة أوربية غربية دولية وبذلك كان ايديناور يهدف الى ابعاده نوعا من الاشراف الفرنسى . هذا مع معاودة اجراء استفتاء فى الاقليم عند تقرير مصيره حتى يقول كل مواطن كلمته خاصة وكان ايديناور يعمل منذ سنوات مع عدة فئات بالاقليم من أجل بث الروح الأخوية بينهم واشعارهم أن الوطن الام لم يتخل عنهم وكان ايديناور يكاد يكون متأكدا أن الغالبية ستكون فى صالح الوطن الأم بعد أن مرت المانيا من محنتها .

واشتدت المفاوضات بين منديس فرانس وايديناور للدرجة انها كادت تعرض مؤتمر باريس للخطر وكان ايديناور قد جلب اهم اقطاب وزارته ورؤساء المجاميع البرلمانية معه ليكونوا بجواره فى باريس من أجل أن يتشاوروا معها اذا ما أصر منديس فرانس على تصرفات خطيرة ازاء مشكلة

السار وفى النهاية تمكن ايديناور من اقناع منديس فرانس بوجهة نظره واتفقا على البنود التالية وهى التى حوتها اتفاقية السار التي وقعها ايديناور ومنديس فرانس :

— ان الاتفاقية تضمن الاقامة والمحافظة علي الحريات السياسية للمواطنين فى الاقليم .

— أن يجرى استفتاء يقرر فيه مواطنو اقليم السار نوع القانون الذى يقبلون أن يسرى عليهم .

— ان التحديد النهائى لحدود المانيا بما فيه اقليم السار متروك لمعاهدة الصلح .

— ان قرارات معاهدة الصلح سوف تعرض للاستفتاء عليها بين مواطني الاقليم .

— أن يعين الاتحاد الأوربى الغربى مندوبا مفوضا من لديه يكون مسئولا أمام الاتحاد لادارة أمور الاقليم وأن يتولى الاتحاد أمور سياسة الاقليم الخارجية والسياسة الدفاعية خاصته .

وبذلك لم يتم تحديد تبعية الاقليم لا لفرنسا ولا لالمانيا الاتحادية واعتبر ايديناور ان هذا الاجراء هو بمثابة نصر لالمانيا الاتحادية لانها ابعدت الهيمنة الفرنسية من الاقليم الا ان التصرف هذا يعتبر فى الوقت نفسه كنوع من المجاذفة من جانب ايديناور لانه ارتضى مثل هذا الموقف وقت ان كان الاقليم تابعا قانونا لالمانيا اصلا وانه انتزع منها لاحقا وقت أن كانت تعانى من الهزيمة ولهذا السبب فان هذا الاجراء لم يقبله العديدون من الألمان ونشرت بعض الصحف فى المانيا الغربية أن أيديناور ترك اقليم السار وارى لازما أن أفيد ان فرنسا اجرت استفتاء فى اقليم السار بعد قرابة عام من هذه الاتفاقية اى فى أكتوبر ١٩٥٥ وهو الاستفتاء المنصوص عليه فى الاتفاقية من اجل أن يختار أهالى الاقليم نوع القانون الذى يريدون أن يسرى عليهم فاذا بأغلبية تقدر ٦٧٫٧ فى المائة تطالب بالعودة للوطن الأم المانيا الاتحادية الأمر الذى اضطرت فرنسا ازاءه أن توافق على ان ينضم الأقليم لالمانيا الاتحادية عام ١٩٥٧ وبذلك تم تصفية الجو بين فرنسا والمانيا الغربية من جراء ازالة اكبر مشكلة ظهرت بينهما منذ نهاية الحرب .

وبالنسبة لمؤتمر باريس فقد تم يوم ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤ التوقيع على جميع الاتفاقيات التى اعدت وهى المعاهدات التالية :

— بروتوكول يضع نهاية لاحتلال جمهورية المانيا الاتحادية .

— معاهدة عن موضوع تواجد القوات الحليفة على أراضى المانيا الاتحادية .

— بروتوكول عن القوات المسلحة التى ستتبع الاتحاد الأوربى الغربى .

— بروتوكول للرقابة والاشراف على التسليح .

— بروتوكول عن انضمام المانيا الاتحادية لحلف الاطلنطى .

— اتفاق بين فرنسا والمانيا الاتحادية بشأن اقليم السار .

— اتفاق ثقافى بين فرنسا والمانيا الاتحادية .

— اتفاق بين فرنسا والمانيا الاتحادية عن أسرى الحرب .

— اتفاق بين فرنسا والمانيا الاتحادية بشأن الحفاظ على مقابر قتلى الحرب من الدولتين .

تم تعديل معاهدة بون ١٩٥٢ وذلك على ضوء حلف الاتحاد الأوروبى الغربى وتم أيضا تعديل بعض بنودها لما فيه صالح ألمانيا الاتحادية . وبموجب هذه الاتفاقيات أصبحت المانيا الاتحادية حليفـــة رسمية للغرب الا ان ذلك كان يستوجب فى المقام الأول أن يتم التصديق على هذه الاتفاقيات فى برلمـانات الدول ذات الشأن . وقد علق ايديناور على نتائج مؤتمر باريس فقال :

« لم يعتقد أحد بعد الايام والأشهر المؤلمة التى تلت الانهيار التام والتسليم بدون قيد ولا شرط انه فى خلال بضـعة سنوات — وهى فترة تعتبر بسيطة بالنسبة للتاريخ — تستعيد المانيا حقوقها السياسية فى جميع المجالات . ان معاهدات باريس جعلت من الجمهورية الاتحادية عضوا متساوى الحقوق داخل الاتحاد الأوربى الغربى وداخل مجموعة حلف الأطلنطى وقد تعهد كل أعضائه وعلى رأسهم أمريكا وانجلترا وفرنسا بالدفاع عن المانيا التى هى الموقع المتقدم للعالم الحر ضد اى تهديد وكذا تعهدت المجموعة بالسير مع المانيـا الاتحادية فى طريق سياسة سلمية هدفها الأهم هو توحيد المانيا فى حـرية وسلام .

ان دخول الجمهورية الاتحادية حلف الإطلنطى سيزيد التزاماتنا السياسية كما ان جميع أعضائه التزموا باعلان الدول الثلاث واعترفوا بان الجمهورية الاتحادية هى الحكومة الوحيدة الالمانية المشكلة بحرية وطبقا للقانون وانهـا الوحيدة المؤهلة لتمثيل الشعب الالمانى فى المجالات الدولية وكانوا شركاء أيضا فى اعلان امريكا وبريطانيا وفرنسا الذى تعهدوا فيه بالتعاون من أجل التوحيد وان المفاوضات مع الاتحاد السوفييتى ستكلل بالنجاح لو كان الغرب متحدا وقويا .. » .

لم يقبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي بآراء ايديناور هذه ولم يوافق على المعاهدات التي وقعها ايديناور في باريس من حيث نتائجها النهائية بالنسبة للمشكلة الالمانية وخاصة بالنسبة لتوحيد المانيا وقد صرح زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي اولنهاور في مجلس النواب الالماني الغربي يوم ٧ اكتوبر ١٩٥٤ قائلا :

« ان اعادة تسليح الجمهورية الاتحادية في نطاق حلف الاطلنطي مع التوجيه المحدد لسياستها الخارجية تجاه المشاركة في نظام غربي للدفاع يعني اليوم انه نبذ لسياسة نشطة من اجل توحيد المانيا . وعليه فان الحزب الاشتراكي الديمقراطي يجد نفسه ملزما بأن يعارض مثل تلك السياسة . ان من رأى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الا تتخذ الجمهورية الاتحادية أي تعهد في نطاق نظام دفاعي غربي هدفه أن يحل محل التجمع الدفاعي الأوربي طالما انه لا توجد محاولات أخرى جادة لحل مسألة اعادة توحيد المانيا بموجب مفاوضات مع الاتحاد السوفييتي على أساس انتخابات حرة في القطاعات الأربعة بما فيها برلين وعلى أساس ان تندمج المانيا في نظام أمن جماعي .

ومن الطبيعي ان مسألة مستقبل وضع المانيا الموحدة لهو أمر هام في مباحثات توحيد بلدنا وانشاء نظام أمن أوربي جماعي . وعلى حسب رايي فانه يمكن ايجاد صيغة تكون مقبولة لحكومة منتخبة بحرية بمعرفة الشعب الالماني بدون أن يشعر حلفاء الغرب أو الشرق ان المانيا الموحدة هي خطر موجه ضدهم . ان مساهمة المانيا الموحدة في مثل نظام الأمن هذا يجب ان يقرر بمعرفة القوى المشتركة فيه وبمعرفة الحكومة التي تمثل المانيا . ان التجربة أوضحت ان الامكانيات العملية عديدة وان مثل هذا الحل سيبعد في كل الاحوال عملية اشتراك المانيا الموحدة عن أي تحالف عسكري مع هذا الطرف أو مع الآخر .

واذا كانت مثل هذه المحاولة لم توصلنا الى حل ايجابي لمسألة توحيد المانيا وموضوع انشاء نظام أمن أوربي للدفاع فاننا في هذه الحالة نعلن اننا نتمسك بالتصريحات التي صدرت عن حزبنا في برلين والتي بموجبها نفيد اننا على اتم الاستعداد للتعاون على الدفاع المشترك مع العالم الحر ..

ان اعادة تسليح الجمهورية الاتحادية في نطاق معاهدة بروكسيل وحلف شمال الأطلنطي بشكل الجوهر الأساسي في معاهدات باريس وبالنسبة للموقف الحالي فان اعادة تسليح الجمهورية الاتحادية رغم ابعاده ومقدرة تأثيره لن يكون له وزن حاسم في علاقة القوة بين الشرق والغرب .

ويبقى بعد ذلك الهدف السياسى الذى بموجبه يجب على الغرب وعلى المانيا الاتحادية ان يقدموا للاتحاد السوفييتى برنامجا للمفاوضات المشتركة والحقيقة المؤلمة انه لا يوجد مثل هـــذا البرنامج المحدد . والأسوأ ان هناك مقترحات متعددة نحو : ــ التوجيه والهدف والوقت المناسب من أجل بذل سياسة نشطة لتوحيد المانيا ــ وهى مقترحات تتباعد اكثر وأكثر عن الموقف الالمانى الذى يجب أن يكون من اهدافه الحيوية هدف توحيد المانيا . والمشكلة الأساسية ان الحلفاء تحفظوا لأنفسهم فى معاهدة بون من أجل اصدار القرار الحاسم فى كل المسائل التى تخص توحيد المانيا . . وفى الناحيـــة الأخرى فللحلفاء حرية تقرير الوسيلة ومداها من أجل التوحيد .

وفى الجانب الآخر فان موقف الاتحاد السوفييتى يشدنا للقلق فانه منذ فشل معاهدة التجمع الدفاعى الأوربى وتكتيك الاتحاد السوفييتى واضح . فان مصلحته أن يمنع التصديق على معاهدات باريس لأنه لا يرحب بتسليح المانيا الاتحادية ومن هنا فان مصالح الاتحاد السوفييتى ليست مطابقة لمصالحنا الا انه لا يجب ألا يغيب عنا انه احدى قوى الاحتلال الأربع وانه بدون موافقته وبدون تعاونه فان موضـــوع التوحيـــد هو أمر مستحيل التحقيق وحاجتنا اليه تماثل حاجتنا الى موافقة وتعاون الحلفاء . ولا يجب نبعد عن أذهاننا الأثر الذى سيؤثر على الاتحاد السوفيتى بالنسبة لسياسته تجاه المانيا ازاء انضمام الجمهورية الاتحادية الى حلف الأطلنطى » .

والواضح ان الحجج التى سردها أولنهاور هى الأخرى حجج منطقيـــة حيث كان يريد أن يساوم الاتحاد السوفيتى على مبدأ اقرار توحيد المانيا فى حرية مقابل انضمام المانيا الغربية للغرب فى حالة رفضه هذا الطلب . خاصة وأولنهاور كان لا يؤيد نظرية ايديناور التى كانت تقول انه بتوحيـــد أوربا الغربية وتكوين حلف قوى بين دولها فان روسيا ستقبل توحيد المانيا فى حرية . وفى المقابل لم يسكت ايديناور بل علق على آراء أولنهاور هذه وقال ان أولنهاور يريد من حكومة بون أن تجرى تجربة مع روسيا بشأن التوحيد فاذا فشلت فانه على المانيا الاتحادية ان تعود للغرب ثانية وانه لا يمكن القيام بمثل هـــذا العمل دون ان تفقد المانيا الغربية ثقة الغرب وان أولنهاور ينسى اننا ما زلنا واقعين تحت ظروف هزيمة الحرب .

وفى الواقع ان الموقف فى المانيا الاتحادية كان حساسا بشكل كبير الا أن ايديناور على ما أعتقد لم يستخدم جميـــع السبل ومنها ما كان يقترحها أولنهاور لأن ايديناور كانت له قدرة كبيرة فى امكانية اقناع الغرب بأنه مضطر

الى محاولة تنفيذ اقتراحات اولنهاور هذه من جراء القيام بتجربة مع روسيا من أجل مساومتها وكان يستطيع ان يبرر ذلك بمثل ما برره مسبقا من تخوفه من فقدان الأغلبية فى البرلمان مثلا . حيث كان الواضح من تصرفات ايديناور انه كله ثقة بطريقته فى معالجة الأمور أيضا يجب ان أقرر انه كان يجد تأييد حزبه فى هذا الشأن وتأييد الناخبين وهذا رغم من ان أحداث التاريخ لم تحقق لألمانيا ما كان يصبو اليه ايديناور بشأن توحيد شطرى المانيا .

لنا ان نتوقف قليلا لنوضح تسلسل الاقتراحات الروسية الخاصة بموضوع « نظام الأمن الأوربى الجماعى » وهو النظام السياسى الذى أشار رئيس الحزب الاشتراكى الديمقراطى اليه فى خطابه عاليه بالبرلمان الألمانى يوم ٧ اكتوبر ١٩٥٤ . هذا ومن المفيد ان نعلم ان الخطوط العريضة لنظام الأمن الجماعى الأوربى هى تلك التى كانت تبحث فى نهاية عام ١٩٧٢ بعد تطويرها بين ٣٤ دولة أوربية منها أمريكا وكندا فى هلسنكى من أجل محاولة التوصل لوضع شروط معاهدة فى هذا الاتجاه للعمل على تخفيف التوتر الدولى ودفع روح التعاون بين دول القارة الاوربية بعد انفتاح المانيا الغربية على الشرق كما سنتبين ذلك لاحقا وكخطوة اولى للمهادنة بين قطبى العالم أمريكا وروسيا على طريقة التخفيض المتبادل لقواهما فى أوربا فقد وجدا بسبب استحالة التناطح الذرى وبسبب انضمام الصين للنادى الذرى ان صالحهما السياسى والاقتصادى يقتضى منهما التعايش السلمى .

بالعودة الى مؤتمر برلين الرباعى يناير ١٩٥٤ فقد اقترحت روسيا العمل بموجب نظام للامن الجماعى الأوربى وقد اقترح وزير خارجية روسيا فى هذا الخصوص أثناء مؤتمر برلين ما يلى :

« يمكن ان تشترك فى هذه المعاهدة كل الدول الأوربية بصرف النظر عن نوع نظامها الاجتماعى طالما انها تعترف بأهداف هذه المعاهدة وتقبل الالتزامات التى توجبها عليهم . وانه الى أن تشكل الدولة الالمانية الموحدة السلمية الديمقراطية فان جمهورية المانيا الديمقراطية وجمهورية المانيا الاتحادية يمكن أن تكونا أعضاء فى هذه المعاهدة بحقوق متساوية . كما انه مقدر بعد توحيد المانيا فان الدولة الالمانية الموحدة يمكن ان تكون عضوا فى هذه المعاهدة بنفس الشروط التى تكون قد طبقت على الجميع . ان معاهدة الأمن الجماعى الاوربى لا تحد من صلاحيات القوى الأربع بالنسبة للمسألة الالمانية خاصة وان هذه المسألة ما زالت فى طريق الحل حسب الوسائل التى حددت حلها بمعرفة القوى الأربع .. »

ونذكر أنه قد تم الاتفاق فى مؤتمر برلين هذا ان تجتمع الدول الأربع مع اطراف اخرى فى جنيف من اجل محاولة التوصل لتوحيد كوريا وانهاء حرب الهند الصينية وقد تم فعلا فى ٢١ يوليو ١٩٥٤ التوصل فى مؤتمر جنيف هذا الى انهاء حرب الهند الصينية ولم يتم التوصل لتوحيد كوريا . الا ان واقعة انهاء الحرب فى الهند الصينية دفعت روسيا الى ان ترسل فى ٢٤ يوليو ١٩٥٤ مذكرات الى الدول الثلاث الكبرى تحوى مشروع معاهدة لنظام الامن الجماعى الأوربى لمحاولة دعوة دول القارة الاوربية ومعهم أمريكا الى الاتفاق على مثل هـذه المعاهدة من اجل تخفيف التوتر فى اوربا ولم تدع روسـيا أمريكا فى مشروعها للامن الجماعى الأوربى الذى قدمته فى مؤتمر برلين مسبقا الا انها دعت امريكا فى مشروعها الجديد هذا الذى سلمته للدول الثلاث فى ٢٤ يوليو ١٩٥٤ والذى جاء به :

« ان مثل هذا النظام يمكنه أن يحقق الشروط الفعلية للامن فى أوروبا . وعليه فانه يشكل تقدما ملموسا فى هذا المجال . أيضا ان هذا النظام يجب أن يضمن انسب الشروط من أجل تسوية المسألة الالمانية على أساس انشاءدولة موحدة سلمية مستقلة ديمقراطية . وبهذه الطريقة يمكن تجنب الصعاب التى تعترض طريق توحيد المانيا والتى خلقت فى السنوات الأخيرة بموجب سياسة اعادة تسليح المانيا الغربية بهدف ضمها الى الحلف المزعوم والمسمى «بالتجمع الدفاعى الاوربى » .

ان خلق نظام الأمن الجماعى الاوربى وانسحاب قوات الاحتلال المتمركزة فى المانيا مع تحديد عدد قوات البوليس الالمانى قبل توقيع معاهدة صلح مـع المانيا من جرائه ان يضمن حياد هذا البلد ويمنعه فى نفس الوقت من ان يكون نواة جديدة للحرب فى قلب اوربا وهـــو الامر الذى سيمنع بالتأكيد بعث العسكرية الالمانية من جديد . ان انجاز هذه المعاهدة الاوربية العامة سيساعد بدون شك على حل للمشكلة النمساوية التى لم تحل بعد وذلك بسببه خطأ حكومات فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة التى اعترضت فى مؤتمر برلين على انجاز معاهدة النمسا ولم يتخلوا عن مشروعهم من ضم النمسا الى تحالفاتهم العسكرية » .

وكان ايديناور قد رفض مثل هذا المشروع الخاص بنظام الأمن الأوربى الجماعى الذى يمكن لالمانيا ان تتوحد فى نطاقه وذلك لأن ايديناور وجـد ان المانيا الموحدةبهذه الوسيلة ستكون دولة محايدة يصعب ان تكون قوةاقتصادية كما ستعوذها بعض الحريات الاجتماعية ولن يمكنها من ان تنضم للمعسكر

الغربي ولأحلافه . وكان رئيس الحزب الاشتراكى الديمقراطى أولنهاور يطالب بأن تقبل المانيا الغربية مثل هذا الترتيب لتوحيد المانيا وكان فى الوقت نفسه يطالب بعدم انضمام المانيا الغربية لاحلاف الغرب حتى لا ترفض روسيا توحيد المانيا على هذا الأساس وكان اولنهاور يفيد انه اذا لم تقبل روسيا بشروط الانتخابات الحرة قبل توحيد المانيا فانه يمكن لالمانيا الغربيه ان تنضم بعدئذ لاحلاف الغرب وهذا ما قاله فى خطابه عاليه فى مجلس النواب الالمانى يوم ٧ أكتوبر ١٩٥٤ .

رفض الغرب مذكرة روسيا هذه المؤرخة ٢٤ يوليو ١٩٥٤ وارسلت الدول الثلاث مذكرة لروسيا بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٥٤ تفيـــد فيها أن أمن أوربا لا يمكن ان يتم ضمانه بموجب ما جاء فى المذكرة الروسيه ٢٤ يوليو وانه لا يمكن ان يكون هناك أمن حقيقى الا بعد حل مسألة المانيا ومسألة النمسا وهى من المشاكل الهامة وان حل مسألة المانيا يستوجب اجراء انتخابات حرة فى كل المانيا تحت اشراف دولى وانه اذا ما وافقت روســـيا على ذلك فانهم على استعداد للتباحث معها فى هذا الشأن وانهم يطلبون تأكيدات روسية عن هذه الامور قبل الدخول فى مفاوضات وبذلك رفض الغرب وقتئذ عرض الأمن الاوربى الجماعى هذا كنظام لتخفيف التوتر .

وعند توقيع الغرب لمعاهدات باريس وفى نفس يوم التوقيع قدمت روسيا مذكرة بتاريخ ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤ للدول الغربية الثلاث تفيدها عن استعدادها لقبول المشروع الذى قدمته انجلترا باسم الدول الغربية أثناء المؤتمر الرباعى فى برلين والذى سمى بمشروع ايدن ــ وهو المشروع الذى ينص على اجراء انتخابات حرة فى كل المانيا تنتج عنها جمعية تأسيسية تضع دستور المانيا وتنبثق منها حكومة المانية موحدة ــ وذلك بأخذ هذا المشروع كأساس لمناقشة مشروع انتخابات تجرى فى كل المانيا . وقد دعت روسيا الدول الثلاث لمؤتمر فى موسكو من أجل التفاوض فى هـــذا الشأن . كذلك دعت الدول الأوربية الشرقية . الا أن الدول الغربية الثلاث لم تنظر نظرة ايجابية الى مذكرة روسيا هذه وعلقت عليها بانها مناورة روسية من اجل اعاقة عملية تصديق برلمانات الدول الغربية على معاهدة باريس وقد قال ايديناور فى هذا الشأن :

« انه من المعلوم ان الاتحاد السوفيتى يبذل الجهد الآن لاسقاط اتفاقيات باريس وسلم للقوى الثلاث فى يوم توقيعها لها مذكرات متطابقة اعلنت الحكومة الروسية فيها انها مستعدة لقبول مشروع ايدن المقـــدم فى مؤتمر وزراء الخارجية فى برلين فى ربيع ١٩٥٤ كاساس لمناقشة مشروع انتخابات عامة لكل المانيا ونفس المشروع هـــذا هو الذى رفضه الاتحاد السوفيتى باباء فى برلين . . ان الغربيين لن يتركوا انفسهم عرضة للتأثيرات وصمموا على العمل

من أجل التصديق على معاهدات باريس من لدى دولها المختصة وهذا قبل أى اجتماع رباعى وقد رفضوا يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ الدعوة التى وجهتها روسيا لهم ليتوجهوا الى موسكو وأبلغوا روسيا عن نيتهم من أجل العمل حتى تصبح معاهدات باريس نافذة المفعول فى أقرب فرصة ممكنة مع ابلاغهم روسيا عن استعدادهم لمبدأ عقد اجتماع رباعى .. »

وبذلك رفض الغرب الدعوة التى جاءت فى مذكرة روسيا من اجل قبوله العمل بموجب مشروع ايدن ورد الغرب على مذكرة روسيا بمذكرة للغرب بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ جاء بها :

« ...ان الحكومة الفرنسية قدمت فى مناسبات متخلفة الدليل على رغبتها فى تسوية المشاكل المعلقة بموجب اجراء مفاوضات هدفها المصلحة المتبادلة لجميع المشتركين . وهى مقتنعة اليوم مثل الأمس انها أجدى وسيلة للحفاظ على السلام . ان انهاء مؤتمر عن طريق افشاله ليس بخدمة للسلام . ان الحكومة الفرنسية تقدر انه من الضرورى اجراء دراسة مسبقة لشروط اتفاق ما حتى يمكن اجراء مفاوضات مع تواجد تقديرات كافية للنجاح . ان الحكومة الفرنسية تعتقد ان أهم شروط النجاح من اجل مؤتمر حول المانيا والنمسا والمسائل الأخرى التى تمس الأمن الأوربى غير متوفرة فى الوقت الحالى . ومن أجل خلق الشروط المسبقة لمفاوضات حول المشاكل المذكورة عاليه فان الحكومة الفرنسية تعرض الاقتراحات التالية :

— الاتفاق لتوقيع معاهدة النمسا .

— توضيحات عن الموقف السوفيتى بالنسبة لمشكلة الانتخابات الحرة فى المانيا كمرحلة أولى لتوحيدها .

— تبادل وجهات النظر عن الطريق الدبلوماسى لبقية المشاكل الاوربيةالاخرى ذات الصالح المشترك وخاصة تلك الخاصة بالأمن الاوربى .. »

هذا وقد اجتمعت فى موسكو الدول الاوربية الشرقية يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ وتدارسوا الموقف فى أوربا بعد توقيع معاهدات باريس وأصدروا بيانا يوم ٢ ديسمبر نددوا فيه بمولد العسكرية الالمانية وجاء به :

« ان خلق هذه الكتلة العسكرية الجديدة يتنافى مع التحالف المبرم بين فرنسا وروسيا السوفيتية عام ١٩٤٤ والذى يهدف الى التعاون والمساعدة المتبادلة فيما بعد الحرب وهى معاهدة تلزم كل من الحكومة الفرنسية والاتحاد السوفيتى من اتخاذ اجراءات مشتركة من أجل منع تهديد جديد للعسكرية

الالمانية .. وان الدول المجتمعة فى هـــذا المؤتمر تعلن عن قرارها فى حالة التصديق على معاهدات باريس بأن تتخذ الترتيبات المشتركة اللازمة فى مجال تنظيم قواتهم العسكرية وهيئة اركانها . وان تتخذ ايضا الاجراءات اللازمة لتقوية قدراتهم الدفاعية للمحافظة على المجهود السلمى لشعوبهم والمحافظة على امن حدودهم والأراضى الموضوعة تحت سيادتها والدفاع عن النفس ضد اى اعتداء جديد .. »

وبهذه القرارات شكلت مجموعة الدول الاوربية الشرقية حلف وارسو فى مايو ١٩٥٥ . هذا وقد الغى الاتحاد السوفيتى تحالفه مع كل من فرنســا وانجلترا فى٩ ابريل ١٩٥٥ . وبتشكيل حلف وارسو ظهرت رسميا على مسرح الاحداث الكتلة الغربية حيث ان الدول الغربية كما سنعرف صدقت على معاهدات باريس فى مايو ١٩٥٥ والكتلة الشرقية وهى التى اعلنت هى الاخرى عن نفسها فى مايو ١٩٥٥ .

لم يخلد الاتحاد السوفيتى للسكون رغم مذكرة الغرب المؤرخة ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ عاليه بل نشرت وكالة تاس السوفيتية يوم ١٥ يناير ١٩٥٥ بيانا مطولا جاء به وصف كامل للمسألة الالمانية وموقف الاتحاد السوفييتى منها ويمكن اعتبار هذا العمل كأنه محاولة سوفيتية للنزول الى الشارع الالمانى أى محاولة الوصول الى المواطنين فى المانيا الغربية والشرقية على السواء ليخطرهم الاتحاد السوفيتى بما يحرره بالوسائل الدبلوماسية للحكومات الثلاث التى تحتــل المانيا الغربية ورغم ان وكالة تاس جهة غير حكومية سوفيتية الا انها جهاز رسمى للحكومة السوفيتية ولا تصدر عنه مثل هذه الأمور الا بموافقةالسلطات الحكومية السوفييتية وقد جاء الآتى بعد فى بيان وكالة تاس :

« تقدر الحكومة السوفيتية انه من الضرورى ان تلفت النظر الى انواقعة معاهدات باريس التى تعمل على اعادة تسليح المــانيا الغربية ستؤدى الى تعقيدات جدية على الموقف العام فى أوربا .. لا يقدر الاتحاد السوفيتى وحده أن الاتحاد الاوربى الغربى ومجموعــــة حلف الاطلنطى هى بمثابة تحالفات عسكرية هجومية بل ان مجموعة من الدول الاوربية وخلافها تقدر نفس الشيء ويرى هؤلاء ان اندماج جمهورية المانيا الاتحادية فى هذه التجمعات العسكرية يشكل خطر اندلاع حرب جديدة فى أوربا خاصة وان هذه التجمعات معـادية للاتحاد السوفيتى ولدول اخرى محبة للسلام . إن اتفاقيات باريس لا يمكن ان تجلب لالمانيا شــيئا طيبا ولا للشعب الالمانى . وعلى العكس فان هــذه المعاهدات تدعو الى تجديد العسكرية فى المانيا الغربية وتقــود البلاد الى

مغامرات ومشاريع الاستعداد لحرب جديدة ستكون معادية لمصالح الشعوب بما في ذلك مصالح الشعب الالماني .

ان اتفاقيات باريس هي في الاخص مضادة لمصالح الشعب الالماني لانها ستبقى على انقسام المانيا طوال سنوات طويلة وستشكل مانعا من اجل التوحيد السلمي . ومن البديهي ان عملية توحيد المانيا الديمقراطية المسالمة مع المانيا الاتحادية العسكرية والعضو في مجموعات عسكرية هو امر مستحيل . كما ان التصديق على معاهدات باريس هو امر لا يتمشى مع انشاء المانيا كدولة موحدة ومسالمة .

لقد انتشرت في هذه الاوقات الأخيرة في المانيا الاتحادية وفي انجلترا وفي فرنسا وفي بلاد أخرى اتجاهات تقول ان التصديق على اتفاقيات باريس لن تشكل عقبة بل على العكس ستساعد في المفاوضات الخاصة بالمسألة الالمانية ومسائل أخرى دولية معلقة . ولقد أعلنت الحكومة السوفيتية مسبقا ان مثل هذه التأكيدات الخاطئة لا تجدى الا في تضليل الراى العام . ان كل هذا يتم بهدف التوصل بأى ثمن الى التصديق على معاهدات باريس بمعرفة برلمانات بعض الدول وهذه هي النظرية التي تنتشر الآن بين بعض الأوساط الغربية بهدف أصلي يرمى الى العمل من أجل أن نرى العسكرية الالمانية النور مضحين ازاء هذا الهدف بالوحدة القومية لالمانيا . وفي مواجهة حكومات الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا ومواقفها المتعارضة مع التزاماتها الدولية فيما يختص باعادة توحيد المانيا كدولة مسالمة وديمقراطية فان توحيد المانيا يتوقف في المقام الأول على رغبة الشعب الالماني .

انه من المنتظر ان ينظر مجلس النواب الالماني في أمر التصديق على معاهدات باريس في فبراير القادم وان مستقبل المانيا يرتكز في قدر كبير على قرارها وهذا ما يلاحظه اكبر الاحزاب والنقابات في المانيا الغربية التي هي اقرب الى الشعب واقرب الى الطبقة العاملة الالمانية وهي التي تعارض التصديق على معاهدات باريس . وفي حالة اقرار مجلس النواب الالماني لمعاهدات باريس فانه سيتحمل مسئولية كبيرة سواء بالنسبة لفترة تقسيم المانيا أو لموقف عدم المساواة في الحقوق الذى سيتحمله الشعب في المانيا الاتحادية لسنوات طويلة .

انه توجد حتى اليوم امكانيات لم تستخدم من أجل التوصل الى اتفاق بشأن توحيد المانيا وذلك لما للشعب الالماني من حقوق مشروعة في اجراء انتخابات حرة في كل المانيا عام ١٩٥٥ . ان مثل هذه الامكانيات يمكن عرضها

عند ازاحة العائق الأساسى الذى يقف ضد توحيد المانيا وهو يتركز فى مشاريع ادخال العسكرية فى المانيا الغربية وادماجها مع المجموعات العسكرية . انه بموجب انتخابات حرة فى كل المانيا بما فيها برلين سيكون للشعب الالمانى امكانية التعبير عن ارادته ومشاهدة مولد المانيا الموحدة القوية تحتل مركزا مناسبا بين بقية الدول . ويجب ضمان حقوق المواطنين الديمقراطية اثناء هذه الانتخابات .

وسوف تعد اللوائح الانتخابية مع الأخذ فى الاعتبار لما هو معمول به فى المانيا الديمقراطية وفى المانيا الاتحادية بحيث يضمن للناخبين حرية التعبير ولكل حزب ومؤسسة حرية الدعاية الانتخابية فى جميع اراضى المانيا كذلك ستشمل اللوائح الانتخابية حرية المرشحين فى تشكيل القوائم الانتخابية . ومن أجل تسهيل الاتفاق بالنسبة لعملية الانتخابات فان الحكومة السوفيتية تعتقد انه فى حالة موافقة الحكومة الألمانية الديمقراطية والحكومة الاتحادية فانه يمكن انشاء اشراف دولى على الانتخابات فى كل المانيا . وفى هذا الشأن لا يجب على أى شطر من شطرى المانيا أن يرتبط باتفاق خاص بشأن اسهامه فى تحالفات حربية .

وتعتقد الحكومة السوفيتية انه على الشعب الالمانى نفسه ان يحدد مؤسساته التى ستتواجد مستقبلا فى المانيا الموحدة وعلى الدول الأخرى ان تعمل من أجل ان تسير المانيا نحو طريق التطور السلمى والديمقراطى بموجب ارادتها .

ان انجاز انتخابات حرة فى كل المانيا وتوحيد هذا البلد يجب أن يؤدى بالضرورة الى توقيع اتفاقية صلح من شأنها ان تقدم لالمانيا الموحدة الاستقلال والسيادة والتساوى فى الحقوق بالاضافة الى ان معاهدة الصلح ستعطى لالمانيا الموحدة الحق فى ان يكون لها قواتها القومية اللازمة لامنها وللحفاظ على سلامة حدودها . وعليه يجب ان يختار الشعب الالمانى الطريق الذى يريد ان يسير فيه .

فالطريق الاول يؤدى الى توحيد المانيا وعودة علاقاتها الطبيعية مع كل الدول الاوربية . وهذا الطريق ينبذ اشتراك اى من شطرى المانيا فى تحالفات عسكرية موجهة ضد دول أخرى . وأقوى ضمان لالمانيا سيكون انضمامها لنظام أمن جماعى فى أوربا .

اما الطريق الثانى فهو ذلك الذى تقود معاهدات باريس المانيا اليه . انه طريق تقسيم هذا البلد وتجديد العسكرية فى قطاعه الغربى الامر الذى يعد

لتحضير حرب جديدة وانه ليس من المشكوك فيه ان غالبية شعب المانيا يرفض السير في هذا الطريق العسكري اى طريق المغامرات العسكرية الميئوس منها والذى اختارته المانيا أكثر من مرة والذى لا يعد الشعب الا بالدمار من جديد وبشكل أقسى من سابقه .

وبخلاف هذا الطريق العسكري الذى اختير مسبقا فان توحيد المانيا وانضمامها لنظام امن جماعى يقدم لها اضمن الامكانيات بخصوص اقتصادها السلمى وبخصوص تطوير صناعاتها ومد علاقاتها الاقتصادية الى دول أخرى وبالذات دول أوربا الشرقية بالاضافة الى الدول الاسيوية المزدحمة بالسكان وذات الموارد التى لا تفنى . ان تطور المانيا المسالمة فى مجال العلاقات الاقتصادية مع دول أخرى سيخلق لها أسواقا لصناعاتها مع تقديم ضمان لتشغيل مواطنيها . الامر الذى سيساهم فى رفع مستوى الحياة بها لصالح سلام دائم فى أوربا وفى العالم أجمع .

ومن ذلك كله يمكن للحكومة السوفيتية ان تستخلص النتائج التالية :

أولا : ان المسائل الهامة والعاجلة من أجل تسوية المشكلة الالمانية هى الحلول التى يتطلبها توحيد المانيا ومن أجل حلها يجب ان نبدأ مباحثات بين امريكا وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى . ويمكن ان يبدأ توحيد المانيا بانتخابات حرة فى كل البلاد وان مثل هذه الانتخابات لن يكون لها أية فائدة اذا تم التصديق على معاهدات باريس بل تكون أيضا مستحيلة اذا تم التصديق عليها .

ثانيا : ان الاتحاد السوفيتى الذى يحافظ على علاقات طيبة مع المانيا الديمقراطية مستعد بان يعود بعلاقاته مع الجمهورية الاتحادية الى حالتها الطبيعية . أن جعل العلاقات طبيعية بين الاتحاد السوفيتى والمانيا الاتحادية فى الظروف الحالية سيساهم الى تفاهم متبادل افضل والى البحث عن وسائل أجدى من أجل توحيد المانيا .

ثالثا : انه اذا تم التصديق على معاهدات باريس فسينتج عن ذلك موقف جديد يجعل الاتحاد السوفيتى لا يقوى فقط علاقاته الودية مع جمهورية المانيا الديمقراطية بل سيدفعها الى أن تعمل بالاشتراك مع الدول الاوربية المحبة للسلام الى تقوية امن وسلامة أوربا . »

احدث بيان وكالة تاس دويا قويا بين مختلف فئات الشعب الالمانى كما كانت له ردود فعل متباينة بين شعوب الدول الاوربية كافة . وقد علق المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الامريكية على هذا البيان وقال : « ان محاولات

روسيا الجديدة هذه تهدف الى منع التصديق على الاتفاقيات ولكن لن يكون لها فرص نجاح عن محاولات روسيا السابقة فى هذا الصدد والعالم الغربى اعلن أكثر من مرة انه لن يكون مستعدا للتفاوض مع السوفيت الا بعد ان يتم التصديق على هذه الاتفاقيات » كذلك اعلنت الحكومة الفرنسية أن المحاولات الروسية هذه لن يكون لها اى تأثير على السياسة الغربية التى يتم تنفيذها الآن . هذا وايدت الحكومة الاتحادية موقف الغرب تجاه البيان الرسمى الروسى الذى نشرته وكالة تاس .

الا ان الحزب الاشتراكى الديمقراطى عارض موقف حكومة ايديناور وافاد ان مقترحات روسيا هذه يجب أن تؤخذ بشيء من الجدية وأعرب انه لا يجب اعتبارها وكأنها دعاية روسية او محاولة لبلبلة الراى العام بالمانيا الاتحادية بل يجب دراستها بايجابية مع محاولة الاستفادة من موقف روسيا خاصتها واعلن اولنهاور زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى ان ردود فعل حلفاء الغرب وايديناور تجاه ما جاء فى وكالة تاس هى من الأمور التى لا يجب التسامح ازاءها وانه حتى اذا لم تكن هذه المقترحات ذات طابع رسمى دبلوماسى فانه كان يجب دراستها بدقة لانها تحمل بين طياتها دلائل تشير الى ان تغيرا قد حصل بالنسبة لموقف روسيا .

ايضا أعلن فريتز ايرلير من أقطاب الحزب الاشتراكى الديمقراطى معلقا وقال : « تحوى التصريحات السوفييتية الصادرة فى ١٥ يناير على آراء معروفة الا انها تحوى ايضا سلسلة جديدة من الآراء . انها تعتمد كما نعلم على بعض المكر من ان جمهورية المانيا الديمقراطية مسالمة والمانيا الغربية عسكرية فى الوقت الذى نعلم بتواجد معدات حربية قوية فى القطاع السوفيتى الا ان هذا البيان يتحدث عن عودة العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والجمهورية الاتحادية الى حالتها الطبيعية . واذا كان حقيقة ان هذا البيان الذى يتمثل كشطلية هو الذى تنتقده الحكومة الاتحادية فان المستشار نفسه تمنى اقامة علاقات دبلوماسية بين الجمهورية الاتحادية والاتحاد السوفيتى . وعليه فلا يجب أن يكون لمثل هذا البيان ثقلان ومقياسيان : فاذا كان الروس بموجب هذا الاقتراح يعملون على زيادة حدة انقسام المانيا فاننا يجب ان نقول نفس الشيء عن موقف الحكومة الاتحادية .

ولنبحث سويا على حقيقة ما هو جديد : ان نظرية الحرية الغربية فى هذه المعركة قد فرضت نفسها ازاء اجراء انتخابات حرة وطريقة محددة لتوحيد بلدنا . ان السوفيت قد كتبوا بكل وضوح أن قوانين الانتخابات يجب ان تكون حرة ـ هذا فى الوقت الذى نعلم فيه انها تسير بطريقة اخرى فى القطاع

السوفيتي ـ وكتبوا ان الانتخابات يجب ان تجرى فى سرية وان هذه الانتخابات يمكن ان تتم تحت اشراف دولى . وبالنسبة لسير الاجراءات فقد اعلنوا ان يبدأ فى الأول بالانتخابات ثم بعد ذلك تقوم حكومة المانية منتخبة بحرية فى كل المانيا بالتوقيع على معاهدة الصلح . وليس بالعكس .

ان هاتين النقطتين على درجة كبيرة من الاهمية . اذا كانت معاهدات باريس يجب ان تستخدم فى اعادة وحدة المانيا فاننا يجب أن نقيد السوفيت بموجب قولهم : وعلينا فى هذه الحالة ان لا ننتظر من ان نشكل فرقا عسكرية المانية نضطر بعدئذ من سحبها من حلف الأطلنطى . وهى عملية بغير فائدة حيث انه يمكننا منذ الآن بحث هذه المسألة الحيوية . ان هذه المسألة جاءت فى بيان روسيا المؤرخ ١٠ مارس وهو الأمر الذى نعلمه منذ مدة واننا اذا بدأنا بانتخابات حرة مع نبذنا لتحالف المانى امريكى فان المانيا الموحدة لن تكون بغير دفاع ذاتى ضد اى هجوم سوفيتى . بل ستكون على العكس محمية بمعرفة قواتها المسلحة الخاصة بها المندمجة فى نظام أمن أوربى جماعى يضمن لها فى حالة الاعتداء عليها حماية الموجودين فى هذا النظام بما فيهم الولايات المتحدة .

اننى لا أفهم لماذا لا يراد ربط السوفيت بموجب كلامهم . اننا اذا لم نتفاوض منذ الآن فان قطاعهم الالمانى سيزداد بلشفة اكثر واكثر طوال السنوات القادمة . اننا لا يجب ان نرضى الشيوعيين من جراء تهربنا من اقتراحهم بالتفاوض . أننا بذلك سنقدم لهم قرينة هم فى حاجة اليها حتى يحافظوا على سيطرتهم على القطاع الذى يحتلونه . ان الالمان انفسهم يجب ان يهتموا وان يلتزموا بأن هدفهم الاساسى هو العمل على توحيد البلاد وانه ليس العمل على ادماج المانيا الغربية فى نظام الاطلنطى العسكرى لمدة غير محددة . »

وقد علق ايديناور على تصريحات زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى وعلى موقف هذا الحزب من بيان روسيا ١٥ يناير ١٩٥٥ الذى جاء فى وكالة تاس بان تسأل عن الكيفية التى يقول فيها أولنهاور من ان رد فعل ايديناور على البيان الروسى هو من الأمور التى لا يجب التسامح عليها . وقال ايديناور فى هذا الشأن :

« كيف استطاع أولنهاور ان يلومنا مثل هذا اللوم اذا كان حلل فعلا البيان السوفيتى وقارنه بسابقيه . اننا يمكن ان نستخلص الحقائق التالية من بيان وكالة تاس : ان الاتحاد السوفيتى لم يكن يريد انتخابات حرة بالمعنى

الديمقراطي الذى نفهمه . وقد قيل بصراحة وبدون لف أو دوران ان القانون الانتخابى السارى فى القطاع الروسى يجب اخذه فى الاعتبار وذلك بتطبيقه ايضا فى الجمهورية الاتحادية ان هذا القانون الانتخابى فى هذه الجمهورية المسماة بالالمانية والديمقراطية لا يشكل ضمانا لانتخابات حرة وديمقراطية . ان عملية سير الانتخابات الحرة هذه التى تمت هناك فى ١٧ اكتوبر ١٩٥٤ حسب هذا القانون قد وصفها المان القطاع السوفيتى بانها تماثل اشنع اعتداء أصاب الحرية فى تاريخها .

ان البيـان السوفييتى تمنى بعد ذلك ان تتم رقابة دولية على هـذه الانتخابات ــ وهو أمر كانت الدول الأربع يمكنها أن تتفق عليه ــ الا انه جاء فى البيان ان ذلك ممكن فى حالة رغبة الجمهورية الاتحادية وجمهورية المـانيا الديمقراطية على ذلك . ان ذلك يعتبر ان الاتحاد السوفيتى وافق لأول مرة على تواجد رقابة دولية على عملية الانتخابات الا انه اشترط لذلك شرطين مسبقين الا وهما انه يجب أن ترغب كل من الجمهورية الاتحادية والجمهورية الديمقراطية على ذلك وايضا يجب ان تتفق الدول الأربع على طريقة الرقابة. والاتحاد السوفيتى يمكنه ان يمنع مثل هذين الأمرين ... وذلك بان يمتنع هو أو بواسطة امتناع الجمهورية الديمقراطية اثناء تباحث شطرى المانيا فى وضع قانون ديمقراطى حقيقى للانتخابات .

ايضا هناك افتراضا آخر سوفييتى يوضح جليا من بيان وكالة تاس ان المانيا ستظل مقسمة الى تاريخ غير محدد لأن الاتحاد السوفيتى لم يحـدد تاريخ توحيد المانيا ولا وسيلة التوحيد وعليه فكيف يمكن وصف مثل هـذه المفاوضات بانها مليئة بالأمل وبالرغبة السليمة السوفيتية . اننا يمكن أن نستخلص من بيان ١٥ يناير ١٩٥٥ أن الاتحاد السوفييتى لا يفكر فى التخلى عن المانيا الديمقراطية والاتحاد السوفييتى يعلم جيـدا انها تمثل طعما سياسيا وحربيا فى لعبته .. »

وفى هـذا الجو القلق الذى كان يسـود المانيـا الاتحادية بل والمانيـا الديمقراطية على السواء والذى كان يشد الشعب الالمانى شدا ويزيد من تمزقه لأنه لم يكن يعرف نهاية مصيره وبانقسام الآراء السياسية داخل المانيا الاتحادية ذاتها فان المراقب كان يمكنه أن يقدر حقيقة موقف الشعب الالمانى تجاه هذا الموضوع المصيرى وما كان يعانيه وسط ضباب الأحداث . وفى هذه الفترة ارسل أولنهاور خطابا الى ايديناور حرصت أن انقله كاملا وكذا رد ايدیناور عليه لأنهما يوضحان حقيقة حجج كل طرف التى تؤيد وجهات نظره

فيما كان يجب اتخاذه من اجراءات وقتئـذ . وجاء الآتى بعد فى خطـاب اولنهاور : « سيدى المستشار »

ان الشعب الألمانى يجد نفسه فى نقطة حاسمة بالنسبة لتاريخ ما بعـد الحرب . ان تصويت السلطة التشريعية لجمهورية المانيـا الاتحادية على معاهدات باريس التى من أهم نقاطها وضع قوات المانية فى نطاق اتحاد أوربا الغربية وحلف الأطلنطى لهو أمر ذو أهمية قصوى بالنسـبة لمستقبل كل الشعب الألمانى ونحن مقتنعون أن التصديق عليها سيؤدى الى جمود شديد بالنسبة لمسألة تقسيم المانيا ، أن مجلس النواب قرر بالاجمـاع فى عـدة مناسبات ان يعامل مسألة توحيد المانيا بانها الواجب الأول فى السـياسة الألمانية وهذا مع العلم بان توحيد المانيـا لا يمكن أن يتحقق الا بموجب مفاوضات تشترك فيها دول الاحتلال الأربع .

ان موقف الاتحاد السوفيتى يشـير الى انه بعد التصديق على هـذه المعاهدات فانه لن يمكن اجراء مثل هذه المفاوضات . وهذا يعنى أنه وبرغم عدم رغبة الشعب الألمانى فسيستمر تواجد الجمهورية الاتحادية والجمهورية الألمانية الديمقراطية المزعومة جنبا الى جنب . أيضا سوف يزيد التوتر بين الشرق والغرب وسوف يكون الشعب الألمانى على جانبى الستار الحديدى هو الذى سيتحمل العبء الأثقـل . ان الراى العـام فى المانيـا يطلب من الجمهورية الاتحادية ان تبذل كل مجهودها من أجل منع مثل هذا التطور وهذا باسم وحدة وحرية وسلام شـعبنا . واذا لم تبذل الجهود فى هـذا الاتجاه فالخطأ سيمتد . وعليه فسوف لا يعتبر الأجنبى فى الخارج ان توحيد المانيا هو هدفنا الأول . ان مسألة المانيا لا يمكن أن تحل بمعرفة الحكومة الاتحادية وحدها ولا يجب ان تكون أيضا مجالا لحل بموجب مفاوضات بين الحكومة الاتحادية وحكومة المانيا الشرقية .

ان وحدة المانيا لن تتحقق بموجب تعهدات من جانب واحد صادرة من الغرب أو من الشرق . فانها حتى يمكن أن تتحقق يجب على القوى الغربية والشرقية أن تتفق على الوحدة فى حرية وان يقوموا دون أى تأخير باجراء الخطوات اللازمة لاتمامها . ان مثل هذه السياسة مطابقة أيضا للواجب الذى تكفلت به قوى الاحتلال وتعهدت بالعمل من أجل تحقيق وحدة المانيا . ان الحزب الاشتراكى الديمقراطى مقتنع بأن كل الامكانيات لمحاولة جدية من أجل توحيد المانيا بموجب مفاوضات رباعية قبل التصديق على معاهدات باريس لم تفرغ بعد . ان اعلان الحكومة السوفيتية فى ١٥ ينـاير ١٩٥٥ يحوى مقترحات تعطى للمفاوضات فرصا أكثر للوصول الى نتيجة عن تلك التى قدمت فى مؤتمر برلين فى يناير ١٩٥٤ هذا بالاضافة الى أن الاتحـاد

السوفيتي وافق لأول مرة على فكرة تواجد رقابة دولية أثناء الانتخابات . والآن يجب ربط السوفيت بموجب الكلام الذى فاهوا به .

لقد أهمل عام ١٩٥٢ أمر الدراسة الجادة للمقترحات السوفيتية وان المرء اذا وضع نفسه الآن موضع الاتهام فى نفس موضوع الاهمال فلن يرضى عنه الشعب الألمانى . ولهذا السبب فان الحزب الاشتراكى الديمقراطى يرجوكم بالحاح يا سيادة المستشار أن تتخذوا منذ الآن الخطوات التالية :

أولا : أن تطلبوا من حكومة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا أن يتفاوضوا مع حكومة الاتحاد السوفيتى على المقترحات المقدمة من الأخيرة فى ١٥ يناير ١٩٥٥ .

ثانيا : أن يحوى طلبكم هذا الأمل فى ان تتم هذه المفاوضات قبل التصديق على معاهدات باريس . ان هدف الحزب الاشتراكى الديمقراطى من هذا الطلب هو أن يرى استخدام كل الامكانيات الممكنة من أجل تجميع الشعب الألمانى فى مناطق الاحتلال الأربعة وفى برلين فى دولة واحدة مستقلة ديمقراطية. فاذا نجحت هذه المحاولة فان الثمانية عشر مليونا ألمانيا الصابرين خلف الستار الحديدى سيكون لهم أيضا حق الحياة كرجال احرار . ولن يكون الشعب الألمانى وحده هو الذى سيتم ازاحة قلقه عن الحرية والسلام فى العالم .

سيدى المستشار انكم تعلمون مثلى ان ملايينا من الرجال يزدادون قلقا بالنسبة لحدة التقسيم خاصة وأن الشعب الألمانى لن يقبل أبدا تقسيمه . ان ملايين الرجال قد انذهلوا من جراء البؤس المعنوى والقسمة السياسية الحادة فى ألمانيا والتى تزداد باعادة التسليح . انني أعتقد انه من المحال أن تقبل الجمهورية الاتحادية طريق التسلح وبلادنا فى مثل هذه الفرقة . ان حماية وأمن دولة ما يجب أن تعتمد على ارادة كل شعبها . انه يجب أن نعطى فى خلال هذه الساعات الصعبة الأسبقية لاعادة وحدة شعبنا . ان الانطباعات والحقائق هى مادة مقترحاتنا وانا متأكد انكم لو اخذتم بها فسوف ترضون الرغبة الملحة والمطالب الحادة لكل الطبقات الاجتماعية فى شعبنا .

المخلص ، ايريك أولنهاور »

وفى ٢٥ يناير ١٩٥٥ رد عليه ايدينباور بخطابه التالى :

« عزيزى السيد أولنهاور ..

بعد أن وصلنى خطابكم ٢٣ يناير عاودت دراسة المسألة من جديد . انه كان يفترض أن نرجو الحكومات الأمريكية والبريطانية والفرنسية أن

يتفاوضوا مع الحكومة السوفيتية قبل التصديق على معاهدات باريس حول الاقتراحات التى ظهرت يوم ١٥ يناير ١٩٥٥ . على أثر عودتى من «بوهلر هول» تابعت وانهيت هـذه الدراسـة مع اعوانى ومع مندوبى الاحزاب فى الحكم وانى ابلغكم نتيجة هذه الدراسة وآمل ان يصلكم خطابى هـذا بوقت مناسب قبل الاجتماع فى كنيسة القديس بول فى فرانكفورت . اننى لست فى حاجة لافيدكم ان الأمل الأول للحكومة هو نفس امل الشعب الالمانى على كل المستويات : الا وهو التوحيد فى سلام وحرية . وانى متأكد انه اذا كان شطرا المانيا يتمتعان بحرية تصرفهم لكانت هذه الوحدة تمت فى أقصر مدة وبدون اية صـعاب .

الا اننا لسنا احرارا . وبلدنا محتل بواسطة اربع قوى نتيجة لهزيمتنا . ويجب علينا حتى نتحرك أن نعرف حقيقة موقفنا . ومثل ما جاء فى خطابكم فان الوحدة لا يمكن أن تتم الا بموافقة القوى الاربع . انه لا يكفى ان نتحالف مع روسيا . اننا نحتاج أيضا الى موافقة الدول الثلاث الغربية حتى يمكن التوصل الى نتيجة مقبولة . اننا وصلنا بمعاهدات باريس الى اكتسـاب القوى الثلاث الغربية على أساس مبدأ التوحيد فى سلام وحرية . الا أن الحلفاء لم يتخذوا تعهدا بالسير فى توحيد المانيا فى سلام وحرية دون أن يضعوا شروطا الا وهى أن الوحدة مرتبطة بالتصديق على معاهدات باريس .

ان المهم الآن هو دعوة الاتحاد السوفيتى الى ان يعدل موقفه الذى هو سلبى حتى الآن بالنسبة الى مسألة الوحدة أن تأكيدكم الذى بموجبه تقولون اننا عام ١٩٥٢ اهملنا اجراء دراسة جدية للمقترحات الروسـية هو امر لا يستند على أى اساس . ان الحلفاء باتفاق معنا درسوا بعنـاية هـذه الاقتراحات واجابوا بمقترحات مضادة الا أن الاتحاد السوفييتى قطع تبادل المذكرات مع الغرب .

وازاء الحاحى طلب الغرب من جديد فى ١٥ يوليو ١٩٥٣ من الحكومة السوفيتية ان يعقد مؤتمرا بالنسـبة للمشكلة الالمانية وتعرفون انه تم تبادل المذكرات لمدة طويلة حتى وافق الروس على عقد المؤتمر ورغم المجهود الذى بذل ورغم صبر الغرب فان مباحثات برلين التى تمت منذ قرابة العام قد انتهت بالسلبية فيما يختص بموضوع الوحدة . وبدون وضع اعتبـار على التجارب المخيبة للآمال هذه والتى تم أثناءها تبادل المذكرات فى العام الماضى فان الغرب اظهر انه يساند عقد مؤتمر جديد بالنسبة لموضوع المانيا وذلك فى مذكرتهم ٢٩ نوفمبر التى رجوا بها الحكومة الروسية فى أن تجاربهم على عقدة

اسئلة محددة حتى يحضروا للمؤتمر القادم . وحتى اليوم فان الاتحاد السوفيتى لم يرسل اجابته .

ان الاتحاد السوفيتى حتى فى تصريحاته ١٥ يناير لم يوافق على البرنامج الذى أقره مجلس نوابنا وهو البرنامج الذى ارسلناه للقوى الأربع والذى يحوى النقاط التالية :

- انتخابات حرة فى كل المانيا .
- تشكيل حكومة حرة فى كل المانيا .
- انجاز معاهدة صلح مع هذه الحكومة بشرط موافقتها عليها بحرية .
- تسوية جميع مشاكل الحدود فى معاهدة الصلح هذه .
- ضمان حرية برلمان وحكومة ممثلة لكل المانيا فى نطاق مبادىء الأمم المتحدة .

ان الحكومة السوفيتية أعلنت فى بيانها ١٥ ابريل الذى لم توجهه للدول الغربية بل وجهته للصحافة انها مستعدة تحت بعض الظروف الى انجاز مفاوضات حول الانتخابات الحرة . وأيضا نلاحظ انه ليس كلمة « مراقبة » التى استخدمت فى النص الروسى رغم أن مثل هذه الكلمة موجودة فى اللغة الروسية الا انها استخدمت كلمة أقل وضوحا يفهم منها معنى « المعاينة » .
وبالنسبة لآمالنا فان الاتحاد السوفيتى لم يجاوب عليها ابدا الا انه اشار انه والى حين اخطار جديد فانه يتمسك بما هو قائم للجمهورية الاتحادية ولجمهورية المانيا الديمقراطية .

وتطالبوننا انه رغم كل ذلك انه يجب علينا ان نبذل الجهد التوصل الى اجتماع رباعى قبل التصديق على معاهدات باريس . اننى آسف أن أفيدكم ان مثل هذا الموقف يظهر لى انه غير مطابق للمصالح الالمانية وارجو أن تقدروا الموقف كما هو : ان الاتحاد السوفيتى حتى الآن لم يوافق على برنامج اعادة وحدتنا وعلى العكس فانه يتمسك ظاهريا بتصوره بالنسبة لمستقبل المانيا وهو امر غير مقبول بالنسبة لنا . ان امانيه أن تكون المانيا بدون اية تحالفات. ان قوى الغرب الثلاث تعهدت بالدفاع عن وجهة نظرنا اى وجهة نظر مجلس نوابنا ولكن بشرط أن يجرى التصديق على معاهدات باريس بالنسبة لجميع الدول التى لم تصدق عليها بعد . والى هذا اضيف أن القوى الغربية ترفض حاليا أن تقترح عقد مؤتمر رباعى قبل التصديق على معاهدات باريس وانهم مستعدون لذلك فيما بعد التصديق .

واذا حاولنا رغما عن ذلك رجاء القوى الغربية الثلاث بأن يجتمعوا مع الاتحاد السوفيتى فانهم سوف يرفضون طلبنا هذا مشيرين الى أن الاتحاد السوفيتى لم يرد بعد على مذكراتهم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ وبذلك نعرض أنفسنا للمخاطرة بأن لا يجرى التصديق على المعاهدات وان تتأجل او تتبدل القرارات التى اتخذتها الدول الثلاث بشأن العمل نحو تحقيق وحدة ألمانيا بالتعاون معنا هذا وقد نعرض أنفسنا أيضا ازاء موقف مماثل قد يتخذه الروس فى نفس الوقت . وعليه فقد تجد ألمانيا نفسها مثل ما كانت عليه منذ عشرات السنين بدون أى حلفاء وسنظل حينئذ فى هذه الحالة من العبودية حتى يتفق المنتصرون الأربعة . وسيتلقى اقتصادنا المرتبط بتطور تجارتنا الخارجية ضربة قاضية لأن اقتصادنا مبنى على ثقة الدول الأخرى بنا وعلى دوام تطورنا السياسى .

ان كل ما صدر عن الاتحاد السوفيتى بالنسبة لموضوع ألمانيا خلال الأسابيع الماضية يمكن أن يناقش سواء قبل أو بعد عملية التصديق . ومن الطبيعى اننا يجب أن نبحث اذا كان يمكن دفع الاتحاد السوفيتى بموجب مفاوضات دولية حول مسائل الامن والتجارة الى أن يوافق على توحيد ألمانيا بحرية . ان بث الأسس الصحية فى العلاقات السياسية فى أوربا قد يجلب أيضا مزايا كبيرة للاتحاد السوفيتى . ان أملى كبير فى اننا سننجح بالاشتراك مع القوى الغربية فى اقناع الاتحاد السوفيتى بأهدافنا السلمية البناءة وتلك الخاصة بالعالم الغربى بطريقة يكون فيها الاتحاد السوفيتى مستعدا هو نفسه لمفاوضات مثمرة بعد التصديق على معاهدات باريس .

المخلص ، ايديناور »

ان رد ايديناور عاليه لم يقنع بالطبيعة الحزب الاشتراكى الديمقراطى ومن ثم لم يجد أمامه أى سبيل الا أن يعبر عن وجهة نظره بموجب اعتراضات علنية وقد نفذ احداها فى كنيسة القديس بول فى فرانكفورت يوم ٢٩ يناير ١٩٥٥ وتحدث ايريك أولنهاور فى الكنيسة وندد بموقف الحكومة الاتحادية من أنها تجر البلاد للانقسام بموجب قبول ألمانيا الاتحادية لمبدأ التسليح والتحالف مع الغرب وقد خطب بعض رجال الدين فى نفس الموضوع بالكنيسة المذكورة ونددوا باتجاهات الحكومة الاتحادية . أيضا سارت مظاهرات فى عدد من المدن الألمانية خاصة وأن قطاعات كبيرة من الرأى العام كانت لا توافق على انضمام ألمانيا الغربية لأحلاف الغرب خشية ارساء أساس تقسيم ألمانيا الى وقت غير محدد .

وقد إجتمع مجلس وزراء الحكومة الاتحادية فور وقوع احداث كنيسة القديس بول وصدر عنه البيان التالى : « درس المجلس اثناء جلسته ٢ فبراير ١٩٥٥ الموقف السياسى والنتائج المستخلصة من المظاهرات التى وقعت يوم السبت الماضى فى كنيسة القديس بول بفرانكفورت . والمجلس يعتبر الآراء التى صدرت فى كنيسة القديس بول وكأن نواب مجلس النواب الألمانى الذى انتخب يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٣ ليست لهم الصلاحية فى أن يصوتوا بالنسبة لمعاهدات باريس واننا نرفض هذه الآراء بشدة . ان الاقتراع الذى تم يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٣ كان من أهم مواضيعه مسألة السياسة الخارجية مثل تلك المتعلقة باعادة تسليح المانيا والخطوط العامة للسياسة الخارجية وهذا من اجل مواجهة الاحتجاجات التى صدرت فى كنيسة القديس بول . ان مجلس الوزراء الاتحادى يعارض بكل قوة المطالب التى أثيرت من أجل التشكيك فى شرعية مجلس النواب . وقد اتفق مجلس الوزراء بالاجماع على استمرار السير فى نفس خط السياسة الخارجية الذى سار عليه حتى الآن .. » .

ان مثل هذا البيان يمكن أن يدلنا على مدى التمزق الذى كان يسود الموقف وكان الحزب الاشتراكى الديمقراطى يعارض أيضا الطريقة التى عالج بها أيديناور موضوع اقليم السار . وقد تم تقديم معاهدات باريس لمجلس النواب الألمانى أيام ٢٦ و ٢٧ فبراير ١٩٥٥ وتحصلت المعاهدات التالية على نسب الأصوات خاصة كل منها على النحو التالى :

— معاهدة بون المعدلة وبروتوكول انهاء احتلال المانيا الاتحادية وقد تحصلا على اغلبية ٣٢٤ صوتا ضد ١٥١ .

— معاهدة تواجد القوات الأجنبية بالمانيا الاتحادية وقد تحصلت على أغلبية ٣٢١ صوتا ضد ١٥٣ .

— معاهدات انضمام المانيا الاتحادية لحلف الوحدة الأوربية الغربية ولحلف الأطلنطى وقد تحصلت على أغلبية ٣١٤ صوتا ضد ١٥٧ .

— اتفاقية اقليم السار وتحصلت على اغلبية ٢٦٤ صوتا ضد ٢٠١ وامتناع ٩ أصوات .

ثم وافق مجلس الشيوخ على هذه المعاهدات بأغلبية ٢٩ صوتا ضد ٩ اصوات ومن ثم وقع عليها رئيس جمهورية المانيا الاتحادية يوم ٢٤ مارس ١٩٥٥ واعتبر الأمر منتهيا بالنسبة لألمانيا الاتحادية . هذا وكانت انجلترا وفرنسا آخر دول صدقت على معاهدات باريس وأودعت نسخها المصدق

عليها لدى حكومة المانيا الاتحادية يوم ٥ مايو ١٩٥٥ . واعتبر هذا اليوم هو اليوم الذى استردت فيه المانيا الاتحادية سيادتها واستقلالها قانونا بعد ان هزمت فى مايو ١٩٤٥ .

وكان ايديناور يأمل ان يجرى احتفال جماعى فى مجلس النواب فى هذه المناسبة بحيث يلقى رئيس المجلس كلمة باسم كل المجلس وان يلقى ايديناور بيانا فى هذا الشأن امام المجلس . الا أن الحزب الاشتراكى الديمقراطى اشترط أنه يجب ان يلقى بيانا هو الآخر والا انسحب من احتفالات المجلس هذه التى كانت ترمى الى اعلان بدء سريان السيادة الألمانية . وفى نهاية الأمر اتفق أن يلقى رئيس المجلس بيان الحكومة هذا أن يلقى كل حزب كلمة مناسبة . وبذلك لم يصبغ هذا اليوم بطابع احتفالى شامل .

وجاءت كلمة الحزب الديمقراطى المسيحى على لسان هينريك فون برنتانو وقال فيها :

« لقد نالت اليوم الجمهورية الألمانية الاتحادية سيادتها كدولة مستقلة فى الحقوق . اما بالنسبة لواجباتها فاننا يجب أن نقدر المسئوليات الكبيرة التى بدأ يتحملها منذ اليوم شعب الجمهورية الاتحادية .. وسنتابع عملنا السياسى ولن تتبدل أهدافنا فنحن نريد شعبا المانيا حرا متحدا فى سلام له مركزه فى مجتمع الشعوب الحرة فى العالم . »

والقت مدام لودرز من الحزب الديمقراطى الحر كلمة قالت فيها :

« ... على العكس أن هذا اليوم يلزمنا أن نعمل للتوصل الى الأهداف الديمقراطية القومية التى حددها قانوننا الأساسى آلا وهى وحدة وحرية المانيا .. »

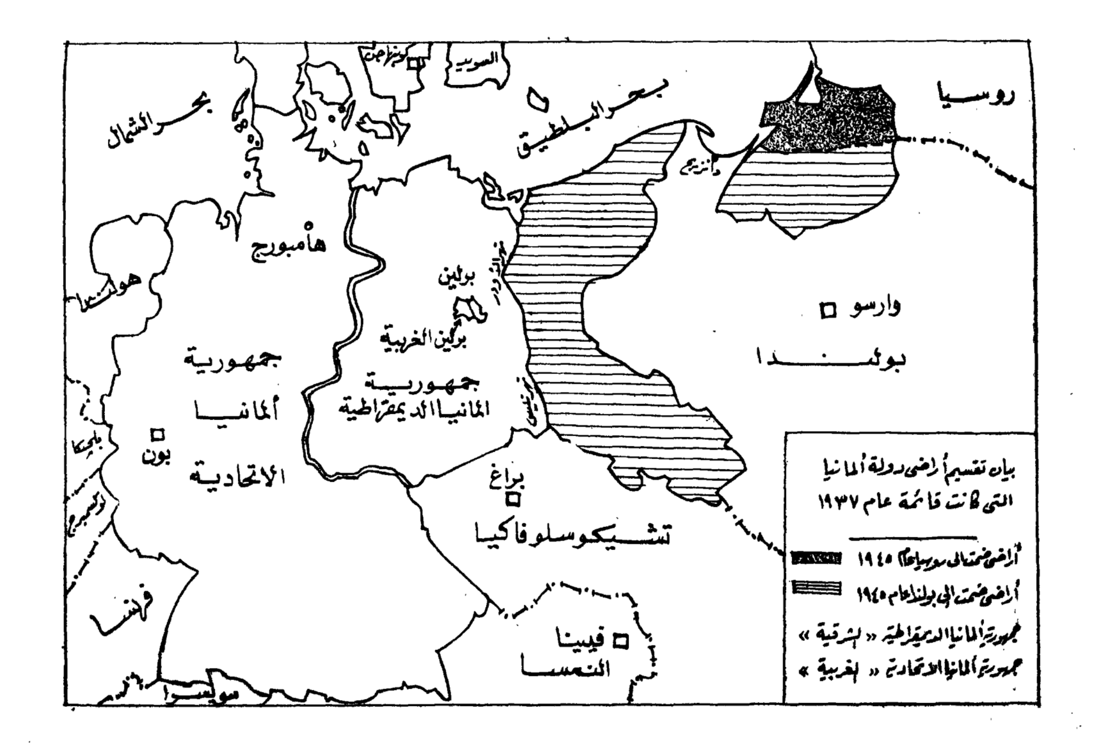
وقال اولنهاور رئيس الحزب الاشتراكى الديمقراطى كلمة جاء بها :

« ان اختفاء قانون الاحتلال من داخل البلاد التى يطبق فيها قانون أساسى ليس بمناسبة لاحتفال الشعب الالمانى . ان حرية العمل التى اعترف بها للجمهورية الألمانية الاتحادية بموجب معاهدات باريس تستمر محددة ومرتبطة بالالتزامات الملزمة لنا من جراء المعاهدات العسكرية لحلف الأطلنطى بالنسبة الى ان الواقع الذى تمخض عن هذه المعاهدات الجديدة يعنى فى الحقيقة امتدادا لنظام الاحتلال تحت شكل آخر . ان المانيا مستمرة مقسمة . ولا يستطيع أحد أن يتحدث عن سيادة من اجل المانيا الا اذا كانت هذه البلد توحدت بحرية . والوصول الى هذا الهدف سيبقى للشعب الألمانى كله هو اهم واجب سياسى » .

وفى الحقيقة لم يكن هذا اليوم يوصف بأنه يوم احتفال قومى فقد كان لكل مجموعة وجهة نظرها بالنسبة للأحداث التى كانت تحيط بألمانيا الاتحادية وكان واضحا ان التمزق الذى كان يعـانيه الشعب قد ترك بصـماته على الاحزاب ذاتها وكان ايديناور الذى كان يناهز الثمانين من عمره وقتئذ يؤمن بأنه فعل كل مقدوره لخدمة بلده وشعبه وقال فى مناسبة هذا اليوم :

« اننى كنت أقدر هذا اليوم وهو اليوم الذى عادت لنا فيه سيادتنا هو يوم كبير فى تاريخ ألمانيا . ومنذ عشر سنوات مضت انهارت ألمانيا ولم تستمر كدولة تحكم نفسها وكانت هذه هى أحلك ساعة فى تاريخ وطننا . وكان الطريق طويلا وصعبا حتى نستعيد حريتنا ... » وفى أثناء رفعه للعلم الألمانى فى مقر المستشارية أراد ايديناور أن يعطى لهذا اليوم طابعـا مميزا فقال : « اننى وانا ارفع رسميا العلم الألمانى ظهر يوم ٥ مايو ١٩٥٥ أمام قصر شـوامبرج قرأت بيانا وكنت أحاول بذلك أن أعطى لهذا اليوم بعض قدسيته » .

وجاء فى كلمة ايديناور هذه بعد أن رفع العلم فى المقر الرسمى : « اليوم أى بعد عشر سنوات من الانهيار السياسى والعسكرى .. فان وقت الاحتلال قد انتهى بالنسبة للجمهورية الاتحادية . والحكومة الاتحادية يمكنها أن تعلن برضاء تام أننا أصبحنا بلد حر ومستقل وان ما كنـا نعـده منذ مدة على أساس ثقة متزايدة قد أصبح حقيقة . لقـد أصبحنا حلفـاء متساوين فى الحقوق مع القوى الحرة التى كانت تحتل بلدنا . وفى هـذه السـاعة فان الخمسين مليونا من المواطنين الأحرار فى الجمهورية الاتحادية يفكرون باخوة وباشتراك حكومتهم معهم الى ملايين الألمان الذين يعيشون تحت الضغوط والمنفصلين عنـا ونحن نقول بأعلى صوت لهؤلاء « انكم لنـا واننا لكم » ان فرحتنا بعودة حريتنا لن تكتمل طالما رفضت هذه الحرية لكم . لا تشكوا فينا . لأننا باتحادنا مع العالم الحر لن يهدأ بالنا الا عندما تنالون حقوقكم وتعيشون معنا فى دولة واحدة موحدة سلميا .. وفى هـذه الساعة فانـنـا لا ننسى الأعداد الكبيرة من الألمان الذين ما زالوا يتألمون كأسرى حرب وسوف نبذل كل ما فى وسعنا حتى يدق فى أقرب وقت ناقوس خـلاصهم ... » ويستطرد ايديناور ويقول : « بعد يوم ٥ مايو ١٩٥٥ بقليل زارتنى شخصية لها مكانتها وأبدت اندهاشها من قلة الاهتمام الذى أبداه الشعب الألمانى تجاه اعلان سيادة جمهورية المـانيا الاتحادية ... لقد كنت أعرف جيـدا انها وللأسف لم تكن المـانيا بأكملها هى التى وجدت نفسها فى النهاية حرة وذات سيادة ولكن ألم يكن هناك مبررا بأن نسعد ونحتفل بهذا اليوم خاصـة وأن خمسين مليونا من الستين مليون ــ وهو تعدادنا ــ قد وجدوا حريتهم .. »



بيان تقسيم أراضي دولة ألمانيا
التي كانت قائمة عام ١٩٣٧
أراضي ضمت الى سوسيا عام ١٩٤٥
أراضي ضمت الى بولندا عام ١٩٤٥
جمهورية ألمانيا الديمقراطية « الشرقية »
جمهورية ألمانيا الاتحادية « الغربية »
روسيا
بحر البلطيق
بحر الشمال
السويد
كوبنهاجن
دانزيج
وارسو
بولندا
هامبورج
هولندا
برلين
برلين الغربية
جمهورية
ألمانيا الديمقراطية
جمهورية
ألمانيا
الاتحادية
بون
بلجيكا
براغ
تشيكوسلوفاكيا
فيينا
النمسا
فرنسا
سويسرا

مؤتمر قمة فى جنيف

وقع تطور غير منتظر فى أوائل ١٩٥٥ بالنسبة لسياسة روسيا الخارجية ففى أثناء انعقاد مجلس السوفيت الأعلى فى الفترة بين ٣ الى ٩ فبراير ١٩٥٥ تولى بولجانين رئاسة الوزارة السوفيتية محل مالينكوف مع استمرار تولى خروشوف منصب السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعى واستمرار قيام مولوتوف بعمله كوزير للخارجية . وفى خلال هذه الفترة أعلن مولوتوف أن روسيا مستعدة الآن لتوقيع معاهدة النمسا دون الانتظار من أجل توقيع معاهدة الصلح الألمانية وبرر مولوتوف موقف روسيا هذا بأنه ناتج عن آثار إعادة تسليح ألمانيا الغربية حيث أن روسيا تفضل تجنيب النمسا مثل هذه التصرفات وقال وزير خارجية روسيا أنه يمكن بالتالى أن تسحب القوى الأربع قواتها من النمسا دون انتظار لتوقيع معاهدة الصلح الألمانية . وكان الروس فى مؤتمر برلين ١٩٥٤ قد حاولوا ربط عملية توقيع معاهدة النمسا باشراكها مع انجاز معاهدة الصلح الألمانية وكانت معاهدة النمسا قد تم تقريبا صياغة جميع بنودها وقتئذ وكان أهم ما تحتويه هو وقوف النمسا موقف الحياد بعد أن تنسحب منها قوات الدول الأربع .

واعتبر الغرب أن تصريح مولوتوف يحمل بين طياته دلالة واضحة على حدوث تغير فى سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية خاصة بعد وفاة ستالين الأمر الذى جعل الغرب متمثلا فى دوله الثلاث الكبرى يرحب بهـذا النهج الجديد ويميل الى معاودة محاولاته فى التعرف على نيات الزعماء الروس الجدد خاصة بعد أن كانت سياسة روسيا تتسم بالتشدد تجاه موضـوع

النمسا . الا أن ايدنباور كان لا يشارك قادة الدول الغربية الثلاث تقديراتهم هذه وكان حذره من روسيا باقيا كما هو عليه .

وبمحاولة دراسة الاجراء الروسى الخاص بالنمسا من جميع نواحيه فانه بصرف النظر عن مغزاه السياسى العميق الذى هو فى صالح روسيا دوليا فانه يعتمد على بعض المصالح الاستراتيجية العسكرية لروسيا . وكان الغرب يفهم ذلك الا انه كان لا يستطيع أن يتراجع أمام التصريح الروسى هذا خاصة وأن الغرب كان يريد فى داخليته أن يتم فى وقت واحد التوصل لحل للمشكلة الألمانية بتوحيدها حسب خطته لما هو فى صالح أمنه مع الانتهاء من موضوع النمسا .

كانت النمسا تخترق الحزام الغربى للدول الأوربية الشرقية وهو الحزام الذى يمتد شمالا من بحر البلطيق الى البحر الأسود جنوبا ويشكل هذا الحزام عمقا لروسيا ويشكل لها منطقة مناورة فى حالة الحرب الذرية حتى بتواجد أسلحة ذرية لدى روسيا وذلك فى نطاق سابق تحليلنا لهذا المبدأ . والنمسا بوضعها الجغرافى تلاصق منتصف الحدود الجنوبية لتشيكوسلوفاكيا ويمكن منها بسهولة شطر تشيكوسلوفاكيا الى شطرين امام زحف معادى قوى وكذا يمكن منها تهديد جنوب بولندا وجنوب شرق المانيا الديمقراطية أى تهديد ألمانيا الديمقراطية من خلفها والوصول بالتالى الى بحر البلطيق شمالا بحركة تطويق تطوى من خلالها القوات المعادية لتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية من خلفهما وبولندا من جنوبها . أن النمسا تجاور الحدود الغربية المجرية بالاضافة الى شمال يوغسلافيا لذلك فان قوات معادية قادمة من المانيا الاتحادية والنمسا يمكنها بسهولة أن تسير فى حذاء سفوح جبال الألب مخترقة المجر ومهددة رومانيا من شمالها وشرقها وبالتالى بلغاريا .

وعليه فانه باعادة تسليح المانيا الاتحادية طبقا لاتفاقيات باريس فان روسيا كانت تعمل حسابها من افتراض تجنيد قوات ألمانية كبيرة الأمر الذى يمكنها أن تهددها فى النقاط عاليه وهو الموقف الذى لم يكن ذا خطورة مسبقا حيث كانت روسيا تعلم أن مقدار القوات الأمريكية والانجليزية والفرنسية فى أوربا الغربية يميل الى الثبات وستظل فى حدود الخمسة عشر فرقة وهى قوة لا تستطيع ان تقوم بمثل هذا التهديد بمفردها أما وقد تم الاتفاق على اعادة تسليح المانيا الغربية التى كان تعدادها قد زاد عن ٥٥ مليون نسمة فان الوضع اختلف أمام روسيا حيث أنه لم يكن من المتوقع ان تعتمد على تصريحات الغرب التى كانت تفيد أن الجيش الألمانى الغربى المرتقب لن يزيد تعداده عن ١٢ فرقة وهذا لأن روسيا كانت تقدر افتراض زيادة هذا العدد

خاصة وان جنود المانيا هم الذين دقوا أبواب موسكو مسبقا لذا ارادت ان تحتاط مقدما .

وتوقيع معاهدة النمسا يخلي النمسا من قوات الاحتلال للدول الأربع الأمر الذى يمكن لروسيا بسهولة أن تعاود احتلال كل النمسا من جديد اذا ما استدعت الظروف ذلك وتحرم الغرب من غالبية مناطقها الهامة اى تلك التي يمكنها ان تشكل مثل هذه التهديدات عاليه . ايضا فان روسيا بموجب هذا الاجراء تعمل على ابعاد الصواريخ الأمريكية من مواقعها فى النمسا وخاصة بعد أن زاد مداها فى هذه الفترة وتم تطوير وسائل توجيهها مما يجعلها ترتد للخلف داخل المانيا الغربية . وروسيا قد شكلت حلف وارسو فى مايو ١٩٥٥ من أجل مجابهة عملية اعادة تسليح المانيا الاتحادية هذه ومن ثم عرضت توقيع معاهدة النمسا أما بالنسبة لموضوع توحيد المانيا التىكانت تطالب روسيا فى صدده بألمانيا موحدة وحيادية مثل ما ستكون عليه النمسا وهو الأمر الذى كان الغرب يرفضه لأنه لا يوفر له أمنه فان روسيا أرادت هى الأخرى أن تراعى أمنها ازاءه من ناتج تقديراتها فى هذا الشأن . وأعتقد يقينا أن تقديراتى السالفة الخاصة باستراتيجية النمسا وتسليح المانيا الغربية هى التى دفعت روسيا الى العمل على انهاء موضوع النمسا دون موضوع توحيد المانيا .

لم تكن رغبة الغرب فى الجلوس مع روسيا ترتكز فقط على محاولة معرفة مؤثرات التبديل الذى وقع بين شاغلى كراسى الحكم فى موسكو انما كانت تعتمد أيضا على محاولة تحاشى التحرشات الصينية الشعبية بنظام الحكم فى جزيرة فورموزا التى نشطت فى ذلك الوقت وهى الجزيرة التى كانت تتمركز فيها قوات تشينج كاى تشيك حليف الولايات المتحدة وهذا فى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة تبذل الجهد فى عدم الالتحام ثانية مع الجنود الصينيين بعد تجربة كوريا . ويجدر بنا أن نفيد أن التعاون العقائدى والاستراتيجى العام بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى كان فى هـذا الوقت فى عصره الذهبى الأمر الذى كان يسهل للشرق نقل مركز ثقل ضغوطه على الغرب — من جراء معاونة الغرب لألمانيا الاتحادية فى تسليحها — بسهولة ويسر من مكان الى آخر عبر الكرة الارضية . ولم تكن امريكا تخشى تعرض فورموزا فقط بل كانت تخشى فى نفس الوقت أن يتأثر أمن اليابان حليفتها من جراء اى ضغوط شيوعية فى المنطقة أو من افتراض معاودة اشتعال الحرب الكورية من جديد بعد تعثر محاولات توحيدها فى مؤتمر جنيف فى منتصف عام ١٩٥٤ وعلى ضوء هذه الصورة سعت الدول الغربية الثلاث من جديد الى اجتماع

رباعى على ان يكون فى هذه المرة على مستوى الرؤساء وقد أيد تشرشل عقد مثل هذا الاجتماع واقترح ان يعقد دون اعداد جدول أعمال له حتى يتمتع المجتمعون بحرية أكثر وهو أمر وافقه عليه ايزينهاور انما مع بعض التحفظ ولم يستمر تشرشل فى الحكم واضطر للانسحاب من رئاسة الحكومة يوم ١٥ ابريل ١٩٥٥ وحل محله انطونى ايدن الذى كان يحبذ هو الآخر فكرة عقد اجتماع رباعى للقمة .

ويذكر ايديناور هذه الفترة ويقول :

« ... ومباشرة بعد التصديق على معاهدات باريس وبعد مداولات تمت فى باريس اشتركت فيها حكومة المانيا الاتحادية وجهت دعوة يوم ١٠ مايو ١٩٥٥ للاتحاد السوفيتى من أجل مؤتمر رباعى . وأثناء مداولات باريس انتصرت وجهة النظر الرامية الى أنه نظرا لتشابك أسباب التوتر الدولى فانه ليس من المنصف أن يحدد موضوع توحيد المانيا وكأنه الموضوع الوحيد لجدول أعمال المؤتمر . واتفق الحاضرون أنه ليس من المرغوب أن يتقيد المؤتمرون بجدول أعمال محدد .

وكنت اساند بالنسبة لشخصى وجهة نظر مخالفة وهى التى عرضتها فى مداولات باريس هذه . وكان من رأيى ان اجتماع له مثل هذه الأهمية كما هو مقدر له يجب أن يتم تحضيره بكل تأنى وعلى الأقل ازاء تحديد مسبق لجدول أعماله . وانه فى ظروف متقلبة مثل تلك التى كنا نعيشها فان مواضيع الخلافات عديدة وأن البدء فى مؤتمر كهذا بدون جدول أعمال هو أمر يعرضه للحكم بالفشل خاصة مع شريك مثل الاتحاد السوفيتى . وذكرت الحاضرين بأننا اقنعنا مجلس النواب الألمانى بالموافقة على معاهدات باريس بموجب استخدام هذه الحجة الخاصة وهى أن المعاهدات هذه ستنهى حالة التردد العامة وان الطريق امامنا بعدئذ سيكون ممهدا وبدون عوائق من أجل مفاوضات تهدف الى التوحيد . الا أن واقعة عدم ذكر المسألة الألمانية فى الدعوة التى وجهت للروس قد شكل لى خيبة أمل عميقة .

ولم تجدى معارضتى هذه . وشرح لى ممثلو القوى الثلاث ان الأخطار اصبحت كبيرة جدا للدرجة ان العمل على انهائها وترتيب الأمور خاصتها كان يتطلب من أجل انجاز هذا الواجب الكثير من الصبر والتصرف والوقت وانهم اتفقوا فى التقدير ان المفاوضات مع الروس ستمتد فترة طويلة قد تصل الى سنة أو سنتين وانه بهذه الوسيلة فقط كان يأمل التوصل الى نتيجة . وعلى هذا الأساس قرروا الا يذكر اى موضوع محدد للتباحث عليه فى الدعوة التى

وجهت للاتحاد السوفيتي . وانه لما كان من المقدر لهذا المؤتمر ان يتخذ قرارات في مشاكل الساعة الكبرى مع العمل على انهاء مصادر النزاعات القائمة فلذلك كانت الدعوة التي وجهت للاتحاد السوفيتي تنص : « اننا نعلم ان حل هذه المشاكل يتطلب الكثير من الوقت والصبر وانها لن تحل لا في دورة واحدة ولا بطريقة متسرعة . لأنه اذا ما تم التصرف على هذا النحو فان ذلك يعني الحكم بافشال أي تقدم حقيقي يرجى .. »

قرر الحلفاء أن تتم المباحثات على مرحلتين الأولى تشمل الاقتراب من مجموع المشاكل حيث سيرافق رؤساء الدول المجتمعة وزراء خارجيتهم لكي يتبادلوا وجهات النظر ومن ثم سوف يحددون المسائل التي سيتناولها البحث ويتفقون على وسائل حلها . ثم في المرحلة الثانية سيتم بحث كل مشكلة حددت بواسطة لجنة فنية .. وقد وافق مجلس حلف الأطلنطي على هذه الطريقة .. »

أشعر وانا أقرأ كلمات ايديناور هذه أنه يحاول قلقا ايجاد مبررات للحلفاء ازاء عدم تشددهم بالنسبة لموضوع توحيد ألمانيا الا أن الموقف كان يفوقه . وفي ١٤ مايو ١٩٥٥ اجتمع مندوبو الدول الأربع ووقعوا معاهدة النمسا واتفقوا على يوم ١٨ يوليو ١٩٥٥ كموعد لاجتماع القمة الرباعي في جنيف وبذلك أزيلت مشكلة من مشكلات أوربا المعاصرة الا وهي مشكلة النمسا التي اتعبت مبدأ الحياد كما ارتضت لها القوى الكبرى وكما وجدت النمسا انه في مصلحتها .

سرت بعد ذلك دعوة للحياد بين بعض ساسة العالم كوسيلة من أجل تسوية المشاكل العالمية ومن أمثلة ذلك أن وزير خارجية بلجيكا فان زيلاند صرح في أوائل ١٩٥٥ مقترحا تشكيل حزام حيادي منزوع السلاح في أوربا من أجل تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب ثم صدرت في بعض الصحف الأمريكية أصداء في صالح هذه الدعوة تقترح فيها انشاء حزام حيادي يشمل ألمانيا بشطريها وبعض الدول الأوربية الشرقية وذلك في مقابل انسحاب القوات السوفيتية من هذه الدول وانسحاب القوات الغربية من ألمانيا الاتحادية الأمر الذي سيزيد من جرائه شعور دول أوربا الشرقية بحريتها . هذا في الوقت الذي كان فيه دالاس قد أعلن داخل حلف الاطلنطي بأهمية تمتع الدول الأوربية الشرقية بحريتها . وكان قد أعلن أيضا عقب توقيع معاهدة النمسا أن الروس انسحبوا لأول مرة من مواقعهم وأن سياسة القوة قد أثمرت وأنه يعتقد أن انسحاب الروس من النمسا يؤثر في كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر .

وأجاب ايزنهاور في مؤتمر صحفي على سؤال يستفسر فيه مراسل صحفي عن رأي ايزنهاور بالنسبة لانشاء منطقة محايدة بين الكتلتين في أوربا فأجاب ايزنهاور قائلا : « ان الفكرة تنتشر عن امكان انشاء حزام من الدول المحايدة يمتد من شمال أوربا الى جنوبها . . . الا انه يجب أن نعلم أن تحييد النمسا لا يعني نزع سلاحها ولن يتواجد فراغ عسكري ولنأخذ مثال سويسرا فان سويسرا ملزمة بأن تدافع عن حيادها » .

وانتاب ايديناور قلقا عميقا ازاء التطورات هذه التي برزت على سطح الأحداث منذ التصديق على معاهدات باريس واشد ما أزعج ايديناور هي تلك الدعوة للحياد التي اشتم رائحتها تأتي من اتجاه الشرق والغرب معا وربط ذلك بصيغة الدعوة للمؤتمر الرباعي المرتقب وخشي أن يتفق الأطراف في جنيف على صبغ ألمانيا بصبغة الحياد وقال في هذا الخصوص :

« ان أي فرد يفكر في نتائج تحييد ألمانيا يجب عليه ان يعلم أن هذا الحياد سيستلزم انسحاب القوات الأمريكية والبريطانية وان ألمانيا سيحكم عليها بعدئذ أن تقع في نطاق سيطرة القوة السوفيتية . . ان تحييد ألمانيا سيساعد الاتحاد السوفيتي في أن يمد نفوذه على أوربا الغربية في أقصر مدة نسبيا ولست أعتقد أن ذلك هو أمل الولايات المتحدة . . يجب أن نقدر ان مبدأ انشاء منطقة محايدة تمتد من النرويج حتى اليونان لن يبقى من دول القارة الأوربية غير دول البنيلوكس وايطاليا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال . وفي هذا الموقف فان انجلترا لن تحتسب نفسها كدولة أوربية . ان انجاز مثل هذا الاقتراح سينتج عنه نهاية السياسة الأوربية من جراء قطعها من جذورها . . ان الصدى الذي يلاقيه مثل هذا الاقتراح الحيادي لدى الرأي العام الأمريكي والصحافة الأمريكية يدل على جهلهم بالموقف الأوربي . . ان انسب وسيلة لدرء الآراء الحيادية هذه هو انجاز خطة ترضي آراء الاتحاد السوفيتي بشأن الحاجة الى الأمن وهي النظرية التي طالما رددها وناشدها وفي الجانب الآخر تمكن استمرار بقاء القوات الأمريكية والانجليزية في ألمانيا الاتحادية . . »

وفي وسط هذا الجو الملبد بافتراضات الغيوم بالنسبة لايديناور تلقى المستشار الألماني برقية من السفير الألماني في باريس يفيده فيها أن السفير الروسي في باريس فينوجرادوف أرسل له رسالة شخصية مع مستشار السفارة الروسية في باريس يقترح فيها اقامة علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا الاتحادية كما أنه يبلغ بدعوة ايديناور لأن يزور موسكو في هذا الشأن وقد جاء الآتي بعد في الرسالة السوفيتية :

« تقدر حكومة الاتحاد السوفيتي أن مصالح السلام والأمن الأوربي بالاضافة الى المصالح القومية للشعب الألماني والسوفيتي تتطلب عودة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية الألمانية الاتحادية الى طبيعتها. وان التاريخ أرشد بأن الحفاظ وتقوية السلام فى أوربا يتوقف بشكل قاطع على تواجد علاقات طبيعية ومرضية بين الشعوب السوفيتية والشعب الألماني . وأن غياب تلك العلاقات بين هذه الشعوب هو من أسباب اضطراب أوربا .. ان مثل هذا الموقف هو فى صالح القوات العدوانية التى تهدف الى الحفاظ على التوتر العالمى . ان كل من يظهر اهتمامه بالحفاظ على تقوية السلام مدعو الى أن يتمنى اعادة العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والجمهورية الألمانية الاتحادية الى وضعها الطبيعى » .

جاء أيضا بالمذكرة الروسية ان اعادة العلاقات بين البلدين سيساعد على حل المشاكل الأساسية من أجل مصلحة الشعب الألماني أى من أجل توحيد المانيا ومن هنا شعر ايديناور بمدى عمق الاقتراح الروسى هذا خاصة فى الظروف الدولية المحيطة بالمسألة الألمانية من جراء النظريات الحيادية التى كانت تتردد هنا وهناك ومن جراء خلو دعوة الغرب الى روسيا لعقد اجتماع رباعى عن تحديد المشكلة الألمانية أساسا الأمر الذى جعل ايديناور يرتاب فى التباحث مع روسيا ثنائيا فى مسألة توحيد المانيا حتى لايتخذ الروس ذلك زريعة لعدم التباحث مع الغرب بشأنها عندما يفاتح الغرب روسيا فى هذا الموضوع فى مؤتمر جنيف المرتقب . وفى هذا الخصوص كان يمكن للروس أن يفصلوا بين اشتراط الغرب بتطبيق نظام أمن أوربى وبين أن يكون على أساس توحيد ألمانيا حيث أن الروس كانوا وقتئذ يمكنهم الافصاح بأنهم يتباحثون مع المانيا الاتحادية فيما يخص وحدة ألمانيا وبذلك يجد الغرب أن الأرض وعرة أمامهم . وقد قال ايديناور : « ان هذه المحاولة السوفيتية كانت تهدف بدون شك الى أبعاد ألمانيا الاتحادية عن العالم الغربى خاصة وكانت المذكرة السوفيتية تنص « عن خطط دبرتها الأوساط العدوانية من أجل خلق مجابهة بين الاتحاد السوفيتى والجمهورية الاتحادية وبالتالى منع أى تحسن فى العلاقات بين البلدين » .. ان الأمانى التى كانت متواجدة فى الجمهورية الاتحادية وتلك الآراء المنتشرة عن الحياد والتى ترددت فى العالم الغربى ذاته لعبت دورا أساسيا ازاء الاجراء الروسى هذا .. كان هذا يهدف أيضا الى أبعاد بحث الموضوع الألمانى فى مؤتمر جنيف للقمة وكان يجب بالنسبة لنا أن نحذر حتى لا نربك خطوات توحيد المانيا اذا ما أجرينا محادثات ثنائية خارج تلك التى ستجرى فى جنيف .. ان مشكلة المانيا لم تذكر فى الدعوة لمؤتمر القمة وهناك خطط للتحييد تهدد امننا وفى النهاية

فالدعوة السوفيتية تعمل على دفع السياسة الالمانية كي تسير فى عدة طرق مبهمة نحن لم نكن متأكدين ان الغرب قد يتفق مع روسيا فى جنيف خلف ظهورنا بالنسبة الى تطبيق حل الحياد وعلى ذلك فان الروس قد يعتقدون أننا سررنا بسبب امكانية اجراء مفاوضات مباشرة معهم .. ان قبولنا الذهاب الى موسكو يعرض اهتزاز ثقة الغرب بنا . ويلزمنى اقناع الغرب من خطورة مبدأ الحياد وأن نطمئنهم عن اخلاصنا تجاه المعاهدات التى ابرمناها ولن نوضح لهم ان المباحثات التى دعانا اليها الروس فى موسكو وهى تلك التى لا نستطيع تجنب الاعتذار ازائها بالنسبة لضغط الرأى العام عندنا بشأن اجرائها لن تعنى اى تبديل فى موقفنا تجاه الغرب .. ان عدم ذهابى الى موسكو قد يجعل الرأى العام فى المانيا يقول اننى تركت فرصة ممتازة واننى لا أريد السلام ولا أريد تخفيف التوتر ولا اريد ايضا توحيد المانيا وسيقول ايضا اننى خشيت التوجه لموسكو . وايضا اننى اذا ذهبت لموسكو وفشلت المباحثات فى التوصل الى اى نتيجة كما نخشاه سيقولون ايضا ان المباحثات التى اجراها هذا الرجعى وهذا العدو للنظام السوفيتى كان من المتوقع أن تفشل . وقد يؤكدون أن الروس برهنوا عن نيتهم السليمة من جراء دعوتهم وانه لا يمكن التوصل لأى اتفاق مع هذا الايديناور .

لقد حاول الروس قبل ٧ يونيو ١٩٥٥ وبوسائل شتى ان يبدأوا حوارا مع الجمهورية الاتحادية وقد حاول رئيس البوليس الالمانى الشرقى الاتصال بالدكتور فريتز وزير الخزانة فى الجمهورية الاتحادية .. وعليه كان يجب على أن أسافر لموسكو ولكن كان يجب تحديد موعد السفر وهل يكون قبل أو بعد مؤتمر القمة .. » .

وجد ايديناور انه من اللازم أن يتصل بأمريكا وانجلترا من أجل توضيح عدة نقاط وكانت أولها تلك الخاصة بالنزعات الحيادية التى كانت تلاقى تأييدا مستترا فى الولايات المتحدة وهو الأمر الذى كان يخشى أن يتم فى جنيف اى اتفاق بين الغرب والشرق على تحييد المانيا بشروط يرتضى بها الطرفان دون الأغلبية الألمانية وكان ايديناور يعرف جيدا انه لا يمكن أن يتم توحيد المانيا بالطرق السلمية الا اذا اتفقت الدول الاربع على شروط التوحيد اما أن تتفق المانيا الغربية مع الغرب على شروط التوحيد فإن ذلك لا يعتبر نهاية المطاف لأنه يجب على روسيا ان توافق هى الاخرى على هذه الشروط وفى الجانب الآخر كان يعلم انه حتى اذا اتفقت المانيا الغربية مع الاتحاد السوفيتى على شروط توحيد المانيا فانه يجب أن يتحصل على موافقة الغرب لذلك اضطرب ايديناور من نغمة الحياد التى كانت تتردد فى واشنطن وفى موسكو فى آن واحد وعليه قرر ان توضيح موقف الغرب لن يتأتى الا اذا سافر هو الى امريكا ليعرف حقيقة موضوع الحياد

الذى يتردد لديها وايضا ليتفق على موقف بالنسبة للدعوة التى وجهت اليه بزيارة موسكو من أجل وضع خطوطها العريضة موضع اتفـــاق بينه وبين الغـــرب .

وفى المقام الأول كان ايديناور يريد أن يسمع بنفسه تأكيدا أمريكيا بأن الغرب سيثير موضوع توحيد المانيا فى مؤتمر جنيف لأنه لولا ذلك لفقـــد ايديناور الكثير جدا فى المـــانيا الاتحادية وازاء ناخبيه بصفة خاصة وهو الذى فرش لهم الطريق الى الوحدة بالرياحين اذا ما وافقت المانيا الاتحادية عـلى معاهدات باريس لأنه اقنع الخاصة والعامة أن الغرب سيتعهد بالعمل نحو توحيد شطرى المـــانيا اذا ما وافقت المانيا الاتحادية على معـــاهدات باريس وهى معاهدات لم يجف مداد التصديق الألمانى الغربى عليها بعد ويشـــعر ايديناور وكذلك عامة شعب المـــانيا الاتحادية والمعارضة أن الغرب يردد نغمة الحزام الحيادى فى وسط اوربا ويهمل ذكر المشكلة الألمانية فى دعوة الغـــرب التلقائية للشرق خاصة بعد أن تم توقيع معاهدة النمسا ووجدت النمســـا حريتها واستقلالها وانسحب من أراضيها الاحتلال الشرقى والغربى عـلى السواء وهذا رغم أن النمسا لن تقدم للغرب مثل ما ستقدمه المانيا الاتحادية الا وهو أرواح أبنائها من أجل الدفاع عن عقيدة العالم الحر والدفاع المشترك عن بلاده وأوربا الغربية معا .

وجد ايديناور المناسبة التى تساعده أن يسافر الى الولايات المتحـــدة دون أن تدعوه الحكومة الأمريكية حيث انه كان قد تقابل مع دالاس فى باريس فى نهاية أكتوبر ١٩٥٤ كذلك قابل ايدن وهو الذى أصـــبح رئيسا للوزارة البريطانية بعد ذلك الا أن تطور الأحداث السريعة جعله يسعى بنفسه بعـــد قرابة ستة أشهر من لقائه السابق بهما ليعمل على معاودة اجتماعه بهما من جديد . وقد وافته الظروف بالنسبة لأمريكا حيث كانت جامعة هارفارد قد سبق لها أن دعته الى أمريكا حتى تقلده الدكتوراه الفخرية خاصتها وعـلى هذه الأسس قرر إن يسافر الى أمريكا فى منتصف يونيو ١٩٥٥ خاصة وكان وزراء خارجية الغرب الثـلاثة سيجتمعون فى نيويورك فى منتصف يونيو أيضا . أن هذه الترتيبات التى اعدها ايديناور كانت تدل على حقيقة قلقه اذا ما تخلى عنه الغرب مثلا أو اتفق مع روسيا على أمور تكون فى غير صالحه .

وقبل أن يصل الى الولايات المتحدة اعلن للصحافة الأمريكية وجهة نظره فى موضـــوع الحياد وذلك حتى يقراها دالاس وايزنهاور فى المقام الاول وحتى تعلم بها انجلترا وفرنسا ايضا . وفى هذا المؤتمر الصحفى سأله المراســـل الأمريكى السؤال التالى : « هل قبولكم الدعوة لزيارة روسيا من أجل اعادة العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والمانيا الاتحادية الى حالتها الطبيعية يعنى

انكم قد تتركون جانبا تحالفات الجمهورية الاتحادية مع الغرب وتتجهون الي سياسة الحياد او سياسة عدم الانحياز تجاه بقية الدول ؟ » .

وقد أجاب ايديناور وقال :

« ان المعاهدات التي بموجبها أصبحت الجمهورية الاتحادية عضوا فى العالم الحر ليست محل مزايدة بالنسبة لنا . نحن لا نستطيع ولن نسير فى طريق سياسة حيادية . ان تحييد المانيا يعنى نهاية استقلالنا كما أنه يعرض امن أوربا للخطر » . ثم أجاب ايديناور بشأن نظام الأمن الأوربى فقال :

« ان الحكومة الاتحادية تؤيد انجاز نظام امن أوربى . وهى تقدر أن توحيد ألمانيا واشتراك الولايات المتحدة وكندا تعتبر من الشروط الأساسية . وبالنسبة للجمهورية الاتحادية فان أى تحديد مقدر للاسلحة هو أمر نقبله لأنه وسيلة أساسية للعمل على تخفيف التوتر عموما » . وعلق ايديناور على أقواله هذه فى مذكراته أنه قرر على أساس تلك المبادىء أن تكون زيارته للولايات المتحدة وكان يريد أن تسمع آرائه هذه علنا قبل أن يفوه بها لايزنهاور الذى سبق له أن لمح عن قابلية مبدأ الحياد فى مناسبة مسبقة اشرنا اليها .

واثناء مقابلته مع دالاس يوم ١٣ يونيو ١٩٥٥ فى واشنطن ابلغ ايديناور دالاس بحقيقة الاشاعات التى سمعها عن افتراض تبدل موقف الولايات المتحدة وقال له ايديناور أن أوربا اذا فقدت ثقتها فى الولايات المتحدة فيجب أن ينتظر أن أوربا هذه ستتحول الى الشيوعية بعد سنوات قليلة . وأكد له دالاس أنه لا توجد بادرة فى سياسة الولايات المتحدة تملى بهذا الموقف وطمأنه على شكوكه هذه وأفاده أنه يتمتع بثقة الرئيس ايزينهاور وانه اذا شعر فى اى وقت انه لم يعد محل ثقته فانه لن يتوانى فى تقديم استقالته من منصبه وشكره على الثقة التى أولاه اياها من جراء افادته بكل ما كان يجول فى خاطره . وهنا ابتدأ ايديناور يستريح نفسيا ثم حدث دالاس عن دعوة روسيا له وعما يعتقد أن تكون عليه الأمور بالنسبة لألمانيا فى مؤتمر القمة المنتظر .

وطمأنه دالاس بأن أمريكا ستبذل الجهد ازاء موضوع ألمانيا ووافقه على أن يقوم بتلبية دعوة الروس واقترح عليه أن تتم بعد المؤتمر الرباعى . ثم قابل ايديناور الرئيس الأمريكى ايزينهاور الذى طمأنه من جديد على موقف أمريكا تجاه ألمانيا الاتحادية وأبلغه أنهم لا يفكرون فى موضوع تحييد ألمانيا الاتحادية مطلقا وقال له ايزينهاور : « اذا كان على القوى الغربية أن تقدم اى تنازلات مؤسفة أو مبكرة فتأكد انها لن تكون بسوء نية بل عن بلاهة » . وأجابه ايديناور « اذا كان الأمر كذلك فانه يمكننا بالتالى أن نطمئن أننا فى أمان عن أى ظل

هذه التنازلات » والمعنى يدل على ان الولايات المتحدة ستستمر على سابق موقفها بالنسبة لالمانيا الاتحادية وهو الأمر الذى زاد ايدناور اطمئنانا خاصة وقد صدر بيان عن مقابلته لايزنهاور أوضح جميع النقاط التى كانت تقلق بال ايديناور لدرجة أن دفعته أن يزور الولايات المتحدة حتى يتأكد شخصيا منها دون أن يعطى الفرصة للوسائل الدبلوماسية المعتادة بأن تفسر له حقيقة موقف أمريكا .

وقد جاء فى البيان المشترك ما يلى : « ان جزءا كبيرا من المباحثات تناول العلاقات بين العالم الحر والاتحاد السوفيتى خاصة بالنسبة لأقرب الأحداث مثل موافقة الاتحاد السوفيتى على الاشتراك فى مؤتمر القمة الرباعى وعلى دعوته لمستشار المانيا الاتحادية . واتفقوا أن من بين أهداف مؤتمر القمة الرباعى العمل على تحضير وسيلة اعادة توحيد المانيا وقد اعادوا التأكيد بأن عقيدتهم المشتركة فى الحياد هى أنه لا مجال لتطبيقه على المانيا وأن المانيا لا تستطيع أن تضمن استقلالها الا بموجب نظام أمن جماعى .. » .

وفى طريق عودته من الولايات المتحدة زار ايديناور انجلترا حيث قابل ايدن رئيس وزرائها الذى أبلغه عن خطة لمحاولة تهدئة روع الاتحاد السوفيتى أمام افتراض الروس لعدوان غربى عليهم كذلك عن وسيلة لتوحيد المانيا دون الاضطرار الى اتباعها للحياد . وأفاده ايدن انه يعتقد أن الروس لايميلون الى توحيد المانيا وعلى الغرب أن يقدم فى مؤتمر جنيف خطة من أجل توحيد المانيا . أيضا كان ايدن يفيد أنه يجب على الغرب أن يقدم مشروعا « لنظام أمن جماعى » خاصة وأن الروس سيقدمون مشروعهم الذى يشمل أن تشترك فيه ۳۰ دولة وأوضح ايدن أنه يحبذ فى هذا الشأن أن تشترك خمس دول فى معاهدة امن تبادلية تشمل الدول الأربع والمانيا بحيث يكون عبارة عن « معاهدة عدم اعتداء » بين هذه الدول الخمس تضمن امنهم اذا ما حاولت أن تخالفه احدى الدول المتعاقدة وانه بموجب نظام الأمن التبادلى الأوربى هذا فان الموقعين الخمسة للمعاهدة لن يعترفوا بالعديد من الحدود الأوربية القائمة واضاف ايدن انه من الجائز أن يرفض الروس مثل هذه الفكرة الا انها ستلاقى تأييد الرأى العام خاصة واذا سمح لدول أخرى الانضمام لها .

والمح ايدن عن افتراض البحث فى الأمور الاقتصادية خاصة والاتحاد السوفيتى ليس فى موقف متكامل فى هذا الشأن بالنسبة لاعتماد الصين الشعبية على انتاجه من الصلب وحاجة الروس الى مواد غذائية وهى المواد المتوافرة لدى أمريكا والتى ترحب بتصريف جزء منها وانه يجب على الغرب أن يقدم اقتراحاته ومطالبه هذه فى ربطة واحدة الا انه يجب أن يسير الغرب خطوة بخطوة . هذا وعرض ايديناور خطته بالنسبة للامن الجماعى والتى طالب فيها الا يوافق الغرب على مشروع روسى للامن الجماعى يعتمد على أن

تنضم اليه دولتا المانيا كدول منفصلة وتحصل أيديناور على موافقة انجلترا كما سبق له أن وافقته الولايات المتحدة فى هذا الشأن . وغادر ايدينـاور انجلترا بعد ان اطمأن من موقف ايدن .

اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع فى سان فرانسيسكو فى نهاية يوليو ١٩٥٥ بمناسبة الاحتفالات بمرور عشرة أعوام على انشاء هيئة الأمم المتحدة وانتهز وزراء الخارجية الأربعة هذه المناسبة واجتمعوا عدة مرات من أجل الاعداد لمؤتمر جنيف وقد اقترح مولوتوف فى بادىء الأمر برنامجا يشـمل سبع نقاط كان يعتقد انه يمكن بموجبها بث الثقة المتبـادلة بين الجميع ويحوى البرنامج النقاط التالية :

ـ تنفيذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة من أجل ايقـاف الدعاية للحـرب .

ـ اتفاق الدول الكبرى على انهاء وجود قواعدها الحـربية فى الأراضى الأجنبيـة .

ـ تشجيع استخدام الطاقة الذرية للاهداف السلمية وتقديم المساعدات الفنية للدول النامية .

ـ اتفاق القوى الأربع من أجل انسحاب قوات الاحتلال من ألمانيا وانشاء قوات بوليسية محددة فى كل من شطرى ألمانيا تحت اشراف دولى .

ـ الغاء قيود التجارة بين الشرق والغرب .

ـ تحسين العلاقات الدولية فى المجال الثقافى .

وقد أرسل فون ايكاردت السفير الألمانى الغربى والذى كان يحضـر احتفالات الأمم المتحدة هذه أرسل الى ايديناور تقريرا عن موقف مولوتوف هذا وقال فيه :

« انه بلور فى الأمس النظرية الروسية التى تقول ان شطرى المانيا يجب أن ينزع سلاحهما وان تتم مراقبتهما بمعرفة الدول الأربع . وان المهم هو انشاء الأمن وان هذا الأمن ستضمنه المانيا المنزوع سلاحها والمراقبة . وقد شبـه الفرنسـيون هـذه الاقتراحات بأنها تماثل صيغة بوتسـدام انما بموجب طريقة اكثر لطفا . ورفض بيناى النظريات السوفيتية هذه واوضح لمولوتوف انه لا يمكن خلق أمن فى أوربا مع وجود ألمـانيا مقسمة وان أساس نظام الأمن هو تواجد ألمانيا موحدة وتسليحها تحت الرقابة ... وفى خطاب بيناى الذى القاه اليوم أوضح بكل تحديد أن وحدة ألمانيا يجب أن تقام على أساس الأمن المتساوى للجميع . ويجب تحاشى ألمانيا محايدة التى يمكن ان

تشكل خطرا فى يوم من الايام من جراء زيادة تسليحها .. ان هذا الشعب الكبير لا يمكن ان يعيش الى الأبد تحت الاشراف الأجنبى وانه يجب أن يعطى لالمـانيا حرية اختيار نظام الأمن الذى يشمل تحديدا واشرافا متبـادلا للتسـليح .

وقد قدم بيناى نظريته هذه أيضا لمولوتوف بكل حرارة وحاول أن يدفع مولوتوف ليصرح بأنه يوافق على مشروع ايدن بالنسبة للانتخابات الحـرة والتوحيد الا أن مولوتوف تهرب ولم يبد أية رغبة فى مناقشة مشروع أيدن هذا ولم يقدم مولوتوف أى مشروع يرمى الى توحيد المـانيا . كما أنه لم يفه بكلمة عن اتخاذ الحياد كأساس لتوحيد ألمـانيا الا أنه على العكس عاد مرارا فى شأن نظريته الخاصة بالابقاء على شـطرى المانيـا بحيث يكونان منزوعى السلاح وتحت المراقبة . هذا مع امكانية توحيد شطرى المانيا فى المستقبل» .

ثم عاد واقترح مولوتوف برنامجا جديدا من خمس نقاط كأساس لمؤتمر جنيف دون برنامجه ذى السبع نقاط الذى سبق أن عرضـه وقـد جاء فى البرنامج الجديد ما يلى :

ـــ مشـكلة الأمن .

ـــ تحديد الأسلحة والتفاوض بشأن الاسلحة الذرية .

ـــ عقد مؤتمر اقتصادى دولى مطابقا لمقترحات مولوتوف السابقة .

ـــ المسائل الاسـيوية .

ـــ مؤتمر خماسى من أجل اشراك الصين الشعبية فى المعترك الدولى .

وأرسل دالاس برقية الى ايديناور عن محادثات سان فرانسيسكو التى تمت مع مولوتوف قال فيها :

« ... وفى الموضوع الذى يهمك فانه من الأمور البارزة أن مولوتوف لم يظهر أى اهتمام ما بالنسبة لموضوع توحيد المـانيا هذا وكانت لنا معه عدة اجتماعات خاصة . وقد تشددت حول هذا الموضوع فى اجتماعاتى الخاصة وتلك العامة الا أن شعورى هو أن الروس لا يقبلون التحدث فى هذا الموضوع الا فى نطاق ما يسمونه بالأمن الاوربى . ومن رأيى انه بعـد أن استخدموا التوحيد كطعم من أجل منع المـانيا الاتحادية لأن تنضم للغرب فانهم لايبدون أى ميل خاص لهذا الموضوع الآن وانهم يتركون لنا أن نلح فى هـذا الشأن

نحن حتى يمكنهم أن يستخدموا الحاحنا فى تسوية الأمور بالطـــريقة التى يتمنوها » .

وانعقد مؤتمر جنيف على هذه الأسس من التقدير الغربى وذلك من يوم ١٨ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٥ وكان ايديناور يمضى اجازة له فى هذه الفترة فى بلدة ميورين بسويسرا على بعد ١٥٠ كيلو مترا من جنيف واعلن قبل المؤتمر مباشرة أن المجتمعين اتفقوا على جدول أعمال قدمته بريطانيا ويشمل النقاط التـــالية :

ـــ توحيـــد المـــانيا .
ـــ الأمن الأوربى .
ـــ نزع الســـلاح .
ـــ تحسين العلاقات بين الغرب والشرق .

مع امكانية اضافة بنود مواضيع أخرى اذا لزم الأمر .

لم يسفر مؤتمر جنيف عن أى قرار ملموس بالنسبة للمشكلة الألمـــانية بل ظلت كما هى وصدر عن المؤتمر بيان مشترك حوى على مجموعة توجيهات لمبادىء عامة صدرت من رؤساء الدول الأربع حتى يحاول وزراء خارجيتهم التوصل الى حلول بشأنها فى اجتماع قادم يعقدونه فى هذا الشأن وقيل عن مؤتمر جنيف انه كان عبارة عن محادثات مباشرة بين رؤســـاء الدول الأربع ليتعرف كل منهم على وجهة نظر الآخر أو بصحيح العبارة ليتعرف الغرب على وجهة نظر الشرق والعكس . ويمكن القول بأن المؤتمر فشـــــل ايجابيا بالنسبة للمسائل الجوهرية العالمية وقد وصف بأنه مؤتمر الابتسامات من كثرة الابتسامات المتبادلة التى ظهرت فى الصور التى نشرت لهذا المؤتمر لأنها فاقت فى مظهرها أى شىء آخر لهذا التجمع الدولى الكبير .

وفى احدى المآدب الرسمية قال بولجانين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى أن مسألة الأمن الأوربى لا يجب أن تتوقف على موضوع توحيد المـــانيا ورد عليه ايزينهاور قائلا :

« ان تعليقى الوحيد اننا فى النهاية نريد السلام فى أوربا لأنه مهم للسلام العالمى . وعلى ذلك فان أى مجهود فى هذا الاتجاه لا يجب أن يتـــوقف على شىء ما ولا يجب أن نشترط له أى شروط » .

وعاد القلق ينتاب أيديناور وكان قد قرأ عن هذا الأمر فى الصحف وقت ان كان يقضى أجازته وخشى ايديناور أن يكون الغرب قد وافق على امكانية

فصل موضوع الأمن الأوربى عن موضوع توحيد المانيا أى عن أن الغرب يمكنه أن يقبل نظاما للامن الأوربى مع روسيا وهذا مع استمرار المانيا مقسمة . وبادر ايديناور وارسل رسالة خاصة الى دالاس وهو فى المؤتمر فى جنيف يستفسر عن حقيقة هذا الموضوع خاصة انه صدر للصحف عن لسان متحدث رسمى انجليزى الا أن دالاس طمأنه بأن ما نقل عن المتحدث كان خطأ وأن الغرب لن يقبل الا ان يكون تطبيق نظام الأمن الأوربى مشتركا مع توحيد المانيا . وفى ٢٥ يوليو ١٩٥٥ أى بعد انفضاض المؤتمر بيومين ارسل ايديناور الرسالة التالية الى دالاس :

« ميورين فى ٢٥ يوليو ١٩٥٥

عزيزى السيد دالاس

بموجب الرسالة التى أرسلتها لى أثناء المفاوضات الصعبة فى جنيف وبموجب اتصالكم الثانى بى بواسطة المسيو كوبورن كيد فانك أدخلت السرور فى نفسى وأيضا خففت الكثير من قلقى . ان عبارات اخلاصك هذه قد أثرت فى ومستنى وهى تدل على صلة الصداقة التى تربطنا .

أعتقد أن القوى الغربية قد توصلت لأهدافها من جراء هذا المؤتمر وان معالم المعسكرين قد وضحت ولن يخدع أى رجل عادى عن حقيقة اهداف الاتحاد السوفيتى ، واننى أعتبر من الأمور الايجابية انكم اجبرتم الروس على عقد مؤتمر رباعى لوزراء الخارجية فى أكتوبر هذا العام وانكم اتفقتم على جدول أعمال مشترك يناسب مصالح الغرب . واننى أعرف أن النتيجة الايجابية لهذا المؤتمر والتماسك الذى برز به الغرب يرجع قبل كل شىء لعملكم الدائب الذى لا يكل . واسمحوا لى أن أقدم لكم اعجابى الشديد وخالص تهنئتى .

وبانتهاء المؤتمر دخلنا فى مرحلة علاقات بين الشرق والغرب لن تقل بها العوائق عن تلك السابقة . ويجب أن نتوقع مناورات سيقول عنها الروس انها من أجل تخفيف التوتر وترمى الى محاولة مغالطة بلادنا عن حقيقة اهدافهم وجعل شعوبنا تنام فى ثبات ، الأمر الذى سينتج عنه محاولة تقليل فاعليتنا الدفاعية والعمل على بث الفرقة بيننا .. اعتقد اننا سنحتاج الى حيوية وتعاون وثيق بين الدول الغربية لمجابهة التكتيكات الروسية الجديدة ... واعتقد أن اقتراح الرئيس ايزنهاور بشأن الاشراف من الجو على التسلح يتمثل فى مساهمة هامة من أجل موضوع نزع السلاح .. اشعر انه بعد المجهود الذى بذلتموه هذه الأسابيع الأخيرة فانكم ستلجئون للراحة بعض الوقت وهو أمر تستحقونه انتم بصفة خاصة .

وأكرر امتنانى وتحياتى وتمنياتى لكم ولزوجتكم العزيزة .. » .

تشير هذه الرسالة على مدى الصلة الوثيقة التى كانت تربط ايدناور بدالاس فكان ايديناور يلجأ له كلما شعر بضيق أو بارتياب ما فى سياسة الغرب وفى المقابل كان دالاس يعتبر ايديناور من المقربين له أكثر من كثير من وزراء خارجية الغرب فان دالاس الذى هدد فرنسا كان يحافظ على صداقة تقليدية مع المسئولين الفرنسيين كحلفاء وبالنسبة لانجلترا فان دالاس كان أحيانا يرتاب فى سياستها لدرجة أنه كان يستفسر من ايديناور عن حقيقة سياسة انجلترا حسب ما كان يشعر بها الأخير ويقول ايديناور عن دالاس فى مذكراته عقب أن رفض مجلس النواب الفرنسى التصديق على حلف التجمع الدفاعى الأوربى وبذلك اسقطوا معاهدة بون وباريس انه وقت ان زاره دالاس فى بون وكان قد حضر من أمريكا لزيارة ألمانيا الاتحادية دون أن يزور فرنسا أن سأله دالاس عن رأيه فى عدم زيارته لفرنسا وقال ايديناور فى هذا الخصوص :

« لقد سألنى دالاس عن رأيى اذا كان محقا فى أن لا يزور باريس. خاصة وان الاضطراب أصاب الدوائر الفرنسية بموجب هذا التصرف كما أفادته التقارير بذلك .

فانى كنت أجد موقفه شجاعا وحكيما . وانه من الأصوب أن نقول أن فرنسا قد أصيبت عن أن نقول أنها اضطربت لأن منديس فرانس رجل كبير الحساسية وأن علامة عدم التقدير هذه ستصل هدفها بدون شك .

ثم ابلغنى الوزير الأمريكى عن ارتيابه الذى كان يشغله بالنسبة لسياسة منديس فرانس لأن الولايات المتحدة قد وصلتها معلومات مصدرها قوات هوشى منه تقول أن الفرنسيين اتفقوا مع الشيوعيين على اقامة حكومة ماركسية فى فيتنام الجنوبية بشرط ان تحمى هذه الأخيرة مصالح واستثمارات فرنسا بها .

ثم غير موضوع الحديث فجأة وسألنى فوستر دالاس اذا كنت أشعر أن ايدن يريد أن يخلق قوة ثالثة تميل الى الحياد أو انه سيستمر فى العمل مع الغرب . وكنت لا أشعر بسياسة حيادية من جانب الوزير البريطانى وأبلغت الوزير الأمريكى ما قاله لى ايدن بعد أحداث فرنسا وهو أن تشرشل تخلى نهائيا عن أفكاره تجاه روسيا وان ايدن حاول طوال يومين اثناءه عن عزمه الا ان تشرشل لم يتراجع .. »

ومن هذه السطور يمكننا ان نتعرف على حقيقة الثقة المتبادلة التى كانت قد تولدت بين الرجلين حيث أن هذه الرسائل تكشف لنا فى الحقيقة عن أغوار الساسة وأسرار السياسة .

وقد رد عليه دالاس بالرسالة التالية :

٢٧ يوليو ١٩٥٥

عزيزى السيد المستشار
أشكرك شكرا جزيلا على خطابك ٢٥ يوليو وعلى الطريقة الصريحة والودية التى عبرتم عنها والميزة بروح الثقة والتفهم التى تسودنا لحظتنا السعيد .

ان الرئيس وأنا نبذل ما نستطيع للحفاظ على ان يكون موضوع توحيد المانيا فى المقام الأول وأرفق لكم مستخلصا من مؤتمرى الصحفى الذى عقدته بالأمس .

أعتقد أن المستقبل يمكن أن يبرز لنا امكانية تقديم اقتراح للروس عن نظام أمن على شكل ما تدخل المانيا فى تنفيذه عندما تتوحد وتكون عضوا فى حلف الاطلنطى وفى الاتحاد الأوربى الغربى وهذا يجب أن يجاوبهم أزاء مطالبهم المحقة عن السلام .

اننى لاحظت أن الأمن ليس هو مشكلتهم العظمى بل هى النتائج السياسية المترتبة عن تصفية الجمهورية الألمانية الديمقراطية . ان تبديل موقفهم تجاه تيتو وانسحابهم من النمسا بالاشتراك مع أمور أخرى قد أثار قلق الحكومات التى تدور فى فلكهم . وأنه ليس من الأمور غير العادية أن يبقى بولجانين وخروشوف عدة أيام فى برلين من أجل بث الثقة لدى حكومة المانيا الديمقراطية .

اننى أود أن أتعرف على وجهة نظركم فى هذا الشأن .

ان زوجتى تشكر لكم تمنياتكم الطيبة . وآمل ان تجدوا الراحة فى خلوتكم الجبلية وكنت أود أن أكون بجواركم الا انه يمكن ان ينتج عن ذلك الا يستريح احد منا .. »

وجاء فى مؤتمر دالاس الصحفى المشار اليه :

« ان القوى الغربية قد وضعت فى المقام الأول موضوع توحيد المانيا والموضوع يدخل الآن فى نطاق الدبلوماسية . ان مبدأ توحيد المانيا عالق فى أرجاء الهواء وانا متأكد بين يوم وآخر انه سيرى النور . ونعترف أن التوحيد

أمر سهل التوصل اليه اذا ما أدمج مع نظام للامن الأوربى . وقد قبلت القوى الغربية المطلب السوفيتى بشأن بحث الأمن الأوربى . وقد قدمنا فى هـذا الخصوص عدة مقترحات محددة سيدرسها مؤتمر وزراء الخارجية فى أكتوبر . وهذه المقترحات يمكنها أن تمد الاتحاد السوفيتى بالضمان بأن توحيد المانيا لن يهددها انما يمكن أن ينجح فى ضمان الأمن للجميع .. » .

لقد وصف ايديناور مؤتمر جنيف فى بادىء الأمر بأنه انتصار لهم ثم عدل عن رايه هذا بعدئذ وقال :

« فى الحقيقة أننا لم نتقدم خطوة واحدة . لم يتراجع الروس عن مطالبهم . ولا شىء يشير انهم سيقبلون خطة الغرب عن الأمن الأوربى ولا مقترحات ايزينهاور عن التفتيش الجوى و لاعن مشروعات الغرب بشأن توحيد ألمانيا . لقد اتفقوا فى جنيف ان يوكلوا الى وزراء خارجيتهم أن يستمروا فى المباحثات فى أكتوبر ... » .

لقد فشل فعلا مؤتمر جنيف فى تحقيق مطالب الغرب ومن ضمنها مطالب وأمانى ألمانيا الا أنه نجح فى تحديد معالم الموقف بين الكتلتين وبالذات بين أمريكا وروسيا حتى لا تتهور أى منها تجاه الأخرى خاصة بعد عشر سنوات من الحرب الباردة تخللها حصار برلين عام ١٩٤٨ وتلك الساخنة فى الهند الصينية منذ ١٩٤٦ والحرب الكورية فى ١٩٥٠ . وفى جنيف أوضح كل طرف للاخر أن هذا هو موقفه وانه لن يتزحزح عنه والأفضل أن تستمر الأمور كما هى عليها دون دفعها كثيرا وبذلك برزت سياسة التوازنات مع نمو القدرة الذرية الروسية والتى كان يمكنها أن تهيمن بسهولة على غرب أوربا وايضا على الكثير من نقاط الارتكاز الأمريكية فى الشرق الأقصى مثل تهديدها ذريا لليابان وكوريا الجنوبية وفورموزا . وكان الروس قد توصلوا الى تطوير الصواريخ المتوسطة المدى التى كان يمكنها أن تطلق وعليها رؤوس ذرية الى أى من تلك البقاع بطريقة مؤثرة جدا هذا بالاضافة الى التهديد الافتراضى لأرض الولايات المتحدة ذاتها .

ايضا أراد الروس فى هذا المؤتمر ان يشعروا الغرب ان الحكم فى روسيا يتمثل بالقوة مثل ما كان حكم ستالين قويا الا أن الفارق بين الحكمين ان حكم الفردية الستالينية قد انتهى وحل محله حكم الجماعة وهذا تمثل عمليا بحضور بولجانين رئيس وزراء روسيا وخروشوف سكرتير أول اللجنة المركزية معا لمؤتمر جنيف . واذا كانت الابتسامات قد سادت المؤتمر فانها لا تدل الا على المظهر الخارجى لكل معسكر . هذا ولم يهدد اى جانب من الحاضرين الجانب الآخر ولكن التمسك بالمواقف والتشدد ازاءها كانت هى

الوسيلة التى أراد بها كل جانب ابلاغ الجانب الآخر عن هدف حضوره لهذا المؤتمر وما يريد ان يبلغه للطرف الآخر ليعرفه عنه .

لقد لبى ايديناور طلب دالاس بأن يكتب له عن رأيه فى شــأن الموقف وقتئذ وارسل له ايديناور فى ٩ أغسطس ١٩٥٥ الرسالة التالية ساردا له اعتقاداته ونظرته للامور وكأنه يدعوه الى أن يسلك هذا السبيل فى شأنها :

« عزيزى السيد دالاس

أشكركم على خطابكم ٢٧ يوليو وعلى روح التفهم والثقة التى تســودنا وفى هذه الروح أريد أن أفيدكم بوجهة نظرى فى الموقف السياسى الحالى . اننى لا أتمتع هنا بالوحدة الجميلة كتلك التى تتمتعون بها فى جزيرتكم الا أن الجبال تساعد فى كثير من الأحيان على التركيز فى التفــكير عنه من بون . واود أن أوصل لكم نتيجة تأملاتى هذه بصفة شخصية جدا .

١ ـ بالنسبة لمؤتمر جنيف فاننى شكرتكم وزملاؤكم على وضوح موقفهم ازاء ولصالح موضوع توحيد ألمانيا وشرحت ان انشاء نظام أمن جماعى أوربى يجب أن يشترك مع توحيد المانيا تلقائيا . وفى هذه النقطة فان المؤتمر يعتبر انتصارا بالنسبة لنا .

أما بالنسبة لبقية المواضيع فان مؤتمر جنيف كان انتصــــارا كاملا للروس :

— انهم نجحوا من جراء حركات مجانية أن يمحوا كل ما كان عالقا بهم فى المــاضى بالنسبة لمواضيع :

+ القطاع السوفيتى .
+ الدول التى تدور فى فلكهم .
+ الموقف فى داخل بلادهم .
+ المحافظة على الأحزاب الشيوعية كقوى انقلابية فى الدول الأخرى .
+ الضغط الكبير المبذول على العالم الحر .

وكل هذا يهدف الى سيطرة الشيوعية على العالم ولا توجد واقعة يمكن أن تشير الى ان الروس قد نبذوا مخططهم هذا من أجل الاستيلاء على العـــالم .

— لقد شعر الروس أن موقفهم قد تقوى بالنسبة لتبدل الرأى العـــام لصالحهم بعد مؤتمر جنيف وعلى عكس أى تفسيرات قد قدموها مسبقا وخاصة تلك المقدمة فى مؤتمر برلين فانه فى امكانهم ابعاد موضوع توحيد المــانيا الى فترة غير محددة .

ـــ أن الاخبار الواردة من فيينا يوم ٦ اغسطس تفيد أن القوات الروسية التى انسحبت من النمسا ترابط فى المجر وتشيكوسلوفاكيا ــ علما بأن تشيكوسلوفاكيا لم يكن بها حتى وقته أى قوات روسية ــ كدليل جديد على ان توقيع معاهدة النمسا ومؤتمر جنيف لم يساعدا على منع التوتر .

وتصريحات وزراء القطاع السوفيتى الأخيرة تؤكد لنا ذلك وهى التى لم تكن مسبقا أى قبل جنيف على درجة من الاثارة مثل ما هى عليه الآن .

٢ ــ ان تعديل موقف السوفيت بالنسبة للتوحيد لا يسببه فى المقام الأول قلقهم على ردود الفعل التى يخشى من آثارها على الدول التى تدور فى فلكهم ــ وهذا رغم أن هذا الدور له أثره فى تفكيرهم ــ الا أن وجهة نظرى تتبلور فى النقاط التالية :

ـــ انهم يأملون التوصل الى انتزاع المانيا الاتحادية من الأحلاف الغربية بموجب ابعادهم توحيد المانيا الى تاريخ غير محدد وبذلك ينجحون فى عدم تكوين أوربا الموحدة ومن ثم يسيطرون على المانيا وفرنسا وايطاليا ويتحصنون للمواجهة الكبرى ضد الولايات المتحدة حصن الراسمالية .

أن افكارى تعتمد فى هذا الشأن على الآتى :

+ ان موقف المعارضة فى المانيا الإتحادية المتمثلة فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى مع نقابات العمال قد تقوى ضد سياسة الحكومة الاتحادية .

+ ان الآثار الحميدة التى حققها الروس فى مؤتمر جنيف قد أثرت على بعض الأوساط الألمانية حتى تلك التى ليست اشتراكية بالاضافة الى ما حققوه تجاه الراى العام العالمى .

+ أن المستشار ايديناور ــ لسبب تقدم سنه ــ سيختفى فى وقت قريب من مسرح الحياة السياسية . انه يضمن الآن تماسك الاحزاب غير الاشتراكية ومن المنتظر الا يكون لخليفته نفس التأثير السياسى اللازم لاستمرار هذا التماسك ولهذه الأسباب سيشترك الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى الحكم . والروس يشعرون انهم متأكدون أن انتخابات مجلس النواب الألمانى لعام ١٩٥٧ لن تتحصل على اغلبية تساعد على السير فى نفس السياسة الخارجية الحالية .

+ أن روح مقاومة الروس سوف تختفى بالتدريج مثل ما اظهرته الرنة التى صحبتهم فى جنيف . وفى هذا النطاق ستتولد الأحداث وهى محاطة بغلاف من النوايا الحسنة .

وهذه هي حسب تفكيري الأسباب الحقيقية للموقف الروسى تجاه مسألة توحيد المانيا .

٣ ـ واسمحوا لى ان أضيف بعض الآراء الأخرى . ان تأجيل انجاز توحيد المانيا هو من الخطورة خاصة وانه يتفق مع رد اعتبار روسيا بمعرفة الدول الانجلو ساكسونية كما جاء فى جنيف . أن الصدى غير الحميد الذي تسبب عن مؤتمر جنيف لدى الراي العام الالمانى يرجع الى الاعتقاد بأنه قد أعيدت مكانة روسيا الى سابقتها بمعرفة الدول الانجلو سكسونية والنتائج المستخلصة هى اهمال هذه الأخيرة لالمانيا . انه لا يمكن اجبار روسيا على انجاز توحيد المانيا الا انه على الاقل يمكن ابتعاد المظهر الذي يوحى بأن القوى الانجلو ساكسونية اعادت لروسيا اعتبارها . واذا تم ذلك فان الخطر من أن تصبح المانيا الاتحادية وأوربا مناطق نفوذ روسية سوف يقل .

لقد وجدت من الوقت هنا لأعاود دراسة تاريخ روسيا منذ ١٩٠٠ ووجدت بوضوح كيف يعتمدون في روسيا ازاء حساباتهم على مسافات طويلة لعامل الوقت والخطر الناجم من جراء ذلك على الدول الأخرى . أعتقد انكم فى اجازة وأتمنى لزوجتكم راحة طيبة ... » .

ان خطاب ايديناور يوضح مدى حذره من الشيوعية الدولية وقد لون موقفه وتفكيره لدالاس الذى لا يقل عنه حذراً منها الا اننى أعتقد ان ايديناور استخدم هذا التلوين ليكون ارضية خلفية لما كان يهدف اليه من رسالته هذه . فاذا كان ايديناور قد المحعن تشككه فى الحزب الاشتراكىالديمقراطى خاصة اذا ما اشترك فى الحكم من جراء الانتخابات القادمة وتوارى شخص ايديناور لأى سبب من الأسباب فان ايديناور قد لوح بجراة من اخطار الابتسامات الانجلو ساكسونية فى مؤتمر جنيف واثارها على توحيد المانيا . واذا كان قد شكر دالاس فى أول الرسالة على ما بذله الاخير من جهد تجاه عرض موضوع توحيد المانيا الا ان ما جاء فى آخر الرسالة يختلف اختلافا بينا عن أولها . ومن الواضح أن ايديناور كان يمر بفترة تمزق داخلى ناتجة عن اعتبارات عديدة كانت كل منها تشده فى اتجاه مضاد للاخرى فقد كان يتوقع ان خطوات التوحيد ستكون اكثر ايجابية الا انه لم يجد هذه الايجابية فحاول أن يبعثها .

وقد رد عليه دالاس برسالة لم تخلو هى الأخرى من القوة وجاء بها :

« ١٥ اغسطس ١٩٥٥

عزيزى السيد المستشار

انني استلمت رسالتكم ٩ اغسطس . انى سعيد جدا لان تكون على خير ما يرام حتى تخبرونى بكل اخلاص بما يؤرقكم . اننى لفخور جدا بأن تظل دائما علاقاتنا وثيقة ومتوافقة .

اننى لن احيد عن موضوعى اذا قلت لكم اننى اذكركم بشعورى وانا اشاهد الدمار الذى لحق بالمانيا فى وقت لاحق للهدنة مباشرة . وحتى اذا كنت قد حدثتكم عن ذلك فان الموضوع يستحق العودة اليه خاصة وكنت اقرأ فى تلك الفترة كتابا عن تطور التاريخ لمؤلفه توينبى وهو عمل يتحدث عن « الاثارة والردع المضاد » واعتقد ان شعوبا قليلة وضعت امام اثارة مثل تلك التى وضع فيها الشعب الالمانى وقلت لنفسى وقتئذ انه اذا استطاع ان يجابه هذا التحدى فان الشعب الالمانى كان سيبرر عظمته . ان الاثارة هذه قد تم السيطرة عليها بموجب ادارتكم الرشيدة واننى اعترف لكم بذلك .

ايضا فاننى اثق بصفات شعبى . واعتقد انه اذا تمكن شعبانا من العمل سويا فى المستقبل ـ كما فعلاه خلال السنوات الاخيرة ـ فانه يمكننا ان ننظر للمستقبل بكل ثقة .

ان خطابكم يعرض تصورا عن مؤتمر جنيف وقد يكون هـذا هو نفس التصور الذى صوره فعلا البعض الا ان هذا التصور ليس بتصور الرئيس وليس ايضا بتصورى ولا اعتقد انه التصور السليم .

ولنتذكر اولا ان الموقف السياسى الحالى للاتحاد السوفيتى ليس ناتجا عن قواه بل ناتج عن ضعفه . وليس هو بالناتج عن انتصاراته بل عن هزائمه . انهم هم الذين سعوا الى هذا المؤتمر وليس نحن . ولقد سعوا اليه بعد مجهودات كبيرة جدا . لقد عدد مولوتوف فى سان فرانسيسكو الخطوات التى انجزوها : معاهدة النمسا ثم قيامهم بزيارة الحج الى بلجراد ومقترحات نزع السلاح فى ١٠ مايو والدعوة التى وجهوها لكم وعروض للسلم مع اليابان . ايضا كان كل مندوبى الشرق قد اتخذوا موقفا وديا مع مندوبى الغرب وكأنها أوامر صدرت لهم . ويمكن للمرء ان يتشكك ازاء مثل هذه التصرفات الا ان ذلك يدل على انهم يسعون الى اجراء تغيير ملموس فى نغمة سياستهم الدولية ولنسأل انفسنا لماذا يرددون هذا النغم .

وفى اعتقادى ان اسبابها واضحة فانهم فشلوا فى سياستهم الخارجية الصلبة وتهجمهم . ان القوة المرنة ووحدة المعسكر الغربى قد اثبتت وجودها

بشكل متزايد خلال سنوات الحرب الباردة الثمان الماضية . انهم بذلوا مجهودات كبيرة من أجل محاولة اسقاط مؤتمر لندن وباريس وعندما فشلت جهودهم اصبح لازما عليهم أن يغيروا من خططهم . ان موقف سياستهم الداخلية اجبرتهم على ذلك خاصة فى مواجهة الصعاب الثقيلة التى كانت بارزة . انهم حاولوا أن يكون لهم جيش عامل حديث يماثل جيش الولايات المتحدة سواء فى تسليحه أو فى مرونته للاشتباك كما حاولوا أن يشكلوا قوات ضخمة من المشاة وفى الوقت نفسه حاولوا أن يطوروا صناعاتهم الثقيلة بنسبة عالية .

كل هذا كان يعنى الابتعاد عن انتاج المنتجات الاستهلاكية والزراعية . واذا لم تكن ازمتهم اكيدة فان كل الدلائل كانت تشير بوضوح الى صعوبة الابقاء الى ما لا نهاية على أسس معدلاتهم هذه وانهم كانوا فى حاجة الى فترة هدوء ليتمكنوا خلالها أن يقدموا شيئا لشعوبهم وهو ما كانت الأخيرة تطالب به باصرار . وكانوا فى حاجة الى ما سميناه نحن فى حلف الاطلنطى منذ سنتين الى سياسة طويلة المدى وهى مخالفة لسياسة الأزمات والتى تحتاج فى الحال الى مطالب اقتصادية عديدة .

فاذا كان السوفيت قد تمنوا روح جنيف فان ذلك يعتبر بالنسبة لى أمر طبيعى الا ان الحقيقة هى انه لكى يحافظوا على روح جنيف فسيدفعون اكثر مما سرده مولوتوف . وسنرى الى اى مدى هم مستعدون ان يدفعوا — الا ان نية الولايات المتحدة أن ترغمهم على أن يدفعوا المزيد . ان الرئيس وانا لا نعتقد أن روح جنيف تعنى قبول الوضع الراهن أو دوام المظالم الحالية التى من أهمها تقسيم المانيا أو خضوع الدول التابعة أو اجبار مئات الآلاف من البشر أن ينحنوا وهو الذى نعبر عنه بالعبودية . ان هدفنا هو أن نعرفهم عن رأينا بكل وضوح فى هذا المجال . واذا لم ينتج عن ذلك تقدم محدد فى مؤتمر أكتوبر القادم فعليه يجب أن نتساءل اذا كان من الممكن انقاذ روح جنيف وعلى الأقل فيما يخصنا .

انكم تقدرون ان موقف الروس الآن من مسألة توحيد المانيا اقل تحسنا عن موقفهم فى مؤتمر برلين الا اننى أحكم على المسألة بأنها مخالفة لرأيكم . ان روح جنيف قد عدلت لدى الروس وجهة نظرهم الخاصة بضرورة الابقاء على المانيا الشرقية من أجل أسباب الأمن . والواقع ان السوفيت أعلنوا عن تخفيض كبير فى قواتهم المسلحة — لأنهم كقولهم — قالوا أن الأزمة خفت حدتها وهذا لا يبرهن فقط عن حاجتهم لزيادة عدد عمالهم من أجل المزيد من

الانتاج انما ذلك يدعونا الى الأخذ بوجهة نظرها وزنها بالنسبة لتوحيد المانيا خاصة انه باعتراف السوفيت انفسهم أن موقف الأمن قد تحسن .

انني اعتقد أن الروس قلقون جدا بما يجب أن يفعلوه تجاه المانيا الشرقية وانهم يخشون انهم اذا انسحبوا فجأة من المانيا الشرقية فان الموقف سيؤثر قطعا على بقية دول أوربا الشرقية . انهم من وجهة نظرى قلقون من ان تتأتى المسألة التى يعدونها حاليا مع تيتو من أن تدفع بلد تابع لهم مثل المجر فى أن يتشجع للانضمام الى يوغوسلافيا ليشكلا كتلة شيوعية وطنية تناوىء الكتلة التى تسيطر عليها موسكو .

انني اعتقد ان الوحدة الالمانية كما أعلنت عنها فى مؤتمرى الصحفى تسبح فى الفضاء قريبا منا وانه يجب علينا ان نعمل حتى تستمر هكذا . لقد اندهشت من خطاب شواين لاى الكبير بتاريخ ٣٠ يوليو بخصوص معالجته لموضوع المانيا بطريقة تخالف الطريقة الخاصة بالاتحاد السوفيتى عندما وضع مسألة توحيد المانيا فى المرتبة الأولى ونظام الأمن الاوربى فى الثانية .

اسمحوا لى ان أفيد انه ليس لدينا أى معلومات عن تلك التى تشيرون اليها والخاصة بان قوات روسية تعسكر فى تشيكوسلوفاكيا والمجر . واذا صح ذلك ــ وهو الأمر الذى نشك فيه ــ فان ذلك علامة شك وليس علامة ثقة .

انني امضيت أيضا فترة أدرس فيها تاريخ روسيا منذ ١٩١٧ واعتقد مثلكم انهم يحسبون حساباتهم على أساس مدد طويلة كما يقول عنها لينين وستالين ــ لفترات تاريخية ــ الا أن هناك شيئا آخر مهما الا وهو انهم يدرسون أيضا تكتيك الانسحاب حتى يلتقطوا أنفاسهم وانهم اذا كانوا الآن فى حاجة الى اكتساب للوقت فان أمامنا فرصة تحقيق وحدة المانيا كثمن يجب أن يدفعوه . والسؤال هو هل سيدفعون ذلك الثمن ومتى ؟ ان المستقبل هو الذى سيقوله لنا . الا اننى أعتقد انه توجد فرصة لكى يتم التوحيد بالشروط التى تطلبونها وذلك فى غضون بضعة سنوات وهذا اذا بقينا صلبين فى مواقفنا .

وبالنسبة للولايات المتحدة فانه ليس لدينا النية لنترك روح جنيف يقترن بموجبها السادة السوفيت اعتداءات مستترة أو أن نهمل فى قواتنا او فى يقظتنا لأن ذلك يقودنا الى اعتداء سافر لاحق . أو بأن نترك معاهداتنا للامن الجماعى لنقبل الأمر الواقع الذى يعتبر تقسيم المانيا من ابرز أمثلته . اننى لا اعرف حتى الآن الى اى مدى ستنسق انجلترا وفرنسا سياستهما معنا الا أن الأمور تجعلنا حتى الآن نعتقد انهم سيفعلون ذلك خاصة إذا كان

اشتراكهما مجددا . واذا امكننا جمعهما التعاون من خلال هذه الروح فانني اكون قد اقتنعت اننا في عشية اوقات افضل .

لقد راودتني فكرة قد تكون مفيدة الا وهو ان يحضر لكم لبون ليفي مارشان ليتحدث معكم بصفة غير رسمية قبل ان يسافروا الى موسكو . ان له خبرة في هذا المجال وقد لعب دورا على المستوى الأول اثناء مؤتمر جنيف وترتيبه بالنسبة لوفدنا بالى بعد الرئيس وبعدى . وكنت أود أن أحضر شخصيا الا انني اخشى أن يكون ذلك واضحا جدا . وان تكون زيارتي مضرة أكثر منها مفيدة . ان ليفي يعرف قرارات أفكارنا ويستطيع التحدث على أعلى مستوى. لقد تبادلت الحديث عن جميع هذه الأمور امس مع الرئيس قبل أن يسافر الى دنفير . واننا متفقون تماما على وجهة النظر التى كتبتها هنا . ولقد طلب منى الرئيس أن أبلغكم تحياته الحارة وشعور ثقته الكبيرة » .

وبعد شهر من مؤتمر جنيف خطب ايزنهاور يوم ٢٤ اغسطس وأثار موضوع روح مؤتمر جنيف وحدد نقاط الغرب ازاءها الأمر الذي يعتبر وكأنه عودة لسياسة الماضى التقليدية بين الغرب والشرق خاصة بعد ان وضع ايزنهاور معايير لروح جنيف هذه وقد جاء في خطابه :

« ... لقد اكدنا فى جنيف ــ وسنتمسك بذلك دائما ــ أنه لا يمكن السلام الحقيقى أن ينبع من الأمر الواقع القائم على الظلم تجاه دول عدة وعلى ضغط قوى يشل بالرهبة كل المجهودات البناءة التى تبذل فى عدة مجالات .

اذا كانت روح جنيف يجب أن تخلق جوا نقيا ومواتيا للجهود السلمية وأن تكون حقيقية وليست مرحلية فهذا سيدفع الشعوب الى أن تقلل من آثار المظالم وتحترم حقوق الانسان وتضع حدا للانقلابات الثورية على المستوى العالمى . ان المستقبل هو الذى سيعلن اذا كانت روح التفهم قد لاقت حظوة أو دمرتها مطامع وتشككات البعض . الا أن هناك شيئا أكيدا وهو أن هذه الروح والأهداف التى نعمل من اجلها لا يمكن للقوة أن تصيبها ابدا ...

اننا حاولنا فى جنيف أن نساهم على خلق هذه الروح الا ان جنيف لا تعنى الجمود بالنسبة لأمريكا انما هى وقفة لشعبنا ولغيرها من الشعوب ان تفكر من خلالها الى مطالبها المشروعة . اذا ما حددنا تفكيرنا على الرغبة فى منع الحرب فان تلك الرغبة قد تتعرض مباشرة او غير مباشرة لاتفاقيات يمكنها

ان تصبغ صفة الاستمرار على المظالم والاخطاء الحالية . وعليه فانه لا يجب علينا ان نشترك فى اتفاقيات مزيفة مثلها . لان هـذا يعنى اننا نخـدع ضميرنا . وسنتحول الى شركاء للظالمين فى نظر من يتألمون من المظالم . وسيحكم التاريخ علينا باننا بعنا حرية الرجال مقابل طبق من حساء العدس . وعلى كل فان مثل هذا التصرف كان سيقربنا من النزاع القادم . ان قسمة المانيا لا تعتمد على اية حجة .. كما انه لا يمكن استمرار السيطرة على البلاد بحجة الحاجة الى توفير الامن .. »

اعتقد ان موقف ايديناور من مؤتمر جنيف كان له اليد الاولى فى تحريك الامور بمثل هذه السرعة حتى يلقى رئيس الولايات المتحدة مثل هذا الخطاب بعد شهر واحد من انفضاض مؤتمر جنيف . انه رغم اعجاب وميل ايديناور للغرب الا انه كان المانيا قبل كل اعتبار وقد يكون ايديناور فى هذه الظروف قد خشى ان تهدأ الامور بين الشرق والغرب على اوضاع المانيا المنقسمة وهو الذى كانت نظريته تعتمد على الاندماج كلية مع الغرب ليس فقط من اجل تشككه فى الشرق بل من اجل اجبار الشرق بذلك على الاذعان لمطلب التوحيد واذا كانت هذه هى وجهة نظره الدفينة من ان يكون فى مركز القوة فانه اراد ان لا تبرد الامور ـ وهذا لا يعنى ان كان ايديناور يريد ايصال الغرب والشرق الى المواجهة او النزعات العدوانية ـ بل يجوز انه كان يرمى الى ان يستمر الموقف فى قوته الايجابية ولا يتحول الى قوة سلبية او حيادية كما كان يخشاه وكما اوضح صراحة عن ذلك فى خطابه الى دالاس بتاريخ ٩ اغسطس والذى حوى بالاضافة الى انتقاده لموقف روسـيا الى تلميحات كبيرة عن الدول الانجلو ساكسونية ذاتها .

وقد اراد ان يثبت ان آراءه هـذه اتخذها بمسئوليته الفردية دون مسئولية الحكومة والائتلاف الالمانى الغربى حتى لا يضع هؤلاء فى موقف الحرج اذا ما تطورت الامور بالنسبة لآرائه هذه وذلك بأن كتب خطابه الاخير هذا وهو فى موقع اجازته بقرية ميورين بسويسرا . وكان ايديناور يعلم بمدى المسئولية الملقاة على عاتقه خاصة وهو الذى كان الدينامو المحرك لسياسة المانيا الغربية منذ ١٩٤٩ ومن قبلها ايضا اى منذ استسلام المانيا فى مايو ١٩٤٥ حيث كان ينادى بسياسته هذه الا ان الواقع برهن بعدئذ ان خطته لتوحيد المانيا لم تكن تلك الصائبة وهذا ليس بالتجنى عليه فقد كان يمكن ان تؤدى خطة المعارضة لنفس النتيجة .

وهناك نقطة فى خطاب دالاس المؤرخ ١٥ اغسطس لفتت نظرى وهى تلك التى اشار فيها دالاس الى ان الاتحاد السوفيتى خفض من قواته المسلحة .

فقد ابلغ الروس فعلا الغرب بهذا التخفيض واندهشت قليلا أن اتخذ دالاس هذا الموضوع وحمله باستنتاجات سياسية من لديه تفوق ما يمكن أن يتحمل ثم ربطها مع قول للروس بأنهم يعتقدون أن التوتر قد هدأ وحمل هذا الموضوع أيضا باستنتاجات وصلت الى أن اعتقد ان الاتحاد السوفيتى أصبح على وشك الاستغناء عن المانيا الشرقية لأنه لن يكون فى حاجة اليها بالنسبة لأمنه . وحقيقة تخفيض الروس لقواتهم كما كانت تشير وكما كان يجب أن تشير اليه مثل هذه التصرفات الروسية أن روسيا عمدت الى اعادة تنظيم قواتها المسلحة بعد أن ادخلت وقتها الأسلحة الذرية الاستراتيجية والتكتيكية ضمن قواتها المسلحة واستلزم الأمر اعادة تنظيم وتطوير القوات التقليدية مثل قوات المشاة وهى التى كانت محتاجة مسبقا الى أعداد كبيرة منها حتى تسد نقص عدم تسلحها ذريا كما سبق أن اشرنا .

ايضا فانه باعادة تنظيم الوحدة المحاربة نفسها مثل فرقة المشـــاة فانه يمكن أن يتم تخفيض عدد جنود الفرقة مع زيادة قوة نيرانها عما كانت عليه سابقا بموجب أسلحة جديدة تضاف على تسليح مثل هذه الفرقة وأيضـــا بموجب ميكنة الفرقة هذه ـ « أى تحميلها جميعها داخل عربات مدرعة او حاملات مدرعة » ـ الأمر الذى يستلزم العمل على تخفيض الأعداد البشرية مع المحافظة على قوة النيران أو استزادتها من أجل تقليل الأعباء الادارية على مثل هذه الفرقة الجديدة حتى تكون اكثر مرونة وأخف حركة من الســـابقة الثقيلة والبطيئة نوعا عن الجديدة وهذا مع تعويض مطلب الحاجة للسيطرة على الأرض عند احتلال أراض جـديدة بمعرفة قوات أخرى مثل القـــوات المحمولة جوا أو قوات المظلات التى تكون قذفت مسبقا أو قوات لاحقة ذات تنظيم خاص يزداد بها العنصر البشرى ويتم وقتها التعاون المشترك بينهـــا وبين القوات التى تشكلت بتنظيم مخفض فى العنصر البشرى ـ وعليه فان هذا لا يعنى أن الروس خفضوا من قواتهم على أساس التخفيض للتخفيض ذاته انمـــا هو تخفيض من أجل تحسين المقدرة القتالية لهـــذه الوحـــدات الجديدة .

واذا كان الروس قد خفضوا مثلا تعداد فرقتهم المشاة من ۲۰۰۰۰ جندى لتصبح افتراضيا ۱۵۰۰۰ جندى فى تنظيمها الجديد فان الفارق بين التنظيمين والذى يقدر بعدد ٥٠٠٠ جندى يصبح قرابة نصف مليون جندى لعدد ۱۰۰ فرقة مشاة معاد تنظيمها . وعليه فانهم يسرحون فعلا هذا العدد لاستخدامه فى مجالات أخرى أما عدد المائة فرقة مشاة هذه المعاد تنظيمها والتى خفضت قواتها البشرية فانها تستمر فى تأدية واجبها بدرجة أكثر كفاءة مما كانت

عليه مسبقا بعد أن يكون قد أدمج معها التسليح الذرى التكتيكى وبتواجد التسليح الذرى الاستراتيجى بأنواعه المختلفة .

اقول هذا وقد مرت القوات الأمريكية والغربية الأخرى بنفس هـذه المراحل بل سبقت الاتحاد السوفيتى فى اعادة تنظيم قواتها عندما تطلبت المواقف ضرورة اتخاذ هذا الاجراء بعد مدة وجيزة من انتهاء الحرب العـالمية حين ادخلت الولايات المتحدة الأسلحة الذرية الاستراتيجية ومن ثم التكتيكية مجال الاستخدام . واذا أبلغ الروس الغرب بهذه التخفيضات بغرض تبرير اتجاهاتهم الجديدة فانه يمكنهم فى مجـال السياسة الدولية أن ينـاوروا باستخدام عنصر استراتيجى لايهام الطرف الآخر به الا أننى أعتقد أن ذلك لا يبرر أن يستخدم مثل هذا الموقف لتبسيط الأمور أمام المانيا الاتحـادية بالنسبة للنتائج الممكن أن تترتب عليها واعتبارها كأنها شبه حقائق .

وأفيد انه حتى اذا ما خفضت روسيا من قواتها فى هذا الوقت من أجل التخفيض ذاته ــ اى ان تكون قد خفضت فعلا من عدد فرقها العسكرية ــ فان امتلاكها للاسلحة الذرية المعدة للاستخدام وقتها أصبح يغنيهم عن الأعداد الهائلة التى كانوا ملزمين بالاحتفاظ بها تحت السلاح لمجابهة تواجد الأسلحة الذرية لدى الغرب دونهم حيث أن الاحتفـاظ بقاعدة عريضـة للميليشيا العسكرية وبنظام متطور للتجنيد والتعبئة يمكنه أن يوسع من قاعدة القوات التى بالاحتياط والتى تعتبر السند المباشر للقوات العاملة اذا ما أحسن وضع خطة بدقة وسرعة استدعاء هذا الاحتياط .

ولقد اثبتت الأحداث بعدئذ أن التوفيق قد خان دالاس فى أستنتاجاته بشأن موضوع تخفيض الروس لقواتهم وفيما ترتبت عليه تقديراته من أن الروس قد أصبحوا فى موقف يدفعهم الى التخلى عن المانيا الشرقية وهى الأمور التى شعر ايديناور ازاءها ــ بعد زيارته لموسكو ــ انها لا تنطبق تماما وتقديرات دالاس هذه . وتظهر لنا هنا فائدة رصد المكاتبات الخاصة التى يتبادلها كبار المسئولين الدوليين لأنها تساعد على معرفة حقيقة شـعورهم وتقديراتهم فى فصول من التاريخ عن المسائل العالمية وتلك التى تمس الغير وهى من الأمور التى يصعب التعرف عليها بسهولة وقتها من واقع الخطابات الرسمية أو التصريحات الرسمية لأن الأخيرة غالبـا ما تصدر عن أرضـية مختلفة . وكان دالاس يطلع ايديناور على أدق أسرار السياسة الدوليـة وموقف الولايات المتحدة منها وتقديراته لها وهى ثقة بادله ايديناور اياها الا أن مبادلته لها كانت اقوى انطلاقا .

نهاية حكم ايديناور

ابلغ ايديناور الاتحاد السوفييتى فى رده المؤرخ ٣٠ يونيو ١٩٥٥ عن موافقته لزيارة موسكو ورد الاتحاد السوفييتى بمذكرته ٣ اغسطس يرحب بزيارة ايديناور من أجل اعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين الا أن الاتحاد السوفييتى حدد فى مذكرته أن هذه الأمور لن تكون مشروطة بأى شروط مسبقة يضعها اى طرف للآخر . أى أن الاتحاد السوفييتى كان يعنى انه لن يقبل مثلا المطالبة بتوحيد المانيا كشرط لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والمانيا الاتحادية الأمر الذى أربك ايديناور وأراد الا يتقيد نوعا بمحتويات المذكرة الروسية هذه لأنه لو قبلها بدون رد منه لاعتبرت كموافقة ضمنية من ايديناور على هذا التوضيح الروسى .

وعليه سارع ايديناور وارسل ردا بتاريخ ١٢ أغسطس جاء به انه يجب مناقشة مسائل أخرى عن تلك الخاصة باعادة العلاقات مثل مسألة توحيد المانيا وترحيل أسرى الحرب الألمان من روسيا الا أن ايديناور لم يبد بشأن توحيد المانيا تحفظا يفهم منه أنه سيشترط أى شروط مسبقة ازاءه تجاه قبوله اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ولم ينوه على شىء من هذا القبيل وجاء فى رده ما يلى :

« ترى الحكومة الاتحادية ان مناقشة اقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية تفرض بالضرورة مناقشة مسائل أخرى مرتبطة سياسيا بالمسائل التى أوردتها الحكومة السوفييتية وانها لا يمكن أن تنفصل عن تلك الخاصة باعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ان الأمر يعنى بالذات مسألة الوحدة القومية لالمانيا المربوط حلها بموضوع انجاز نظام ضمان الأمن الأوربى وأيضا بموضوع الافراج عن الألمان المحجوزين فى الأراضى السوفييتية أو فى القطاع السوفييتى ومنعوا من مغادرة القطاع . أن تسوية سريعة لهذه المسألة الأخيرة هو أمر ينتظره الشعب الألمانى كله ويعتبر لا غنى عنه من أجل اقامة علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفييتى . »

وبذلك لم يشترط ايديناور شيئا بخصوص توحيد المانيا فقط اعتبر الوحدة كشرط للاشتراك فى نظام الأمن الجماعى الأوربى ولم يتشدد ويشترط الا فيما يختص باعادة أسرى الحرب الألمان لالمانيا الغربية ومن هنا اطمأن الروس انه لن تقام مساومات أو اشتراطات بشأن موضوع توحيد

المانيا وقد رد الروس ما يفيد أنهم على استعداد لتبادل الرأى فى مسألة وحدة المانيا واضافوا ان رايهم فى هذا الشان معروف . اى انهم احالوا لايديناور سابق مواقفهم واقتراحاتهم بشأن توحيد المانيا واعتبروها كأساس لسياستهم .

كان ايديناور يقدر أنه لا توجد آمال كبيرة للتوصل الى نتائج بالنسبة لموضوع توحيد المانيا يمكن التوصل لها اثناء زيارته هـذه خاصة وان بولجانين وخروشوف قد صرحا فى مؤتمر جنيف أنه لا يمكن التوصل لحل لموضوع توحيد المانيا دون مشاركة المانيا الديمقراطية فى مباحثاته . وكان وزير خارجية المانيا الاتحادية فون برتانو وهو الذى تولى هذا المنصب فى ٧ يونيو ١٩٥٥ ـ خلفا لايديناور الذى كان يتولاه منذ انشائه ـ قد قدم لايديناور مذكرة عن آرائه وتقديراته بالنسبة لزيارة موسكو المرتقبة جاء بها :

« .. لقد اوضحوا فى جنيف بطريقة لم يوضحوا مثلها من قبل انهم يطلبون على الاقل كثمن لتوحيد المانيا أن تستقل المانيا الموحدة عن التجمع الغربى . كما انه ليس من المؤكد ان يكتفوا بهذه المطالب . وليس من المنتظر أن يقدموا للبعثة الألمانية باقتراحات ما . الا أنه يمكن أن يقدموا اقتراحات مغلفة بطريقة جديدة تهدف الى اثارة الازمات على المستوى المحلى للبلاد تجاه رئيس الوزارة الألمانية الغربية وكانه يكون قد قبل التضحية بوحدة المانيا فى سبيل الابقاء على العلاقة مع حلف الأطلنطى . وفى الجانب الآخر لا يجب أن نتحاشى التحدث عن توحيدالمانيا بل يجب علينا أن نصمم على التحدث فى هذا الموضوع . وفى هـذه الظروف لا يجب ان نلتزم بأى رد ايجابى مستفيدين بشتى الظروف منها ضيق مدة الزيارة ومكانها وعليه يمكننا أن نستمع للمقترحات الروسية دون أن ناخذ قرارات مباشرة لأنه لا يمكن ان يطلب من رئيس حكومة أن يتخذ قرارا وهو بعيد عن وزارته وممثلى الأحزاب والبرلمان .. »

وافق ايديناور على هذه الخطة ووضع لنفسه برنامجا يشمل ثلاثنقاط كبرنامج عمل ليسير على هداه اثناء مباحثاته بموسكو . تشمل النقطة الأولى أن يثير موضوع الأسرى الذى يقدر أن يكونوا قرابة المائة الف والنقطةالثانية تخص موضوع وحدة المانيا وكان قد حدد أن يفتح الموضوع مع القادة الروس وأن يعيد عليهم مطالب الحكومة الاتحادية وان لا يرتبط معهم بأى تعهد ما حتى لا يستفيدوا من ذلك عند اجتماع وزراء الخارجية الاربعة فى أكتوبر القادم ويهدف الموضوع الاخير ان يؤكد ايديناور للروس ان تحالفات المانيا الاتحادية مع الغرب لا تهدد الاتحاد السوفيتى وان المانيا الاتحادية

لا تعمل من أجل اشعال حرب جديدة لأنها ما زالت تعانى من السابقة حيث أن حربا جديدة تعنى فناء المانيا الاتحادية . وقد أبلغ ايدينـاور الدول الغربية الثلاث بخطته هذه حتى يكونوا على بينة من فحوى زيارته وذلك من أجل التنسيق معهم . وفضل ايديناور أن تكون البعثة المرافقة له ذات حجم متوسط والاتضم شخصيات كبيرة حتى لا يعتقد الروس أن المانيا الاتحادية ارادت أن تستغل فرصة هذه الدعوة ومن ثم تواجدت بكل ثقلها فى موسكو .

حضر المباحثات من الجانب الروسى بولجانين وخروشوف ومولوتوف وابتدات بداية هادئة حيث أعرب بولجانين وهو يفتتح المباحثات ان الشعبين الروسى والألمانى تكبدا الخسائر خلال الحرب العالمية الاولى والثانية وأوضح أن ملايين العائلات الروسية قد أصابتها الآلام من جراء حرب هتلر الاجرامية وأن الملايين أيضا من العائلات الألمانية أصابها نفس الشىء والح بالوفاق بين روسيا والمانيا الديمقراطية وانهما يتعاملان على قدم المساواة وباحترام متبادل لسيادة كل دولة وافاد بولجانين :

« ان الحكومة السوفييتية اعترفت دائما ان مسألة توحيد المانيا ترجع فى المقام الاول للالمان انفسهم . وانه يجب الأخذ فى الاعتبار بتواجد كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية وان حل هذا الموضوع الهام يجب أن يكون فى نطاق التعاقدات الدولية بحيث يضمن سلامة أوربا وأمنها . ان الاتحاد السوفييتى سيدافع عن وحدة المانيا لتكون دولة مسالمة ديمقراطية ... »

ثم طالب ايديناور باطلاق سراح أسرى الحرب الألمان الموجودين فى روسيا وأوضح أنه لا يطالب بذلك كشرط مسبق بل كمطلب طبيعى من اجل العمل على عودة العلاقات الى طبيعتها بين المانيا الاتحادية والاتحاد السوفييتى وقال فى هذا الشأن :

« انه من الأمور غير المقبولة ان نفكر انه وبعد عشر سنوات من نهاية العمليات أن يبقى رجال اخذتهم دوامة الحرب بطريقة او بأخرى ويستمرون بعيدين عن أهلهم وعن وطنهم .. وانه لا يمكن اقامة علاقات طبيعية بين دولتينا طالما لم تتم تسوية هذه المسألة .. » .

وعن توحيد المانيا استرسل ايديناور قائلا :

« أننى اتحدث فى هذا الموضوع باسم كل الألمان وليس فقط باسم المان المانيا الاتحادية وذلك حين ارجوكم أن تركزوا كل قواكم لايجاد حل سريع لهذه المشكلة . وأنه بسبب هذه المسئولية ان اخذتم موعدا مع القوى الغربية

الثلاث لتفاوضوا ضمن مفاوضتكم هذه المسألة فى جنيف . وانه ليس من هدفى ان اسبب الاضطراب للطريق الذى يجب أن يؤدى الى الوحدة وذلك بأن افتح طريقا ثانيا للتفاوض مستقلا عن مفاوضات القوى الاربع . الا انه من واجبى الأكبر أن اشير الى خطورة هذه المسألة وان أناقشها معكم من اجل أن اخفف واسهل واجبكم ازاء جنيف . وانه عندما تفتح الدول الأربع الطريق فان الشعب الألمانى يجب عليه بموجب تقرير حر لمصيره أن يقيم علاقات حسن جوار فى اوروبا وان يقوى السلام العالمى وان يعد العدة داخليا وخارجيا من اجل بناء المانيا الموحدة . واننى لا اشترط هنا ايضا أى اشتراط مسبق بل اننى اتحدث فى عودة الأمور الى طبيعتها .

ان قسمة المانيا امر غير طبيعى وهى ضد الحقوق الالهية وحقوق الرجال وغير طبيعية . واننى أعرف الاعتراض الذى يثار عن المانيا متحدة وما يمكن أن تسببه من خطر للاتحاد السوفييتى . واسمحوا لى أن أفيد انه طبقا لعقيدة موقعى معاهدة المانيا واريد أن أقول المانيا الاتحادية والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا فان الحكومة الالمانية الموحدة والبرلمان الالمانى الموحد هم الذين سيقررون اذا كانوا سيندمجون الى نظام تحالفى والى أى نظام . واذا كان الاتحاد السوفييتى يخشى أن توحيد المانيا يسبب له تهديدا لأمنه فنحن على استعداد فى هذه الحالة أن نتعاون من أجل انشاء نظام للامن يمكنه أن يبعد هذا التشكك . ان هذه الضروريات يجب أن ترشدنا اذا كنا نقترح التباحث سويا من اجل اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية .. »

واضح من كلمة ايديناور انها مست موضوع توحيد شطرى المانيا بطريقة ليست بالايجابية حيث ترك ثقل الموضوع فى يد الدول الغربية الثلاث ولا أدرى جدوى هذه الوسيلة وأنا لا اقول ذلك استنادا على الموقف الحالى بعد قرابة ربع قرن بل طبقا لما كان يجب أن تكون عليه معالجة هذا الموضوع وقتئذ رغم حساسية الاعتبارات لانه لا ضرر جم اذا ما أصبحت المانيا الاتحادية طرفا فى الموضوع وحتى بتواجد المانيا الشرقية كطرف موازن لها لأنها كانت على الأقل ستعمل على توجيه الامور بمزيد من الواقعية الذاتية وكان يمكن معالجة أى مسببات فشل من جراء تواجد عنصر المانى فى المباحثات اذا طفت على سطح المباحثات بوادر فشل أو افشال لها بسبب تواجد العنصر الالمانى الا انها تجربة لم تر النور . وعلى كل فقد كان ايديناور قد قرر مع حكومته الا يخوضوا ايجابيا موضوع التوحيد خاصة بعد أن اتفق مع الغرب على ذلك مسبقا . كذلك فمن الواضح أن الغرب كان لا يريد له أن يخوضه ايجابيا .

وفي اليوم الثاني أوضح بولجانين انه لا يوجد أسرى حرب المان فى الاتحاد السوفييتى لانه قد تم الافراج عن جميع أسرى الحرب ولا يوجد سوى ٩٦٢٨ المانيا يقضون أحكاما مقابل جرائم ارتكبوها وقت الحرب وجرائمهم ضد الانسانية وهم ممن اشعلوا الحرائق وقتلوا العزل وقد حكمت عليهم المحاكم الروسية بهذه الأحكام وانه اذا ما أرادت المانيا الاتحادية أن تناقش الموضوع فالأمر يحتاج لتواجد مندوبى المانيا الديمقراطية ايضا ثم تحدث بولجانين عن توحيد المانيا واعاد رأى روسيا فى هذا الموضوع من جديد بل راضاف ان التصديق على معاهدات باريس خلقت أوضاعا جديدة وخلقت عقبات فى طريق توحيد شطرى ألمانيا كان من الممكن تجنبها وأن هذه الأحلاف موجهة ضد الاتحاد السوفييتى وان روسيا حاولت كثيرا ان تلفت النظر الى خطورة وآثار هذه المعاهدات وتسليح المانيا الغربية . وانه ليس من السهولة الزعم بأن هذه المعاهدات وحلف الأطلنطى لهم اهداف دفاعية فقط وأن روسيا من أجل محاولة بث التهدئة فى أوربا وتحاشى عدوانية هذه الأحلاف اقترحت بنظام الأمن الأوربى حتى يمكن حل الموضوع الالمانى ايضا على ضوئه .

رد ايديناور وحاول أن يبعد التهم عن عدوانية المعاهدات التى وقعتها المانيا الاتحادية مع الغرب وبرر أن ألمانيا الغربية وهى الدولة الصغيرة تريد نوعا من الحماية وان المانيا الشرقية اتبعت نفس الطريق وان هذا يبعد ما قاله بولجانين من أن بون تريد التحدث من موقف القوة وفى ختام كلمته أفاد بالنسبة لأسرى الحرب الألمان ان هناك جنودا روسا عاملوا ايضا الألمان معاملة سيئة أثناء الحرب كنوع من المعاملة الانتقامية ضد المعاملة التى أساء بعض الجنود الألمان التصرف فيها تجاه الروس وانه من المفيد أن يمحى هذا الماضى والا ننبش فيه .

ثار خروشوف وأجاب ان الجنود الروس عندما وطأت اقدامهم اراضى المانيا لم يرتكبوا أعمالا انتقامية أو خارجة بل انهم كانوا يتابعون الغزاة الذين سبق ودخلوا أراضى روسيا وليس هناك أى دليل قدمه الألمان عن أعمال غير انسانية للجنود السوفييت ثم تحدث خروشوف عن موضوع توحيد المانيا وقال :

« اننى أقدر تماما ممثلى المانيا الاتحادية عندما يتحدثون عن أهمية توحيد المانيا للشعب الألمانى ولكننى اريدكم أن تقدروا موقفنا . لقد نبهنا الغرب بكل امانة وأحيانا بأكثر مما كانت تسمح به لغة الدبلوماسية من أن معاهدات باريس وانضمام المانيا الاتحادية الى حلف الأطلنطى سيغلق فى

المستقبل القريب طريق تسوية المشكلة الالمانية . وانا لا أعرف ما هي وجهة نظرك في هذا الشأن . ومن رأيي اننا لا نستطيع في اجتماعنا اليوم أن نحل الموضوع عن طريق الوسيلة التي اقترحتموها . ويجب علينا أن نتحدث بصراحة . ان توحيد المانيا معروض علينا الآن بطريقة تفيد ان المانيا الموحدة ستضطر للانتماء الى حلف الأطلنطي . وحلف الأطلنطي قد خلق ليكون ضد الاتحاد السوفييتي كما اكدته الأحداث .. واذا كانت مؤسسة قد خلقت لتوجه ضدنا فاننا كرجال دولة سنعمل كل شيء من أجل اضعاف هذه المؤسسة .. »

وقد انفعل خروشوف وهو يتلو الجزء الاخير من حديثه وكان يتكلم بسرعة كبيرة ولوح بيده مهددا ايديناور وانفعل ايديناور أيضا ووقف ولوح له بقبضة يده هو الآخر . واسترسل خروشوف قائلا :

« ان الوقت أصبح متأخرا حتى نطالب بالغاء معاهدات باريس . انهم تواجدوا ولن يسمعنا أحدا واننا اذا طلبنا انسحاب المانيا الاتحادية من حلف الأطلنطي فيمكن أن يؤخذ ذلك على أنه انذار واننا لا نريد ذلك . ومن الواقع الموجود لقد قدمنا اقتراحاتنا وهي أن نقيم علاقات سياسية وننشىء سفارات ونتبادل السفراء .. » .

وقد نتج عن توتر الموقف بين الجانبين أن طلب ايديناور أن تحضر الطائرة التي كان مفروضا أن تأتي بعد يومين لتقله الى بون الا انه طلبها مبكرا بيوم بنية قطع زيارته . ولكن الأمور هدأت في المساء واستمرت المباحثات ووعده الجانب الروسي أن يطلقوا سراح المعتقلين الألمان هؤلاء وكان ايديناور يريد في بادىء الأمر تعهدا كتابيا الا أن الروس رفضوا تقديم مثل هذا التعهد وأقسم خروشوف بشرفه أنه سيعيد المعتقلين ومن يجدونهم من الألمان الآخرين وأقسم أيضا بولجانين ولم يسع ايديناور الا أن يقبل كلمات الشرف هذه ومن ثم يقدم لهم مذكرة عن رأى المانيا الاتحادية ازاء اقامة علاقات بين الدولتين . هذا وقد أفرجت روسيا عن التسعة آلاف الماني ثم أفرجت عن قرابة عشرين الفا من الألمان وصلوا لالمانيا الاتحادية طوال السنتين التاليتين لزيارة ايديناور هذه . وجاء الآتي بعد في الخطاب الذي سلمه أيديناور للجانب السوفيتي .

« السيد رئيس مجلس الوزراء ..

بمناسبة اعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومة جمهورية المانيا الاتحادية وحكومة الاتحاد السوفييتي فانني أرغب في تحديد النقط التالية :

١ ــ أن اعادة العلاقات بين الحكومتين لا يشتمل على أي إعتراف للاوضاع

الإقليمية الحالية للدولتين . وان التحديد النهائي لحدود المانيا سوف يجري التحفظ ازاءها لحين توقيع معاهدة الصلح .

٢ ـ أن اعادة العلاقات بين الحكومتين لا يترتب عليهـا أى تعديل قانوني لوضع الحكومة الاتحادية فى شأن موقفها فى أن تمثل الشعب الألمـاني فى المحافل الدولية وفى شأن الوضع السياسي للاراضي الألمـانية التى لا تشملها سيادتها الحالية . »

وقد اراد ايديناور أن يكون أساس انشاء علاقات دبلوماسية مع روسيا على هذه الأسس خاصـة أن قرارات بوتسدام كانت تنص على أن معاهدة الصلح هى التى ستحدد الحدود النهائية لالمانيا ايضا رفض ايديناور أن تحدد المانيا الاتحادية أراضيها بتلك القائمة عليها المانيا الاتحادية بل اراد أن يتحفظ على ذلك كله لأن المـانيا الاتحادية كانت تعتبر نفسها الممثلة للالمـان جميعا ونواة كل المـانيا لمـا بعد توحيدها عندما تضم لها الأراضى الواقعة شرق خط الأودر نييس وهى التى ضمتها بولندا اليها وعندما تنضم اليها المـانيا الشرقية . وقد قبل الروس هذه التحفظات الالمانية الغربية الواردة فى خطاب ايديناور ولم يعترضوا عليها . واعتقد انهم لم يعترضـوا على تحفظات ايديناور لانها لم تكن تحفظات محددة أى لم يحدد فيها المصـير المطلوب للاراضي شرق الاودر نييس ولم تحدد أراضي المـانيا الشرقية بل كانت عائمة ويمكن تفسيرها بالنسبة للاراضى والحدود خاصتها الى عدة تفسيرات دون الزام للجانب الآخر أى الروسى بأية التزامات تجاه أراضى الأودر نييس والمانيا الشرقية وعليه وجد الروس أنها فى هذا البند لا تربطهم بشيء فقبلوا تسلم الرسالة .

وبالنسبة لتمثيل المـانيا الاتحادية للشعب الألمـاني كله فان خطـاب ايديناور لا يقطع بذلك بل يفيد ان من موقفها انها تنوى تمثيل الشعب الألماني كله وايضا هذا التفسير لا يلزم الاتحاد السوفييتي بشيء من جراء تقديم طرف لمثل هذه الأماني خاصة وان الاتحاد السوفييتى لم يرد عليه ليوافق له على امانيه هذه حتى تبدأ بروز الصفة التعاقدية بين طرفين . وقـد اقيمت بعدئذ العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين . وقد علق ايديناور على هذه الزيارة وقال :

« لقد كنا متحفظين فى موسكو بالنسبة لمسألة توحيد المانيا وكنا لا ننتظر فى أى وقت أن نفاوض هذا الموضوع ولم نرغب فى أن نعطى لهم امكانية تسمح لهم بأن ينطقوا بمثل الجملة التالية ابان المفاوضات المرتقبة مع الغرب « اتركونا نتفاوض مع الألمـان نحن فى مرحلة مفاوضات معهم وسوف ننهى

الموضوع معهم » ان وجهة نظرنا كانت دائما : الا وأن نترك للقوى الاربع المنتصرة مسئولية انجاز الوحدة وقد ارتضينا أن يعرف الاتحاد السوفييتي ان القوى الاربع ملزمة بأن تنجز الوحدة الالمانية خاصة وقد أعلن رئيس الوزراء بولجانين يوم ١٠ سبتمبر ١٩٥٥ « لقد اثرنا هنا التعهد الذى اتخذته القوى الاربع من أجل حل مشكلة المانيا » وقد علق خروشوف ومولوتوف بعدئذ وايدا هذا القول . ان الوفد الروسى لم يكن مستعدا مطلقا ليؤكد انشاء فوريا للوحدة الألمانية الا أن الاتحاد السوفييتي اعترف بالتزام اعادة الوحدة وهذا يعتبر فى نظرنا تقدما .

ان اقامة العلاقات بين الجمهورية الاتحادية والاتحاد السوفييتي لم تكن تعنى فى نظرنا وكأنها منحنى فى السياسة الدولية . ان معناها الحقيقى كان من جراء الاهتمام الذى كان يبديه الرأى العام الألمانى لها . ان هذا الاهتمام مرجعه الحرب القاسية التى واجهت الاتحاد السوفييتي والمانيا ووجود المانيا الديمقراطية والستار الحديدى . وهذا لا يعنى ان كانت الخلافات التى بيننا وبين الاتحاد السوفييتي كانت ستقل بموجب اقامة علاقات دبلوماسية الا أنه يمكن اعتبارها انها وسيلة كان يمكن ان نبذل من جرائها فى شتى المناسبات تأثيرا مؤثرا عن طريق تفاوض مباشر مع الاتحاد السوفييتي . وعلى كل حال فان علاقاتنا مع الاتحاد السوفييتي كانت ستتأثر اذا كنا رفضنا اقامة علاقات دبلوماسية معهم . لم يطلب منا أبدا فى موسكو أن ننسحب من المؤسسات الغربية ..

وبالنسبة لمعرفة اذا كان دالاس محقا عندما كان يقول ان هناك منحنى سياسيا روسيا فاننى لا أستطيع بالتأكيد ان اجيب على ذلك بالايجاب بعد زيارتى هذه لموسكو . ومهما كان تشككى فان الشعور يراودنى انه يمكن أن يتأتى اليوم الذى يمكننا فيه أن نجد مع رجال موسكو حلا لمشاكلنا ... »

لقد حاولت المانيا الاتحادية ان تبلور عمليا ما سبق ان قررته لنفسها تشريعيا وما سبق أن اقره لها الغرب من انها الممثلة الوحيدة لشعب المانيا وفى هذا الشأن ومن أجل العمل على تطويق وجود المانيا الديمقراطية فقد أعلنت المانيا الاتحادية « مبدأ هالشتين » وكان ولتر هالشتين يعمل مستشارا لايديناور ثم عمل وكيلا لوزارة الخارجية وبمقتضى هذا المبدأ كانت المانيا الاتحادية تقطع علاقاتها مع كل دولة تعترف بوجود دولة تسمى بالمانيا الديمقراطية واستمر هذا المبدأ ساريا بنجاح لعدة سنوات الا أن الأمر الواقع جعل المانيا الاتحادية فى نهاية الامر تتغاضى عنه تدريجيا .

وبعد ان قام ايديناور باعداد المنزل داخليا وخارجيا أى بعد ان تأكد من ان نهضة المانيا الاتحادية الاقتصادية تسير فى الطريق المرسوم لها بعد أن حققت نموا اقتصاديا ورفعت مستوى المعيشة لشعب المانيا الغربية وبعد أن وطد ايديناور أسس ارتباط ألمانيا الإتحادية مع الغرب بدأ ايديناور يعمل بجدية على تحقيق حلمه القديم الا وهو توحيد أوربا الغربية . وكان ايديناور يتجاوب حتى ذلك الوقت مع مناداة بعض الدول الأوربية الغربية من اجل تكوين نوع من الوحدة بينها تشمل المجالات الاقتصادية والسياسية للعمل على مجابهة القوى العالمية الاقتصادية وآثارها المتنوعة على أوربا الغربية وهى القوى التى قدر مفكرو أوربا الغربية أنها ستؤثر عليهم ان آجلا أو عاجلا وكانت هذه القوى تتمثل فى الولايات المتحدة وروسيا واليابان تلك الدولة التى كانت قد هزمت شر هزيمة عام ١٩٤٥ الا أنها كانت قد خطت خطوات ثابتة فى المجال الاقتصادى بعزم ومثابرة وكانت تشير الى أنها ستكون من أقطاب اقتصاد العالم . أيضا كان ايديناور ينظر الى وسيلة قوية لارساء أسس متينة تحمى التقارب بين ألمانيا الغربية وفرنسا يصعب أن ينال منها أى تلوين سياسى قد تكون عليه أى من الحكومات سواء فى فرنسا أو ألمانيا الاتحادية وذلك حتى لا تتعرض تلك الصلة التى بذل تجاهها الكثير من أن تتفكك ويحل الخصام من جديد بين الدولتين وتعود العجلة الى دورانها كما كانت مسبقا .

ووجد ايديناور أن من الضرورى أن ينشأ نوع من الوحدة بين البلدين حتى تحمى التقارب والتفاهم الفرنسى الألمانى من العواصف ومن نيل الحاقدين . وحتى لا تكون الوحدة المنشودة بين الدولتين فقط مما قد يعرضها لأى تيار قوى يهب على أى دولة منهما ولما كان هناك العديد من المصالح بين مجموعة دول معاهدة باريس الا وهى فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وهى مصالح تتماثل فى التكامل الاقتصادى بينهما البعض وفى الحاجة المشتركة لتعاونهما فى شتى المجالات كما أثبتت الدراسات والواقع والتاريخ فقد وجد ايديناور أن تواجد أربع دول أوربية غربية بجوارهما سيزيد من قوة التماسك الفرنسى الألمانى مع الزمن ولا يجعل للدولتين حرية اتخاذ قرار بفك مثل هذا الرباط المنشود استمراره .

ولما كانت الدول الاربع الاخرى قد ابدت فى الوقت نفسه رغبتها فى التعاون فى مجال الاقتصاد والسياسة فقد التقت رغبة الأطراف المعنية أن يشكلوا أول وحدة أوربية تعتمد على أسس علمية واجتماعية على أن تبدأ بمراحل وعلى خطوات لعدم اثارة أعضائها وذلك فانه بصرف النظر عن المصلحة الحتمية لهم فى ضرورة التكاتف فان هناك الكثير من المفارقات التى

قد تسبب الصعاب لمثل هذا التقارب خاصة وهذه الدول متعددة الاصل ومختلفة اللغات والعادات ولا ترتبط فى شيء مشترك الا فى الدين وهذا مع تنوع مذاهبه بينهم . الا إن الحاجة المدروســة والمقدرة كانت أقوى من اختلاف الأصل واختلاف اللغات فلقد كان عليهم أن يعملوا لمحاولة مجابهة الصديق والعدو المفترض على السواء لانه فى مجال البقاء والاستمرار لم يكن هناك محل للمجاملات أو خلافه وعليه فان الصديق قبل العدو سيحاول أن يزيح بقوته الاقتصادية أو بموجب وسائل مهيمنة أخرى أى عقبات قد يجدها تعرقل طريق مصلحته الذاتية .

وعليه فقد انضم الايطالى المرح الذى يقطن جزيرة صقلية فى أقصى الجنوب والألمانى الجاد المقيم فى هامبورج فى أقصى الشمال والفرنسى المرهف الذى تطل بلاده على الأبيض المتوسط والأطلطنى ومعهم البلجيكى الواقعى والهولندى الدؤوب وتتوسطهم دويلة لوكسمبرج الواعية . ووضعت الخطة بين هذه الدول الست من أجل البدء بالوحده الاقتصادية فتم رفع الحواجز الجمركية بينها على مراحل والعمل على أن يسودهم التكامل الاقتصادى فى النهاية مع تقديم المعاونة الجماعية لنوع المهن التى قـد تتأثر من جراء الامتزاج هذا ولمـا كانت مصالحهم متنوعة فقد اتفقوا على تنسيق سياستهم الخارجية فى بادىء الأمر الى أن يحين الموعد لتوحيدها . كل هذا قبلوه حتى لا تنتكس فكرة الوحدة بينهم من أجل أى سبب ما لحاجتهم الى أن يتكاتفوا سويا لأن عالم عضر الذرة لم يعد يسمح للدول الشظايا من أن يضمن لهم وجود ايجابى سليم .

وقعت فى روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ معاهدة روما التى ضمت الدول الأوربية أعلاه وشكلت السوق الأوروبية المشتركة واذا كانت دولا أخرى أوربية غربية لم تتوافر لها الفرصة السياسية والاقتصادية من أجل أن تنضم الى المجموعة هذه نظرا لأن دول السوق الأوربية المشتركة قد وضعت لنفسها شروطا قاسية من أجل ضمان حماية مثل تجمعهم وخاصة أمام رياح المستقبل العاتية فان الدول الأوربية الغربية الأخرى وجدت أنه لزاما عليها أن تتجمع هى أيضا اقتصاديا ليس فقط من أجل محاولة التصدى لمنافسة السوق الأوربية المشتركة بل من أجل محاولة ايجاد مكان لها بين القوى الاقتصادية السياسية فى العالم المعاصر فتجمعت هذه الدول فى مجموعة الدول الأوربية الحرة وسوف نذكر لاحقا ان البعض منها وجد بعد سنوات ان من صالحه أن ينضم لدول السوق الأوربية المشتركة لاعتبارات عديدة وذلك فى أعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ .

وفى انتخابات ١٥ سبتمبر ١٩٥٧ تحصل الحزب الديمقراطى المسيحى على أغلبية كبيرة فى مجلس النواب لدرجة ان وجد ايديناوز امكانية الحكم

منفردا وضم لوزارته وزيرين من الحزب الألمـاني دون الحزب الديمقراطي الحر وكان ايديناور في أوج قوته البرلمانية التي سمحت له بتغيير بعض مواد الدستور وهو الأمر الذي لم يكن يستطيع اجراءه طوال السنوات السابقة لأنه كان يفتقر عدد ثلثي الأصوات أما وقد تمكن من هذا بعد انتخابات ١٩٥٧ فانه عدل عدة مواد منها أن يكون وزير الحربية هو القـائد العام للقوات المسلحة وقت السلم على أن يكون مستشار المـانيا هو القائد العام وقت الحرب . ونذكر في هذا الشأن ان المانيا الاتحادية عندما ادخلت التجنيـد الاجباري عام ١٩٥٦ عملت بطريقة تجعل من الجندي في الجيش ما يمكن ان يطلق عليه أنه « المواطن ذو الزي العسكري » هذا حتى تحاول قـدر امكانها ابعاد ونزع النعرة العسكرية الألمانية والاندفاع المحموم في هذا المجال مثل ما كان يجري هتلر تعبئته لها طوال سنوات ما قبل ١٩٣٩ وما بعـدها من أجل أن يؤثر نفسيا على نفسية الشباب المجند ليدفعه وهو يشبه المخدر صوب أهدافه الجهنمية .

ووضعت القوات المدرعة الألمانية تحت القيادة المباشرة لحلف الأطلنطي ووضعت القوات المشاة تحت القيادة المحلية التابعة لحلف الأطلنطي وهذا من أجل تقديم الضمان للدول الأوربية الغربية الحليفة ان القوات المسلحة الألمانية الغربية معدة من أجل الدفاع عن كيان المـانيا الاتحادية وحلفائها دون سواه من أهداف . وفي مقدور المانيا الاتحادية أن يصل تعداد قواتها الى نصف مليون جندي الا أن عددها لم يصل الى هذا الحد وكان أقصاه هو ٤٦٨٫٠٠٠ ويشـمل ٣٢٥٫٠٠٠ للقوات البرية و ١٠٨٠٠٠ للقوات الجوية و ٣٥٠٠٠ للقوات البحرية وقد بلغت جملة نفقات القوات المسلحة عام ١٩٧٢ مبلغ ٢٥٠٠٠ مليون مارك وتأتي هذه الميزانية في المرتبة الثانية بعد ميزانية التأمينات الاجتماعية التي تعتبر أكبر ميزانية في المـانيا الاتحادية حيث ان مظلة التأمينات تغطي قطاعات كبيرة بين شعب المـانيا الاتحادية . وتستطيع المانيا الاتحادية تخصيص ميزانية أكبر للقوات المسلحة الا انها تؤثر أن تخصص مبالغ اضافية في نواحي الخدمات والنهضة الاقتصادية والاجتماعية

في بداية ١٩٥٩ كان ايديناور يبلغ ٨٣ عاما ولمـا كانت المدة الثـانية لرئاسة الجمهورية الخاصة برئيس الجمهورية تيودور هيس كانت قدقاربت على الانتهاء فان ايديناور بعد أن تأكد أن تيودور هيس لا يرغب أن يتقدم الى البرلمـان من أجل استصدار قانون ينص على السماح له بمدة ثالثة حتى لا تكون ذلك سابقة دستورية فقد وجد ايديناور أن الوقت قد حان لأن يترك منصب المستشار الى أحد غيره من حزبه على أن يتولى هو منصب رئيس الجمهورية خاصة وكان الحزب الديمقراطي المسيحي يتمتع بالأغلبية المطلقة وعليه أعلن ايديناور يوم ٧ ابريل ١٩٥٩ قراره هذا وكان في داخلية نفسه

يميل الى ترشيح احد خلاف لودفيج ايرهارد وزير الاقتصاد الالمانى لمنصب مستشار وقال ايديناور :

« لقد اتخذت قرارى بأن اضمن خلال السنوات القادمة العمل على استمرار سياستنا . واعتقد بعد ان وافقنى زملائى على ذلك اننى بموجب تجربتى والثقة التى تأكدت لى فى الداخل والخارج فانه فى مقدورى أن أقوم بمهام الرئيس الاتحادى .. »

الا ان ايديناور لم يستطع ان يقنع حزبه من اختيار خليفة له فى منصب المستشار غير لودفيج ايرهارد حيث ان الحزب ابدى رغبته فى أن يختار ايرهارد خلفا لايديناور ولما كان ايديناور يفيد أن ايرهارد رجل فذ فى مجال تخصصه الا وهو الاقتصاد وانه قاد المانيا فى هذا المجال الى ان جعل منها قوة اقتصادية الا انه لا تتوفر فيه السمات المطلوبة للمستشار ورغم ذلك لم يغير الحزب موقفه . وفجأة أعلن ايديناور بعد ذلك انه عدل عن رأيه وانه نظرا للاحداث العالمية وتلك التى تمس المانيا الاتحادية فانه قرر أن يستمر فى منصب المستشار وقبل الحزب قرار ايديناور هذا ورشح هينريك لوبيك وزير الزراعة لمنصب رئيس جمهورية المانيا الاتحادية .

وكان الموقف الدولى قد تحرك فعلا بعد اجتماع لوزراء الخارجية فى مايو ١٩٥٩ حاولوا خلاله ايجاد صيغة لتخفيف التوتر فى برلين ولما كانت هذه الأمور تمس المانيا الاتحادية فقد قرر ايديناور ان يستمر فى الحكم حتى يتابع الموقف وتعثرت هذه الأمانى بالنسبة لبرلين الا أن الجو كان يشع بالأمل بالنسبة لهذا الموضوع خاصة وقد كان المنتظر ان يجتمع الأربعة الكبار فى أوائل ١٩٦٠ وهو الاجتماع الذى انفض فى أثناء انعقاد الجلسة الأولى منه عندما اسحب خروشوف منه بسبب اسقاط روسيا لطائرة تجسس فوق أراضيها وهو الأمر الذى لم ينجح ايزنهاور فى انقاذ الموقف ازاءه يومئذ وبالتالى لم ينعقد مؤتمر القمة بل زادت الحرب الباردة وزادت القيود الشرقية فى برلين ذاتها .

توفى دالاس فى أوائل ١٩٥٩ وفقد ايديناور فى شخصه سندا قويا له الا أن ايديناور وجد فى شخص ديجول الذ يتولى الحكم فى فرنسا بعد احداث الجزائر عام ١٩٥٨ شخصية سياسية قوية ساعدته على أن يوطد أساس العلاقة التى كان قد زرع بذورها من سنوات مضت وهذا رغم بعض التباين فى وجهات نظر ديجول وتلك الخاصة بايديناور على تفسير كل منهم لأصلح الطرق فى السياسة الدولية . ا ن ديجول كان يوافق ايديناور فى أهمية ضرورة استمرار الوفاق والتقارب بين فرنسا والمانيا الاتحادية وكان

متسبقا قبل أن يتولى الحكم كان ديجول قد أيد نداءات ايدينـــاور بربط البلدان بنوع من الوحدة للعمل على ضمان عدم تجدد عداوتهما الماضـــية الا أن ديجول كان يرمى الى العمل على توسيع الوحدة الأوربية فى موضوعها مع الابتعاد التدريجى عن سيطرة الولايات المتحدة وهو الأمر الذى كان ايديناور يوافقه فيه بالنسبة للشطر الأول الخاص بتوثيق الاندماج الأوربى ولكنه كان لا يوافقه على الابتعاد عن أمريكا وحاول أيديناور جهده من أجل الا يصدم ديجول لأنه كان فى حاجة الى مساعدة ديجول بالنسبة للمســائل الأوربية وخاصة تلك المتعلقة بفرنسا والمانيا الاتحادية وحاول أيضا أن يعمل كهمزة وصل لربط فرنسا بامريكا الا أنه لم ينجح فى هذا الشأن الأخير وبدأت الفجوة تزداد تدريجيا بين فرنسا والولايات المتحدة .

تقابل ايديناور وديجول مرتين عام ١٩٥٩ وفى عام ١٩٦٠ زار ايدناور ديجول حيث حدثه ديجول فى موضوع تطوير السوق الأوربية المشتركة التى يعتمد أساسها على التوحيد الاقتصادى وذلك بادخال توحيد سياسى عليها يعمل على توحيد وتوجيه سياسة دولها الى نوع من الوحدة الأوربية مع اعادة النظر فى علاقة الدول أعضاء السوق تجاه حلف الأطلنطى . وكانت أفكار ديجول تعتمد على تشكيل قوة أوربية غربية تكون غير منحازة كلية لأمريكا حتى يمكنها ان تعمل على موازنة الموقف بين أمريكا والشرق على أن لا تتورط الدول الأوربية الغربية فى أى نزاع قد يقوم بين الولايات المتحدة وروسيا تكون فيه أوربا مرتبطة بقرارات أمريكا فى الوقت الذى يفترض فيه الا تكون لأوربا الغربية مصلحة فى مواجهة المعسكر الشرقى .

وكان ديجول يركز على هذه النقطة بالذات بسبب انفراد الولايات المتحدة فى اتخاذ القرار باستخدام الأسلحة الذرية من عدمه الأمر الذى كان يقدر ديجول بشأنه ان الولايات المتحدة قد تتخذ قرارا باستخدام الأسلحة الذرية فى الوقت الذى يمكن ان لا تكون أوربا الغربية ذات صلة بموضوع نزاعها مع الشرق وبذلك تعرض أوربا الغربية نفسها لاخطار القذف النووى المضاد ولخطر نزاع عسكرى مع الشرق فى الوقت الذى لا تستطيع فيه أوربا الغربية المساهمة فى منع القرار الأمريكى الذى نتج عنه استخدام الأسلحة الذرية ضد الشرق .

وفى الجانب الآخر قد تكون أوربا الغربية مهددة فعلا من جانب الشرق ويتطلب الأمر ازاء مثل هذا الموقف أن تستخدم الأسلحة الذرية أو يهدد باستخدامها ضد الشرق وتكون أمريكا فى موقف تريد بموجبـه حمـاية أراضيها من قذف ذرى مضاد وبالتالى تتمنع فى استخدام القذف النووى ضد الشرق أو التهديد باستخدامه حيث ان أوربا الغربية ليس لها سلطة

اجبار امريكا على ضرورة استخدام الأسلحة الذرية بل ان الكلمة الأولى والأخيرة فى هذا الشأن تعود الى الولايات المتحدة والى رئيس الولايات المتحدة بصفة خاصة حيث ان الأمر باستخدام القذف الذري يجب ان يصدر بمعرفته شخصيا . وكانت هذه المساجلات الذرية تطفو على العلاقات الفرنسية الأمريكية ولم تكن فرنسا تمتلك بعد قوة ردع ذرية يمكنها ان توازن بها موقفها مع أمريكا .

الا ان ايديناور ابدى تحفظاته على آراء ديجول هذه رغم وجاهة بعض وجهات النظر بها وحتى لا ينفرد فى مثل هذا الموقف ابدى اقتراحا بأن تشكل لجنة على مستوى رؤساء وزراء السوق الأوربية لتدرس اقتراحات ديجول هذه حيث ان ايديناور لم يرغب ان يعارض بشخصه اقتراحات ديجول التى كان يعارضها فى داخليته حتى لا يتأثر التقارب الالمانى الفرنسى . وانعقد أول اجتماع لرؤساء حكومات السوق المشتركة فى باريس يوم ١٠ فبراير ١٩٦١ ثم عاودوا الاجتماع مرة أخرى فى بون يوم ١٨ يوليو ١٩٦١ وصدر عنهم بيان جاء به :

« ان أوربا الموحدة والحليفة للولايات المتحدة وللشعوب الأخرى الحرة هى فقط التى يمكنها ان تواجه الأخطار التى تهدد أوربا والعالم الحر بأكمله . ومن أجل الرغبة فى أن تتحمل الدول الأوربية الأخرى مسئولياتها وواجباتها فى التجمع الأوربى فقد قرر رؤساء الحكومات التالى بعد :

— انجاز ومتابعة التعاون من أجل تتويج العمل الذى انجز بشأن قيام مؤسسات أوربية متكاملة .

— اجتماع رؤساء الحكومات فى فترات منتظمة من أجل مقارنة وجهات النظر ودراسة السياسة الجماعية من أجل انماء الوحدة السياسية الأوربية وتقوية حلف الاطلنطى .

— تكليف لجنة دراسة لتقدم مشروعات عن الوسائل التى يمكن أن تصبغ وحدة الشعوب بطابع دستورى وذلك فى أقرب فرصة ممكنة . »

واضح من القرارات ان غالبية رؤساء وزرات حكومات دول السوق الأوربية لم يوافقوا على مبدأ التخلى عن الولايات المتحدة التى يمثلها حلف الاطلنطى بل قرروا الاستمرار فى النظر الى أمور التوحيد الأوربى بالاشتراك مع تواجد حلف الأطلنطى أى استمرار انضمائهم اليه . وقامت لجنة الدراسة المسماة « بلجنة فوشيه » نسبة الى رئيسها كريستيان فوشيه وقدمت مشروعها رقم واحد وتتحدث عن الاتحاد الفيدرالى الأوربى ثم قدمت

مشروعها الثانى الا أن الاغلبية لم توافق عليه وترك الموضوع جانبا . وكانت انجلترا فى هذا الوقت قد بدات تشعر بالقوة الاقتصادية للسوق الاوربية وطلبت أن تنضم اليها بشروط خاصة بالنســـبة لظروفها كدولة تنتمى للكومنولث الا أن ديجول رفض انضمام انجلترا بموجب شروط تختلف عن شروط معاهدة روما وهى الشروط التى نظمت سبل الانضمام للســوق الاوربية المشتركة .

هذا ووجد ايديناور انه يجب عليه أن ينفذ تصرفا مشتركا مع فرنسا بعد فشل دول السوق الأوربية فى الاتفاق على صيغة سياسية ترضى ديجول فى مجال السياسة الأوربية فاقترح ابرام معاهدة صداقة بين فرنسا والمانيا الاتحادية من أجل زيادة التنسيق بين الدولتين فى مجال السياسة الدولية والاوربية وهذا للعمل على ربط كل من الدولتين برباط وثيق ينبع عنهما سويا . ووافق ديجول على اقتراح ايديناور وتم توقيع المعاهدة فى ٢٢ يناير ١٩٦٣ . ورغم انها ليست معاهدة مصيرية الا انها واجهة للتعاون بين البلدين شعر ايديناور انها خطوة ثابتة نحو استمرار توطيد العلاقات بين الدولتين التى كانت شاغله قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها وكان هذا العمل هو آخر عمل على المستوى السياسى الدولى توج به ايديناور حياته السياسية .

تم فى نوفمبر ١٩٥٩ عملية تحويل اساسية فى برنامج الحزب الاشتراكى الديمقراطى وسمى هذا التحول « ببرنامج جودسبرج » الذى من جرائه تحول الحزب الى رعاية جميع الطبقات بين الشعب الألمانى الغربى بعد ان كان يهتم بالطبقات الوسطى ونص برنامجه الجديد : ان الحزب الاشتراكى الديمقراطى هو حزب الراى الحر ويشمل مجموعة الشعب باختلاف عقيدته الدينية وبذلك اصبح الحزب الاشتراكى الديمقراطى يمثل اليسار الوسط . وفى انتخابات ١٩٦١ لم يفز الحزب الديمقراطى المسيحى باغلبية تسمح له بالانفراد بالحكم كما كان موقفه بعد انتخابات ١٩٥٧ حيث تحصل على ٢٤٢ مقعداً بما ينقص ٢٨ مقعدا عن انتخابات ١٩٥٧ الأمر الذى دفعه عام ١٩٦١ الى أن يتعاون مع الحزب الديمقراطى الحر الذى كانت له وقتئذ ٦٧ مقعدا فى الوقت الذى تحصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى على ١٩٠ مقعـــدا بزيادة ٢١ مقعداً عن انتخابات ١٩٥٧ .

ووجد الحزب الديمقراطى الحر عام ١٩٦٤ ان الوقت قد حان لكى يحدد ايديناور موقفه من استمرار توليه الحكم . وكان ايديناور يشعر ان عليه ان ينسحب من الحكم الا أن احداث برلين الغربيـــة وتزايدها وقتئذ دفعته الى أن يستمر لفترة فى الحكم . وقد سلم ايديناور خطابا للحزب الديمقراطى الحر يبلغهم فيه عن رغبته فى التحالف معهم من اجل تشكيل

حكومة ائتلافية وافاد انه ينوى اعتزال الحكم بعد سنتين . وبذلك نجح الحزب الديمقراطي الحر في زحزحة ايديناور بطريقة نوعية حتي يمكن لهم ان يشقوا طريقهم فى أجواء المانيا الغربية السياسية بعد أن سيطر عليها ايديناور بطريقة اسطورية لسنوات طويلة حجب فيها الأضواء عن الجميع .

كان جون كيندى قد انتخب رئيسا للولايات المتحدة فى نهاية ١٩٦٠ وكانت الخطوط العريضة لسياسته تدعو الى التفاهم مع الشرق ـ كبديل للموقف الذى وصلت له الأمور بين الغرب والشرق ـ ولم يكن كنيدى من جيل ايديناور خاصة وكان كيندي يناهز ٤٣ عاما وزاره ايديناور فى أمريكا ليتعرف عليه الا انه لم يجد فيه ما يمكن أن يعوضه عن دالاس او ايزينهاور وكان فى أحاديثه الخاصة يسميه « شاب واشنطن » ذلك لأن ايديناور شعر بالفارق فى ممارسته الأمور السياسية مع رئيس أمريكا الجديد عن وسيلة ممارستها مع أسلافه هذا وان كان الخط السياسى لكيندى قد سار فى نفس طريق اسلافه الا انه كان يبحث بين طيات السياسة الدولية عن منحنيات تمكنه من أن ينطلق بها الى أفق ليبرالية جديدة الأمر الذى لم يرتض ايديناور بها .

زار كيندى المانيا الغربية وبرلين الغربية واعلن عن تأييده التام لالمانيا الغربية وصرح بضرورة الدفاع عن برلين الغربية اذا تعرضت لأى تهديد جديد خاصة وكانت برلين الغربية قد تعرضت لحصار فى أواخر عام ١٩٦١ ـ سنسرد تفاصيله لاحقا ـ الا ان معاير التوازن الذرى كانت قد قد فرضت مطالبها على الجانبين ولم تعد أمريكا هى المسيطرة الوحيدة على زمام الأمور الدولية لتؤثر فيها منفردة مثل ما كانت عليه فى بداية الخمسينيات وقت هيمنتها الذرية المطلقة . ونستطرد انه اذا كان كيندى قد مارس سياسة حافة الهاوية فى ازمة صواريخ كوبا عام ١٩٦٢ تلك التى ابتدعها دالاس وبطريقة تفوق تقديرات دالاس الا ان تهديد أمن الولايات المتحدة ذاته وفى أراضيها هو الذى أجبر كيندى الى التوصل الى هذه المواجهة مع خروشوف والتى يمكن ان تسمى بأنها أول مواجهة حقيقية ذرية في تاريخ العالم ومنها تراجع كل من خروشوف اولا ثم كيندى الا انه كان تراجعا مدروسا متوازيا أقره الطرفان معا وكان لا يعقل أن تعاود أمريكا بعدئذ الى مثل هذه المواجهة الذرية مع روسيا لعلاج اية ازمة حتى لو كانت بخصوص برلين الغربية ومن هنا فرض الرعب النووى على القاموس السياسى للدولتين بمبادىء سياسية جديدة كان كل منهما يأنف الاقتراب منها مسبقا وهى تلك الخاصة « بمبدأ التفاوض » و « التهادن » وهو ما تبلور الى « سياسة الوفاق » بعدئذ .

اعتزل ايديناور الحكم فى أكتوبر ١٩٦٣ ومن الجدير أن نذكر أنه قدم لألمانيا الغربية العديد من الخدمات الانجازية فقد عاصرها محطمة محنية وتركها وقد شبت ونهضت ورغم ان الشعب الألمانى هو الذى حقق هذه المعجزة بعرقه وجهده الا أنه عاونه فى الوصول لهدفه . واذا كان النجاح قد حالفه فى مجال الانجازات الداخلية فانه لم يستطع أن يحقق لألمانيا ككل اهم أمانيها فى اعادة وحدتها فان كانت سياسته ازاء هذا الموضوع قد اتسمت بالانعزالية الاعتبارية معتمدا على حلول غير واقعية بخصوص توحيد المانيا الا انه يجب أن نقر ان القوى الدولية المؤثرة المحيطة كانت اقوى منه ومن كل المانيا لفترة طويلة وما يؤخذ عليه إنه لم يضع الأساس الأولى أو التقديرى لتوحيد المانيا وهو الأساس الذى وضع بعدئذ فى بداية السبعينيات . وفى مجال السياسة الخارجية حالفه النجاح فى ربط وتوطيد صلات ألمانيا الغربية مع الغرب الا أنه ترك العلاقات فاترة مع الشرق كذلك لم يحالفه الحظ فى سياسته مع مشكلة الشرق الأوسط الأساسية الا وهى مشكلة فلسطين وانحاز لاسرائيل تماما بل وصل الى اغضاب العرب وقد لا يكون هذا المجال هو الموقع لتفاصيل هذا الموضوع الا أنه من الواجب الاشارة اليه .

اننى سأذكر فقط بعض النبذات التى جاءت فى مذكرات ايديناور والتى تدل دلالة واضحة أنه كان بعيدا كل البعد عن فهم حقيقة أبعاد المشكلة العربية الاسرائيلية وأعتقد ان من مسببات ذلك ما يرجع للعرب ذاتهم فى ذلك الوقت حيث أنهم لم يقدموا له الشرح المبكر المقنع لقضيتهم وتركوا الميدان لاسرائيل تعمل فيه بمفردها . وأخشى أن يكون ايديناور قد تأثر حين وضع سياسته تجاه العرب بسابق مواقف عاطفية شدته اليها تصرفات بعض اليهود الألمان الذين ساعدوه ماديا بعد أن طرده هتلر من عمله عام ١٩٣٣ كعمدة لمدينة كولون حين اشتدت عليه الأزمة المالية .

ذكر ايديناور هذه الوقائع فى مذكراته — وهى من علامات شجاعته الادبية فى التدوين تلك التى يستحق عليها التقدير — قال ايديناور : (اننى اتذكر الوقت الذى طردتنى فيه النازية من عملى كعمدة لمدينة كولون وجمدت فى نفس الوقت أموالى فى البنك وقطعت عنى معاشى ولم أكن احتفظ فى منزلى بقدر كبير من النقدية السائلة وكنت اتوقع اليوم الذى سأضطر فيه الى ان ابيع بعض المقتنيات ذات القيمة من أجل أن اتدبر معيشة عائلتى . وفى هذا الوقت زارنى صديقى الحميم دانى هانيمان من جرينتش فى كونتيت وهانيمان هذا يهودى . وبدون ان احدثه عن مشاكلى المالية — وكان بمقدوره أن يتصورها — فقد قال لى « لا بد انك تمر بأزمة مالية حادة »

وكان قد أحضر لى مبلغ عشرة آلاف ريتشمارك حتى لا اتواجد فى ضائقة .

وكنت وقت عملى كعمدة لمدينة كولون قد عينت الآنسة هيرتا كروس سكرتيرة عامة وهى سيدة شديدة الذكاء وهى يهودية . وبعد ان تولى هتلر الحكم هاجرت فى الوقت المناسب الى الولايات المتحدة الأمريكية . وزارنى والدها وكان يعمل استاذا فى جامعة فرانكفورت وذلك ليودعنى حيث كان سيلحق بابنته فى أمريكا وسألنى عن أحوالى العائلية فافدته اننا بدون مشاكل مادية فى الوقت الحالى بسبب المساعدة الكريمة خاصة دانى هانيمان وقال لى البروفسور كروس ان لديه بعض المدخرات وقدمها لى وقد تأثرت بصنيعه وشكرته دون أن اتقبل منه المبلغ . وكان لى العديد من الأصدقاء خاصة وكنت عمدة كولون . لكن هانيمان والأستاذ كروس هما فقط من تقدما لمساعدتى . ويذكرنى تصرفهما ما جاء فى العهد القديم « عليك أن تحب جارك مثل نفسك » ...)

لم تكن هذه السطور هى الوحيدة التى يمكنها أن تبين لنا حقيقة شعوره بل تعدتها بالكثير فى مذكراته . ويذكر أيضا ايديناور أن أول من توجه اليه فى منزله وقابله قرب نهاية الحرب العالمية الثانية كان ضابطا يهوديا من المهاجرين الالمان الذين هاجروا الى أمريكا ثم عمل بالجيش الأمريكى وقد حضر هذا الضابط الى منزله ليتعرف اذا كان ما زال على قيد الحياة حيث ان القيادة الأمريكية كانت تريد مقابلته لتوكل اليه وظيفة عمدة مدينة كولون — تلك الوظيفة التى كان يشغلها منذ ١٩١٩ حتى طرده منها هتلر عام ١٩٣٣ — ومن هذه المواقف يظهر جليا أنه كانت لايديناور ميولا عاطفية فياضة تجاه اليهود عامة ازاء تصرفاتهم السابقة معه وهذه ليست من الأمور الغير حميدة حيث أنها تخص الانسان ذاته ومن حقه أن يواليها ويعلنها . أيضا من حق ايدينارر أن يعلن عن تأثره ازاء ابادة هتلر لليهود .

ولكن الأمر يختلف اذا نتج من جراء العطف الزائد عن الحدود العادلة أن يضار من ليس لهم فى الموضوع ناقة ولا جمل . لقد وجد ايديناور ان من واجبه تعويض اسرائيل وبعض الجمعيات اليهودية العالمية عن أعمال هتلر الوحشية ضد اليهود وبلغت قيمة اتفاقية التعويضات الأولى مبلغ ٤ مليار ديتشمارك تلتها اتفاقيات تعويضات أخرى لمبالغ ضخمة يصعب حصرها وعندما اذيع البيان الرسمى الإلمانى عن اتفاقية التعويضات هذه فى مايو ١٩٥٢ احتجت الدول العربية لدى المانيا الغربية على هذا الاجراء . ومن الجدير بالذكر ان هذه التعويضات فاقت بحد خيالى هدفها وباتت تمس كيان العرب ثم تحولت فى نهاية الأمر عام ١٩٦٤ الى امدادات حربية مجانية من المانيا الغربية لاسرائيل استخدمتها اسرائيل فى حربها ضد العرب .

وقد كتب ايديناور فى مذكراته عن التعويضات الالمانية الغربية لاسرائيل وعن موقفه من العرب فقال : (عندما توليت منصب المستشارية عام ١٩٤٩ قدرت ان تدبير تعويضات منا لليهود هى احدى واجباتنا الهامة جـدا . وكان يمكننا أن نبدى نوايانا الطبيعية عن طريق تقديم مساعدات مادية أساسية ولكن كان يجب علينا ان نتحاشى من اعطاء الفكرة بان الظلم الذى وقع يمكن اصلاحه بموجب توريدات مادية فقط . فهذا لا يجب الا ان يكون كعلامة عن نوايانا الطيبة .. لقد احتجت جامعة الدول العربية بخصوص اتفاقية التعويضات التى وقعناها مع اسرائيل وذكرت أن الدول العربيـة ما زالت فى حالة حرب مع اسرائيل وانه بموجب ذلك فان اتفاق المـانيا الغربية مع احـدى الدول التى فى حالة حرب معهم هى بمثـابة انتهـاك للحياد . وانا هنا لا اريد ان ادخل فى تفاصيل موضوع معرفه هل يمكن حقيقة القول عن حالة الحرب . ان مجلس الأمن بالأمم المتحدة أصدار قرار برأى مخالف لذلك . وعلى كل حال فانه لم يكن هناك أى انتهاك لمبـادىء الحياد ونحن لم نكن نتدخل فى المشكلة العربية الاسرائيلية وأيضا لم نكن نورد معدات حربية لاسرائيل . وكنا قد اعددنا الأمر بحيث لا تشمل الاتفاقية مع اسرائيل فى امدادها بالأسلحة او الذخائر أو المعدات الحربية ولقـد قدمت الحكومة الالمانية الاتحادية ضمانات بذلك للدول العربية .

وكانت الدول العربية تخشى ان تعيد اسرائيل تصدير التوريدات الالمانية لها وتشترى اسرائيل بهذه المبالغ أسلحة ومعدات حربية ولكن هذا الخطر كان ضئيلا فى رأيى خاصة و ١٠ بالمائة فقط من البضائع التى كنا سنسلمها لاسرائيل كتعويضات كانت بضائع قوية يمكن اعادة تصديرها وأيضا كانت الاتفاقية ستمنع بالتأكيد اعادة التصدير . وكانت هناك ايضا نقطة اعتراض قد قدمت وتفيد ان التعويضات كانت ستخل بالميزان الاقتصادى بالشرق الأوسط وفى هذه النقطة كان من رأيى ان نعقد اتفاقيات تجارية بين الدول العربية وبين المانيا الغربية وكنا نعلم ان العديد من الدول العربية لها برامج اقتصادية واسعة وكان يمكن لحكومة المانيا الاتحادية أن تقدم المسـاهمة الفعالة فى توريد المعدات والخبرة والجامعة العربية كانت تعلم جيدا بهذه الامكانيات ولم تخف حكومة المانيا الاتحادية انها كانت ترغب المساهمة بالقدر المستطاع فى تشييد اقتصادية الدول العربية .

وكانت هناك بعثة اقتصادية المانية غربية تجرى مفاوضات فى القاهرة برئاسة وكيل الوزارة فيستريك كذلك كانت حكومة المـانيا الغربية على استعداد لارسال بعثات مماثلة للدول العربية من أجل اجراء مناقشات اذا أبديت هذه الرغبة بخصوص الاحتياجات الاقتصادية لكل من هـذه

الدول وبخصوص تقوية العلاقات مع الاقتصاد الالمانى . الا ان مثل هذه المفاوضات لم يكن فى الامكان اجراؤها لنهاية مرضية الا اذا توافرت لـدى الطرفان روح الصداقة وليس بالمبادأة المحملة بالتهديدات .

وكانت الجامعة العربية قد أعلنت فعلا مقاطعة الجمهورية الالمـانية الاتحادية ولكن هذا لم يكن الا بان يضر الاعضاء . كذلك كنت اقدرها بدون ذات تأثير سياسى ما . لقد بذلت الحكومة الألمانية الاتحادية الجهد منذ البداية فى شرح أسباب وحدود الاتفاقية مع أسرائيل للدول العربية من أجل انهـاء قلقها واعلنت عن رغبتها فى الحفاظ وتنمية العلاقات التقليدية بين المـانيا الغربية والدول العربية والجامعة العربية تعلم أن المانيا قدرت فى حدود المعقول احتجاجاتها التى جاءت متأخرة . ونحن عندما بدأنا مفاوضاتنا مع اسرائيل لم ننس العالم العربى وبحثنا هذا الموضـوع فى مجلس الوزراء ولكن لم يكن أمامنا من طريقة أخرى للتصرف . وأنا لا أنفى خطورة موقف المقاطعة ولكننى كنت أقدر ان التعقل سينتصر على المقاطعة . انه كان من الأكيد ان اتفاقية التعويضات الالمانية الاسرائيلية كانت ستثقل على العلاقات بين المـانيا الغربية والدول العربية وهذا كان سيجلب الخسائر المادية ولكن لما كانت جمهورية المانيا الاتحادية ليست من القوى التى لها أهداف سياسية فى الشرق الأوسط فاننى أعتقد ان علاقاتنا كانت سرعان ما ستعود طبيعية. ولم أكن على استعداد لأن اترك نفسى للقلق من تهـديدات جامعة الدول العربية .. »

أضيف وافيد انه علم بعدئذ ان ايديناور عقد صفقة اسلحة مع اسرائيل عام ١٩٦٢ بمبلغ ٨٥ مليون دولار تخصم من التعويضات الالمانية وقد نفذت هذه الصفقة قبل اعتزال ايديناور للحكم بسنة واستمرت الصفقة قائمة التنفيذ فى عهد المستشار ايرهارد الذى خلفه وحتى هنا لم يف ايدينـاور بالوعود التى قطعها للعرب فى هذا الشأن مسبقا .

فترة ما بعد ايديناور

عندما تولى ايديناور الحكم كانت البلاد مدمرة وكان الحرمان من سمات الشعب وترك ايديناور الحكم وقد أصـبحت المانيـا الاتحـادية من أرفع الدول المتقدمة فى العالم وتعتبر هذه الفترة قياسية بالنسبة لاعادة بناء دولة من الانقاض . لقد أصبح هذا الرجل بمثابة الأب الروحى للألمان أكثر منـه مستشارهم وهذا بصرف النظر عن الامور السياسية لان المجموعة تعوزها فى مثل هذه الظروف الحكمة أكثر من الخبـرة . لقـد انجز ايديناور كل الـاتفاقات التى كانت لازمة من اجل تحالف المانيا الاتحادية مع الغرب ومع

المجموعة الأوروبية الغربية لدرجة انه لم يترك مجالا لتعاقدات دولية أساسية لخلفائه المباشرين حيث كان معظم واجب هؤلاء هو تسيير دفة العمل والسير فى الطريق الذى رسمه ايديناور .

كان هناك أربعة من الحزب الديمقراطى المسيحى يتنافسون من أجل منصب المستشار خلفا لايديناور وهم لودفيج ايرهارد وجوزيف شتراوس وجرهارد شيرويدر وأوجين جيرستينير . وفى يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦٣ انتخب لودفيج ايرهارد مستشارا لألمانيا الاتحادية بأغلبية ٢٧٩ صوتا ضد ١٠٨ وامتناع ٢٤ . اراد ايرهارد ان تستمر سياسة الحكومة الجديدة كما كانت عليه سابقتها واعلن فى مجلس النواب ما يلى :

« لا توجد فترة فى تاريخ المانيا صاحبها النجاح مثل الفترة التى قضاها ايديناور فى الحكم . وفى هذا الوقت فاننى اتجه اليكم الى أول مستشار المانى فيدرالى انكم لم تكونوا طوال الاربعة عشر عاما الماضية رئيسا للحكومة فقط بل كنتم رجل الدولة الشجاع والنشط . واذا كنا استطعنا ان نكتسب لهذا الجزء من وطننا الذى أصبح حرا مكانة مشرفة له بين دول العالم الحر فان الفضل الأول لذلك يعود لكم . واذا استطاع اخوتنا واخواننا الذين مكثوا فى الجانب الآخر من حدود القطاع السوفيتى ان يأملوا بان الساعة ستدق يوما من اجل خلاصهم فهذا عائدا الى عملكم المضنى ومجهودكم الدءوب .. ولذلك أرجو أن لا ترفضوا لى وانا خليفتكم نصائحكم فى المستقبل »

وبهذه الكلمات قدم ايرهارد نفسه الى مجلس النواب الالمانى الغربى واوضح فيه انه سيستمر فى أمور السياسة الخارجية على نفس الخط الذى رسمه لها ايديناور كما اوضح اهمية موازنة ميزانية الدولة وانه لن يتوانى فى تطبيق المادة رقم ١١٣ من الدستور وهى تلك التى تنص على سلطة الحكومة فى ايقاف المصروفات حتى اذا اقرها مجلس النواب اذا ما لم تكن تغطيها موارد ثابتة فى ابواب الميزانية الا ان ايرهارد لم يلجأ مطلقا الى هذه المادة وفى كثير من الأحيان زادت مصروفات الدولة عن أصول وارداتها المقدرة. وفى مجال السياسة الخارجية فان ايرهارد لم يتبع تماما الخط السياسى الذى كان قد رسمه ايديناور فهو فى هذا الشأن أولى أهمية كبرى للتقارب تجاه أمريكا واظهر شيئا من عدم المراعاة بالنسبة للسياسة الالمانية تجاه فرنسا الأمر الذى اثار حفيظة ديجول نوعا خاصة بعد أن كان هذا الاخير قد لمس اهتمام ايديناور تجاه تنمية العلاقات الالمانية الفرنسية وقد حاول ايديناور أن يثنى ايرهارد عن سياسته هذه تجاه فرنسا الا ان ايرهارد لم

يستمع الى نصائحه وتمادى فى تركيز ثقله صوب الولايات المتحدة وايده فى هذا السبيل وزير خارجيته جيرهارد شرودر . وحاول ايديناور بصفتـه رئيس الحزب الديمقراطى المسيحى ان يستدعى ايرهارد ليجتمع باللجنة التنفيذية للحزب ليقدم وجهة نظره تجاه موقفه هذا من فرنسا الا أن ايرهارد رفض ان يناقش مثل هذا الموضوع أمام الحزب الأمر الذى بدأ فيه ايرهارد بعد سنة ونصف من توليه السلطة يواجه معارضة من كبار رجال الحزب وهم الذين سبق لهم أن أيدوا ترشيحه لمنصب المستشار ضد رغبة ايديناور .

كان ديجول قد زار المانيا الاتحادية فى ٣ يوليو ١٩٦٤ فى زيارته الدورية الثانية لها كما تنص على ذلك معاهدة الصداقة الفرنسية الالمانية من جراء تبادل الزيارات دوريا بين رئيسى الدولتين وحاول ديجول فى هذه الزيارة ان يقنع ايرهارد بمشروعه الخاص باوروبا المتحدة الذى يمكنه ان يضم الدول الاوربية المندمجة اقتصاديا فى السوق الاوربية لتندمج سياسيا فى كتلة بين روسيا وامريكا الا ان ايرهارد رفض هذا الاقتراح الفرنسى واعتبره موجها ضد الولايات المتحـدة وقد وضـح الجفاء بينهما من جديد عندما تقابلا فى منتصف ١٩٦٥ ومن الواضح ان ديجول كان يرمى الى التقليل من اهمية تواجد امريكا فى اوربا بعد ان مد جسور التفاهم بين باريس وموسكو للدرجة ان استشعر بموجبها ديجول استحالة افتراض حصول مواجهة نووية بين فرنسا والاتحاد السوفييتى مع العلم بان فرنسا قد اصبح لديها فى هـذا الوقت قوة ردع نووية فرنسـية تعتبر صـغيرة اذا ما قورنت بقوة الردع الامريكية الا انه يمكنها ان تكون فعالة اذا ما خصصت لقوة ثالثة اوربية غربيـــة .

تمت فى بداية عهد ايرهارد اول خطوة نحو فتح باب زيارة اهالى برلين الغربية لعائلاتهم فى برلين الشرقية وزار قرابة ثلاثة ارباع مليون فرد القطاع الشرقى من برلين الا ان هذه الظاهرة لم تدم طويلا حيث سرعان ما توقفت الزيارات من جديد . بذل ايرهارد الجهد فى انشاء علاقات اقتصـادية مع بعض الدول الاوربية الشرقية فاقيمت علاقات اقتصادية مع رومانيا والمجر وبلغاريا وهذا بالاضـافة الى بولندا التى كان قـد اقيم مسـبقا علاقات اقتصادية معها الا ان آثار هذه العلاقات لم تنعكس سياسيا بالقدر الذى كان يرجى منها خاصة وقد كان الجمود يحيط بشطرى المانيا .

كان فيلى برانت قد انتخب رئيسا للحزب الاشتراكى الديمقراطى فى ١٦ فبراير ١٩٦٤ بعد وفاة اريك أولنهاور ويعتبر فيلى برانته من قدامى أعضاء الحزب حيث انضم له وهو فى السابع عشرة . واضطر أمام الارهاب النازى الذى كان يتعقبه ان يلجأ الى النرويج عقب تولى هتلر الحكم وبعد

ان عاد الى المانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عاود الى ممارسة نشاطه السياسي الى ان تولى منصب عمدة مدينة برلين الغربية عام ١٩٥٧ وللحزب الاشتراكي الأغلبية العددية السياسية ببرلين الغربية .

هذا وقد خاض ايرهارد المعركة الانتخابية عام ١٩٦٥ وحافظ الحزب الديمقراطي على مركزه وزادت مقاعده بمقدار ٣ مقاعد اما الحزب الاشتراكي الديمقراطي فقد تحصل على ٢٠٢ مقعدا بزيادة ١٢ مقعدا هـذا في الوقت الذي خسر فيه الحزب الديمقراطي الحر ١٨ مقعدا . واستمر ايرهارد في الحكم بعد ان جدد الائتلاف مع الحزب الديمقراطي الحر . وتابع ايرهارد نفس سياسته السابقة الا انه اصيب بنكسات سياسية من جراء تصرفات امريكية هزت مركزه نوعا وذلك عندما زار ايرهارد جونسون رئيس الولايات المتحدة في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٥ حيث طالبه جونسون بان تدفع المانيا الاتحادية نصيبها في تكاليف القوات الامريكية الرابضة بالمانيا الاتحادية لتكون ٤ر٥ مليار ديوتشمارك وعلى ان تدفعهم المانيا الاتحادية بالعملات الصعبة . وقد حاول ايرهارد تعديل شروط جونسون هذه خاصة وان ذلك سيؤثر في ميزانية المانيا الاتحادية الا ان جونسون صمم على طلباته الامر الذي اضطر ايرهارد قبولها .

وكانت امريكا قد بدات تشعر بوطأة حربها في الهند الصينية وبتذبذب قوة الدولار في الاسواق العالمية مما دعاها الى ان تطالب المانيا الغربية بان تدفع نصيبها في نفقات القوات الامريكية في اوربا بالعملة الصعبة . وقد حاول ايرهارد في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٦ عندما زار الولايات المتحدة ان يعدل من شروط امريكا هذه الا ان جونسون رفض تعديلها ولم يجد ايرهارد مفرا من قبولها وهو الذي كانت ميزانيته لعام ١٩٦٧ كانت تواجه عجزا يقدر ٩ر٧٣ مليار ديوتشمارك .

واقترح ايرهارد على حكومته ان يجري موازنة هذا العجز بموجب فرض ضرائب جديدة الا ان الحزب الديمقراطي الحر رفض مبدأ زيادة الضرائب وصمم على موقفه ثم سحب وزراءه من الائتلاف الوزاري ووجد ايرهارد انه لم يعد يمتلك الاغلبية العادية التي تمكنه الاستمرار في الحكم في الوقت الذي قدم فيه الحزب الاشتراكي الديمقراطي طلبا في مجلس النواب بطرح الثقة بالحكومة وتواجد الحزب الديمقراطي المسيحي في اول ازمة من نوعها منذ ١٩٤٩ وحاول أن يثني الحزب الديمقراطي الحر عن موقفه الا ان الأخير رفض معاودة العمل مع الحزب الديمقراطي المسيحي واعلن انه قرر ان ينتقل الى صفوف المعارضة .

طالب الحزب الاشتراكي بانتخابات جديدة وحدد إن اية حكومة فيدرالية قادمة يجب أن تعالج المواضيع التالية بكل وضوح بدلا من الطريقة الغامضة التي كان ايرهارد يعالج بموجبها مثل هذه المواضيع الجوهرية الا وهي :

— ان الحكومة الفيدرالية يجب ان تعيد النظام الى علاقتنا بواشنطن وباريس من اجل ثبات الامور داخل المانيا الاتحادية ومن أجل أمنها الخارجي .

— كمساهمة فى تخفيف التوتر الدولى كان لزاما على المانيا الاتحادية أن تنبذ مطالبها الخاصة بامتلاك أسلحة نووية .

— ان تعمل بجدية من اجل اعادة العلاقات مع جيرانها الشرقيين الى حالتها الطبيعية .

— يجب ان توضح حقيقة موقفنا ازاء سلطات المانيا الشرقية .

— يجب العمل على انقاذ حالة المانيا الاتحادية الاقتصادية ودرء موقف الركود الذى يتهددها .

وبذلك وجد الحزب الاشتراكي الديمقراطى ان الوقت قد حان لكى يملى شروطه ومبادئه خاصة وكان يشعر ان الحزب الديمقراطى المسيحي قد بدأ ذاته يستدير من مقاومة تأييد ايرهارد رغم ان الحزب هو الذي اوصله ضد رغبة أيديناور الى منصب المستشارية . ووجد ايرهارد نفسه فى موقف لا يحسد عليه الامر الذى أبدى رغبته للحزب بأنه ينوى الانسحاب وافساح المجال لغيره .

ويجدر بنا ان نفيد ان فترة حكم ايرهارد إتسمت بالفشل السياسي مع العالم العربى حيث تدهورت العلاقات السياسية بين المانيا الغربية والعالم العربى وكانت اسرائيل هى سبب ذلك الموقف المؤسف . فبالرغم من ان الرجل العربى يقدر الرجل الألمانى حق تقديره ويشعر العربى أن الألمانى يقدره بدوره الا ان العلاقات السياسية بين المانيا الغربية وغالبية الدول العربية لم تساير وقتئذ هذا الشعور الشعبى المتبادل بل تعثرت ووصلت الى مرحلة القطيعة .

فقد استمر ايرهارد فى تنفيذ صفقة الاسلحة مع أسرائيل فى نطاق التعويضات الالمانية الغربية وتأكد ذلك وقتئذ لمصر وللدول العربية ومن هنا خرج الموضوع من نطاق مبدأ تقديم تعويضات لليهود مقابل ابادة هتلر للعديد منهم — تلك التعويضات التى قدمت الى دولة اسرائيل وهى ليست

وريثتهم الشرعية ــ خرج الموضوع وتبدل الى تسليح وتقوية اسرائيل . ومن الواضح ان هذه الأسلحة المجانية كانت ستوجه ضد الدول العربية وبالذات ضد تلك التي فى مواجهة اسرائيل الامر الذى دفع مصر وغالبية الدول العربية الى قطع علاقاتهم الدبلوماسية مع المانيا الغربية عام ١٩٦٥ نتيجة لهذا التصرف الذى انتفى من كل روح تعاونية سلمية واتسم بالعمل على مساعدة العدوان ضد الدول العربية خاصة والصبغة العدوانية كانت ملمغة فى التصرفات الاسرائيلية من حربها ضد العرب عام ١٩٤٨ و ١٩٥٦ . وقد اكدت الاحداث بعدئذ صحة وجهة نظر العرب عندما استخدمت اسرائيل هذه الأسلحة واغتصبت بها مساحات شاسعة من الأراضى العربية واضافت المزيد من المهاجرين على المهاجرين الاصليين .

لقد فسر ايرهارد ارساله هذه الاسلحة لاسرائيل بانها ارسلت لها بناء على طلب الحكومة الأمريكية ورفضت مصر تعليله لأن الواقع اشار وقتئذ ما يخالف ذلك واستمرت العلاقات السياسية مقطوعة لسنوات بين البلدين . ان تصرفات ايرهارد كانت موازية لتصرفات ايديناور فى العطف الزائد على اسرائيل .

وفى الجانب الآخر نجد أنه بالنسبة الى تقنين اعمال ايرهارد تجاه وطنه فيجب ان نقر له انه هو الذى خطط لنهضة المانيا الغربية الاقتصادية وهو الذى رافق الاقتصاد الألمانى الغربى من مهده وقت ان كان الحطام والدمار يغطى كل المانيا الى أن أوصله الى القمة الاعجازية فى وقت قياسى ادهش الجميع . واعتقد ان خدمات ايرهارد لبلاده فى مجال الاقتصاد فاقت بمراحل ما قدمه لها سياسيا فى فترة رئاسته لانه ليس من المفروض لكل اقتصادى ناجح أن يكون فى ذات الوقت سياسيا وقائدا واداريا ناجحا . ومن الواضح ان ايديناور كان على حق عندما عارض فى تولي ايرهارد الحكم لانه كان يشعر بالضرورة عدم مقدرته علي ادارة دفة الحكم فى البلاد .

وبعد استقالة ايرهارد دارت المفاوضات بين الحزب الديمقراطى المسيحى وبين الحزب الاشتراكى الديمقراطى من اجل تكوين وزارة ائتلافية كبرى فوافق فيلى برانت وبذلك دخل الحزب الاشتراكى الديمقراطى الحكم لأول مرة منذ ١٩٤٩ .

انتخب الحزب الديمقراطى المسيحى كورت كيسنجر ليتولى منصب المستشار وتولى فيلى برانت منصب نائب المستشار ووزير الخارجية وتشكلت الوزارة من ١٠ وزراء من الحزب الديمقراطى المسيحى وتسعة من الاشتراكى الديمقراطى وبدأ الحزب الاشتراكي الديمقراطي منذ ٢٦

نوفمبر ١٩٦٦ فى العمل على نشر نظريته الخاصة بضرورة الانفتاح على الشرق من اجل تحريك موقف الركود الذى وصلت اليه المانيا الاتحادية ازاء المانيا الديمقراطية . وقد ساهم كيسنجر فى هذا الخصوص الا أن مجموع التنفيذات خاصة هذه النظرية لم تتعد مرحلة تلمس الأمور والتعرف على مواقع الاقدام وكان كيسنجر لا يرغب فى الوقت نفسه أن يسير علانية فى مثل هذا الطريق لأنه كان معروفا انه طريق الحزب الاشتراكى الديمقراطى ايضا لانه بافتراض اقتناعه به فالاطراف المقابلة المعينة كان يلزمها فترة من الوقت لتتبين معالم مثل هذا النهج الجديد وفى بيان لكيسنجر حدد الأخير معالم سياسته حيث قال :

لقد انقضت مدة ٢٣ عاما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهذا التقرير خاصتى عن الامة يجب ان يسمى دائما « بالتقرير الخاص بالامة الالمانية المقسمة » . ان الوضع الحالى ليس نتيجة لارادة الشعب المانى . فاذا كان هذا الشعب قد تمكن فى وقت مضى من تقرير مصيره او اذا تمكن اليوم فان التوحيد السلمى للامة كان سيعتبر مصيره . وهو امر يعرفه كل فرد فى الغرب مثل ما يعرفه كل فرد فى الشرق . ان حق تقرير المصير الذى تنادى به كل شعوب العالم والذى يتضمنه ميثاق الامم المتحدة لا يمكن ان يرفض الى ما لا نهاية للشعب الالمانى .

ففى شطرى المانيا يعيش حاليا أكثر من ٧٧ مليون نسمة منهم ٦٠ مليونا فى الجمهورية الاتحادية هذا بخلاف مليون المانى يعيشون حتى الآن فى الاراضى الواقعة شرق خط الاودر نييس . وبالنسبة لتعداد المانيا عام ١٩٣٣ فان التعداد الكلى للشعب الالمانى قد زاد بمقدار ١١ مليون فردا . الا ان هذا الشعب يعيش ويعمل على ارض سلخت منها مساحة ١١٥٠٠٠ كيلو متر مربع وايضا يعيش ممزقا بسبب تطور السياسة العالمية لما بعد الحرب . ان النزاع الكبير بين الشرق والغرب خطط حدودا بين مناطق المصالح الا ان هذه الحدود تمر وللاسف عبر بلادنا .

منذ ان تمكن الاتحاد السوفيتى من التوازن مع الولايات المتحدة فى مجال التسلح الذرى فان كلا من هاتين القوتين تقف فى مجابهة القوة الأخرى. انهما بالطبع يبذلان الجهد للابتعاد عن أى نزاع من ناتجه أن تندلع حرب ذرية يمكنها ان تدمرهما سويا . وبذلك فان هذا الخطر المروع هو الذى يضمن لنا سلاما غير ثابت الا انه يضفى صفة الابدية على الوضع الراهن . ان الخلافات المذهبية والعدوانية بين القوى تمتد اوتادها عبر اراضينا . وعليه فان من يريد تعديل هذا الوضع الخطير والغير محتمل ـ ونحن يجب ان

نعمل على تغييره ـ لا يمكنه ان يتصور ان يقوم به الا عن طريق الوسائل السلمية ...

ان العزلة التى يفرضها رؤساء الحزب الموحد تجعل علينا من الصعب ان نتحدث مع أولئك الذين يتواجدون فى الجانب الآخر من المانيا بشىء من الضمان عما يفكرون فيه وما يريدون وما يشعرون وما هم فاعلون ... الا اننا نفهم هؤلاء الرجال جيدا اعنى من يتولون السلطة هنساك . كما ان مواطنينا هناك هم المان مثلنا . انه لا توجد جنسية تسمى جنسية الجمهورية الالمانية الديمقراطية . ان الالمان الذين يعيشون فى الجانب الآخر من بلدنا قد عاشوا خلال فترة ما بعد الحرب قدرهم ومنه شكلوا انفسهم بطريقة نبدى لها احترامنا . لقد توصلوا الى نهضتهم عبر صعاب اكثر من تلك التى واجهناها . وعليه يجب أن يفخروا بذلك النجاح وايضا بالنجاح الذى حققوه فى مجال العلوم والتكنيك والتربية . أن سياستنا الألمانية تعتمد وللاسف على تطورات ليس لنا الا القليل واحيانا ليس لنا بالمرة أى تأثير عليها ولكنه رغم ذلك توجد امكانيات يمكن تنميتها بالاشتراك مع دول أخرى ومع قوى محبة للسلام يمكنها أن تصل الى تخطى هذا الوضع الراهن المفروض علينا .

ولذلك يجب علينا الحفاظ على الطريق ليستمر مفتوحا ويجب ان نتوقع على ان نتحصل على نتيجة فى اجل بعيد منهما عن افتراض التبدل السريع فى الموقف . الا انه يجب ان تظل ارادة الالمان فى ان يشاهدوا بلدهم موحدة كارادة متيقظة ولا يجب ان نغفل عنها ابدا . والى اليوم الذى سيتأتى فيه هذا التوحيد ـ خاصة وانه لا يمكن لاحد ان يطوى ارادة شعب يريد التحصل على وحدته ـ فاننا نريد استخدام الوقت المطروح امامنا لكى نعيد النظام فى بيتنا ونجهز بلدنا للاحداث القادمة ... وفى هذا المجال فان ايدينا حرة طليقة ونستطيع خلالها بمفردنا ان نخطط ونقرر ونعمل وذلك دون ان يغيب عن انظارنا مستقبل بلدنا ... »

كانت هذه هى صورة السياسة التى اتبعها كيسنجر طوال فترة حكمه وكان قد وازن علاقة المانيا الاتحادية مع الولايات المتحدة ومع فرنسا . فانه ابدى استعدادا لمزيد من التقارب مع ديجول الا انه كان يتوقف عند حدود عدم الابتعاد عن امريكا سياسيا . ويمكننى أن أقول انه كان فى أقرب الى الى طريقة ومذهب ايديناور فى الحكم عما كان عليه ايرهارد .

وفى فترة حكم كيسينجر تبادل فيلى ستوف رئيس وزراء المانيا الشرقية مع كيسنجر الرسائل من أجل العمل على دفع العلاقات بين شطرى المانيا الى الوضع الطبيعى الا ان الامر لم يرس على شىء ما طوال فترة عام من

تبادل الرسائل التى كانت تهدف الى ابراز كيان دولتين المانيتين . ومرت برلين الغربية ببعض الأزمات تلتها بعض فترات اليسر على اهاليها واهالى برلين الشرقية فى الوقت نفسه لأن التشدد لم يكن يؤلم سكان القطاعات الغربية فقط بل كان ينعكس على مواطنى القطاع الشرقي من المدينة بالتبعية لأن الجميع أقارب وأصدقاء وكانت السياسة سيفا يورق الجميع على السواء .

يجدر بنا أن نتوقف لحظة لنلقى نظرة سريعة على النهضة الاقتصادية فى المانيا الاتحادية وهى تلك التى جعلت منها معجزة القرن العشرين دون جدل . فالعقل لم يكن يتصور عام ١٩٤٥ ان هذا الجزء من المانيا يمكن ان ينهض ويصل الى ما وصل له فى نهاية الستينيات لدرجة ان فاق فى معدلات نموه تلك الخاصة بالدول المنتصرة مثل انجلترا أو فرنسا وقارب نسبيا مركز الولايات المتحدة بل ووصل الأمر بالعملة الألمانية الغربية ان ثبتت فى مركزها وارتفع من شأنها الى أن كانت فى أوقات عونا لعملات هذه الدول . وفى الوقت الذى لم يتمكن الفرانك الفرنسى ولا الاسترلينى الانجليزى ولا الدولار الأمريكى من مواجهة حقيقة قيمته الفعلية فى الأسواق الحرة مما دفعهم الى تخفيض قيمتهم فان الدويتشمارك الألمانى الغربى ظل راسخا بل وطلب منه أن يفسح المجال لبعض العملات حتى تطفو قليلا وذلك بموجب رفع قيمة الدويتشمارك .

وهذا لا أسرده الا لكى ابرز ان الفضل فى ذلك يعود أولا واخيرا الى مواطنى المانيا الغربية لأنهم تحملوا الحرمان وعملوا بكل اخلاص وبكل أمانة من أجل عودة اسم المانيا بعد أن دمرت المانيا على أهاليها . واذا كان ذلك قد تم فى المانيا الغربية فان حركة البناء قامت ونجحت ايضا فى المانيا الشرقية بل وبذل مواطنو المانيا الشرقية مجهودا قد يفوق نسبيا مجهود المانيا الغربية لأن ظروف عملهم فى عملية اعادة البناء كانت أصعب وأقسى بمراحل من عملية البناء فى المانيا الغربية وذلك لأن الامكانيات التى كانت متوفرة لألمانيا الشرقية كانت تقل عن تلك التى توفرت لألمانيا الغربية . وهذا بسبب كون أمريكا قدمت المعونات لألمانيا الغربية من معدات وزعوض اموال وخلافه

خاصة ان امريكا لم تصب بضرر تدميرى بسبب الحرب . أما فى الجانب الآخر فان الاتحاد السوفييتى ومجموعة الدول الاشتراكية ساعدت بعضها البعض وقدم الاتحاد السوفييتى معونات لألمانيـــا الشرقية الا ان الاتحاد السوفييتى كان قد اصيب فى روسيا الأوربية بدمار جسيم وكان يحتاج هو ذاته الى عملية اعادة بناء شاملة وعليه كانت بالضرورة معوناته تقل عن تلك التى قدمتها الولايات المتحدة لألمانيا الغربية .

ان النقطة البارزة هى تلك الخاصـــة بأن الأمر ليس فقط تلقى معونات فكم من دول تلقت معونات ولم تظهر عليها آثارها ورغم أن عوامل مثل هذا المثال كثيرة ومتشعبة الا اننى أستطيع ان اقول ان مواطنى المانيا الغربيـة حرموا انفسهم فى أول الأمر وجاعوا فى احيان كثيرة من اجل اشباع أطفالهم وعندما توفر لديهم بعض المزيد اتجهـوا الى تصــــديره بدلا من ان يشبعوا احتياجاتهم فقد كانوا يكتفون بالضروريات فقط الى ان مروا بمرحلة عنق الزجاجة فى معدلات الانتاج وفقط بعد هذه المرحلة بدءوا يستمتعون بنتائج مجهودهم . ورغم أن الغالبيـــة استمتعت بعد مرور سنوات الا انهم طوال فترة الحرمان كانوا يشعرون بأنهم سيصلون وبعـد ما وصلوا كان التعب وعلامة الزمن قد حطت على الغالبية فتقبلوها برضـــاء لأنهم قاموا بواجبهم وكان عزاؤهم أن الجيل الجديد هو الذى سيعيش حياة الاطمئنان بعد أن عاشوا هم جيلهم فى رعب ودمار مزج بالدماء والشـــقاء . ولم تكن برامج الحكومة هى التى نفذت العملية ولم تكن كلمات التشجيع هى التى أوصلتهم الى ما وصلوا اليه انما وصلوا بسبب ارادتهم وبها وحدها .

بالنسبة للمساكن فالمشكلة لم تكن مجرد اقامة منـازل جديدة بدلا من تلك التى دمرت بل كانت تتركز فى ضرورة ايجاد مأوى للملايين الذين هاجروا الى القطاعات الغربية من المانيـــا وهم الذين قدروا بعـــدد ١٢ مليون لاجىء زاحموا سكان هذه القطاعات الغربية الأصليين الذى كان يربو عددهم الى ما يقارب ٣٧ مليون نسمة . ولما كانت القطاعات الغربية قد فقدت ربع مساكنها بسبب الغارات أى ما يوازى ٢ر٢ مليون مسكنا بالاضافة الى ربع آخر كان يحتاج الى اصلاحات شاملة ويقـــدر عدده ٥ر٢ مليون مسكن فانه بموجب

هذه الأرقام يمكننا تصور مدى ضخامة المشكلة وخاصة بالنسبة للمهاجرين الذين لم يفتقدوا مساكنهم فقط بل فقدوا كل شيء خلفهم .

في عام ١٩٤٩ تم تشييد ٢١٥٠٠٠ مسكنا وارتفع العدد الى أن وصل الى ٣٦٢٠٠٠ عام ١٩٥٠ . وحتى عام ١٩٥٢ كان قد تم تشييد ١ر٨ مليون مسكنا . وهذا العدد يعتبر من المعجزات في حد ذاته لأن الالمان كانوا ينفذون عملية التشييد وهم في حالة معنوية يصعب على الانسان تصورها أيضا لم تكن العملية تبدأ من أرض فضاء يجرى تخطيطها ومن ثم يبدأ البناء في الظهور بل كانت العملية يجب ان تبدأ بنقل الأنقاض التي كانت تفترش هذه المساحات مع رفع الأساسات القديمة ومن ثم تمهيد الارض حتى يمكن أن تبدأ بعد ذلك عملية البناء ذاتها الأمر الذي تتطلب مجهودا مضاعفا .

وقد قدم مواطنو المانيا هذا المجهود قدمه رجالها وشيوخها ونساؤها وأطفالها وذلك في شطرى المانيا على السواء وليس في شطر واحد منها . لقد قدم الجميع ذاتهم في عملية اعادة تشييد المانيا وتطوع الجميع في أوقات فراغهم فالرجال كانوا يساهمون فيها عقب عودتهم من العمل والباقون كانوا يشتركوا في شتى مجالاتها كمتطوعين .

ولم يقتصر الأمر على المساهمة في تشييد المساكن والمدارس والمستشفيات بل ساهموا في عملية تشييد جميع المرافق العامة مثل نقل وتحميل الركام الذي كان يغطي الطرق وعملوا في تسوية الحفر العميقة الناتجة عن القنابل وردمها كما شكلوا فرق عمل وطنية من أجل تفريغ اللوارى من حمولتها من المواسير والأحجار والمعدات لزوم رصف الطرق ومد شبكات المياه والوصلات الكهربائية الارضية كذلك ساهمت فرق العمل هذه في انشاء الخطوط الحديدية الجديدة بدلا من تلك التي اذابتها الحرب بقنابلها . لقد مهدوا الطريق للنهضة وهذا التمهيد لا تجدى ازاءه النية فقط بل يجب أن تمتزج بالعزيمة ومن ثم بالعمل المضنى ذاته وهذا كله لا يتأتى الا بموجب توفر الارادة التي بموجبها يمكن تحقيق النيات والأماني لأنه بدونها ستبقى النيات في القلوب والأماني مرسومة على الورق فما أسهل التخطيط وما أصعب التنفيذ .

وفى عصرنا الحديث لم يأت شعب بمثل ما أتى به الشعب الألمانى بأسره فى هذه الفترة الا ما أتى به الشعب اليابانى وهو الذى مر بنفس الظروف واعاد بناء بلده وانطلق بهـا انطلاقة تماثل الانطلاقة الألمانيـة فى قوتها وصلابتها . أيضا يجب ان نذكر أن جميع شعوب أوربا الغربية منها والشرقية قد بذلت جهودا جبـارة ونهضت وأصلحت من أثر دمار الحرب العالميـة الثانية وحققت الكثير فى سبيل التقدم الا ان هناك فارقا بين تلك وبين ما نفذ فى المانيا فالدول الأولى كانت تعيد البناء وروحها ومعنوياتها عالية لأنها كانت منتصرة وامام الانتصار يهون الجهد والعرق والسهر والحرمان أما بالنسبة لألمانيـا الغربيـة فقد كان الأمر يختلف لأنهم كانوا يعملون وأنفسهم ملكومة وكانوا يعملون فى بداية الأمر وهم يشعرون ان الجميع يخشاهم ويخشى اعادة نهضتهم فهذا كان الفارق الكبير بين شعب يعمل وهو مطمئن ان أحدا لن يراقب عمله فى سبيل بعث بلده وآخر يعمل ويشعر ان جميع الأعين وبدون استـثناء تنظر اليه من الحين للحين لترى الى أين وصل والى أين يجب أن يتوقف :

وبالعودة الى موضـوع تشـييد المسـاكن التى هى أولى الضروريات بالنسبة لشعب ما فقد تم تشييد ٢ر١٢ مليون مسكن منـذ ١٩٤٩ حتى ١٩٧١ أى قرابة نصف مساكن المانيا الاتحادية وحتى يمكننا ان نتصور مثل هذا المجهود الذى بذل وهذا مع توفر امكانيات مادية تمده بالمواد خاصته فانه قد تم بناء ٥ر١ مليون مسكن فى نفس المدة فى المـانيا الديمقراطية مع العلم بأن تعداد سكان المانيـا الاتحـادية عام ١٩٦٩ كان ٦١ مليون نسمة وتعداد المانيا الديمقراطية كان ١٧ مليون نسمة فى نفس الوقت .

ومن امثلة توفر الارادة ازاء استمرار تطور عجلة الانتـاج فالجداول التالية يمكنها أن تعطينـا صورة عن مختلف معايير العمل منذ أن بدأ هذا الشعب يلتقط أنفاسه الى أن تمكن من استنشاق الهواء ملء رئتيه :

— جملة الانتاج القومى :

عام ١٩٥٠	٩٧٢٠٠	مليون ديويتشمارك
عام ١٩٥١	١١٩٥٠٠	» »
عام ١٩٥٢	١٣٦٦٠٠	» »
عام ١٩٥٤	١٥٧٩٠٠	» »
عام ١٩٥٩	٢٥٠٩٠٠	» »
عام ١٩٦٤	٤١٣٨٠٠	» »
عام ١٩٦٩	٦٠٢٨٠٠	» »
عام ١٩٧٠	٦٧٩٠٠٠	» »
عام ١٩٧١	٧٥٦٠٠٠	» »

وتشمل مصادر الانتاج القومى لعام ١٩٧١ :

١ر٥٤ فى المائة من الصناعة
٥ر١٧ فى المائة من التجارة
١ر١٤ فى المائة من الخدمات الصناعية
٤ر١١ فى المائة من مصادر الدولة
٨ر٢ فى المائة من الزراعة

— متوسط دخل الفرد :

عام ١٩٥٠	٣٠٨٣	ديويتشمارك
عام ١٩٥٥	٤٦٠٨	»
عام ١٩٦٠	٥٩٢٧	»
عام ١٩٦٥	٧١٠٩	»
عام ١٩٦٩	٨١٨٨	»
عام ١٩٧٠	٨٥٩٣	»

— انتاج الصلب :

عام ١٩٥٠	١ر١٢	مليون طن
عام ١٩٥١	٣ر١٣	»
عام ١٩٥٢	٦ر١٥	»
عام ١٩٥٤	٢ر١٧	»
عام ١٩٥٩	٨ر٢٥	»
عام ١٩٦٤	٣ر٣٧	»
عام ١٩٦٩	٣ر٤٥	»
عام ١٩٧٠	٠ر٤٥	»

ـــ موقف الصادرات والواردات السنوى :

جملة الصادرات

عام ١٩٥٠	٨٣٦٠	مليون د. مارك
عام ١٩٥١	١٤٥٧٧	»
عام ١٩٥٢	١٦٩٠٩	»
عام ١٩٥٤	٢٢٠٣٥	»
عام ١٩٥٩	٤١١٨٤	»
عام ١٩٦٤	٦٤٩٢٠	»
عام ١٩٦٩	١١٣٦٠٠	»
عام ١٩٧٠	١٢٥٣٠٠	»
عام ١٩٧١	١٣٥٩٠٠	»

جملة الواردات

عام ١٩٥٠	١١٣٧٤	مليون د. مارك
عام ١٩٥١	١٤٧٢٦	»
عام ١٩٥٢	١٦٢٠٣	»
عام ١٩٥٤	١٩٣٣٧	»
عام ١٩٥٩	٣٥٨٢٣	»
عام ١٩٦٤	٥٨٨٣٩	»
عام ١٩٦٩	٩٨٠٠٠	»
عام ١٩٧٠	١٠٩٦٠٠	»
عام ١٩٧١	١٢٠١٠٠	»

الموقف (مليون ر. مارك)

عام ١٩٥٠	عجز	٣٠١٢
عام ١٩٥١	عجز	١٤٩
عام ١٩٥٢	فائض	٧٠٦
عام ١٩٥٤	فائض	٢٦٩٨
عام ١٩٥٩	فائض	٥٣٦١
عام ١٩٦٤	فائض	٦٠٨١
عام ١٩٦٩	فائض	١٥٦٠٠
عام ١٩٧٠	فائض	١٥٧٠٠
عام ١٩٧١	فائض	١٥٨٠٠

هذا وحققت المانيا الغربية فائضا لصالحها فى ميزانهـا التجارى عام ١٩٧٣ بلغ ٣٣ر٦٠ مليار مارك ارتفع الى ٥٠ر٧٠ مليار مارك عام ١٩٤٧ .

ـــ انتاج عربات الركوب والعربات التجارية :

(بالمليون عربة)

	عربات الركوب	العربات التجارية
عام ١٩٥٠	٠ر١٥	٠ر٢١
عام ١٩٥١	٠ر٧١	٠ر٢٧
عام ١٩٥٢	٠ر٩٤	٠ر٣١
عام ١٩٥٤	١ر٤	٠ر٥٦
عام ١٩٥٩	٣ر٦	١ر٥
عام ١٩٦٤	٨ر٢	٢ر٦
عام ١٩٦٩	١٢ر٥	٣ر٣
عام ١٩٧٠	١٣ر٩	٣ر٥
عام ١٩٧١	١٥ر١	٣ر٧

ـــ مقارنة انتاج العربات التجارية بين بعض الدول العالمية :

(بالمليون عربة)

	عام ١٩٦٥	عام ١٩٦٩	عام ١٩٧٠
الولايات المتحدة	٩ر٣	٨ر٢	٦ر٥
المانيا الاتحادية	٢ر٧	٣ر٣	٣ر٥
انجلـــترا	١ر٧	١ر٧	١ر٦
فرنســـا	١ر٣	٢ر١	٢ر٤
ايطاليـــا	١ر١	١ر٤	١ر٧
اليـــابان	٠ر٧	٢ر٦	٣ر١

— مصادر الصادرات والواردات :

جملة الصادرات عام ١٩٦٩ بلغت ١١٣٦٠٠ مليون ديويتشمارك وقد صدرت بالنسب المذكورة أدناه الى :

+ ٣٩٫٩ فى المائة صدرت الى دول السوق الأوربية المشتركة التى تشمل (فرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٧١ وأصبحت ٥٤٫٥ فى المائة .

+ ٢٢٫٥ فى المائة صدرت الى دول منظمة التجارة الأوربية الحرة التى تشمل (انجلترا والنمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا) وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٧١ وأصبحت ٣٠٫٤ فى المائة .

+ ٤٫٥ فى المائة الى الدول الشيوعية .

+ ٦٫٣ فى المائة الى باقى أوربا .

+ ١٤٫٥ فى المائة الى الدول الصناعية خارج أوربا .

+ ١٢٫٥ فى المائة الى الدول النامية .

جملة الواردات عام ١٩٦٩ بلغت ٩٨٠٠٠ مليون ديويتشمارك وقد استوردت بالنسب المذكورة أدناه من :

+ ٤٢٫٣ فى المائة من دول السوق الأوربية المشتركة . وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٧١ وأصبحت ٥٦٫٠ فى المائة .

+ ١٥٫٥ فى المائة من دول منظمة التجارة الأوربية الحرة . وارتفعت هذه النسبة قليلا عام ١٩٧١ وأصبحت ١٧٫٠ فى المائة .

+ ٤٫١ فى المائة من الدول الشيوعية .

+ ٤٫٢ فى المائة من باقى أوربا .

+ ١٥٫٥ فى المائة من الدول الصناعية خارج أوربا .

+ ١٧٫٤ فى المائة من الدول النامية .

— ميزانية الحكومة الألمانية الاتحادية لعام ١٩٧١/٧٠ :

+ كان مجموع دخل الحكومة من الضرائب وخلافه هو مبلغ ١٩٩٫٤٠ بليون ديويتشمارك .

+ كان مجموع المنصرف الحكومى هو مبلغ ١٩٢٫١٥ بليون ديويتشمارك تم صرفها على النحو التالى :

— ٣١٫٧٠ بليون دم على التأمينات .

— ٢٠٫٤٥ بليون دم على الدفاع .

— ٨ر٩٦٠ بليون دم على الزراعة .
— ١٤ر٤٢ بليون دم على النقل .
— ٤ر٨٠ بليون على تنمية الاقتصاد .
— ٢٤ر٧٩ بليون دم على التعليم .
— ٣ر٩٦ بليون دم على الشرطة .
— ٢ر٥٦ بليون دم على القضاء .
— ٧ر٤٥ بليون دم على الصحة .

— كان ما تبقى لألمانيا الاتحادية من أسطولها التجارى بعد الهزيمة عام ١٩٤٥ هو حمولة ١٢٠٠٠٠ طن وهذا بعد أن كان لديها قبل الحرب حمولة ٤ر١ مليون طن .

بدأت عملية بناء السفن التجارية فى ترساناتها عام ١٩٤٩ وأصبحت تمتلك عام ١٩٥٤ عدد ٧٩٨ سفينة حمولة ١ر٢ مليون طن وصلوا عام ١٩٦٩ الى عدد ١٠٨٠ جمولتها ٧ر٦ مليون طن .

— ٨ر٩ مليون عامل أى ثلث الأيدى العاملة فى المانيا الاتحادية يعملون فى ٩٩٣٠٠ مؤسسة صناعية بها .

— تنتج ألمانيا الاتحادية حاليا قرابة ١٦ر٥ مليون جهاز تليفزيون سنويا .

— انشأت ألمانيا الاتحادية ٢١١٦ كيلومتر طرق أسفلتية عام ١٩٤٩ وانشأت ٥٢٠٠ كيلومتر عام ١٩٧١ .

— انتجت ألمانيا الاتحادية حتى ١٩٧١ عدد ٤٣٣٦ طائرة مدنيـــة صغيرة ومتوسطة .

— هذه بعض الأرقام المستخرجة من البيانات الاقتصادية العالمية لعام ١٩٦٥ وستدلنا لاحقا أنها كانت من المسببات الأساسية فى تطوير السياسة الدولية بالاشتراك مع المسببات العسكرية المعاصرة وتلك المنتظرة :

+ كان نصيب ألمانيا الاتحادية من مجموع الاستيراد العالمى يمثل نسبة ١٠ر٢ فى المائة . وكانت نسبة فرنســـا ٦ فى المائة ونسبة انجلترا ٩ر٦ فى المائة .

+ كان نصيب ألمانيا الاتحادية من مجموع التصدير العالمى يمثل نسبة ١١ فى المائة .

وكانت نسبة فرنسا ٦ر١ فى المائة ونسبة انجلترا ٨ر١ فى المائة ونسبة أمريكا ١٦ر٧ فى المائة ونسبة السوق الأوربية المشتركة ٢٩ر٣ فى المائة (وذلك قبل انضمام انجلترا والدنمارك وأيرلندا للسوق) .

والأرقام الحية لجملة التصدير العالمى هنا هى :

١٦٣٠٠٠ مليون دولار وهو جملة التصدير العالمى .
١٧٩٠٠ مليون دولار وهو جملة صادرات ألمانيا الاتحادية .

٤٧٩٠٠ مليون دولار وهو جملة صادرات السوق الأوربية المشتركة عدا انجلترا والدنمارك وايرلندا .

٢٧٣٥٠ مليون دولار وهو جملة صادرات الولايات المتحدة .

+ استمرت المانيا الاتحادية تحتل المركز الثاني فى العالم منذ ١٩٦٢ بالنسبة للصادرات العالمية وكانت نسبتها عام ١٩٧١ هى ٦ر١٢٪ بعد الولايات المتحدة التى تبلغ نسبتها ٢ر١٤٪ .

+ من عام ١٩٥٨ أى بعد انشـاء السوق الأوربيـة حتى عام ١٩٦٥ زاد التبادل التجارى بين دول السوق بمعدل ٢٠٢ فى المائة . وزاد نصيب دول السوق فى صادرات العالم من ٤ر١٩ الى ٤ر٢٨ فى المائة .

+ صدرت المانيا الاتحادية صادرات للدول التالية حسب المبالغ المدونة :

الى فرنسا بمبلغ ١٩٥٠ مليون دولار .

الى هولندا بمبلغ ١٨٥٠ مليون دولار .

الى الولايات المتحدة بمبلغ ١٤٢٥ مليون دولار .

الى بلجيكا ولوكسمبورج بمبلغ ١٤٠٠ مليون دولار .

والصادرات عالية بالاضافة الى صادراتها الى ايطاليا والنمسا والسويد وانجلترا والدنمارك تمثل ٦٧ فى المائة من صادرات المانيا الاتحادية .

+ استوردت المانيا الاتحادية واردات من الدول التاليـــة حسب المبالغ المدونة :

من الولايات المتحدة بمبلغ ٢٣٠٠ مليون دولار .

من فرنسا بمبلغ ١٩٥٠ مليون دولار .

من هولندا بمبلغ ١٧٠٠ مليون دولار .

من ايطاليا بمبلغ ١٦٥٠ مليون دولار .

من بلجيكا ولوكسمبورج بمبلغ ١٣٥٠ مليون دولار .

والأرقام عالية تشكل نصف واردات المانيا الاتحادية .

والأرقام هـذه تظهر لنا مـدى أهمية ارتباط المانيـا الاتحادية مع أوربا الغربية ومدى أهمية تجمع أوربا الغربية فى مجموعة اقتصادية واحدة الأمر الذى يبرز دلالات أهمية السوق الأوربية المشتركة وخطورة وزنها الاقتصادى وبالتالى افتراض ثقلها السـياسى على مجريات الأحداث خاصة بعد أن انضمت للسوق الأوربية عام ١٩٧٢ انجلترا والدنمارك وايرلنـدا وتخلفت النرويج بسبب عوامل خاصة بها وبسياسة صيد الأسماك على سواحلهـا ومن ثم أصبحت السوق الأوربية المشتركة بدولها التسع قوة اقتصادية لها مقامها بين كتل العالم الاقتصادية مثل الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى واليابان والصين الشعبية وما يترتب على ذلك من مخاوف لدى البعض من

جراء تخليق هذه القوة الاقتصـادية خاصـة اذا ما لعبت دورها فى أمور السياسة الدولية مثل ما قررته دول السوق مؤخرا من أن تتوحـد سياسيا فى عام ١٩٨٠ .

وكفكرة عامة فان دول السوق بوضعها الحـالى سيتركز بهـا نصف التجارة العالمية أى نصف الاستيراد العالمى ونصف التصدير العالمى وستنتج من الصلب ما يقارب ١٣٠ مليون طن فى حين تنتج أمريكا ما يقـارب ١٢٢ مليون طن والاتحـاد السوفييتى ١١٦ مليون طن واليـابان ١٠٠ مليون طن سنويا . أيضا قد أصبح لدول السوق الأوربية المشتركة حاليـا اسطول تجارى حمولته ٥٧ مليون طن فى حين أن اليابان تمتلك أسطولا حمولته ٢٧ مليون طن والاتحـاد السوفييتى ١٨ مليون طن والولايات المتحـدة ١٥٫٥ مليون طن .

وبالعودة الى مجريات الأمور فى المانيـا الاتحادية عام ١٩٦٩ نجد أن الحزب الاشتراكى الديمقراطى تحصل فى الانتخابات العـامة التى أقيمت وقتئـذ على ٢٢٤ مقعـدا واستطاع أن يقنع الحزب الديمقراطى الحـر عن جدوى الائتلاف سـويا ـ وكان هذا الأخير قد تحصل على ٣٠ مقعـدا ـ لتشكيل حكومة رغم الأغلبية البسيطة نوعا لمثل هذا الائتـلاف . وتشكلت حكومة ائتلافية بين الحزبين تولى فيها فيلى برانت زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى منصب المستشار وتولى فالتر شييل زعيم الحزب الديمقراطى الحر منصب نائب المستشار ووزير الخارجية . وكان يمكن للحزب الديمقراطى المسيحى الذى تحصل على ٢٤٢ مقعدا أن يشكل حكومة مع الحزب الديمقراطى الحر تتمتع بأغلبية أقوى الا أن الحزب الديمقراطى الحر كان فى موقف غير مناسب سياسيا تجاه الحزب الديمقراطى المسيحى منذ انسحابه من ائتلافه الأخير معـه .

كانت حكومة فيلى برانت هذه تعتبر أول حكومة يتولى فيه زعيم الحزب الاشـتراكى الديمقراطى منصب مستشـار الدولة الا أن فيلى برانت كان ينسق سياسة الحكومة مع فالتر شييل بطريقة ايجابية ومن ثم مثلت هذه الحكومة موقف اليسار الوسط وهو الخط الذى أراد فيلى برانت العمـل بموجبه حتى يتمكن من تحريك الركود الذى كان يخيم على المانيـا الاتحادية منذ سنوات عديدة وبالذات منذ ١٩٥٥ عقب التصديق على معاهدات باريس خاصة وأن الجمود نفسه سيطر على علاقات أمريكا وروسـيا وهى علاقات ازدادت فتورا بسبب حرب الهند الصينية .

قضى فيلى برانت عدة سنوات عمدة لمدينة برلين الغربية منذ ١٩٥٧ قبل أن يتولى منصب المستشـار وعاصر الازمات التى تعرض لها اهل المدينة

ولمس الآلام الانسانية التى اعتصرتهم بل وكانت برلين مقياسا للحكم على حقيقة مأساة تقسيم المانيا وهو التقسيم الذى تأكد فى الافق انه سيستمر لفترة غير محدودة المدى خاصة وانه كان النتيجة الطبيعية الوحيدة لمتطلبات امن القوى العظمى — حسب وجهة نظر كل منها — ليس فقط من جراء مواجهة الذات الالمانى الذى قالوا انه يتهددهم بل اصبح من جراء مواجهتهم البعض للبعض بعد ان اوضحنا ان تطور آلة الحرب جعل المخطط الاستراتيجى الاعلى ينظر الى مربعات من القارات والمحيطات تضمهم الكرة الارضية ويغلفهم الغلاف الفضائى بعد ان كان نفس هذا المخطط ذاته منذ ربع قرن مضى ينظر الى مساحات من الاراضى تحدها الجبال والانهار وتضمها دولة او مجموعة من الدول فى نطاق قارة .

اعتقد ان هدف فيلى برانت كان محاولة انقاذ انقسام الامة الالمانية ذاتها بصرف النظر عن انقسام ترابها — لان توحيد ترابها اصبح بعد ربع قرن من الامور البالغة الصعوبة على الصعيد الدولى — حيث انه اذا ما مرت فترة ربع قرن اخرى على الفرقة المضروبة على الالمان منذ ١٩٤٥ لاصبح الأمر يتمثل فى خطورة تهدد بتحلل الأمة الالمانية وتحولهم الى فئتين شبه غرباء عن بعضهما يتحدثون الالمانية .

لاحت فى الافق منذ نهاية ١٩٦٩ بعض البوادر الدالة على تبدلات جوهرية فى الموازين الدولية التى تربط القوى العظمى بعضها ببعض وكان دافع هذه التبدلات التطور الكبير فى مجال استخدام الذرة كسلاح للحرب الهجومية او الوقائية وبروز الصين الشعبية كدولة ذرية وبسبب علامات ومؤشرات اقتصادية لدى روسيا وامريكا تختلف نوعيتها لدى كل منهما الا ان هذه العوامل مجتمعة دفعتهما الى تعديل مواقفهما التقليدية من اجل محاولة مجابهة تبدلات الموازين الدولية هذه وذلك حرصا على سلامة امنهما القومى مستقبلا خاصة وان امريكا وروسيا كانت تجابه كل منهما الاخرى مباشرة فى وسط اوربا وبطريقة غير مباشرة فى الشرق الاقصى .

وعليه فقد برزت أهمية ايجاد مهادنة بينهما فى كل من وسط اوربا والشرق الاقصى حتى يمكنهما التحدث سويا وكانت سيطرتهما مباشرة فى وسط اوربا فقواتهما بها يمكن ان يصدر لها الاوامر بالمهادنة او بالانسحاب وهذا من العوامل التى تساعد على اجراء المساومات اما فى الشرق الاقصى فكان التواجد الامريكى لا يقابله مثيل روسى بل كانت للصين الشعبية مؤثرات على الموقف الفيتنامى المتحرر بها بدرجة تفوق المؤثرات الروسية الامر الذى كان يحتاج الى مزيد من العمل الامريكى بالمنطقة ومزيد من

المجهود الروسي للمساعدة على تهيئة اسس المهادنة بها حتى يمكن ان يخطو الوفاق الامريكى الروسى خطوته الاولى .

وسواء ركب فيلى برانت بنفسه هذه الموجة حتى يعمل بموجبها على تنفيذ امانيه بالنسبة للحفاظ على ترابط كيان الامة الالمانية وبالنسبة لاضاءة شمعة فى وضح النهار بامل وضع لبنة متواضعة لتوحيد المانيا مع الوقت او سواء اوصى بركوبها من اجل ان يصل الى امانيه الملموسة فان فيلى برانت خطط مع فالتر شيل الخطوات التنفيذية للسياسة الالمانية الغربية التى سميت بسياسة « الانفتاح على الشرق » .

ان دخول الصين الشعبية عضوا فى النادى الذرى فى منتصف الستينات جعل الدول الكبرى وبالذات امريكا وروسيا تنظران اليها بنظرة تتميز بالحذر الغير محدد المعالم وقد زاد قلقهما بسبب تطور صناعة الصين للصواريخ الناقلة للقنابل الذرية الامر الذى ينذر بانها يمكن ان تكون بمثابة علامة خطرة على طريق كل منهما وهذا بصرف النظر من ان طريق كل من امريكا وروسيا يختلف فى اتجاهه لدى كل منهما . ذلك بالاضافة الى ان القدرة الغير محددة من القوات التقليدية التى يمكن للصين الشعبية ان تقذفها فى ميدان المعركة من القوات النظامية او قوات الميليشيا المتطورة جعل روسيا وامريكا تقدران آثار مثل هذه القوات خاصة وقد اشار المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن فى تقريره لعام ١٩٧٣/٧٢ ان الصين الشعبية تمتلك قرابة ٣٠ صاروخ قصير المدى و ٣٠ صاروخ متوسط المدى يسيطر على موسكو وغالبية آسيا بالاضافة الى ١٥٠ فرقة الا ان غالبيتهم تنقصها الاسلحة المعاونة كالمدفعية ومعدات المهندسين وتمتلك ٥ فرق مدرعة وفى الجانب الاخر جاء ان لروسيا ما يقرب من مليون جندى على حدودها مع الصين .

ورغم ان الصين يمكن ان ينقصها لفترة بعض الاسلحة المعاونة الا اننى اعتقد انها يمكنها ان تعوض ذلك بقذف المزيد من الميليشا المتطورة لحين استكمالها لمتطلبات تصنيع المزيد من الاسلحة المعاونة واعتقد ان رغم هذا النقص فان القوات الصينية يمكنها ان تهدد وتربك النظام الدفاعى الروسى لان لا الصين ولا روسيا يمكنهما استخدام الاسلحة الذرية ضد بعضهما البعض الا فى الظروف القهرية للغاية وعليه ستستمر القوات التقليدية فى اداء دورها الامر الذى اعتقد يقينا انه يقلق موسكو اشد القلق لذا فهى تريد بالضرورة التوصل لعلاج لهذا الموقف حيث ان مرابطة مليون جندى روسى امام الصين ليس بالعلاج النهائى وعليه فان روسيا ولامريكا معا

ستضعان الاعتبار الاول للمستقبل عندما تتطور الصواريخ الصينية والاسلحة الذرية خاصتها وتتمكن الصين من تصنيع ما ينقصها حاليا فى مجال المعدات الحربية وليس من المعقول ان تنتظر امريكا الى ان تصل الصين الى هذا الموقف وهى تتبع معها سياسة الاحتواء والعزل . ولما وجدت امريكا ان فاعلية نظام دفاعها للصواريخ المضادة للصواريخ لن يضمن حماية أمريكا من الصواريخ عموما بالاضافة الى النفقات الباهظة لانشاء مثل هذه الشبكة والتى سميت بشبكة « سيفجارد » فان أمريكا اضطرت الى أن تبحث منذ الآن عن حل آخر بالنسبة لوقاية نفسها من جانب أى تهديد قد يجيئها من روسيا أو من الصين الشعبية وذلك بعد سنوات قليلة افتراضيا . ولما كانت امريكا قد شاهدت فى خلال عشر سنوات الاشتباك الصينى المسلح مع الهند فى ١٩٦٢ وآخر مع روسيا فى ١٩٦٩ ــ وهذا بصرف النظر عن الاسباب الحقيقية لهذه الاشتباكات ــ فاننى اعتقد ان هذه الاشتباكات ازعجت رجال الحرب فى امريكا بالنسبة للمستقبل القريب خاصة اذا ما استمرت امريكا فى اتباع سياسة الاحتواء ازاء الصين الشعبية وتلك ازاء الهند الصينية . وعليه فاننى أقدر أن رجال الاستراتيجية الأمريكان عرضوا الحلول التالية على المسئولين فى امريكا ليختاروا أيا منها من أجل العمل على ضمان وقاية امريكا بعد أن ثبت فشل جدوى اقامة صواريخ مضادة للصواريخ والمقدر ان كانت مثل هذه الحلول هى :

١ ــ اما ان تدمر القدرة الذرية والصناعية العسكرية والاستراتيجية للصين الآن أى فى الوقت الذى ما زالت فيه قوتها الذرية والصاروخية فى مهدها ويصعب التوصل الى ضرب الولايات المتحدة بها .

٢ ــ او ان يتم على الفور تقارب مباشر بين امريكا والصين يهدف الى فتح الحوار معها على أعلى مستوى وادخالها فى المجال الدولى لكى لا تشعر بحصار العزلة الذى كانت تتبعه امريكا ضدها وان يجرى ترضية الصين بالطريقة المعقولة التى يمكن ان تتقبلها امريكا والغرب معا . وذلك لان التقارب الودى من الصين هو السبيل لمحاولة اتقاء شرها مستقبلا . وانه فى حالة استحالة هذا الحل فعلى امريكا ان تجرب التفاهم مع روسيا ضد الصين بطريقة لا تكون استفزازية لها الى ان تقبل الصين السير فى طريق الوفاق الذى تمده لها امريكا مع حفظ المقام الصينى فى ارفع مكانة له .

ولما كان الحل الأول صعبا بل ومستحيل التنفيذ لأن امريكا تعلم أو تقدر ان روسيا لن تقف مكتوفة الايدى اذا ما ضربت امريكا الصين ذريا فان

الحل الثانى بجميع افتراضاته كان الحل الوحيد امامها واختارت امريكا ان تجرب شطره الأول الا وهو الاقتراب المباشر من الصين دون اية من الوساطات مثل وساطة اليابان حتى تخلق امريكا محورا مباشرا بينها وبين الصين يمكنها بموجبه ان تلعب به لعبتها تجاه روسيا واليابان والعالم باسره.

وهذه كانت الخطوة التى سعى اليها فى تقديرى هنرى كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون للامن القومى لان الصين اذا ما كانت رفضت الحوار المباشر مع امريكا فان الخطوة الثانية كانت ستكون ان تتوصل امريكا الى التقارب من الصين بواسطة روسيا وفى هذه الوسيلة كانت ستفقد امريكا فرصة خلق مثل هذا المحور المباشر الجديد وفى حالة فشل هذه الخطوة كانت امريكا ستلجأ الى طريقة الضغط غير المباشر على الصين مع توطيد علاقاتها مع روسيا من اجل جذبها .

وفى الجانب الآخر فقد كانت روسيا تقدر ان الصديق الصينى اذا ما تحرك من جديد فانها ستكون ملزمة الى ان تسحب من وسط أوربا المزيد من فرقها بالاضافة الى استدعاء جزء من الاحتياط وروسيا لا يمكنها مطلقا أن تبدأ حربا ذرية مع الصين حتى اذا ما اشتبكت الصين معها بالقوات التقليدية فى غمار معارك كبيرة متشعبة لأن روسيا تخشى قبل كل شىء وحدة مؤيديها فى المعسكر الشرقى . والمعروف ان الصين تطالب بجزء من الاراضى الروسية التى تفيد انها تقدر ٣ر٥ مليون كيلو متر مربع من الاراضى الصينية قام قياصره روسيا بضمها الى روسيا منذ قرن مضى وروسيا تدافع عن نفسها فى هذا الشأن بانها لم تضم مثل هذه الاراضى بل انها وجدتها من كيان روسيا عندما قامت ثورة لينين عام ١٩١٧ بالاستيلاء على الحكم .

هذا والحدود بين روسيا والصين تمتد لمسافة ٧٢٠٠ كيلو متر وهى مواجهة يمكن ان تبتلع ملايين الجنود بسهولة الامر الذى تريد روسيا تجاهه ان تواصل العمل من اجل تأمين وسط اوربا حتى يمكنها أن تسحب منه الجزء الاكبر من قواتها لمواجهة اى تحرش جديد صينى خاصة وان روسيا لا تريد أن تجند الكثير من القوى تحت السلاح بسبب التكاليف الباهظة للابقاء على قوات عديدة مستعدة تحت السلاح فى وقت تتجه فيه روسيا نحو التنمية الاستهلاكية .

ولما كانت امريكا تعرف موقف روسيا هذا وامانيها ازاءه من اجل تخفيض متبادل للقوات فى وسط اوربا وعقد اتفاقية امن وتعاون بين الدول الاوربية من اجل بث روح التعايش السلمى فى أوربا فان امريكا وهى التى تعانى ايضا من نفقات قواتها فى وسط اوربا تريد سحب اجزاء منها الا انها

لا تريد ان يتم ذلك دون ان تدفع روسيا شيئا فى مقابله لان موقف روسيا احوج من موقفها ازاء تخفيض القوات فى وسط اوربا وانشاء نظام امن يشمل كل دولها . .

وعليه فقد طالبت امريكا بأن تتعاون روسيا فى فك قبضتها عن برلين وتعمل على تخفيف الوضع بها حيث انه من المعروف ان روسيا استخدمت موضوع برلين عدة مرات من اجل الضغط على امريكا .

ايضا كانت امريكا من جراء توسعها فى حرب الهند الصينية قد وجدت نفسها فى اوائل ١٩٦٩ ولديها ما يقرب من نصف مليون جندى بها هذا بالاضافة الى النفقات الباهظة التى كانت تنفقها على تلك الحرب الأمر الذى اثر فعلا على ميزانية امريكا وعلى قوة الدولار وكانت روسيا فى الجانب الآخر تريد أن تنسحب امريكا من الهند الصينية كشرط من شروط روسيا مقابل اشتراطات امريكا . ولم تكن الصين الشعبية فى موقف يقل عن موقف روسيا ازاء الهند الصينية فانها كانت تعتبر انسحاب امريكا من هذه المنطقة شرطا اساسيا من اجل ان تفكر فى سياسة تفاهم مع امريكا هذا بالاضافة الى مطالب صينية اخرى . ووجدت امريكا انه يجب عليها ان تجد وسيلة لكى تنسحب من الهند الصينية مقابل ترضية سياسية لصالحها رغم أن أمريكا كانت تود أن تنتهى العمليات الحربية بالهند الصينية دون أن تنسحب منها بذاتها .

هذا فى الوقت الذى تقاعست فيه بعض الدول الاوربية الغربية عن اعداد القوات العسكرية المتفق عليها من اجل أن تساهم هذه الدول بها فى الدفاع عن أوربا الغربية لذلك كان يجب على امريكا أن تجد مخرجا لضعف القوات العسكرية الاوربية الغربية امام التفوق الساحق لحلف وارسو خاصة وامريكا لا تريد ان تحتفظ الى تاريخ غير محدد بقوات كبيرة فى وسط اوربا . وهذا السبب جعل امريكا تفكر فى ايجاد حل شامل للعملية برمتهــا .

ان انسحاب القوات الفرنسية من حلف الاطلنطى قد اثر فى موقف وفاعلية الحلف وبذلك نفذت فرنسا سياسة الانفتاح على الشرق وامنت أراضيها من اصابتها ذريا . وكان لموقف فرنسا هذا آثاره على بقية الدول الاوربية الغربية التى باركت بصوت منخفض خطوة فرنسا هذه .

ان تشبع امريكا وروسيا فى التسلح الذرى جعل انه لن يكون هناك منتصر او منهزم فى اية مواجهة ذرية قد تحدث بينهما لان وسائل الردع وتنفيذ الضربة الثانية كانت قد تعددت سواء من الردع ذريا من الغواصات التى تجوب اعماق البحار فى مواجهة سواحل الدولة الاخرى او من القاذفات

التى تحلق طوال اليوم والليل او من قواعد الصواريخ فى الدول المتعددة وخلاف ذلك من وسائل الردع التى استحدثت بعد ١٩٦٩ مثل الردع من الفضاء نوويا والردع من اعماق المحيطات رغم ان الطرفين يبتعدان عن الافصاح عن حقيقة هذا النوع .

كان الموقف الاقتصادى القوى الذى وصلت اليه السوق الاوربية المشتركة فى أوائل ١٩٦٩ وظهور القوة الاقتصادية لليابان ما جعل امريكا وروسيا تفكران انه من صالحهما تقوية اقتصادهما وتعزيزه خاصة وكان اختلال الميزان التجارى الامريكى قد بدأ يؤثر فى الاقتصاد الامريكى وظهرت بوادر آثاره على الشعب الامريكى كذلك تعددت أزمات القمح والحبوب فى روسيا وأقلقت القادة السوفيت لأن الغرب هو الذى يمتلك احتياطى الحبوب فى العالم .

ان فيلى برانت لم يجد كل هذه الصور بتفاصيلها هذه بل وجد بداية خيوطها التى برزت عام ١٩٦٩ فقد وجد بداية رغبة نيكسون فى التقارب مع الصين وكان نيكسون قد طلب من رئيس رومانيا نيقولاى تشاوشيسكى ان يفاتح الصين الشعبية فى هذا الخصوص عندما زاره نيكسون فى عام ١٩٦٩ . أيضا وجد فيلى برانت أن الاشتباك الروسى الصينى عام ١٩٦٩ من امره ان يجعل روسيا قد توافق على أن تقبل تخفيف التوتر بالنسبة لوسط اوربا وقد تقبل تقديم ضمانات لسكان برلين الغربية فى زيارة برلين الشرقية وقد تقبل أن تتحدث مع حكومة المانيا الديمقراطية من أجل فتح الزيارات بين شطرى المانيا وان يتم نوع من التقارب بين المانيا الغربية والمانيا الشرقية فى عدة مجالات تحت سقف وحدة الامة الألمانية وهذا فى مقابل بث الطمأنينة فى وسط أوربا عن طريق اتفاقية للامن الاوربى وايجاد صيغة جديدة لعلاقة برلين الغربية بالمانيا الغربية بحيث لا تكون جزءاً منها .

ايضا كان فيلى برانت وفالتر شييل يشعران ان امريكا فى حاجة الى تخفيض قواتها فى هذا المجال من اوربا وهذا مع تواجد الغطاء الذرى الامريكى يحمى غرب اوربا ويحمى أمن امريكا فى ذات الوقت . ومن الطبيعى ان يكون فيلى برانت قد تحدث فى كل هذه الامور بصراحة مع نيكسون وان يكون الاخير قد وافقه على خطته هذه لانها فى صالح امريكا فى نفس الوقت .

ومن هذه الاعتبارات كان فيلى برانت يرى امكانية تحريك الوضع المخيف بالمانيا فى شطريها فتحرك فيلى برانت لمحاولة التوصل الى معالجة الناحية الانسانية التى كانت تنزف منذ ربع قرن والتى كانت مهددة بأن تنتهى بعاهة ابدية وذلك اذا ما شب الجيل الجديد فى شطرى المانيا

دون ان يعرف شيئا عن عائلته بكل منهما هذا بالاضافة الى ان فتح جسور الاتصال مع الشطر الشرقى وهى تلك التى كانت مغلقة منذ ربع قرن كان من شأنه ان يساعد على بدء الحوار بعد صمت طويل . وكانت المانيا الاتحادية تهيىء بذلك الجو لدفع الأمور فى وسط أوربا حتى يخف التوتر به مما قد يساعد على تخفيض متبادل للقوات المرابطة به والى اقرار الاطراف الاوربية والمعنية الى نظام يصبغ المنطقة بالامن والتعاون الامن الذى سيبعد تعرض الأراضى الألمانية للدمار من جديد نتيجة للنزاع بين القوى الكبرى . وقد تجد المانيا الاتحادية نتيجة لتلك التقديرات ان اراضيها قد اصبحت فى يوم ما خالية من القوات الاجنبية أو شبه خالية منها كما أن الوضع نفسه سيشمل بالتبعية المانيا الديمقراطية .

ومن الطبيعى ان الاتحاد السوفيتى وان كان يوافق على مبدأ هذا الانفتاح الالمانى الغربى على الشرق الا انه كانت له بعض المطالب والضوابط ازاءه وفى المقام الأول تجاه ما ترجوه ألمانيا الاتحادية منه . وأول هذه المطالب كانت تتركز فى ان روسيا تهدف الى توفر الشروط الاساسية لكى يسود الهدوء الفعلى وسط اوربا وان مثل هذا الهدوء لا يجب ان يسود من جراء تواجد مدفع موجه يرغم الغير على احترام قدرته بل كانت روسيا تريد ان تحاول حل المسائل من جذورها وذلك بان تقر المانيا الاتحادية باوضاع الاراضى الالمانية السابقة فى اوربا اى تقر بان الاراضى الالمانية شرق خط الاودر نييس قد أصبحت تابعة لبولندا وأن تقر بأن هناك دولة اسمها المانيا الديمقراطية . وكانت روسيا تهدف بذلك الى ان تتحصل على اقرار من صاحب الشأن الاول ــ الا وهى المانيا الاتحادية ــ ان هذه الاراضى الالمانية قد تبدلت اوضاعها واصبحت على ما هى عليه الآن .

سوف تختلف التفسيرات ازاء ما تم بالنسبة لهذا الموضوع فيما يخص بالاوضاع الجديدة للاراضى الالمانية هذه فجانب سوف يفسرها على انها اعتراف قانونى بها والآخر سيفسرها على انها اعتراف بالوضع القائم دون التزام قانونى وهذا هو ما سنتعرض له لاحقا . وكانت المطالب الروسية هذه مقابل موافقة روسيا على فتح الجسور بين برلين الغربية والشرقية وفتح الجسور بين الالمانيتين ايضا فيما بعد . وكانت روسيا تشترط انشاء نظام للامن والتعاون الاوربى واجراء تخفيض متبادل للقوات فى اوربا بعدئذ حيث ان من الواضح أن ذلك فى مصلحتها الاستراتيجية العليا خاصة وانها ستتمكن فى هذه الحالة من تطبيق مبدأ حربى يسمى « مبدأ الاقتصاد فى القوة » اى انه يعنى امكانية حفاظ روسيا على امنها عند حدودها الغربية المطلة على اوربا باقل عدد من القوات فى الوقت الذى تسمح لها مثل هذه الظروف من حشد اكبر عدد من القوات بكل اطمئنان وفى الوقت والمكان

المناسبين على حدودها الشرقية الآسيوية المواجهة للصين الشعبية . وهذا الاجراء يخدم الاقتصاد والهيبة الروسية بقدر كبير .

وبالنسبة للجانب الامريكى فان تنفيذ تخطيط فيلى برانت كان سيساعد امريكا على أن تتلاقى مع روسيا فى المجال السياسى والاقتصادى وفق استراتيجيتها وان مثل هذه التنفيذات الالمانية ستساعد الرئيس نيكسون على زيارة الاتحاد السوفيتى بل وتمهد لزيارته للصين الشعبية بفاعلية أكبر واجدى . وسيتمكن بالتالى نيكسون ان يرسى اسس التعاون مع روسيا خاصة وان امريكا لها العديد من المشاكل الداخلية والخارجية اهمها محاولة انهاء تورطها فى الشرق الاقصى عامة والعمل على دفع مؤتمر الحد من الاسلحة الاستراتيجية الذى تشترك فيه منذ مدة مع روسيا كما ستتمكن من احياء فكرة نظام الأمن الأوربى الذى يهدف الى تخفيف التوتر فى أوربا وخلق المزيد من الانفتاح الاعلامى والفكرى بين شعوب أوربا بصرف النظر عن الأهداف الأخرى خاصته بالاضافة الى امكانية عقد مؤتمر يدعو لتخيفض القوات فى أوربا الذى اذا ما توصل الى أسس مشتركة مقبولة وآمنة للطرفين يمكن لأمريكا بموجبه أن تسحب بعض أو غالبية قواتها من أوربا دون أن يتأثر الأمن الاوربى الغربى وبالتالى دون ان يتأثر أمن الولايات المتحدة ذاتها قدر الامكان الأمر الذى سيخفف من على أمريكا أعباء احتفاظها بقوات كبيرة فى أوربا .

ومن الجدير بالذكر ان محصلة كل هذه التغيرات ستنعكس على ميزان المدفوعات الأمريكى بصورة مشرفة تعاونه على تخطى الصعاب التى يعانى منها منذ فترة غير وجيزة .

ان سياسة انفتاح الغرب على الشرق يمكن ان تكون لها من الآثار الغير مباشرة على الصين الشعبية ــ بالنسبة لافتراض امتلاك روسيا مستقبلا لقدرات حربية متوفرة يمكنها أن تقذف بها على حدودها الشرقية الآسيوية دون ان تتوسع فى عملية تجنيد لقوات جديدة ودون تعريض أمن حدودها الاوربية الغربية للخطر الداهم ــ بحيث يجعل الصين الشعبية تقبل الالتقاء المباشر مع الولايات المتحدة من أجل خلق محور اتصال استراتيجى جديد بينهما توازن به التقارب الأمريكى الروسى هذا وآثاره الاوربية والآسيوية حتى لا تستفيد روسيا كاملا من الوضع الجديد فى أوربا وفى آسيا معا . هذا فى الوقت الذى تعرف فيه الصين ان مثل هذا اللقاء مع امريكا سيجبر الأخيرة على أن تفك الحصار الذى كانت تفرضه من حولها ــ مع العلم ان الصين وقتئذ كانت قد توصلت الى قرب تحصلها بجهودها الذاتية على

الاغلبية المطلوبة لتنتخب عضوا بالامم المتحدة ـ الا ان المقصود هى العزلة الادبية والسياسية والاقتصادية التى كانت امريكا يمكنها أن تستمر فى فرضها عليها حتى اذا ما قبلت الصين الشعبية فى الامم المتحدة دون تقارب ما مع امريكا .

ورغم وجاهة هذا الافتراض فان أمريكا ذاتها كانت ستصاب بالحرج اذا ما تحصلت الصين الشعبية على مكانها فى الامم المتحدة مع وجود الجفاء بينهما ايضا فان هناك العديد من المصالح الامريكية كانت ستتأثر منها مصالح اقتصادية مباشرة واخرى سياسية تخص فيتنام بالدرجة الأولى . وكانت الصين الشعبية تعرف ان فى امكانها بعد الالتقاء المباشر مع امريكا ان تتلاقى بطريقة متوازنة مع اليابان ـ ذلك العملاق الآسيوى الآخر الذى طالما ما تناطح مسبقا مع الصين ـ بطريقة تجعل من محور اتصالها هذا بامريكا عاملا يعمل على خلق توازن جديد بينها وبين اليابان فى شتى المجالات وايضا بين اليابان والاتحاد السوفيتى .

وكانت أمريكا تعلم مقدما أن تقاربها مع الصين الشعبية ومع الاتحاد السوفيتى سيكون من شأنه ان تجد حلا لانهاء تواجدها البشرى ـ دون الجوى ـ من الهند الصينية يمكنها بموجبه ان توقف النزيف الدموى والمعنوى الذى كانت تتسببه لها هذه الحرب منذ سنوات . وفى المقام الاول فان مثل هذا التقارب الامريكى سيحمى ارض الولايات المتحدة من افتراض تهديد ذرى بالصواريخ كان يمكن اذا ما استمر الوضع فى العالم بين اقطابه على ما كان عليه ان يعرضها لمثل هذه المخاطر . ان هذه اللمحات السريعة يمكنها أن تؤكد لنا ان تطور آلة الحرب وتطور المواصلات جعل العالم يظهر صغيرا وسريع التأثر التلقائى بطريقة حولت الدول الى قبائل والعالم باسره الى رقعة محددة من الارض يمكن قطعها فى مسيرة يوم واحد او اقل بعد ان كان ماركو بولو يحتاج الى سنوات ازاءها .

بعد هذا التلوين السريع لاستراتيجيات متشابكة وبالغة التعقيد ومتعارضة فى مفرداتها الا انها ذات فائدة نوعية لكل طرف فان خطة فيلى برانت للانفتاح على الشرق ـ وهى اول واهم خطوة فى هذه المسيرة ـ كانت تجد امامها امكانيات كبيرة الا انها لم تكن تخلو من الصعاب فى ذات الوقت. وكان الموقف قد تركز فى يد فيلى برانت ليحدد الخطوات اللازمة وعقد فى هذا السبيل سلسلة من الاجتماعات مع المسئولين فى المانيا الديمقراطية وروسيا وأمريكا ونتج عن ذلك ان تم توقيع الاتفاقيات التالية :

— معاهدة موسكو وهى التى وقعت بين المانيا الاتحادية والاتحاد السوفيتى فى ١٢ اغسطس ١٩٧٠ .

— معاهدة وارسو وهى التى وقعت بين المانيا الاتحادية وبولندا فى ٧ ديسمبر ١٩٧٠ .

— الاتفاقية الرباعية بشأن برلين وهى التى وقعت عليها كل من فرنسا وانجلترا وامريكا وروسيا فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ .

— الاتفاقية بشأن مرور الترانزيت للافراد والبضائع والتى وقعت عليها المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية فى ١٧ سبتمبر ١٩٧١ .

— وهناك اتفاقية اخرى وقعتها سلطات برلين الغربية مع المانيا الديمقراطية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ بشأن تسهيلات السفر والزيارات لاهالى برلين الغربية للقسم الشرقى كانت ألمانيا الاتحادية تقف وراءها من خلف الستار .

— البروتوكول النهائى للاتفاقية الرباعية وقد وقعت عليه الدول الاربع فرنسا وانجلترا وامريكا وروسيا فى ٥ يونيو ١٩٧٢ .

— معاهدة بين ألمانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية سميت معاهدة الاساس من اجل تنظيم العلاقات بينهما وقد وقعت فى ٨ نوفمبر ١٩٧٢ .

— معاهدة بين المانيا الاتحادية وتشكوسلوفاكيا وقعت فى ٢٠ يونيو ١٩٧٣

ويمكننا ان نتصور مدى الجهد الذى بذلته المانيا الاتحادية فى سبيل التوصل الى وضع هذه التعاقدات خاصة وان الاتصالات بشأنها بدأت منذ بداية ١٩٦٩ . وقد تحصل فيلى برانت على جائزة نوبل للسلام عن عام ١٩٧١ من اجل مساهمته فى العمل على تخفيف التوتر الدولى والعمل على اقرار السلام . ان هذه المعاهدات وان كانت تحدد فترة بداية سريان الدماء فى جسد الأمة الألمانية من جديد بعد أن ازرق لونها وكادت تتحلل الا انها تمثل فى الوقت نفسه اقرارا مؤلما على كل الامة الالمانية وتضحية ثقيلة بعد حرب حزينة . هذا وسنتعرف على تفاصيل هذه المعاهدات من خلال دراسة تفصيلية لكل منها فى الفصول اللاحقة خاصتها .

الفصل السابع : مشـــكلة بـرلــيـن

قصــة مدينــة برلين

لقد اخترت لموضوع برلين عنوان « مشكلة برلين » لانها كانت مشكلة من اول الامر اى منذ عام ١٩٤٥ ثم احتدت الى ان اصبحت ازمة عام ١٩٤٨ ومن ثم فى أعوام ١٩٦١ و ١٩٦٢ وكانت هذه المشكلة تحوى بين طياتها كل عناصر الازمة لدرجة ان وصلت خطوات الاستعداد للقتال او الاسـتعداد لصـد ضربات ذرية ذروتها بين جيوش الدول الكبرى . ولقـد فتحت خلالها صوامع الصـواريخ الذرية وكتمت الانفاس ولهث العالم الاوربى بصـفة خاصة حيث انه هو الذى كان قـد اكتوى بنار الحـرب العالمية الثانية فى الدرجة الاولى . وعندما كان الجانبان يظهران عقب كل أزمة عزوفهما عن التناطح كانت وطأة الازمة تخف قليلا ويتنفس الناس الصعداء الا ان الدور كان يحل عليها لتعود مشكلة من جديد .

يعود بنا التاريخ الى الامر اليومى الذى اصـدره المارشـال ستالين الرجل الأول فى روسيا أبان الحرب العالمية الثانية يوم ٢ مايو ١٩٤٥ وهو الامر الذى اصدره ليعلم به الشعب السوفيتى وتعلم به القـوات المسلحة الروسية لأنه يتمثل قمة نشوة النصر بعد سنوات من القتال المرير وقد جاء بالأمـر :

« ان قوات جبهة روسيا البيضاء بقيادة المارشال زوكوف بمعاونة جبهة أوكرانيا بقيادة المارشال كونيف — بعد قتال عنيف من شارع الى شارع — تمكنت اليوم ٢ مايو من الاحتلال التام لبرلين عاصـمة ألمانيا ومركز ألمانيا الامبريالية ومركز الاعتداء الالمانى ... أن حاميـة برلين استسلمت الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم »

وبذلك توج ستالين حياته بعد أن قبض بكلتا يديه على برلين عاصمة هتلر . وذلك لان هجوم هتلر على روسيا يوم ٢٢ يونيو ١٩٤١ اذهل ستالين لدرجة أن روى خروشوف بعدئذ بسنوات أن ستالين أمضى أيام ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ يونيو ١٩٤١ وقد اغلق عليه غرفته بالكرملين منفردا مذهولا من هول المفاجأة ولجأ للخمر يعب منها طوال الايام هذه وطوال لياليها ليحاول أن يسيطر على نفسه وفى نهايتها جمع اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى وقال لهم « ان الدولة التى انشأها لينين تنهار الآن أمام أعيننا » انى أصف اللحظتين لأحاول أن أنقل الفارق بينهما . ولم تكن فرحة احتلال برلين هى فرحة روسية منفردة بل كانت فرحة طرب لها كل الحلفاء اجمعين .

وبالعودة للخلف قليلا نجد ان الدول الثلاث امريكا والانجلترا وروسيا وقعوا يوم ١٢ ستبمبر ١٩٤٤ فى لندن اتفاقية تنظم تقسيم المانيا الى ثلاثة مناطق احتلال بعد هزيمتها وانضمت فرنسا بعدئذ اليهم ووقعت على هذه الاتفاقية فى يوليو ١٩٤٥ لتقسم المانيا الى اربعة اقسام احتلال بدلا من ثلاثة . وقد جاء فى النص الاصلى للاتفاقية ما يلى :

« .. من اجل احتلال المانيا فانه حسب حدودها التى كانت قائمة عليها فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ فان ألمانيا ستقسم الى ٣ مناطق تخصص منطقة واحدة لكل من الدول العظمى . وسوف تشكل برلين منطقة خاصة يجرى احتلالها مشتركا بواسطة قوات الدول الثلاث .. »

ويقصد بحدود المانيا يوم ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ حدود المانيا التى حددت بمعرفة مؤتمر صلح فرساى عام ١٩١٩ أى قبل أن يضم لها هتلر أى أرض سواء كانت المانية اصلا او غير المانية . وهذا لتحديد المانيا فيما بعد الحرب العالمية الثانية بتلك التى نتجت عن معاهدة فرساى . وتلا توقيع الاتفاقية عاليه ان كانت القوات الامريكية والانجليزية التى انزلت الى أوربا فى منطقة نورماندى بفرنسا من اجل غزو اوربا لانهاء سيطرة هتلر عليها ان كانت هذه القوات قد حررت فرنسا ودولا أخرى ثم توغلت داخل حدود المانيا ذاتها وكانت القوات الامريكية والانجليزية قد تجاوزت اثناء تقدمها عبر المانيا خطوط التقسيم التى خططت على الخريطة يوم ١٢ سبتمبر ١٩٤٤ بالنسبة لحدود مناطق احتلال الدول الكبرى وتوغلت لمسافات كبيرة داخل القطاع الذى خصص فى الاتفاقية ليكون من نصيب الاحتلال السوفيتى .

وكانت القوات الامريكية والانجليزية هذه قد توغلت مشتركا واحتلت رقعة تقدر بـ ٢٠٠ كيلو متر عمقا على جبهة مواجهة طولها يقارب ٥٠٠ كيلومتر وشملت هذه الرقعة اجزاء من مقاطعات « ساكس وتورينج ومكلينمبرج »

وهى مساحة تقدر بنصف المنطقة المخصصة للاحتلال الروسى تقريبا . وكان هذا الاجراء نتيجة لمحاور تقدم القوات الأمريكية والانجليزية وفى الجانب الآخر احتلت روسيا منطقة مدينة برلين وكانت المانيا الهتلرية فى النزع الأخير وانهارت فعلا فى الايام القليلة التالية وسلمت بدون قيد ولا شرط يوم ٨ مايو ١٩٤٥ اى فى نفس اسبوع سقوط برلين . واذا كانت قوات الحلفاء كانت تأمل من قبل ان تتلاقى فى برلين الا ان سير العمليات الحربية ادى الى هذه المواقف . عدا ما قيل فى ان القيادة الروسية القت بكل ثقلها لاحتلال مدينة برلين منفردة كرمز للانتصار على النازية ولاعتبارات اخرى سياسية واستراتيجية .

ولما كانت برلين يجب أن تحتل بمعرفة الحلفاء الأربع — فانه بعد مشاورات بين تشرشل وترومان — اتصلا بستالين فى مايو ١٩٤٥ واقترحا عليه انسحاب القوات الامريكية والانجليزية من الاراضى التى كانت مخصصة لروسيا حسب اتفاقية لندن ١٩٤٤ مع السماح لقواتهم فى المقابل باحتلال قطاعات كل منها فى برلين كسابق اتفاقهم . ووافق ستالين وعليه انسحبت القوات الامريكية والانجليزية من مواقعها فى ساكس وتورينج وميكليمبرج ودخلت قوات امريكية وانجليزية فى اوائل يوليو ١٩٤٥ واحتلت قطاعاتها فى مدينة برلين ثم تبعتها القوات الفرنسية يوم ١٢ يوليو واحتلت القطاع الذى خصص لها بالمدينة . واضحت المدينة وهى مقسمة الى اربعة مناطق احتلال الا ان التقسيم هذا كان تقسيما مظهريا بالنسبة لسكان برلين فقد كان العلم الروسى يرفرف فى شرق المدينة والامريكى فى جنوبها والفرنسى والانجليزى فى شمالها وغربها حيث أن المواطنين كانوا يتجولون فى كل انحاء المدينة ولم تكن القطاعات وقتئذ الا تخطيطا رمزيا على تواجد قوات دولة معينة بها .

يجدر بنا ان نتعرف ان الاجراءات هذه تمت قبل ان تعلن امريكا بلسان ترومان عن نجاحها فى تفجير القنبلة الذرية وهى التجربة التى تمت وابلغ ترومان بنجاحها يوم ٢١ يوليو ١٩٤٥ أثناء تواجده فى مؤتمر بوتسدام مع ستالين وتشرشل . وبوتسدام هى فى ضواحى مدينة برلين . وقد اسهبت مسبقا عن ردود فعل روسية اوعزت اسبابها الدفينة الى امتلاك امريكا لسر التفجير النووى دون الاتحاد السوفيتى . واننى اقدر انه اذا ما كانت اخبار نجاح امريكا فى التحصل على سر التفجير النووى قد سبقت نهاية الحرب الالمانية بمدة وان تكون امريكا قد رفضت اطلاع الاتحاد السوفيتى عليها — فان تطورات نهاية الحرب الالمانية كان يمكن أن تنتهى بغير الصورة التى انتهت عليها يوم ٨ مايو ١٩٤٥ .

بدأ التشـــدد يســـود الحلفاء الاربع بعد مـــدة وجيزة من انتهاء مؤتمر بوتسدام فقد شب خلاف بين القوى الكبرى التى تحتل برلين بسبب تحديد طرق المواصلات المختلفة التى يجب أن تستخدمها قوات أمريكا وانجلترا وفرنسا من اجل امداد قواتهم واهالى قطاعاتهم فى برلين من المانيا الغربية . وكان يلزم للقوات الغربية عدة طـرق برية وأخـرى نهرية ومجالات جوية تخترق القطاع الالمانى الذى تحتله روسيا ـ اى المانيا الشرقية ـ حيث أن الحلفاء الأربع لم يحددوا مسبقا فى اتفاقية لندن ١٩٤٤ طرق المواصـلات التى سيستخدمها الغرب فى هذا الخصوص عبر القطاع الروسى . هذا وكان الحلفاء الغربيون قد طلبوا بأن يخصص لهم طريقان بريان وثـلاثة خطوط حديدية وعدة مجالات جوية الا أن روسيا اعترضت واعتبرت ان هـذه الخطوط كثيرة وطالبت بتخفيضها وندم الحلفاء الثلاث على عـدم تحديد طرق المواصلات هذه مع روسيا مسبقا . وبعد مفاوضات غير عادية وافق الروس على خط حديدى واحـد يبدأ من جوسـلار الى برلين عن طريق ماجديبورج وعلى طريق برى واحد من فرانكفورت الى برلين ووافق الروس على عدم تفتيش قوات أمريكا وانجلترا وفرنسا عند نقاط الحدود المشتركة وكذا الا تفتشهم نقاط الجمارك وكانت هـذه هى بداية التعامل بين حلفاء الحرب العالمية الثانية ومن الواضح ان الجفاء كان قد بدأ يسودهم .

احتلت قوات الدول الأربع مدينة برلين ولكن ماذا كانت برلين فى هذاالوقت؟ لقد كانت تسمى بمدينة الاشـباح لانها كانت تبرز ابشـع منظر يمكن ان يتصوره عقـل بشرى . ولم يكن وصـف مندوب جريدة النيويورك هيرولد تريبيون لها عندما زار المدينـة يوم ٣ مايو ١٩٤٥ اى ثانى يوم سـقوطها بالوصف المبالغ حين قال : « لم يبق شىء فى برلين ... ولا يشاهد الانسان أى مسكن او اى متجر او اى وسيلة نقل او اى مبنى ادارى . فقط يمكن مشاهدة بعض حوائط . وهذه هى التركة التى تركها الحـزب النازى لشعب برلين . » .

لقد دمر ٦٤٢٠٠٠ مسكنا من عدد مساكنها التى كانت تبلغ ٥ر١ مليون مسكنا وهذا عدا ما يقارب ربـع مليون مسـكنا كانت فى حاجة الى عمـرة شاملة بسبب الاضرار التى إصابتها . ولقد قدرت انقاض مدينة برلين بما يوازى ٧٥ مليون متر مكعب اى قرابة سبع انقاض المانيا . لقد تشدق هتلر فى بداية الحرب واعلن ان برلين مدينة لا يمكن ان تصلها طائرة معادية واذا بآلاف الطائرات الحليفة تلقى عليها فى سنوات الحرب الاخيرة آلاف الاطنان من مختلف انواع القنابل الى ان اصبحت بعد معركة برلين ذاتها ـ وهى المعركة التى دارت من شارع الى شـارع بين الجنود الروس وبقايا قوات

هتلر – مثل الارض المحروثة التي ينقصها البذار حتى تنبت . لقد عرف اهالى مدينة برلين الجوع مثل ما عرفه شعب المانيا تماما وشعروا بالصقيع القارس وكاد يتجمد جسدهم الهزيل اعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ .

انني لا أزرف الدمع على حالة برلين بموجب وصفي هذا لها – فالحرب حرب ويجب ان ينال كل نصيبه منها حسب شريعة البشر – ولكن مأساة هؤلاء وبالذات مأساة اهالى برلين الغربية كانت تفوق المعيار العادى لانهم كفروا عن الحرب الألمانية بمقدار فاق تكفير مجرمى الحرب الألمان عن أعمالهم البشعة والاجرامية . فاذا كان منهم من اعدم فان لحظات تعذيبهم كانت سريعة ولم تدم الا القليل اما هؤلاء فقد تألموا على مدى طويل من الزمن وازدادت آلامهم كلما ابعدوا عن اقاربهم واصدقائهم الذين كانوا يقطنون القطاع الشرقى من المدينة . لقد عاشوا سنوات طويلة فى شبه عزلة عن هؤلاء بل وعن العالم كله فى بعض الاوقات وكأنهم فى سجن جماعى شملت ارجاءه القطاع الغربى من برلين . انني لا أسعى الى اتهام ذاك ولا هناك من جراء ما وصلت اليه الحال فى برلين الغربية كما سأسردها لاحقا فقد يكون لذاك حججه المقنعه وقد يكون لهناك مبرراته القوية ولكنني سأحاول ان اصف سريعا مأساة الشعب الواحد ومواطنى المدينة الواحدة من اخوة واخوات واولاد العم الذين فرقتهم خلافات الدول الكبرى ومتطلباتها طوال ربع قرن من الزمن .

كان الاجراء الجماعى الرباعى الوحيد الذى اتخذ فى برلين هو ذلك الاجراء المشترك الذى اتفقت عليه هيئة الحلفاء الأربعة المشرفة على مدينة برلين واصدرت يوم ١٣ أغسطس ١٩٤٦ ما يسمى بالدستور المؤقت لبرلين والذى بموجبه كان يمكن لاهالى برلين مجتمعين اجراء انتخابات فى القطاعات الاربعة بالمدينة لينتخبوا نواب المدينة واعضاء مجلسها البلدى لمدة عامين . وجرت الانتخابات فى القطاعات الاربع واسفرت عن النتيجة التالية :

— الحزب الاشتراكى الديمقراطى ونال ٤٨ر٧ فى المائة . وهو فرع من الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى كان يترأسه الدكتور شوميكار .

— الحزب الديمقراطى المسيحى ونال ٢٢ر٢ فى المائة . وهو فرع من الحزب الديمقراطى المسيحى الذى ترأسه فيما بعد الدكتور ايديناور .

— حزب الوحدة الاشتراكى ونال ١٩ر٧ فى المائة . وهو فرع من حزب الوحدة الاشتراكى الشيوعى الذى تواجد فى المانيا الشرقية .

ـــ الحزب الليبرالى الديمقراطى ونال ٤ر٩ فى المـائة .

كان نواب برلين يعملون من برلمـانها الصغير « مجلس الشيوخ » المسمى « بمجلس المدينة » حيث كان مفروضا طبقا لقرارات بوتســدام أن يكون للمدينة وضع خاص بالنســبة لنظـام احتلالها ليتمثل احتلالها وادارتها مشتركا بمعرفة قوات الاحتلال الأربع وهذا الوضع كان يخالف أوضــاع احتلال بقية أراضى المـانيا وهى التى كانت مقسمة الى أربع قطاعات تحتل وتدير كل منه دولة بمفردها .

أوضحت نتيجة هذه الانتخابات أن حزب الوحدة الاشتراكى لم ينل أغلبية تمكنه من ادارة شئون برلين وهى المدينة التى تقع فى وسط القطاع الروسى من المـانيا والتى تبعد قرابة ٢٠٠ كيلو مترا من حدود القطاعات الألمانية التى تحتلها أمريكا وانجلترا وفرنسا . أيضا كان من الواضح أن حزب الوحدة الاشتراكى لن يتمكن من التحالف مع أى من الأحزاب الاخرى فى المدينة لعدم تناسق أهدافهم المشتركة . هذا فى الوقت الذى كانت فيه برلين تعتبر معقلا للعمال ومكان انطلاق الشرارات الثورية الأولى منــذ انتفاضة ١٨٤٨ وأثناء قلاقل أعوام ١٩١٨ و ١٩١٩ التى تلت الحرب العالمية الأولى وتلك التى اندلعت عام ١٩٢٢ على اثر الأزمة الاقتصــادية العالمية الطاحنة والتى نتجت عنها أكبر بطالة فى التاريخ الحديث .

ومعروف عن مدينة برلين انها لم تمنح هتلر اغلبية فى الانتخابات التى اتت به للحكم عام ١٩٣٣ . وتعتبر برلين من أكثر المدن الألمـانية التى تهتم بالأمور السياسية ويتميز أهاليها بالحيوية والفضول لدرجة انهم كانوا يعرفون عن أمور البلاد المحيطة بالمـانيا أكثر من الألمـان القـاطنين على الحدود المجاورة لتلك البلاد ذاتها .وهذه الخاصية هى التى ساعدت أهالى برلين الغربية وأهالى برلين الشرقية على الصمود نفسيا امام عوامل الفرقة المختلفة التى تعرضوا لها ولولاها لانهاروا جميعا .

تم فى يونيو ١٩٤٧ انتخاب ارنست رويتر عمده لمدينة برلين بأغلبية ٨٩ صوتا ضد ١٧ وامتناع صوتين ورفضت السلطات الروسية فى برلين الاعتراف بارنست كعمدة للمدينة بسبب موافقه السابقة التى اتسـمت بمعاداته للشـيوعية . ورغم أن تعيينه جاء نتيجة انتخـاب سرى وبأغلبية محترمة وانه قوبل بالترحيب من جانب الحـــزب الديمقراطى الاشتراكى والديمقراطى المسيحى الا اننى كنت أميل الى أن كان يجــرى ترشيح شخصية مستقلة لمثل هذا المنصب اى شخص ليست له سـمات تأيـد معسكر ومناهضة الآخر حيث كان معروفا ان ارنست رويتر كان يعـادى

المبادىء الشيوعية وهـذا مع تقديرى لكفاءته الشخصية الا أن الموقف فى مدينة مثل مدينة برلين كانت محتلة ومدارة بواســطة قطب الاشتراكية الشيوعية واقطاب الرأسمالية الغربية كان يستلزم الاحتكام للعقل دون العاطفة . خاصة وكان يجب على العمدة أن يتعامل مع القائد الانجليزى والأمريكى والفرنسى والروسى أيضا وبالتالى يصعب على شخص ذى مذهب انحيازى أن يقوم بمثل هذا الواجب . اننى أفيد برأيى هذا وأعلم مدى تقدير زعماء المانيــا الاتحــادية لشخص أرنست رويتر فعقب وفاته أبنه تيودور هيبس رئيس جمهورية المــانيا الاتحادية بكلمات مؤثرة وكتب عنه فيلى برانت كتــابا كاملا ــ الا أننى ما زلت أعتقد أن هذه المشاعر كان المفروض انها ازاء شخصه دون أن تكون تجاه ترشيحه لمنصب عمودية مدينة برلين وقت كان يسودها الاحتلال الرباعى بكامل معناه .

بعد انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الغرب فى لندن فى نهاية فبراير ١٩٤٨ وهو المؤتمر الذى وافق على ضم المــانيا الغربية الى المعسكر الغربى ــ كما أشرنا سابقا ــ حدث أثناء انعقاد مجلس رقابة الحلفاء يوم ٢٠ مارس ١٩٤٨ بكامل هيئته أن استفسر الجنرال الروسى سوكولوفسكى عن القرارات التى اتخذت فى هذا المؤتمر فيما يخص المــانيا الغربية فأفاده الغرب بأن قرارات هذا المؤتمر معروضة الآن على الحكومات الغربية صاحبة الشأن . وعقب هذا التفسير الذى قدم له ودون أن ينتظر بقية أقوال مندوب بريطانيا فى هذا الموضوع نهض الجنرال سوكولوفسكى وغادر الاجتماع وقال « أرى انه لا معنى لاستمرار اجتماعنا واننى أعلن تأجيل الاجتماع » .

وبرر الشرق تصرفه هذا وكأنه احتجاج على القرارات التى يتخـذها الغرب بمفرده ازاء المــانيا الغربية فى الوقت الذى كان يجب فيه أن تشترك روسيا فى المؤتمرات التى يبحث فيها مصير المــانيا الغربية . وكان الغرب يدافع عن موقفه مبررا أن روسيا كانت تعمل على ضم القطاع الروسى فى المــانيا الى المعسكر الشرقى . الا أن النتيجة ان مجلس رقابة الحلفاء هذا قد انحل عمليا بعد انفضاض اجتماعه يوم ٢٠ مارس ١٩٤٨ لأنه من المفروض أن تكون الاجتماعات فيه رباعية وأن تشمل قراراته المــانيا كلها وبتغيب الجانب الروسى انشل المجلس عمليا وقانونيا رغم ان الغرب استمر فى اجتماعاته الثلاثية فى نطاق ما كان يسمى بمجلس رقابة الحلفاء الا أن قراراته لم تكن ملزمة على القطاع الروسى من المــانيا ولا على برلين الشرقية . وكان يوم ٢٠ مارس ١٩٤٨ هو يوم الانفصال المظهرى للمعسكرين رغم ان انفصالهم الحقيقى سبق ذلك بمدة طويلة .

طرحت السلطات الشرقية يوم ٢٣ يونيو ١٩٤٨ العملة الألمانية الشرقية الجديدة فى مدينة برلين الشرقية وأعلنت المانيا الغربية والسلطات الغربية يوم ٢٤ يونيو ١٩٤٨ بداية العمل بالعملة الألمانية الغربية الجديدة وحددت الفترة بين ٢٥ حتى ٢٧ يونيو لتبديل العملة القديمة بتلك الجديدة . وفى صباح يوم ٢٤ يونيو قطعت السلطات الروسية كل اتصال بالطرق البرية والحديدية والنهرية عن برلين الغربية وبدأ حصار برلين الغربية الشهير وهو الحصار الذى استمر قرابة العام . كانت المواد الغذائية التى ببرلين الغربية تكفى أهاليها البالغ عددهم ٢,٥ مليون نسمة لمدة ٣٦ يوما وكان مخزون الفحم يكفيهم لمدة شهر ونصف .

اضطربت الدول الغربية الثلاث أمام التصرف الروسى هذا خاصة وكانت القوات الغربية هى المسئولة عن امداد أهالى برلين الغربية بكل احتياجاتها واضطر الغرب يوم ٢٦ يونيو الى تنفيذ أكبر عملية نقل جوى من أجل امداد برلين الغربية بكافة احتياجاتها . عملت الطائرات الانجليزية والأمريكية والفرنسية فى هذا الجسر الجوى الذى نقل الى برلين الغربية ما يزيد عن ١,٥ مليون طنا من المؤمن والوقود والأدوية وخلافه . وشغلت المطارات الثلاثة التى كانت بالقطاعات الغربية الثلاثة فى برلين من أجل استقبال هذا الجسر الجوى الذى كان يعمل ليلا ونهارا حيث كانت طائرة تقلع وأخرى تهبط بمعدل ٦٠ ثانية بين كل طائرة . تعهد الغرب بالدفاع عن برلين الغربية ومعاونتها وقدم الغرب لأهالى برلين الغربية الضمان بنقل احتياجاته اليهم حيث كان الغرب ملزما بذلك بموجب قانون الحرب . وهذا بصرف النظر عن التزامه أدبيا .

لم يكن هناك مفر أمام أهالى برلين الغربية الا ان يواجهوا الموقف ويتحملوا عواقبه . فقد كان القلق ينتابهم اذا انقطع صوت الطائرات لفترة وجيزة ووصل بهم الأمر الى أن اعتادوا النوم فى المساء على ضجيج وأزيز هذه الطائرات وكأنها الموسيقى الحالمة التى تذيعها محطات الاذاعة متأخرا فى المساء لمساعدة مستمعيها على النوم الهادىء وكان عدد منهم يستيقظ مفزوعا من نومه اذا انقطع صوت الطائرات ولا يعاوده النوم ثانية الا بعد معاودة ضجة هبوط واقلاع الطائرات . انقطعت منذ بداية الحصار امكانية توجه أهالى برلين الغربية للقطاع الشرقى من المدينة وظل هذا الحال قرابة سنة ومن الطبيعى ان وقعت مآسى انسانية كبيرة خلال هذه الفترة بالنسبة للعائلات التى فاجأها الحصار وهى مفرقة بين شطرى المدينة .

كان موقف أهالى برلين الغربية أشد قسوة من الناحية النفسية عن موقف أهالى برلين الشرقية حيث انه لم يكن فى وسع أهالى برلين الغربية

الخروج عن نطاق برلين الغربية لان كل ما كان حولها كان تحت رقابة الشرق . أما أهالى برلين الشرقية فكان يمكنهم على الأقل التجول فى أنحاء القطاع الألمانى الذى تحتله روسيا مما كان يساعد على رفع معنوياتهم ازاء القريب الغائب أو الأخ القاطن فى الجزء الغربى من المدينة . ويمكننى أن افيد ان الشرق خسر الكثير من جراء حصار برلين الغربية هذا لان كل مواطنى المانيا الغربية انضموا وجدانيا الى جانب اهالى برلين الغربية واعتبروهم ضحية السياسة الروسية من جراء هذا التصرف . اقول ذلك رغم وجهات نظر روسيا فى هذا الاجراء حيث ان المظهر العام له تأثيرهبصرف النظر عن مبرراته الجوهرية .

عرضت الولايات المتحدة موضوع حصار برلين الغربية على هيئة الأمم المتحدة فى ستمبر ١٩٤٨ وأعلن المندوب الأمريكى أن التصرف المنفرد الروسى الذى ادى الى قطع المرور بين القطاعات الغربية فى المانيا وبين برلين يشكل تهديدا للسلام . وأجاب مندوب روسيا أنه ليس هناك حصار مثل ما هو معروف تقليديا بالنسبة لمعنى كلمة الحصار وعليه فليس هناك تهديد للسلام العالمى . وقصارى جهد الاتحاد السوفييتى كان الا يدع الموقف يفلت من زمامه حتى لا تتعرض روسيا لتصرف حربى انتقامى خاصة وكانت روسيا لم تمتلك بعد أسلحة ذرية الا أن روسيا وقد تركت للغرب المجال الجوى مفتوحا فانها بذلك أبعدت نوعا فرص المواجهة .

كانت وجهة نظر روسيا من جراء هذا الحصار ترمى الى اثبات حقها فى تقرير مصير المانيا بالاشتراك مع الغرب حيث أبرزت ان أمن روسيا متوقف على نوع النظام الذى كان سيسود المانيا الغربية . فى الوقت الذى كان فيه الغرب قد قرر فى مؤتمر لندن ان التصرفات الروسية فى المانيا الشرقية تهدد امن أوربا الغربية وامن أمريكا بالتبعية . وقد انعكست خلافات الغرب والشرق على المانيا ككل وعلى مدينة برلين بوجه خاص لأن برلين الغربية كانت أضعف موقع فى ألمانيا بالنسبة للغرب . ويمكن وصفها بأنها كانت وستظل أضعف مكان فى جسد الأمة الألمانية .

قامت ٣٨٠ طائرة بعدد ٢٠٠٠٠٠ رحلة جوية الى برلين الغربية طوال مدة الحصار بمعدل ٦٠٠ رحلة يوميا كان ينتج عنها ١٢٠٠ عملية هبوط واقلاع لتلك الطائرات طوال ٢٤ ساعة فى مطارات برلين الغربية مما يدلنا أن الجميع صمدوا . لقد صمد أهالى برلين الغربية وصمد معهم الغرب الا أن روسيا هى الأخرى قد صمدت بأعصاب من فولاذ بالنسبة لطول مدة الحصار الذى فرضته على برلين والذى استمر من ٢٤ يونيو ١٩٤٨ حتى

٤ مايو ١٩٤٩ عندما اتفقت الدول الأربع على انهاء حصار برلين وصدر ذلك في بيان مشترك عن حكومات فرنسا والاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة جاء به :

« ـ ان ينهى فى ١٢ مايو ١٩٤٩ الحظر الذى كان مفروضا منذ ١ مارس ١٩٤٨ بمعرفة حكومة الإتحاد السوفييتى على المواصلات والنقل والتجارة بين برلين والقطاعات الغربية بالمانيا وبين القطاع الشرقى والقطاعات الغربية .

ـ أن ينهى فى ١٢ مايو ١٩٤٩ الحظر الذى كان مفروضا منذ ١ مارس ١٩٤٨ بمعرفة حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أو أى منهم على المواصلات والنقل والتجارة بين برلين والقطاع الشرقى وبين القطاعات الغربية والقطاع الشرقى .. »

وبذلك انتهى هذا الحصار الذى استمر ٣٢٤ يوما الا أن انتهائه لم يجلب بداية الوفاق بين القوى العظمى بل كان بداية الحذر الممزوج بالشك بينهما . وتنفس أهالى برلين الغربية الصعداء بعد عام من الحجز الاجبارى داخل أسوار برلين الغربية .

واذا عاودنا الأحداث يمكننا أن نتذكر أن دستور المانيا الغربية قد صدر يوم ٨ مايو ١٩٤٩ وهو الدستور الذى أعدته لجنة من ٦٥ عضوا تراسها ايديناور منذ سبتمبر ١٩٤٨ ومن ذلك فقد كانت اللجنة الالمانية الغربية تعمل لوضع دستور المانيا الغربية فى الوقت الذى كانت فيه برلين الغربية تحت الحصار وقد قوى هذا الموقف رابطة برلين الغربية بالمانيا الغربية ونص فى الدستور ان « برلين الكبرى » تعتبر احدى محافظات المانيا الغربية حيث ان هذا الدستور قد وضع على أساس اتحادى يسمح بأن تنضم اليه بقية المحافظات فى المانيا الشرقية عندما تتوحد المانيا مستقبلا وقد جاء فى المادة ٢٣ من الدستور :

« ينطبق هذا الدستور فى الوقت الحالى على مقاطعات : بادن وبافاريا وبريمان وبرلين الكبرى وهامبورج وهييس وساكسونى السفلى والراين الشمالى ووستفاليا و ... و سوف يطبق فى مناطق أخرى من المانيا عندما تنضم اليه . »

وعليه فقد قدروا ان برلين الغربية تعتبر جزءا من المانيا الغربية الا ان الغرب لم يوافق على اعتبار برلين الغربية جزء من المانيا الاتحادية لان ذلك

كان سيضعف مركزه أمام روسيا ازاء أى تصرف لاحق لها تجـاه برلين الغربية وطالب الغرب أن تحافظ برلين الغربية على كيانها كمنطقة تحت الاحتلال الأمريكى والفرنسى والانجليزى حتى يمكن لهذه الدول الثلاث ان تثبت ان تواجدها فى برلين الغربية قائم على الفتح العسكرى أى على كونهم منتصرين وليس على كونهم حلفـاء لألمـانيا الغربيـة حتى تعتبر برلين الغربية بقطاعاتها الثلاثة وكأنها أراض امريكية وانجليزية وفرنسـية تحتلها قوات الدول الثلاث هذه حتى تصبح روسيا اذا ما حاولت انتهاك اراضى برلين الغربية هذه وكأنها تنتهك اراضى أمريكية وفرنسية وانجليزية الأمر الذى يجعل روسيا تتراجع عن مثل هذا التصرف .

وفى الجانب الآخر اعتبرت روسيا ان برلين الشرقية ما زالت منطقة تحتلها القوات الروسـية أى كأنها أراض روسية حتى يمكنها فى الوقت ذاته أن تجابه بالمثل أى تصرف يقوم به الغرب تجاه برلين الشرقية . واذا كانت حكومة المانيا الشرقية قد اتخذت عام ١٩٥٠ قطاع برلين الشرقيـة كعاصمة لجمهورية المـانيا الشرقية تحت اسم مدينة برلين فانها وان كانت مقرا لحكومة المـانيا الشرقية سياسيا الا أنها ليست ارضا المـانية شرقية قانونا . وعلى هذا الأساس اعتبر الغرب نفسه انه ما زال حتى الآن يحتل برلين الغربية واعتبرت روسيا انها ما زالت تحتل حتى الآن برلين الشرقية .

وافقت المـانيا الغربية على استبعاد ضم برلين الغربية أى « برلين الكبرى » الى محافظات ألمـانيا الاتحادية ووافقت ألا تبـاشر سيطرتهـا القانونية الفعلية عليها وذلك حتى تبقى برلين الغربية تابعة قانونا للغرب وبالتالى يمكن للغرب أن يدافع عنها بسهولة وبيسر عن اذا ما كانت منضمة رسميا لألمانيا الغربية . وهذا يرجع الى الوضع الاسـتراتيجى لبرلين الغربية التى تتواجد فى منتصف أراضى القطاع الروسى من المانيا . وعليه فانه لا يسمح لنواب برلين الغربية ـ الذين يحضرون جلسات مجلس نواب المانيا الغربية ـ من أن يكون لهم حق التصـويت فى أعمال المجلس السياسية والتشريعية بل يسمح لهم فقط بالتصويت فى أمور الاجراءات فانهم وان كانوا يمثلون أهالى برلين الغربية فى مجلس نواب المـانيا الغربية الا أنهم لا يمارسون حقيقة عمل النواب وتواجدهم فى المجلس هو نوع من الوجود الرمزى .

استمر برلمـان برلين الغربية المشكل من مجلس للشيوخ يؤدى واجبه فى نطاق برلين الغربية تحت اشراف الغرب . واذا كانت تعقد بعض جلسات لمجلس نواب المـانيا الغربية فى مدينة برلين الغربية فان هذا الاجراء كان يمثل علامة من علامات التضامن بين المانيا الغربية وبرلين الغربية ومرجعه

محاولة صبغ هذا التصرف وكأن برلين الغربية جزء من المـانيا الاتحادية .
الا أن هذه الاجتماعات قد توقفت مؤخرا بعد الاتفاقيات التى عقدت عام ١٩٧١ .ولم يعد مجلس نواب ألمـانيا الغربية يعقد جلسـات له فى برلين الغربية وهو الأمر الذى سنذكر تفاصيله لاحقا .

صدر دستور برلين الغربية فى سبتمبر ١٩٥٠ وقد وافق لهـا الغرب على دستورها هذا الذى جاء به :

« من أجل حماية حرية وحقوق كل المواطنين ومن أجل تيسير شـئون الجماعة والاقتصاد على أسس ديمقراطية ولخدمة روح التقدم الاشتراكى والسلام وبهدف البقاء كعاصمة لألمـانيا الجديدة الموحدة فان برلين اتخذت لنفسها الدستور التالى :

المـادة الأولى : ان برلين أرض المـانية . وهى فى نفس الوقت مدينة . ان برلين هى مقاطعة من جمهورية المـانيا الاتحادية .. »

وطبقت برلين الغربية القوانين الصادرة فى جمهورية المـانيا الاتحادية ولمـا كانت برلين الغربية لا تستطيع بسهولة موازنة مواردها فقـد تكفلت المـانيا الغربية بمدها بالمعونة اللازمة حتى يمكنها أن تجابه متطلبات البقاء .

ان المـانيا الاتحادية هى التى تمثلها فى الخارج وتقوم سفارات المانيا الاتحادية وقنصلياتها باجراء اللازم لرعايا برلين الغربية فى الخارج .

أجريت انتخابات فى برلين الغربية فى أكتوبر ١٩٥٠ وقد حاول عمـدة برلين الغربية ارنسـت رويتر أن تجرى انتخابات فى كل قطاعات مدينـة برلين الا أن السلطات الروسية رفضت الاشتراك فيها وتمت الانتخابات فى القطاع الغربى فقط وأسفرت عن النتيجة التالية :

— الحزب الاشتراكى الديمقراطى ونال ٤٤٫٧ فى المائة .

— الحزب الديمقراطى المسيحى ونال ٢٤٫٦ فى المـائة .

— الحزب الديمقراطى الحر ونال ٢٣٫٠ فى المـائة .

— الحزب الألمـانى ونال ٣٫٧ فى المائة .

— حزب اللاجئين ونال ٢٫٢ فى المـائة .

هذا وكانت قد أجرت انتخابات فى ديسمبر ١٩٤٨ أثناء الحصار وفاز فيها الحزب الاشتراكى الديمقراطى بنسبة ٦٤٫٥ فى المـائة تلاه الحـزب الديمقراطى المسيحى بنسبة ١٩٫٤ فى المـائة والحزب الديمقراطى الحر بنسبة ١٦٫١ فى المـائة . وقد تراجع الحزب الديمقراطى الاشتراكى نوعا

فى انتخابات ١٩٥٠ الا انه كان ما زال يحافظ على تفوقه الفردى بالنسبة لبقية الأحزاب خاصة وبرلين الغربية من معاقله الأساسية . واستمر الحزب الديمقراطى الاشتراكى فى التحصل على غالبية مشابهة طوال الانتخابات التى تمت حتى تاريخنا .

اتخذت السلطات الشرقية بعض قرارات تتعلق بوسائل المواصلات المختلفة فى الفترة منذ نهاية ١٩٥١ حتى منتصف ١٩٥٢ وهى :

أ ــ أن يتم تحصيل عوائد مرور من العربات القادمة من المانيا الغربية وتلك القادمة من برلين الغربية والتى تستخدم الطرق الموجودة بالقطاع الألمانى الشرقى . وذلك من أجل صيانة هذه الطرق وتجهيزها بخدمات الاصلاح والنجدة .

ب ــ تم قطع ما يقرب من ٣٩٠٠ خط تليفونى يربط برلين الغربية والقطاع الالمانى الشرقى .

ــ منع اهالى برلين الغربية من استخدام ٩٩ طريقا من مجموع ٢٧٧ طريقا تربط برلين الغربية ببرلين الشرقية وبالمانيا الشرقية . وقد اتخذ هذا القرار فى ٢٨ مايو ١٩٥٢ .

ــ وحتى نهاية سبتمبر ١٩٥٢ وصل عدد الطرق الغير مسموح استخدامها الى ٢٠٠ طريق من الى ٢٧٧ طريقا عاليه .

اصدرت وزارة الداخلية لجمهورية المانيا الشرقية فى مايو ١٩٥٢ تعليمات تقضى بأنه لن يسمح بزيارة المانيا الشرقية ــ والتى تشمل قطاع برلين الشرقية ــ الا لمن يحمل بطاقة تحقيق شخصية صادرة من لدى سلطات المانيا الشرقية أو لمن يحمل تصريحا خاصا بالزيارة اذا لم يكن لديه بطاقة تحقيق الشخصية هذه . وأوضحت سلطات المانيا الشرقية أنها اتخذت هذه الاجراءات لأسباب تتعلق بأمنها الذاتى . ومن الطبيعى أن تأثر أهالى برلين الغربية بهذه القرارات لأن زيارتهم لبرلين الشرقية اصبحت تتطلب استخراج تصريح بذلك أو استخراج بطاقة تحقيق شخصية من لدى سلطات المانيا الشرقية الأمر الذى قد يجعل مواطن برلين الغربية اذا ما استخرج مثل هذه البطاقة ان يشعر وكأنه اصبح من رعايا المانيا الشرقية او انه قد اصبح مواطنا ذا هوية مزدوجة .

ولتذكر تسلسل الأحداث فقد اندلعت الانتفاضة العمالية فى المانيا الشرقية وفى برلين الشرقية فى يونيو ١٩٥٣ وتلا ذلك اجتماع وزراء

خارجية الدول الأربع فى يناير ١٩٥٤ ببرلين ـ وهو أول اجتماع لهم منذ اجتماعهم فى ١٢ مايو ١٩٤٩ عقب انتهاء حصار برلين ـ ونذكر ان اجتماعهم فى برلين عام ١٩٥٤ لم يغير الموقف بالنسبة لموضوع المانيا وفشلت محادثاتهم ازاء مشكلة المانيا والنمسا واتفقوا فقط على معاودة الاجتماع فى جنيف من اجل بحث الأوضاع فى الشرق الأقصى والحرب بالهند الصينية ويتضح لنا من ذلك ان الجمود كان يسود الموقف فى برلين الغربية بعد أن فكت روسيا حصارها عنها فى ١٩٤٩! حيث ان المعسكر الشرقى كان يأمل ضم برلين الغربية اليه أو على الأقل ابعاد صلتها بالغرب لتكون شبه مستقلة ومحايدة لأن الوجود العسكرى الغربى فى برلين الغربية كان مع تواجد الصواريخ الأمريكية التى تطورت وأصبح لها رءوس ذرية كان يهدد الدول الأوربية الشرقية ويهدد أيضا غرب الاتحاد السوفييتى . هذا بالاضافة الى أن الشرق كان يعلن عن تزايد نشاط عملاء الغرب الذين اتخذوا برلين الغربية كقاعدة للتجسس ضدهم .

اعترف الاتحاد السوفييتى بسيادة المانيا الشرقية فى مارس ١٩٥٤ وقد صدر البيان السوفييتى التالى فى هذا الشأن :

« تقيم جمهورية المانيا الديمقراطية الآن علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى مثل تلك العلاقات التى تقام مع الدول الأخرى الأجنبية ذات السيادة . وأصبحت جمهورية المانيا الديمقراطية حرة فى اقرار سياستها الداخلية والخارجية بما فى ذلك موضوع علاقاتها مع المانيا الغربية » .

ويتضح لنا من ذلك ان الاتحاد السوفييتى بموجب منحه السيادة لألمانيا الديمقراطية فانه قد أصبح من حق المانيا الديمقراطية أى الشرقية اتخاذ القرارات التى تراها مناسبة لها . ومن الطبيعى ان مثل هذه القرارات كانت ستتخذ بعد التشاور مع الاتحاد السوفييتى وهو الأمر الذى كان يجرى أيضا فى داخل المانيا الاتحادية اى الغربية بعد ما منحها الغرب سيادتها من جراء تشاورها مع حكومات الغرب فى كل خطواتها الهامة .

نذكر ان المانيا الاتحادية صدقت كآخر دولة غربية على معاهدات باريس فى فبراير ١٩٥٥ وبذلك أصبحت هذه المعاهدات نافذة داخل المعسكر الغربى وان المعسكر الشرقى أجاب على ذلك بانشاء حلف وارسو فى مايو ١٩٥٥ . وقد سلم الاتحاد السوفييتى الى جمهورية المانيا الديمقراطية مسئولية الاشراف على حدودها مع المانيا الاتحادية وعلى تلك المحيطة ببرلين الغربية وذلك بمعرفة القوات المسلحة لجمهورية المانيا الديمقراطية وأصدر الاتحاد السوفييتى فى هذا الشأن الوثيقة التالية

بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥ بعد اتفاق تم ازاءها بين الاتحاد السوفييتي والمانيا الديمقراطية وجاء بها :

« تشرف وتراقب جمهورية المانيا الديمقراطية على حدود جمهورية المانيا الديمقراطية وعلى الخطوط الفاصلة بين جمهورية المانيا الديمقراطية وبين جمهورية المانيا الاتحادية وعلى تلك التى تحيط برلين الكبرى وتلك التى داخل برلين وعلى الطرق التى تخترق جمهورية المانيا الديمقراطية والتى تصل بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وبين برلين الغربية .

ومن أجل تنفيذ مثل هذا الاشراف والرقابة على طرق الاقتراب التى تخترق جمهورية المانيا الديمقراطية والتى توصل بين جمهورية المانيا الاتحادية وبين برلين الغربية فان جمهورية المانيا الديمقراطية تضمن للسلطات المختصة بألمانيا الاتحادية انجاز كل المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية والسيارات والسفن التى تمر مرور الترانزيت والخاصة بجمهورية المانيا الاتحادية أو ببرلين الغربية وأيضا ما يختص بمواطنيهم ومواطنى الدول الأجنبية وهذا عدا الافراد والمعدات الخاصة بقوات الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وبرلين الغربية والتى يتم انجاز الأمور المتعلقة بها منفصلا وطبقا للمادة .. وايماء لما سبق ذكره فان صرف وملء الأوراق الخاصة بالملاحة فى المجارى المائية الداخلة ضمن أراضى جمهورية المانيا الديمقراطية ستتداول فقط بمعرفة جمهورية المانيا الديمقراطية .

ان الرقابة على تحركات الأفراد والعتاد للقوات الفرنسية والانجليزية والأمريكية وهى تلك التى تتم بين جمهورية المانيا الاتحادية وبين برلين الغربية سيقوم بالاشراف عليها مؤقتا قائد القوات السوفييتية فى المانيا حتى الوقت الذى يتم فيه اتخاذ اتفاق فى هذا الشأن .

لقد سمح لتحركات الأفراد العسكريين ومعدات قوات القوى الغربية الثلاث المعسكرة فى برلين الغربية بأن تتم على أساس القرارات الحالية للقوى الأربع :

— الطريق البرى من برلين الى ماريربون .

— الطريق الحديدى من برلين الى هلمستيد وللعودة فارغا على الخط الحديدى من برلين الى أوبسفيلد .

— الممرات الجوية : براين/هامبروج — وبرلين/بوتشبكبورج — وبرلين/ فراكفورت مين . »

وقد وقعت هذه القرارات وقع الصاعقة على الغرب لأنها يمكن ان تعتبر بداية لمحاولة زحزحة موقف الغرب فى برلين الغربية خاصة ويمكن افتراضيا أن يفهم منها انه وان كانت روسيا هى التى تشرف حاليا على تحركات أفراد قوات الغرب عبر المانيا الشرقية فان هذا الاجراء مؤقت اى انه يمكن ان تمنح روسيا سلطات المانيا الشرقية حق الاشراف مستقبلا على قوات الغرب هذه . وقد سلم السفير البريطانى فى موسكو الى وزارة الخارجية السوفييتية مذكرة احتجاج بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٥ فى هذا الشأن جاء بها :

« .. ان حكومة حضرة صاحبة الجلالة باتفاق مع حكومات الولايات المتحدة وفرنسا تود ان تعلن عن موقفها تجاه الاتفاقيات التى عقدت فى موسكو يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥ بين المارشال بولجانين والمستر جروتغول كما نشر بالصحف .

تعلن الحكومات الثلاث أن هذه الاتفاقيات لا يمكنها أن تؤثر بأى طريقا ما على التزامات ومسئوليات الاتحاد السوفييتى تجاه الاتفاقيات والترتيبات التى انجزت مسبقا بشأن ألمانيا ــ بما فيها برلين ــ بين فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

وستعتبر الحكومات الثلاث ان الاتحاد السوفييتى سيظل مرتبطا بهذه التعهدات تجاه القوى الثلاث بشأن المانيا . وفى هذا الخصوص فان الخطابات المتبادلة بين المستر زورين والمستر بولتز يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥ لا يمكن أن تخلى مسئوليات الاتحاد السوفييتى فى هذا الشأن فيما يخص أمور النقل والمواصلات بين مختلف أجزاء المانيا بما فيها برلين .. »

وفى عام ١٩٥٨ أصدر برلمان برلين الغربية النقاط التالية بتوصية منه وابلغها لسلطات برلين الشرقية لتدرس على أساس أن تكون بداية تلاقى بينهما وهى :

ــ الافراج عن جميع الأشخاص الذين حوكموا بالنسبة لاشتراكهم فى اضطرابات ١٧ يونيو ١٩٥٣ فى برلين الشرقية أو على الأقل الافراج عن المرضى من المعتقلين منهم .

ــ ان تنفذ سلطات برلين الشرقية تسهيلات مرور لأهالى برلين الغربية من اجل زيارة اقاربهم فى القطاع الشرقى واعطاء تصاريح دائمة لأهالى برلين الغربية لزيارة مقابرهم الواقعة فى منطقة حدود برلين الفاصلة وتقديم تسهيلات لسكان المانيا الغربية من اجل زيارة القطاع الشرقى

ــ اعادة اقامة مسارات مائية ..

— تمكين اصحاب الحدائق وقطع الأرض المماثلة الكائنة فى منطقة الحدود الفاصة لبرلين بان يتمكنوا من الوصول لحدائقهم وأراضيهم الواقعة فى برلين الشرقية والتى حظر عليهم الوصول اليها منذ ١٩٥٢ .

— الغاء الاجراءات التى اتخذت لأغراض سياسية ضد أعضاء الحزب الاشتراكى الألمانى فى مؤسسات برلين الشرقية والغاء الحظر القائم على الأفراد الذين يقطنون فى قطاع ويعملون فى القطاع الآخر وذلك بالنسبة لقطاعى المدينة .

— الاستفسار عن مدى رغبة سلطات برلين الشرقية من الاتصال بالقوى السوفييتية المحتلة من أجل تخفيف اجراءات التفتيش على المقتنيات والأفراد عند قطاعات المدينة ونقاط التفتيش .

— تبادل توزيع الجرائد والمجلات الصادرة فى كل من جانبى برلين .

— معاودة الاتصال التليفونى بين شطرى برلين .

— معاودة سير الترام والاتوبيس فى كل مدينة برلين .

— التعاون فى شأن موضوع اعادة بناء وسط مدينة برلين .

كان من الواضح ان المشكلة الاولى التى كانت تواجه اهالى برلين عموما سواء الغربية أو الشرقية كانت تلك الخاصة بالزيارات بين الاقارب كما انها واجهت غالبية شعب المانيا فى شطريها . الا ان متطلبات السياسة كانت تقف فى مواجهة هذا العنصر الانسانى وهذا الأمر لم يتحمله الكثيرون وخاصة فى الجانب الشرقى واعتقد ان كان ذلك من الاسباب الاساسية التى من أجلها لجأ الكثيرون من أهالى القطاع الشرقى الى القطاع الغربى . ولقد وصل عدد من لجئوا الى القطاع الغربى ٢ر٨ مليون المانيا خلال المدة من ١٩٤٧ حتى ١٩٦١ أى عند بناء حائط برلين . ويمكن اعتبار ان معدل نسبتهم كان ٢٠٠٠٠٠ لاجىء كل سنة عدا عام ١٩٤٧ الذى وصل فيه عدد اللاجئين الى مليون فرد .

واستمر التنازع السياسى بين الشرق والغرب حول برلين الغربية لسنوات طويلة وفى نوفمبر ١٩٥٨ عاود خروشوف تحريك هذا الموضوع وجاء فى خطاب له :

« ... ماذا تبقى الآن من قرارات بوتسدام ؟ انه لم يتبق الا ما يسمى بوضع القوات الاربع فى برلين وهذا هو الموقف الذى تمتلك بموجبه ثلاث قوى غربية — الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا — تمتلك امكانية البقاء فى

غرب برلين وقد حولوا هذا الجزء من المدينة التى هى عاصمة جمهورية المانيا الديمقراطية الى نوع من دولة داخل دولة واستفادوا من ذلك الوضع بتدبير نشاط مدمر من برلين الغربية ضد جمهورية المانيا الديمقراطية وضد الاتحاد السوفيتى وبقية دول حلف وارسو . وفوق كل هذا فان لهم حق مواصلات قائم بين برلين والمانيا الغربية خلال المجال الجوى وبالسكك الحديدية والطرق والمجارى المائية لجمهورية المانيا الديمقراطية وهى الدولة التى لا يريدون حتى الاعتراف بها ... »

هذا وقد اصدرت وزارة الخارجية البريطانية البيان التالى فى نفس اليوم قالت فيه :

« ان موقف الغرب فى برلين لا يتوقف على اتفاقية بوتسدام ولكن على حق الاحتلال الناتج عن تسليم المانيا الغير مشروط عام ١٩٤٥ . ان هذا الموقف معترف به فى اتفاقيات اللجنة الاستشارية الأوربية التى حضرها مندوب سوفيتى فى عام ١٩٤٣ أى منذ سنتين قبل بوتسدام وان هذه الاتفاقيات حددت تماما الاجراءات التى تتبع بعد انتهاء الحرب .

ان حق الحلفاء فى الوصول الى برلين مرتبط بحقهم فى الاحتفاظ بحامية لهم فى المدينة . هذا وقد اعترف الاتحاد السوفيتى بعلمه بهذا الحق فى اتفاقيات نيويورك ١٩٤٩ واتفاقية باريس فى نفس العام وهى الاتفاقيات التى انهت حصار برلين . ولا تستطيع دول الغرب الثلاث ولا الاتحاد السوفيتى منفردا انهاء مسئولياتهم فى هذه الاتفاقيات . أن قبول مقترحات خروشوف معناه ترك برلين الغربية تحت رحمة سلطات القطاع السوفيتى . وهذا مخالف لتعهدات الغرب بشأن حمايته لبرلين الغربية . وهذا بالاضافة الى التزام الدول الغربية الثلاث بالقرار الذى اتخذوه فى اول أكتوبر ١٩٥٤ فى لندن والذى يعتبر ان اى هجوم يقع على برلين من اى جانب كان يعتبر وكأنه هجوم على قواتهم وعليهم شخصيا .. »

وصدر بيان عن حكومة المانيا الاتحادية فى هذا الشأن يوم ١٣ نوفمبر جاء بـه :

« ان ما اعلنه المستر خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى يوم ١٠ نوفمبر بخصوص الاتفاق الرباعى بشأن برلين يعد وكأن الاتحاد السوفيتى يريد القيام بالغاء انفرادى لاتفاقيات دولية ... ان مثل هذه التصرفات ستسىء الى العلاقات الالمانية الروسية وان التوتر الدولى الموجود حاليا سيزداد الى امتداد خطير وعلى الاتحاد السوفيتى أن يتحمل وحده

مسئولية مثل هذه التطورات ... ان قوات الغرب اعلنت وتعهدت مرارا بالدفاع عن برلين وبالاتفاق مع الحكومة الاتحادية فانهم اكدوا ارادتهم من اجل الحفاظ على الوضع الرباعى القائم فى برلين . ان الحكومة الاتحادية وأهالى برلين وكل شعب ألمانيا والعالم الحر بأكمله يضع ثقته فى قرارات القوى الغربية وفى الحماية الفعالة التى تقدمها ضماناتهم للشعب الالمانى »

وصدر كذلك بيان لوزارة الخارجية الامريكية فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٨ ردا على خطاب خروشوف عاليه جاء به « ان حقوق الدول الغربية للوصول الى برلين تنبع من حق الاحتلال وتأكدت هذه الحقوق بالعديد من الاتفاقيات الرباعية . ان الاتحاد السوفيتى قد هاجم منذ ١٩٤٨ حقوق القوى الغربية هذه . والاتحاد السوفيتى ترك هذه المسألة جانبا بعد فشل حصار برلين . ان حقوق الغرب لم تتأكد فقط باتفاقية نيويورك ٤ مايو ١٩٤٩ وبالبلاغ المشترك الذى صدر فى باريس ٢٠ يونيو ١٩٤٩ وهم الذين اعادوا الوضع القائم الى ما كان عليه قبل الحصار انما يؤكد ذلك أيضا الممارسة منذ ذلك الوقت حتى الآن . »

سلمت حكومة الاتحاد السوفيتى مذكرة للدول الغربية الثلاث بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨ ابدت فيها ما سبق ان اعلنه خروشوف فى خطابه ١٠ نوفمبر وذلك رغم ردود الفعل الغربية ازاءه وقد جاء فى المذكرة :

« ... لم يبق حاليا من كل اتفاقيات الحلفاء عن ألمانيا الا واحدة منها سارية المفعول . وهى الاتفاقية المسماة « بالنظام الرباعى لبرلين » . ...

ان النظام الرباعى لبرلين وجد بسبب ان برلين كعاصمة لالمانيا حددت لتكون مقرا لمجلس الرقابة الذى انشأ لادارة المانيا خلال الفترة الاساسية لاحتلالها . وقد راعى الاتحاد السوفيتى هذا النظام بدقة حتى الآن رغم ان مجلس الرقابة لم يعد قائما منذ عشرة اعوام بالاضافة الى انه قد اصبح لالمانيا عاصمتين منذ وقت طويل ... وفى هذا الشأن فان حكومة الاتحاد السوفيتى تخطر حكومة الولايات المتحدة ان الاتحاد السوفيتى يرى كباطل وملغى بروتوكول الاتفاق بين حكومات الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وانجلترا الخاص بمناطق الاحتلال بالمانيا وبادارة برلين الكبرى وهو البروتوكول الموقع فى ١١ سبتمبر ١٩٤٤ والاتفاقيات اللاحقة المكملة له بما فيه مثلا اتفاق مراقبة الآلات فى المانيا المعقودة بين حكومات الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا فى أول مايو ١٩٤٥ وذلك كمثال لكل الاتفاقيات التى كانت تهدف الى ان تكون سارية خلال السنوات الاولى لاحتلال المانيا ..

وبالنسبة لهذه الاعتبارات فان الاتحاد السوفيتي يقدر انه من الممكن حل موضوع برلين الغربية فى الوقت الحالى وذلك بتحويل برلين الغربية الى وحدة سياسية مستقلة - كمدينة حرة - لا تتبع لأى دولة بما فى ذلك دولتى المانيا الموجودتين وبدون تدخل من أى منها فى مجريات حياتها ... وفى هذا الهدف فان الاتحاد السوفيتى يقترح ان لا يجرى اى تغيير فى نظام المرور العسكرى بالنسبة للولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا من برلين الغربية الى جمهورية المانيا الاتحادية وذلك لمدة نصف سنة ... واذا لم يتم استخدام هذه المدة من اجل التوصل الى اتفاق مناسب فان الاتحاد السوفيتى سينفذ وقتئذ اجراءات مخططة عن طريق اتفاق مع جمهورية المانيا الديمقراطية . ومن المتوقع ان تمارس جمهورية المانيا الديمقراطية - كأى دولة مستقلة - امور سيادتها بالنسبة لاراضيها ومياهها واجوائها . وفى نفس الوقت ستنتهى كل التعاقدات القائمة الآن بين مندوبى القوات المسلحة والرسميين السوفييت ومماثليهم من القوات المسلحة والرسميين الأمريكان والفرنسيين والانجليز بالنسبة للمسائل الخاصة ببرلين » .

ان المذكرة الروسية عاليه لا تدل بصراحة على الغاء روسيا للاتفاقيات الخاصة ببرلين الا انها تحمل بين طياتها الانذار بالالغاء خاصة وقد حددت فترة نصف سنة من أجل ان يتم التوصل خلالها الى اتفاق حول وضع برلين الغربية بطريقة تنهى بها الدول الغربية الثلاث احتلالها لها ومن ثم تتحول برلين الغربية الى كيان مستقل بعد ان فشلت روسيا فى ضمها للشرق . ومن الطبيعى ان تحركت كل الدوائر الغربية وتحرك ايضا حلف الأطلنطى لأن الاتحاد السوفيتى كان يمكنه بعد انقضاء فترة النصف سنة هذه ان يتفق مع المانيا الشرقية لتتخذ من جانبها تصرفات يمكنها ان تدفع الأمور حتى حافة الهاوية وذلك اذا ما لم يتمش الغرب مع مقترحات الاتحاد السوفيتى . وعادت الحرب الباردة تشتعل من جديد حول برلين الغربية بعد ان مرت ١٠ سنوات على حصارها الاول .

واجتمع وزراء خارجية فرنسا والولايات المتحدة وانجلترا والمانيا الاتحادية ودرسوا المذكرة الروسية الاخيرة واصدروا بيانا جاء به :

« ان وزراء خارجية فرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة اجتمعوا فى باريس يوم ١٤ ديسمبر ١٩٥٨ لمناقشة تطورات الموقف فى برلين والمذكرة المسلمة لحكومتهم فى ٢٧ نوفمبر بواسطة الاتحاد السوفيتى . ان وزراء الخارجية الاربعة استمعوا الى تقرير شفهى عن الموقف فى برلين من عمدة المدينة الهر برانت .

ان وزراء خارجية فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة يعيدون مرة اخرى تأكيد التزام حكوماتهم فى المحافظة على مواقعهم وحقوقهم بالنسبة لبرلين بما فى ذلك حق الوصول الحر اليها . ووجدوا انه من الغير مقبول ان يتجرد الاتحاد السوفيتى من التزاماته تجاه حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن تواجدهم فى برلين وحرية وصولهم لهذه المدينة وكذا استبدال السلطات الالمانية فى القطاع السوفيتى بالحكومة السوفيتية فيما يختص بهذه الحقوق ... »

واصدر مجلس حلف الاطلنطى قرارا يوم ١٦ ديسمبر ١٩٨٥ فى نفس الموضوع جاء به :

— ناقش مجلس حلف الاطلنطى مسألة برلين .

— يعلن المجلس انه لا يحق لدولة ان تنسحب منفردة من مسئولية تعهداتها الدولية . وانه يعتبر ان تنكر الاتحاد السوفيتى للاتفاقيات التى عقدت بين الحلفاء بشأن برلين لا يمكنه بأية طريقة حرمان الأطراف الأخرى من حقوقهم أو اعفاء الاتحاد السوفيتى من التزاماته وان مثل هذه الوسائل من شأنها ان تدمر الثقة المتبادلة بين الدول وهو الامر الذى يشكل احد دعائم السلام .

— ان المجلس يشارك بكل قوة وجهة النظر الصادرة فى هذا الخصوص من حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا التى صدرت فى فى بيانهم ١٤ ديسمبر .

— ان الطلبات التى عبرت عنها الحكومة السوفيتية يجب مواجهتها بتصميم .

— ان المجلس يدعو كل دولة عضو لتحمل المسئوليات الملزمة من اجل أمن ورفاهية برلين للحفاظ على موقف القوى الثلاث فى هذه المدينة . ان الدول اعضاء حلف الاطلنطى لا تستطيع ان توافق على حل لمسألة برلين بطريقة تعرض للخطر حقوق القوى الغربية الثلاث طوال الفترة التى تتطلبها مسئولياتها ذلك وكذلك عدم ضمان حرية المواصلات بين هذه المدينة والعالم الحر . ان الاتحاد السوفيتى سوف يكون مسئولا عن أى عمل يهدف عرقلة المواصلات الحرة أو تعريض حريتها للخطر .

— ويقدر المجلس ان مسألة برلين يمكن فقط ان تحل فى نطاق اتفاق مع روسيا يشمل المانيا ككل ويعاد المجلس الاعلان ان القوى الغربية سبق

ان صرحت عن استعدادها لدراسة هذه المسألة مع تلك الخاصة بالامن الاوربي ونزع السلاح . وانهم ما زالوا على استعداد لمناقشة كل هذه المسائل . »

وفى مؤتمر رباعي لوزراء الخارجية عقد في جنيف في مايو ١٩٥٩ حضرته وفود من المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية لاول مرة حاول الغرب تقديم مشروع صلح على نحو مشاريعه السابقة الا ان روسيا رفضته ومن ثم حاول الغرب بعدئذ عرض مقترحات بشأن برلين على اساس ان يتأتى توحيد المانيا بعدئذ تنص على ان تتوحد برلين الغربية وبرلين الشرقية ويتم اجراء انتخابات بهما تحت اشراف رباعي او تحت اشراف هيئة الامم المتحدة بحيث ينجم عن تلك الانتخابات مجلس يشرف على أمور برلين الموحدة حتى تصبح برلين الموحدة نواة وعاصمة لالمانيا الموحدة مستقبلا . على ان تضمن القوى الاربع حماية برلين الموحدة هذه وان يستمر تواجد قواتهم بها . وكان الغرب يقصد بذلك أن ينضم شطرا برلين مع استمرار بقاء القوات الخاصة بالدول الاربع ببرلين الموحدة . ورفض الروس هذا الاقتراح وقدم الاتحاد السوفيتي اقتراحا يهدف الى سحب قوات الدول الاربع مع الابقاء على قوات رمزية لهم وان يسحب الغرب اسلحته الذرية وصواريخه من برلين الغربية ولكن الغرب لم يوافق من جانبه على الاقتراحات هذه .

هذا وقد انعقد مؤتمر القمة في عام ١٩٦٠ بباريس وانفض أثناء أول جلسة محادثات به بسبب اعتراض خروشوف على عمليات طائرات التجسس الامريكية وهى التى كانت روسيا قد اسقطت طائرة منها ولم يتمكن ايزنهاور من تقديم تبرير لها يومئذ . وساد التوتر وسط أوربا وأعلن خروشوف وقتئذ انه يأمل في امكانية عقد مؤتمر آخر للقمة بعد عدة أشهر يمكن اثناءه عقد معاهدة صلح مع دولتى المانيا اللتين أصبحتا حقيقة واقعية منذ سنوات . وفى قرب نهاية ١٩٦٠ اصدرت المانيا الشرقية قرارات بشأن برلين الغربية أعلنت ازاءها ضرورة تحصل رعايا المانيا الغربية على تصاريح من اجل دخول برلين الغربية واوضحت ان قوات بوليس المانيا الشرقية هى التى ستصدر هذه التصاريح . وسرعان ما ترددت اصداء لهذا القرار وفى خطاب لايزنهاور قال :

« ... لقد تعمدت عدم ذكر الكثير من المشاكل المباشرة التى تقلق الولايات المتحدة واسما اخرى وان اغفال هذا لا يعنى انها لا تهم الولايات المتحدة وغالبية المجتمع الدولى وعلى سبيل المثال فانه قد تراكمت ادلة تهديدية تعمل على تجريد حرية شعب برلين الغربية وانها لتصرفات تزعجنا بشدة . »

وبعد ان تولى جون كنيدى رياسة الولايات المتحدة خلفا لايزنهاور اجتمع كينيدى وخروشوف فى فيينا فى اوائل يونيو ١٩٦١ وكان محور اجتماعهم يدور حول مشكلة المانيا وبرلين الغربية ولم يتمكنا من التوصل الى تقارب لوجهات نظرهما . وقال كينيدى فى تصريح له يوم ٧ يونيو ١٩٦١ بعد اجتماعه بخروشوف :

« .. لقد كانت اعمق مباحثاتنا هى تلك التى شملت موضوع المانيا الغربية . لقد اوضحت للمستر خروشوف ان امن اوربا الغربية وبالتالى امننا نحن يتوقف بشدة على تواجدنا فى برلين وعلى حقوقنا فى الوصول اليها ، وان هذه الحقوق تعتمد على قوانين ولا تعتمد على مبدأ السماح واننا مصممون فى التمسك بهذه الحقوق بصرف النظر عن أى مخاطر وهذا هو التزامنا تجاه شعب برلين الغربية وتجاه حقهم فى اختيار مستقبلهم الخاص بهم .

ولقد أوضح المستر خروشوف وجهة نظره بالتفصيل وان وجهة نظره هذه ستكون موضع مزيد من الاتصالات . ولكننا لا ننوى أن نغير من موقفنا الحالى . ان اقرار معاهدة صلح المانية هو امر يهم كل من حاربوا المانيا . اننا وحلفاءنا لا يمكننا أن نغفل حقوق شعب برلين الغربية .. »

هذا وكان خروشوف قد سلم كينيدى يوم ٤ يونيو ١٩٦١ عقب مباحثاتهم مذكرة للتذكرة تشمل بعض النقاط التى عرضها خروشوف وقد جاء فى المذكرة هذه :

« ان الحكومة السوفيتية لا ترى حاليا طريقا افضل لحل مشكلة برلين الغربية الا بتحويلها الى « مدينة حرة منزوعة السلاح » ان تنفيذ هذا الاقتراح بتحويل برلين الغربية الى مدينة حرة مع الاخذ فى الاعتبار بكل مصالح الأطراف المعنية سوف يعود بالموقف فى برلين الغربية الى طبيعته العادية . ان نظام الاحتلال الحالى قد عاش أكثر مما يجب وفقد كل صلاته من الأهداف التى وضع من أجلها وهذا أيضا ينطبق على المعاهدات المنعقدة بين الحلفاء بخصوص المانيا ازاء الواقع الذى تواجدت عليه . وبالتالى فسوف تنتهى حقوق الاحتلال بتوقيع معاهدة صلح سواء وقعت عليها دولتا المانيا او وقعت عليها فقط جمهورية المانيا الديمقراطية التى تقع برلين الغربية فى داخل أراضيها .

ان الاتحاد السوفييتى يقترح وضع ضمانات ترابطية ضد التدخل فى شئون المدينة الحرة هذه من جانب أية دولة . وكضمان لهذه المدينة الحرة فانه يمكن تواجد قوات رمزية أمريكية وانجليزية وفرنسية وسوفييتية فى برلين . والاتحاد السوفييتى لا يمانع فى أن تتواجد أيضا قوات محايدة

تحت إشراف هيئة الامم المتحدة .. وحتى نتجنب التأخير فى اجراءات السلام فانه من الضرورى ان نحدد جدولا زمنيا يقوم خلاله الألمان بالعمل على ايجاد طرق ممكنة للاتفاق على اى مشاكل داخلية والاتحاد السوفييتى يقدر ان ستة اشهر فقط هى اللازمة لمثل هذه المفاوضات .. »

وكان خروشوف قد صرح بالحديث التالى فى تليفزيون الاتحاد السوفييتى يوم ١٥ يونيو ١٩٦١ :

« ان الانتهاء من معاهدة صلح مع المانيا لا يجب ان يؤجل اكثر من ذلك ان اجراءات سلمية فى اوروبا يجب أن تتم خلال هذا العام .. أن معاهدة الصلح هذه ستوفر الضمانات اللازمة لحرية مدينة برلين الغربية الحرة وعدم اعاقة مواصلاتها مع العالم الخارجى . وحتى نجد حلولا لمسألة الوصول لبرلين الغربية يجب ان نلجأ الى اللوائح الدولية المعمول بها عادة مثلا ان اراضى الدولة التى تمر من خلالها طرق المرور يجب أن تستخدم بعد اخذ موافقة الحكومة المختصة .. وعليه فان الدول التى تريد الحفاظ على اتصالاتها مع برلين الغربية يجب ان تعقد اتفاقيات مع حكومة المانيا الديمقراطية التى تمر فى ارضها كل وسائل المواصلات الواصلة الى برلين الغربية ... »

لم يتقبل اهالى برلين الغربية بارتياح اقتراح خروشوف الخاص بابعاد برلين الغربية عن المانيا الاتحادية وعن الغرب عموما من جراء تحييد المدينة وجعلها مدينة حرة لذا سارع برلمان برلين الغربية واصدر النقاط التالية يوم ١٢ يوليو ١٩٦١ :

- ان تواجد قوات الغرب فى برلين يعتمد على موقف قانونى لم يتغير .
- ان ارتباط برلين قانونيا وماليا واقتصاديا مع نظام جمهورية المانيا الاتحادية يشكل شرطا مسبقا يتعارض مع اقامة مدينة حرة .
- ان كل اتفاق حول برلين يجب أن يضع فى الاعتبار ارادة شعب برلين .
- ان برلين يجب أن تستمر لتكون ملتقى لقاء لكل الألمان .

اغلق برلمان برلين الفرصة أمام مناقشة اقتراح خروشوف هذا حتى اذا ما فكرت امريكا فى مناقشته خاصة وان كيندى صرح فى يوم ٧ يونيو ١٩٦١ ان اقتراح خروشوف سيكون موضع اتصالات ويجدر بنا ان نفيد ان ايديناور كان موجودا فى برلين الغربية يوم أن اتخذ برلمان برلين الغربية هذه القرارات واعتقد ان الجميع كانوا يخشون أى تصرف جديد من جانب كيندى خاصة وان المسئولين فى المانيا الاتحادية وعلى راسهم ايديناور لم

يكونوا على سابق صلة به ولا يعرفون سياسة واسلوب رئيس الولايات المتحدة الجديد هذا . ولنا أن نذكر أن ايديناور كان فى هذا الوقت قد صرح مسبقا عن نيته فى اعتزال الحكم الا أنه بعد ان وقعت هذه التطورات ازاء برلين الغربية وهى التى تمس المانيا الغربية فى الصميم تمسك بالبقاء فى الحكم . وصرح ايديناور فى برلين الغربية يوم ١٤ يوليو تصريحا قال فيه :

« ان الحكومة الاتحادية مستمرة فى وضع ثقتها فى تصميم القوى الغربية من أجل الحفاظ على الطرق الموصلة الي برلين لتكون مفتوحة مهما حصل . ان قوى الاحتلال السابقة لها حقوقها الخاصة فى برلين ويجب عليها ان تؤكدها وتدافع عنها فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ... »

وبذلك أوضح ايديناور رايه الذى يعتبر أيضا انه رأى الحكومة الاتحادية وهذا حتى يعلمه الشرق والغرب معا خاصة وكان مجلس نواب المانيا الاتحادية قد قرر منذ مدة أن برلين ستكون عاصمة المانيا عقب توحيدها ..

فى ١٣ أغسطس ١٩٦١ أقامت سلطات برلين الشرقية « حائط برلين » وهو حائط يفصل برلين الشرقية عن برلين الغربية على طول امتداد حدود تقسيم المدينة . ومنعت سلطات برلين الشرقية فى نفس الوقت أهالى برلين الشرقية من التوجه الى برلين الغربية واستثنى من ذلك فى أول الأمر من يعملون فى برلين الغربية ثم منعوا بعد ذلك . وفى ٢٣ أغسطس ١٩٦١ منعت سلطات برلين الشرقية أهالى برلين الغربية من زيارة ذويهم فى القطاع الشرقى . وعليه فقد سادت القطيعة الفعلية شطرى برلين واستمر هذا الحال حتى نهاية ١٩٦٣ .

وبصرف النظر عن وجاهة المبررات التى ابديت فان المراقب لهذه التصرفات لا يسعه الا أن يقدر مدى الآلام التى تولدت على جانبى خط تقسيم مدينة برلين لأن قاطنى المدينة أهل قبل اى اعتبار وقد أضيفت هذه الآلام الى تلك السابقة التى كانت سائدة فى كل المانيا . هذا وبررت سلطات المانيا الشرقية التصرفات عاليه حسب ما جاء فى بيان لها فى اغسطس ١٩٦١ : « .. يجب ضمان فرض حماية اكيدة ومراقبة فعالة على حدود برلين الغربية من أجل قطع الطريق أمام الأنشطة المخربة ... » وكانت المانيا الشرقية تشكو من نشاط تخريبى يقوم به العملاء من جراء تسللهم عبر الخط الفاصل المفتوح بين شطرى برلين الأمر الذى دفعها الى بناء الحائط والتشدد تجاه حركة العبور وتزاور أهالى القطاعين .. وفى

الجانب الآخر فسر الغرب الاجراءات هذه بانها وسيلة للضغط حتى يوافق الغرب والمانيا الغربية واهالى برلين الغربية على تحويل برلين الغربية الى مدينة حرة منزوعة السلاح .

أصدر الاتحاد السوفيتى المذكرة التالية المؤرخة ٢٧ ديسمبر ١٩٦١ يشرح فيها وجهة نظره :

« ... أن الغرب لا يريد الاتفاق على أية مسألة من المسائل . لا يريدون مشروع لاتفاقية من أجل نزع السلاح ويعرقلون الوصول الى معاهدة صلح المانية والى اتفاق بشأن برلين الغربية وسوف يستمرون على هذا الموقف . انه ليس لديهم بدون شك اهتمام فى قلوبهم بالمصالح القومية للالمان أو بحقوق شعب المانيا الغربية . انهم يريدون عدم الاتفاق على مواضيع ما بعد الحرب فى أوربا . انهم يريدون برلين الغربية فى وضعها الحالى الغير طبيعى كمصدر للتوتر فى العالم ويريدون الابقاء على العلاقات الحالية بهدف الابقاء على الاناء يغلى والاعصاب مشدودة مع الحفاظ على دول أخرى أعضاء فى حلف الأطلنطى ليس لديهم ما يقولونه فى سياستهم هيبة منهم وارتباطا معهم ..

انه ليس من الصعب اثارة الموقف السياسى . الا انه من الصعب جدا أن يأتى الانسان بأمر جديد صحى . وهناك أمثلة كثيرة فى هذا الشأن . يوجد حاليا كلام كثير عن برلين الغربية بخصوص سكانها . فاذا توغل المرء فى غوص الموضوع فانه سيجد خلف كل هذه الأقوال فراغا وانه لتدليس وخيبة أمل تدل على عدم النضج السياسى . ان أحدا لا يهدد سكان برلين الغربية وان احدا لا يريد الاعتداء على حقوقهم ومصالحهم انه بانجاز معاهدة صلح المانية تتحول برلين الغربية الى مدينة حرة . ورغم حسن النية فاننا لم نجد حلا أحسن من هذا الحل . فأهالى المدينة سوف يمتلكون ضمانات وحقوقا وامكانيات ليعيشوا كما يريدون وليعقدوا علاقات مع كل الدول والى المدى الذى يجدونه مناسبا لهم .

ان الغرب لا يشك فى ذلك واننا مقتنعون انهم يصدقون صحة موقفنا . ان الغرب يرفض مقترحاتنا لا بسبب عدم وجود ضمانات كافية لبرلين الغربية ولكنهم لا يريدون حلا لهذا الموضوع . ان الاتفاق على موضوع برلين الغربية يعنى تحريك شظيا قد تسبب التهابا فى كيان العلاقات الدولية ومن جرائه يتأتى الأمر الى اعادة النظر فى كل علاقات أوربا . يزعم البعض الآن انه حتى تعود العلاقات طبيعية فى برلين الغربية فانه يجب هدم الحائط

الذى يفصل هذه المدينة عن جمهورية المانيا الديمقراطية . ان الحائط المبنى حديثا يمثل حدودا ضد الاستفزازات المتكررة الآتية من برلين الغربية . ان الحائط يؤدى واجبا دفاعيا فقط . انه ليس بتقسيم انما هو حدود وانه من المستحيل فى الوقت الحالى التوصل الى اتفاق لهدم مثل هذه الحدود . فالحائط قلل التوتر فى برلين . »

ارسلت حكومة المانيا الاتحادية ردا بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٦٢ على مذكرة الاتحاد السوفييتى المؤرخة فى ٢٧ ديسمبر ١٩٦١ جاء به :

« يمكن اعادة العلاقات الالمانية الروسية الى وضعها الطبيعى فقط اذا عاد موقف الشعب الألمانى الى حالته الطبيعية . ان تقسيم المانيا هو الامر الشاذ . ايضا أن الامر الغير طبيعى هى ما تسمى بجمهورية ألمانيا الديمقراطية وهى شاذة مثل ما هو عليه حائط برلين . هذه هى المشاكل التى يجب أن تحل اذا اردنا تحسين العلاقات الألمانية السوفييتية .

لقد قدم الاتحاد السوفييتى خلال السنوات الماضية عدة اقتراحات بشأن حل مشكلة المانيا وبرلين كذلك قدمت الدول الغربية الثلاث والجمهورية الاتحادية اقتراحات فى هذا الشأن .

هذا ولم يقبل الاتحاد السوفييتى اقتراحاتنا . وفى الجانب الآخر فاننا لا يمكن أن نوافق على أى حل يتجاهل ارادة الشعب الألمانى فى الجانبين وفى برلين . واذا فعلنا ذلك فانه يعنى أننا نتخلى عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها وهو المبدأ الذى نلتزم به . اننا مستعدون للمساهمة بنصيبنا حتى يمكن اقامة صداقة متينة وباقية بين الشعب الألمانى وشعب الاتحاد السوفييتى وأيضا مع شعوب اوربا الشرقية ..

لقد ردد الاتحاد السوفيتى مرارا أنه يجب انجاز معاهدة الصلح من أجل ازالة بقايا آثار الحرب الماضية . أن الانقسام ـ هذا الرسم الذى يشكل حدودا داخل المانيا ـ هو البقية المشوّمة لهذه الحرب . وهنا يكمن مركز التوتر الأوربى الذى يقلق العالم أجمع .

تعرب المذكرة السوفيتية عن شعورها بالموقف المضطرب الدولى ونحن نشارك هذا الاحساس ونريد أيضا من جانبنا تهدئة هذا الموقف الحرج خطوة بخطوة . أن المذكرة السوفيتية تذكر أن برلين الغربية فى حاجة الى شروط ملائمة ونحن نؤيد وجهة النظر هذه لانه لا يمكن لأى فرد ان ينكر أن بناء الحائط اقلق بشدة وما زال يقلق سكان برلين وكذا كل شعوب العالم .

ومن جراء هذا التصرف فان ما تسمى بجمهورية المانيا الديمقراطية قد اقامت اخطر المواقف . أننا على بينة للتأثير الذى يمكن للقادة السوفيت أن يمارسوه على حكام هذا الجزء من ألمانيا وعليه أننا نتساءل اذا ما كانوا لا يلاحظون خطرا من جراء اطلاق يد هؤلاء الحكام ومجاوبة كل مطالبهم .. »

ازداد التوتر نوعا ما بين الشرق والغرب خاصة وقد أوضحت القوات الغربية فى بداية عام ١٩٦٢ أن الاتحاد السوفيتى يعمل على عرقلة حركة الطيران الغربى فى الممرات المخصصة له عبر ألمانيا الشرقية وحملت الاتحاد السوفيتى مسئولية تعريض سلامة طيرانها للخطر . وحدث بعد ذلك أن القت الطائرات السوفيتية فى مارس ١٩٦٢ بقطع معدنية فى الجو شوشرت بها على رادارات المراكز الجوية فى مطارات برلين الغربية كما أعلن الغرب . كذا نفذت روسيا بعض التصرفات أثارت حفيظة الغرب . ففى ٢٢ أغسطس ١٩٦٢ أغلق الاتحاد السوفيتى قيادته العسكرية التى كانت قائمة فى برلين الشرقية والتى كان يشترك قائدها مسبقا فى « مجلس رقابة الحلفاء » وهو المجلس الذى انفض منذ ١٩٤٨ ولم ينعقد منذ هذا التاريخ الا أن هذه القيادة كانت هى التى تشرف على تحركات قوات الغرب من والى برلين الغربية وفى ٢٢ اغسطس ١٩٦٢ اصدرت وزارة الحربية السوفيتية البيان التالى فى هذا الشأن :

« ايماء الى قرار الحكومة السوفيتية فان وزير الحربية السوفيتى امر بتصفية القيادة السوفيتية العسكرية التى كانت قائمة فى برلين .. وقد تم ابلاغ مندوبى السلطات العسكرية الأمريكية والانجليزية والفرنسية بأن الأمور المتعلقة بالاشراف على افراد ومعدات حامية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا الداخلة والخارجة من برلين الغربية بالاضافة الى حراسة سجن سبندو المسجون به كبار مجرمى الحرب الألمان وكذا اجراءات حراسة النصب التذكارى السوفيتى فى تيرجارتين سوف تشرف عليها مؤقتا قيادة القوات السوفيتية فى ألمانيا ... »

وهذا يعنى وكأنه خطوة من جانب روسيا نحو افتراض تسليمها مستقبلا مقاليد هذه الامور للقوات المسلحة الألمانية الشرقية من اجل أن تقوم بها كصاحبة الشأن فى هذا الجزء من ألمانيا الأمر الذى يربك الغرب أشد الارباك خاصة وانه سيكون فى هذه الحالة ملزما بالتعامل مع جنود ألمانيا الشرقية فى اجراءات الوصول الى برلين الغربية وأيضا لن يجد قيادة روسية مجاورة له يمكنه أن يتصل بها فى الأمور العاجلة بل سيكون عليه أن يجرى سفراء الغرب فى موسكو مثل هذه الاتصالات الأمر الذى سيضع قوات

الغرب فى برلين الغربية فى موقف حرج . وقد سارع الغرب ورد على بيان الاتحاد السوفيتى هذا ببيان أصدرته الدول الغربية يوم ٢٣ اغسطس ١٩٦٢ جاء به :

« أعلن الاتحاد السوفيتى فى ٢٣ اغسطس ١٩٦٢ تصفية القيادة السوفيتية فى برلين .. وانه لمن الواضح أن هذا التصرف هو اجراء انفرادى وانه ليس له أى أثر ما سواء على حقوق الحلفاء أو على المسئوليات السوفيتية فى برلين .. أن الكومنداتورة (أى مجلس رقابة الحلفاء) التى أنشئت باتفاق القوى الأربع كاحدى أفرع الجهاز الادارى لبرلين ومسئولياتها الرباعية لا يمكن أن يهدمها الاتحاد السوفيتى بدون موافقة القوى الغربية الثلاث .. كذلك لا تكفى الاشارة الى التخلى المؤقت عن الواجبات من أن تعدل واقع مسئوليات القوى الأربع ازاء برلين حيث أنها مسئوليات لا يمكن ان تبدل الا باتفاق رباعى . هذا علما بأن المسئوليات الأساسية لبرلين يمكن أن تنهى فقط بموجب اتفاق صلح مع كل ألمانيا ... »

تضافرت القوى الغربية الأوربية وصدر عن مجلس الاتحاد الأوربى الغربى بيانا فى ٦ ديسمبر ١٩٦٢ أيد فيه موقف القوى الغربية فى برلين وجاء فى هذا البيان :

— « يجب التحصل بدون تأخير على مبدأ تدمير حائط برلين .

— يجب ضمان حرية الوصول لبرلين الغربية بدون تفرقة والتحصل على حرية للشعب وحقه فى التحرك بحرية داخل وخارج المدينة .

— يجب حماية وتقوية الصلة الموجودة بين برلين وجمهورية المانيا الاتحادية والعالم الحر .

— يجب التوصل لمعاهدة صلح مع ضمان توحيد المانيا بحيث تعترف بمبدأ تقرير مصير الشعب بشروط تضمن التعاون السلمى بين المانيا الجديدة وجيرانها مع ضمان حقها فى الاندماج مع أوربا متحدة » .

وفى خطاب للدكتور رينر بارزل وزير شئون الألمان فى حكومة ايديناور والذى تولى رئاسة الحزب الديمقراطى المسيحى بعدئذ قال بارزل فى ديسمبر ١٩٦٢ :

« لقد وضعت برلين الغربية تحت الاختبار هذا العام ايضا وقد اجتزناه بنجاح . نحن ممتنون لحلفائنا ازاء موقفهم الصلب . وعلى كل حال يبقى لنا أن نسعى بكل جهد حتى نقوى التحالف الأوربى والأطلنطى أن تماسكنا

مع الغرب واستعدادنا المشترك للدفاع عن السلام هما فقط الاجراءات التى ستحافظ على حرية مدينة برلين .. »

وخطب خروشوف فى المؤتمر السادس لحزب الوحدة الاشتراكى فى برلين الشرقية فى يناير ١٩٦٣ وقال فى خطابه :

« أن الدول الاشتراكية لم تعد فى حاجة الى برلين الغربية وحتى بدون برلين الغربية ستستمر سعادتهم . وكذلك فان الدول الغربية لم تعد فى حاجة اليها . أن برلين الغربية يمكن أن تكون معبرا للسلام ومثالا للتعايش السلمى بين الدول المختلفة الانظمة .ان الدول الاشتراكية تميل الى عقد اتفاقية صلح مع دولتى المانيا او مع احداها . ويقترحون بالنسبة لانجاز معاهدة الصلح أن تعطى لبرلين الغربية صفة المدينة الحرة . والدول الاشتراكية مستعدة لأن تمنحها هذا الضمان بأن تكون مدينة حرة والا يتدخل فى شئونها وأن تضمن لشعب برلين الغربية أن يختار بحرية نظامه الاجتماعى والسياسى المقبول لهم .. »

أن خروشوف بتصريحه بأن لا الشرق ولا الغرب قد أصبح فى حاجة الى برلين الغربية كان يعكس موقف التطور فى الأسلحة الاستراتيجية الذى كان قد تم التوصل اليه فى الشرق والغرب على السواء وقتئذ . فقد تطورت الصواريخ تطورا كبيرا فى مداها وقدرتها لدرجة أن لم تصبح هناك أهمية عسكرية تذكر لموقع برلين الغربية خاصة بالنسبة للغرب وهو الموقع الذى كان يتقدم مسافة ٢٠٠ كيلومتر عن بقية مواقعهم فى المانيا الغربية حيث كان يعتبر وكأنه حربة متقدمة فى جسم المعسكر الشرقى . فقد كان لهذا الموقع اثره مسبقا وقت أن كان مدى الصواريخ يحسب بمئات الكيلومترات أما وقد أصبح يحسب بالآف الكيلومترات فالأمر تبدل عسكريا بالنسبة لبرلين الغربية وأصبح تواجد الغرب فى برلين الغربية مسألة مظهر ومبدأ اكثر منها مسألة عسكرية بعد أن تلاشت نوعا ما حسابات المسافات أمام الصواريخ والطائرات وهى التى كانت منذ أعوام قريبة تعتبر مفتاح التفوق كلما كان لطرف قاعدة قريبة من الطرف الآخر . وخروشوف من زعماء روسيا الذين اشتهروا بربطه للمواقف السياسية طبقا للتقدم الفنى للاسلحة الروسية فهو الذى صرح عند فشل مؤتمر القمة الرباعى فى باريس عام ١٩٦٠ وقت أن اسقط الاتحاد السوفيتى طائرة تجسس أمريكية فوق أراضيه أن روسيا تمتلك سلاحا يمكنه أن يصيب عصفورا فى الهواء وكان خروشوف يعنى بذلك الى سلسلة الصواريخ سام الروسية التى اشتهرت بها روسيا منذ ذلك الحين .

جاء فى خطاب لجون كيندى رئيس الولايات المتحدة فى زيارة له لبرلين الغربية فى ٢٦ يونيو ١٩٦٣ « منذ ٢٠٠٠ عام مضت كان أبهى افتخار هو

« انا مواطن من مدينة روما » اما اليوم فان ابهى افتخار هو « انا مواطن من مدينة برلين » .

هناك عدد من شعوب العالم لا يفهمون الحقيقة او يقولون انهم لا يفهمون الفارق الكبير بين العالم الحر وبين العالم الشيوعى . اننى ادعوهم ان يأتوا الى برلين . فهناك قلة تقول ان الشيوعية هى موجة المستقبل . فليأتوا الى برلين . . . .

وهناك ايضا قلة يمكنها ان تقول انه فعلا حقيقة ان الشيوعية هى نظام ردىء الا انها تمكننا ان نصنع اقتصادنا . واننى ادعوهم كذلك ان يأتوا الى برلين .

فبينما حائط برلين هو اقبح وازهى برهان لفشل النظام الشيوعى فانه يمكن للعالم كله ان يلمس ذلك . اننى لا استسيغه . لأنه كما قال عمدتكم ـ اهانة ليس فقط ضد التاريخ انما اهانة ضد البشرية ـ انه فرق العائلات وقسم الازواج والزوجات والاخوة والأخوات . انه قسم شعبا يريد أن ينضم سويا . ان ما هو حقيقة فى هذه المدينة هو حقيقة المانيا . أنه لا يمكن ضمان سلام دائم طالما المانى واحد من كل اربعة المان محروم من الحقوق الاساسية للمرء الا وهى ان يختار الانسان اختيارا حرا . . . »

ورد عليه خروشوف يوم ٢٩ يونيو ١٩٦٣ أثناء زيارته لبرلين الشرقية حيث قال :

« لقد قرات ان رئيس الولايات المتحدة شاهد حائط برلين وكان ساخطا عليه . ولم يعجبه الحائط بالمرة . انما بالنسبة لى فانه يغمرنى بالسعادة الكبرى . ان الطبقة العاملة فى جمهورية المانيا الديمقراطية هى التى قامت ببنائه . ان الفجوة قد سدت وبذلك لن تستطيع ذئاب اخرى من غزو جمهورية المانيا الديمقراطية. اذن فهل هذا بالأمر السيىء ؟ كلا انه لشىء جيد . . . »

حصل ان وافقت سلطات برلين الشرقية قرب نهاية ١٩٦٣ على السماح لاهالى برلين الغربية من زيارة ذويهم فى فترة اعياد ديسمبر ١٩٦٣ وعليه زار ما يقرب من ثلاثة ارباع مليون مواطن من برلين الغربية ذويهم فى برلين الشرقية فى فترة اعياد الميلاد وراس السنة .

ويدل هذا التصرف على تبديل فى الاستراتيجية السياسية للشرق الروسى ـ أكثر منه تغيرا فى الأهداف السياسية ـ تم التمهيد لها بموجب

خطاب خروشوف فى يناير ١٩٦٣ حين أعلن ان الدول الاشتراكية ليست فى حاجة الآن الى برلين الغربية وتم الاستفادة لذاتها من وقائع ابرام المانيا الغربية لمعاهدة صداقة مع فرنسا فى يوليو ١٩٦٣ ومن اعتزال ايديناور للحكم فى اكتوبر ١٩٦٣ وهو المعروف بمواقفه المتشدد تجاه الشرق عموما . ويمكن أن يترجم هذا التصرف وكأنه دعوة الى حوار مع الغرب وكمقدمة لأحداث سياسية داخلية تجاه ألمانيا الشرقية وقد تبلور الشطر الثانى بعد ذلك مباشرة فى معاهدة صداقة وقعت فى يونيو ١٩٦٤ بين روسيا والمانيا الشرقية أما عن بلورة الشطر الأول فقد أجرى حوار بعد ذلك بين الاتحاد السوفيتى ومعسكره وبين الغرب دام سنوات وشمل مواضيع جوهرية .

ومن مسببات هذه الاستراتيجية الشرقية الروسية الجديدة جمود التحرك السياسى فى وسط أوربا بسبب التوتر الذى كان يسود تلك المنطقة والذى تميز بالمواجهة الصارخة بين المعسكر الشرقى الروسى وبين الغرب بسبب تكتل الدول الغربية فى مساندة موقف الدول الغربية الثلاث فى برلين الغربية سياسيا وعسكريا ايضا كان عامل اندلاع القتال بين الصين الشعبية والهند عام ١٩٦٢ من العوامل الأساسية والهامة بالنسبة للاتحاد السوفيتى لأن الصين الشعبية وهى ثانى دولة شيوعية كبرى بعد روسيا - والتى اختلفت مع روسيا مذهبيا منذ ١٩٦٠ - قد استخدمت قواتها المسلحة ضد الهند الدولة الآسيوية الكبيرة التى كانت موسكو قد بدات منذ فترة وجيزة تنسج علاقة الود مع نهرو زعيمها .

أن استخدام الصين الشعبية لقواتها المسلحة ضد الهند دون مشورة روسيا هو أمر اعتبرته موسكو نذيرا يجب التنبه له لذا وجدت موسكو انه من الأفضل فتح الصنبور قليلا فى غرب روسيا الأوربى لمحاولة تهدئة حمم بركان برلين لامكانية التامل بمزيد من الحرية لما يدور عند حدود روسيا الشرقية الآسيوية خاصة وان الصين الشعبية رفعت السلاح لأول مرة دون التنسيق مع موسكو الأمر الذى يحوى الكثير بين طياته بالنسبة للأخيرة ان الطلقة التى اطلقت عبر مرات جبال الهيمالايا تردد صداها فى القارة الأوربية والامريكية أيضا .

وقع الاتحاد السوفيتى والمانيا الديمقراطية فى ١٢ يونيو ١٩٦٤ معاهدة صداقة شملت التعاون بين البلدين فى شتى المجالات وهى تعتبر وكأنهامعاهدة صلح مبسطة بين الدولتين وقد نصت مادتها السادسة ما يلى :

« سيعتبر الاتحاد السوفيتى وجمهورية المانيا الديمقراطية أن برلين الغربية هى وحدة سياسية مستقلة » وهو الأمر الذى عاود ازعاج الدول

الغربية الثلاث من جديد حيث انه اذا ما لصقت ببرلين الغربية هـذه الصفة الجديدة لأصبح تواجد أمريكا وانجلترا وفرنسا فى برلين الغربية تواجداً غير قانونى ولانفصمت الرابطة الجديدة التى تربط برلين الغربية بالمانيا الاتحادية وصدر عن الدول الغربية الثلاث البيان التالى بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٦٤ جاء به :

« بعد التشاور مع حكومة المانيا الاتحادية فان حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ترغب فى الافادة بالآتى : ايماء للاتفاقية الموقعة فى ١٢ يونيو ١٩٦٤ بين الاتحاد السوفيتى و « ما تسمى » بجمهورية المانيا الديمقراطية . أن هذه الاتفاقية تؤثر على المانيا ككل وعلى برلين بصفة خاصة وهذا ضمن ما تؤثر عليه من مسائل أخرى .

١ ـ تمشيا مع ما سبق أن أبلغناه للاتحاد السوفيتى قبل توقيعه على هذه المعاهدة فانه من الواضح أن أى اتفاق يتم بين الاتحـاد السوفيتى و « ما تسمى » بجمهورية المانيا الديمقراطية لا يمكن أن يؤثر على التزامات وتعهدات الاتحاد السوفيتى تجاه القوى الثلاث فيما يخص المانيا وبما فى ذلك موضوع برلين والوصول اليها . وتعتبر الحكومات الثلاث أن الاتحـاد السوفيتى مرتبط بهذه التعهدات وستستمر الحكومات الثلاث تعتبره مسئولا عن تنفيذ التزاماته .

٢ ـ ان برلين الغربية ليست وحدة سياسية مسـتقلة . ومن خـلال مسئولياتهم ازاء المانيا ككل فان القوى الأربع قد وضعت عاصمة المانيا « برلين الكبرى » تحت ادارتهم المشتركة . أن المحاولات التى قام بها الاتحاد السوفيتى من جانب واحد من أجل ايقاف الادارة الرباعية للمدينة لا يمكنها بأية طريقة تعديل هذا الوضع القانونى ولا الغـاء حقوق ومسئوليات القوى الأربع فيما يخص برلين . أن القوى الغربية الثلاث وهى تبدى تحفظها على حقوقها ازاء برلين فانها وضعت فى الاعتبار ضروريات تنمية المدينة لذا صرحت ايماء الى معاهدات ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤ (معاهدات باريس) اقامة علاقات وطيدة بين برلين وجمهورية المانيا الاتحادية بما فيه السماح للجمهورية الاتحادية من تمثيل برلين واهالى برلين فى الخارج . ان هذه الروابط ضرورية من أجل الإبقاء على حيوية برلين وهى لا تعارض فى شىء نظام الحكم الرباعى للمدينة .

٣ ـ تعتبر الحكومات الثلاث أن حكومة جمهورية المانيا الاتحـادية هى الحكومة الالمانية الوحيدة التى شكلت بحرية وبشرعية وهى المخولة بالتالى بأن تتحدث باسم الشـعب الالمانى فى المسائل الدولية . ان

الحكومات الثلاث لا تعترف بوجود دولة المانيا الشرقية. وبشأن ماسمى بحدود هذه الدولة المزعومة فان الحكومات الثلاث قد كررت مسبقا انه لا يوجد فى ألمانيا ولا برلين ما يسمى بالحدود بل توجد خطوط وقف قتال وخطوط مناطق ... أن التحديد النهائى لحدود ألمانيا يجب أن ينتظر معاهدة للصلح تشمل كل ألمانيا .

٤ ـ إن إتهام ألمانيا الاتحادية بأنها ذو أغراض انتقامية وعسكرية هى تهم بغير أساس . أن جمهورية ألمانيا الاتحادية قد تعهدت فى اتفاقيات ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤ بأن تنبذ استخدام القوة من أجل تحقيق وحدة ألمانيا او تعديل الخطوط التى تحددها حاليا . وهذه هى سياستها .

٥ ـ أن الحكومات الثلاث توافق على أن حماية السلام والأمن هى من المسائل الحيوية لكل الدول وان الاتفاق على اجراءات سلمية وعادلة ازاء المشاكل الأوربية هى من الأمور الهامة من أجل اقامة سلام وأمن دائم . وللوصول الى مثل هذا الاتفاق يجب ان يطبق على كل ألمانيا مبدأ تقرير المصير وهو المبدأ الذى اكده ميثاق الأمم المتحدة والذى اشارت اليه اتفاقية ١٢ يونيو وانه يتجاهل هذا المبدأ فان اتفاقية ١٢ يونيو تصبح وكأنها تسعى الى تقسيم أبدى لألمانيا ومن اجل ان تصبح منبعا دائما للتوتر الدولى وعقبة فى سبيل التوصل الى اتفاق سلمى للمشاكل الأوربية . أن ممارسة حق تقرير المصير الذى يؤدى الى توحيد ألمانيا فى سلام وحرية سيستمر الهدف الأساسى للحكومات الثلاث .. »

لا تتسم هذه المذكرة بالطابع التهديدى بل اعتمدت على الطابع القانونى مع الإحتفاظ بحق الحلفاء الثلاث بشأن حرية الوصول لبرلين الغربية الا انها اتجهت الى اصباغ الصفة القانونية على الرابطة بين ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية وعملت على تبرير موقف الدول الغربية الثلاث من هذه الرابطة .

بعد مفاوضات بين برلين الغربية وبين مندوب سلطات برلين الشرقية استمرت من ١٠ يناير ١٩٦٤ حتى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٤ تمكن الطرفان من التوصل الى اتفاق حول معاودة زيارة أهالى برلين الغربية للقطاع الشرقى فى فترات الأعياد طوال السنة وهى لعدد ٤ فترات تشمل ١٤ يوما لكل فترة بحيث تغطى اعياد ، عيد الفصح وعيد القيامة وعيد العنصرة واعياد رأس السنة . هذا وسمحت الاتفاقية بأن تتم زيارات فى خلاف هذه المناسبات بالنسبة للأحوال العائلية الطارئة مثل حالات الزواج والمرض والتعميد وحالات الوفاة والحالات الطارئة ذات الطابع الهام .

واعتبرت هذه الاتفاقية كفاتحة تعاون وكعلاج انسانى للحالة التى كانت سائدة . وان كانت هذه الاجراءات لا تمثل الوضع الطبيعى الذى كان يأمل سكان برلين الغربية أن يسودهم الا أنها رغم تحديدها جعلت للأمل معنى وحولته الى حقيقة بعد أن ظل حلما طوال سنوات مضت . ايضا أبدت سلطات برلين الشرقية عن استعدادها لدراسة حالات انفصال العائلات ووعدت بالعمل على جمع شملها . وقع مندوب برلمان برلين الغربية على هذه الاتفاقية يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٦٤ بعد موافقة حكومة ألمانيا الاتحادية عليها وتحددت مدة الاتفاقية بفترة ١٢ شهرا ونصت على أن تتم الزيارة بموجب تصريح يصدر فى هذا الخصوص . تجددت هذه الاتفاقية لمدة عام آخر ثم لم يتمكن الطرفان عام ١٩٦٦ من تجديدها بنفس شروطها بسبب مطالب جديدة للجانب الشرقى واقتصر الوضع بعدئذ على الزيارات الخاصة بالحالات الطارئة التى يتم التحقق منها .

هذا وكان مندوب برلمان برلين الغربية يوقع هذه الاتفاقية وتجديدها مع مندوب برلين الشرقية بصفته مندوبا عن برلين الشرقية عاصمة جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وكان هذا المطلب من مطالب ألمانيا الديمقراطية التى وافقت عليها ألمانيا الاتحادية عند سماحها لمندوب برلين الغربية بالتوقيع على الاتفاقية عام ١٩٦٤ وأصدرت فى نفس اليوم بيانا تبرر موافقتها هذه بأنها ترجع الى النواحى الانسانية للاتفاقية دون أن يتبدل موقف ألمانيا الاتحادية من حكومة ألمانيا الديمقراطية . الا اننى اعتقد أن ذلك يعتبر وكأنه اعتراف من جانب ألمانيا الاتحادية بالوضع القائم فى ألمانيا الديمقراطية ورغم انه يمكن القول بأنه ليس بالاعتراف المباشر الا أن طبيعة علاقة ألمانيا الاتحادية ببرلين الغربية وقتئذ ومن ثم موافقتها لها على توقيع هذه الاتفاقية يمكن اعتباره وكأنه اعتراف ضمنى من جانب ألمانيا الاتحادية وهذا رغم أن ألمانيا الشرقية لم تتمسك به وقتئذ قانونا .

لم تكن الفترة فيما بعد ١٩٦٤ اى بعد السماح بالزيارات المحددة لأهالى برلين الغربية بفترة هدوء سياسى شامل بين الشرق والغرب بل كانت فترة ممتدة امتزجت بالصفتين معا . حيث انه اذا ما خطط معسكر ما أو دولة ما على سياسة محددة فان ذلك لا يتأتى بين يوم وليلة بل بعد أن تمر المدة الفاصلة خاصتها اى تلك التى يستطيع فيها أن يناور سياسيا بحرية وأمان اذا لم تكن هناك ظروف قهرية تفرض عليه ما يخالف ذلك وقد تمتد تلك الفترة الى اشهر وقد تصل الى سنوات . وتحديد هذه الفترة يعتبر من الامور الهامة لأنه يتوقف على تحديدها وعلى تقرير ما سيتم خلالها أنجاح

أو أفشال الخطة الاستراتيجية التى وضعت وتتوقف هذه المدة فى المقام الأول على عوامل ذاتية تعتبر هامة مثل تلك الخاصة بالأطراف المعنية .
وعندما قرر مجلس نواب المانيا الغربية أن يعقد جلسة له فى برلين الغربية ـ مثلما كان يعقد جلسات بها مسبقا ـ احتجت روسيا والمانيا الشرقية ولكن مجلس النواب الغربى صمم واجتمع فعلا فى برلين الغربية يوم ٧ ابريل ١٩٦٥ رغم احتجاجات الشرق واعتبر ان ذلك من حقه . وفى هذا اليوم قامت الطائرات النفاثة الشرقية بازعاج النواب أثناء اجتماعهم وذلك بأن عمدت على اختراق حاجز الصوت على مقربة من برلين الأمر الذى نتج عنه اصوات مثل الرعد حلت بالمجتمعين واربكت اجتماعهم هذا بالاضافة الى ان طيران الغرب تعرض لبعض التحرشات من جانب طيران الشرق فى هذه الأيام مما عرض طيران الغرب لاخطار جمة .

واحتج رئيس مجلس نواب المانيا الغربية الدكتور أوجين جرستنمير فى كلمته التى القاها عند افتتاح الجلسة وأعلن انه من حقهم الاجتماع فى برلين الغربية وتساءل عن سبب معاملة الشرق هذه فى الوقت الذى أرسل فيه مجلس نواب المانيا الشرقية برقية يرحب فيها بمجلس نواب المانيا الغربية عندما اجتمع هذا الأخير لأول مرة فى برلين الغربية عام ١٩٥٥ وأفاد بأن شيئا لم يتبدل قانونا منذ هذا الوقت حتى الآن بالنسبة لحقوق المانيا الغربية فى برلين الغربية وندد بما واجهوه فى زيارتهم هذه من اهانات حلت محل كلمات الترحيب السابقة .

هذا وقدم سفراء الدول الغربية الثلاث احتجاجا شديد اللهجة للحكومة السوفيتية عن تعرض الطيران الشرقى للطائرات الغربية وجاء الآتى بعد فى هذا الاحتجاج :

« لقد ابلغتنى قيادة الحلفاء فى برلين عن تعدد طلعات جوية طائشة مع عدم مراعاتها للمسئولية من جانب طائرات سوفيتية واخرى المانية شرقية عبر الممرات الجوية المؤدية الى برلين وفوق برلين ذاتها وذلك خلال الأيام الثلاثة الماضية .

انه مهما كانت اعذار هذه الطلعات الجوية فان من واجبات سلطاتكم ضمان الرقابة على ان النشاط الجوى السوفيتى لا يعرض سلامة المرور الجوى العادى للحلفاء فى الممرات الجوية خاصتها ولا يتعارض مع الاتفاقيات الرباعية القائمة والتى تحكم وتحدد الطيران فى هذه المناطق . كما انه لا توجد مبررات من اجل اجراء طيرانا مزعجا يؤذى راحة السكان المدنيين فى برلين خاصة طبقا

لقواعد وأصول الطيران فوق المناطق ذات الكثافة الكبير بالسكان . أننى أكتب لكم حتى ابلغكم بمدى الخطورة المترتبة عن هذه المواقف . ويجب ان احتج باشد العبارات ضد نشاط الطيران السوفيتى والالمانى الشرقى الذى وصفته عالية . وان سلطاتى تحمل السلطات السوفيتية مسئولية اى نتائج تلحق بطيران الحلفاء او بأهالى برلين . واننى اناشدكم أن يوضع حد فورى لهذا النشاط وان تتخذ الخطوات اللازمة لعدم تكراره » .

لقد رد الاتحاد السوفيتى بلهجة شديدة ايضا على شكوى الغرب هذه وعلى انعقاد مجلس النواب الألمانى الغربى فى برلين الغربيـــة وفى خطـــاب لكوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى فى برلين الشرقية يوم ٧ مايو ١٩٦٥ قال:

« يجب على الدوائر الحاكمة فى المانيا الغربية أن يفهموا نهائيا أن برلين الغربية لم تكن ولن تكون ابدا جزءا من جمهورية المانيا الاتحادية . انما ستكون وحدة مستقلة سياسيا تقع فى أراضى جمهورية المانيا الديمقراطية . أن تدخل المسئولين فى بون فى شئون برلين الغربية الداخلية لن يكون الا اهانة لاهالى برلين الغربية . أن أهالى برلين الغربية يمكنهم أن يقرروا بذاتهم اما اذا كانوا يريدون باثارة الســـاسة الانتقاميين الذين يسيئون الى ضيافتهم لهم او ان كانوا يريدون بعلاقات طبيعية مع جمهورية المانيا الديمقراطية . يمكن اعادة العلاقات بين جمهورية المانيا الديمقراطية وبين برلين الغربية الى حالتها الطبيعية بشرط أن تنتهى الحرب الباردة وان تنتهى الاثارات ضد حدود جمهورية المانيا الديمقراطية » .

كذلك ارسلت حكومة الاتحاد السوفيتى المذكرة التالية الى الولايات المتحدة فى ١٤ مايو ١٩٦٥ :

« ان الحكومة السوفيتية اشارت فى مذكرتها ٢٣ مايو ١٩٦٥ لحكومة الولايات المتحدة عن الطابع الانتقامى والمثير للاجتماع الذى كانت تخطط له جمهورية المانيا الاتحادية لعقد مجلس نوابهـــا فى برلين الغربية . أنه لمن الضرورى ان علمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بهدف هذه العملية وعلى الأقل من التصريحات العلنية للمسئولين الألمان الغربيين الذين رددوا ان هدف هذه العملية هو وضع الاساس للمطالب الغير دستورية لجمهورية المانيا الاتحادية من برلين الغربية .

ورغم الاحتجاجات الصادرة عن حكومة الجمهورية الألمانية الديمقراطية ورغم الانذارات المتكررة للجانب السوفيتى فان سلطات الولايات المتحـــدة

فى المانيا لم تتخذ أى خطوة لمنع مثل هذه الاثارات الخطرة الا أنها ساندتها الى أن تم تنفيذها . أنهم استخدموا بطريقة غير دستورية المجال الجوى فوق أراضى جمهورية المانيا الديمقراطية من أجل نقل المشتركين الانتقاميين من جمهورية المانيا الاتحادية فى مظاهرة جوية الى برلين الغربية . ولقد انتهك الجانب الأمريكى بهذه الطريقة الاتفاقيات الرباعية التى يشير لها فى مذكرته. وكما هو معلوم فان الاتحاد السوفيتى لم يلتزم بضمان المرور الحر الى برلين الغربية للانتقاميين والعسكريين من جمهورية المانيا الاتحادية الذين ليس لهم أى مهمة فى هذه المدينة .

ان الحكومة السوفيتية وهى تعيد تأكيد مذكرتها ٢٣ مارس ١٩٦٥ تفيد مرة أخرى انه اذا استمر السماح لمثل هذه الاثارات من جانب هؤلاء الانتقاميين والعسكريين فانها ستجد نفسها مضطرة لاتخاذ الاجراءات الحازمة التى تراها ضرورية ازاء التزاماتها التى تعهدت بها فى شأن حماية وعدم انتهاك حدود جمهورية المانيا الديمقراطية والعمل على ايقاف التصرفات الغير شرعية لهؤلاء الانتقاميين والعسكريين تجاه برلين الغربية » .

وامام هذا الموقف المتوتر تكاتف الغرب من جديد وعاود تأكيد تأييده لأمريكا وفرنسا وانجلترا بخصوص برلين الغربية وأصدرت الدول الغربية الثلاث بيانا فى ١٢ مايو ١٩٦٥ – عقب خطاب كوسيجين – أوضحت فيه أنها تتمسك بموقفها تجاه برلين الغربية بناء على التزاماتها وحقوقها التى آلت اليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وأيد مجلس حلف الأطلنطى هذا البيان واضاف قائلا : « أن المانيا ما زالت مقسمة وأن الاعتراضات الأخيرة لحرية المواصلات مع برلين أظهرت من جديد خطورة هذا الموقف والمجلس يشارك البيان الصادر فى ١٢ مايو ١٩٦٥ من جانب حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والمجلس يعاود تأكيد بيانه الصادر فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٨ بخصوص برلين .. »

هذا وقد صدر ايضا فى ٣ يونيو ١٩٦٥ بيان عن حلف الاتحاد الأوربى الغربى أيد فيه موقف الدول الغربية الثلاث من موضوع برلين الغربية وأيد حرية الوصول لبرلين والحفاظ على ضمانات للروابط القائمة بين المانيا الاتحادية وبرلين الغربية ودعى الى انجاز معاهدة صلح مع المانيا تعتمد على حرية تقرير المصير . وبذلك واجه الغرب بكل ثقله السياسى والعسكرى الموقف الناتج من جراء التحرشات السوفيتية ضد اجتماع مجلس نواب المانيا الغربية فى برلين الغربية .

وقد أردت بمعاودة سرد وقائع الردود والتصرفات المتبادلة أن أحاول تعريب حقيقة الموقف الذى كان سائدا وقتئذ وهو الذى كان يتذبذب بين محاولات جس النبض بشأن امكانية المهادنة وبين متطلبات الحفاظ على الهيبة وحقوق كل جانب بحيث لا تتأثر من جراء عملية جس النبض هذه . وفى سبيل تنفيذ المخطط الاستراتيجى الجديد أى ذلك الذى كان يرمى الى تبديل سبل التعامل مع الابقاء على ثبات الأهداف السياسية من أجل الوصول الى موقف أكثر ملائمة فى المنطقة فقد كان من الضرورى والوضع هكذا أن يتوتر الموقف من جراء الاجراءات المضادة لكل جانب .

نذكر أن آخر تجديد لاتفاقية زيارة أهالى برلين الغربية لذويهم كان ذلك الذى سمح لهم فيه بالزيارة فى أعياد مارس ١٩٦٦ ولم يتمكن الجانب الغربى من تجديد هذه الاتفاقية بعد ذلك واستمرت الزيارات بعد ذلك للحالات الطارئة فقط دون زيارات جماعية الى أن أصدرت حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية قرارا فى ١١ يونيو ١٩٦٨ تسمح فيه بزيارة أهالى ألمانيا الاتحادية وأهالى برلين الغربية لبرلين الشرقية ولألمانيا الشرقية بموجب تحصلهم على فيزة دخول تمنح لهم من سلطات ألمانيا الشرقية على باسبور على أن يستبدل مواطن برلين الغربية ١٠ ديوتشمارك عن كل يوم يقضيه فى برلين الشرقية وأن يستبدل المواطن من ألمانيا الغربية مبلغ ٥ ديوتشمارك عن كل يوم كذا يجب تحصلهم على فيزة من أجل تنقلهم بين ألمانيا الغربية وبرلين الغربية والعكس . وقد قابل أهالى برلين الغربية وألمانيا الغربية هذا المطلب الصادر عن سلطات ألمانيا الشرقية بضجة وباستنكار لأنه يعنى وكأنه يطلب منهم أن يعاملوا كالأجانب عند زيارتهم لذويهم من جراء ضرورة حصولهم مقدما على فيزة دخول تمنحها لهم سلطات ألمانيا الشرقية على باسبور خاصتهم وهو ما يماثل الاجراءات التى تتخذ لزيارة دولة أجنبية .

وقد علق كيسنجر مستشار ألمانيا الاتحادية على هذا القرار يوم صدوره وقال :

« ان الالتزام بامتلاك باسبور وفيزة يزيد من الصعوبات أمام المسافرين ويزيد من أعباء سفرهم . انها محاولة من جانب النظام القائم فى الشطر الآخر من ألمانيا من العمل ـ كما يظنون ـ على تقوية مركزهم » .

وأعلن فيلى برانت وزير خارجية ألمانيا الاتحادية أمام مجلس النواب الغربى يوم ٢٠ يونيو ١٩٦٨ وقال :

« ان فرض الباسبور والفيزة كمطلب الزامى للألمانى الذى يريد أن يزور

المانيا وبرلين لا يمكن ان يبدل شيئا فى الشعور الاساسى للالمان من انهم لبعض كأمة واحدة . ان الموقف الذى لا يعقل من جراء تقسيم المانيا معرض مرة أخرى لاجراءات غير شرعية من جانب برلين الشرقية فى الوقت الذى نعمل فيه من أجل فتح الحدود نهائيا بيننا وبين الدول الاشتراكية فى شرق وجنوب شرق اوربا وامام شعوب دول اخرى .

وفى القريب سيتمكن مواطنو يوغسلافيا ورومانيا ودول شرقية اخرى من القدوم لالمانيا بدون فيزة وان يذهب اليهم الالمان بدون فيزة . والآن عندما يريد المانى أن يسافر الى الجزء الشرقى من بلده يجب عليه أن يمتلك بسبورا ويتحصل على فيزة ويدفع رسوما تماما مثل ما كان يجرى فى القرون الوسطى وعندما يريد الآن المانى من تورينجا او ساكسونى او ميكلينبورج (مقاطعات بالمانيا الشرقية ــ المؤلف) السفر الى الراين (فى المانيا الغربية ــ المؤلف) أو حتى الى هارز فانه يجب أن يؤمن لنفسه أولا تأشيرة خروج من ما تسمى دولتهم والتى تحدد له مدة اقامته خارج نطاق نفوذ هذه الدولة ... »

قررت المانيا الاتحادية عقد اجتماع للمجلس الاتحادى الالمانى الغربى فى برلين الغربية فى ٥ مارس ١٩٦٩ وأعلنت بون هذا الخبر منذ شهر ديسمبر ١٩٦٨ . والمجلس الاتحادى هذا يتشكل من أعضاء مجلس النواب لالمانيا الغربية وممثلى المقاطعات بها بالاضافة الى هيئات أخرى . واحتجت روسيا والمانيا الشرقية على هذا الاجتماع المزمع عقده وهددت باتخاذ اجراءات مضادة منها عدم السماح لأعضاء هذا المجلس من عبور أراضيها . ومن الطبيعى أن كانت المانيا الغربية اتخذت هذا القرار بعد الاتفاق مع القوى الغربية الثلاث . وفى وقت قبل موعد هذا الاجتماع أبدى الاتحاد السوفيتى ما يفيد انه من المستحسن تحسين جو العلاقات فى منطقة برلين الغربية بدلا من القيام بمواجهات متلاحقة الأمر الذى استغله كيسنجر مستشار المانيا الاتحادية وفى لقاء له مع السفير السوفيتى فى بون يوم ١١ فبراير ١٩٦٩ أبلغه كيسنجر أن المانيا الغربية مستعدة ان لا تعقد اجتماع المجلس هذا فى برلين الغربية وذلك اذا نتج عن هذا الموقف من جانب بون أن تعمل روسيا من أجل منح المزيد من التسهيلات لاهالى برلين الغربية فى أن يزوروا برلين الشرقية بيسر ...

وابدى الاتحاد السوفيتى تفهما فى هذا الشأن وأفاد انه مستعد أن يدرس السبل التى يمكن ان تؤدى الى عودة العلاقات الى حالتها الطبيعية فى هذا الشأن . وفى ١ مارس ١٩٦٩ ابلغ كيسنجر السفير السوفيتى من جديد ان المانيا الاتحادية لا تتمسك بأن يتم هذا التقارب بسرعة لانه يقدر أن الموضوع

يحتاج الى وقت من جانب الاتحاد السوفيتى وانه يترك هذا الموضوع الآن حتى يبحث بطريقة دقيقة بواسطة الجانبين . واعلن كيسنجر فى ٢ مارس فى التليفزيون الالمانى الغربى :

« اننى لا اقوم باجراء عملية تبادل . ولكن ببساطة فاننا نريد ان نعلم اذا كان من الاجدى لبرلين ولاهالى برلين ان تتم اجراء الاجتماع للمجلس الاتحادى هذا فى برلين كرمز لتبعيتنا سويا سياسيا أو أن نتحصل على شىء افضل بطريقة دائمة فى صالحهم » .

ويقصد كيسنجر بذلك انه كان مستعدا ان يدرس أمر عدم عقد اجتماع المجلس هذا فى برلين الغربية اذا كان ذلك من امره أن يقدم الروس وسلطات المانيا الشرقية لشروط دائمة تساعد على اجراء زيارات لأهالى برلين الغربية والمانيا الغربية بالتبعية لالمانيا الشرقية وبرلين الشرقية . ولم تكن الظروف الظاهرية مواتية على ما أظهره الموقف من ان تجرى اتصالات بشأن ما تقدم به كيسنجر الا ان كيسنجر تحفظ عندما قال انه يعرف ان الامر يحتاج الى وقت للجانب الآخر حتى يتدارس مثل هذا الاقتراح الذى تقدمه المانيا الغربية . ومن الطبيعى ان كانت الدول الغربية الثلاث على بينة مسبقة بعرض كيسنجر هذا .

وتشابكت المواقف من اجل بعث سياسة مهادنة فى وسط أوربا وبالذات حول برلين التى كانت تعتبر بركان العالم الذى يمكن لأى معسكر ان يجعله يقذف الحمم بالدرجة المطلوبة وفى الوقت المطلوب . وذلك ان نيكسون رئيس الولايات المتحدة كان يقوم بزيارة لأوربا الغربية بعد ان انتخب رئيسا للولايات المتحدة فى نهاية ١٩٦٨ . وفى زيارته لبرلين الغربية القى الخطاب التالى يوم ٢٧ فبراير ١٩٦٩ :

« ان أى تحركات من جانب واحد او أعمال غير شرعية أو ضغوط من اى مصدر لا يمكن ان تنال من عزيمة القوى الغربية فى أمر الدفاع عن حقوقها بشأن حماية شعب برلين الحر .

انكم انتم الذين استحوذتم على ثقة اصدقائكم ولا يوجد لمدينة اخرى فى العالم عدد من الاصدقاء مثل ما لديكم . وهم من اخلص الاصدقاء .

ان المسئوليات الأمريكية هنا تنبع من أهم الاتفاقيات الدولية . ولكن الى اى مدى توصلنا اليه سويا بعد الـ ٢٤ سنة هذه .. أن اربع رؤساء قبلى قد تمسكوا بالمبدأ القائل بأن برلين يجب ان تظل حرة . اقول لكم هنا والآن

انني سأتمسك ايضا بهذا المبدأ . ان ثقتنا بأن برلين يجب أن تظل حرة لم تكن يوما اقوى مما هى عليه الآن ... ان أحدا لا يشك فى اصرار الولايات المتحدة من أجل تمسكها بالتزاماتها .

ان المسألة المطروحة امام العالم الآن هى ليست تلك الخاصة بكيف سنقوم بالمجابهة من أجل الدفاع عن برلين — اننا اثبتنا ذلك مسبقا بجدارة — انما المسألة الآن هى : ما هى احسن طريقة لانهاء المجابهة هذه وتمهيد الطريق من أجل حل سلمى لمشكلة المانيا المقسمة ... »

انعقد اجتماع المجلس الاتحادى الالمانى الغربى فى برلين الغربية يوم ٥ مارس ١٩٦٩ كما كان مقررا له مسبقا رغم كل الاعتراضات وقامت المانيا الشرقية بتعطيل المرور على الطرق البرية التى تعبر أراضيها الا أن بذرة المهادنة كانت قد دفنت فى التربة الرطبة منذ فترة وجيزة .

الاتفاقية الرباعية بشأن برلين

فى اجتماع رباعى لوزراء خارجية الدول الغربية الثلاث والمانيا الغربية انعقد فى واشنطن يوم ٩ ابريل ١٩٦٩ — حضره فيلى برانت بصفته وزيرا لخارجية المانيا الغربية — اتفق وزراء خارجية الدول الاربع على أن يجرى جس نبض الاتحاد السوفييتى من أجل العمل على تحسين الموقف المتدهور فى برلين الغربية والذى كان يعانى منه سكان مدينة برلين فى المقام الاول بسبب الحظر الشرقى الذى كان يمنع أهالى برلين الغربية من زيارة ذويهم بسهولة ويسر وهو الموقف الذى كان يعكس بالتبعية آثاره الاجتماعية المؤلمة على الامة الالمانية فى شطرى المانيا . خاصة وكانت الظروف الدولية المحيطة تلوح مواتية لمثل هذه المحاولة بالنسبة للاتحاد السوفيتى وأيضا بالنسبة للدول الغربية فى ذات الوقت كما سبق ان اوضحت .

وعليه أجرت الدول الغربية الثلاث اتصالا فى هذا الشأن مع الاتحاد السوفييتى الذى سرعان ما رحب بهذا الاقتراح على لسان وزير خارجيته اندريه جروميكو عندما صرح فى خطاب له أمام مجلس السوفييت الأعلى يوم ١٠ يوليو ١٩٦٩ وقال ان الاتحاد السوفييتى مستعد لتبادل وجهات النظر مع حلفاء الحرب العالمية الأخيرة من أجل ايجاد حل لتفادى الصعاب مستقبلا بالنسبة لبرلين الغربية . ويجدر بنا أن نعلم أن روسيا كانت قد بدأت تتعرض منذ ٣ سنوات مضت لتقلبات جوية سيئة اتلفت بعض محاصيل الحبوب بها اضطرتها الى استيراد القمح من الغرب كذلك كانت المجابهة مع

الصين الشعبية تقلقها وتريد التفرغ لها ايضاكانت نفقات التسلح الاستراتيجى الذرى ترهق روسيا وامريكا معا كما ان نفقات الحرب الفيتنامية كانت ترهق الميزانية الامريكية وتسبب ضجر الشعب الامريكى .

وبعد اتفاق الدول الغربية الثلاث والمانيا الاتحادية على النقاط المقترح اثارتها مع الاتحاد السوفييتى وهى النقاط التى وافق عليها كيسنجر مستشار المانيا الاتحادية والتى ساهم فى وضعها فيلى برانت قدمت الدول الغربية الثلاث يوم ٦ أغسطس ١٩٦٩ مذكرة للاتحاد السوفييتى أوضحت فيها الهدف من هذه الدعوة للتعاون من أجل برلين ورد الاتحاد السوفييتى بمذكرة مؤرخة ١٢ ستمبر ١٩٦٩ أعلن فيها موافقته على التفاوض مع الدول الغربية الثلاث من اجل هذا الهدف .

ومن ثم بدأت يوم ٢٦ مارس ١٩٧٠ فى برلين بالمقر السابق لمجلس الحلفاء اجتماعات مندوبى الاتحاد السوفييتى وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ولم تحضر المانيا الاتحادية هذه المفاوضات لأنها كانت تجرى بين الدول الأربع المسئولة اصلا عن برلين الكبرى وهذاحتى تستمر هذه الصبغة القانونية عالقة بهم وقائمة ومستمرة . وكانت الدول الغربية الثلاث تنسق عملها بالاتصال المستمر بألمانيا الاتحادية حيث انه من الطبيعى ان روسيا كانت ستقدم مطالبا فى مقابل تهدئة الوضع فى برلين الغربية وأن هـذه المطالب كانت ستخص الدول الغربية الثلاث فى جزء منها بالاضافة الى جزء آخر كان سيخص المانيا الاتحادية وبرلين الغربية بالتبعية .

وكان فيلى برانت قد تولى فى أكتوبر ١٩٦٩ مستشارية المانيا الاتحادية بالاشتراك مع فالتر شييل كوزير للخارجية وهما اللذين عملا مشتركا فى تنفيذ سياسة الانفتاح على الشرق هذه . ويجدر بنا أن ننوه ان بداية هذه السياسة قد وضعت أولى لمساتها فى اثناء حكم الائتلاف بين الحزب الديمقراطى المسيحى والحزب الاشتراكى الديمقراطى وعمل اثنائه كيسنجر مع فيلى برانت فى وضع اللبنة الأولى لهذه السياسة .

اجتمع فيلى برانت مستشار المانيا الاتحادية مع فيلى ستوف رئيس وزراء المانيا الديمقراطية اجتماعين الأول عقد فى مدينة أرفورت بالمانيا الشرقية يوم ١٩ مارس ١٩٧٠ والثانى بمدينة كاسيل بالمانيا الغربية يوم ٢١ مايو ١٩٧٠ وهذا من اجل ان يوضح فيلى برانت لرئيس وزراء المانيا الشرقية عن تصوره بشأن عملية الانفتاح هذه وما يأمله من ورائها بالنسبة للامة الالمانية فى شطرى المانيا وبالنسبة لأهالى برلين الغربية خاصة وان جميع هؤلاء المان قبل اى شىء وبصرف النظر عن اى اعتبار لانه من المهم

العمل على وصل الأمة الألمانية بعضها ببعض وجدانيا على الاقل والا لخسر الجميع ما لا يمكن ان يعوض بعد ذلك . هذا وقدم فيلى برانت الى فيلى ستوف النقاط العشرين التى وضعها فيلى برانت والتى تحوى تصوره بشأن الأمة الألمانية وهى النقاط التى يعنى ان يسير على هديها فى سياسته ازاء الأمة الألمانية .

وكان فيلى برانت يريد أن يتلقى تأكيدات من سلطات المانيا الشرقية ن موقفهم اذا ما بدأت المفاوضات بين الدول الأربع فى برلين تأخذ طابعها حاسم خاصة وان الاتحاد السوفيتى كان قد أوضح أهم مطالبه لذلك ان فيلى برانت يريد ان يتفق من ناحية المبدأ مع فيلى ستوف على ما ستكون ليه الأمور بالنسبة لمدينة برلين وبالنسبة للامة الألمانية فى دولتى المانيا . ذا وكان الاتحاد السوفيتى يريد من المانيا الاتحادية ان تتعهد بنبذ ستخدام القوة او التهديد بها وان تقر بالحدود القائمة فى أوربا وخاصة حدود ولندا وهى التى ضمت اليها الأراضى الالمانية الواقعة شرق خط الاودر ييس عقب نهاية الحرب العالمية الثانية . وطالب الاتحاد السوفيتى من لمانيا الاتحادية أن تعترف بدولة المانيا الديمقراطية .

وفى الوقت نفسه برزت على مائدة المفاوضات بين روسيا والدول لأوربية الغربية مواضيع هامة فرضت نفسها عليهم وكان القطبان الاعظم يريدان تلمسها مسبقا الا أن الجيل السياسى كان يحول دون مفاتحة صريحة بخصوصها ووجدا ان المناسبة موالية لربط هذه المواضيع بطريقة ما بالاجراءات التى كانوا يخططون لها تجاه المانيا . وكانت هذه المواضيع تتركز فى التخفيض المتبادل للقوات فى شطرى أوربا والعمل على وضع نظام للأمن والتعاون الاوربى تشترك فيه الولايات المتحدة وكندا بالاضافة الى جميع دول اوربا واتفاق أمريكا وروسيا على الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

اتفق فيلى برانت وفيلى ستوف على الخطوط العريضة بالنسبة لطبيعة الوضع مستقبلا بين المانيا الغربية والمانيا الشرقية وبالنسبة لبرلين ثم بدأت المانيا الغربية فى العمل من أجل التلاقى برغبات روسيا بالقدر الذى يمكنها ان تتقبله وأيضا اشترطت المانيا الاتحادية بعض الاشتراطات بالنسبة لالمانيا الشرقية لتتم مبكرا قبل توقيع الدول الاربع الكبرى على اتفاقية برلين . وعليه وقعت المانيا الاتحادية معاهدة مع الاتحاد السوفيتى فى اغسطس ١٩٧٠ سميت بمعاهدة موسكو اقرت فيها المانيا الاتحادية بالحدود القائمة فى أوربا وتعهدت هى وروسيا على نبذ استخدام القوة او التهديد باستخدامها ثم وقعت المانيا الاتحادية معاهدة مع بولندا فى ديسمبر

١٩٧٠ سميت بمعاهدة وارسو اقرت فيها المانيا الاتحادية بحدود بولندا القائمة واقرت انه ليس لها اى مطالب اقليمية فى أراضى بولندا هذه . وكان الاتحاد السوفيتى يريد مثل هذه الضمانات حتى يمكنه بعدئذ التوقيع على تيسيرات بشأن برلين الغربية .

وفى الجانب الآخر اشترطت المانيا الاتحادية بأنها لن تجرى عملية التصديق على المعاهدتين عاليه أو تبادلهما مع روسيا وبولندا الا بعد أن توقع روسيا على اتفاقية رباعية لتيسيرات بالنسبة لبرلين الغربية مع الدول الغربية الثلاث وأيضا بعد أن توقع المانيا الشرقية معها اتفاقية منفصلة تعترف فيها المانيا الشرقية بالتيسيرات التى سينص عليها فى اتفاقية برلين الرباعية هذه بعد توقيعها وتوضح فيها المانيا الشرقية تفاصيل تنفيذها لهذه التيسيرات . وانه بعد أن تصبح الاتفاقية الرباعية هذه نافذة المفعول فان المانيا الغربية سوف تعمل على أن تكون معاهدتى موسكو ووارسو نافذتا المفعول بعدئذ مباشرة .

وكان من المتفق عليه أن توقع المانيا الغربية والمانيا الشرقية فى النهاية معاهدة تخلق نوعا من العلاقات الطبيعية بين الكيان الألمانى الغربى والكيان الألمانى الشرقى بحيث تربط هذه العلاقات أطراف الأمة الالمانية الواحدة . وقد تم الاتفاق على كل هذه الخطوات بطريقة غير معلنة رسميا الا أن تسلسل تواريخ تنفيذها يؤكد لنا أنها كانت اشتراطات طلبها كل جانب من الآخر ليتم تنفيذها حتى يوافق الطرف الآخر على تنفيذ خطوة تالية وعليه فقد تم توقيع معاهدة موسكو فى أغسطس ١٩٧٠ ومعاهدة وارسو فى ديسمبر ١٩٧٠ والاتفاقية الرباعية بشأن برلين فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ والاتفاقية المنظمة لتيسيرات الاتفاقية الرباعية وهى الاتفاقية التى وقعت بين المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية وتم توقيعها فى ١٧ ديسمبر ١٩٧١ ثم التوقيع النهائى على اتفاقية برلين الرباعية بحيث تكون نافذة وتم التوقيع عليها يوم ٣ يونيو ١٩٧٢ وبعد توقيعها بدقيقة واحدة سلمت المانيا الغربية معاهدتى موسكو ووارسو ـ بعد أن صدق البرلمان الألمانى الغربى عليهما ـ الى روسيا وبولندا وبذلك تم فى هذه اللحظة تبادل هاتين المعاهدتين بين دولها .

هذا وقد تم فى ٨ نوفمبر ١٩٧٢ توقيع معاهدة عودة العلاقات بين المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية وبذلك اكتملت الحلقة التى خططت لموضوع المانيا وتفاصيل معاهدات موسكو ووارسو ومعاهدة عودة العلاقات الطبيعية بين شطرى المانيا قد شملهم الفصل اللاحق مع الدراسة المتعلقة بجوهر وآثار هذه المعاهدات على دولتى المانيا . ولم تتمكن الدول الأربع الكبرى من اعداد اشتراطات مسبقة مفصلة لموضوعى تخفيض القوات فى أوربا ونظام الأمن والتعاون بها مثل تلك التى نفذت مسبقا بخصوص موضوع

برلين ومتعلقاته وذلك لأن موضوعى تخفيض القوات والأمن الاوربى لهم أطراف متعددة وكانت ما زالت متباينة الراى فى وسائل التنفيذ وان كانت متفقة على الأهداف النهائية للموضوعين لذلك وجدت الدول الأربع الكبرى أن تكتفى بالاتفاق وديا على خوض الموضوعين بعد الانتهاء من موضوع التيسيرات حول برلين والاجراءات المتعلقة به لان تنفيذ هذه التيسيرات والاجراءات سيخلق مناخا ملائما فى العلاقات الدولية وخاصة فى تخفيف حدة التوتر فى أوربا لذلك يمكن اعتبار حسن تنفيذ الاتفاقية الرباعية بشأن برلين وكأنه اشتراط يشمل اطرافها جميعا ليكون خطوة الى تحقيق التخفيض المنشود للقوات فى أوربا واقامة نظام للامن والتعاون بين دولها خاصة والدول الأربع الكبرى يمكنها منفصلين محاولة تقويض تنفيذ كل المعاهدات والاتفاقيات السالفة الذكر حتى بعد التصديق عليها .

ومن الجدير ان نذكر الآن نبذات من خطاب لفيلى برانت القاه يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٧١ أمام مجلس النواب الألمانى الغربى وذلك بعد توقيعه على معاهدتى موسكو ووارسو وقبل التصديق عليهما يوضح فيه فيلى برانت حقيقة سياسة حكومته وموقفها من الأحداث الدائرة :

« ان الحكومة الاتحادية تقدم للمرة الثانية تقريرا عن الموقف فى المانيا المقسمة ... وكما وعدتكم منذ سنة فان دراسة تفصيلية معززة بالوثائق قد قدمت للبرلمان عن موقف الدولة .. انه من المهم ابراز أحداث ١٩٧٠ ووضع خط تحت المبادىء التى نسترشد بها وتوضيح موقف حلفائنا .. ان سياستنا فى الانفتاح على الشرق لقت مساندة جماعية من حلفائنا ونشعر بأننا نال مزيدا من التشجيع للاستمرار فى هذا الاتجاه الذى نقدر انه ضرورى وموافقات حلفائنا هذه وتأييدهم لنا لم يبلغ لنا فى مقابلات خاصة منفردة بل أيضا فى اجتماعات المجموعة الأوربية الغربية وفى اجتماعات حلف الأطلنطى حيث أبدوا سياستنا بشدة واعتقد انكم تعلمون بالتوصيات والقرارات التى اتخذت فى هذا الشأن .

تعلمون اننى كنت فى بداية هذا الاسبوع فى زيارة لباريس مع وزير خارجيتى .. ولقد تأكدنا من جديد عن التفهم الودى الذى يصاحب جهودنا . وقد قال الرئيس الفرنسى بومبيدو فى خطاب القاه بالألمانية ـ « ان فرنسا تساندكم بدون تحفظ » ـ واسمحوا لى ان اسجل هذا العمل النبيل ولقد اظهرت محادثاتنا فى فرنسا كم تتميز سياستنا الغربية مع سياستنا الشرقية وبأى درجة ترتبط الأولى بالأخرى . وبلهجة اخرى فان التعاون والعمل من أجل وحدة أوربا الغربية الذىنسعى الى تطويره وتنفيذه لا يمنعنا من تحسين علاقاتنا مع الشرق بل أن ذلك يشكل أساسا لهذه الجهود التى نعتبرها ضرورية ..

ان احـدا لا ينكر اليوم ـ حتى فى الدول الشرقيـة ـ ان السـياسة الألمانية تهدف السلام .. وهم يعلمون ان مجهودنا للتفاهم يشمل الجميع حتى المـانيا الشرقية . ومن وجهة النظـر هـذه فانه كان من المنطق أن اعلنا عقب توقيع اتفاقية موسكو فى ١٢ اغسطس ١٩٧٠ اننا متفقون مع الاتحاد السوفييتى على أن نقدر أن كل المعاهدات التى فى نيتنا ابرامها مع اعضاء حلف وارسو تشكل سياسيا وحدة متجانسة .

ان أحدا لا يستطيع أن يتحدث عن التهدئة فى قلب أوربا دون جمع شمل هذه العناصر . وانى أريد أن أؤكد لكم هنا ان هذه المعاهدات مع الاتحاد السوفييتى ومع بولندا لا تؤثر مطلقا فى انتمائنا للمجموعة الأوربية ولحلف الأطلنطى . فى الغرب والشرق وفى الشمال والجنوب لا توجد مصلحة المانية ذات مغزى ولا تحفظات يمكنها أن تعوق سياسة التصالح التى اخترناها . لقد أوضحنا بجلاء لموسكو ان أى معاهدة لا يمكنها أن تمنعنا من العمل من أجل توطيد السلام ليتمكن شعبنـا خلاله أن يجد وحـدته بموجب تقرير مصيره بكل حرية . وهذا مذكور فى دستورنا كما هى عقيدتنا وعلى كل حال فلا يجب على المرء ان يأمل بقـرب تحقيق أى من هـذه الأمانى بموجب أن بعض الأمور قد كتبت على الورق .

أما فيما يختص ببولندا فانه لا يغيب عن أعيننا مصالح المـانيا وذلك فى أوسع معانى هـذه الكلمة ونحن نبـذل الجهد حتى لا تستخدم كلمة « الألمـانى » وكأنها رمز للظلم والارهاب ولكن كمعنى وكدلالة لأمل المصالحة والتعايش السلمى . ان عدد الألمـان الذين سينضمون فى الأشهر القادمة الى المـانيا الاتحادية يجب أن يبرهن ان هذا الأمل له معنى .

وفيما يتعلق بعلاقاتنـا مع جمهـورية المـانيا الديمقراطية فاننا نلتزم بمبادىء الأمم المتحدة فيما يختص بالعلاقات بين الدول . ويجب علينا هنا أيضا أن نبذل الجهد حتى تكون تسوية علاقاتنا على أساس حقوق الفرد والمساواة فى الحقوق والتعايش السلمى وعدم التفرقة . وحتى اذا كانت اجتماعات ارفورت وكاسيل التى تمت فى العام المـاضى لم تكن سوى بداية الحديث فانها كانت اجتماعات هامة من أجل ابراز التعايش السلمى بين نظامين قائمين على الأرض الألمـانية . وقد اتفقنا يوم ٢٩ اكتوبر مع حكومة جمهورية المـانيا الديمقراطية أن نتبادل وجهات النظر الرسـمية حول المسائل التى تساعد حلولها على تهدئة التوتر فى وسط أوربا وتكون لها فائدة للدولتين . وهذه هى مواقفنا وهى لم تتبدل .. ولقد سلمت يوم ٢١ مايو ١٩٧٠ فى كاسيل للمستر سـتوف رئيس مجلس وزراء جمهـورية المـانيا

الديمقراطية النقاط العشرون التى تشكل دائما الخط الأساسى لأفكارنا حول التسوية المادية لعلاقاتنا .. لقد أورد المستر ستوف مسائل المرور فى المقام الأول وهذا أمر نرحب به ونحن دائما مستعدون لمناقشة كل هذه المسائل التى تخص هذا المجال لتوضع فى اطار اتفاقية عامة أو معاهدةبحيث تتكامل وبالنسبة للمسائل المتعلقة بالوصول الى برلين فنحن لن نحيد عن اتفاقات المبادىء للقوى الأربع الكبرى ..

ان ما هو ممكن بالنسبة لدول أوربا يجب ان يكون ممكنا بالنسبة لدولتى المانيا . ان القطيعة المصطنعة التى دامت أكثر من ٢٠ عاما لم تجلب لا سلام ولا تهدئة . بل على العكس فانها اشعلت أزمات وتوترات يجب ان نتخطاها لصالح أوربا ولصالح المانيا . ان احدا لا يمكنه ان يعرف اذا كنا سنتعرض لمزيد من العقبات خاصة والموقف الحالي غير ملائم لشعبنا . اننا نؤثر على الأحداث من حولنا الا أن هذه الأحداث تنعكس علينا بشدة أكبر .. ان المسألة الألمانية وضعت فى جدول أعمال السياسة الدولية الأوربية لعام ١٩٧٠ تحت زاوية جديدة ولكن بطريقة ملحة . ان ما بدأ يجب اتمامه بثبات وصبر ..

عند تقديرنا لموقف شعبنا المقسم .. فانه لا يجب أن نخطىء ونقتنع بأن المشاكل الحالية المحيطة بالألمان ناتجة فقط عن آثار خلق دولتين المانيتين فى عام ١٩٤٩ ان مسببات ذلك ترجع الى ابعد من هذا التاريخ وفى هذا الشأن فاننى أود أن أشير الى ما سبق ان صرحت به فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٩ : عندما قلت فى هذا الشأن : « أن هذه الحكومة تعمل من المبدأ القائل انه لايمكن تقديم اجابة نهائية للمشاكل التى تولدت للشعب الألمانى من جراء الحرب العالمية الثانية ومن الخيانة الوطنية للنظام الهتلرى الا فى نطاق تسوية سلمية أوربية . أيضا ان أحدا لا يمكنه اقناعنا انه ليس للالمان حق فى تقرير مصيرهم مثل حق بقية الشعوب فى ذلك . ان الواجب السياسى الذى يجب أن ينفذ فى السنوات القادمة هو الحفاظ على وحدة الأمة بوضع حد لحالة التوتر التى تتميز بها حاليا العلاقات بين شطرى المانيا » .

وفى تقريرى عن موقف الأمة منذ عام مضى قلت يوم ١٤ يناير ١٩٧٠ : « بعد ٢٥ عاما من استسلام الرايخ الثالث بدون قيد ولا شرط فان فكرة الأمة تشكل الرابطة التى تحيط بألمانيا المقسمة . ان الأمة ترتكز على الشعور الدائم الذى يتملك رجال شعب واحد بأنهم يشكلون وحدة متجانسة . ولا يستطيع احدا أن ينفى وفق هذا التفسير انه توجد وسوف توجد دائما امة المانية واحدة .. ان هذه الاعتبارات كانت أساس تصريحاتى التى اعلنتها فى اجتماعات أرفورت وكاسيل وكانت أيضا أساس

المحادثات التى أجراها وزير الخارجية وانا وكل مفاوضينا فى موسكو ووارسو ..

انه يجب على هاتين الدولتين أن تتوصلا الى تعايش سلمى لا يجب لأحد من خلاله ان يبسط سيطرته على الآخر ولكن يجب أن يظهرا لأنفسهم وللآخرين انه يمكن للتعايش السلمى أن يسود بين نظامين سياسيين واجتماعيين مختلفين .

انه يجب على الطرفين أن يحترما وضع القوى الأربع التى لها صلاحيات فى مجموع المانيا وفى برلين وهم الذين سيحتفظون بها . ان هذا الموقف لن يمنع حكومة المانيا الاتحادية من ان تقوم بتوقيع اتفاقيات مع حكومة المانيا الديمقراطية تتسم بالطابع التعهدى الرسمى مثل ما هو متبع بين الدول .

ان ما يهمنا هو ايجاد تخفيف وتسهيلات لسكان دولتى المانيا فى علاقاتهما المتبادلة وفى مسئوليتهما المشتركة ازاء السلام فى أوربا وفى العالم ان ما أقوله ليس بانذار بل هو ملاحظة مخلصة واجبة فى نطاق مسئولية المشكلة القومية .

ان صعوبة المشاكل بارزة فى بلدنا وبشكل خاص فى برلين . انها مقسمة الى قسمين تحت اشراف رباعى أو ثلاثى وهى تشكل أعقد المشاكل فى الموقف الحالى . فاذا كان المطلوب هو تهدئة وسط أوربا فان تهدئة الموقف فى برلين وحول برلين هو أمر جوهرى . وموقف الحكومة الاتحادية كان دائما واضحا فى هذا الخصوص وقد أعلن أثناء مباحثاتنا مع الاتحاد السوفييتى فى ٧ يونيو الماضى على النحو التالى : « اننا نبدأ من المبدأ القائل بأن المفاوضات الرباعية يجب أن تهدف الى ضمان تواجد روابط وثيقة بين الجمهورية الألمانية الديمقراطية وبرلين الغربية بالاضافة الى المرور والوصول الحر الى برلين الغربية وانه بدون هذا الضمان فان معاهدة نبذ استخدام القوة لا يمكن أن توضع موضع التنفيذ »

ان المحادثات حول موضوع برلين أخذ طابع المفاوضات منذ صيف ١٩٦٩ بموجب مبادرة من الغرب ان تحريك الموضوع قد تم بموجب تصريح للرئيس الأمريكى نيكسون حين زار برلين فى بداية عام ١٩٦٩ حيث قال

وقتئذ : (ولقد ألقى الرئيس نيكسون هذه الخطبة فى برلين يوم ٢٧ فبراير ١٩٦٩ وذكرنا فقرات منها مسبقا ــ المؤلف)

« وحينما نقول اننا نرفض اى تعديل من جانب واحد بالنسبة للوضع القائم فى برلين فان هذا لا يعنى اننا نعتبر هذا الوضع القائم انه مرضيا .. فلنعتبر نحن وانتم ان الموقف فى برلين وكأنه دعوة من أجل أن ننتقل للحركة حتى نضع ــ هنا وفى كل مكان فى العالم ــ نهاية لتوترات الماضى .

ان موقفنا المشترك يجب أن يتمثل تماما كما جاء فى قول جوتيه : بدون عجلة ولكن بدون هوادة . وسنعمل سويا خطوة بخطوة من أجل خلق سلام دائم .

اننا نتفاوض منذ مدة طويلة لمحاولة الوصول الى اتفاق مرضى بالنسبة لبرلين بحيث لا يمنع بقاء بعض الأوضاع قائمة . وانه من الطبيعى أن تظل الحكومة الاتحادية على اتصال وثيق بالحلفاء الثلاثة فى شأن ما يمكن اتخاذه من اجراءات .. هناك بعض المطالب يجب تنفيذها لأنها عالقة فى ذهنى منذ كنت عمدة برلين الغربية وكنت أود وقتها ان تبذل الجهود المشتركة حتى تصبح برلين الغربية احدى مقاطعات المانيا الاتحادية وذلك فى نطاق دستورنا الا أن الأمور تطورت بعدئذ بطريقة مخالفة ولكن ليس بالدرجة التى تجعل برلين الغربية وحدة سياسية مستقلة .. »

ألقى فالتر شييل وزير خارجية المانيا الاتحادية خطابا يوم ٢٩ يناير ١٩٧١ امام مجلس النواب الألمانى الغربى أوضح فيه موقف المانيا الاتحادية حيث قال :

« ان التعاون الأوربى هو احد الدعائم التى تعتمد عليها السياسة الالمانية ازاء الغرب . والدعامة الثانية هى تعاوننا فى نطاق حلف الأطلنطى . والدعامتين مرتبطتين ببعض ارتباطا وثيقا وقد حققنا ازاءهما تقدما ملموسا خلال العام المنصرم .. ان التعاون فى داخل حلف الأطلنطى يعتمد بدوره على أساسين . احدهما يمثل مجهود البلاد الأعضاء فى الحفاظ على قدرة دفاعية تضمن أمننا والآخر يتميز بواجب سياسى يعمل من أجل أن يسود أوربا هدوء حقيقى للاقلال من مخاطر المواجهة بين الكتلتين وحتى تتمكن القوتان الأعظم فى يوم مرتقب من أجراء تخفيض ملموس فى نفقاتهم المتعلقة بالدفاع . وفى هذا الخصوص فان مباحثات صولت الثنائية لا تكفى ويجب

على الشركاء فى حلف الأطلنطى ان يتابعوا معهم سياسة تهدئة اوربية . وهذا ما نفعله . وهو ما جاء أخيرا فى البيان الصادر عن حلف الأطلنطى وبذلك فان سياسة المانيا الاتحادية تسير طبقا لسياسة الحلف التى تجب الجميع .. ومن هنا تظهر الرابطة بين بيان الحلف وبين السياسة الأوربية التى تهدف الى الدعوة لمؤتمر أمن أوربى وايجاد حل لمشكلة برلين . ولقد أعرب شركاؤنا مثلنا عن ايمانهم بأن التهدئة الأوربية لا يمكن أن تتواجد بدون حل لمشكلة برلين .. كما انه لا يمكن اعمال هذا الموضوع اذا اردنا التحدث عن سياسة تهدئة أوربية .. (مباحثات صولت هى مفاوضات بين أمريكا وروسيا لمحاولة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ــ المؤلف) .

سيلزمنا الكثير من الوقت قبل تخطى كل العقبات التى ستصادفنا ونحن نعلم ان هذا الطريق وعر وشائك ونعلم ان الطريق سيكون طويلا ولذلك بدأنا تنفيذ سياستنا هذه تجاه الشرق بعد أيام من تقلدنا مسئولية الحكم لأننا كنا نقدر تماما مطالبها .. انه لا يعقل أن تصل الأمور الى انعقاد مؤتمر للامن الأوربى دون أن تكون مشكلة برلين قد حلت مسبقا حلا مقبولا بطريقة مرضية .. »

وضحت لنا الخطوط العريضة لسياسة المانيا الاتحادية فى شأن برلين وكانت تمثل مرحلة من المراحل المتعددة التى وضعها الغرب لتخفيف حدة التوتر فى أوربا ومن ثم بين المعسكرين وقد واجه الغرب الاتحاد السوفييتى فى جبهة متحدة خاصة وان الغرب كان يعلم ان نتيجة هذه السياسة ستعود بفائدة على الاتحاد السوفييتى مثلما ستعود على الغرب خاصة وان تخفيف حدة التوتر بينهما كان سيساعد فى الوقت نفسه على امكانية الاتفاق المرحلى ولو بقدر أولى متواضع على الحد من التسلح الاستراتيجى بين القطبين الأعظم الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وكانت مباحثاتهم دائرة فى هذا الشأن .

مرت مباحثات الدول الأربع الكبرى ــ انجلترا وفرنسا وروسيا وامريكا ــ حول برلين بصعاب عديدة لأن كل جانب يريد التحصل على أفضل الشروط وذلك مع استمرار تواجدهم فى برلين الكبرى اعتمادا على انتصارهم فى الحرب العالمية الثانية . وتشددت روسيا فى المطالبة بضرورة انهاء التواجد الألمانى الغربى فى برلين الغربية تشريعيا وتنفيذيا وذلك كموقف وسط ليكون كبديل من موقف روسيا السابق الذى كان ينادى بوجوب اعتبار برلين الغربية ككيان مستقل . وطالت المباحثات وفى النهاية وافقت الدول الأربع الكبرى والمانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية وبرلين الغربية على الوضع الذى جاء فى الاتفاقية التى وقعت بين الدول الأربع الكبرى يوم

٣ سبتمبر ١٩٧١ . والآتى بعد هو نص الاتفاقية الرباعية التى وقعتها كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى :

« عاملين من أساس حقوقهم ومسئولياتهم الرباعية وبموجب الاتفاقيات والقرارات السابقة فى هذا الموضوع بين القوى الأربع التى وقعت وقت الحرب وبعد الحرب وهى الاتفاقيات والقرارات التى ما زالت سارية المفعول والتى لم تتأثر ــ واضعين فى الاعتبار الموقف الحالى فى منطقة التعاقد ــ يحدوهم الأمل من أجل المساهمة فى تحسين ملحوظ لهذا الموقف وبدون مساس لموقفهم القانونى اتفقوا على ما يلى :

الجزء الأول

ترتيبات عامة :

١ ــ ستعمل الحكومات الاربع على ازالة التوتر ومنع التعقيدات فى المنطقة المشار اليها .

٢ ــ وافقت الحكومات الأربع وفقا لمبادىء الأمم المتحدة على انه لا يجب أن يسود المنطقة اى تهديد أو استخدام للقوة وانه يجب تسوية الخلافات بالطرق السلمية فقط .

٣ ــ تحترم الحكومات الأربع مشتركا حقوقهم ومسئولياتهم الفردية والجماعية التى تبقى كما هى دون تغيير بها .

٤ ــ توافق الحكومات الأربع ازاء مختلف وجهات النظر القانونية بان الموقف الذى نشأ بالمنطقة ــ ومثل ما هو موضح فى الاتفاق هذا وكما هو موضح فى الاتفاقيات الأخرى المذكورة ــ لا يجب أن يعدل بموجب اجراء من جانب واحد .

الجزء الثـــانى :

اجراءات خاصة بالقطاعات الغربية لبرلين :

(أ) تعلن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشـــتراكية السوفييتية ان مرور الترانزيت للافراد والبضائع المدنية بين قطاعات برلين الغربية وجمهورية المانيا الاتحادية بالطرق البرية والحديدية والمائية عبر أراضى جمهورية المـــانيا الديمقراطية لن يتعرض لقيد ما وان هذا المرور سوف يجرى تسهيله بحيث يتم فى أبسط صورة واسرعها وانه ســـينال ميزة الافضلية .

أن إجراءات مفصلة بخصوص هذا المرور ذو الطابع المدنى — وهى المفصلة فى الملحق (١) — سيجرى الاتفاق عليها بين السلطات الألمانية المختصة .

(يقصد بذلك أن يتم الاتفاق فى هذا الشأن لاحقا بين المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية وبين الأخيرة وبرلين الغربية — المؤلف) .

(ب) تعلن حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ان الروابط بين القطاعات الغربية فى برلين وجمهورية المانيا الاتحادية ستستمر وستتطور مع ملاحظة ان هذه القطاعات ستستمر فى أن لا تكون عنصرا أصليا فى تكوين جمهورية المانيا الاتحادية ولن تكون محكومة بمعرفتها .

ان ترتيبات مفصلة فيما يختص بعلاقة هذه القطاعات الغربية من برلين مع جمهورية المانيا الاتحادية مذكورة فى الملحق (٢)

(جـ) تعلن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ان المواصلات بين القطاعات الغربية من برلين والمناطق المتاخمة لهذه القطاعات سوف تتحسن أيضا تلك مع مناطق جمهورية المانيا الديمقراطية الغير متاخمة لهذه القطاعات .

ان السكان الدائمين للقطاعات الغربية من برلين سوف يتمكنون من السفر وزيارة هذه المناطق سواء لأغراض انسانية او تربوية أو دينية أو تجارية أو سياحية فى ظروف مماثلة لتلك التى تطبق على الأفراد الآخرين الذين يزورون هذه المناطق .

ان مسائل قطع الأراضى الصغيرة (التى على جانبى حائط برلين — المؤلف) بما فى ذلك تلك التى فى « شتايتكين » يمكن حلها بواسطة تبادل الأراضى .

ان ترتيبات مفصلة خاصة بالسفر والمواصلات وتبادل الأراضى موضحة فى الملحق (٣) سيتم الاتفاق عليها بمعرفة السلطات الألمانية المختصة .

(د) أن التمثيل الخارجى لمصالح القطاعات الغربية من برلين والنشاط القنصلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية يمكن أن يتم كما هو موضح فى الملحق (٤) .

الجزء الثالث :

الترتيبات النهائية :

ستكون هذه الاتفاقية نافذة المفعول فى التاريخ الذى سيوضح فى بروتوكول رباعى نهائى يتم التوقيع عليه مستقبلا بعد أن يتم الاتفاق على الإجراءات المحددة فى الجزء الثانى من هذه الاتفاقية الرباعية وفى ملاحقها .

تحررت فى القصر السابق شغله بمعرفة مجلس رقابة الحلفاء فى القطاع الأمريكى من برلين يوم ٣ سبتمبر ١٩٧١ من ٤ نسخ ...

عن حكومة الجمهورية الفرنسية « السفير الفرنسى ... »

عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية « السفير السوفييتى .. »

عن حكومة المملكة المتحدة « السفير البريطانى ... »

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية « السفير الأمريكى .. »

الملحق ١ :

بلاغ من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الى حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

بالاشارة الى الجزء الثانى (أ) من هذه الاتفاقية الرباعية لهذا اليوم فان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بعد الاستشارة والاتفاق مع حكومة جمهورية المانيا الديمقراطية يشرفها أن تبلغ حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالآتى :

أ - ان مرور الترانزيت للافراد والبضائع المدنية بين القطاعات الغربية من برلين وجمهورية المانيا الاتحادية بالطرق البرية والحديدية والمائية عبر أراضى جمهورية المانيا الديمقراطية سوف يتم تسهيله وسوف لا يعاق . وسيعامل مرور الترانزيت هذا معاملة مبسطة وتشهيلية وبأفضلية مثل المتبع دوليا .

٢ - وعليه :

يمكن استخدام عربات تختم حمولتها باختام من الرصاص من أجل نقل البضائع المدنية بالطرق البرية والحديدية والمائية بين القطاعات الغربية من برلين وجمهورية المانيا الاتحادية . وستقتصر اجراءات الرقابة على مراقبة الأختام والوثائق المرافقة

(ب) بالنسبة للعربات التى لا يمكن ختمها بأختام الرصاص مثل العربات المفتوحة فسوف تقتصر اجراءات الرقابة على مراقبة الوثائق المرفقة . وفقط فى الحالات الخاصة التى تتوفر فيها أدلة كافية للشك فى أن هذه العربات الغير مختومة بالرصاص تحتوى اما على أشياء معدة من أجل توزيعها طوال الطريق الذى ستسلكه هذه العربات أو على أفراد تم اركابهم أو على معدات تم تحميلها فى هذه العربات أثناء سيرها فى الطريق الذى تسلكه فان محتويات هذه العربات الغير مختومة يمكن ان يتم تفتيشها وعلى السلطات الألمانية المختصة ان تتفق على الاجراءات التى تتبع فى مثل هذه الحالات .

(جـ) يمكن استخدام قطارات واتوبيسات من أجل النقل المباشر للسفر بين القطاعات الغربية من برلين وجمهورية المانيا الاتحادية وستقتصر اجراءات الرقابة على التحقق من شخصية الركاب فقط .

(د) الأشخاص الذين يستخدمون مركبات شخصية من أجل السفر المباشر بين القطاعات الغربية من برلين وجمهورية المانيا الاتحادية والذين يسلكون الطرق المعدة للسفر المباشر يمكنهم ان يصلوا الى هدفهم النهائى دون أن يدفعوا أى رسوم ما نظير استخدام طرق الترانزيت هذه .

ان الاجراءات التى ستطبق على هؤلاء المسافرين لا يجب أن تعطلهم . ان المسافرين وعرباتهم وأمتعتهم الشخصية لن تفتش ولن تحجز ولن يمنع مرورهم على الطرق المعدة لذلك الا فى حالات خاصة ــ سيتم تحديدها بموجب اتفاق بين السلطات الالمانية المختصة ــ حين يكون هناك من الأسباب الكافية للشك فى سوء استعمال المتعمد لوسائل النقل بالترانزيت لأهداف : لا تتعلق بالغرض من السفر المباشر من أو الى القطاعات الغربية من برلين وتكون مخالفة للقواعد المطبقة حسب النظم العامة .

(هـ) ستدفع جمهورية المانيا الاتحادية سنويا الى جمهورية المانيا الديمقراطية مبلغا اجماليا لتغطية رسوم الجمارك والمرور ومصاريف الحفاظ على وسائل النقل المختلفة المستخدمة بين القطاعات الغربية من برلين والمانيا الاتحادية بما فى ذلك الخدمات والمنشآت التى تتطلبها شبكة المرور هذه .

٤ ــ هناك ترتيبات متممة للاجراءات المحددة فى الفقرتين ١ و ٢ عاليه سوف يتم تحديدها والاتفاق عليها بين السلطات الالمانية المختصة .

الملحق ٢ :

بلاغ من حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

بالاشارة الى الجزء الثانى (ب) من هذه الاتفاقية الرباعية لهذا اليوم فان حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية بعد استشارة حكومة جمهورية المانيا الاتحادية يشرفهم ان يبلغوا حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بالآتى :

١ ــ انهم فى ممارستهم لحقوقهم ومسئولياتهم يعلنون ان الروابط بين القطاعات الغربية من برلين والمانيا الاتحادية ستستمر وتتطور مع الملاحظة ان هذه القطاعات ستستمر فى ان لا تكون عنصراً أصلياً فى تكوين جمهورية المانيا الاتحادية ولن تكون محكومة بمعرفتها . ان الترتيبات الواردة فى القانون الأساسى لجمهورية المانيا الاتحادية وتلك فى دستور القطاعات الغربية من برلين النافذ والتى تتعارض مع ما سبق اعلانه قد اسقطت وستستمر محرومة من فاعلياتها .

٢ ــ ان الرئيس الاتحادى والحكومة الاتحادية والجمعية الاتحادية والمجلس الاتحادى والبرلمان الاتحادى بما فيهم لجانهم ومجموعاتهم البرلمانية وكذلك العناصر الأخرى الحكومية من جمهورية المانيا الاتحادية سوف لا تمارس فى القطاعات الغربية من برلين اعمالا دستورية أو رسمية متنافية مع ما جاء فى الترتيبات الواردة فى الفقرة ١ عاليه .

٣ ــ سيتم تمثيل حكومة جمهورية المانيا الاتحادية فى القطاعات الغربية من برلين لدى سلطات الحكومات الثلاث والبرلمان (البرلمان الخاص بالقطاعات الغربية من برلين ــ المؤلف) بواسطة مكتب اتصال دائم .

الملحق ٣ :

اعلان من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الى حكومات جمهورية فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

بالاشارة الى الجزء الثانى (جـ) من هذه الاتفاقية الرباعية لهذا اليوم فان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بعد الاستشارة والاتفاق مع حكومة جمهورية المانيا الديمقراطية يشرفها أن تبلغ حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالآتى :

١ - ان المواصلات بين القطاعات الغربية من برلين والمناطق المتاخمة لهذه القطاعات سوف تتحسن وأيضا تلك مع مناطق جمهورية المانيا الديمقراطية الغير متاخمة لهذه القطاعات .

٢ - ان المقيمين بصفة دائمة فى القطاعات الغربية من برلين سيمكنهم السفر وزيارة هذه المناطق لأغراض انسانية وعائلية ودينية وتربوية وتجارية وسياحية فى ظروف تماثل الظروف التى تتخذ مع الأفراد الاخرين الذين يترددون علىهذه المناطق . ومن أجل تسهيل زيارات وسفريات المقيمين بصفة دائمة فى القطاعات الغربية من برلين كما هو منصوص عاليه فان نقاط مرور اضافية سوف تنشأ لهذا الهدف .

٣ - ان مشاكل قطع الأراضى الصغيرة بما فيها شتايتكين يمكن حلها بتبادل قطع الأراضى .

٤ - سيتم تنمية وتطوير الاتصالات التليفونية والتلغرافية والمواصلات ووسائل المواصلات الأخرى بين القطاعات الغربية لبرلين والخارج .

٥ - هناك ترتيبات متممة للاجراءات المحددة فى الفقرات من ١ الى ٤ عاليه سوف يتم تحديدها والاتفاق عليها بين السلطات الألمانية المختصة .

الملحق ٤ :

بلاغ من حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

بالاشارة الى الجزء الثانى (د) من هذه الاتفاقية الرباعية لهذا اليوم فان حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية بعد استشارة حكومة جمهورية المانيا الاتحادية يشرفهم أن يبلغوا حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بالآتى :

١ - تحتفظ حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بحقوقهم ومسئولياتهم الخاصة بالتمثيل الخارجى لمصالح القطاعات الغربية من برلين ولرعاياهم الدائمين بما فيها الحقوق والمسئوليات التى لها صلة بمسائل الأمن والقانون وتلك الخاصة بالمؤسسات الدولية بالاضافة الى العلاقات من الدول الأخرى .

٢ - وبدون المساس بما سبق ذكره وبشرط أن لا تتأثر مسائل الأمن والقانون فانهم اتفقوا على الآتى بعد :

(أ) تستطيع جمهورية المانيا الاتحادية تقديم خدماتها القنصلية للرعايا الدائمين للقطاعات الغربية من برلين .

(ب) طبقا للوائح الموضوعة فان الاتفاقيات والترتيبات الدولية المعقودة بمعرفة جمهورية المانيا الاتحادية يمكنها ان تشمل القطاعات الغربية من برلين بشرط أن يكون شمول أثر هذه الإتفاقيات والترتيبات على القطاعات الغربية من برلين مذكورا في كل حالة .

(جـ) يمكن لجمهورية المانيا الاتحادية تمثيل مصالح القطاعات الغربية من برلين لدى المؤسسات والاجتماعات الدولية .

(د) يمكن للرعايا الدائمين في القطاعات الغربية من برلين الاشتراك في عمليات التبادل والمعارض الدولية في اطار مشترك مع المشتركين من جمهورية المانيا الاتحادية . ويمكن ان تنعقد اجتماعات الهيئات الدولية والندوات الدولية وكذلك المعارض الدولية في القطاعات الغربية من برلين وترسل الدعوات خاصتها بمعرفة البرلمان (برلمان برلين الغربية ـ المؤلف) أو بواسطة جمهورية المانيا الاتحادية والبرلمان معا .

٣ ـ ستسمح الحكومات الثلاث لحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بأن تفتح قنصلية عامة لها في القطاعات الغربية من برلين بحيث تقدم أوراقها للسلطات المختصة للحكومات الثلاث طبقا للشروط المعتادة في هذا الشأن في هذه القطاعات ويكون من واجبها القيام بالاعباء القنصلية طبقا للترتيبات التي سينص عليها في وثيقة منفصلة يومئذ .

اعلان من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الى الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

بالاشارة الى الجزء الثانى (د) من هذه الاتفاقية الرباعية لهذا اليوم والى بلاغ حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الخاص بالتمثيل الخارجى لمصالح القطاعات الغربية من برلين وللرعايا الدائمين فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية يشرفه أن يبلغ حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالآتى :

١ ـ اخذت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية علما بوضع تمسك الحكومات الثلاث بحقوقهم ومسئولياتهم بالنسبة للتمثيل الخارجى لمصالح القطاعات الغربية من برلين ولرعاياها الدائمين بما في ذلك الحقوق والمسئوليات التى لها صلة بمسائل الأمن والقانون وذلك فيما يختص بالهيئات الدولية والعلاقات مع الدول الأخرى .

٢ - وبشرط أن لا تتأثر مسائل الأمن والقانون فانها سوف لا تقوم بمعارضة ما من جانبها ضد :

(أ) امتداد الخدمات القنصلية بمعرفة جمهورية المانيا الاتحادية للرعايا الدائمين للقطاعات الغربية من برلين .

(ب) طبقا للاجراءات الموضوعة تشمل القطاعات الغربية من برلين كل الاتفاقيات والترتيبات الدولية المعقودة بمعرفة جمهورية المانيا الاتحادية بشرط أن يحدد شمول هذه الاتفاقيات والترتيبات فى كل حالة .

(جـ) تمثيل جمهورية المانيا الاتحادية لمصالح القطاعات الغربية من برلين لدى الهيئات والمؤتمرات الدولية .

(د) مشاركة الرعايا الدائمين للقطاعات الغربية من برلين بالاشتراك مع مشتركى جمهورية المانيا الاتحادية فى عمليات التبادل والمعارض الدولية أو انعقاد اجتماعات الهيئات الدولية والندوات الدولية والمعارض الدولية فى القطاعات هذه على أساس أن توجه الدعوة بمعرفة البرلمان أو جمهورية المانيا الاتحادية والبرلمان معا .

٣ - تعلن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية عن علمها بموافقة الحكومات الثلاث بان يفتح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية قنصلية عامة له فى القطاعات الغربية من برلين . على أن يجرى تقديم أوراقها لسلطات الحكومات الثلاث من أجل أهداف وبموجب ترتيبات تحدد فى اتصالاتهم وتوضح فى وثيقة منفصلة يومئذ . »

وقع سفراء الدول الاربع على اتفاقية برلين الرباعية عاليه يوم ٣ سبتمبر ١٩٧١ . وقد تم فى نفس الوقت اعداد صيغة بروتوكول نهائى عن اتفاقية برلين الرباعية يوقع عليه بعدئذ وزراء خارجية الدول الأربع من أجل اعطاء الاتفاقية الرباعية الموقعة يوم ٣ سبتمبر ١٩٧١ صفة النفاذ أى أن الحكومات الأربع اتفقت ان لا تكون الاتفاقية الرباعية الموقعة يوم ٣ سبتمبر ذات قوة نفاذ الا بعد أن يوقع وزراء خارجيتهم على بروتوكول نهائى ازاءها . وهذا من أجل تدبير فرصة زمن يمكن خلالها أن تتم بعض مطالب حددتها القوى الأربع .

فالشرق كان يريد أن يصدق برلمان المانيا الاتحادية على معاهدتى موسكو ووارسو قبل أن يوقع وزير خارجية روسيا على البروتوكول النهائى للاتفاقية الرباعية ، هذا وكان الغرب يريد ان تتفق دولتا المانيا على النقاط الواردة فى الاتفاقية الرباعية وان توقع المانيا الغربية اتفاقية بهذه النقاط مع المانيا الشرقية أيضا كان على برلين الغربية ان توقع اتفاقية مع المانيا الشرقية بشأن مواضيع الزيارات والمرور . وقد تم توقيع اتفاقية بين المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧١ شملت تفسيرا للنقاط التى جاءت فى الاتفاقية الرباعية كذلك وقعت سلطات برلين الغربية اتفاقية مع المانيا الشرقية اعترفت فيها المانيا الشرقيـة بقبولها للنقاط التى وردت فى الاتفاقية الرباعية . وقد وافق برلمان المانيا الاتحادية على معاهدتى موسكو ووارسو فى ١٧ مايو ١٩٧٢ بعد حملة قوية من المعارضة الالمانية الغربية ظهر جليا اثناءها أن الغرب بذل مساعيه لديها من أجل أن لا تعرقل التصديق على المعاهدتين فى مجلس النواب الألمانى الغربى حيث انه كان فى مقدور المعارضة وقتئذ ان توقف المعاهدتين لأن حكومة المستشار فيلى برانت فقدت وقتها الأغلبية الضئيلة التى كانت متبقية لها فى مجلس النواب وكان من شروط روسيا أن لا توقع على بروتوكول الاتفاقية الرباعية بشأن برلين الا بعد ان يصدق برلمان المانيا الاتحادية على المعاهدتين .

وبعد أن وافق برلمان المانيا الاتحادية على المعاهدتين وافق الاتحاد السوفيتى على توقيع بروتوكول الاتفاقية الرباعية بشأن برلين وقد تم توقيع وزراء الخارجية الأربع على هذا البروتوكول يوم ٥ يونيو ١٩٧٢ فى برلين . وفى نفس اليوم وبعد دقيقة واحدة من توقيع البروتوكول تم تبادل وثائق معاهدتى موسكو ووارسو فى بون بين ممثلى الاتحاد السوفيتى وبولندا والمانيا الاتحادية . وبذلك اصبحت اتفاقية برلين الرباعية نافذة المفعول واصبحت معاهدتا موسكو ووارسو نافذتى المفعول ايضا . ومن بعد هذه اللحظة انطلقت اللقاءات بين الشرق والغرب لتحديد الخطوط العريضة للتعايش السلمى بينهما ولتنفيذ الخطوات الأولى نحو الأمن والتعاون الاوربى ونحو التخفيض المتبادل للقوات فى وسط اوربا . وفى الحقيقة لقد بدأت اللقاءات فور تصديق برلمان المانيا الغربية على معاهدتى موسكو ووارسو لأن هذه المعاهدات كانت كما سنعرف لاحقا العمود الفقرى الذى ارتكزت عليه الدولتان الأعظم فى محاولة تلاقيهما سويا . والآتى بعد هو نص البروتوكول المتعلق بالاتفاقية الرباعية بشأن برلين الذى وقع عليه وزراء خارجية الدول الاربع :

البروتوكول الرباعي النهائي :

ان حكومات الجمهورية الفرنسية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفى ذاكرتها الجزء الثالث من الاتفاقية الرباعية الموقعة ٣ سبتمبر ١٩٧١ وبعد أن علموا بكل ارتياح أن الاتفاقيات والترتيبات المذكورة أدناه قد نفذت اتفقوا على ما يلى :

١ ـ تضع الحكومات الأربع الاتفاقية الرباعية فى حالة النفاذ بموجب البروتوكول هذا وهو الذى لا يؤثر على الاتفاقيات المعقودة مسبقا ولا على القرارات التى اتخذت مسبقا بمعرفة القوى الأربع .

٢ ـ اتفقت الحكومات الأربع على أن الاتفاقيات والترتيبات التى وقعت بين السلطات الالمانية المختصة طبقا للجدول المرفق قد أصبحت نافذة المفعول فى نفس وقت الاتفاقية الرباعية .

٣ ـ ان الاتفاقية الرباعية والاتفاقيات والترتيبات التى وقعتها السلطات الألمانية المختصة لاحقا والمذكورة فى هذا البروتوكول قد سوت مسائل هامة تم بحثها أثناء المفاوضات وتستمر جميعها نافذة المفعول .

٤ ـ فى حالة اذا ما نشبت صعاب عند تطبيق الاتفاقية الرباعية أو احدى الاتفاقيات والترتيبات المذكورة سالفا وان تقدرها احدى الحكومات كصعاب خطيرة أو فى حالة اذا ما لم يتم تطبيق أى من أجزاء هذا الاتفاق أو الترتيبات فانه يحق لهذه الحكومة أن تلفت نظر الحكومات الثلاث الأخرى عن أوضاع الاتفاقية الرباعية وعن هذا البروتوكول وان تثير الاستشارات الرباعية المطلوبة من أجل ضمان احترام التعهدات التى اتخذت ومن أجل اعادة الموقف ليكون طبقا للاتفاقية الرباعية والبروتوكول هذا .

٥ ـ يدخل البروتوكول هذا مرحلة النفاذ يوم التوقيع عليه .

تم اعداد هذا البروتوكول فى القصر السابق شغله بمعرفة مجلس رقابة الحلفاء .. من ٤ نسخ ...

عن حكومة الجمهورية الفرنسية ..

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ..

عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ..

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

بعد أن سردت جوهر الاتفاقية الرباعية واشرت الى معاهدتى موسكو ووارسو فاننى اعتقد انه قبل التعليق على هذه المعاهدات وذكر آراء المسئولين الالمان الغربيين بخصوصها فانه من الأوفق ان نسترجع الوضع الذى آلت اليه المانيا فى هذا الوقت أى الوضع الذى تمخض عنه تقسيم المانيا بعد الحرب العالمية الثانية حتي يمكننا تصور حقيقة وقع هذه المعاهدات والاتفاقيات :

— جمهورية المانيا الاتحادية (الغربية) ومساحتها ٩٥٧٣٧ ميلا مربعا وتشكل ٥٢٫٦ فى المائة من اراضى المانيا قبل تقسيمها وكان بها ٤٤ مليون نسمة عام ١٩٤٦ واصبح بها ٦١ مليون نسمة عام ١٩٧٠ .

— جمهورية المانيا الديمقراطية (الشرقية) ومساحتها ٤١٤٧٩ ميلا مربعا وتشكل ٢٢٫٩ فى المائة من اراضى المانيا قبل تقسيمها وكان بها ١٧ مليون نسمة عام ١٩٤٦ وما زال نفس التعداد عام ١٩٧٠ .

— الأراضى الألمانية التى ضمتها بولندا لأراضيها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة عام ١٩٤٥ ومساحتها ٤٤٠٠٠ ميلا مربعا وتشكل ٢٤٫٣ فى المائة من اراضى المانيا قبل تقسيمها وهى المساحة الواقعة شرق خط الأودر نييس . هذا وقد ضمت روسيا اليها مساحة ٥٢٠٠ ميلا مربعا من هذه الأراضى وهى تلك التى كانت تسمى قبل التقسيم بمنطقة بروسيا الشرقية .

— برلين الغربية وهى التى تشكل القطاعات الثلاث التى تحتلها أمريكا وفرنسا وانجلترا ومساحتها ١٨٥ ميلا مربعا وتعدادها ٢٫١ مليون نسمة عام ١٩٧٠ .

ولما كانت جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية وسلطات برلين الغربية هى الأطراف الغير مباشرة التى خصتهم الاتفاقية الرباعية وهم الذين لم تظهر توقيعاتهم عليها فقد تم ادخالهم فى تعهدات الاتفاقية بموجب سلسلة من الخطوات منها التعاقدية فيما بينهم وأخرى اتخذتها الدول الغربية وروسيا على السواء كل تجاه من هم فى معسكرها . وبالنسبة للغرب فقد تمت الإجراءات التالية ازاء جمهورية المانيا الاتحادية وبرلين الغربية .

ارسل سفراء كل من امريكا وانجلترا وفرنسا فى بون رسالة الى مستشار المانيا الاتحادية أبلغوه فيها بأنهم وقعوا اتفاقية رباعية طبقا لحقوقهم ومسئولياتهم تجاه برلين . وارفقوا بخطابهم صورة من الاتفاقية الرباعية ودعوا المانيا الاتحادية الى اجراء مفاوضات مع المانيا الديمقراطية فى شأنها .

هذا واكدت الدول الثلاث استمرار حقوقها في برلين وانها لم تتبدل نتيجة الاتفاق الرباعي هذا . ورد عليهم المستشار الالماني الاتحادي بخطاب أيد فيه استلامه لخطابهم عاليه ونص الاتفاقية الرباعية وابلغهم فيه عن استعداد المانيا الاتحادية في اجراء مفاوضات مع المانيا الديمقراطية بشأن ترتيبات المرور وأكد علم الحكومة الألمانية الاتحادية بأن الدول الثلاث وقعت هذه الاتفاقية بموجب حقوقها ومسئولياتها تجاه برلين وأكد موافقته على استمرار بقاء حقوقهم هذه في برلين .

كذا ارسل سفراء الدول الثلاث خطابا الى مستشار المانيا الاتحادية يفسرون فيه ما جاء في الاتفاقية بشأن عدم عقد جلسات لمجلس وزراء المانيا الاتحادية أو لمجلس نوابها وخلافهم من الهيئات التشريعية الالمانية الغربية في برلين الغربية ولكن مع امكانية عقد اجتماعات انفرادية للجان من مجلس الوزراء أو البرلمان تكون مهمتها بحث تطوير العلاقات بين المانيا الاتحادية والقطاعات الغربية من برلين . هذا ولا يجب أن تعقد عدة لجان برلمانية اجتماعات لها في وقت واحد في برلين الغربية . وفسر سفراء الدول الغربية في خطابهم مدلول عبارة « العناصر الحكومية » التي جاءت في الملحق الثاني من الاتفاقية الرباعية بانها تشمل رئيس جمهورية المانيا الاتحادية والمستشار والوزراء وآخرين .

اصدرت حكومة المانيا الاتحادية بيانا يوم توقيع الاتفاقية الرباعية في ٣ سبتمبر ١٩٧١ جاء به :

« .. لاحظت الحكومة الاتحادية ان القوى الأربع المسئولة في برلين قد خلقت بموجب الاتفاقية التي وقعت اليوم أساسا متينا لتسوية مقبولة بالنسبة لبرلين .. ان الحكومة الاتحادية مغتبطة بانه امكن التوصل الى ايجاد هذه الحلول العملية دون تغير في القانون الأساسي لبرلين الغربية ودون المساس بموقف القوى الغربية الثلاث بها .

ترى الحكومة الاتحادية ان الترتيبات العملية هذه جلبت الميزات الاساسية التالية لبرلين الغربية ورعاياها :

— لن يعاق المرور المدني بين أراضي المانيا الاتحادية وبرلين الغربية وسوف يجري تبسيط وتسهيل الاجراءات في نقاط المرور .

— ستمتد حرية تحرك سكان برلين الغربية وسيتمكنون من جديد التوجه الى الجانب الشرقي من المدينة وكذلك الى جمهورية المانيا الديمقراطية .

ستمثل الجمهورية الألمانية الاتحادية برلين الغربية لدى الاتحاد السوفيتي مثل ما مثلتها مسبقا فى معظم بقاع العالم .. كما سيتمكن أهالى المدينة من الاشتراك فى التبادلات الدولية دون اعاقة ما .

لقــد تأكدت الروابط الوثيقة التى تربط برلين الغربية بالجمهورية الاتحادية فى جميع قطاعات الحياة وتم الاعتراف بوجود هذه الروابط وبامكانية تطورها . وتعتبر الحكومة الاتحادية أن هذه الخطوة تعتبر مكسبا حاسما من أجل استمرار حيوية تواجد المدينة .

ان الاتفاقية الرباعية لم تبدل العلاقات القانونية الأساسية بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية وتستمر هذه الروابط الاساسية باقية مثـل ما كانت عليه فى الماضى ليس فقط تجاه الحقوق الدستورية الألمانية بل أيضا بالنسبة للحقوق الخاصة بالحلفاء . أن الحقـــوق الدستورية الألمانية تعنى الترتيبات الخاصة بالقانون التأسيسى ودستور برلين وهم لم يتبدلوا ... ان الحكومات الاتحادية قدرت واحترمت دائما حقوق الحلفاء لأنها تمثل مصلحة وضمان أمن برلين . وازاء المسئولية التى يتحملها الحلفاء تجـاه أمن برلين فانهم ازاء حقوقهم الخاصة ذات الأسبقيات الأولى قد أوقفوا فى الحقـوق الدستورية الألمانية ما يجعل برلين الغربية لا تصبح منضمة بالكامل فى الكيان الدستورى الاتحادى ولا تحكم بواسطة الاتحاد ... » .

ويستمر البيان فى الافادة بأن الحكومة الاتحادية تقـدر تحديد الحلفاء للنشاط الفيدبرالى وعناصره الحكومية فى برلين الغربية وتفيد ان هناك من الأسباب ما يبرر تلك القيود الا انها تستدرك فى أن العلاقات بينهما مستمرة بمعرفة اللجان الحكومية وخلافها وان التشريع الاتحادى سيستمر تنفيذه فى برلين الغربية كما انه لن يتبدل موقف الادارات والأجهزة الاتحادية الموجودة فى برلين الغربية ويستمر البيان مفيدا أن هذه الترتيبات تمثل المرحلة الأولى فى تسوية موضوع برلين وانه لا يجب انتظار حــل جميع المواضـيع الخاصة ببرلين لأن ذلك لا يمكن أن يتم الا فى نطاق حل المسألة الألمانية برمتها .

والقى المستشار فيلى برانت كلمة فى محطات الاذاعــة والتليفزيون يوم توقيع الاتفاقية الرباعية قال فيها :

« كثيرون منكم سيتساءلون عن المعنى الحقيقى للاتفاقية الرباعية التى وقعت اليوم فى برلين . وفى رأيى فان المعنى الحقيقى لها هو انه لن تحدث ازمات فى المستقبل بخصوص برلين وهذا شىء كثير بعد هذه السنوات العديدة من انعدام الأمن .

واعتقد أيضا ان القوى الكبرى قد أقروا ان مصلحتهم هي في التقليل من التوترات . واذا كان الامر هكذا فانه سيكون من الممكن التوصل في مواقع أخرى الى نتائج يمكن الاستفادة منها من أجل التعاون والسلام . وعلى كل حال فان اتفاقية برلين لن تدخل مرحلة النفاذ الا بعد التوصل الى ترتيبات تكميلية مع جمهورية المانيا الديمقراطية ولكن بداية هذه الترتيبات قد تم وضع أسسها . وتحصل السفراء الأربع على نتائج طيبة في مجموعه .

وعلى كل حال فانه يمكنني أن أتصور أمورا أكثر صلاحية الا اننا نتذكر جميعا السنوات التي مضت والصعوبات التي واجهها أهالي برلين وتلك التي واجهوها من أجلنا . ولكن كيف ستكون الأمور في المستقبل ؟ أولا فان القانون الأساسي لبرلين لن يتبدل وستبقى مسئوليات القوى الغربية كما هي . ومن ناحية أخرى فان تماسك برلين الغربية مـــع جمهوريتنا الاتحادية ســوف لا يعارضه أحد . وبالاضافة الى ذلك فان نظاما قد وضع من أجل ابعاد أي مسبب لاعاقة وسائل الوصول لبرلين الغربية . ان حكومة المانيا الاتحادية سوف تستمر تمثل برلين الغربية في الخارج وستمثلها ايضا في الشرق . ان أهالي برلين الغربية سيمكنهم التوجه الى جمهورية المانيا الديمقراطية والى الجانب الشرقي من المدينة . ويجب أن لا ننسى انهم سيتمكنون من الحيـــاة والعمل في أمان .

ان هذا لشيء كثير . وعلى كل من لا يتمنى في التحصيل على المـزيد ومن ان يتمكن الألمان التنقل بحرية ومن أن لا توجد حدود تطلق من خلالها الأعيرة النارية .

الا أن أحدا لا يمكن أن يأمـــل بطريقة جدية وفي هذه الفترة من التاريخ بأن يطلب اختفاء حائط برلين . ان الشيء المطلوب كان شيئا أقل حيزا الا انه كان هاما جدا . ان مواطنينا سوف يفهمون هذه الحقائق ويجب أن يشكروا الرئيس بومبيدو والرئيس نيكسون ورئيس الوزراء هيث على المساهمة التي بذلوها من أجل التوصل الى هــــذه الترتيبات . يجب أن نبدأ من الواقع الحقيقي حتى تهدأ الأمور وحتى نتمكن من تخطي آثار تقسيم أوربا وآثار تقسيم وطننا بعمل مجد . انني مقتنع بأن اتفاقية برلين تعتبر خطوة هامة في هذا الطريق ..

.. انه لا يمكن اعتبار اتفاقية برلين وكأنها خارج نطاق علاقاتنا مع الاتحـــاد السوفيتي والدول الأوربية الشرقية وبمعرفتي لمقتضيات المشاكل فانني يجب ان أشير الى هذه النقطة بوضوح . ان الصداقة مع الغرب مع البحث عن وفاق

مع الشرق يكمل بعضهما الآخر بالتبادل ولا يمكننا فصل احداهما عن الآخر اذا أردنا الوصول لما هو فى صالح الشعب الألمانى خاصة والى انتصارات جديدة من أجل السلام فى أوربا » .

والآتى بعد مجمل المعاهدة التى وقعت يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧١ بين جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية وهى المعاهدة الخاصة بمرور الترانزيت للافراد المدنيين والبضائع المدنية بين جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية وقد أشارت ديباجتها الى الاتفاقية الرباعية :

« ... **المادة ١** ــ ان هدف المعاهدة هذه هو مرور الترانزيت للافراد والبضائع المدنية على الطرق البرية والحديدية والمائية بين جمهورية المانيا الاتحادية والقطاعات الغربية من برلين الغربية عبر أراضى جمهورية المانيا الديمقراطية ــ وهو الذى سيسمى بمرور الترانزيت .

المادة ٢ ــ ان مرور الترانزيت سوف يسهل ولن يعوقه عائق وسوف يتم تطبيق ابسط الأنظمة مثل ما هو معمول دوليا . ان مرور الترانزيت سوف يدار بموجب القوانين العامة المطبقة فى جمهورية المانيا الديمقراطية ...

المادة ٣ ــ يتم مرور الترانزيت عبر نقاط المرور المحددة على الحدود وعبر الطرق المحددة له .

المادة ٤ ــ ستمنح فيزة للمسافرين « طوالى » عند نقاط المرور على حدود جمهورية المانيا الديمقراطية وسيكون ذلك بطريقة تسمح سرعة تشهيل مرور الترانزيت على قدر الامكان الا فى الحالات المخالفة التى تتطلب تنفيذالاجراءات المنصوص عليها فى هذا الاتفاق .. وبالنسبة للمرور الترانزيت المباشر للسكك الحديدية وللاتوبيسات سيكون منح الفيزة فى داخل المركبات ذاتها . يمكن منح فيزة جماعية للمسافرين « طوالى » فى اتوبيسات مباشرة وذلك اذا ما تم تقديم كشوف المسافرين اللازمة ..

المادة ٥ ــ بالنسبة لمرور لبضائع الترانزيت يجب تقديم وثائق .. ستقوم اجهزة الرقابة التابعة لجمهورية المانيا الديمقراطية باجراء عمليات الرقابة بجوار العربة ذاتها الا فى حالات المخالفة التى تتطلب تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها فى هذا الاتفاق .. وفى حالة ما اذا كانت هناك اجراءات تتبع فى قوانين جمهورية المانيا الديمقراطية من اجل مرافقة البضائع بالنسبة للصالح العام فستقوم هذه السلطات بمرافقتها على حساب مؤسسة النقل اذا كان ذلك

ضروريا تبعا لطبيعة البضاعة .. ستنفذ أجهزة الجمارك فى نقاط البداية الاجراءات المطبقة فى جمهورية المانيا الديمقراطية .. وستضع اختام الخدمة اما اذا كانت المؤسسة صاحبة البضاعة قد خصت صلاحية وضع الاختام المسلمة لها رسميا فتلك تكفى وتوازى اختام الخدمة الخاصة بنقاط الجمارك ..

المادة ٦ ــ تنقل البضائع المدنية فى عربات نقل أو سكك حديدية او مراكب نهرية أو سحارات ... ويستحسن وضع أختام الرصاص على البضائع الترانزيت التى تحتاج الى تصريح استيراد بالنسبة لالمانيا الديمقراطية أو تلك المحظور استيرادها بمعرفتها .. يستحسن وضع أختام رصاص على العربات الخالية من البضائع ... من صالح سرعة تدفق حركة مرور الترانزيت ان تعمل سلطات المانيا الاتحادية على توحيد موديلات العربات التى يوضع عليها اختام .. توضع الأختام الرصاص بمعرفة نقاط الجمارك .. او ادارات السكك الحديدية الاتحادية أو البريد الاتحادية أو المؤسسات المصرح لها بذلك وسوف تعتبر نقاط الجمارك الاختام الموضوعة بواسطة ادارات السكك الحديدية والبريد الاتحادية والمؤسسات المصرح لها بذلك وكأنها هى التى وضعت هذه الأختام ... يجب على الجهات المصرح لهم وضع الأختام أن يوضحوا فى الوثائق عدد الأختام ومميزاتها وامضاءهم وتاريخ الأختام .. سيتم الاعتراف للعربات بانها تحت ضمان الاختام الرصاص تلك التى تطبق القوانين الدولية لوضع الأختام ... ان اجراءات رقابة السلطات المختصة فى جمهورية المانيا الديمقراطية سوف تنحصر فى مراقبة الأختام الرصاص والوثائق .. ويمكن لسلطات جمهورية المانيا الديمقراطية فى الحالات التى ترى فيها ضرورة أن تضع مزيدا من اختامها الرصاص وذلك لايجاد مزيد من الضمانات ... يجب على رئيس قافلة النقل ابلاغ سلطات جمهورية المانيا الديمقراطية عن تلف للاختام الرصاص ... وفى حالات الحوادث التى يتطلب الأمر ازاءها نقل البضاعة لعربة اخرى أو فى الحالات الطارئة الأخرى يجب ابلاغ سلطات جمهورية المانيا الديمقراطية بذلك وان لا تتم عملية نقل البضاعة الا بحضور مندوبين عنها ..

المادة ــ بالنسبة للعربات المفتوحة التى لا يمكن ان تختم بالرصاص فان اجراءات الرقابة تنحصر فى مراقبة الوثائق الا انه فى الحالات الخاصة متى وجدت أسبابا كافية للشك فى هذه العربات من ان تحوى اشياء معدة لتوزيعها على الطرق التى ستسلكها او أن يكون بها أفراد أو أشياء قد تلقتها أثناء عبورها هذه الطرق فانه يمكن مراقبة محتويات هذه العربات الغير مختومة

بالرصاص وذلك طبقا للوائح المعمول بها فى جمهورية المانيا الديمقراطية ويمكن تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ١٦ .

المادة ٨ ـ يجب ان تحمل العربات المارة بالترانزيت وثائق تأمين مدنية ..

المادة ٩ ـ يمكن للعربات الخاصة ان تمر مرور الترانزيت ... وتتم الاجراءات التى ستطبق على ركابها بجوار تلك العربات وبدون تأخير سوى الحالات المخالفة التى ينتج عنها تطبيق اجراءات هذا الاتفاق .. سوف لا يتم تفتيش العربة ولا ركابها ولا امتعتهم الا فى الحالات الخاصة مثل ما هو منصوص عليه فى المادة ١٦ متى تكون هناك أسباب كافية للشك فى سوء استخدام وسائل الترانزيت .. ان الاجراءات التى ستطبق على ركاب العربات الخاصة ستطبق ايضا على الأفراد فى وسائل نقل البضائع وستطبق ايضا على امتعتهم الشخصية .

المادة ١٠ ـ يمكن استخدام عربات الأتوبيس فى مرور الترانزيت ويعتبر اتوبيسا العربة التى تنقل أكثر من ٩ ركاب بما فيهم قائد السيارة .. ولايتطلب الأمر سوى التحقق من شخصية الركاب .. وفى المسارات الطويلة ستحدد سلطات المانيا الديمقراطية اماكن للتوقف من اجل الراحة وستبلغ سلطات المانيا الاتحادية بأمر هذه الاماكن وموقعها وباللوائح التى يجب احترامها فى اثناء وقفات الراحة هذه .. ولا يسمح للمسافرين ولا لمرافقى البضائع المسافرة من مغادرة عرباتهم الا عندما يتم دعوتهم لذلك أو عندما يتم لهم السماح بذلك من جانب سلطات جمهورية المانيا الديمقراطية وفى حالة توقف السفر بسبب حادث غير متوقع مثل تصادم أو عطل فنى أو توقف للراحة فان المسئول عن العربة يجب عليه ابلاغ السلطات المختصة فى جمهورية المانيا الديمقراطية بتوقف السفر وبالسبب . . ولسلطات جمهورية المانيا الديمقراطية ان تتحقق من تواجد هذه الأسباب التى نتج عنها توقف السفر ومن شخصية الركاب ..

المادة ١١ ـ بالنسبة لمرور الترانزيت بالسكك الحديدية فان مواعيد القطارات المنتظمة والقطارات الخاصة سيتم الاتفاق عليها مع اعتبار كثافة المرور ... يمكن الموافقة لقطارات اضافية حسب الامكانيات الفنية للسكك الحديدية ..

المادة ١٢ ـ يمكن استخدام قطارات مباشرة فى مرور الترانزيت وقطارات الركاب هذه بما فى ذلك قطارات النوم سوف تقطع المسافة بدون توقف وذلك عبر اراضى جمهورية المانيا الديمقراطية ... ستنحصر اجراءات الرقابة على

التحقق من شخصية الركاب وستتم الاجراءات فى القطار ذاته الا فى الحالات المخالفة التى ينتج عنهـــا تطبيق اجراءات هذا الاتفاق .. ان المسافرين « الطوالى » لا يسمح لهم مغادرة القطار الا اذا تم دعوتهم أو سمحت لهم بذلك سلطات جمهورية المانيا الديمقراطية أو فى حالات الحوادث الغير منظورة وفى مثل هـــذه الحالات يحق لسلطات جمهورية المـــانيا الديمقراطية التحقق من شخصية الركاب ... واذا غادر راكب أحـــد القطارات المبـــاشرة لأسباب تخالف ما هو مذكور عاليه فانه سيطبق عليه وعلى بضائعه المـــادة ١٦ من هذا الاتفاق ..

المادة ١٣ ــ يمكن استخدام المراكب النهرية لنقل البضائع ... ويجب ان تطابق هذه المراكب للمواصفات الفنية المحددة فى لوائح المرور النهرى بجمهورية المانيا الديمقراطية .. تقف المراكب فى نهاية اليوم فى اماكن الرسو التى تحددها السلطات المختصة فى جمهورية المانيا الديمقراطية ويسمح لأطقم هذه المراكب النزول للشاطىء فى الاماكن المصرح بها .. فى حالات الحوادث او العطل الفنى او المرض .. يصرح بايقاف الرحلة والنزول الى البر فى مناطق عـــدا تلك المسموح بها على أن يبلغ ربان المركب السلطات الألمانية الديمقراطية بانقطاع الرحلة وبالأسباب ..

المادة ١٤ ــ تتعهد جمهورية المانيا الديمقراطية فى حالات الحـــوادث او التوقف الفنى التى تقع على أراضيها ... من تقـــديم المساعدات اللازمة والاصلاح والقطر والرعاية الطبية والمعاونة فى الترسانات البحرية والورش..

المادة ١٥ ــ ستبلغ السلطات المختصة فى جمهورية المانيا الديمقراطيـــة مثيلتها فى جمهوريه المانيا الاتحادية عن حالة الطرق وارتفاع منسوب الميـــاه وساعات تشغيل الاهوسة .. وعن كل المعلومات الخاصة بالمرور ..

المادة ١٦ ــ يعتبر انه يوجد سوء استعمال بالنسبة لهذه الاتفاقية عندما يتصرف الراكب ــ بعد ان تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول ــ بطريقة تنقض الحقوق والقانون اذا ما استخدم وسائل الترانزيت واللوائح العامة المطبقة فى الجمهورية الالمانية الديمقراطية بشأن النظام العام وذلك فى المواقف التالية : توزيع أو التقاط الأشياء ــ السماح بركوب أفراد معه ــ الابتعاد عن المسارات الترانزيت دون أن تكون هناك أسباب تستدعى ذلك مثل الحوادث والمرض .. بارتكاب أعمال يطبق عليها العقاب ــ بارتكاب مخالفات وانتهاكات لقوانين المرور ...

ستتواجد ادلة كافية للتشكك ـ فيما يخص لتفسيرات هذه الاتفاقية ـ اذا بدا بالنسبة لبعض الوقائع أو بعض الأدلة المحددة أن هناك سوء استعمال سوف يتم أو تم فعلا وله أهداف عاجلة ومتعمدة . وفى حالة الشك الكافى لسوء الاستعمال هذا سوف تجرى سلطات جمهورية المانيا الديمقراطية تفتيش المسافرين والعربات التى يستخدمونها وكذا امتعتهم الشخصية طبقا للنظم المعمول بها فى جمهورية المانيا الديمقراطية أو ان هذه السلطات سوف تعيد المسافرين ادراجهم .

وعندما يتحقق الشك فان سلطات جمهورية المانيا الديمقراطية طبقا لجسامة سوء الاستعمال سوف : تنذر أو توقع عقوبة أو تنذر مع غرامة أو تصادر الأشياء ـ واما ان تصادر الأشياء مع وضعها تحت الحراسة ـ أو أن تعيد الأفراد من حيث أتوا أو تمنعهم وقتيا عن استخدام وسائل الترانزيت أو أن تعتقل الافراد وذلك طبقا للقوانين العامة المطبقة فى جمهورية المانيا الديمقراطية . . .

وفى حالة القاء القبض أو منع أفراد من استخدام وسائل الترانزيت أو اعادتهم الى حيث أتوا فان سلطات جمهورية المانيا الديمقراطية ستبلغ ذلك للسلطات فى جمهورية المانيا الاتحادية . . . وعندما يكتشف سوء استخدام بعد أن يكون المسافر قد غادر وسائل مواصلات الترانزيت فان سلطات جمهورية المانيا الديمقراطية سوف تبلغ سلطات جمهورية المانيا الاتحادية المختصة بسوء الاستخدام هذا وبوسائل الادلة وستطبق سلطات جمهورية المانيا الاتحادية الاجراءات طبقا للنظم المتبعة لديها فى هذا الشأن ويمكنهم ان يبلغوا سلطات جمهورية المانيا الديمقراطية بالاجراءات هذه .

المادة ١٧ ـ ان سلطات جمهورية المانيا الاتحادية ستتخذ قدر امكانها الخطوات اللازمة لمنع سوء استخدام خطوط عبور الترانزيت كما هو مذكور فى المادة ١٦ وتتعهد سلطات المانيا الاتحادية أن يتم ابلاغ العابرين بمحتويات هذه الاتفاقية . . . وا ن يتم استخدام وسائل النقل الصالحة عبر طرق العبور المختلفة .

المادة ١٨ ـ تقوم جمهورية المانيا الاتحادية بدفع مبلغ اجمالى سنويا الى جمهورية المانيا الديمقراطية يكون بمثابة الرسوم والحقوق والمصاريف الأخرى الناتجة عن المرور الترانزيت عبر طرق الترانزيت بما فى ذلك صيانة الطرق والخدمات والمنشآت القامة عليها . . . والمبلغ المحدد خلال المدة من عام ١٩٧٢ حتى ١٩٧٥ هو ٩ر٢٣٤ مليون ديوتشمارك سنويا . . . والمبلغ الذى

يجب دفعه أبتداء من عام ١٩٧٦ سوف يحدد فى خلال الجزء الثانى من عام ١٩٧٥ ..

المادة ١٩ ـ ستشكل الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية لجنـــة مهمتها توضيح وتذليل اية صعوبات تظهر عند تنفيذها ..

المادة ٢٠ ـ ما جاء فى المادة (٧) لا ينطبق على العربات التى لا تحمل اختام رصاص وهذا فى الوقت الذى يمكن فيه وضع اختام رصاص عليها ..

المادة ٢١ ـ تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول فى نفس الوقت الذى تصبح فيه الاتفاقية الرباعية .. المؤرخة ٣ سبتمبر ١٩٧١ نافذة المفعول ... »

وقعت الاتفاقية عاليه فى ١٧ ديسمبر ١٩٧١ وامتدت المفاوضات الخاصة بها مدة تزيد عن العـــام حتى تمكن الطرفان من التوصل الى نقاطها والى التفاصيل الخاصة بكل نقطة . هذا ووقعت سلطات برلين الغربية المتمثلة فى مجلس شيوخ برلين الغربية اتفاقية مع المانيا الديمقراطية يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ شملت التسهيلات والتحسينات فى السفر والزيارات . وقد جاء فى ديباجة هذه الاتفاقية اشارة الى الاتفاقيةالرباعية ولكنها لم تحتو علىاشارة ما الى الاتفاقية التى وقعتها المانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧١ . وجاء المجمل الآتى بعد فى هذه الاتفاقية :

« بين مجلس الشـــيوخ وحكومة جمهورية المانيا الديمقراطية بشـــأن التسهيلات والتحسينات فى المرور من أجل السفر والزيارات .

ايماء الى الترتيبات التى حددتها الاتفاقية الرباعية ٣ سبتمبر ١٩٧١ بين الحكومات ... اتفق مجلس الشيوخوحكومة جمهورية المانيا الديمقراطية وكلهم رغبة فى المساهمة فى تخفيف حدة التوتر اتفقا على تسهيل وتحسين المرور للسفر والزيارات لرعايا القطاعات الغربية من برلين الغربية كالآتى :

المادة ١ ـ ان الدخول للمناطق المجاورة لبرلين الغربية وكذا تلك التى فى جمهورية المانيا الديمقراطية التى ليست مجاورة لبرلين الغربية مسموح به للمقيمين الدائمين فى برلين الغربية لزيارات مدتها الاجمالية ٣٠ يوما فى السنة لتتم فى مرة واحدة او على عدة مرات . والزيارات هذه مسموح بها لأغراض انسانية وعائلية ودينية وتربوية وسياسية .

المادة ٢ ـ يجب ان يحمل المقيمون الدائمون فى برلين الغربية بطاقة تحقيق شخصية سارية المفعول وتصريحا بالدخول وبالنسبة للخروج يجب أن يحملوا تصاريح بالخروج صادرة من جمهورية المانيا الديمقراطية . وتطلبالتصريحات الضرورية هذه من لدى سلطات المانيا الديمقراطية طبقا للنظم السارية بها ..

المادة ٣ – يتم دخول المقيمين الدائمين فى برلين الغربية من نقاط المرور على الحدود وهى التى ستحدد فى هذا الشأن . ويتحصل المقيمون الدائمون فى برلين الغربية على تصاريح الدخول من نقاط الدخول هذه التى على الحدود على أساس طلبات الدخول أو البرقيات المصدق عليها من جانب سلطات جمهورية المانيا الديمقراطية .

المادة ٤ – يمكن التصريح للمقيمين الدائمين فى برلين الغربية بمدد اضافية وذلك من أجل أسباب عائلية وانسانية عاجلة حتى اذا كان قد تم استنفاذ مدة الاقامة المحددة فى المادة (١) ويمكن تسليم التصاريح اللازمة من نقاط المرور التى على الحدود بموجب برقيات رسمية مصدق عليها .. كذلك يمكن منح مدد اضافية عن تلك المحددة فى المادة (١) بالنسبة لأسباب علمية واقتصادية وتجارية وتربوية ...

المادة ٥ – يمكن للمقيمين الدائمين فى برلين الغربية الدخول بصفتهم سياح سواء فرديا أو جماعيا .. ويمكنهم البقاء عدة أيام كمساهمين فى رحلات أو فى سفريات ليوم واحد أو لنهاية عطلة الأسبوع .. ويمكن للمقيمين الدائمين فى برلين الغربية الراغبين الانتقال لمدة يوم واحد للسياحة دون المبيت أن يتقدموا بذلك لدى مكاتب الزيارات والسفريات فى برلين الغربية مباشرة أو بالبريد وسيتسلمون الموافقة مباشرة أو بالبريد ..

المادة ٦ – بناء على تطبيقات تنفيذ هذه الاتفاقية وتبعا لتحسين الموقف يمكن اضافة مزيد من التسهيلات مستقبلا ..

المادة ٧ – على الطرفين المتعاقدين ابلاغ محتويات هذا الاتفاق كل فى منطقته ..

المادة ٨ – يعين الطرفان مندوبين عنهم مهمتهم توضيح تخالف الرأى وتذليل الصعاب .

المادة ٩ – تصبح هذه الترتيبات نافذة المفعول فى نفس الوقت الذى تصبح فيه الاتفاقية المؤرخة ٣ سبتمبر ١٩٧١ نافذة المفعول .. »

هذا وقد صدرت عدة تفسيرات بالنسبة لتنظيم الزيارات لأهالى برلين الغربية بخصوص طريقة تقديم طلبات الزيارة اذا أراد الطالب تقسيم مدة الثلاثين يوما المسموح له بها على عدة زيارات كذلك تم تحديد الاسبقيات التى بموجبها يمكن لمواطن فى برلين الغربية اتمام الزيارة ومعه عربته وفى هذا الخصوص سمح باصطحاب العربة لمن هم فى حالة صحية غير ملائمة وللزيارات

العاجلة التى لا تخدما مواصلات المانيا الشرقية بصفة مستمرة واذا كان المكان المراد زيارته فى المانيا الشرقية يبعد اكثر من ١٠٠ كيلو متر من برلين الغربية أو اذا كان السفر برفقة أطفال يقل سنهم عن ٣ سنوات . هذا وقد تم ابدال قطع الأراضى لأهالى برلين الغربية الذين كانوا لا يمكنهم التوصل اليها . استمرت المفاوضات بين المانيا الشرقية وسلطات برلين الغربية لمدة تزيد عن ٩ أشهر ومرت بعدة صعاب كادت أن تتوقف من جرائها عدة مرات الى أن توجت بالنجاح فى النهاية .

ومن الجدير ان نفيد أن برلين الغربية لم توقع على الاتفاق عاليه من تلقاء نفسها بل صاحبت العملية عدة اجراءات منها ان سلطات برلين الغربية بعد ان توصلت الى صيغة الاتفاق مع المانيا الشرقية وقعت على الاتفاق بالأحرف الأولى يوم ١١ ديسمبر ١٩٧١ ثم أرسل عمدة برلين خطابا يوم ١٤ ديسمبر الى لجنة الحلفاء العليا فى برلين الغربية يبلغهم فيه بما تم التوصل اليه وارفق بخطابه صورة الاتفاق الذى تم التوصل اليه والموقع بالأحرف الأولى ومن ثم وافقت له لجنة الحلفاء العليا فى ان توقع سلطات برلين الغربية على الاتفاق وهو الأمر الذى تم يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ . هذا والقى كلواس شتوتز عمدة برلين الغربية كلمة يوم ١١ ديسمبر جاء بها :

« لقد وقعت بالأحرف الأولى هذا الصباح الترتيبات الخاصة بتخفيف وتحسين المرور للسفر والزيارات وكذا الاتفاقية الخاصة بتبادل قطع الاراضى ان نتائج هذه المفاوضات هى ثمار مجهود جماعى من جانبنا .. اننى اود أن أصرح ان الترتيبات التى وقعنا عليها لا تحقق كل رغباتنا وبمقارنتها بالوضع المثالى فانها تظهر وكانها غير كاملة .. لقد كنا على وشك قطع المفاوضات أكثر من مرة أثناء اجرائها .

وبالنسبة لشخصى فقد كنت أتساءل طوال الأيام العشرة الأخيرة اذا كان الموقف سوف يجبرنا على ان نتخلى عن المهمة التى عهدت الينا بواسطة القوى الثلاث المشرفة على برلين وكان هذا سيكون أمرا مؤسفا بكل تأكيد ولكننى اذا كنت حكمت على ان ذلك الاجراء ضرورى لكنت فى مواجهة مهمتى ومسئوليتى قد فعلت ذلك دون تردد . الا انه يمكننا أن نوافق على هذه الترتيبات الآن كما تم التوقيع عليها فى النهاية .

اسمحوا لى أن أشرح لكم ذلك باختصار . ان المطلوب المثالى كان انه اذا أحس مواطننا عن رغبة فى التوجه الى الجانب الآخر من المدينة ليزور صديقا أو يتنزه على شاطىء بحيرة « ميوجل » لفعل ذلك دون أن يلتزم

بملء كل هذه الأنواع من الاجـراءات على الحـدود .. ان المطلب المثالى هو ان يتوجه المواطن من برلين الغربية الى ساكسونى أوشمال البلطيق اذا ما أحس الرغبة لذلك .. الا أن الوضع بالنسبة لنا هو ليس كذلك . وبمقارنة هذه الترتيبات بالمواقف المثالية هذه فانها تترك كثيرا من الأمور معلقة . وعلى كل فان مواطنى برلين الغربية يمكنهم ان يفعلوا كل ذلك الآن . يمكنهم أن يزوروا صديقا فى الجانب الآخر من المدينة وفى ضواحى برلين ويمكنهم أن يتنزهوا على شاطىء بحيرة « ميوجل » يمكنهم أن يتوجهوا الى ساكسونى وشمال البلطيق . يمكنهم الا أن هناك اجراءات يجب أن يقوموا بها وأيضا لفترة محددة . ان الترتيبات هذه تعتبر ناقصة بمقارنتها بالمثالية الا انها مرضية مع اعتبار الحقائق . وهذا هو رأيى .

فلنتذكر الحقائق .. حقائقنا نحن أهالى برلين . منـذ ١٩٥٢ وفيما عدا بعض المرات النادرة فان أيا من سكان برلين الغربية لم يتمكن من التوجه الى جمهورية المـانيا الديمقراطية .. ومنذ ١٩٦١ فان برلين الشرقيـة منعت عنا منعا تاما عدا بعض التصاريح سلمت لنا وهى تصاريح لم تسلم لنا منذ عام ١٩٦٦ . وفقط فى حالات الضرورة القصوى كان يمكن لبعض مواطنينا التوجه الى برلين الشرقية وهذا دون التحدث عن القسمة التى ازدادت ودون التحدث عن الحائط .

وبمواجهة الحقائق التى عشناها منذ سنوات والتى يعرفها كل منـا جيدا فان الترتيبات هذه تشكل تقدما كبيرا . انها ولا غرو أكثر من ذلك لأنها جلبت لنا لأول مرة شيئا ايجابيا .. شيئا حاسما ضد الانقسـام ــ الذى تفاقم فى مدينتنا وفى بلدنا ــ وضد آثاره .

لقد قيل انه أسهل على أهالى برلين الغربية أمر التفاوض مع جمهورية المانيا الديمقراطية عن تلك التى كانت ستجريها حكومة المانيا الاتحادية .. قالوا ذلك لأن موضوع المرور وترانزيت المرور هو موضوع معقـد ولأن التفاوض بشأن المرور عبر الطرق المائية والسكك الحديدية والطرق البرية يصطدم بكل أنواع الصعاب .. وفى الجانب الآخر فان المفاوضات التى كان علينا اجراؤها لم تكن تمس الا أمور تبادل قطع الأراضى والزيارات لبرلين الشرقية ولألمانيا الديمقراطية .. ان موضوع المفاوضات السابقة التى تمت بسرعة وتمخض عنها تقديم تصاريح مرور اعطت فكرة ان مفاوضاتنا ستكون ايسر .

انه ليس من الضرورى ان اذكر الصعاب التى واجهت مفاوضـات ترانزيت المرور ويكفينى ذكر الصعوبات التى برزت عند التفـاوض على موضوع سوء استخدام المرور والكل يعرف انها لم تكن رحلة ممتعة الا

وهى تلك المفاوضات الا ان المهم هو أن نزن نوعية مفاوضات الحكومة الاتحادية ومفاوضاتنا .

ان الاتفاقية الرباعية الموقعة فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ لم تذكر فقط ان المرور على الطرق يجب أن يكون بأحسن الوسائل السريعة وكالمتبع دوليا ولكنها أعطت أيضا تفاصيل لذلك فحددت مثلا ان الركاب وعرباتهم وأمتعتهم الشخصية لا تكون معرضة للتفتيش أو للحجز وان الرقابة على البضائع تكون فقط بمراقبة الأختام الرصاص والوثائق المرفقة .. وهذه اشياء كثيرة . وفى المقابل فانه بالنسبة لزيارات أهالى برلين الغربية لبرلين الشرقية ولاراضى جمهورية المانيا الديمقراطية فقد ذكرت الاتفاقية فقط وببساطة أن هذه المناطق تتم فى ظروف مماثلة لتلك المعمول بها لأشخاص آخرين يزورون هذه المناطق . وهذا ليس بالتفسير الكثير بالنسبة لنا . فماذا يعنى بالظروف المماثلة وانه ليس من المستغرب أن أفيدكم ان هذا اللفظ بالذات أثار صعابا لأن الاتفاقية الرباعية لم تحدده بالتفصيل .

وهناك أيضا فارق أساسى بين نوعية المتفاوضين .. فبالنسبة لهدف مفاوضات ترانزيت المرور فان هذه المفاوضات لا تمس جوهر المانيا الديمقراطية وأيضا لا تمس بأى شكل برلين الشرقية . أما المفاوضات المختلفة فقد كانت مفاوضاتنا الخاصة بالزيارات والسفر لان سكان هذا الجانب كانوا سيتواجدون مع سكان الجانب الآخر ووجههم أمام وجه سكان برلين الشرقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وهم لن يتلاقوا أو يتحدثوا فقط بل كان البعض سيشرح للبعض الآخر وسوف يتفاهمون .. وبطريقة أخرى فالمفاوضات بين برلين الغربية وبرلين الشرقية تدفع الأمور الى أعماقها وتعمل على أن تتواجد امامنا آفاق جديدة .. ان المهم الآن هو ان سكان برلين الغربية سيتمكنون من التوجه الى برلين الشرقية والى اية مقاطعة فى جمهورية المانيا الديمقراطية .

والآن ما هى احتياجات سكان برلين الغربية حتى يمكنهم التوجه الى برلين الشرقية وجمهورية المانيا الديمقراطية ؟ ان الهيكل الأساسى بسيط ويتلخص فى أنهم يحتاجون الى « استمارة لتصريح » يتزودون بها ويسلمونها الى المكتب المختص حيث يستلمون منه « تصريح الدخول » . وهذا التصريح يعتبر بمثابة تذكرة لبرلين الشرقية ولجمهورية المانيا الديمقراطية . والسؤال هو كيف يتم التحصل على تصريح الدخول هذا . انه يمكن التحصل عليه باحدى الطرق الثلاثة التالية :

اولا : بالنسبة للزيارات الخاصة بأهداف انسانية وعائلية ودينية وتربوية فانه يجب علينا أن نجرى اللازم حتى يرسل الينا الشخص الذى نريد زيارته فى برلين الشرقية أو فى جمهورية المانيا الديمقراطية « استمارة التصريح » هذه .

ثانيا : بالنسبة للزيارات السياحية نتقدم نحن بطلبدخول لبرلين الشرقية أو جمهورية المانيا الديمقراطية بواسطة المكاتب المعينة لذلك .

ثالثا : يمكننا أن نرسل بالبريد أو نسـلم شخصيا « استمارة التصريح » الى اى من مكاتب الزيارات والسفريات الخمس الموجودة فى برلين الغربية من أجل زيارة برلين الشرقية أو جمهورية المانيا الديمقراطية وسنستلم «تصريح الدخول» اما بالبريد فى ظرف ٦ أيام أو نتسلمه مباشرة .

وهناك وسيلة رابعة أخرى تتلخص فى أنه عند استلامنا لاخطار عاجل وارد لنا من جمهورية المانيا الديمقراطية ويكون مثلا على شكل برقية تحوى تصديقا من سلطات جمهورية المانيا الديمقراطية فانه يمكننا التوجه بموجبه الى مكتب الزيارات والسفريات وسنتحصل مباشرة على «تصريح الدخول»

لا جدال في أن اتفاقيات برلين التى تشمل فى مجموعها الاتفاقية الرباعية المؤرخة ٣ سبتمبر ١٩٧١ والمفاوضات الألمانية التكميلية قد أدت الى تحسين الموقف فى مدينتنا وتسهيل الحياة على سكانها . ان تواجد القوات الغربية فى برلين وحقوق تواجدها هو أمر أكده الاتحاد السوفيتى من جديد وأن الروابط التي تربط برلين بمجهورية المانيا الاتحادية وتمثيل الاتحاد لبرلين في الخارج هو أمور اعترف بها الاتحاد السوفيتى ..

أن كل شىء ليس براقا . انما يجب ان ننظر للموقف حسب ما هو عليه بكل تمعن أى تحت زاوية ليست بالمضيئة تماما . الا أنه يمكن القـول باننا تقدمنا وقطعنا جزءا ليس بالهين من الطريق . وهذا بالمقارنة بالماضى الذى كان يتوعدنا بمستقبل آخر أكثر ظلمة . ان علينا ان نستمر فى التقدم خلال هذا الطريق الذى ادى بنا الى اتفاقية برلين .. »

لقد حرصت ان اضع دراسة موضوع برلين أو مشكلة برلين بالأصح فى الجزء الأخير نوعا من هذا الكتاب لأن دراسة مشكلة برلين تتطلب معرفة نتائج الحرب العالمية الثانية وبالذات لفصولها النهائية وبرلين التى كان من المفروض أن ترمز للانتصار وذلك من جراء احتلالها بقوات الدول الأربع

الكبرى أصبحت بعد فترة وجيزة ترمز الى الداء والى الصراع الذى بدا خفيا فى المراحل النهائية من الحرب ثم سادته العلنية بعد انتهائها مباشرة .

وزاد من شدة الصراع ان برلين الغربية كانت تتوسط المانيا الشرقية وكانت ـ كما شبهها البعض ـ كجزيرة رأسمالية وسط بحر أمواجه اشتراكية شيوعية وهو الأمر الذى نتج عنه من جراء التناقض العقائدى العديد من الشد والجذب والكثير من التصرفات الشاذة التى جعلت الحذر يسود الموقف ويفرض نفسه على العلاقة بين الطرفين .

ومن أجل استيعاب مشكلة برلين كان يجب علينا ان نتعرف على قصة المانيا وما حل بشطريها ونتعرف على المانيا الاتحادية وعلى المسار الذى سلكته ثم ما فرضه الحلفاء عليها من الا تستخدم الا الوسائل السلمية فى محاولات حل مشاكلها الذاتية سواء للعمل على توحيد شطرى المانيا او لمحاولة اجراء أى تقارب بينهما والا تستخدم القوة الا فى نطاق حلف الاطلنطى وكصوت من مجموع أصواته . ولم يكن أمام المانيا الغربية الا وسيلة المفاوضات ومحاولات الاقناع والتلويح بالمزايا الاقتصادية من أجل العمل فى سبيل علاج آثار الحرب على ذاتها وخاصة تلك التى أبعدت العائلات عن بعضها البعض . وهذا لا يعنى ان القوة أو التهديد بها كان يمكن أن يكون البلسم الشافى خاصة وقد أصبح رعب التوازن النووى لا يسمح بأن تنطلق طلقة فى أوربا .

لم أستطع أن ابرز تفصيليا دراسة مشكلة برلين عن طريق سردها طوال دراسة المراحل التى مرت بها المانيا الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى لا تتقطع وتضيع معالم احداثها الخاصة وسط تلاحق الأحداث العامة لألمانيا ككل خاصة وانها مشكلة بدات منذ هزيمة المانيا وامتدت الى ما بعد ربع قرن حتى نشأت دولتان المانيتان واستمرت معهما مشكلة برلين حية نابضة . لذلك فقد وجدت من الأوفق تجميع تفاصيل موضوعها فى حيز واحد لكونها مشكلة قائمة بذاتها وهذا رغم اضطرارنا احيانا للعودة مرة أخرى لتواريخ مضت . لقد خففت اتفاقية برلين الرباعية من حدة مشكلة برلين الغربية الا أن جذورها ما زالت باقية ويمكن أن يتحرك الموضوع من جديد كمشكلة أو أن ينفجر كأزمة اذا تحرك احد الأطراف حركة غير عادية .

لقد برز عامل الحذر فى الاتفاقيات التى وقعت بين كل من المانيا الديمقراطية مع المانيا الاتحادية ومع سلطات برلين الغربية واتسم هذا العامل بالحساسية الشديدة فى صياغة التصرفات وفى نوعية الاجراءات ذاتها . وهى دلالة تقودنا لنقرر ان عدم الثقة المتبادلة كانت متوافرة وقد يكون من أهم

الفوائد المرجوة لهذه الاتفاقيات ـ بصرف النظر عن جوهرها ـ العمل على احياء الثقة المتبادلة بين السلطات فى شطرى المانيا لأنها فى وجهة نظرى أجدى من كل المعانى الأخرى .

ان التقييم الموضوعى للاتفاقيات هذه يمكنه أن يعتبرها وكأنه ينقصها الكثير من المرونة مثلا بالنسبة لتحديد المسارات لوسائل الانتقال المتنوعة وبالنسبة للاجراءات العديدة التى يجب أن تتخذ حتى يقوم أحد الالمان بزيارة عائلته الألمانية فى الجانب الآخر . الا اننى فى المقابل أجد لزاما ان افيد أن كل جانب له الحق فى اتخاذ الاجراءات التى يرى أنها لازمة لمتطلبات أمنه ولانضباط الأمور لديه واننا اذا ابتعدنا عن التقييم الموضوعى وجعلناه تقيما مقارنا عما كانت عليه الأمور مسبقا لاعنبرنا هذه الاتفاقيات وكأنها بالفعل انتصار للملايين من الالمان فى شطرى المانيا لأنها ستساعدهم على زيارة الاقارب والأصدقاء والأبناء الصغار الذين أتوا الى الحياة دون أن يشاهدهم ذووهم .

ان هذه الاتفاقيات انتصار لأهالى برلين الغربية هؤلاء الذين يمكنهم الآن معاودة التوجه للجانب الآخر من المدينة ولالمانيا الشرقية ذاتها وذلك رغم الاجراءات العديدة التى يجب أن ينفذوها مسبقا وقد تهون الاجراءات وتحرير الاستمارات فى سبيل الهدف الأسمى الا وهو ربط العائلة الواحدة والأمة الواحدة واعتقد يقينا أن هذه الاجراءات ستتقلص مع الوقت اذا قدم كل جانب ما يثبت سلامة نواياه وفى هذه الحالة ستتولد الثقة المتبادلة . ولقد عملت على نقل أوجه النظر المختلفة فى شأن مشكلة برلين تمشيا مع هذا المبدأ الذى اتخذته فى شأن مشكلة المانيا ككل حتى لا احجب الآراء وحتى المتباينة منها عن مجال الدراسة .

لقد قدمت المانيا الغربية الكثير من التضحيات فى هذه الاتفاقيات وفى المعاهدات التالية كما سيظهر لنا واعتقد انها فعلت ذلك لأن الموضوع اتفق عليه أصلا ككل وفى الجانب الآخر فتحت المانيا الشرقية الأبواب التى كانت مغلقة وهذه العملية المزدوجة كانت ضرورية من اجل الحفاظ على كيان الأمة الألمانية التى كانت معرضة للتفتت والتحلل من جراء القطيعة هذه التى كان يمكنها أن تجعل الأجيال التى شبت فيما بعد الحرب فى كل شطر من ألمانيا وكأنها غريبة عن تلك التى شبت فى الشطر الآخر . والأمر كان سيبدو أشد خطورة لتلك التى قد تجىء فيما بعد لو أن الحال استمرت على ما كانت عليه .

إن القيود التى جاءت فى الاتفاقية الرباعية بشأن عدم امكانية انعقاد الوزارة الألمانية الاتحادية فى برلين الغربية ومنعها لعقد جلسات مجلس نواب المانيا الغربية بها أيضا بالاضافة الى هيئات دستورية المانية غربية أخرى وقصر هذه الزيارات على مجاميع برلمانية واجتماعات للوزراء فى نطاق بحث الأمور بين المانيا الاتحادية وبرلين الغربية قد ابدل نوعا من طبيعة انتماء برلين الغربية لالمانيا الاتحادية خاصة وقد نصت الاتفاقية الرباعية صراحة ان برلين الغربية لن تعتبر كعنصر أصلى فى تكوين المانيا الاتحادية وان المواد التى سبق أن نصت على ذلك سوف يتم ايقاف فاعليتها .

أعتقد أن هذه التصرفات قد غيرت نوعا طبيعة علاقة برلين الغربية بالمانيا الاتحادية وهذا رغم ان الاتفاقية أيدت الرابطة الموجودة بين برلين الغربية والمانيا الاتحادية وعلى أحقيتهما فى تطوير علاقاتهما هذه . لأن تطوير العلاقة بين برلين الغربية والمانيا الاتحادية سيكون بالضرورة على هدى الأسس التى نصت عليها الاتفاقية اى تلك التى تقول ان برلين الغربية لن تكون جزءا اصليا من المانيا الاتحادية لأنه لا يعقل أن تتطور العلاقة بينهما بحيث تصبح برلين الغربية من جديد جزءا فى تكوين المانيا الغربية اى فى أن تكون احدى مقاطعاتها من جديد . . انما المفهوم من التطور انه تطور فى ما استبقت بينهما من علاقات أى أنه يمكن زيادة تطور العلاقات اقتصاديا أو اجتماعيا انما بالنسبة للوضع السياسى والقانوني فانه قد انتهى عند الحد الذى حددته الاتفاقية الرباعية .

أفيد انه رغم ان المانيا الاتحادية ستستمر فى تمثيل برلين الغربية فى الخارج وفى الاتحاد السوفييتى أيضا الا أن هذا لا يعنى ان برلين الغربية ستستمر كسابق وضعها كجزء لا يتجزأ من المانيا الاتحادية بل ان برلين الغربية قد صبغت علاقتها الحالية بالمانيا الاتحادية بمسحة جديدة من التباعد يجعلها فى شريحة دولية جديدة تماما تدور حول شريحة الأقاليم المحتلة التى تتمتع بالحكم الذاتى الا انه لا ينطبق عليها غالبية السمات المعروفة فى العرف الدولى عن تلك الاقاليم .

وذلك لأن هناك سمات تجعل برلين الغربية مرتبطة بروابط وثيقة بالمانيا الاتحادية مثل تنفيذها للتشريع الصادر من المانيا الاتحادية وتمتعها بالحماية الاقتصادية التى تضفيها عليها مظلة المانيا الاتحادية قانونا بالاضافة الى ان المانيا الاتحادية تمثلها فى المحافل الدولية ولدى دول العالم سياسيا وقنصليا الا انه فى الجانب الآخر نجد ان قيودا قد فرضت على المانيا الاتحادية من جراء عدم امكانيتها ممارسة كامل التصرفات السياسية على تربة برلين

الفربية مثل عقد اجتماعات لمجلس الوزراء أو لمجلس النواب أيضا عدم صراحة تبعية برلين الفربية لألمانيا الاتحادية فى التكوين .

كل هذه السمات خلقت من برلين الغربية نموذجا فريدا فى القـــانون الدولى يستحق الدراسة لأنه خلق جديد لكيان جديد لا هو مستقل ولا هو تابع لدولة محددة وهذا مع الوضع فى الاعتبار ان برلين الفربية تعتبر قانونا محتلة بمعرفة الدول الغربية الثلاث كما ان برلين الشرقية تعتبر قانونامحتلة بمعرفة الاتحاد السوفيتى هذا رغم ان جمهورية المانيـا الديمقراطيـة قد اعتبرت برلين الشرقية تحت اسم « برلين » هى عاصمة جمهورية المـانيا الديمقراطية الا أن المانيا الديمقراطية تتخـــذ حتى الآن بعض التصرفات المغايرة بالنسبة لبرلين الشرقية فمثلا لا تجرى اجراءات الانتخابات لنواب برلين الشرقية فى مجلس الشعب الالمانى الشرقى مثل ما تجرى فى بقيةالمناطق الألمانية الشرقية كما ان نواب برلين الشرقيـة فى مجلس الشعب بالمانيـا الشرقية لهم لائحة خاصة وهذا يعطى تلوينا بان الاتحاد السوفيتي هو قانونا المحتل لبرلين الشرقية وذلك من أجل أن يوازن قانونية احتلال الغرب للقطاعات الغربية فى برلين .

وعليه فان الاتفاقية الرباعية قد هزت نوعا ما الوضع القانونى لبرلين الغربية بالنسبة لألمـانيا الاتحادية وهذا يعنى انتقاصا فى سيادة المـانيا الاتحادية على أراضى برلين الغربية ويمكننى ان أقرر ان هذا يعتبر وكأنه تنازل من جانب سلطات المانيا الاتحادية عن ركن من سيادتها على تراب برلين الغربية رغم ان القوى الغربيه تحتل فعلا برلين الغربية . ويمكن للقائل ان يفيد أن المانيا الاتحادية لم تكن تمارس سيادة كاملة على برلين الغربية بسبب كون برلين الغربية منطقة احتلال للقوى الغربية . وسواء صحت وجهة النظر هذه وهى التى أميل الى تأييدها فان المانيا الاتحادية ــ وهى تعتبر الوريث الطبيعى للغرب فى برلين الغربية ــ كانت تمارس قدرا من السيادة انتقص ومنع عنها الأمر الذى يزيد من اضعاف الرابطة القانونية بين المانيا الاتحادية وبرلين الغربية عما كانت عليه مســبقا وهذا يعتبر تنــازلا المانيا غربيا .

خاصة ويجب أن نضع فى الاعتبار ان الاتحاد السوفييتى وخصـوصا منذ عهد خروشوف كان ينادى بضرورة استقلال برلين الغربية لتكون كيانا مستقلا محايدا وهذا الأمر لم يتحقق الا أن الذى تحقق هو تنفيذ تناعد قانونى بين المانيا الغربية وبرلين الغربية بطريقة يمكن أن يرتضى بها الطرفان المباشران وبقية الأطراف الغير مباشرة .

والسؤال الذى يمكن أن يتبادر للاذهان هو : هل وافق مواطنو المانيا الاتحادية على الاتفاقية الرباعية هذه وعلى الاتفاقيات التى عقدت فى نطاقها ؟ رغم ان موافقة شعب دولة على أمر ما لا تتم الا بموجب استفتاء الا ان الظواهر التى أحاطت بسياسة الانفتـــاح على الشرق والاجراءات التى اتخذتها المانيا الاتحادية فى هذا الخصوص من جـراء معاهدة نبـذ استخدام القوة المعقودة مع موسكو ومعاهدة وارسو ومن ثم الاتفـــاقية الرباعيـــة والاتفاقيات التى وقعتها المانيا الاتحادية وبرلين الغربية مع المانيا الديمقراطية والمعاهدة التى وقعتها المـــانيا الاتحادية بعدئذ مع المانيا الديمقراطية بشأن عودة العلاقات الى حالتها الطبيعية بينهما ــ كما سنتعرف عليها لاحقا ــ كل هذه التعاقدات تحصلت على موافقة شعبية بطريقة غير مباشرة الا انها اكدت ان غالبية أهالى المانيا الاتحادية وافقوا عليها وايدوا التصرفات التى تمت ازاءها .

وقد تم ذلك على المستوى البرلمانى عندما وافقت المعارضة فى مايو ١٩٧٢ على ترك معاهدتى موسكو ووارسو تمران من مجلس النواب وتتحصلان بالتـــالى على التصـــديق اللازم لهما دون أن تعارضهما المعارضـــة وكان فى مقدورها ايقافهما وهذا يعتبر موافقه ضمنية من المعارضـــة ليس على هاتين المعاهـــدتين فقط بل أيضـــا على الاتفاقية الرباعية التى وقعت فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ وعلى الاتفاقية التى وقعتها المـــانيا الاتحادية مع المانيـــا الديمقراطية بشأن تنظيم مرور الترانزيت للافراد والبضائع وهى التى وقعت فى ١٧ ديسمبر ١٩٧١ وذلك لأن الموافقة على معاهدتى موسكو ووارسو كانت من أجل أن يوقع الاتحاد السوفييتى مع الدول الغربية الثلاث على البروتوكول النهائى للاتفاقية الرباعية لتكون هذه الاتفاقية نافذة المفعول هى والاتفاقيتان اللتـــان وقعت عليهما كل من المانيـــا الاتحـــادية وبرلين الغـــربية مع المانيـــا الديمقراطية . أيضا كان موقف المعارضة فى مجلس الشيوخ الألمانى الغـــربى مماثلا لموقفهم فى مجلس النواب وعليه فان الاتفاقيات هـــذه نالت موافقـــة السلطة التشريعية بالاضافة الى السلطة التنفيذية التى اعدتهم .

وحصل فى ٨ نوفمبر ١٩٧٢ ان وقعت المانيا الاتحادية بالاحرف الأولى معاهدة عودة العلاقات الطبيعية مع المـــانيا الشرقية وهـــو يعتبر بصريح

العبارة وكأنه اعتراف من المانيا الغربية بدولة تسمى دولة المانيا الديمقراطية واجريت فى المانيا الغربية بعدئذ انتخابات عامة فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ وكانت هذه الانتخابات وكأنها استفتاء على سياسة الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى يتزعمه فيلى برانت وسياسة الحزب الديمقراطى الحر الذى يتزعمه فالتر شييل وزير خارجية الحكومة الائتلافية برئاسة فيلى برانت أى وكان الانتخابات استفتاء على سياسة فيلى برانت فى الانفتاح على الشرق وعلى جميع الاتفاقيات والمعاهدات التى وقعت والمذكورة عاليه . وقد فاز فيلى برانت وفالتر شييل فى هذه الانتخابات بأغلبية كبيرة واعتبر الأمر وكأنه موافقة شعبية وتفويض شعبى لهما ليسيرا على نفس النهج السياسى .

الفصل الثامن: سياسة الانفتاح على الشرق والوفاق

معاهدة موسكو ١٩٧٠

سبق أن ذكرت مسبقا العوامل التى دعت الغرب فى نهاية الستينات الى الاهتمام بسياسة الانفتاح على الشرق ــ خاصة وكانت روسيا ذاتها تسعى فى الوقت نفسه الى الانفتاح على الغرب وذلك لأسباب مماثلة تمس الناحية الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية فى الوقت ذاته ــ وقد كانت فرنسا بزعامة ديجول هى أول دولة غربية كبرى تقاربت من الاتحاد السوفييتى وفى ذات الوقت اعترفت بالصين الشعبية وأقامت معها علاقات ودية . وكان نيكسون رئيس الولايات المتحدة هو الذى القى عام ١٩٦٩ البالون فى الهواء من أجل تسوية شاملة للتنافر الأمريكى الروسى خاصة وقد وصل التسلح الذرى للدولتين الى مرحلة التشبع والخطورة على صميم كيانهما . هــذا بالاضافة الى ظهور الصين الشعبية كعضو جــديد فى النادى الذرى انضم لعضويته فى منتصف الستينيات وسط الاندهاش الروسى والارتياب الأمريكى فى الوقت الذى بدأ فيه الاقتصاد الأمريكى يسبب قلقا للمسئولين بها وكانت فيه روسيا تأمل فى المزيد من التطور الانتاجى لصالح شعوبها .

وحتى نتمكن من تصور مدى الوضع الذى وصل له التسلح الذرى فى الدولتين فانه يمكننا ان نعلم ان الحلفاء ابان الحرب العالمية الثانية وبالتحديد قرب نهايتها فى أواخر عام ١٩٤٤ كان يمكنهم اجراء غارات جوية عادية على المانيا باعداد من قاذفات القنابل كان يمكن ان تصل الى ٨٠٠ قاذفة متنوعة وهى التى كان يقوم بتشغيلها ما يقرب من ٤٠٠٠ طيار وملاح ومدفعى بالاضافة الى ما يقرب من ١٦٠٠٠ جندى وفنى كانوا يخدمون هذا العدد من الطائرات فى قواعدها المتعددة برا وذلك بخلاف الاعداد الأخرى من المقاتلات التى كانت

تخصص لحراستها فى غارتها هذه فى مراحل الحراسة المختلفة وكان ما يمكن ان تلقيه هذه القاذفات كان يقدر ٥٠٠٠ طن من المتفجرات على أهداف العدو . وتطور الأمر فى الشهر الأخير فقط من الحرب العالمية بحيث تمكنت أمريكا من القاء قنبلتها الذرية فوق هيروشيما وهى توازى ٢٠٠٠٠ طن من المتفجرات .

ومنذ هذا التاريخ حتى اليوم تطورت آلة الحرب بدرجة مذهلة سواء فى وسيلة حمل المتفجرات أو فى كمية المتفجرات فقد توصل الوضع بالنسبة لوسيلة حمل المتفجرات ان تواجد فى عام ١٩٧٢ لدى القوتين الأعظم الصاروخ عابر القارات الذى يمكنه ان يصيب أى هدف فى المعسكر المقابل كما تمكن هذا الصاروخ من حمل رءوس ذرية وصلت قدرتها التدميرية فى الصاروخ الواحد الروسى المسمى « س . س . ٩ » الى ٢٥ ميجاتون اى ما يعادل ٢٥ مليون طن من المتفجرات هذا فى الوقت الذى يقال فيه أن الروس أصبح لديهم صاروخ قدرته التدميرية ٥٠ ميجاتون . والاتحاد السوفييتى يمتلك حاليا عددا يقارب الثلثمائة صاروخ « س . س ٩٠ » هذا والولايات المتحدة تمتلك فى ذات الوقت صاروخها العابر للقارات المسمى «مينيتيمان» وقدرته ٢ مليون طن وهو وان كان حتى الآن أقل قدرة من الصاروخ الروسى المذكور الا ان القاذفات الاستراتيجية الامريكية الذرية البعيدة المدى مع قوتها من الغواصات الذرية المتفوقة حتى الآن على مثيلتها الروسية بمقدار الضعف يجعل الولايات المتحدة فى وضع الند للاتحاد السوفييتى الذى تهدده فى صميمه مثلما يهددها .

أيضا يجدر أن نلقى الضوء على الغواصات النووية الذرية المسلحة بصواريخ متعددة الرءوس الذرية وفى هذا المجال فالغواصات الأمريكية النووية المسلحة بالصاروخ « بوسيدون » المتعدد الرءوس الذرية يجعل الغواصة التى تحمل ١٦ من هذه الصواريخ فى وضع يمكنها منه أن تضرب ١٦٠ هدفا على التوالى وذلك لأن كل صاروخ يحمل ١٠ رءوس ذرية . وبالمقارنة نجد أن عدد المدن التى ضربت فى المانيا واليابان طوال الحرب العالمية الثانية تقدر بعدد ٦٦ مدينة . ومن هذه الأرقام يمكننا أن نتصور مدى الدمار الذى يمكن لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أن يلحقه بخصمه المنتظر .

وان كانت القدرة التدميرية الحالية للاتحاد السوفيتى تفوق القدرة التدميرية الأمريكية بنسبة ١/٤ فان هذه الزيادة غير ذات فائدة لان أقل من ربع ما تمتلكه كل منهما يكفى لتدمير الدولة الأخرى ومعسكرها . الانسان لا يموت الا مرة واحدة والمصنع يكفيه أن يحترق عن آخره مرة واحدة ومن

هنا يمكننا أن نتصور حقيقة مدلول كلمة الرعب النووى الذى يحكم الطرفان ومعيار كلمة التوازن النووي الذى فرض وجوده على جميع الأطراف النووية ايضا يمكننا ان نقدر مدى الانفاق المطلوب ليس فقط للانتاج النووى بل لمتابعة البحث العلمى والتطور وهذا لا فى ميدان الذرة والصواريخ وحدها ولكن فى كل ما يحيط الكرة الأرضية من فضاء وهواء ويابسة ومحيطات .

وجدت القوتان الأعظم ان صالحهما يتطلب التوقف سويا من أجل التعايش على نمط يغاير ما كانت عليه سابق علاقاتهم .

كانت أمريكا تعلم منذ ١٩٦٩ ان للروس عدة مطالب من أجل مهادنة أمريكا وان انهاء الوجود العسكرى الأمريكى فى فيتنام والحرب الدائرة فيه من ضمن هذه المطالب التى يجب أن تحلها أمريكا حتى تستطيع روسيا مجالستها . ولما كان نفس المطلب سيكون من ضمن مطالب الصين الشعبية من أجل ازالة التوتر بينها وبين أمريكا بالاضافة الى مطالب أخرى فقد وجدت أمريكا انه من الاصلح لها أن تضرب عصفورين بحجر لحربها فى فيتنام وذلك بان تجعل انسحابها من هذه الحرب بمثابة تلبية للمطلب الروسى وتلبية للمطلب الصينى بدلا من أن تخصه لروسيا بمفردها . ورغم أن أمريكا فى داخليتها كانت تود الانسحاب فى أسرع فرصة مواتية الا انها خططت لان تنسحب ازاء مقابل تتقضاه من روسيا وآخر من الصين وقد تأخر انسحابها بعض الشىء ليتم فى ١٩٧٣ الا انها استفادت من هذا التأخير فى عدة ميادين أخرى خلاف ما ذكر ومنها تدريب اعداد كبيرة من جيش فيتنام الجنوبية من أجل فتنمة الحرب بها حتى تستفيد أمريكا بأكبر قدر من الفائدة وحتى لا تظهر بالتى تنسحب مرغمة الا أن أمريكا لم تنجح فى استمرار فتنمة الحرب .

وبجانب المطلب الروسى بشأن فيتنام فقد كانت روسيا تريد تنفيذات عملية فى وسط أوربا لتكون كعناصر ايجابية ملموسة بدلا من تعهدات غربية قد تتبدل مع الوقت . وعليه طالبت روسيا من أجل بلورت ما يسمى بتهدئة التوتر فى وسط أوربا ان تتلاقى فى بادىء الامر روسيا وألمانيا الغربية وهى الوريث الألمانى الأكبر الغربى وذلك حتى تقر ألمانيا الغربية لروسيا بالحدود القائمة حاليا فى دول أوربا الشرقية لأن بولندا قد ضمت اليها ما يقارب من ربع مساحة « ألمانيا لما قبل الحرب » وكانت ألمانيا الغربية تطالب فى كل العهود باسترداد هذه الاراضى بالاضافة الى ألمانيا الشرقية لدرجة أن صيغ دستورها بطريقة تسمح بضم هذه المناطق لألمانيا الغربية مستقبلا أيضا كانت بعض الكتب الحكومية تصدر عن حكومة بون وتعتبر هذه الاراضى جزءا منها . وكانت روسيا تريد من جراء اعتراف ألمانيا الغربية بالحدود القائمة تريد منها الاعتراف فى الوقت نفسه بأن هناك دولة ألمانية ثانية قائمة .

ومن أجل تحقيق ذلك كانت روسيا تريد نوعاً من التعاقد مع حكومة بون وكأنه بند من بنود معاهدة صلح مع ألمانيا الغربية لأن روسيا لم تعقد أية اتفاقية سياسية مع المانيا الغربية مسبقا على هذا النحو وهذا فى الوقت الذى كانت قد وقعت مع المانيا الشرقية معاهدة تعاون وتحالف اعتبرت بديلا مقنعا لمعاهدة صلح مع المانيا الديمقراطية .

ومن هنا كانت روسيا تريد اقرارا من حكومة بون بالحدود القائمة فى أوربا وكأنه بند أساسى فى معاهدة صلح بين روسيا والمانيا الغربية . وفى المقابل كانت روسيا مستعدة أن تفك القبضة التى كانت تحيط ببرلين الغربية كتسوية محلية مقابل الاعترافات الألمانية الغربية هذه . وبالنسبة للدول الغربية الكبرى فان روسيا كانت تريد انشاء نظام للامن والتعاون الاوربى يعتمد أساسا على اعتراف جميع الدول الاوربية ومعها أمريكا وكندا بالحدود القائمة فى أوربا وعلى صيغة للتعاون الاقتصادى وهو ما يماثل أيضا وكأن هذه الدول وقعت على معاهدة صلح عن الحرب العالمية الثانية الأوربية بالاضافة الى مطلب روسيا الى اجراء تخفيض للقوات القومية والاجنبية فى وسط أوربا وذلك حتى يمكنها كما سبق أن ذكرنا من أن تخصص المزيد من قواتها لجبهتها الآسيوية المواجهة للصين الشعبية .

وفى النهاية كانت روسيا تريد الاتفاق مع أمريكا على الحد من التسلح الاستراتيجى للعمل على تهدئة التسابق الجنونى بينهما مع المحافظة لهما فى الوقت نفسه على قدرة الردع الذرى وهو المربط الذى يهدىء من روع كليهما وخاصة أنه يشعرهما ان ايا منهما ليس تحت رحمة الآخر انما يجعلهما يعملان على تنظيم وتخفيف ثقل تسليحهما الذرى وخاصة للسنوات المقبلة . . أيضا فان توصلهما الى اتفاق ولو مرحلى للحد من التسلح الاستراتيجى يدفع الصين الشعبية أدبيا الى ان تحاول الانضمام لمبادئهما متى وصلت الى مستوى رفيع ومتقدم فى الكم والكيف الذرى الاستراتيجى .

وكان الموقف فى برلين الغربية كما سبق أن لونته يدعو الى تصرف لينقذ به الوضع القائم والذى كان يمكن أن يتطور اذا ما استمر على حاله لمدة طويلة اخرى . ان برلين الغربية هى أضعف مكان فى جسد المانيا الغربية وعليه قرر فيلى برانت أن يخوض التجربة . ووضع فيلى برانت مع فالتر شيل خطة ترمى الى محاولة الابتعاد عن الاعتراف القانونى بالاوضاع التى آلت اليها الأراضى الالمانية التى ضمت لبولندا ولقد حاول فيلى برانت أن يقر بما آلت

اليه دون أن يعترف بشرعيته . والحقيقة ان الفارق القانونى بين الوضعين يعتبر قائما الا ان الفارق الواقعى يعتبر ضعيفا ولا أريد أن أسبق الوقائع لذا اترك الموضوع لحينه . . وفى الجانب الآخر اى ذلك الخاص بالاعتراف بوجود دولة المانية ثانية فان فيلى برانت أراد أن يعترف بوجود كيان المانى ثان يشكل امة المانية واحدة مع المانيا الغربية . أيضا أترك الحكم على هذا الموضوع لحين الوصول له .

ولكننى آثرت أن أذكر فكر فيلى برانت فى هاتين النقطتين لانه أراد أن يخطر رئيس وزراء المانيا الشرقية بفكره هذا الخاص بامكانية تواجد دولتين المانيتين تحت سقف امة واحدة . لذلك وجب على أن اسرد حقيقة فلسفته فى هذا الخصوص لانه يعتبر الموضوع الشائك العويص الذى ظل يواجه كل الألمان فى الغرب والشرق طوال الربع قرن الماضى لدرجة اننى اعتقد أن كل الألمان كانوا يتساءلون عن مصير المانيا وهو السؤال الذى لم يكن فقط عالقا فى مخيلتهم بل وفى الهواء الذى يستنشقونه كل ثانية ولم يعثروا له على اجابة يمكنها أن تريحهم حتى أن موتاهم كانوا يحملونه معهم الى أغوار قبورهم .

ورغم أن هدف دراستى فى هذا الكتاب كان يتعلق بالناحية السياسية والاستراتيجية دون الاجتماعية الانسانية الا انه يصعب على دارس أن يخوض تفاصيل موضوع المانيا دون أن تعترضه هذه المأساة الانسانية فاذا كنت أقول ان الموتى حملوا معهم الى قبورهم هذا التساؤل فهذا ليس بالمبالغة لان كبار السن من الألمان فى شطرى المانيا كان من الطبيعى أن يراوغهم القلق بشأن مصير ابنائهم واحفادهم . فهل سيلتقى الابناء يوما ويعيشون سويا فى المستقبل مثلما كانوا فى الماضى وهل يمكن للاحفاد أن يتعارفوا على بعضهم بعد ربع قرن من الزمن . وعلى منوال هذه الأوضاع فهناك ملايين الحالات المماثلة .

وتقابل فيلى برانت مع رئيس وزراء المانيا الشرقية فيلى ستوف من أجل أن يخبر الجانب الألمانى الشرقى مقدما بنواياه وبتفكيره ازاء الأمة الألمانية لمحاولة انتشالها من الهوة التى تتهددها وليتعرف فى نفس الوقت على رد فعل الجانب الالمانى فى الشطر الشرقى قبل ان يبدأ مسيرته مع الاتحاد السوفيتى واجتمع فيلى برانت مع فيلى ستوف فى ١٩ مارس ١٩٧٠ وتلا ذلك اجتماع ثان يوم ٢١ مايو ١٩٧٠ سلم فيلى برانت خلاله الى فيلى ستوف مشروعا من ٢٠ نقطة يحوى تصوره لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين دولتى المانيا اذا ما قررت المانيا الاتحادية اقرار وجود كيان ثان المانى يتمثل فى دولة المانيا الديمقراطية ويعتقد أن اتفاقا مبدئيا قد تم بين الرجلين على ما ستكون عليه طبيعة الروابط بين دولتى المانيا عندما تجىء مرحلة اعادة العلاقات الطبيعية .

واتجهت ألمانيا الاتحادية بعدئذ نحو الاتحاد السوفيتي ووقعت معه معاهدة نبذ استخدام القوة وهى تلك التى تم توقيعها بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٧٠ ونصت هذه المعاهدة على الآتى بعد :

« اتفق الطرفان المتعاقدان على أساس سعيهم للمساهمة فى تقوية السلام والامن فى أوربا وفى العالم وبموجب اعتقادهم بان التعاون السلمى بين الدول المبنى على اهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة هو امر يتفق مع امانى الشعوب والمصالح العامة للسلام الدولى .

وتقديرا من واقع الاجراءات التى اتفق عليها ونفذت مسبقا تلك التى نتج عنها اتفاق ١٣ سبتمبر ١٩٥٥ الخاص باقامة علاقات دبلوماسية بينهما والتى خلقت مناخا مناسبا لخطوات جديدة وهامة نحو مزيد من تطور وتقوية علاقاتهما المتبادلة .

وايماء الى أمانيهم للتعبير بوسيلة تعاقدية عن تصميمهما لتنمية ونشر التعاون بينهما بما فيه التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى والثقافى لصالح البلدين ــ فقد اتفقا على الآتى بعد :

المادة الأولى :

أن جمهورية ألمانيا الاتحادية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يعتبران أن اهم هدف فى سياستهما هو المحافظة على السلام الدولى والعمل من أجل خلق المناخ الخالى من التوتر .

ويعربان عن سعيهما لتهيئة المواقف الطبيعية فى أوربا وتطوير علاقات السلام بين كل الدول الأوربية واضعين فى تقديرهم أساس الموقف القائم حاليا فى هذه المنطقة .

المادة الثانية :

ان جمهورية ألمانيا الاتحادية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ستقودهما فى تعاونهما المشترك وفى مسائل الحفاظ على سلامة أوربا والأمن الدولى اهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة كما هو منصوص به .

وسيعملان بالتبعية على حل جميع نقاط خلافهما بالوسائل السلمية ويقبلان الالتزام بالامتناع عن التهديد بالقوة او باستخدام القوة فى المسائل التى تمس الأمن فى أوربا والأمن الدولى وكذلك فيما يختص بعلاقاتهما المشتركة طبقا للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثالثة :

بموجب الأهداف والمبادىء المذكورة عاليه اتفقت جمهورية ألمانيا الاتحادية واتحاد الجمهوريا الاشتراكية السوفيتية ان تحقيق السلام فى أوربا يمكن فقط المحافظة عليه طالما استمرت الحدود القائمة حاليا بدون انتهاك .

ويتعهدان بأن يحترما بدون أى تحفظ وحدة اراضى جميع الدول فى أوربا حسب حدودها الحالية . ويعلنان انه ليس لهما أى مطلب اقليمى تجاه أى منها . وانهما لن يتقدما بأى من هذه المطالب مستقبلا .

وانهما يعتبران اليوم ومستقبلا ان حدود جميع الدول فى أوربا غير قابلة للانتهاك كما هى قائمة وقت توقيع هذا الاتفاق بما فى ذلك خط الأودر نييس الذى يشكل الحدود الغربية لجمهورية بولندا الشعبية والحدود بين الجمهورية الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية .

المادة الرابعة :

ان هذه الاتفاقية الموقعة بين جمهورية المانيا الاتحادية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لا تؤثر على أية معاهدات أو اتفاقيات موقعة مسبقا معهما ثنائيا أو مع أطراف متعددة .

المادة الخامسة :

تحتاج هذه الاتفاقية الى ان يتم التصديق عليها وتصبح نافذة المفعول فى اليوم الذى يتم فيه تبادل وثائق التصديق . ويجرى هذا التبادل فى بون .

وقعت فى موسكو يوم ١٢ اغسطس ١٩٧٠ ...

عن جمهورية ألمانيا الاتحادية :

(فيلى برانت . المستشار الاتحادى ــ فالتر شييل . وزير الخارجية الاتحادى) عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (اليكس كوسيجين . رئيس مجلس الوزراء ــ اندريه جروميكو . وزير الخارجية) .

قدمت حكومة المانيا الاتحادية للحكومة الروسية فى نفس يوم توقيع معاهدة موسكو خطابا تفيد فيه الحكومة الالمانية الغربية انه من حق الامة الالمانية أن تتوخذ عن طريق حق تقرير المصير وقد جاء فى هذا الخطاب :

« ... بالاشارة الى توقيع الاتفاقية اليوم بين جمهورية المانيا الاتحادية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فان جمهورية المانيا الاتحادية تفيد باحترام ان هذه الاتفاقية لا تتعارض مع سياسة جمهورية المانيا الاتحادية التى تهدف الى العمل نحو اقامة دولة مسالمة فى أوربا يمكن فيها للشعب الالمانى أن يعيد اكتساب وحدته عن طريق تقرير مصيره بحرية » .

ان هذا الخطاب يذكرنى بالخطاب الذى سلمه كونراد ايديناور للحكومة الروسية فى سبتمبر ١٩٥٥ عندما ذكر للروس بعض التحفظات التى تهم المانيا الغربية وقت محادثات اقامة علاقات بين موسكووبون وعلقت على خطاب ايديناور فى انه يعتبر تحفظا من جانب واحد ولا يلزم الجانب الروسى بشىء حتى من جـراء استلامهم للخطاب ذاته وحتى من جراء عـدم ارسالهم لرد من جانبهم ينفون أو يرفضون محتوياته وكان ايديناور وهو يبـلغ للروس كتابيا عن موافقة حكومته باقامة علاقات دبلوماسية مع روسيا يبلغ الروس ان حكومة بون لا تعتبر نفسها ملتزمة بالاعتراف بالمانيا الشرقية من جراء اقامتها علاقات دبلوماسية مع روسيا وقد تسلم الروس الخطاب عام ١٩٥٥ دون ان يكون له ميزة لحكومة بون الا فيما يمكن افتراضه من أن روسيا كانت يمكن تجاوزا ان تثير موضوع اعتراف بون بها وكأنه بالتبعية اعتراف غير مباشر بالمانيا الشرقية .

وعلى العموم فاننى اعتبر ان الخطاب الذى سلمته الحكومة الالمانية الغربية لموسكو يوم توقيع معاهدة نبذ استخدام القوة معها هو أيضا كاجراء من جانب واحد وليس له قوة مبدأ اتفق عليه أو وضع كاحد بنود المعاهدة أو صدر عنه اعلان نوايا مشترك بل انه مجرد رأى ــ تمسكت به بون ــ وقبلت موسكو أن يسلم لها ليعبر عن نية بون دون ان تحدد موسكو موقفها من هذه النية خاصة وان مبدأ تقرير المصير وان كان حقا دوليا معترفا به الا انه يلزمه موافقة جميع الأطراف المعنية حتى يمكن انجازه .

يجب ان افيد ان حكومة المانيا الاتحادية كانت قد ابلغت رسميا الدول الغربية الثلاث بعدما وقعت على معاهدة موسكو بالاحرف الاولى بنص المعاهدة حتى تحتفظ لنفسها خط الرجعة مستقبلا ازاء هذه المعاهـدة فى مواجهة الاتحاد السوفييتى على اعتبار أن بون توقع هذه المعاهدة بصفتها تمثل المانيا الاتحادية فقط اما الحلفاء الثلاثة ومعهم روسيا فانهم الأربعة لهم مشتركا حقوق فى برلين وفى كل المانيا طبقا لسابق الاتفاقيات والقرارات التى صدرت بين الدول الاربع فى هذا الشأن قبل وبعد الحرب العالمية الثانية . وهذا الاجراء من جانب المانيا الغربية يعتبر فى صالحها لأن ما وافقت عليه بمفردها

مع روسيا يمكن جدلا فى الاوقات الحرجة ان ترفضه لها الدول الغربيـة الثلاث فى مواجهة روسيا لان الدول الاربع ـ روسيا وفرنسا وانجلترا وأمريكا ـ ملتزمون أن ينهى موضوع المانيا ككل بموجب معاهدة صلح أما ما هو مثيل لذلك فيمكن لأى جانب ان يعترض عليه قانونا لأنه يجب أن يتم تصفية موضوع المانيا عن طريق اتفاق الدول الاربع ومن خلال معاهدة صلح أو من خلال اعلان مشترك رباعي .

وكانت المانيا الاتحادية قد أبلغت بالموقف هذا للدول الغربية الثلاث فى مذكرة ارسلتها لهم وأرسلت صورة منها فى ذات الوقت للاتحاد السوفيتى واعتبرت بطريقة غير رسمية من مرفقات المعاهدة وقد جاء فى نص المذكرة هذه ما يلى :

« ... ولما كانت لا توجد بعد معاهدة صلح فان الطرفين اتفقا على ان المعاهدة المرتقبة لا تؤثر فى حقوق ومسئوليات جمهورية فرنسا والمملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية .. »

وبذلك ربطت المانيا الاتحادية بطريقة غير مباشرة القـوى الاربع بهذه المعاهدة وفتحت لنفسها بابا يمكنها اذا ما دفعتها الظروف ان تخرج منه . وخروجها لن يكون بسهولة ويسر انما استفادت من جراء الحقوق الروسية فى كل المانيا كاحدى الدول المنتصرة التى يصعب على روسيا ان تتنـازل بسهولة عنها مقابل معاهدتها هذه مع المانيا الاتحادية خاصة وان المعاهدة لا تحوى كل ما تريده روسيا فى الوقت نفسه من المانيا .

وقد يتساءل السائل عن السبب الذى دعا روسيا لأن تقبل مثل هذا الوضع . والحقيقة أن الوضع ليس بالوضوح الكامل فى صالح المانيا الاتحادية بل يحيط به الكثير من الغموض ولكن روسيا وجدت بالضرورة أن عائد الفوائد يزيد عن مجموع العيوب لمثل هذه العملية . أيضا وجدت روسيا انها مناسبة طيبة لكي تعترف أو لكى تقر المانيا الاتحادية بحدود الأودر نييس وبالحدود التى بين المانيا الشرقية والمانيا الغربية الأمر الذى يعتبر كأنه اعتراف أو اقرار من جانب حكومة بون بوجود دولة المانية ثانية هذا ويجب أن نذكر ان روسيا لها أهداف واسعة تتمثل فى رغبتها من التمكن فى مواجهـة الصين الشعبية لذلك فهى تريد تهدئة للتوتر فى أوربا يصحبه مؤتمر للامن والتعاون الأوربى ومؤتمر لتخفيض القوات فى وسط أوربا وتريد أيضا الحـد من الأسلحة الاستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة وترغب فى التوصل الى قرارات مرحلية عن طريق مؤتمر ثنائى يجمعها مع الولايات المتحدة .

أن سردى عاليه لا يعنى أن معاهدة نبذ استخدام القوة ترتكز على أرضية هشة بل يعنى أن هناك مخارج قانونية يمكن أن تحاول المانيا الاتحادية النفوذ

منها . ولكن فى الجانب الآخر فان المعاهدة طبقا لوجهة النظر الشرقية تعنى أن ألمانيا الاتحادية اعترفت قانونا بالحدود الغربية لبولندا وهى تلك التى تحوى الأراضى الألمانية شرق خط الأودر نييس التى ضمتها بولندا لها بعد الحرب مباشرة ــ وسوف ندرس هذا الموضوع بكل مشتملاته لاحقا ــ ايضا تعنى هذه المعاهدة أن ألمانيا الغربية اعترفت قانونا بجمهورية ألمانيا الديمقراطية وبحدودها الغربية والشرقية لأن حدودها الشرقية هو ذلك الخط المسمى بخط الأودر نييس الذى جاء ذكره فى المعاهدة وعن حدود ألمانيا الديمقراطية الغربية فهى قد اعترفت بها فى معاهدة موسكو لأنه جاء نصا فى المادة الثالثة من المعاهدة حين حددت الحدود التى بين ألمانيا الديمقراطية وألمانيا الاتحادية .

الا أن حكومة بون تقول انها لم تعترف قانونا لا بحدود خط الأودر نييس ولا بأن الأراضى الألمانية شرقــه ضمت الى بولندا قانونا ولم تعترف قانونا بألمانيا الديمقراطية . بل انها اقرت بوجود خط الاودر نييس كحدود غربية لبولندا قائمة وقت توقيع المعاهدة وانها أقرت بتواجد كيان المانى له حدود قائمة وقت توقيع هذه المعاهدة وان النصــوص خاصة هذه المواضيع كما جاءت فى المواد خاصتها تفيد بالوضع القــائم سواء وضع وحدة الأراضى أو وضع حدودها . وان اقرارها بعدم تواجد اى مطلب فى المستقبل بالنسبة لوحدة أراضى الدول الأوربية هو اقرار لا تنفيه ولكن اذا ما طالب سكان المانيا الشرقية فى عملية تقرير مصير ان ينضموا الى المانيا الغربية فان ذلك يكون نتيجة لمطلب المواطنين فى كل شطر او فى كل دولة المانية بذلك . ومع وجاهة بعض النقاط فى وجهات النظر هــذه الا أن الواقع يخالف تفســيرها القانونى لأن مفهوم المعاهدة أن المانيا الاتحادية اعترفت بتواجد حدود غربية لبولندا حدد مسارها ومن ثم يعتبر ما هو شرق هذه الحدود أرضا بولندية واذا كانت المانيا الاتحادية تبتعد عن تسمية ذلك الوضع بأنه اعتراف قانونى فان تسميته اقرار بالواقع يماثل نتيجة الاقرار القــانونى ويماثل الاعتراف بالأمر الواقع قانونا . وبالنسبة لألمانيا الديمقراطية فان ما جاء فى معاهدة موسكو يعتبر اعترافا بتواجد دولة المانية أخرى وان كان الموضوع هــذا سيدرس لاحقا بتفاصيله عند دراسة معاهدة الأساس بين دولتى المانيا الا ان ما جاء فى المــادة الثالثة من معاهدة موسكو ازاء (احترام) ألمانيا الغربية لوحدة الدول الأوربية حسب حدودها القــائمة و (اعتبارها) بأن هذه الحدود غير قابلة للانتهاك وازاء ذكرها لمنطوق الحدود بينها وبين المانيا الشرقية أفيد أنه رغم استخدام العبارات العامة فانها تعتبر اعترافا منها بألمانيا الشرقية .

وكخلاصة عامة فان المانيا الغربية وزنت هى الاخرى فوائد مثـل هذه المعاهدة كمرحلة من عملية كبيرة وقارنت ذلك بالعيوب الافتراضية لمثل هذه العملية . ومن الواضح أن فيلى برانت كان يرمى كهدف مباشر الى تخليص اهالى برلين الغربية من وضعهم الذى كانوا يعانون منه أشد العناء أيضا كان يرمى الى أن يتحدثوا مـع اقاربهم فى القطـاع الشرقى من برلين وفى المـانيا الشرقية حتى يحافظ على روح الأمة وهـذا لا يعنى انهـا كانت صفقـة بل انها مرحلة من خطة طويلة المدى اختارها بدلا من وضع الجمود الذى احاط بالجميع . أيضا أن مثل هذه الخطوة الأولى يمكن أن تؤدى الى انجاح لمؤتمر للامن والتعاون الأوربى قد يتلوه تخفيض متبادل للقوات فى وسط أوربا . وكلمة وسط اوربا تعنى المانيا بشطريها وتخفيض القوات منها يعنى مع الحد فى الاسلحة الاستراتيجية انقاذ المانيا من أن تكون من جديد ساحة لمعركة تصادمية ذرية بين الشرق والغرب تقتلع من جديد الأرواح من رقابها والمنازل من اساسها وتحول المانيا فى هذه المرة الى قطعة ارض غير صالحة للحياة لسنوات طويلة .

ويجب ان نذكر أن المعارضة فى المانيا الغربية المتمثلة فى الحزب الديمقراطى المسيحى برئاسة رينير بارتزل أعلنت قبل ان توافق على المعاهدتين وتجعلهما تتحصلان على تصديق مجلس النواب ومجلس الشـيوخ أن المعـاهدتين لا تؤثران على أية معاهدة صلح المانيـة يحتمل ابرامها فى المسـتقبل وانهما لا تخلقان أساسا قانونيا للحدود القائمة الآن فى المانيا بشطريها . اى أن المعاهدتين لا تعتبران اعترافا قانونيا بخط الأودر نييس كحدود غربية لبولندا وبالتالى لا تعتبر الأراضى الألمانية شرق هذا الخط قد اعترف قانونا بضمها لبولندا . أيضا أن خط الحدود الفاصل بين شطرى المانيا وهو الذى يشكل الحدود الغربية لالمانيا الديمقراطية والذى جاء ذكره فى معاهدة موسكو لا يمكن اعتبار أن المانيا الغربية اعترفت به قانونا وبالتـالى لا يمكن القول بأن المانيا الغربية اعترفت قانونا بالمانيا الديمقراطية . وكان هذا هو رأى الحزب المعارض فى المانيا الغربية بعد شد وجذب طويل بين المعارضة والحكومة كاد يؤدى الى اسقاط حكومة فيلى برانت والغاء المعاهدتين وبالتالى الغاء كل ترتيبات الاتفاقية الرباعية بالنسبة لبرلين الغربية وما ينتج من ذلك التصرف من عرقلة خطط أمريكا تجاه الشرق عموما وكذا خطط روسيا بالتبعية .

لقد حاولت عرض وجهات النظر المختلفة المتعلقة بمعـاهدة موسـكو اغسطس ١٩٧٠ ولمـا كانت معاهدة موسكو قد شملت عناصر تبلورت بعدئذ تفاصيلها فى معاهدة وارسو ديسمبر ١٩٧٠ بحيث أصبح الموضوع كله وحدة

واحدة متكاملة فانني أجد من الانسب متابعة تكملة بحث وضع المعاهدتين معا ومتعلقاتهما بمزيد من التعمق بعد سرد معاهدة وارسو فى الفقرة التالية .

معاهدة وارسو ١٩٧٠

اعاد مؤتمر فرساى عام ١٩١٩ انشاء دولة بولندا من جديد وأعيدت لها أراض كانت سابقا من صلب كيانها وأخرى جديدة اقتطعت من روسيا والمانيا والنمسا عقب هزيمة هذه الدول الأخيرة وأثر انسحاب روسيا من الحرب عام ١٩١٧ واعتلاءالبولشيفية الحكم . وكما سبق أن ذكرت فقد عوملت روسيا فى معاهدة فرساى وكأنها احدى الدول المعادية المهزومة واقتطعت منها أراض شكلت منها دولاً وأخرى ضمت لدول مجاورة .

خطط مؤتمر فرساى لبولندا ممرا عبر بعض الأراضى الألمانية ليجعل لها منفذا على بحر البلطيق كما حول مدينة « دانزيج » الالمانية الى مدينة حرة لتكون ميناء لبولندا ونتج عن ذلك أن انقطع الاتصال المباشر بين « أقليم بروسيا الشرقية الألمانية » وبين ألمانيا وأصبح هذا الاقليم يقع بعيدا عن ألمانيا دون تواجد اتصال برى مباشر بينه وبين ألمانيا ذاتها .

وفى عام ١٩٢٠ نشبت حرب بين بولندا وروسيا احتلت خلالها بولندا أقليم « جاليسيا الشرقى » وهو اقليم روسى . ووافقت روسيا فى معاهدة « ريجا » على ان تضم بولندا أقليم « جاليسيا الشرقى» هذا اليها . وتوسعت أراضى بولندا بموجب هذا الموقف الجديد واتجهت حدودها الشرقية القديمة نحو الشرق بموجب احتلالها لاقليم « جاليسيا الشرقى » . وكانت روسيا البولشيفية قد اغلقت الابواب على نفسها منذ نهاية ١٩١٧ للعمل على توطيد حكم الطبقة العاملة ولبناء نهضتها الاقتصادية الشاملة ولذلك قبلت قرارات مؤتمر صلح فرساى ومعاهدة « ريجا » حيث لم يكن أمامها وسيلة لاعتراض هذه التصرفات .

وبالعودة لعام ١٩٣٩ عندما عقد هتلر معاهدة عدم اعتداء مع روسيا فى ٢٣ اغسطس ١٩٣٩ وذلك بعد أن ضم هتلر اليه النمسا فى ١٢ مارس ١٩٣٨ واقليم السوديت ـ هو جزء من تشيكوسلوفاكيا ـ فى أول أكتوبر ١٩٣٨ ثم ضم بقية دولة تشيكوسلوفاكيا فى ١٤ مارس ١٩٣٩ نجد أن هتلر بتوقيعه معاهدة عدم الاعتداء مع روسيا فى ٢٣ اغسطس ١٩٣٩ كان يهدف الى تثبيت روسيا وجعلها لا تتحرك ولا تعمل من أجل التدخل لأن هتلر كان ينوى الهجوم على بولندا ليستعيد الممر البولندي الذي يفصل ألمانيا عن أقليم بروسيا

الشرقية الالمانية وليستعيد مدينة دانزيج الالمانية التى كان مؤتمر فرساى ١٩١٩ قد سلخها من المانيا وجعل منها مدينة حرة تعمل على خدمة بولندا وكان هتلر يهدف الى احتلال كل بولندا . وعليه فقد أراد هتلر الا تتحرك روسيا فى هذه الاثناء خاصة وان حربه ضد بولندا كان جزء منها سيدور بجوار حدود روسيا وان اى تحرك روسى حتى أن لم يكن يهدف قوات هتلر سيربك القوات النازية ويفسد خطط هتلر التى كانت ترمى الى احتلال بولندا عن طريق الحرب الخاطفة التى ترتكز على التركيز وحشد القوى والمناورة .

وقد حوت معاهدة عدم الاعتداء بين هتلر وروسيا على ملحق سرى تعهد فيه هتلر باقتسام بولندا مع روسيا وذلك بأن يعطى هتلر لروسيا جزءا من اراضي بولندا بعد أن ينتهى هتلر من احتلالها ووافقت روسيا خاصة وان هذا الجزء من اراضى بولندا التى وعدها هتلر به كان يحتوى اقليم « جاليسيا الشرقى » بالاضافة الى بعض اجزاء اخرى طفيفة من بولندا .

وفى اول سبتمبر ١٩٣٩ أى بعد اسبوع من توقيع هتلر لمعاهدة عدم الاعتداء مع روسيا تقدمت القوات النازية واحتلت بولندا حتى خط التقسيم الذى تم الاتفاق عليه مع روسيا بعد أن هزمت القوات المغيرة ، كل مقاومة بولندية ومن ثم تقدمت القوات الروسية واحتلت أجزاء من أراضى بولندا حتى مجرى انهار « سان » و « ناريف » و « بيلكا » وفى ٢ نوفمبر ١٩٣٩ ضمت روسيا هذه الأراضى رسميا الى أراضي الدولة الروسية عدا مقاطعة بولندية تسمى « فيلنو » .

وكان الجيش البولندى قد قاوم قوات هتلر بشجاعة منقطعة النظير رغم انه لم يكن مسلحا تسليحا حديثا ولم يكن تعداد الجيش البولندى يزيد عن نصف مليون جندى فى الوقت الذى هجم فيه هتلر بعدد مليون ونصف جندى مسلحين باحدث الأسلحة . وقاومت العاصمة البولندية وارسو بشجاعة نادرة وتكبدت خسائر جسيمة . هذا وضم هتلر قرابة ربع مساحة بولندا الى المانيا فى ٨ اكتوبر ١٩٣٩ وهى مساحة تقدر ...٣٢٠٠ ميل مربع وانشا هتلر فى مساحة اخرى تقدر ...٣٩٠٠ ميل مربع كيانا بولنديا عاصمته وارسو ووضع تحت الاحتلال الالمانى . وضمت روسيا اليها مساحة من بولندا تقدر ...٧٩٠٠ ميل مربع . هذا عدا جزء بسيط من بولندا ضمه هتلر الى دولة ليتونيا وهذا قبل أن تعيد روسيا ليتونيا وبقية الدول الساحلية الاخرى ــ لاتافيا وأستونيا ــ الى روسيا من جديد حيث انهم اصلا من الاراضى الروسية التى سلخها مؤتمر صلح فرساى من روسيا .

أن حرب هتلر ضد بولندا أرغمت انجلترا وفرنسا الى اعلان الحرب ضد هتلر فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ وتواجدت بريطانيا فى موقف حرج بالنسبة لبولندا وهى التى سبق لها أن ضمنت سلامة بولندا مع فرنسا ازاء تلك الأراضى التى ضمتها روسيا اليها ـ بصرف النظر عن الطريقة التى تحصلت بها روسيا على هذه الأراضى ـ خاصة وان بريطانيا مقتنعة أن هذه الاراضى تخص روسيا من الاصل . فما كان من لورد هاليفكس وزير خارجية بريطانيا الا أن اعلن فى اكتوبر ١٩٣٦ ان ما ضمنته روسيا اليها يطابق فى قدر كبير ما سمى دوليا فى ١١ يوليو ١٩٢٠ « بخط كارزون » .

وتعود قصة خط كارزون الى عام ١٩٢٠ عندما وجدت بريطانيا انه من الاوفق أن تعيد بولندا الى روسيا مساحة محترمة من الاراضى الروسية التى سبق لبولندا أن ضمتها اليها من جراء حربها مع روسيا على أن يفصل بالتالى بينهما خط حدود حدده اللورد كارزون وزير خارجية بريطانيا وقتئذ وسمى بخط كارزون الا أن هذا المشروع لم ير النور منـذ ذلك الحين وظلت بولندا محتفظة بهذه الأراضى .

وكانت بريطانيا فى بداية الحرب العالمية تكتفى بحربها ضد هتلر نتيجة غزوه لبولندا ولا تريد أن تجابه أو تعادى روسيا من جراء استيلائها على هذه الاراضى لان بريطانيا كانت مقتنعة نوعا ما بأن روسيا لها أحقية فى حيز من هذه الاراضى أيضا كانت بريطانيا لا تريد أن تطالب روسيا بشىء من هذه الاراضى فى بداية الحرب حتى لا تثير حساسيات معها يمكن ان يستفيد منها هتلر بل كانت تريد أن تتحفظ على روسيا حتى يزداد تشكك وفضول هتلر تجاه روسيا وهو الموقف الذى يمكن افتراضيا أن يساعد بريطانيا أثناء سير الحـرب .

وفى الجانب الآخر فان بريطانيا لم تتعهد بصراحة لبولندا قبل الحـرب بضمان حدود بولندا بل تعهدت بضمان سلامة بولندا وسلامة مصالحها الحيوية وبذلك وجدت بريطانيا لنفسها مخرجا قانونيا نوعيا من أجل استمرار مساندة اتجاهاتها السابقة والتى ايدتها منذ ١٩٢٠ والخاصة بخط كارزون حتى ترضى الاتحاد السوفيتى الذى هاجمه هتلر فى ٢٢ يونيو ١٩٤١ . واثناء زيارة لانطونى ايدن وزير خارجية بريطانيا لموسكو فى ديسمبر ١٩٤١ ابلغه ستالين انه يقبل بعد انتهاء الحرب ان يكون خط كارزون هو خط الحدود بين روسيا وبولندا على أن تعوض بولنـدا عما ستفقده فى الشرق بأن تمتد حدودها الغربية الى الغرب أكثر مما كانت عليه وتتوسع على حساب أراضى المانيا الى أن تقف حدودها الغـربية عند خط نهر الاودر شمالا والتقائه مع

نهر نييس جنوبا . ومن هنا نشأ اصطلاح خط الاودر نييس . وافقت بريطانيا على الفكرة كمبدأ ولم تقبلها تماما حكومة بولندا فى المنفى وهى التى تشكلت فى لندن عقب انهيار بولندا .

نشأت بعض الخلافات فى وجهات النظر بين روسيا وحكومة بولندا فى المنفى ادت الى ان قطعت روسيا علاقاتها معها فى ٢٥ ابريل ١٩٤٣ وافادت روسيا انها لن تعترف بهذه الحكومة كممثلة لبولندا وانزعج تشرشل لموقف روسيا هذا خاصة انه كان يؤيد حكومة بولندا فى المنفى التى كان يتراسها سيكورسكى الا أنه اضطر ان يترك العاصفة تمر خاصة وكانت روسيا فى منتصف ١٩٤٣ قد حررت اجزاء من اراضيها وكانت تقود معارك ضارية ضد قوات هتلر التى كانت تتراجع الا انها كانت تبدى مقاومة شديدة .

وفى مؤتمر طهران الذى انعقد فى نهاية نوفمبر ١٩٤٣ استطاع ستالين ان يقنع روزفيلت وتشرشل بشأن حدود بولندا الشرقية والغربية . ولم يتمكنا من رفض آراء حليفهم الذى كان قد تحمل الكثير والذى كان يقاتل فى أعرض جبهة عرفتها الحروب الحديثة اذ كانت تمتد لقرابة ٢٨٠٠ ميل عندما وصل الزحف الألمانى أقصاه فى نوفمبر ١٩٤٢ وأصبحت تقارب ٢٠٠٠ ميل فى نهاية العام التالى عندما بدأت القوات الألمانية فى الانسحاب . وصدر عن الرؤساء الثلاثة قرار فى نهاية مؤتمر طهران جاء به :

« يجب أن نقر كمبدأ ان مهد الامة البولندية وحدود دولة بولندا ستكون محددة بين خط كارزون وبين خط الاودر وستشمل بروسيا الشرقية الألمانية واوبين .. » وبذلك حدد الحلفاء سياسيا مبدأ حدود بولندا .

عبرت القوات الروسية يوم ٤ يناير ١٩٤٤ الحدود البولندية لما قبل الحرب العالمية الثانية واقتربوا من خط كارزون وفى نهاية يوليو ١٩٤٤ كانت روسيا قد حررت نصف بولندا وفى ٢٢ يوليو ١٩٤٤ تشكلت « اللجنة البولندية للتحرير الوطنى » « وهى لجنة بولندية اشتراكية وتولت مسئولية حكم بولندا وأيدت روسيا هذه اللجنة . واعلنت بعدئذ هذه اللجنة التى تم تسميتها « بلجنة لوبلان » أن حدود بولندا الشرقية مع روسيا هى خط كارزون وان حدود بولندا الغربية تستند على خط الأودر وبذلك اقرت هذه اللجنة لروسيا قانونية ضم الأراضى الروسية التى كانت بولندا احتلتها عام ١٩٢٠ . كانت التطورات هذه التى تمت فى بولندا بمثابة ضربة قاضية لحكومة بولندا فى المنفى والتى كان يتراسها وقتئذ ستانيسلاس ميكو لجزيك فقدم الأخير استقالته من رئاسة هذه الحكومة فى نوفمبر ١٩٤٤ وتعرضت الحكومة هذه بعدئذ تدريجيا للزوال .

وفى مؤتمر يالتا فى بداية فبراير ١٩٤٥ أى قبل تسليم ألمانيا بثلاثة اشهر كانت القوات الروسية توالى انتصاراتها وكانت قد حررت كل بولندا حتى خط الاودر نييس وكانت لجنة لوبلان قد تحولت منذ يناير ١٩٤٥ الى حكومة مؤقتة لبولندا . وفى هذا المؤتمر حاولت انجلترا وأمريكا أن يكون موقفها بشأن موضوع حدود بولندا أكثر تحفظا عن موقفها فى مؤتمر طهران السابق. وكان مؤتمر يالتا قد شهد بداية الجدل بين الحلفاء الثلاث ـ انجلترا وامريكا من جانب وروسيا فى الجانب الآخر ـ فى الوقت الذى كانت فيه القوات الروسية تتقدم منتصرة فى شرق أوربا وقوات حلفاء الغرب تتقدم هى الأخرى منتصرة فى غرب أوربا . واتفق تشرشل وروزفيلت وستالين على تطعيم الحكومة المؤقتة البولندية التى انبثقت عن لجنة لوبلان ببعض الشخصيات البولندية التى تعيش فى المنفى وصـــدر عن مؤتمر يالتا قـرار بشأن حدود بولندا الا انه لم يكن بوضوح قرار مؤتمر طهران وكانت انجلترا وامريكا تؤيدان هذه الصيغة من أجل ترك موضوع التحديد النهائى لحدود بولندا وبالذات الغربية الى مؤتمر معاهدة الصلح وجاء الآتى بعد فى قرارات مؤتمر يالتا فيما يخص بولندا :

« اتفق رأى الحكومات الثلاث أن تسير حدود بولندا الشرقية مع خط كارزون مع احداث بعض الدخلات بها لمسافات من ٥ الى ٨ كيلومتر لصالح بولندا ووافقوا على أن بولندا يجب أن يتم تعويضها بتعويضات أقليمية من الاراضى التى فى الشمال وتلك التى فى الغرب واتفقوا أن التحديد النهائى للحدود الغربية لبولندا يجب ان يؤجل الى حين انعقاد مؤتمر الصلح ... »

ويتضح أن قرارات مؤتمر يالتا بالنسبة للحدود البولندية لم تكن بحرارة ولا بوضوح مؤتمر طهران بل تمثل تراجعا من جانب امريكا وانجلترا خاصة وقد اقترحوا أن تعطى لبولندا بعض المساحات عبر خط كارزون ولم يحددوا حدود بولندا الغربية من انها تستند الى خط الأودر نييس مثل ما جاء فى طهران بل فقط أشاروا الى ضرورة تعويض بولندا وذكروا أن التعويض يكون من الأراضى الواقعة فى الشمال اى من اقليم بروسيا الشرقية الألمانية وان لم يذكروا ذلك صراحة وأفادوا أيضا أن تعوض بولندا بأراضى من تلك الواقعة فى الغرب ولم يحددها القرار من انها تلك الواقعة شرق خط الأودر نييس . واتسم القرار بالشمول وبرزت به نقطة احالة موضوع الحدود الغربية لبولندا الى مؤتمر معاهدة الصلح مع ألمانيا . هذا وتشكلت فى بولندا فى ٢٨ يونيو ١٩٤٥ حكومة جديدة من عناصر مختلفة سميت « بحكومة الوحدة الوطنية » .

تولى ترومان رئاسة الولايات المتحدة فى ١٣ أبريل ١٩٤٥ بعد وفاة روزفيلت

وسبق أنذكرت مؤخرا تفاصيل انعقاد مؤتمر بوتسدام الذى انعقد من ١٧ يوليو حتى ٢ اغسطس ١٩٤٥ والذى فجرت امريكا خلاله قنبلتها الذرية وقد جاء فى قرارات بوتسدام بالنسبة لبولندا القرار التالى :

« تشاور الرؤساء الثلاثة مع الحكومة البولندية المؤقتة للوحدة الوطنية بشأن التوسع فى الأراضى التى يجب على بولندا أن تستفيد منها شمالا وغربا . وقد تم استقبال رئيس مجلس وزراء بولندا وأعضاء الوزارة البولندية المؤقتة لوحدة الوطنية بمعرفة المؤتمر حيث أبدوا وجهة نظرهم فى هذا الشأن . ويؤكد رؤساء الحكومات الثلاث الراى بأن التحديد النهائى للحدود الغربية البولندية يجب أن يتم وقت انجاز الصلح .

واتفق الرؤساء الثلاثة والى حين التخطيط النهائى للحدود الغربية البولندية ـ فان الاراضى الالمانية السابقة التى تقع شرق خط يبدأ من بحر البلطيق وغرب مدينة سوينمود وينزل على طول مجرى نهر الادور حتى مجرى رافده نهر نييس الغربى والى حدود تشيكوسلوفاكيا ويدخل فى هذه المنطقة جزء من بروسيا الشرقية الغير موضوعة تحت الادارة الروسية كما اتفق عليه مسبقا فى مؤتمر القرم وتشمل هذه المنطقة أيضا مدينة دانزيج المدينة الحرة السابقة ـ فان هذه الاراضى سوف توضع تحت الادارة البولندية ولهذا الغرض لا تكون هذه الاراضى وكأنها تشكل جزءا من منطقة الاحتلال السوفيتية فى المانيا . . » .

ثم جاء فى البيان امور بالنسبة لنقل الأهالى الألمان من هذه المنطقة الى داخل المانيا وهى تشير الى ضرورة اجراء عملية النقل بطريقة منظمة وانسانية كذا اشار البيان الى جحافل الألمان التى نزحت من تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر داخل المانيا والعمل على توزيعهم على قطاعات احتلال الحلفاء الاربع فى المانيا . وبعد سنوات وعند قيام جمهورية المانيا الديمقراطية وقعت حكومة المانيا الشرقية مع الحكومة البولندية اتفاقا سمى « باتفاق جورليتز » وقع يوم ٦ يوليو ١٩٥٠ اعترفت فيه المانيا الشرقية بأن شريط الأراضى الألمانية الواقع شرق خط الأودر نييس هى أراضى تابعة لبولندا واعترفت بأن خط الأودر نييس كما جاء فى قرارات بوستدام يشكل حدود بولندا الغربية . هذا ويوجد فى هذه الأراضى حتى الآن ما يزيد عن نصف مليون المانى مكثوا بها بعد أن نزح عنها ما يقرب من ٩ مليون المانى . وكان برلمان بولندا قد ضم فى ١٢ يناير ١٩٤٩ جميع الأراضى الالمانية الواقعة شرق خط الاودر نييس الى دولة بولندا . واحتجت المانيا الغربية على هذا الاجراء واعلن وقتئذ ايديناور :

« ان اتفـاق بوتسدام نص بالحرف بأن الرؤساء الثلاثة عادوا التأكيد بأن التحديد النهائي للحدود الغربية لبولندا سيتم وقت اجراءات الصلح . ولذلك فاننا لا نقبل بترا مقدما لهذه الاراضي بواسطة اتفاق بين الاتحـاد السوفيتي وبولندا ... اننا لن نتوانى عن ابراز حقوقنا في هذه الأراضي .. »

كذلك رفضت المانيا الغربية اتفاقية جولينز التي اعترفت فيها المانيا الشرقية بخط الاودر نييس كحدود غربية لها وصدر عن مجلس نواب المانيا الغربية اعلانا باسم جميع احزاب المجلس ـ عدا الحـزب الشيوعي به ـ عارضت فيه هذه الأحزاب التصرف الألماني الشرقي هذا واعتبرته مخالفا لبوتسدام واوضحت أن ادارة بولندا لهذه الأراضي الألمـانية ليست الا ادارة مؤقتة لحين انعقاد مؤتمر الصلح . وفي نهاية ١٩٥٣ أعلن أيديناور امام مجلس النواب ،

« ... ايماء الى التصريحات المتعددة في البرلمان فان شعب المانيـا لن يعترف أبدا بالحدود الغربية المدعوة لبولندا ولكنني ارى أن المواضيع ذات الصلة بخط الأودر نييس لا يجب ان تحل باستخدام وسائل القوة بل فقط بموجب الوسائل السلمية ... »

وفي نفس الاطار الخاص بعدم اللجوء الى استخدام القوة لحل المشاكل الاقليمية المتعلقة بألمانيا اعلنت حكومة المانيا الاتحادية في ٣٠ اكتوبر أثناء اجتماع الدول التسع في مؤتمر لندن :

« بمناسبة انضمام المانيا الاتحادية لمعاهدة حلف الاطلنطي ولمعـاهدة بروكسيل فان جمهورية المانيا الاتحادية تتعهد بأن تمتنع عن أي عمل لا يتمشى مع الهدف الدفاعي لهذه المعاهدات . وتعلن المانيا الاتحادية بصفة خاصـة انها تتعهد أن لا تلجأ الى القوة لاعادة توحيد المانيا أو لتعديل الحدود القائمة في جمهورية المانيا الاتحادية وان تحل بالطرق السلمية كل مشاكل تنشأ بين المانيا الاتحادية واي دولة أخرى ... »

كانت روسيا قد أعلنت في ٢٥ يناير ١٩٥٥ عن إنهاء حالة الحرب مع المانيا وذلك وقت ان كانت تجرى اجراءات انضمام المانيا الغربية إلى أحلاف الغرب وبعد ان صدر عن وكالة تاس بيانها المؤرخ ١٥ يناير ١٩٥٥ بشـأن توحيد المانيا وقد انهت بولندا أيضا حالة الحرب بينها وبين المانيا في ١٨ فبراير ١٩٥٥ وجاء الآتي بعد في الاعلان البولندي :

« ... أن ١٥ عاما قد مرت منذ أن هاجمت القوات الألمانيـة الهتلرية بولندا ... ان الحل السلمي للمسألة الألمانية هو من المصالح الحيوية للشعب

البولندى .. أن جمهورية بولندا الشعبية وقد أقامت علاقات صداقة مع جمهورية المانيا الديمقراطية تود تقويتها .. وجمهورية بولندا الشعبية تأمل اقامة علاقات ودية وحسن جوار مع كل الشعب الألمانى على اساس الحدود السلمية للاودر والنييس ويعلن مجلس الأمة : عن انهاء حالة الحرب بين جمهورية بولندا الشعبية والمانيا وعن اقامة علاقات سلمية بين جمهورية بولندا الشعبية والمانيا وعن متابعة جمهورية بولندا الشعبية لتصفية مشاكل الحرب مع المانيا بموجب حلول سلمية ... »

ولم تكن هناك أصداء مواتية من جانب المانيا الاتحادية التى كانت تتمسك بموقفها تجاه حدود الأودر نييس والتى كانت تصــــفها بأنها حدود ادارية لبولندا قررها نها مؤتمر بوتسدام لحين معاهدة الصلح وانها ليست حــدود دولة . . هذا وقد حاول ايديناور فى منتصف ١٩٥٧ اقتراح ضم الأراضى الالمانية التى تقع شرق الاودر نييس والتى كانت بولندا قد ضمتها اليها بأن تضم الى الاتحاد الاوربى الغربى للفحم والصلب والى السوق الأوربية المشتركة ككيان قائم الا أن بولندا ردت على الفور ورفضت تعديل الوضع القائم لهذه الاراضى واعلنت أن ذلك يعد انتهاكا لسلامة الأراضى البولندية وكعمل لسلب اقاليم بولندية . وفى يناير ١٩٥٩ قدم الاتحاد السوفيتى مشروع اتفاقية صلح مع المانيا الغربية ومع المانيا الشرقية نصت المادة ٨ منه أن تعتبر حدود المانيا تلك القائمة فى أول يناير ١٩٥٩ .. وان تتنازل المانيا الغربية رسميا عن مطالبها بالمقاطعات الالمانية التى شرق خط الأودر نييس والتى ضمت لبولندا. الا أن المانيا الاتحادية رفضت مثل هذا المشروع وقتئذ .

استمر وضــع الشــد والجذب بين بولنــدا والمانيا الاتحادية : الأولى تطالب بتأييد قانونية ضمها للاراضى الألمانية شرق خط الاودر نييس والثانية توضح أن هذا المطلب غير قانونى لانه قائم على قرارات للحلفاء تتطلب موافقة الأطراف المعنيــة بالأمر عليه فى معاهدة للصلح . ولم يظهــر فى الأفق المرئى ما يشير الى افتراض انعقاد مثل هذه المعاهدة . وتتابعت الاحداث الى أن جاء عام ١٩٦٩ المسمى بعام الانفتاح على الشرق ووقعت المانيا الاتحــادية معاهدة موسكو فى اغسطس ١٩٧٠ وتعتبر هذه المعاهدة بانها المعاهدة الام تلتها معاهدة المانيا الاتحادية مع جمهورية بولندا الشعبية والتى وقعت فى ٧ ديسمبر ١٩٧٠ وقد نصت المعاهدة على التالى :

« ان جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية بولندا الشعبية.

— بعد أن قررتا أن هناك أكثر من ٢٥ عاما قد انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية التى كانت بولندا أولى ضحاياها والتى تسببت فى آلام كبيرة لشعوب العالم

— واعين انه من واقع نمو جيل هذه المدة فى البلدين فانه يجب أن يضمن له مستقبلا آمنا .

— داعين الى خلق أسس دائمة للتعايش السلمى ولنمو علاقات طبيعية وحسنة بينهما .

— باحثين عن تقوية السلام والأمن فى أوربا .

— موقنين ان عدم انتهاك الحدود واحترام سلامة الأراضى وسيادة كل دول أوربا من واقع حدودها الحالية يمثل الشرط الأساسى للسلام .

قد اتفقتا على ما يلى :

المادة الأولى :

١ — ان جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية بولندا الشعبية متفقتان فى ملاحظة ان خط الحدود القائم والذى تحدد مساره فى الفقرة ٩ من اتفاقيات بوتسدام ٢ أغسطس ١٩٤٥ يشكل حدود الدولة الغربية لجمهورية بولندا الشعبية (والمسار يبدأ من بحر البلطيق مباشرة غرب سيونموند متبعا نهر الأودر حتى ملتقى رافد نييس دى لوزاس متبعا مجرى الأخير حتى حدود تشيكوسلوفاكيا) .

٢ — تؤكد الدولتان عدم انتهاك حدودهما القائمة فى الحاضر والمستقبل وتتعهدان بتبادل الاحترام الغير مشروط لسلامة أراضيهما .

٣ — وتعلنان أنه لا توجد لدى أى منهما تجاه الأخرى اى مطالب اقليمية ولن تثيرا تلك المطالب فى المستقبل .

المادة الثانية :

١ — ان جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية بولندا الشعبية ستتوخيان — فيما يخص علاقاتهما المتبادلة وفى المسائل الخاصة بحماية أمن أوربا والعالم — اهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

٢ — وبالاحالة وطبقا للمادة الأولى والثانية من ميثاق الأمم المتحدة فانهما سوف تسويان خلافاتهما بواسطة الوسائل السلمية وستمتنعان عن اللجوء الى التهديد باستخدام القوة أو استخدام القوة فى المسائل التى تمس السلامة الأوربية والدولية وايضا فيما يخص علاقاتهما المتبادلة .

المادة الثالثة :

١ - ان جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية بولندا الشعبية سوف تتخذان خطوات أخرى تهدف الى اعادة علاقاتهما المتبادلة الى مجراها الطبيعى تماما وتطوير نموها وهى أمور تشكل هذه المعاهدة اسسها المتينة .

٢ - وتتفقان ان توسيع تعاونهما فى مجال العلاقات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية وخلافه هو من مصلحتهما المشتركة .

المادة الرابعة :

ان هذه المعاهدة لا تؤثر على الاتفاقيات الدولية الثنائية أو الجماعية المنجزة مسبقا بواسطة الطرفين المتعاقدين أو تلك التى تخصهما .

المادة الخامسة :

تحتاج هذه الاتفاقية الى أن يتم التصديق عليها وتصبح نافذة المفعول فى اليوم الذى يتم فيه تبادل وثائق التصديق . ويجرى هذا التبادل فى بون

وقعت فى وارسو يوم ٧ ديسمبر ١٩٧٠ ..

عن جمهورية المانيا الاتحادية :

(فيلى برانت - فالتر شييل)

عن جمهورية بولندا الشعبية :

(جوزيف سيرانكيفيتش - ستيفان جيدريشوسكى)

كانت المانيا الاتحادية قد وقعت يوم ١٨ نوفمبر ١٩٧٠ على المعاهدة مع بولندا بالأحرف الأولى وفى ١٩ نوفمبر ١٩٧٠ سلمت حكومة بون نص المعاهدة الى سفراء الدول الغربية الثلاث فى بون - فرنسا وبريطانيا وأمريكا - رفق خطاب من لديها تبلغ فيهالدول الثلاث بأمر المعاهدة التى وقعتها بالأحرف الأولى وتفيدهم أنها أوضحت لحكومة بولندا أثناء التفاوض معها أن المانيا الاتحادية تعتبر ان هذه المعاهدة لا يمكنها ولن يمكنها أن تؤثر على حقوق ومسئوليات الدول الأربع - فرنسا بريطانيا أمريكا وروسيا - تجاه المانيا بموجب سابق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بينهم فيما يخص المانيا وانها أبلغت بولندا أيضا أن المانيا الاتحادية توقع على تلك المعاهدة بصفتها ممثلة لالمانيا الاتحادية فقط اى ليست بصفتها ممثلة لكل المانيا .

هذا وقد رد فى نفس اليوم سفراء الدول الغربية الثلاثة بخطاب من لدى كل منهم مؤرخ ١٩ نوفمبر ١٩٧٠ على خطاب المانيا الاتحادية عاليه . وجاء فى رد الدول الغربية أنها علمت بنصوص المعاهدة وانها تعتبر ان هذه المعاهدة

لا تؤثر ولن تؤثر على حقوق ومسئوليات الدول الاربع ـ فرنسا بريطانيا امريكا وروسيا ـ تجاه المانيا بموجب سابق الاتفاقيات والمعاهدات بينهم فى هذا الشأن . هذا وسلمت حكومة بون الى حكومة بولندا يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٧٠ فى وارسو صورة من المذكرة التى تبادلتها بون يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٠ مع الدول الغربية الثلاث ورد الدول الغربية الثلاث الذى يؤكد تمسكهم بسابق حقوقهم تجاه المانيا بالاشتراك مع روسيا وقد تم التوقيع النهائى على المعاهدة بعد ذلك فى يوم ٧ ديسمبر ١٩٧٠ ولم تعترض بولندا على ما سلمته لها حكومة بون من صور للمذكرات المتبادلة بين الأخيرة والدول الغربية الثلاث ..

واذا كانت بولندا قد اعترضت أو رفضت محتويات هذه المذكرات لكانت رفضت التوقيع النهائى على معاهدتها مع المانيا الاتحادية أو طلبت تعديل بعض بنودها كأن يشار بها مثلا ان الدول الغربية الثلاث ليست مسئولة عن محتويات هذه المعاهدة لأن واقعة تسليم المذكرات الغربية لبولندا رسميا جاءت قبل التوقيع النهائى ـ ورغم انه اجراء من جانب واحد بالنسبة لبون ـ فانه اجراء له أركان وقد يبدل نوعا ما فى المدلول القانونى لبعض بنود هذه المعاهدة بحيث لا يجعلها نهائية التفسير . الا ان بولندا وقعت على المعاهدة نهائيا يوم ٧ ديسمبر ١٩٧٠ الأمر الذى يشير ان بولندا كانت تعلم بهذه التصرفات مسبقا ومن الطبيعى ان كانت روسيا تعلم بها أيضا ووافقت على خطواتها . واعتقد اذا ما صحت هذه التقديرات فان الصيغة التى وصلت اليها المعاهدة هى الحد الأدنى لما تمكن الجميع من الاتفاق عليه لأنه بدون ذلك لكان الوضع قد استمر كما هو عليه بين الشرق والغرب .

وتكملة لآراء المانيا الغربية السابق ذكرها ازاء معاهدتى موسكو ووارسو من انهما لا تعتبران اعترافا قانونيا بالنسبة لخط الأودر نييسه وبالنسبة لحدود المانيا الديمقراطية وان المعاهدتين لا تؤثران على أى معاهدة صلح المانية يحتمل ابرامها فى المستقبل وانهما لا تخلقان أساسا قانونيا للحدود القائمة الآن فى المانيا بشطريها ، فقد ظهرت أصوات تؤيد هذا الموقف وتفيد أن بعض ما جاء فى معاهدة وارسو يؤكد هذه الآراء . لقد جاء فى المادة الرابعة من معاهدة وارسو : « ان هذه المعاهدة لا تؤثر على الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية المنجزة مسبقا بواسطة الطرفين المتعاقدين أو تلك التى تخصهما » فمن مدلول العبارة (أو تلك التى تخصهما) يمكن قانونا أن تشير هذه العبارة الى الاتفاقيات التى سبق أن عقدت بين الدول الأربع ـ فرنسا انجلترا أمريكا وروسيا ـ بشأن المانيا . وعليه فان اتفاق

رأى هـذه الدول الاربع او معارضة عدد منها يمكنه أن يؤثر على ما جاء فى معاهدة وارسو وايضا على معاهدة موسكو بالتبعية لان المـانيا الاتحادية التى هى جزء من المـانيا ما زالت قانونا خاضعة لمسئوليات الدول المنتصرة بالنسبة لمعاهدة صلح مستقبلة رغم انها تتمتع بسيادتها وعليه فان المـانيا الاتحـادية لا يمكنها أن تأتى بمفردها باجراء ما يمكن أن ينم عنه تبديل فى خريطة المانيا لمـا قبل الحرب الا فى نطاق معاهـدة للصلح وبحضور وموافقة الدول الاربع مجتمعة حتى يصبغ التبديل بالصفة الشرعية النهائية وهـذا الوضع ينطبق أيضا على المـانيا الشرقية . ورغم ان اتفاقية الأمن الأوربى الموقعة عام ١٩٧٥ قننت الحدود القائمة الا انها سمحت بامكانية تعديل هذه الحدود بالطرق السلمية وبرضاء الأطراف المعنية وهو الأمر الذى استجد على هاتين المعاهدتين فى شأن الحدود الأوربية .

وعليه لا يمكن اعتبار موافقة الدول الغربية الثلاث على اتفاقيتى موسكو ووارسو وارسالها بمذكرات بذلك المعنى لالمانيا الاتحادية وتسليم المانيـا الاتحادية لهذه الموافقات الغربية لموسكو ومن ثم لبولندا لا يمكن اعتباره وكانه يحل محل وضع معاهدة الصلح وقد تحفظت الدول الغربية الثلاث فى موافقاتها هذه بأن هذه الموافقات لا تبدل من حقوق ومسئوليات القوى الأربع وذلك يعتبر تحفظا قانونيا بأن موافقتهم هذه ليست نهائية ولا يمكن أن تعتبر نهائية بل هى وقتية أى مرحلية . ومن الواضح أن هذا الموقف يخدم المانيا الاتحادية على المدى الطويل ولا يضفى صفة الشرعية المطلقة لتصرفاتها وهذا رغم انها صبغتها هى فى داخلها بالصبغة الشرعية الخاصة بها . الا أننى أفيد انه لا يمكن اغفال حقيقة ما تم فعلا .

لقد استظلت الآراء الالمانية بهذا الموقف وبررت ان الامـور التى تتعلق بمعاهدتى موسكو ووارسو هى اقرار بأوضاع قائمة وليس اعترافا بقانونيتها وكذلك ليس اعترافا بالأمر الواقع وان معاهدة الصلح هى التى ستصدر قراراتها بقانونية الأوضاع . ويستخلص من ذلك ان حقوق الدول الأربع مجتمعة ما زالت هى التى تجب اى تصرف يقوم به طرف من الأطراف التى تولدت من داخل حيز المـانيا ما قبل الحرب . لأنه حتى اذا كانت توقفت منذ ١٩٤٨ ممارسة الدول الأربع لحقوقها ومسئولياتها ازاء المـانيا مجتمعة فان هذا لا يعتبر الغاء لهذه الحقوق وان مجرد اجتماعهم من جديد يمكنهم دوليا وقانونا من استمرار مزاولة حقوقهم بصرف النظر ان هـذا التوقف قد دام ربع قرن لأنه لم يصدر منهم جماعيا كمنتصرين ما يفيد بالغاء أو بانتهاء هـذه الحقوق . ولقـد مارست الدول الاربع حقوقها مجتمعة فى

الاتفاقية الرباعية بشأن برلين فى سبتمبر ١٩٧١ ثم أعادت الدول الأربع تأكيد حقوقها ومسئولياتها تجاه كل ألمانيا فى « الاعلان الرباعى » الذى صدر عن - فرنسا وبريطانيا وامريكا وروسيا - يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٢ وهو الاعلان الذى صدر عنهم جميعا فى يوم واحد بعد أن وقعت المانيا الغربية والمانيا الشرقية معاهدة الاساس بينهما يوم ٨ نوفمبر ١٩٧٢ .

فقد أصدرت الدول الأربع اعلانا رباعيا يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٢ - بعد أن وقعت دولتا المانيا على معاهدة الأساس بينهما - أعلنت فيه الدول الأربع أن حقوقها ومسئولياتها مستمرة فى دولتى المانيا وفى برلين وانهم سيعملون على تأييد انضمام دولتى المانيا للامم المتحدة . وهذا دليل واضح على بتمسك الدول الأربع بسابق حقوقهم فى المانيا وباستمرار هذه الحقوق حتى بعد ان تصبح الدولتان الالمانيتان اعضاء فى الأمم المتحدة . وعليه تقرر الدول الاربع رسميا - وبعد أكثر من ربع قرن - بأنها ما زالت كمنتصرة صاحبة السلطان القانونى على كل ألمانيا ، ومن الغريب أن كلا من المانيا الغربية والمانيا الشرقية تستفيد من هذا الوضع لتثبيت موقفها السياسى رغم تمتع كل واحدة منهما بسيادتها واستقلالها ، ومن هنا تعتبر المانيا الغربية أن معاهدتى موسكو ووارسو ما هما الا اقرار بالوضع الموجود دون الاعتراف به قانونا فى حين يقرر الجانب الشرقى بأنهما بمثابة اعتراف قانونى بالأمر الواقع .

كملخص عام لهذه المجادلات يجب أن نعترف ان هناك نقاطا قانونية فى وجهات النظر هذه يستحق أن توضع موضع الاعتبار وافيد ان « ملاحظة الحدود » ومن ثم تحديد مسارها كما جاء فى المادة الأولى من معاهدة وارسو هو بمثابة اعتراف قانونى من المانيا الغربية بها رغم استخدام العبارات العامة الغير دقيقة فى هذه المادة مثل تلك التى استخدمت فى معاهدة موسكو الا وهى (احترام) وحدة الدول و (اعتبار) حدودها غير قابلة للانتهاك وعليه فان المانيا الغربية رغم هذه الاعتبارات اعترفت قانونا بالحدود القائمة فى معاهدتى موسكو ووارسو الا أنها تستند فى النهاية على موقف الدول الأربع الاجماعى من هذا الاعتراف . وافيد أن اتفاقية الأمن الأوربى الموقعة عام ١٩٧٥ كررت من جديد غالبية محتويات معاهدة موسكو ومعاهدة وارسو ووضعتهما فى قالب سياسى اتسم بالشمول والأمانى وهى الاتفاقية التى وقعت عليها الدول الأربع بالاضافة الى كل الدول الاوربية وكندا وهذه الاتفاقية تعتبر « البديل السياسى » لمعاهدة صلح المانية رغم أنها ليست « البديل القانونى » لها .

معاهدة الأساس بين دولتي المانيا ١٩٧٢

نجحت حكومة المانيا الاتحادية رغم المطبات الهوائية التي احاطت بها أن تفرض نوعا من التقارب بين ما تبقى من شطرى المانيا . وكانت هذه خاتمة المرحلة الأولى من سياسة المانيا الاتحادية فى الانفتاح على الشرق وكانت أيضا مطلبا واشتراطا اشترطته . فالجميع اشترطوا ـ ما عدا المانيا الفربية ـ فلم تشترط الا حدودا مفتوحة فى برلين عبر حائطها وحدودا موارية بين شطرى ما تبقى من المانيا . وفى المقابل تحملت الكثير بل الكثير جدا .

وتصور فيلى برانت الأرضية الخلفية التى يجب أن يلتقى عليها جميع الأطراف الألمان سواء الغربيون أو الشرقيون لأنه بصرف النظر عن المذهب الاجتماعى والاقتصادى فى كل من المانيا الغربية والمانيا الشرقية فانه اذا ما سئل أحد مواطنى شطرى المانيا عن هويته لأجاب على الفور قائلا « اننى المانى » ولن يردف لها بأنه المانى غربى أو المانى شرقى أو المانى رأسمالى أو المانى اشتراكى لأن سمات أمته تسمو فوق كل مذهب وعقيدة فالمولود يولد حسب والديه وليس حسب عقيدة أى منهما حتى لو اختلفا فى العقيدة .

وعليه فقد ترجم فيلى برانت تصوراته عن الروح التى يجب أن تسود أى معاهدة بين شطرى المانيا لأن ذلك أهم من محتويات بنود مثل هذه المعاهدة فالروح باقية اما ما عداها فمصيره الزوال ان آجلا أو عاجلا .
وعلى هذا الأساس قدم فيلى برانت لفيلى ستوف رئيس وزراء المانيا الشرقية فى ثانى لقاء لهما فى كاسيل يوم ٢١ مايو ١٩٧٠ تصوراته عن روح الوحدة هذه فى وثيقة وذلك قبل ان توقع المانيا الاتحادية على أى معاهدة أو اتفاقية فى شأن الانفتاح على الشرق . لان المانيا الاتحادية كما اعتقد قبلت الانفتاح على الشرق على أساس ان ينفتح شطرا المانيا على بعضهما الآخر لأنه لا يعقل ان تمتد اليد الالمانية لنصافح الغير وايدى الألمان انفسهم ممنوعة من ان تتصافح .

ان الابقاء على هذه القطيعة كان يمثل قمة المأساة : ان الأمة الالمانية تركت مقسمة وكأنما كتب عليها ذلك . ومن هذا الموقف قدم فيلى برانت الوثيقة التالية الى فيلى ستوف لتكون كأرضية خلفية لمستقبل الامة الالمانية فى شطرى المانيا :

المـادة ١ :

ان جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المـانيا الديمقراطيـة والذى يحتوى دستوراهما على مبدأ وحدة الأمة الألمانية قد اتفقتا على توقيع اتفاقية بينهما لمعالجة السلام ومستقبل وتضامن الامة من أجل تنظيم العلاقات بين دولتى المانيا وتقوية الروابط بين مواطنى الدولتين والمســاهمة فى ازالة الخلافات الموجودة حاليا .

المـادة ٢ :

ان الاتفاقية المنشودة يجب بموجب ما سيكون عليه شكلها الدستورى ان توصل السلطات التشريعية فى كلا الجانبين الى التصديق عليها .

المـادة ٣ :

يجب أن يظهر كل جانب ارادته من أجل اقامة علاقات وثيقة على أساس حقوق الانسان والمساواة والتعايش السلمى وعدم التفرقة كقواعد عامة طبقا لقوانين كل دولة .

المـادة ٤ :

على كل جانب أن يمتنع عن التهديد باستخدام القوة ضد الآخر ويتعهد بحل المسائل المتعلقة بينهما بالوسائل السلمية ويشمل هذا الاحترام السلامة الاقليمية والحدود .

المـادة ٥ :

وعلى كل جانب أن يحترم استقلال وحرية الحكم فى كل من الدولتين فى الامور التى تؤثر على سيادتهما .

المـادة ٦ :

لا يجوز لأى من دولتى المـانيا أن تعمل بالنيابة عن الأخرى أو تمثلها .

المـادة ٧ :

يعلن الطرفان المتعاقدان ان أى حرب لن تندلع ابدا من جديد من الأرض الالمـانية .

المـادة ٨ :

يتعهدان عن الامتناع عن أى تصرفات من شأنها بث الاضــطراب فى التعايش السلمى للشعب .

المـادة ٩ :

يؤكد كل جانب عن مساندته للجهود الرامية الى نزع السلاح والاشراف على الأسلحة الأمر الذى يخدم المزيد من الأمن لأوربا .

المادة ١٠ :

يجب أن ترتكز هذه الاتفاقية على نتائج الحرب العالمية الثانية وحسب الموقف الخاص لألمانيا وللألمان الذين يعيشون فى دولتين مع أنهم يعتبرون انفسهم اعضاء أمة واحدة .

المادة ١١ :

يجب ان لا تمس الالتزامات الخاصة بالنسبة لجمهورية فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية التى هى ناتجة عن حقوق خاصة وعن اتفاقيات بين هذه القوى وهى التى لها علاقة ببرلين وبالمانيا ككل .

المادة ١٢ :

يجب احترام اتفاقيات القوى الأربع بشأن برلين والمانيا وهذا ينطبق على العلاقات التى نشأت بين برلين الغربية وجمهورية المانيا الاتحادية .

ويلتزم الجانبان تأييد القوى الأربع بشأن جعل الموقف طبيعيا داخل وحول برلين .

المادة ١٣ :

على كل جانب ان يراجع أين تقع مجالات التناقض بين تشريعات الجانبين ويحاول تعديل هذا التناقض لمنع وقوع أضرار على مواطنى كل من دولتى المانيا .

على أن يكون اساس ذلك ان واقع سيادة كلا الجانبين محددة بارض كل دولة .

المادة ١٤ :

ستتناول الاتفاقية اجراءات تمتد الى السياحة المتبادلة وتتجه الى حرية الانتقال .

المادة ١٥ :

يجب التوصل الى حل بالنسبة للمشاكل الناتجة عن انفصال العائلات

المادة ١٦ :

يجب تسهيل أمور المحافظات والمقاطعات التى لها حدود مشتركة وان تحل مشاكلها القائمة بطريقة ودية .

المادة ١٧ :

يجب أن يؤكد كل جانب استعداده من أجل تكثيف وزيادة التعاون فى مجالات النقل والبريد ووسائل الاتصال التليفونى وتبادل المعلومات فى العلوم

والتربية والثقافة والمسائل الرياضية وذلك للصالح المشترك مع فتح مفاوضات فى المسائل الفردية .

المادة ١٨ :

ان الاتفاقيات والبعثات القائمة حاليا سيستمر تطبيقها فى مجال التجارة بين كل من الطرفين ويجب ان تزداد العلاقات التجارية مستقبلا .

المادة ١٩ :

تعين كل حكومة مفوضين بدرجة وزراء وتقيم مكاتب دائمةلنواب لهؤلاء المفوضين . وسيحدد بالتفصيل امر تعين المفوضين ونوابهم . يجب ان يعطوا فرصة العمل على قدم المساواة مع سواهم من ممثلى الحكومات الأخرى مع تقديم التسهيلات والضمانات لهم .

المادة ٢٠ :

على جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية عمل الترتيبات اللازمة على أساس الاتفاقية التى ستبرم بينهما من أجل تنظيم عضويتهما وتعاونهما فى المؤسسات الدولية .

لقد اتسمت هذه النقاط بمحاولات الانفتاح بين دولتي ألمانيا ولم تحتو على مطالب أو مقترحات اندماجية فورية بين الدولتين بل اشتملت على خطوات محددة وعلى كثير من نقاط الاعداد والتجهيز لان كل دولة سنت لنفسها طوال الربع قرن المنصرم من القوانين والاجراءات ما اتسم بطابع معين مغاير لما هو فى الشطر الآخر وعليه ليس من السهل الاندماج الفورى حتى اذا كان ذلك ممكنا .

والملاحظ أن الوثيقة احتوت على بعض النقاط التى يمكن أن توصف بالحذر اى بحذر الغرب من تصرفات قد تتوقع ان يقوم الشطر الشرقى بثها بالشطر الغربى . أيضا سيكون الوضع مماثلا بالنسبة للشطر الشرقى من ان المانيا الديمقراطية قد تحذر من جراء تصرفات قد تتوقع أن تحاول المانيا الاتحادية بثها لديه . ولذلك يجب أن تمر فترة توافق ومهادنة قبل أن تطمئن وتتفتح قلوب السياسة العليا فى الشطرين وهذا رغم ان قلوب مواطنى الشطرين متفتحة وقابلة للتزاوج الفورى لأنهما من طينة واحدة ويصعب على السياسة أن تنال منهما . الا أن هناك روابط يجب أن تمر منها كل المراحل المتوقعة مهما سلمت النيات لدى الجانبين ومن حق الجانبين أن يقررا ذلك . أيضا هناك افتراض لحدوث نكسات قد تؤثر على الآمال المعقودة الا اننى أعتقد ان الشعوب ستنال مآربها فى النهاية مهما واجهت من صعاب ومن شدائد .

ووقعت المـانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية معاهدة الأساس بينهما بالأحرف الاولى يوم ٨ نوفمبر ١٩٧٢ ثم تلاها اجراء الانتخابات العامة فى المانيا الاتحادية وايد مواطنو المـانيا الاتحادية جوهر هذه الاتفاقية وما سبق ان وقعته حكومة فيلى برانت من معاهدات واتفاقيات وكان هذا التأييد بفضل الاغلبية التى تحصـل عليها حزب فيلى برانت وحزب فالتر شييل وكان ذلك تفويضا لهما بالسير فى السياسة التي وضعاها سويا تلك التى سميت بسياسة الانفتاح على الشرق وعليه استمرت حكومة فيلى برانت فى الحكم بالتعاون من فالتر شييل ووقعت المـانيا الاتحادية المعاهدة مع المانيا الديمقراطية نهائيا يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ . والآتى بعد نص هذه المعاهدة :

« اتفـاقية عن العلاقات الأسـاسية بين جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية :

ان الطرفين المتعاقدين :

— وهما على دراية بمسئولياتهما من أجل الحفاظ على السلام .
— راغبين فى المساهمة لتخفيف التوتر والعمل من أجل الأمن فى أوربا .
— عالمين بأن عدم انتهاك الحدود واحترام سلامة الأراضى وسيادة كل الدول الأوربية حسب حدودها القائمة حاليا هى شرط أساسى للسلام .
— معترفين أن على دولتى ألمانيا الامتناع عن التهديد أو استخدام القوة فى شأن علاقاتهما .
— معتمدين على الحقائق التاريخية وبدون اجحاف لوجهات نظر كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية بالنسبة للمسائل الأساسية بما فيها المسائل القومية .
— راغبين فى خلق ظروف للتعاون بين جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية لصالح شعب دولتى ألمانيا .

اتفقتا على ما يلى :

المادة الأولى :

اتفقت جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية على التنمية العادية لعلاقات حسن الجوار بينهما على أساس المساواة فى الحقوق .

المادة الثانية :

ستسترشد جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية بأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة خاصة فيما يختص بالمساواة فى سيادة الدول واحترام استقلالها ووحدة وسلامة أراضيها وحق تقرير مصيرها وحماية حقوق الانسان وعدم التفرقة .

المادة الثالثة :

اتفقت جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية طبقا لميثاق الامم المتحدة على تسوية اى منازعات بينهما بالوسائل السلمية فقط .

وتؤكدان بالنسبة للوقت الحالى ومستقبلا مبدأ عدم الاعتداء على الحدود القائمة بينهما وتتعهدان باحترام السلامة الاقليمية لكل منهما .

المادة الرابعة :

ستعمل جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية على أن لا تفترض أى من الدولتين تمثيل الأخرى فى المحافل الدولية أو أن تقوم بأداء عمل بالنيابة عنها .

المادة الخامسة :

تؤكد كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية أنهما سوف تتبعان علاقات سلمية مع الدول الاوربية وتساهمان فى أمن وتعاون أوربا .

وسوف تبذلان الجهد من أجل تخفيض القوات المسلحة فى أوربا دون السماح بأن ينشأ اخلال ما بالنسبة لأمن من يخصهم الامر :

وتؤيد جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية نزع السلاح العام والكامل تحت اشراف دولى فعال بهدف خدمة الأمن الدولى ولانجاز تحديد السلاح ونزعه خاصة بالنسبة للاسلحة النووية ذات التدمير الشامل .

المادة السادسة :

اتفقت جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية ان مبدأ سيادة القضاء فى كل من الدولتين ملزم بارض كل منهما وان تحترم كل منهما استقلال وحرية الأخرى فى شئونها الداخلية والخارجية .

المادة السابعة :

تعلن كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية عن استعدادهما لتنظيم المسائل الانسانية والعامة فى نطاق خطة اعادة علاقاتهما الى مجراها الطبيعى .

وسوف تعقدان اتفاقيات من أجل تنمية وتوطيد المعاهدة الحالية لصالحهما المشترك فى مجال التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى

والنقل والعلاقات القضائية والبريد والبرق والصحة والعلوم والرياضة ومجالات أخرى وقد وضعت التفاصيل في البروتوكول المرفق .

المادة الثامنة :

ستتبادل جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية البعثات الدائمة وسوف يكون مقرها في مكان مقر كل حكومة منهما .

وستبحث فيما بعد المسائل الأخرى المتعلقة بانشاء هذه البعثات .

المادة التاسعة :

وافقت كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية على ان هذه المعاهدة سوف لا تؤثر على المعاهدات الدولية الثنائية أو الجماعية أو الاتفاقيات التى تم انجازها فعلا بمعرفتهما أو تلك التى لها صلة بهما .

المادة العاشرة :

يجب أن يتم التصدبق على هذه المعاهدة وستكون نافذة المفعول فى اليوم التالى لتبادل وثائقها » .

لم أتمكن من سرد المعاهدات والاتفاقيات فى ملحق منفصل بنهاية الكتاب ــ كما هو معمول به فى العادة ــ لأن هذه المعاهدات هى محور وجوهر الدراسة لذا وجدت من الأوفق أن تتخلل صلب الكتاب لانني وجدتها فريدة فى نوعيتها.

وبنظرة عابرة على معاهدة الأساس بين دولتى ألمانيا نجد انها لم تشتمل على نص صريح لاهم الأركان التى كان من المتوقع أن تحتويه الا وأن كان ينص بها مثلا « أنهما ينبعان من أمة واحدة كما ينص دستوراهما عليه » . وهذا على نمط اقتراح فيلى برانت فى وثيقته التى قدمها لرئيس وزراء المانيا الديمقراطية وكان من المتوقع أن يضاف الى اقتراح فيلى برانت « انهما سيعملان من أجل تحقيق تلاقى هذه الأمة » بل لقد عولج هذا الموضوع معالجة خفيفة فى ديباجة المعاهدة جاء بها « أنهما يرغبان فى خلق ظروف للتعاون بين دولتيهما لصالح شعب دولتى ألمانيا ».

والحقيقة أن لفظ « الشعب » بعيد الواقع عن لفظ « الأمة » وعلى كل حال فلنا ان نعتبر أن ما جاء فى المعاهدة ولو أن وقعه خفيف نوعا ما الا انه يشكل تقدما بعد أن كانت القطيعة هى السائدة بين الأمة الواحدة وكانت تغذيها عوامل متنوعة أقرر أن الشطرين على مستوى المسئولية تسببا فيها وليس شطرا واحدا دون الآخر . واعترف انه كانت هناك من العوامل ما كانت فوق الطاقة الا ان ذلك كما سبق أن أشرت مسبقا مرارا كان لا يمنع من المحاولة المستميتة .

لقد جاء فى المادة الحادية عشرة من وثيقة فيلى برانت (يجب أن لا تمس الالتزامات الخاصة بالنسبةلجمهورية فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية التى هى ناتجة عن حقوق خاصة وعن اتفاقيات بين هذه القوى وهى التى لها علاقة ببرلين وبألمانيا ككل) وهذه المادة تعاود التأكيد من جديد تجاه حقوق الدول الأربع فى كل ألمانيا أى ألمانيا لما قبل الحرب وذلك للاستفادة من هذا الوضع القانونى وقد عولج هذا الموضوع فى المادة التاسعة من المعاهدة بموجب العبارة « أو تلك التى لها صلة بهما » أى بالاتفاقيات وبحقوق ومسئوليات الدول الاربع تجاه ألمانيا أى تجاه كل التعاقدات التى لها صلة بدولتى ألمانيا وبرلين الكبرى بالتبعية وعليه فان الدول الأربع يمكنها أن تحرك هذه المعاهدة اذا ما خرجت عن طريقها الذى رسموه لها أو اذا اختلفت الدول الاربع . وهذا ما يجعلنى أشير الى أن ثبات هذه المعاهدة وسا بقائها يعتمد على استمرار توافق الدول الأربع تجاه بعضهم البعض حيث أنهم لم يخلوا مسئوليتهم بعد عن ألمانيا لا بموجب مؤتمر صلح أو بموجب اعلان بانتهاء مسئولياتهم بل كما سبق أن ذكرت انهم أكدوافى اعلان رباعى صدر يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٢ استمرار حقوقهم ومسئولياتهم تجاه ألمانيا ككل اى تجاه ألمانيا لما قبل الحرب العالمية الثانية .

والسؤال الذى تردد كثيرا يقول « هل فى نطاق هذه الالتزامات الخاصة بالدول الاربع هل يجوز قانونا أن تعترف ألمانيا الاتحادية بألمانيا الديمقراطية والعكس ؟ » والاجابة هى بالايجاب لأن كل كيان أصبح له سيادة داخل حدوده ولا توجد الآن سيادة واحدة تجمعهم وعليه يجوز لأى منهم أن يعترف بالآخر وبالتالى فان اعتراف ألمانيا الاتحادية بألمانيا الديمقراطية هو اعتراف كامل وهذا بالاضافة الى أنه تجمعهم أمة واحدة نص عليها دستور كل منهما . الا أن الاعتراف هو ليس اعتراف دولة أجنبية بأخرى لانهم لم يكونوا مطلقا فى يوم من الايام اجانب عن البعض فقد كانوا قطاعات احتلال ثم تحولوا الى كيانات . وتحويلهم الى كيانين كان عن غير توصية لدى القوى المحتلة مجتمعة بل كان تصرفا انفراديا منهم يخالف القرارات التى سبق أن اتخذوها ازاء معاملة ألمانيا لما بعد الحرب كوحدة ونفيد أيضا أن تقسيمهم الى كيانين اى الى دولتين لم يتم عن طريق رغبة الأمة الألمانية اى لم يجىء عن طريق تقرير مصير بموجب استفتاء عام لمواطنى الشطرين او نتيجة لحرب اهلية بين الشطرين . وعليه فان نوعية الكيانين تختلف فى جوهرها عن الكيانات الأجنبية الأخرى فى العائلة الدولية .

ومن بين مميزات المعاهدة أنها دعت كل دولة الى أن تحاول تعديل قوانينها لمحاولة الالتقاء مع قوانين الدولة الأخرى وهذه تعتبر خطوة ايجابية فى طريق التمهيد والتوافق . الا ان هناك شيئا يلفت النظر فى المعاهدة الا وهو ما ينص على عدم السماح لأى منها من تمثيل الأخرى أو تأدية عمل بالنيابة عن الدولة الاخرى هذا فى الوقت الذى يجب أن ينشد الجميع التوحيد . واعتقد انه من الأوفق فى بداية الطريق وبعد هذا التباعد الطويل والذى لم يكن فقط تباعدا ماديا بل سياسيا واجتماعيا ألا تبدأ الامور بخلط الاندماج لانه قد تنتج عنه من العواقب الوخيمة ما يمكنها أن تعود بالأوضاع الى أسوأ ما كانت عليه . أن هذه التحديدات لا تذكر فى العادة فى المعاهدات بين الدول الأجنبية وقصارى ما ينص بها هو عدم تدخل أى طرف فى الامور الداخلية للطرف الآخر لانه لا يعقل بين الدول الأجنبية أن تنوب دولة ما عن الاخرى لتقوم بتمثيلها أو تقوم بأداء عمل بالنيابة عنها الا بتفويض صريح من الدولة صاحبة الشأن . الا أنه فى حالة دولتى ألمانيا فانهما ارادتا توضيح هذه الامور ـ رغم حساسيتها ـ لتبعدا أى افتراض للبس قد تقدم عليه أياها. واقول أن هذا فى مصلحة التوافق الأولى وحتى اذا طالت مدة هذا الوضع .

أن هذه المعاهدة وأن كان هدفها محاولة علاج المشكلة الألمانية لتلتحف فى مستقبل غير مرئى بغطاء الوحدة فانها تصبغ فى ذات الوقت الدولتين الالمانيتين بصبغة وجود كيانين المانيين منفصلين . الا أن عزاء هذا الموقف يتلخص فى أن دولتى ألمانيا سوف يمكنهما السير سويا جنبا الى جنب رغم انتماء كلاهما الى معسكر مختلف أيضا سوف يمكنهما التحدث معا بصوت مسموع بعد أن سادهم الصمت لسنوات لم تستطيعا خلالها الا التهامس لفترات متقطعة.

أيضا وقبل كل شيء سوف يمكن لم شمل العائلات التى ما زالت مشتتة هنا وهناك وسوف يتمكن الأهالى من التزاور وهذه ليست من الامور الهينة خاصة بعد عزلة طويلة اختفى فيها البعض وتغيرت اثنائها ملامح العديد من الاقارب . فاذا كانت تجاعيد الزمن وخطوط الشيب قد بدلت من صوره البعض فان هناك أيضا براعم نبتت وشبت وكان يجب أن تشاهد ذلك القريب الذى قالوا له انه يقطن الشطر الآخر . واذا ما طالت المدة عن ذلك وقضى نحب والديه لاستحال على هذا الصبى ان يتعرف على هذا القريب القادم الا عن طريق بطاقته او بواسطة صورة عائلية قديمة أو من خلال خطاب بال.

واستطيع أن أقول أن هذه المعاهدة اذا لم تسر فى طريقها حسب جوهرها الذى اتفق عليه الطرفان فانه مثلما نظمت بعض الدول مسبقا زيارات لشبابها

ليتعرفوا على شباب ألمانيا فى شطريها فان الوضع بعدئذ سيصل الى ضرورة تنظيم مثل هذه الرحلات لشباب ألمانيا ذاتهم ليزوروا الدولة الأخرى التوءم ليتعرفوا عليها وعلى معالمها وعلى من هم أقاربهم ، وهنا ستبرز مأساة البطاقة والصورة العائلية القديمة والخطاب البالى .

معاهدة براج ١٩٧٣

تم التوقيع بالأحرف الاولى يوم ٢٠ يونيو ١٩٧٣ فى بون على معاهدة عدم الاعتداء بين المانيا الاتحادية وتشيكوسلوفاكيا وهى المعاهدة التى يمكن اعتبارها بأنها من الخطوات التعاقدية السياسية بين ألمانيا الغربية ودول الكتلة الشرقية الأوربية من أجل انفتاح ألمانيا الغربية على الشرق الشيوعى. ولقد تم توقيع هذه المعاهدة وسط تبدلات تمت فى مجال التعامل السياسى بين ألمانيا الغربية وبرلين الغربية من جانب وبين ألمانيا الشرقية من جانب آخر وذلك بموجب التعاقدات المختلفة التى وقعت بينهما استعدادا لبلورتها الى خطوات تنفيذية سياسية واجتماعية وانسانية . كذلك وقعت هذه المعاهدة وسط تبدلات ايجابية بين أمريكا وروسيا شملت مجال التعامل السياسى والعسكرى والاقتصادى بين قطبى العالم بلغت مرحلة متقدمة ولقد كانت هذه التغيرات مقدرة ومتوقعة بعد توقيع فيلى برانت لمعاهدة موسكو عام ١٩٧٠ .

ان معاهدة موسكو أغسطس ١٩٧٠ كانت عميقة فى جوهرها وكانت حدثا قويا رغم ان الأضواء لم تركز عليها بطريقة دعائية لانه لم يكن من المعقول أن تقدم ألمانيا الغربية تلقائيا لتقر بأوضاع جميع الأراضى المانية لما قبل الحرب العالمية الثانية ولتعترف بأوضاعها الحالية لمجرد تحسين العلاقات بين بون وموسكو أو من أجل العمل على زيادة التبادل التجارى بين البلدين . كما أن روسيا لم تكن فى وضع يجعلها تخشى القدرة الحربية لألمانيا الغربية حتى تطلب منها عقد معاهدة عدم اعتداء بين البلدين من أجل ابعاد افتراض مهاجمة قوات ألمانيا الغربية لروسيا . ورغم أنه كان واضحا من بين طيات هذه المعاهدة أنها كانت ذات مغزى بعيد متشعب الا أن البعض لم يعتبرها وقتئذ على هذا الاعتبار بل ان بعض المراقبين السياسيين اعتقدوا أنها مجرد تحسن فى الأوضاع بين الدولتين فى وسط أوربا واقرارا للامر الواقع فى هذا السبيل بينما كان المخطط المقدر لهذه المعاهدة أوسع واشمل حيث ان آثارها لم تكن لتشمل علاقة الدولتين فى وسط أوربا بل كانت ستمتد غربا عبر الاطلنطى حتى الامريكتين وشرقا عبر سيبيريا وجنوب شرق آسيا حتى المحيط الهادى والمحيط الهندى .

ان الامر الذى أكد وقتئذ الاهمية التى كانت تحويها معاهدة موسكو بين طياتها هو انه قد تم فى نفس العام أى فى ديسمبر ١٩٧٠ توقيع معاهدة وارسو وهى تلك التى اقرت فيها حكومة بون أوضاع الاراضى الألمانية الواقعة شرق خط الأودر نييس حيث كانت هذه المسألة من أهم المسائل التى كانت تسعى اليها روسيا منذ سنوات ولم تتحصل طوالها على اقرار من بون بالنسبة لماآلت اليه أوضاع هذه الاراضى . ورغم أن هذه المعانى شملتها معاهدة موسكو اغسطس ١٩٧٠ الا أن اقرارها فى معاهدة وارسو ديسمبر ١٩٧٠ مع الحكومة البولندية صاحبة الشأن صبغ هذا الموضوع بمزيد من الشرعية الدولية لصالح بولندا مباشرة وروسيا بالتبعية من أجل اقرار أوضاع الاراضى الألمانية التى ضمت لبولندا من الكيان الألمانى الغربى بعد أن كان قد أقرها مسبقا الكيان الالمانى الشرقى فى معاهدة جورليتز عام ١٩٥٠ التى كانت قد وقعها مع بولندا وذلك حتى يمكن لروسيا بعد ان تطمئن على الأوضاع فى وسط اوربا من أن تباحث أمريكا من واقع مطمئن ثابت .

وبالعودة للخلف قليلا فان عملية جس النبض بين روسيا وأمريكا من أجل « الوفاق » بدأت مباشرة عقب تولى نيكسون الحكم فى بداية عام ١٩٦٩ حيث كانت روسيا تريد القاء بالونة اختبار فى الهواء تحاول من خلالها اظهار استعدادها للتعاون مع رئيس الولايات المتحدة الجديد وذلك بأن صدر بيان صحفى من وزارة الخارجية الروسية يدعو أمريكا للعمل على تحسين العلاقات بين البلدين عن طريق الحد من الأسلحة الاستراتيجية وبعد أسبوع من هذا البيان الصحفى الروسى أعلن نيكسون ترحيبه بهذه الدعوة وبعد اتصالات ثنائية اجتمعت لجنة روسية امريكية فى هلسنكى فى نهاية ١٩٦٩ لبحث امكانيات التوصل الى وسيلة يمكن أن يقبلها الطرفان للحد من الأسلحة الاستراتيجية خاصتهما . ومن هنا فان فيلى برانت ووالتر شييل وجدا ان الفرصة مواتية أمامهما لركوب الموجة التى كانت قد بدأ ت تعتليها أمريكا وروسيا وكانت بعض الدول الأوربية قد اعتلتها مسبقا مع روسيا وتقاربت معها كفرنسا واخرى بدأت تسعى لنفس الهدف من أجل خلق مجاور تعاملات جديدة .

كان فيلى برانت يسعى كما سبق أن اوضحت الى انقاذ الوضع فى برلين الغربية والى العمل من اجل ابراز وحدة الامة الالمانية بصرف النظر عن تواجدها مقسمة فى كيانين حيث كان من المهم بعد ربع قرن من الصمت أن يتحدث أفراد هذه الأمة سويا بصوت مرتفع وكان من المهم أن يتزاوروا حتى لا تفصم رابطة العائلة الواحدة وجاءت الاتفاقيات التى وقعت بين الأطراف الالمانية المختلفة من أجل بلورة هذه الآمال الى واقع ملموس .

ومن الطبيعي ان كانت روسيا فى نطاق الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع امريكا كانت تنظر فى أوربا الى اهمية تهدئة وسط أوربا سياسيا وعسكريا وتنميته اقتصاديا من طريق توقيع ميثاق للامن والتعاون الاوربى والتخفيض المتبادل للقوات بها واعتراف الغرب بألمانيا الشرقية . وفى آسيا كانت روسيا تنظر الى اهمية انهاء التدخل العسكرى الامريكى فى فيتنام لانه كان يصعب عليها التعايش الوطيد مع امريكا وهى تقذف بالقنابل دولة شيوعية بقوة وعنف . علما بأن امريكا كانت ترغب جديا فى الانسحاب من فيتنام بسبب تأثير هذه الحرب على ميزانيتها وعلى نفسية الشعب الامريكى الا انها كانت تريد اجراء تسوية متشعبة دولية مع روسيا والصين الشعبية معا من اجل انهاء تواجدها بفيتنام فى مقابل ميزات استراتيجية لأمريكا حتى لا يكون انسحابها مجرد انسحاب أصم يمكن لأى من روسيا أو الصين استمرار العمل على استنزاف أمريكا فى مواقع أخرى مما يجبرها الى الحفاظ على مزيد من قواتها خارج أمريكا أو عن طريق التسابق فى الانفاق على الأسلحة الهجومية أو الدفاعية الذرية لاتقاء الصواريخ العابرة الروسية وتلك المرتقبة الصينية .

أيضا كانت أمريكا تعلم مدى تلهف روسيا لتهدئة وسط أوربا حتى تتفرغ روسيا للصين الشعبية التى رفعت ضدها السلاح عام ١٩٦٩ حيث أن روسيا كانت ولا بد تقدر أن المخططات النشطة للصين الشعبية قد تتسم بالتعقل اذا ما كانت روسيا فى حالة مهادنة مع الغرب وخاصة مع أمريكا أما اذا كانت روسيا فى حالة حرب باردة متأزمة مع الغرب ومع أمريكا فى المقام الأول فان الصين الشعبية قد تتعجل فى مخططاتها هذه وتزيد من ضغطها على روسيا . ومع مصلحة أمريكا فى مهادنة روسيا فان أمريكا تعلم مقدار المجابهة المترتبة بين روسيا والصين الشعبية ومدى ما سيكون عليه انشغال كل منهما بالآخر ومن ثم رغبة الصين الشعبية فى تسوية مشكلة فيتنام التى تساندها بطريقتها الخاصة حتى تتفرغ الصين الشعبية هى الأخرى لروسيا . وفى الجانب الآخر قدرت امريكا انه من أجل محاولة مجابهة صواريخ الصين الشعبية العابرة للقارات فان افضل وسيلة هى خلق محور مع الصين الشعبية لمهادنتها حيث لن يجدى استمرار احتوائها وعزلها لأنه لا توجد وسيلة مضمونة لحماية أمريكا حماية أكيدة من خطر الصواريخ الذرية العابرة للقارات لذلك فان المهادنة حتى ولو كانت فاترة افضل من المجابهة الحادة لأن الأولى يمكنها أن تجلب المزيد من الحماية لامريكا مستقبلا فضلا عن أن المحور الجديد الأمريكى الصينى سيساعد أمريكا على العمل فى مجالات السياسة الصينية تجاه روسيا والهند واليابان وتجاه بقية دول جنوب شرق آسيا الشيوعية وغير الشيوعية .

لقد تحققت غالبية هذه المواقف الا أنها لم تتحقق فى يوم وليلة حيث أن مرحلة اجراء تعديلات فى المجريات الاساسية والاستراتيجية لأى من الدول الكبرى تتطلب سنوات لامكانية انجاز الخطوة الأولى الايجابية منها بسبب الفترات المطلوبة للتباحث والدراسة الفردية ومن ثم المشـــتركة وتلك مع الأطراف المعنية وانجاز التحضيرات الوسيطة وقد امتدت هذه المرحلة مدة ثلاث سنوات حتى توصلت الاطراف المعنية الى ما هى عليه عام ١٩٧٣ . واتسمت هذه الفترة بالترقب وبعدم الركيزة السياسية التامة لغالبية اقطاب العالم لدرجة أن بعض الدول نفذت مخططاتها الذاتية عن طريق وســائل مسلحة تحت حماية مظلة جو المتغيرات هذا الذى كان سائدا ومن ذلك أن الهند حولت نزاعها مع باكستان الى نزال مسلح فى نهاية عام ١٩٧١ من أجل خلق بنجلاديش ووقفت أمريكا والصين الشعبية مكتوفة الأيدى بالنسبة لباكستان تجاه الهند التى كانت روسيا قد خلقت معها محورا قويا سياسيا وعسكريا من أجل مجابهة الصين الشعبية غداة الصدام المسلح بين الصين الشعبية والهند عام ١٩٦٢ وهو المحور الذى عززته روسيا بعد صدام الصين الشعبية معها عام ١٩٦٩ .

تدرجت فى المدة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٣ خطوات الوفاق بين امريكا وروسيا وشملت توقيعها على ما يزيد عن خمس عشرة اتفاقية متنوعة منها اتفاقيات سياسية كاتفاقية « المبادىء السياسية » التى وقعت عام ١٩٧٢ أثناء زيارة نيكسون لروسيا وهى تلك التى حددت الصورة العامة لما يجب أن تكون عليها العلاقات بينهما كذا وقعا اتفاقية « الحدمن الاسلحةالاستراتيجية » بالاضافة الى اتفاقيات تجارية وفنية وأخرى الى أن توجت هذه الاتفاقيات باتفاقية يمكننى أن اسميها « بميثاق عدم الاعتداء » وقعت عام ١٩٧٣ أثناء زيارة بريجنيف لأمريكا وهى اتفاقية سياسية محددة المعالم يمكن اعتبارها كمعاهدة عدم اعتداء بين أمريكا وروسيا . والسؤال الذى سيتبادر الى الأذهان : (ما الذى دعاهما الى هذا الوفاق) ويجدر بنا قبل أن نسرد بعض تفاصيل هذه الاتفاقيات أن نلم سريعا بمدلول الوفاق الأمريكى الروسى وبمسبباته التى ادت بقطبى العالم من أن يسرقا الأضواء من حلفائهما الى أن وصلا الى هــذه المرحلة من التقارب الذاتى بعد أن تحاربا بصورة غير مباشرة فى كوريا وفى فيتنام وبعد أن كادا يلتحمان مباشرة أثناء أزمات برلين أثناء حصارها .

ان اهم الأسباب التى دعت أمريكا وروسيا الى الوفاق تكمن أساسا فى تسلط الرعب النووى فوق رقابهما بعد أن وصلا الى درجة التشبع الهجومى النووى وفى الآثار المرتقبة نتيجة للتطور المذهل لآلة الحرب لديهما ونتيجة لذلك فان الذى سيتلقى الضربة الذرية الأولى منهما يمكنه حاليا أن يضرب

خصمه ضربة ذرية ثانية انتقامية تعادل بل ويمكن ان تفوق قدرة الضربة الأولى وذلك بسبب تعدد وتنوع وتوزيع الاسلحة الذرية الهجومية لديهما الأمر الذي سيصيبهما معا بالفناء كما سيصيب بالضرورة البشرية جمعاء .
واضيف الى أسباب الوفاق الهامة ما تحاول كل منهما علاجه فيما يخص بالأمور السياسية المرتبطة بالاستراتيجية العسكرية للامن القومي لكل منهما وهي تلك التي تتمركز في أماكن الثقل السياسي خاصتهما في الشرق الاقصى وفي أوربا بالمقام الاول ازاء مواضيع فيتنام وكمبوديا ولاوس وموقف الصين الشعبية منهما وازاء مواضيع الامن والتعاون الأوربي والخفض المتبادل للقوات في أوربا . وفي الجانب الآخر هناك بعض العوامل الاقتصادية أطلت عليهما مؤخرا ودعتهما الى العمل على دعم فكرة الوفاق وتمثلت هذه العوامل في الحبوب بالنسبة لروسيا وفي الطاقة بالنسبة لأمريكا بالاضافة الى أزمة النقد وازمة ميزان المدفوعات بها ونتيجة لذلك فلو تحولت هذه العوامل الاقتصادية لأزمات فانهما سيضطران للتعاون ليس فقط للتكامل ولكن اساسا حتى لا يستغل أي منهما موقف الطرف الآخر .

وهذه هي المسببات الجوهرية التي طرحت على الدولتين الاعظم طريق الوفاق وعليه فهل يمكن اعتبار الوفاق الامريكي الروسي صدى لانفتاح المانيا الغربية على الشرق ــ أو أن انفتاح ألمانيا الغربية على الشرق هو صدى لهذا الوفاق . ويقيني أن الرأي الأخير هو الأصوب علميا لأن الوفاق كان الزاميا على الدولتين الأعظم وليس اختياريا وهذا بصرف النظر عن حاجته الى أرضية أوربية تسودها السكينة النوعية بالاضافة الى حاجته الى هدوء في الشرق الأقصى تبطل أو تقل فيه انفجارات القنابل والطلقات . وفي عالم الاستراتيجية الواسع المتشعب لا يكفي ذكر النتائج بل يجب سرد مبرراتها ومن ثم تستخلص منها هذه النتائج وهو ما سأحاول أن أفي به بعد أن ذكرت النتائج كعناوين مواضيع تقودنا الى بحثها .

تتمتع روسيا أصلا بالاكتفاء الذاتي في الحبوب التي تشمل القمح الا أن التقلبات الجوية يمكنها أن تؤثر على محصولها من الحبوب الأمر الذي يجعلها تعمل على استيراد هذا النقص . وقد استوردت روسيا كميات من الحبوب في عدة مرات متفاوتة في السنوات الماضية فمثلا استوردت عام ١٩٦٤ ما يقارب ٤ مليون طن من الحبوب وكانت كمية معقولة يمكن لدول مثل استراليا وكندا ــ وهي من الدول المصدرة للحبوب ــ أن تفي بمطالب روسيا . الا أنه حدث عام ١٩٧٢ ان أثرت الأحوال الجوية في محصول الحبوب الروسية المتنوعة بمقدار فاق كل تصور حيث وصل العجز في المحصول الى قرابة ٢٥ مليون طن منه قرابة ١٥ مليون طن من القمح في الوقت الذي تستهلك

روسيا ما يقارب ٢١٥ مليون طن من الحبوب المتنوعة سنويا وتعتبر هـذه النسبة فى العجز نسبة مرتفعة .

واستوردت روسيا هذه الكمية من الولايات المتحدة ومن كندا واستراليا وكانت المقادير التى استوردتها من الولايات المتحدة هى أكبر المقادير لأن كندا واستراليا لا يمكنهما معا الا توريد كمية فى حدود ٨ مليون طن ازاء حجم محصولهما المعروض للتصدير وارتباطاتهما التصديرية الأخـرى وعليه كانت الولايات المتحدة هى التى وردت لروسيا النصيب الأكبر فى عجزها حيث وردت لها ما يقارب ١٧ مليون طن بقيمة تقارب ١٧٠٠ مليون دولار دفعتهم روسيا نقدا كما عاونت أمريكا فى نقل جزء من هذه الكمية الى الموانى الروسية بالاشتراك مع السفن الروسية . ونتج عن هذه الصفقة الأمريكية الضخمة لروسيا أن نقص مخزون القمح الاستراتيجى الأمريكى وهو المخزون الذى تحتفظ به أمريكا لطوارىء القحط والكوارث فى العالم بصفتها أكبر منتجة للحبوب ولن تتمكن أمريكا من اعادة تكوين هذا الاحتياطى الاستراتيجى من الحبوب بالكامل الا بعد عدة سنوات اذا استمرت الأحوال الجوية مواتية .

ومن الطبيعى أن برزت لروسيا عدة مواقف مرجعها انه اذا ما تكرر لها هذا العجز بمقداره ذاته أو بمقدار يفوقه وذلك فى سنة أخرى تالية ــ قد لا تكون تالية مباشرة بل بعد عدة سنوات ــ فان كندا واستراليا والأرجنتين وهى الدول المصدرة للحبوب بخلاف أمريكا لن يمكنها بمفردها أن تلبى مطالب روسيا اذا كانت كبيرة ولا مناص من أن تستورد روسيا وقتئذ من الولايات المتحدة ايضا . ومن هنا فان مدفوعات روسيا بالعملات الصعبة لمثل هـذه الكميات الكبيرة قد لا تناسبها لأن معظم تجارة روسيا الخارجية تتم عن طريق حساب المدفوعات أى عن طريق مقايضة البضائع الروسية بمنتجات أجنبية الأمر الذى لا يسمح لروسيا بتكوين رصيد كبير من العملات الصعبة يمكنها به مجابهة مشترياتها الافتراضية الكبيرة من الحبوب خاصة واذا علمنا أن ميزان المدفوعات الأمريكى الروسى عام ١٩٧١ بلغ ٢٠٧ مليون دولار وهو رقم متواضع جدا فى الوقت الذى بـلغ فيه حجم التجـارة الخارجيـة الأمريكية عام ١٩٧١ مبلغ ٤٠ مليار دولار الأمر الذى يهم روسيا فى المقام الاول العمل من أجل رفع ميزان مدفوعاتها مع أمريكا من أجل تغطية مشترياتها منها أو تغطية جزء منها على اقل تقدير .

هذا حتم على روسيا أن تجد لديها سلعا أو خامات تحتاجها أمريكا بالضرورة ولقيمة كبيرة وتقبل شرائها من روسيا حتى تستطيع الاخيرة أن توازن بقيمتها افتراض استيرادها لكميات كبيرة من الحبوب الإمريكية اذا

تجددت لديها أزمات حبوب مثيلة لأزمة ١٩٧٢ . ووجدت روسيا ضالتها في كميات الوقود الهائلة من البترول والغـــاز الذى اكتشفته مؤخرا في سيبيريا والذى يقال انه من الضخامة بحيث يمكنه أن يكفي احتيـــاجات روسيا لسنوات تزيد عن ٣٠٠ سنة اذا استغلته روسيا دون مصـادرها الأخرى في وسط روسيا والتى تقدر حاليا ٨٫٦ مليون برميل يوميا أى ما يوازى انتاج السعودية وهى المصادر الكبيرة التى تستغلها روسيا حاليا والتى تصدر منها كميات الى أوربا الغربية في المقام الأول . هذا وقد تقل قيمة البترول أو الغاز كطاقة أساسية بعد قرن من الزمن اذا ما تطورت وسائل استنباط الطاقة من خامات أخرى وعليه فانني اعتقد ان روسيا وجدت أن من صالحها أن تعرض على أمريكا كميات كبيرة من بترول وغاز سيبيريا خاصة بعد أن تأكدت روسيا من حاجة امريكا للطاقة بعد أن عملت امريكا على الاستزادة في استيراد البترول والغاز السائل من الخارج بسبب نقص انتاج آبارها والقلة المرحلية لاكتشافات جديدة ووفيرة بها واتجاهها الى عدم اجهاد قدر من الموجود في آبارها للاحتفاظ به كاحتياطى استراتيجي للمستقبل .

وعليه يمكننا أن نستخلص ان اتجاه روسيا بشأن رغبتها في التعـامل الاقتصادى مع أمريكا على نطاق واسع في مجال الطاقة وفي بعض الخامات المعدنية الأخرى المتوفرة في روسيا والتى تستوردها أمريكا بكميات كبيرة يستند الى عدة مزايا اقتصادية واستراتيجية وسياسية . فبالنسبة للعامل الاقتصادى ذاته فأمريكا التى قد تحتاج للبترول الروسى تعتبر الدولة الأولى في العـــالم المنتجة للحبوب ــ تلك التى تعتبر مواد استراتيجيـــة تماثل البترول ــ وأمريكا هى الدولة التى يمكنها ان تلبى مطالب روسيا الكبيرة في الحبوب . ولأمريكا أفضلية نوعية على كندا حيث أن الأخيرة لا تحتاج الى البترول الروسى لأن كندا بها ما يكفيها من البترول ومن ذلك فالمدفوعات لكندا تتم بالعملات الا أن روسيا قد تستورد كميات من كندا اذا ما احتاجت لحبوب من أجل عملية حفظ التوازن مع الولايات المتحدة وقد تستمر في نفس الوضع مع استراليا الا ان الركيزة الروسية سترتكز أساسا على الولايات المتحدة وخاصة وقت المطالب الضخمة .

وفي الجانب الاستراتيجي والسياسي بالنسبة للعامل الاقتصادى فانه سيصعب على روسيا أن تستمر في حالة حرب باردة متأزمة مع أمريكا في الوقت الذى قد تحتاج فيه الى استيراد كميات كبيرة من الحبوب منها وذلك حتى اذا كانت ستدفع ثمنها نقدا وبدون مشـــتريات أمريكية للبترول الروسى لأن امريكا يمكنها في هذا الحال ان تضغط على روسيا بطريقة ما في

اثناء بيعها الحبوب لها من أجل تسوية أمور سياســـية متنوعة . أيضا سيصعب على روسيا أن تستمر فى حالة حرب باردة متــأزمة مع أمريكا اعتمادا على أن احتياجاتها من القمح لن تكون كبيرة وقد تفى بها كنـــدا واستراليا والرد على هذا الافتراض هو أن روسيا لا يمكنها أن تقدر مدى احتياجاتها المرتقبة وحجمها خاصة بعد أزمة الحبوب بها عام ١٩٧٢ أيضا فانه يمكن لأمريكا أن تضغط عليها بطريقة نوعية غير مباشرة حتى اذا كان فى وسع كندا واستراليا جدلا سد احتياجات روسيا . ومن محصلة هـــذه الافتراضات فان روسيا قد تجد أن صالحها يدعوها الى التعامل مع أمريكا لانه يمكن لروسيا وأمريكا معا عقد صفقة شاملة تشمل جميع متعلقاتهما الاستراتيجية النووية وتلك السياسية العالمية طالمــا ان لهما مصــــالح اقتصادية مشتركة وعليه فالتهادن بينهما أوفق لهما من التناطح وأبدت أمريكا عام ١٩٧٢ ترحيبها الحذر من أجل استيراد الطاقة الروســية ومن المعلوم ان آبار سيبيريا تحتاج الى قرابة ٣٠ مليار دولار من أجل اعدادها للاستغلال وهى مبالغ طلبت روسيا من أمريكا أن تنفقها الأخيرة فى هـــذا السبيل الأمر الذى يدعو روسيا الى التوافق والتعايش السلمى حتى تقبل أمريكا استثمار هذه المبالغ على المدى الطويل وهى مطمئنة لروســـيا دون اى تخوف .

وفى الجانب الآخر فان روسيا تود أن تستثمر اليابان أيضا بعضا من رؤوس أموالها من أجل استغلال آبار سيبيريا وتلك التى اكتشفتها روسيا فى جزيرة سخالين القريبة من اليابان خاصة واليابان تستورد كل استهلاكها من البترول الأمر الذى ييسر لها التحصل على كميات كبيرة من البترول والغاز من مصادر غنية وقريبة الا أن ذلك سيكلف اليابان عدة مليارات أخرى من الدولارات من أجل اعداد خطوط أنابيب ومنشآت اسالة للغاز وموانى بترول على الشاطىء الشرقى الروسى المطل على بحر أوخوتسكوخ الملاصق للمحيط الهادى ولكن اليابان تشترط فى بادىء الأمر ان تعيد لها روسيا أربع جزر صغيرة تسمى بجزر كوريل كانت روسيا قد استولت عليها عشية استسلام اليابان ابان الحرب العالمية الثانية أيضا تريد اليابان بعد ذلك تنسيق انجازاتها فى مجال الاستثمار مع أمريكا وطبقا للضمانات التى ستحددها هذه الأخيرة وقد تطلب اليابان ان توقع روسيا معها معـــاهدة صلح أو معاهدة شاملة مثل تلك التى وقعتها روسيا مع ألمانيا الغربية عام ١٩٧٠ والمسماة بمعاهدة عدم الاعتداء وذلك من أجل توضيح مصير الجزر الأربع هذه .

هذا والصين الشعبية التى كانت تنتج ٨ مليون طن بترول عام ١٩٦٧ ارتفع انتاجها عام ١٩٧٥ الى ٧٠ مليون طن ــ تعاقدت على تصدير ١٠ مليون

طن منه لليابان ــ وقد يقفز انتاج الصين الشعبية عام ١٩٨٥ الى ٤٠٠ مليون طن ويضعها فى مصاف الدول الغنية بتروليا واقتصاديا وهى بالضرورة قد تجذب اليابان ليشترى من انتاجها الجاهز للتسليم عن أن يستثمر اليابان الأموال الطائلة فى سيبيريا مقابل البترول الروسى القابع فى باطن الارض ــ هذا رغم أن اليابان قد يتعامل مع روسيا أيضا بالاضافة للصين من أجل خلق التوازن بينهما اذا وافقت روسيا على مطالب اليابان السياسية ازاء جزر كوريل .

ارى لزاما أن أوضح موقف امريكا من الطاقة كما أوضحت بموقف روسيا من القمح حتى يمكننا أن نعرف حقيقة موقف روسيا عندما عرضت بترول سيبيريا على أمريكا . كان فى أمريكا عام ١٩٥٦ عدد ٥٨٠٠٠ بئرا للبترول والغاز تناقصت تدريجيا بسبب جفاف العديد منها الى أن أصبحت ٢٧٠٠٠ بئرا عام ١٩٧٢ ومن هنا فان شبح أزمة الطاقة المستخرجة من الأراضى الامريكية كان ماثلا أمام أعين أمريكا منذ منتصف الستينات وكانت آمالهم تتركز فى مزيد من الاكتشافات الجديدة بأراضيهم وهى أمانى جعلتهم يصبرون الا أنه كان الصبر الممزوج بالقلق الذى تزايد مع بداية السبعينيات

انتجت أمريكا ٧٥٠ مليون طن بترول عام ١٩٧٢ من آبارها واستوردت فى نفس العام ٢٦٠ مليون طن لتوازى حاجاتها . وتنتج أمريكا حاليا ١١ر٥ مليون برميل يوميا وتستورد ٦ مليون برميل يوميا لموازنة استهلاكها من البترول . وينتظر نسبيا أن تستورد عام ١٩٨٠ كمية ٨٠٠ مليون طن اى ١٢ مليون برميل يوميا اى قرابة نصف استهلاكها السنوى من الطاقة وذلك رغم استغلالها فى عام ١٩٧٧ لبترول الاسكا الذى يقدر بكمية ١٠٠ مليون طن سنويا . وفى عام ١٩٨٥ ينتظر أن تستورد أمريكا ٧٥ فى المائة من استهلاكها من البترول اذا ما استمرت نسبة اكتشافاتها على ما هى عليها للفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٢ . يقدر احتياطى البترول فى العالم ــ عدا ذلك الموجود فى الكتلة الشرقية ــ بما يقارب ٥٠٠ بليون برميل ومن المنتظر ان يستهلك منه ٢٢٥ بليون برميل حتى ١٨٩٠ وأن يستهلك المتبقى نظريا حتى عام ١٩٩٥ وذلك اذا لم يتم العثور على مصادر بديلة جديدة . ولكنه لما كان من المقدر أن يتم العثور على مصادر جديدة فانه لا يتوقع أن توازى المسحوب من الآبار من الآن حتى ١٩٩٥ والمتوقع أن تكون المصادر الجديدة فى حدود ربع المستهلك او أكثر من ذلك ومن هنا يمكننا أن نتصور موقف خام زيت البترول فى العالم عدا ما هو موجود فى روسيا وهو الذى يمكنه أن يؤثر فى هذه النسب وهى الورقة التى تلعب بها روسيا مع امريكا واليابان وإذا علمنا ان احتياطي البترول الموجود في العالم يقدر ٨٦ بليون طن موزعة

بمقدار ٥ر٥ بليون طن فى أمريكا ـ ٢ر١ فى كندا ـ ١٢ فى روسيا ـ ٣ فى امريكا اللاتنية ـ ٩ فى افريقيا ـ ٤٨ فى الشرق الأوسط لأمكننا أن نقدر حقيقة موقف أمريكا مستقبلا من البترول .

وبالنسبة للغاز فأمريكا تستخدمه فى قرابة ثلث استهلاكها للطاقة لأنه لا يلوث البيئة مثل زيت البترول أو الفحم وتخترق أمريكا شبكة متكاملة من خطوط أنابيب الغاز . انخفض احتياطى امريكا من الغاز عام ١٩٧٢ بمقدار الربع واصبحت الكميات المستخرجة حاليا من الآبار الأمريكية تقدر ٢٤ تريليون قدم مكعب بعد أن كانت تستخرج ٣٢ تريليون عام ١٩٦٧ ومن هنا يمكن تقدير حاجة أمريكا الماسة للغاز اذا ما استبقت نسبة الغاز من الطاقة المستهلكة لتستمر بنسبة الثلث . أما بالنسبة للفحم فموقفه فى صالح أمريكا حيث يقدر احتياطيها بكمية ١٥٠ بليون طن وهى تستهلك حاليا ٥٠٠ مليون طن من الفحم سنويا تستخدم بأكملها فى تشغيل العديد من محطات توليد الكهرباء وهذه الكمية توازى ١٥ فى المائة من استهلاك أمريكا للطاقة الا أنه حتى بزيادة استغلالها للفحم فانه لن يكون الا علاجا رمزيا حيث قد يصل الى نسبة ٢٠ فى المائة من الطاقة أو لرقم فى هذه الحدود اذا ما عملت أمريكا على تعميمه فى تشغيل المزيد من محطات الكهرباء به وفى استخراج كمية من الوقود والغاز منه و فى مجال الطاقة الذرية فانها تسد حاليا ما مقداره واحد فى المائة من احتياجات أمريكا للطاقة ما يقارب خمسة فى المائة من استهلاك أمريكا للكهرباء وذلك من عدد ٣٠ محطة كهرباء نووية وعليه يصعب على الطاقة النووية ـ حتي اذا تضاعفت ـ أن تعاون ايجابيا فى موضوع الطاقة .

ان الأرقام تدل على ضخامة انتاج أمريكا للطاقة الا أن استهلاكها يفوق انتاجها ويفوق معدلات استهلاك العالم فبالرغم من أن تعداد أمريكا هو ٦٪ من تعداد العالم الا انها تستهلك ثلث طاقة العالم المنتجة . وبالنسبة لمتوسط استهلاكها فالفرد الأمريكى يستلهك حاليا ما يوازى طاقة برميل من الزيت كل ٧ أيام فى حين أن الألمانى الغربى والايطالى يستهلك طاقة برميل زيت كل ١٢ يوما والفرنسى كل ١٧ يوما وفرد الدول النامية كل ٨٠ يوما .

ورغم هذه الأرقام فان موقف أمريكا من الطاقة ليس هو الموقف الخطير الذى يلزمها بضرورة التعاون مع روسيا حيث انه يمكن لأمريكا الاعتماد على مصادرها الحالية مع بذل المزيد من الجهد لاكتشاف آبار جديدة بأمريكا وعليه فاذا استغلت أمريكا آبارا روسية للبترول فلن يكون ذلك بالاعتماد الكامل على تلك المصادر الروسية بل كمصادر معاونة اضافية ستعمل

امريكا حسابها على انه يمكن أن تنقطع فى اى وقت وبالمثل فان افتراض حاجة روسيا للقمح الأمريكى ليس بالحاجة المنتظرة سنويا بل يجوز أن تمر عدة سنوات قبل أن تحتاج روسيا الى كميات مثيلة لتلك التى احتاجتها عام ١٩٧٢ فمثلا بلغ محصول روسيا عام ١٩٧٣ ما يقارب ٢٢٠ مليون طن من الحبوب وهو يكفى روسيا ويترك لها كمية فائضة تقدر ٥ مليون طن وبلغ عام ١٩٧٤ كمية ١٩٥ مليون طن اضطرت أن تستورد خلاله كميات اضافية الا ان اعتماد روسيا على القمح الأمريكى سيستمر قائما بطريقة نوعية طالما أمكن للعوامل الجوية أن تؤثر على المحصول الروسى ومن هنا ستسعى روسيا الى علاقات ودية مع أمريكا كما ستعمل على أن يكون لها رصيد من الدولارات مقابل خامات روسية تشتريها أمريكا وهذا لا يعنى أن روسيا ستعتمد نهائيا على أمريكا حيث أنها ستعمل جاهدة على تنويع مصادر القمح وتكوين احتياطى كبير من القمح لديها ، ويقال أن روسيا تعمل حاليا فى مجال التخزين ليصل مخزونها من القمح الى ٤٠ مليون طن على مدى السنوات الخمس القادمة . ولم يكن عامل القمح ولا عامل الطاقة هما من الأسباب الجوهرية التى ادت الى الوفاق بين روسيا وأمريكا وهو الوفاق الذى دشن عام ١٩٧٢ بل هما فقط من علامات الطريق .

ان المسببات الأساسية التى دفعت الدولتين الى التهـادن هى تلك العسكرية المرتبطة بالقدرة التدميرية الذرية لدى كليهما وهى التى سببت لهما حالة الرعب النووى الذى يقلقهما ومن اجل تفسير مدلول عبارة « الرعب النووى » نفيد أن روسيا تمتلك حاليا قدرة ذرية تدميرية تقدر ١١٫٤٠٠ ميجا طن مقابل ٢٫٤٠٠ ميجا طن تمتلكهم أمريكا ومن النظرة الأولى يمكننا ملاحظة ان القدرة التدميرية الذرية الروسية تفوق بأربع اضعاف مثيلتها الأمريكية الا أن هذا لا يجعل أمريكا أضعف من روسيا حيث ان ربع ما تمتلكه أمريكا من القدرة التدميرية الذرية يمكنه أن يدمر ويزيل روسيا وحلفائها من الوجود بل ويدمر غالبية مدن العالم . ومن هنا فالتفوق الروسى يتمثل فى مزيد من الانتاج التدميرى الذرى أكثر مما هو من معالم التفوق . واذا علمنا أن القنبلة الذرية التى القتها امريكا على مدينة « هيروشيما » اليابانية قتلت ربع مليون نسمة واصابت ربع مليون وذلك من قنبلة ذرية قدرتها ٢٠٫٠٠٠ طن مفجرات ولما كان الميجا طن مفجرات يوازى تفجير مليون طن مفجرات فانه يمكننا أن نتصور ان قنبلة « هيروشيما » كانت تمثل قدرة تدميرية توازى واحد على خمسين من قدرة القنبلة الذرية الحالية التى قوتها واحد ميجا طن والتى يمكن أن تقتل الملايين اذا القيت على مدينة مزدحمة بالسكان .

ومن هنا فان استمرار انتاج أمريكا وروسيا للاسلحة الذرية لا يشكل مزيدا من التخوف على الغير حيث أن ما لديهما يكفى لتدمير العالم عدة مرات بل هو يتمثل فى ضرورة التوقف عن انتاج المزيد حتى يمكنهما التقاط انفاسهما أيضا لعدم الحاجة الى المزيد من الأسلحة النووية لأن ما هو فى ترسانتهما يكفى متطلبات امنهما القومى وعليه كان فى وسعهما تجميد ما هو موجود لديهما دون تخوف طالما كان هذا الموجود رهن اشارتهما بالنسبة لاستخدامه فى أغراض أمنهما القومى . ومن هنا كان الطريق الى اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية التى لا تتمثل فى تخفيض قدرتهما الذرية ولا فى شلها بل فى تجميدها على ما هى عليها مع حريتهما التامة فى استخدام تلك الأسلحة النووية اذا ما دعت الضرورة القصوى الى ذلك . وفى هذه الاتفاقية جمدت الدولتان صواريخهما الهجومية العابرة للقارات وتمتلك روسيا ١٦١٨ صاروخا ذريا عابرا للقارات وتمتلك امريكا ١٠٥٤ صاروخا ذريا عابرا للقارات واذا كان عدد الصواريخ الروسية العابرة للقارات يفوق العدد الأمريكى الا أن بعض الصواريخ الأمريكية متعددة الرءوس الذرية أى يمكن للصاروخ الواحد أن يحمل قرابة عشرة رءوس ذرية ليضرب بها عشرة أهداف فى حين أن غالبية الصواريخ العابرة للقارات الروسية تحمل حاليا رأسا ذرية واحدة الا أن بعضها أشد تدميرا من تلك الأمريكية الأمر الذى تتساوى فيه قدرة الصواريخ الروسية العابرة للقارات مع قدرة تلك الأمريكية فى مضمون شل المراكز الحيوية ومقدرة خصمه .

كذلك اتفقا على أن تجمد أمريكا عدد صواريخها الذرية الهجومية التى تنطلق من الغواصات الذرية وتمتلك أمريكا حاليا ٤١ غواصة ذرية مسلحة بعدد ٦٥٦ صاروخا ذريا متعدد الرءوس وسمح لروسيا التى تمتلك فقط ٢١ غواصة ذرية بها ٢٥٢ صاروخا ان تستمر فى بناء الغواصات الذرية حتى تتعادل مع أمريكا واعتقد انه لولا موافقة أمريكا لروسيا بالاستمرار فى بناء الغواصات الذرية لما قبلت روسيا توقيع اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية التى وقعت فى مايو ١٩٧٢ حتى يمكن لروسيا أن تتعادل مع أمريكا فى هذا السلاح الهجومى الممتاز الا وهو الصاروخ الذرى العابر للقارات الذى ينطلق من الغواصة الذرية لأنه أميز من زميله الذى ينطلق من صومعة أرضية حيث ان الأخير يمكن تحديد مكان صومعته الأرضية مسبقا من أجل تدميرها وقت الحرب اما ذلك الذى ينطلق من الغواصة الذرية القابعة فى أغوار المحيطات والتى يصعب تحديد مكانها والتى يمكنها أن تنتقل من مكان الى آخر دون ملاحظتها مع قدرتها على البقاء تحت سطح الماء لمدد طويلة ما يجعلها من الأسلحة الهامة لدى روسيا .

واعتقد أن روســــيا وافقت على توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية وهى فى موقف متأخر بالنسبة للغواصات الذرية ليس فقط بسبب السماح لها بمتابعة بناء غواصات أخرى بل لأن لديها التفوق على أمريكا بالنسبة للغواصات التى تسير بمحرك ديزل حيث ان الاتحاد السوفيتى يمتلك قرابة ٢٠٠ من هذه الغواصات فى الوقت الذى تمتلك فيه أمريكا ١٠٠ فقط من هذه الغواصات الأمر الذى يوازى قدرة الغواصات عموما لدى الدولتين رغم أن الغواصة الذرية تفوق فى خصائصها تلك التى بمحرك ديزل

وفى مجال الصواريخ الدفاعية أى تلك التى تطلق لاسقاط صواريخ العدو العابرة للقارات فقد حددت الاتفاقية بين أمريكا وروسيا أن تســتخدم كل منهما عدد ٢٠٠ منصة لاطلاق تلك الصواريخ . وكانت روسيا متقدمة على أمريكا فى انشاء تلك الشبكة من الصواريخ المضادة للصواريخ الا أن عدم الفاعلية النسبية لمثل تلك الشبكة بسبب ارتفاع تكاليف أنشاء شبكة متكاملة تحمى أيا منهما وافتراض عدم مقدرة مثل هذه الشبكة حتى لو أقيمت على نطاق واسع من أن تقى [illegible]لة صاحبتها وقاية كاملة هو الذى دفعهمــا الى قبول هذا الحل الوسط وهو الذى يجعل كلا منهما يخشى أى هجوم للطرف الآخر عليه . وقد سمحت الاتفاقية باستمرار الدولتين فى ابحاثهما الذرية وأبحاث الصواريخ حيث أنه من الصعب عمليا أن يتوقفا عن مثل تلك الأبحاث حتى لو أقرتا بذلك فى الاتفاقية ومن هنا كان السماح مباحا ولقد توصلت روسيا مؤخرا الى اجراء تجارب على صواريخ متعددة الرءوس الأمر الذى جعل القلق يدب فى قلب أمريكا من جديد لأنها كانت توازن موقفها مع روسيا من جراء امتلاكها وحدها لمثل تلك الصواريخ المتعددة الرءوس ممــا قد يجعل أمريكا تعاود دراسة موقفها خاصة و ينتظر ان تلحق بها روسيا بعد أعوام قليلة فى هذا المجال .

والاتفاقية مرنة حيث انها تيسر لمن يريد الانسحاب منها ان يفعل ذلك واعتقد ان هذا اليسر كان من أجل أمكان مواجهة الصــين الشعبية اذا ما تطورت قوتها خلال السنوات القادمة بقدر غير متوقع خاصة وهى تمتلك حاليا ما عدده ٥٠ صاروخا متوسطا يمكنه أن يصل لموسكو وهذا فى الوقت الذي تمتلك كل من أمريكا وروسيا عدد ٢٥٠٠ صاروخا متوسطا لدى كل منهما وفى الجانب الآخر فقد أفاد المعهد الاستراتيجى بلنــــدن ان الصين الشعبية قد أجرت هذا العام تجارب على صاروخ عابر للقارات يمكنه أن يصل لأمريكا واذا صحت هذه التقديرات فانه يمكن للصين بعد سنتين أن تكون لديها صواريخ ذرية عابرة للقارات يمكنها أن تغطى أمريكا .

واستكمالا لمجال المقارنة الاستراتيجية بين امريكا وروسيا من اجل دقة تقييم أسس الوفاق فالمعلومات المعلنة تفيد بان امريكا تمتلك قرابة ٦٠٠ طائرة قاذفة استراتيجية ذرية تعمل اعداد منها طوال ٢٤ ساعة قرب الحدود الروسية فى الوقت الذى تمتلك فيه روسيا قرابة ٤٠٠ من هذه القاذفات حيث ان اعتماد روسيا على ضرب أمريكا يرتكز فى المقام الأول على الصواريخ العابرة للقارات ثم الغواصات وتأتى الطائرات الاستراتيجية الذرية فى المرحلة النهائية وذلك رغم فاعليتها الكبرى باعدادها الحالية فى تهديد امريكا حتى اذا عملت بمفردها . حيث ان المقارنة الاستراتيجية لا تتم بين النوع الواحد من الأسلحة ولكن بمحصلة المجموعات المتجانسة فى الأهداف والمتنوعة فى النوعية على اساس عدة عوامل ثابتة واخرى افتراضية وفى البحار اصبح لروسيا اسطول من ٢١٠ قطعة حربية حديثة فى الوقت الذى تمتلك فيه أمريكا قرابة ٢٠٠ قطعة عاملة وقد أصبح لروسيا وجود بحرى فى عدة بحار اضطرت أمريكا امامه أن تعمل على مجابهته ويمكن لامريكا أن تتفوق على روسيا فى البحر فقط اذا ما تعاون مع أمريكا حلفاؤها وبدون ذلك فالتوازن يشمل كلا منهما فى البحر الأمر الذى يجعل أمريكا تضع فى الاعتبار قوة روسيا البحرية وذلك لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ان اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية ليست فى حد ذاتها « الاستراتيجى العسكرى » بالعمل المتكامل حيث أنها لا تتمثل فى نوع من نزع السلاح أو تخفيضه الا ان ما حوته من تجميد لانتاج الصواريخ الهجومية الذرية العابرة للقارات لدى الدولتين يمكن أن يكون ذا فاعلية وايجابية اذا ما أضافت الدولتان الى هذه الاتفاقية الحربية بتعهدات سياسية تتفق عليها الدولتان كنبذ استخدام القوة أو الامتناع عن اشعال حرب نووية فى صورة اتفاقيات سياسية الأمر الذى يعتبر بمثابة جرعات تقوية لاتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية كما سيعمل على أن تخلد الصواريخ العابرة للقارات المجمدة الى الراحة النوعية بدلا من تواجدها بكامل اعدادها فى الدولتين على أهبة الاستعداد للانطلاق من صوامعها الأرضية أو من فتحاتها بالغواصات . كما يمكن لمثل هذه الاتفاقيات السياسية ان تحد من تهديد الطائرات الاستراتيجية الحاملة للقنابل الذرية والهيدروجينية وهى التى لم ينص عنها فى اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية حيث ان التعهد بنبذ الحروب الذرية يمكنه مع توافر عناصر اخرى أن يساعد على تخفيف درجة الاستعداد لعدد من أسلحة الحرب الكبرى مثل الطائرات بأنواعها والقطع البحرية والقوات البرية لدى الطرفين . وهو الأمر الذى تسعى اليه أمريكا وروسيا لأن لكل منهما مصلحة ذاتية فى ذلك .

لقد اتجهت الدولتان نحو هذه التعهدات السياسية ولكن بطريقة حذرة وعلى خطوات متعددة فكانت الخطوة الاولى هو ذلك « الاعلان عن المبادىء » الذى وقعه كل من نيكسون وبرجنيف فى موسكو فى مايو ١٩٧٢ والذى يمكن ان يعتبر بانه الاتفاق السياسى الأول بين الدولتين وقد حدد اطار المبادىء الاساسية للعلاقات السياسية المرجوة بينهما ويشمل هذا الاعلان على أن تتركز العلاقات بينهما على مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وعن ادراكهما للحاجة الى بذل الجهد من أجل ازالة خطر الحرب ومن هذه الأرضية اتفقا على التعايش السلمى رغم اختلاف مذهب كل دولة وعلى العمل من أجل منع نشوء مواقف بينهما يمكنها أن تسبب تفاقما فى علاقاتهما مع بذل الجهد - كل قدر وسعه - لتجنب المجابهات العسكرية ومنع نشوب الحرب الذرية والعمل على ضبط النفس والاستعداد للتفاوض وعن اعترافهما بمصالح الأمن القائمة لكل طرف منهما على أساس مبدأ المساواة ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وعلى تبادل وجهات النظر ازاء المشاكل ذات الأهمية المشتركة وعلى بذل الجهد فى سبيل تحديد الأسلحة على أساس ثنائى ومتعدد الأطراف والعمل نحو نزع السلاح الشامل والعمل نحو انشاء نظام فعال للامن الدولى والعمل على توثيق علاقاتهما الاقتصادية والثقافية والفنية .

بمراجعة ما جاء فى « اعلان المبادىء » هذا والذى يمكن أن يسمى بأنه اتفاقية مبادىء سياسية عامة يمكننا أن نلاحظ ان صياغتها اتسمت بالأمانى والعمل قدر الوسع والحاجة الى امور محددة أى أن الدولتين - روسيا وأمريكا - لم ترغبا فى هذه الاتفاقية بالتقيد والالتزام بأمور جوهرية ولم تتعهدا صراحة بالمبادىء التى جاءت فى هذا الاعلان بل فقط ابدت كل منهما تأييدها لهذه المبادىء ويمكن اعتبار « اعلان المبادىء » هذا بأنه خطوة على طريق بث الثقة ولا يمكن اعتبار هذا الاعلان بأنه بمثابة اتفاقية نبذ استخدام للقوة بل يمكن اعتباره بأنه اعلان عن نوايا سياسية مشتركة .

وبعد عام أى فى يونيو ١٩٧٣ كانت الثقة قد نبتت بينهما قليلا بسبب التزامهما باتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية وبسبب توقف القتال فى فيتنام وتوقيع أمريكا لمعاهدة السلام مع فيتنام الشمالية فى يناير ١٩٧٣ ولأمور اخرى وبعد أن برزت اهمية التعاون الاقتصادى بينهما وقعت كل من أمريكا وروسيا « اتفاقية سياسية » ثانية تعتبر مكملة «لاعلان المبادىء» لعام ١٩٧٢ الا انها أقوى منه وأكثر ايجابية حيث انها حددت بعض المواقف السياسية وحوت على بعض التعهدات والالتزامات لكل من روسيا وامريكا فى هذه المواقف وهى التزامات لم تكن موجودة فى « اعلان مبادىء » ١٩٧٢

وشملت هذه الاتفاقية عن تعهد أمريكا وروسيا بالتصرف بطريقة تمنع تطـور المواقف التى يمكن أن تسبب تفاقما خطيرا فى علاقاتهما وأن يتجنبا المواجهة العسكرية وان يستبعدا اندلاع حرب نووية بينهما وبين حلفائهما ومع الدول الأخرى وأن تمتنع كل دولة منهما من تهـديد الأخرى باستخدام القوة وذلك فيما بينهما وضد حلفاء كل منهما وضد الدول الأخرى وأعربا عن حقهما فى الدفاع عن النفس سواء بمفردهما أو بالاشتراك مع حلفائهما واتفقا على أن يتشاوروا اذا ما ظهرت اخطار حرب نووية بين آخرين وكذا ان يتشاوروا اذا ما هددت دولة ثالثة السلام والأمن الدوليين .

يتضح لنا من محتويات « الاتفاقية السياسية » لعام ١٩٧٣ ان بهـا العديد من الايجابيات والالتزامات عن « اعلان المبادىء » لعام ١٩٧٢ ويمكن جدلا اعتبار هذه الاتفاقية بأنها بمثابة معاهدة عدم اعتداء بين روسـيا وامريكا ولكن بطريقة مرنة الا ان التزامهما بالتشاور فى حالة تهـديد الغير لحرب ذرية هو الشيء الذى لا يتواجد فى العادة فى معاهدات نبذ استـخدام القوة وعدم الاعتداء ويعتبر وكأنه مسحة من التعاون الوثيق السـياسى والحربى وهو امر يحصل فقط بين الحلفاء ذلك رغم عدم كونهم حلفاء .

ان « الاتفاقية السياسية » لعام ١٩٧٣ تزيد من فاعلية اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتفتح المجال من أجل ضم المزيد من الاضـافات اليها فى مجال الأسلحة الاستراتيجية وتلك التقليدية وفى حجم القوات بالدولتين اذا كانت الظروف المحيطة مواتية لهما .

ان مبدأ تشاور أمريكا وروسيا اذا ما هددت دولة ثالثة الأمن والسلام الدوليين اثار مشاعر الصين الشعبية التى اعتبرت ان هذه الفقرة تشير اليها وكأن روسيا اتفقت مع امريكا ضدها الأمر الذى سـارعت ازاءه امريكا بتهدئة روع الصين الشعبية فى هذا الخصوص أيضا لقد أثارت « الاتفاقية السياسية » هذه قلقا لبعض حلفاء أمريكا ومنهم فرنسا التى لمحت بأنهـا ترفض ما يمكن أن يكون وصاية للقطبين الأمريكى والروسى على العـالم وذلك وفق ما استشفته من مدلول روح « الاتفاقية السياسيه » ولمحت بصحة نظرية ديجول الذى رددها والتى تقول ان المظلة الذرية الأمريكية فوق أوربا قد تتأخر أو قد لا تتأتى اذا استدعتها ظروف قومية أوربيـة لحماية أوربا وهو الأمر الذى سـارعت أمريكا بنفيه لحلفائها كما توجه بريجنيف الى فرنسـا عقب زيارته لأمريكا مباشرة فى يونيو ١٩٧٣ ليـؤكد لبومبيدو أن روسيا عند موقفها من سياستها تجاه فرنسا وتعتبرها القطب الأول الأوربى الغربى الا أن فرنسا تابعت فى تجاربها الذرية من أجل تشكيل

قوة رادعة غربية خاصة بها حتى يمكنها أن توازن موقفها في أوربا تجاه المحور الجديد بين موسكو وواشنطن .

لقد نتج عن عملية التوازنات الجديدة هذه ان اختلت نوعا ما التوازنات السابقة التي كانت موجودة واصبحت الأخيرة وخاصة تلك التي تربط حلفاء الغرب في حاجة الى اعادة موازنة لها خاصة وان أمريكا قد بدأت مع بداية عام ١٩٧٣ تنادى بأهمية تعديل حلف الأطلنطى حتى يتحمل أعضاؤه المزيد من المسئوليات والأعباء حيث قد تسعى أمريكا الى اجراء تخفيض مرحلى لقواتها فى أوربا الغربية في عملية موازنة مع تخفيض روسى مماثل بها . لقد أثارت عملية الوفاق موجة من الامتعاض لدى البعض في الغرب ولم تخلو أيضا في روسيا ذاتها حيث قد ظهرت بعض العناصر الشيوعية الروسية التي تعارض مثل هذا التقارب مع أمريكا خاصة وأمريكا هى قطب الراسمالية الغربية وذلك خشية على المعسكر الشيوعى الاشتراكى على المدى البعيد وعلت بعض الأصوات في داخل أمريكا ذاتها تحذر من الاعتماد على البترول الروسي وتطالب بالبحث بجدية عن مصادر داخل أمريكا الا أن الغالبية السياسية بأمريكا تؤيد الوفاق السياسى مع روسيا حيث انه سيؤدى بالضرورة الى عدة انعكاسات فى الجانب العسكرى والاقتصادى مما يخدم أمريكا في النهاية خاصة فى وضعها الحالى الذى هو فى أشد الحاجة الى فترة مهادنة لالتقاط الانفاس من أجل اعادة تنظيم داخلية لامريكا من جراء آثار سياسة التوسع التى مارستها بعد الحرب العالمية الثانية ولمدة ربع قرن من الزمن .

لقد ساعد الجو المتفتح بين أمريكا وروسيا على المستوى الرسمى الحكومى بينهما للعمل من أجل أن ينعقد فى أوربا « مؤتمر الامن والتعاون الاوربى » الا انه لم يتوصل فى حينه الى نتائجه المرجوة وهو المؤتمر الذى ضم ٣٣ دولة أوربية بالاضافة الى أمريكا وكندا وفى آخر اجتماعاته فى هلسنكى فى الاسبوع الاول من يوليو ١٩٧٢ قدمت روسيا مشروعا باسم « اعلان عام لاسس الأمن الأوربى » يشمل اعتراف أعضاء المؤتمر بالمساواة فى سيادة دول المؤتمر داخل حدودها الحالية القائمة مع الاعتراف بهذه الحدود كحدود واجبة الاحترام ومع العمل على حل المنازعات بالطرق السلمية بين اعضاء المؤتمر واعلانهم لنبذ استخدام القوة او التهديد بها وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول المؤتمر واحترام الحقوق والحريات الاساسية والمعتقدات الدينية لشعوب دول المؤتمر وأخيرا التعاون فى المجال الاقتصادى والثقافى والفنى والرياضي بين دول المؤتمر . ابدت بعض الدول الغربية اعتراضها على بعض محتويات الاعلان الروسى وافادت انه يماثل مبادىء ميثاق الأمم

المتحدة فى حين أن المطلوب هو اضافة المزيد من المقترحات والحلول حيث أن قرارات المؤتمر اذا صدرت فى نطاق الاعلان الروسى تعنى وكأن روسيا تعمل على حماية الدول الأوربية الشيوعية وعلى شرعية تقسيم أوربا الى أوربا شرقية وأوربا غربية وطالبت الدول الغربية بمزيد من الحريات الفكرية وحرية النشر فى جميع دول أوربا وحرية الانتقال لرءوس الأموال وللأفراد وللسلع وهى المواضيع التى اهتم بها الغرب والتى ركز عليها محور ثقله فى مقابل اهتمام روسيا بتقنين الحدود الأوربية القائمة والناتجة عن الحرب العالمية الثانية مع ضمان عدم انتهاكها .

وتتم فى الوقت ذاته محادثات من أجل « الخفض المتبادل للقوات فى أوربا » وهى المحادثات التى تجريها كل من امريكا وايطاليا وكندا والمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج وانجلترا واليونان وتركيا والنرويج والدنمارك عن حلف الأطلنطى مع حلف وارسو الذى تمثله روسيا والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر وبلغاريا ورومانيا والجدير بالذكر ان فرنسا لا تشترك فى هذه المحادثات وقد طالب البعض فى « مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى » الى ضرورة ربط أعماله مع أعمال محادثات الخفض المتبادل للقوات فى أوربا حتى تكون العملية شاملة وواحدة الا أن أمريكا وروسيا تعارضان مثل هذا الربط حيث أن ذلك يعطى لكل منهما حرية الاستمرار فى العمل فى مؤتمر « الأمن الأوربى » اذا ما تعرقلت أعمال المؤتمر « الخفض المتبادل للقوات فى أوربا » .

وفى بداية ١٩٧٣ وبعد أن وضحت نوع ملامح الوفاق وبدأت تسود أوربا تقدمت المانيا الغربية فى ٢٠ يونيو ١٩٧٣ وقامت بالتوقيع بالأحرف الأولى على معاهدة حسن جوار وعدم اعتداء مع تشيكوسلوفاكيا فى سلسلة معاهداتها للانفتاح على الشرق يدور محورها حول التصحيح القانونى للوضع بالنسبة لأراضى تشيكوسلوفاكيا التى صبغت النازية جزءا منها بوضع خاص ابان الحرب العالمية الثانية . واذا عدنا للخلف قليلا فاننا سنلاحظ ان المانيا الغربية أقرت فى معاهدة موسكو ١٩٧٠ بالحدود القائمة لجميع الدول الأوربية وهذا يشمل ضمنا حدود تشيكوسلوفاكيا الحالية الا أن المانيا الاتحادية عادت وأكدت اعترافها بحدود تشيكوسلوفاكيا القائمة فى معاهدة منفصلة مع تشيكوسلوفاكيا كطلب الأخيرة . ذلك لأن للموضوع قصة خاصة باقليم « السوديت » وهو اقليم تحتويه دولة تشيكوسلوفاكيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كما كانت تضمه قبلها .

كان هتلر قد ضم اليه دولة النمسا فى مارس ١٩٣٨ كبداية لتطبيق هتلر لأهدافه التوسعية التى كانت ترمى الى تحقيق نظريته الخاصة « بالمجال الواسع » اى بالعمل على خلق امبراطورية المانيا الكبرى المكتفية ذاتيا

لتتشكل من الأراضى الألمانية التى سبق أن سلخها مؤتمر صلح فرساى عام ١٩١٩ من المانيا ومن الكثير من أراضى الدول التى تحيط بالمانيا وذلك حتى يهيمن على حقول غلال وسط اوربا وعلى آبار بترولها الغنية من أجل أن يقترب للاكتفاء الذاتى ويسود المنطقة . وبعد أن ضم اليم النمسا اتجه الى تشيكوسلوفاكيا لتكون ضحيته التالية خاصة وكان بها ما يقرب من مليونى المانى يقطنون اقليم « السوديت » التشيكى . ومن أجل محاولة العمل على تهدئة هتلر عله يستكن تدخلت فرنسا وانجلترا واقنعتا هتلر بالاكتفاء بضم اقليم « السوديت » اليه وقد ساعد موسولينى دكتاتور ايطاليا ابان الحرب العالمية وحليف هتلر أثناءها فى تنفيذ هذه الصفقة بطريقة تخدم صديقه هتلر وذلك بعد ان وافقت تشيكوسلوفاكيا مرغمة على التنازل عن اقليم «السوديت» لهتلر ليبعد عن بقية أراضيها خاصة وكانت نذر الحرب فى السماء ولم توقع تشيكوسلوفاكيا على وثيقة رسمية وبمحض اراداتها عن هذا التنازل مع المانيا بل انتزع منها الاقليم عنوة . ووقعت بريطانيا وفرنسا وايطاليا والمانيا معاهدة فى هذا الخصوص فى سبتمبر ١٩٣٨ بميونيخ سميت بمعاهدة ميونيخ وافقت فيها الدول الثلاث الأولى لهتلر على أن يضم اقليم « السوديت » اليه بعد أن فوضتهم تشيكوسلوفاكيا ذلك .

وكانت فرنسا وانجلترا تحاولان بذلك اكتساب الوقت من أجل اللحاق بقوة هتلر العسكرية التى أعدها فى غفلة عن الغرب حتى اصبحت بالقوة التى تهدد الغرب ذاته بالرغم من أن المانيا المنهزمة فى الحرب العالمية الأولى تعهدت فى معاهدة صلح فرساى عام ١٩١٩ بعدم تنمية قواتها العسكرية . الا أن محاولات بريطانيا وفرنسا من أجل ترضية هتلر فشلت عندما ضم هتلر بقية تشيكوسلوفاكيا فى مارس ١٩٣٩ ثم ضم اليه مقاطعة « ماليدى » فى نهاية مارس ١٩٣٩ وكانت مقاطعة المانية ضمها مؤتمر صلح فرساى الى بلجيكا عام ١٩١٩ ومن ثم خاب أمل انجلترا وفرنسا نهائيا عندما هاجم هتلر بقواته المسلحة دولة بولندا فى أول سبتمبر ١٩٣٩ حيث اضطرت انجلترا وفرنسا الى اعلان الحرب على هتلر يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ومن ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية .

وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة تحررت دولة تشيكوسلوفاكيا واشتملت على أراضيها السابقة بما فيها اقليم « السوديت » وعند تحريره هاجر منه قرابة ٢٫٥ مليون المانى توجه غالبيتهم الى القطاعات الغربية من المانيا واستقروا بها وهى تلك التى شكلت « المانيا الاتحادية » فيما بعد . وأرادت تشيكوسلوفاكيا التحصل على أعتراف المانيا الإتحادية بحدودها القائمة التى تشمل اقليم « السوديت » وكذا الغاء معاهدة ميونيخ

١٩٣٨ واستندت تشيكوسلوفاكيا الى أنه رغم استرجاعها لاقليم «السوديت» بقوة السلاح وقت تحرير تشيكوسلوفاكيا ورغم انه من سابق أراضيها الا أن معاهدة ميونيخ لها افتراضيا بعض الآثار القانونية التى ما زالت باقية لأن المانيا الهتلرية التى انهزمت عام ١٩٤٥ والتى تشكل المانيا الاتحادية جزءا منها لم يتم توقيع معاهدة صلح معها أو أية معاهدة تقاربها كان يمكن بموجبها اجراء تسوية قانونية للموضوع خاصة وتخشى تشيكوسلوفاكيا منادأة المهاجرين الألمان من اقليم « السوديت » بتعويضات ما لذلك طالبت تشيكوسلوفاكيا بهذه المعاهدة لاثبات حسن نوايا حكومة بون فى انفتاح المانيا الغربية على الشرق . ووافقت لها المانيا الغربية على هذا الاجراء لوضع نهاية لهذه التركة المثقلة على شرط الا يترتب على الاحتلال النازى لتشيكوسلوفاكيا أية التزامات قد تطالب تشيكوسلوفاكيا بها . واثيرت أثناء المفاوضات بينهما بعض الخلافات القانونية فبينما كانت تشيكوسلوفاكيا تطالب باعتبار معاهدة ميونيخ ملغاة منذ لحظة توقيعها لأنها تمت تحت تهديد تشيكوسلوفاكيا بالسلاح ولعدم توقيعها عليها فان المانيا الغربية رفضت هذا التعبير لأنه يمكن ان يحملها بتعويضات عن احتلال النازية لاراضى تشيكوسلوفاكيا اذا وافقت على هذا الرأى . واتفق الطرفان فى النهاية على وضع يحمى كل منهما فى عدم دفع أية تعويضات للطرف الآخر أو لمواطنيه مع الغاء المعاهدة ومتعلقاتها القانونية السابقة والمستقبلة .

لقد جاء فى ديباجة معاهدة عدم الاعتداء الموقعة بين المانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا فى يونيو ١٩٧٣ ما يشير الى الوقائع التاريخية المؤلمة التى أحاطت بتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨ ثم استنكار المانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا لهذه الوقائع الأمر الذى يعتبر بمثابة اقرار من المانيا الغربية بان معاهدة ميونيخ التى فرضت بالقوة على تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨ لم تكن بالقانونية ولكن دون الاشارة صراحة الى انها ملغاة منذ توقيعها حتى لا يفترض أن تبنى تشيكوسلوفاكيا على ذلك الوضع مطالبات بتعويضات من المانيا الغربية هذا وكانت تتواجد لالمانيا الغربية فى المقابل بعض المنافذ من أجل طلب تعويضات لملايين من الالمان الذين هاجروا من اقليم السوديت عام ١٩٤٥ الى المانيا تاركين خلفهم كل متعلقاتهم وممتلكاتهم . الا أن المعاهدة الغت مثل هذه الافتراضات . وقد نصت الديباجة على الآتى بعد :

— « ان جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وهما يدركان من واقع التاريخ أن التعايش السلمى بين شعوب أوربا هو من ضروريات السلام .

— وعن ارادة قوية من اجل وضع حد نهائي في علاقاتهم للماضي الأليم وهو ذلك المرتبط بالحرب العالمية الثانية التي تسببت بآلام لا تقاس للشعوب الأوربية .

— وبعد اقرارهما بان معاهدة ميونيخ الموقعة في سبتمبر ١٩٣٨ قد أمليت على جمهورية تشيكوسلوفاكيا بمعرفة النظام الاشتراكي القومي (أي النظام النازي) تحت تهديد السلاح .

— وأمام الحقيقة الماثلة في كلتا الدولتين بأنه قد نما بهما جيل جديد له الحق في مستقبل به أمن وسلام .

— وبهدف خلق أساس دائم من اجل تنمية علاقات حسن الجوار .

— بارادة راسخة لتحقيق السلام والأمن في أوربا .

— وعن عقيدة بان التعاون السلمي وطبقا لاهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة يطابق اماني الشعوب وصالح السلام في العالم .
اتفقا على ما يلي : »

وبعد هذه الديباجة الشاملة جاءت المادة الأولى من المعاهدة تفيد باعتبار معاهدة ميونيخ ١٩٣٨ بأنها أصبحت ملغاة وقد نصت المادة الأولى على ذلك بما يلي : « تعتبر كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية على ضوء علاقاتهما المتبادلة ان معاهدة ميونيخ ٢٩ سبتمبر ١٩٣٧ ملغاة وباطلة . » والتفسير القانوني لهذه المادة يشير وكأن المانيا الاتحادية تقرر وتعترف لتشيكوسلوفاكيا قانونا بأن اقليم السوديت موضوع معاهدة ميونيخ التي ألغوها الآن أصبح بموجب هذه المعاهدة جزءا من كيان تشيكوسلوفاكيا .

شملت المادة الثانية على اعفاء كل من المانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا من أية مسئولية قانونية نتيجة للقوانين التي صدرت منذ سبتمبر ١٩٣٨ حتى مايو ١٩٤٥ أي حتى تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية وهي فترة احتلال وضم المانيا الهتلرية لاقليم السوديت واعفاؤهما من الآثار السابقة والحالية والمستقبلة لهذه القوانين وانه ليس لهذه المعاهدة اى اثر على جنسية الأحياء والأموات من المواطنين الذين قطنوا او هاجروا من اقليم السوديت . كذا نصت هذه المادة صراحة على عدم احقية أي من الطرفين بالمطالبة بأية تعويضات من الطرف الآخر .

تعهد الطرفان في المادة الثالثة على الحفاظ على الامن في اوربا وعلى الامن العالمي والتمسك بأهدافه ومبادىء ميثاق الامم المتحدة وأن يحلا

خلافاتهما بالوسائل السلمية وبموجب ميثاق الأمم المتحدة ويتعهدا بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو باستخدام القوة فيما يختص بمسائل الأمن الأوربى والأمن الدولى وفيما يختص بأمور علاقاتهما المتبادلة .

وأشارت المادة الرابعة على اعتراف الدولتين بحدودهما وان يسرى هذا الاعتراف على المستقبل واتفقا على عدم انتهاك اى منهما لحدود الطرف الآخر واحترامه لوحدة وسلامة اراضى كل منهما وأعلنا انه ليس لأى طرف منهما مطالب اقليمية الآن ومستقبلا فى أراضى الطرف الآخر . وبذلك تحصلت تشيكوسلوفاكيا من جديد على اعتراف المانى غربى يقر بحدودها القائمة وقت توقيع هذه المعاهدة وهى تلك التى تشمل اقليم السوديت وذلك رغم عدم النص صراحة على ذلك .

وحوت المادة الخامسة على عزم الدولتين من اجل التعاون فى المجال الاقتصادى والفنى والعلمى والسياحى والرياضى وشملت المادة السادسة والأخيرة على وسيلة تبادل هذه المعاهدة بعد التصديق عليها .

صدق برلمان المانيا الغربية على هذه المعاهدة فى ٢٠ يونيو ١٩٧٤ وذلك بأغلبية ٢٣٢ صوتا ضد ١٩٠ ويعتبر تصديق المانيا الغربية على هذه المعاهدة بأنه الضوء الأخضر من أجل الاستمرار فى السير فى طريق سياسة الانفتاح على الشرق رغم ان فيلى برانت المهندس الأول لسياسة « الانفتاح على الشرق » كان قد استقال من منصب المستشارية فى مايو ١٩٧٤ بسبب ما تردد من تصرفات للجاسوسية الشرقية اعتبرها فيلى برانت ماسة بشخصيته الخاصة . وتولى منصب المستشار من بعده هيلموت شميت وهو من الزعماء البارزين فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الا أنه يمثل الجناح اليمينى فى الحزب الذى كان فيلى برانت يمثل الوسط المعتدل به .

ويمكن جدلا اعتبار هذه المعاهدة وكأن المانيا الغربية قد وقعت بموجبها على بند أو بندين أساسيين من معاهدة صلح بينها وبين تشيكوسلوفاكيا وهى البنود الهامة التى تعترف بالحدود القائمة التشيكية وبالسيادة التشيكية الكاملة على أراضيها داخل هذه الحدود وبالتعهد بعدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها فى حل المنازعات بين المانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا وتعتبر مثل هذه البنود هى جوهر اية معاهدة صلح كانت ستوقعها المانيا الغربية مع اى من الدول التى حاربتها المانيا . وقد طالب الجانب الشرقى الذى له مصالح جوهرية مع المانيا الغربية بمثل هذه المعاهدات حيث اننى اعتقد انه سوف لا يتم توقيع معاهدة صلح مع دولتى المانيا على غرار معاهدات الصلح التقليدية المعروفة كمعاهدة فرساى

لعام ١٩١٩ مثلا ــ الا اذا تواجدت ظروف استثنائية قهرية فى المستقبل تلزم توقيع مثل هذه المعاهدة مع دولتى المانيا أو مع احداهما .

هذا وقد وقع حلفاء الحرب العالمية الثانية بما فيهم روسيا وقعوا معاهدة للصلح مع ايطاليا عام ١٩٤٦ الا ان ظروف توقيع هذه المعاهدة تعتبر من الظروف الاستثنائية حيث ان ايطاليا بدلت من موقفها قبل نهاية الحرب العالمية الثانية وساندت الحلفاء بعد ان انسلخت مبتعدة عن المانيا الهتلرية لذا وقع معها الحلفاء وروسيا معاهدة للصلح وكان ذلك قبل ان تندلع الحرب الباردة علنيا بين الحلفاء من جانب وبين روسيا من جانب آخر ، ومن ثم انضمت ايطاليا فى تحالف مع الغرب . وقد وقعت كل من امريكا وانجلترا وفرنسا والدول الحليفة لهم على معاهدة صلح مع اليابان عام ١٩٥١ ولم توقع عليها روسيا والدول الشرقية وكانت ظروف هذه المعاهدة استثنائية أيضا فى جوهرها حيث كان هدفها هو تقنين الوضع القانونى لليابان ازاء دول الغرب وقت اشتعال الحرب الكورية من أجل وضعها فى مصاف حلفاء الغرب حيث كانت امريكا تستخدم اليابان كقاعدة رئيسية لها فى الحرب الكورية . هذا وكانت اليابان فى الوقت نفسه مرتبطة بمعاهدة أمن وتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية . ولم تعترف روسيا باليابان وتتبادل التمثيل الدبلوماسى معها الا فى عام ١٩٥٦ عندما وافقت اليابان على بعض المطالب الروسية ومن ثم أعلنت روسيا انتهاء حالة الحرب معها وتم اقامة علاقات دبلوماسية بينهما واستطاعت وقتها فقط ان تنضم اليابان للامم المتحدة .

وبذلك تبقى المانيا بشطريها بدون معاهدات صلح قانونا الا اننى اعتبر ان التحالفات والمعاهدات التى انضمت اليها ووقعتها كل من المانيا الغربية والمانيا الشرقية مع حلفاء الحرب العالمية هى بمثابة تسوية مرحلية لوضع المانيا الهتلرية ــ وذلك الا اذا برزت فجأة مسببات غير عادية ــ تملى نفسها عليهما من أجل توقيع معاهدة صلح أو معاهدات صلح واذا لم يتم توقيع مثل هذه المعاهدات للصلح معهما فستستمر كل من المانيا الغربية والمانيا الشرقية تعتمد على ما وقعته من تحالفات ومعاهدات وتشق طريقها فى المعترك الدولى كدول مستقلة ذات سيادة خاصة وقد قبلت كل منهما كعضو بالأمم المتحدة عام ١٩٧٣ .

وقد توقع المانيا الغربية معاهدات عدم اعتداء مع بلغاريا والمجر من اجل انهاء متعلقات الحرب العالمية الثانية اسوة بمعاهداتها مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا الا ان مثل هذه المعاهدات متروكة لظروفها السياسية خاصة وانه ليست هناك من المشاكل الجوهرية بين المانيا الغربية وبين بلغاريا أو المجر مثل تلك التى كانت مع بولندا التى ضمت اليها اراضى المانية

أو تلك التى كانت مع تشيكوسلوفاكيا وكان أحد أقاليمها « السوفيت » قد ضمته ألمانيا الهتلرية اليها .

ولكن هذا لا يعنى ان الوضع فى أوربا أصبح يتسم بالهدوء التام والأمن المفرط حيث اننا اذا ألقينا نظرة عابرة على الأرقام المعلنة لأهم أسلحة حلف الأطلنطى فى أوربا الغربية وتلك الخاصة بحلف وارسو لعملنا انه فى بداية عام ١٩٧٣ تواجد للغرب فى أوربا قرابة ٥٫٠٠٠ دبابة مقابل ١٠٫٠٠٠ دبابة تابعة لروسيا فى أوربا الشرقية و ٧٫٠٠٠ دبابة لدى الدول الشرقية الأوربية — وتواجد فى أوربا ٧٠٠ طائرة مقاتلة اعتراضية للغرب مقابل ٣٫٠٠٠ مقاتلة اعتراضية شرقية باوربا — وقرابة ١٫٥٠٠ مقاتلة قاذفة للغرب مقابل عدد مماثل لها من المقاتلات التى يمكنها ان تقوم بنفس الدور لدى روسيا والدول الشرقية الأوربية بأوربا — و ٢٠٠ قاذفة خفيفة بأوربا للغرب مقابل ٣٠٠ قاذفة خفيفة للشرق بأوربا — وهذا عدا ما يقرب من نصف مليون جندى روسى فى أوربا الشرقية مقابل ٣٠٠٫٠٠٠ جندى أمريكى فى أوربا يتمركز غالبيتهم فى ألمانيا الغربية وذلك عدا قوات الدول الاوربية الشرقية البرية وتلك التابعة لدول أوربا الغربية . والمعلوم أن القوات البرية بالخدمة العاملة لدول أوربا الشرقية تكاد تقارب ضعف عدد ميثيلتها من القوات العاملة بدول أوربا الغربية كما أن دول أوربا الشرقية يمكنها أن تجند تحت السلاح فى تعبئة شاملة نسبة تفوق نسبة التعبئة الأوربية الغربية الشاملة .

ومن هنا فانه سيصعب على أمريكا ان تفكر جديا فى الانسحاب المنفرد الشامل من أوربا الغربية مع استمرار الوضع فى أوربا الغربية والشرقية على ما هو عليه حاليا حيث ان ذلك سيؤثر بالتبعية على الأمن القومى للولايات المتحدة ذاتها اذا تأثر أمن غرب أوربا ومن هنا ازدادت مطالب أمريكا من حلفائها فى أوربا الغربية للعمل على زيادة مساهمتهم الفعلية عن طريق زيادة عدد قواتهم العاملة وتقويتها . الا ان البعض منهم يتقاعس حتى يجبر أمريكا على استمرار بقائها فى أوربا الغربية وأيضا اعتمادا على أن قوات الغرب بأوربا الحالية تكفى طالما ان المظلة الذرية الرادعة الامريكية وتلك الانجليزية — ومن ثم الفرنسية فى حالة الحرب الشاملة — على استعداد لردع الشرق ذريا اذا ما هاجمهم ذريا . وفى الجانب الآخر احتجت دول غرب أوربا على أمريكا عندما اعلنت هذه الأخيرة التعبئة الذرية العامة بقواعدها الذرية فى أوربا الغربية عقب اندلاع حرب الشرق الأوسط فى أكتوبر ١٩٧٣ وذلك دون أن تخطرهم أمريكا مسبقا بهذه التعبئة الذرية أو تتشاور معهم بخصوصها حيث انها عرضتهم للردع الذرى الروسى فى الوقت الذى لم يكونوا فيه أطرافا فى المشكلة .

ورغم ان امريكا افادتهم ان هذه التعبئة النووية الأمريكية املتها عليها الظروف الطارئة من اجل مجابهة تحركات روسية داخل أراضى روسيا لعدد من الفرق الروسية المنقولة جوا وخشيت أمريكا ان يتدخلوا فى الحرب بين العرب واسرائيل ولذلك اضطرت ان تعلن التعبئة الذرية بين جميع قواعدها بالعالم ولم يكن لديها الفرصة الكافية للتشاور معهم كما لم تتمكن امريكا من اعلان التعبئة فى بقية قواعدها بالعالم دون تلك الأوربية الغربية لما ستسببه مثل هذه الثغرة من ضعف فى الموقف الامريكى الذرى . الا أن الدول الأوربية الغربية لم تقبل التبريرات الأمريكية هذه وطالبت أثناء مناقشة تجديد معاهدة حلف الأطلنطى ان يكون لهم دورهم الايجابى فى التخطيط وتنفيذ الدفاع الاستراتيجي والتكتيكى الذرى عن أوربا الغربية بقدر اكبر عما هو عليه حتى لا تنفرد امريكا بالتصرف فى الردع الذرى وتعرضهم لخطر التدمير الذرى دون أن يكون لهم مبررات سياسية لتحمل مثل هذه المخاطر الجسيمة .

واذا القينا نظرة استراتيجية على نوعية وقدرة القوات التقليدية الروسية فى أوربا وتلك الخاصة بالدول الأوربية الشرقية فاننا سنجد انها تتفوق بنسبة ١/٣ فى المدرعات والطائرات التكتيكية والقوات البرية ومن الطبيعى ان نسبة التفوق هذه متوفرة ايضا فى بقية الأسلحة المساعدة ــ مثل المدفعية والمهندسين وخلافهم ــ التى تخدم هذه القوات وهذا يعطى الشرق القدرة فى الاختراق والانطلاق عبر أوربا الغربية حتى جدار الأطلنطى بتلك القوات والأخرى الروسية المنقولة جوا والمتمركزة فى روسيا وذلك فى حرب بالأسلحة التقليدية اى غير ذرية (مع امكان استخدام الأسلحة الذرية التكتيكية مثل المدفعية الذرية) وفى هذا الموقف فان الجانب الأوربى الغربى سيصعب عليه أن يدافع عن نفسه بأسلحته التقليدية فقط ضد مثل هذا التفوق الزاحف الشرقى المفترض ولن يتمكن الغرب من ايقافه الا اذا استخدم اسلحته الذرية الاستراتيجية الغربية من أجل ضرب هذه القوات ومن أجل ضرب دول الشرق ذاتها لشل حركتها .

اى بعبارة اخرى ان يعمل الغرب على ايقاف التقدم الشرقى عبر أوربا الغربية عن طريق اعلان الحرب الذرية الشاملة على الشرق واعتقد أن مثل هذا القرار سيصعب على الغرب اتخاذه الا فى حالات الضرورة القصوى . كذلك اعتقد أن الشرق لن يتهور ليجتاح أوربا الغربية تلقائيا بدون أسباب ضرورية قصوى حيث انه حتى اذا بدأ وأعلن انه سيستخدم فقط الأسلحة التقليدية فان الغرب سيردعه ذريا لأنه ليس لدى الغرب سوى الردع الذرى الاستراتيجى الشامل من أجل ان يدافع به عن نفسه .

وفى الجانب الآخر فاننى أفيد انه سيصعب على أمريكا وأوربا الغربيــة أن يبدءوا هم فى شن حــرب بالأسلحة التقليدية فقط ضــد روسيا فى أوربا بموجب الأوضاع العسكرية الحالية لأن الغرب يفتقد النسبة المطلوبة تقديريا للمهاجم ـ وهى ضرورة تفــوق المهاجم بنسبة تقارب ١/٣ ـ حيث سيتعذر نظريا على الغرب التوصل الى نسبة التفوق المطلوبة (ومثال ذلك بأنه يجب على الغرب أن يعد قرابة ٥٠٠٠٠ دبابة نظريا اذا أراد مهاجمة الـ ١٧٠٠٠ دبابة الروسية فى هجوم شامل ذو عمق فى أراضى الشرق وعلى جبهة واسعة) كذلك يجب على الغرب أن تشمل حسابات الدبابات الموجودة فى روسيا والتى ستتعامل معه ومن هنا فانه سيصعب على الغرب القيــام بهجوم تلقائى على الشرق بقواته الضعيفة الحالية . كذلك لا يمكن أن يعمل الغرب على تعويض ضعفه هذا باستخدام أسلحته الذرية التكتيكية والاستراتيجية لأن ذلك يعنى الدخول فى مواجهة ذرية شاملة مع الشرق الأمر الذى سيعرض الغرب للردع الذرى الروسى ومن هنا سيبتعد الغرب عن مثل هذا التصرف .

ان تواجد التفوق للشرق فى القوات التقليدية بوسط أوربا يمكن اعتباره بأنه سلاح « الردع بالقوات التقليدية » من أجــل ارغام الغــرب على عــدم التحرش الايجابى بالشرق وعلى عدم مهاجمة المعسكر الشرقى فى أوربا .

ومن هنا فان الغرب يحتفظ فى أوربا الغربية بأقل نســبة من القوات التقليدية تصلح فقط ليدافع بها عن نفسه لعدة أيام محددة ـ اذا ما فكر الشرق فى مهاجمته بأسلحته التقليدية ـ حتى يتبلور الموقف ليتحول الى حرب ذرية شاملة أو بالتراجع الشرقى . ومن المقدر عمليا أن لا ينتظر الموقف عدة أيام ليتحول الى حرب ذرية من عدمه بل سيتقرر ذلك فى وقت قصــير جدا ومن هنا سيحجم الشرق عن التفكير فى مثل هذا التصرف لأن الأمر قد يتحول الى مواجهة ذرية شاملة بأسرع مما يتصوره العقل . ولذلك وضعت التليفونات الساخنة بين البيت الأبيض فى أمريكا والكرملين فى موسكو ليتصل رئيس أمريكا بالمسئول السوفيتى فور وقوع أية تحركات هجومية افتراضية لدى الطرف الآخر للاستفسار عن مغزاها حتى لا تقع الحرب الذرية الشاملة فى لحظات من الزمن أو ليبلغ أى من الرئيسين الرئيس الآخر اذا انطلقت قذيفة ذرية من لديه بطريق الخطأ حتى لا ينطلق الردع الذرى المقابل .

وبالنســبة لموقف الغرب فى أوربا فانه يحتفظ طواعيــة بأقل قدر من القوات التقليدية يمكنها أن تفى بواجباتها الدفاعية المحددة هذه (كما يمكنها تجاوزا القيام فى ظروف خاصة باختراق على جبهة ضيقة فى خطوط الشرق اذا تطلب الموقف ذلك) حيث أن الغرب لا يمكنه بسهولة أن يحتفظ باعداد كبيرة من القــوات التقليدية فى أوربا لأن ذلك سيحمله نفقات باهظة ستؤثر

بالتبعية على مستوى معيشة افراده كما انه حتى اذا تحمل أعباء مضاعفة عدد قواته الحالية فان حدود استخداماتها لن تزيد عن تلك الحالية ـ حيث أن الشرق سيزيد بالتبعية من قواته التقليدية هو الآخر ـ لذلك فان استراتيجية الغرب فى أوربا هى : التثبيت بأقل قوة تقليدية مؤثرة والردع عن طريق الردع الذرى الشامل . ومن هنا يتضح لنا أن الغرب لا يمتلك فى أوربا الغربية من وسيلة ردع غير الردع الذرى الاستراتيجى الشامل . وبالنسبة للشرق فان استراتيجيته العامة فى أوربا هى : التثبيت بأكبر قوة تقليدية والردع بها بالاضافة الى الردع الذرى وهذا يعنى الاعتماد على التفوق فى القوات التقليدية لاجبار الغرب على عدم التفكير فى اختراق المعسكر الشرقى أو استخدامها فى ردع الغرب اذا أقدم على ذلك بالاضافة الى استخدام الردع الذرى الشامل اذا فشلت القوة التقليدية الشرقية فى مهامها أو اذا تعرض الشرق للهجوم الذرى الغربى . ومن هنا يتضح لنا أن الشرق يمتلك فى اوربا ميزة « الردع بالقوات التقليدية » وميزة « الردع الذرى » فى حين لا يمتلك الغرب الا ميزة « الردع الذرى » فقط .

وازاء هذا الموقف فان أمريكا تحاول من خلال محادثات الخفض المتبادل للقوات فى أوربا من انهاء التفوق التقليدى الشرقى فى أوربا مقابل تخفيض تدريجى للقوات الأمريكية والأوربية بها بحيث تكون نسبة خفض القوات الشرقية أكبر من نسبة خفض القوات الغربية . وهو الأمر الذى ترفضه روسيا وتطالب روسيا بأن يكون التخفيض متساوى ومتوازى لقوات الطرفين الحالية بحيث يستمر فى النهاية تواجد التفوق العددى الشرقى وبالتالى يستمر تواجد « الردع بالقوات التقليدية » وان كانت مقدرة هذه القوات التقليدية الرادعة ستقل عن سابقتها اى سوف لا يكون فى مقدورها افتراضيا اجتياح اوربا الغربية بمفردها وبسهولة مثل ما كان الوضع عليه مسبقا قبل التخفيض المتساوى المتوازى . وتهدف أمريكا باقتراحاتها هذه أن لا يتبقى للشرق سوى « الردع الذرى » فقط مثلها . وانه وان كانت روسيا تتمنى ان تخفض من قواتها فى أوربا لتتمكن من مجابهة الصين الشعبية فى آسيا الا أن روسيا ترفض أن تتواجد معرضة ومهددة فى اوربا اذا هى فقدت ميزة تفوقها بالقوات التقليدية بها لأن هذا التفوق يشكل ضمانا لسلامة المعسكر الشرقى فى أوربا الشرقية .

ونتيجة لهذا الجمود فى اجراء تخفيض بطريقة ترتضى بها امريكا ومن أجل دفع روسيا على قبول مزيد من القيود المشتركة فى مجال الحد من الاسلحة الاستراتيجية فانه أشيع أن امريكا حاولت فى عام ١٩٧٤ التلويح باستخدام القمح كسلاح ضد روسيا ليكون « الردع بالحبوب » وسيلة تمكن أمريكا

من خلالها مساومة روسيا للتوصل الى حل مواضيع الخلافات بينهما وهذا مع بذل الجهد الأمريكي المضني من أجل الحفاظ على دوام استمرار الوفاق السابق التوصل اليه مع روسيا والحفاظ على كل ما تم الاتفاق عليه بخصوصه معها . ويتدعم هذا الراى ويقول بأن أمريكا يمكن أن تلعب هذا الدور الآن بعد أن تخلصت من حرب الاستنزاف الفيتنامية التى كانت تكلفها ٢٥٠ مليون دولار يوميا وتكلفها اعدادا كبيرة من القتلى ومن هنا فليست هناك قوات أمريكية تشتبك الآن فى اى مكان من العالم مع قوات شيوعية يمكن الضغط عليها بموجب تصعيد اشتباكاتهم معها .

واذا القينا نظرة على موقف الحبوب عام ١٩٧٤ لوضح لنا تعاظم دور « الردع بالحبوب » . لقد كان انتاج العالم للقمح ٣٥٣٫٨ مليون طن عام ١٩٧١ وكان هذا المقدار هو متوسط انتاج السنوات السابقة له حيث كانت الظروف الجوية مواتية الا ان هذا الانتاج تدهور عام ١٩٧٢ واصبح ٣٤١ مليون طن وحصل هذا التناقص فى الوقت الذى اشتد فيه الطلب على القمح بسبب العطش الذى أصاب مناطق شاسعة فى غرب افريقيا ووسطها وفى بعض مناطق بآسيا وهو نفس العام الذى انتقص منه محصول القمح فى روسيا بشكل رهيب . وتابع محصول القمح فى تدهوره بسبب سوء الأحوال الجوية ووصل الى ٣٢٥ مليون طن عام ١٩٧٤ . وتنتج أمريكا قرابة ٦٠ مليون طن من القمح سنويا انخفض هذا العام بنسبة ١٠ بالمائة بسبب الأحوال الجوية هذا وتصدر أمريكا قرابة ٥٥ بالمائة من صادرات الدول المصدرة للقمح .

وتقول الاحصائيات ان الدول التقليدية المستوردة للقمح ستستورد هذا العام مقدار ٦٥ مليون طن وينتظر أن تصل وارداتها عام ١٩٨٥ الى قرابة ٨٨ مليون طن بسبب الزيادة الكبيرة فى تعداد السكان هذا اذا لم تتأثر زراعة القمح فى العالم وترفع من هذه الأرقام التقديرية . والدول الرئيسية المنتجة للقمح الا وهى : امريكا وكندا واستراليا والأرجنتين وتليها فرنسا ستضطر هذا العام الى أن تأخذ من الاحتياطيات الاستراتيجية للقمح الموجودة طرفها من أجل أن توفى بطلبات استيراد القمح هذا العام والتى قدرت كما ذكرنا عاليه بكمية ٦٥ مليون طن . ومن هنا سينخفض الاحتياطى الاستراتيجى للقمح وهذا قد يعرض البعض لمجاعات اذا استمرت الأحوال الجوية فى التدهور . لقد انخفض المخزون الاستراتيجى للقمح خلال السنوات الماضية بسبب سوء الأحوال الجوية التى اجبرت روسيا والصين الشعبية على استيراد كميات ضخمة من الحبوب كذلك دفعت بعض الدول الى زيادة وارداتها من القمح الآن زيادة واردات هذه الأخيرة قاربت ٥ مليون طن فى حين استوردت روسيا عام ١٩٧٢ مقدار ١٥ مليون طنا واستوردت الصين

الشعبية قرابة ٧ مليون طنا . هذا واستوردت الهند كميات كبيرة في ذات العام . لقد كان الاحتياطي الاستراتيجي للقمح يكفي ٩٠ يوما عام ١٩٧١ فتناقص ليكون ٤٥ يوما وأصبح عام ١٩٧٤ يكاد يكفي ٣٠ يوما . وبتحويل ذلك الى كميات فقد كان المخزون الاستراتيجي للقمح لدى الدول المصدرة للقمح هو ٥ر٤٧ مليون طن عام ١٩٧١ فانخفض في نهاية عام ١٩٧٢ الى ٢٧ مليون طن .

ومن هذه الصورة يمكننا أن نتصور قيمة « الردع بالحبوب » لو استخدم هذا الردع ضد الدول المستوردة للحبوب خاصة وقد ارتفعت أسعار القمح والحبوب عام ١٩٧٤ بمقدار اربعة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٧٢ . لقد تسربت الأنباء تشير الى أن أمريكا ساومت روسيا عام ١٩٧٢ للتوقيع على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية والتغاضي عن بعض موضوعات كانت تعارضها روسيا بها مقابل أن تمدها لمريكا باحتياجاتها من القمح لكمية ٢٨ مليون طن توردها امريكا لروسيا خلال سنتين بمعدل ١٤ مليون طن عام ٧٣/٧٢ و ١٤ مليون طن أخرى سنة ٧٤/٧٣ من اجل تدبيرها كاحتياطي للطوارىء لديها . وان ذلك كان عندما انخفض محصول الحبوب في روسيا عام ١٩٧٢ لكمية ٢٥ مليون طن حبوب — أي قرابة ثمن انتاجها — منهم قرابة ١٥ مليون طن من القمح . افيد انني لا أعتقد في حقيقة هذه المساومة وفي صحتها ولكنني لوردتها لأشير على افتراض بداية عصر التلويح بمبدأ « الردع بالحبوب » . الأمر الذى أثير من جديد وبطريقة علنية في أكتوبر ١٩٧٤ عندما خفض الرئيس الأمريكي فورد (وهو الذى تولى رياسة الولايات المتحدة بعد اعتزال الرئيس نيكسون في اغسطس ١٩٧٤) اتفاقية عقدتها شركات امريكية للحبوب مع روسيا لتورد لها ٠٠٠ر٩٠٠ طن من القمح و ٠٠٠ر٤٠٠ر٢ طن من الذرة وطالب الرئيس الأمريكي فورد بأن يجري تخفيضها وتبديل نوعيتها بسبب نقص الحبوب في امريكا وحتى تتمكن امريكا من الوفاء بالتزاماتها التصديرية الأخرى وخفضت فعلا وعدلت بحيث أصبحت ٠٠٠ر٢٠٠ر١ طن من القمح و ٠٠٠ر٠٠٠ر١ طن من الذرة اي انها خفضت بمقدار مليون طن من الحبوب . وقد نشر وقت احداث هذه الصفقة ان مجلس الشيوخ الأمريكي يعارض تقديم تسهيلات تجارية لروسيا ويعارض في منح روسيا حقوق معاملة « الدولة الأولى بالرعاية » وما يمكن بالتبعية أن تتمتع به روسيا من مزايا جمركية وتجارية واقتصادية بوجه عام في امريكا الا بعد أن توافق روسيا رسميا على عدم تقييد هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل . وقيل أيضا ان تخفيض امريكا لصفقة القمح والذرة هذه — وهى التي خفضت بمقدار الثلث — قيل انها رسالة ضغط وجهت الى روسيا لتبدل من موقفها وتوافق

على بعض مواضيع سياسية واخرى استراتيجية سبق لها أن رفضتها وتأمل امريكا أن تحتويها اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية المزمع توقيعها بين البلدين لتكون مكملة لاتفاقية عام ١٩٧٢ .

انني استطيع أن اجزم ان روسيا لا يمكن ان توافق على ما قد يعرض سلامتها للخطر ولو افتراضيا ـ خاصه بعد ان اوضحت فى الصفحات السابقه الموقف فى اوربا ـ وعليه فيصعب لمساومة ضاغطة أن تجدى مع روسيا لأننى اعتقد يقينا ان الروس يفضلون ان يقللوا استهلاكهم للخبز واستهلاك الحبوب عامة فى بلادهم من ان يعرضوا أمنهم لأى انتهاك أو مساومة وينطبق نفس الرأى على الصين الشعبية . ولقد نشرت الصحف خطابا لليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى القاه يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٤ فى مأدبة عشاء اقيمت فى موسكو تكريما لوزير الخزانه الأمريكى الذى وقع صفقة القمح والذرة هذه المخفضة والمعدلة مع روسيا (بعد أن طلبت امريكا من الشركات التجارية للحبوب الأمريكية أن لا توقع صفقات نهائية للحبوب الا بعد أن توافق عليها الحكومة الأمريكية) قال بريجنيف ان روسيا ترفض بشدة ان تقرن أمريكا أمور تنمية التعاون الاقتصادى بين البلدين بالمسائل التى تتسم بالصبغة الداخلية للدول . ويعنى هذا القول الروسى أن روسيا ترفض الضغوط الاقتصادية التى يعلنه امجلس الشيوخ الأمريكى ازاء موضوع هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل التى تعد بمثابة التدخل فى الشئون الداخلية للدول ولكنه أيضا يحذر من المساومات الضاغطة بأنواعها . والسؤال الآن يتوقف على مدى تجاوبهما فى هذا الشأن .

لم يستمر التساؤل طويلا حيث تتابعت الأحداث الدولية بخطوات سريعة قرب نهاية عام ١٩٧٤ وفى بداية ١٩٧٥ بطريقة كشفت الغطاء عما كان يحاك وقتئذ فى مطبخ السياسة الخارجية الأمريكية الروسية . ويبدأ خيط الأحداث هذا باجتماع القمة المفاجىء الذى تم بين الرئيس الأمريكى فورد وليونيد بريجنيف سكرتير الحزب الشيوعى السوفيتى فى فلاديفستوك يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤ وهو الاجتماع الذى سعى البيت الأبيض الأمريكى الى عقده فى المقام الاول مبررا الحاجة الى دفع عجلة الوفاق او على الأقل الحفاظ عليه بعد أن ابتعد الرئيس نيكسون عن التحكم مرغما فى اغسطس ١٩٧٤ ومن ثم مهدت الحكومة الأمريكية منذ نهاية أغسطس ١٩٧٤ بسلسلة من التصرفات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية الموجهة الى روسيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل انجاح فرصة عقد مثل هذا الاجتماع .

ومن التصرفات السياسية الأمريكية أن قامت أمريكا بحركات تقارب

سريعة من الدول الأوربية الغربية وازالت غشاء الجفاء الذى كان يفصلها فى عهد نيكسون عن المجموعة الأوربية الغربية وكذلك من اجل اثبات التماسك الغربى وبالتالى تماسك حلف الأطلنطى فى مواجهة روسيا كذلك أزاحت أمريكا عمداً فى مجال الاستراتيجية الأمريكية عن صاروخ عابر للقارات يمكن أن يطلق من طائرة وهى محلقة فى الجو الأمر الذى يجعل روسيا تعيد حساباتها فى مجال الصواريخ الاستراتيجية الهجومية الذرية العابرة للقارات وادخال هذا النوع فى الحسبان بالاضافة الى تلك القابعة فى صوامعها الأرضية وتلك الراقدة فى ظلمات أعماق المحيطات ثم توجت أمريكا تصرفاتها هذه بالتلويح بنقص فائض الحبوب بها بالاشتراك مع أزمة الحبوب العالمية وخلاف ذلك من تصرفات أخرى تجعل لأمريكا رصيدا من المواقف تستحق البحث فى لقاء عاجل على مستوى القمة الروسى الأمريكى .

ولما كان الرئيس الأمريكى جيرالد فورد سيتواجد فى اليابان قرب نهاية نوفمبر ١٩٧٤ فى زيارة معدة مسبقا بالاضافة الى أنه سيتواجد بعد ذلك فى زيارة لكوريا الجنوبية تلك التى تطل على حدود روسيا الآسيوية ومن ثم لن تفصله سوى ساعة طيران من سيول ليصل الى أول مطار روسى فى فلاديفستوك فانه كان من الطبيعى أن تتلاقى الرغبة ذاتها فى موسكو وقد تكون بنفس درجة الحرارة الأمريكية أو بأقل منها الا أنها كانت مناسبة مفيدة خاصة والرئيس الأمريكى فورد سيعتلى رئاسة أمريكا حتى نهاية ١٩٧٦ بصرف النظر من نجاحه فى انتخابات ١٩٧٦ من عدمه أو أن روسيا قد تكون أرادت أن تعد العدة لتلعب لعبتها فى انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة مثل تلك التى لعبتها فى انتخابات عام ١٩٧٢ عندما دفعت بثقلها خلف الرئيس نيكسون وقتئذ لصالح سياسة الوفاق التى كانت منعطفاتها تروق لها .

وعلى كل حال فمن الواضح أن الرئيس الأمريكى فورد كان يريد أن يعتلى مبكرا خشبة مسرح الوفاق الذى كانت لمسرحيته الرصيد الأول فى انجاح نيكسون فى انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٧٢ حيث أن الرئيس فورد كان قد قرر أن يخوض انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٦ ومن هنا يحبذ أن يركب نفس الجواد الذى ركبه نيكسون فى مجال السياسة الخارجية الأمريكية خاصة والرئيس فورد رصيد فى مجال السياسة الداخلية الأمريكية يفوق رصيد نيكسون به .

وتقابل فورد وبريجنيف ودرس كل منهما الآخر ثم صدر البيان المشترك عن مباحثاتهما يحوى تكرارا للمبادىء التى صدرت مسبقا عن نيكسون وبريجنيف حيث جاء فى بيانهما ما يفيد توكيد منع وقوع الحرب الذرية ونشوب الحرب بصفة عامة وبذل الجهود من اجل تجنب اخطار انتشار

الاسلحة الذرية فى العالم والعمل على توسيع نطاق التعاون الاقتصادى بين البلدين والعمل على تحقيق خطوات جديدة فى طريق الوفاق وتطوير العلاقات الأمريكية السوفيتية بما يخدم ذلك .

ولكن الجديد فى اجتماع فلاديفستوك أن فورد وبريجنيف وقعا على اتفاق مبادىء حول أهم الشروط التى يمكن ان تعتبر أساسا لعقد معاهدة جديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية يمكن اعتبارها كتقوية للمعاهدة الأولى الموقعة بين البلدين عام ١٩٧٢ . وقد أثير بأن شروط هذا الاتفاق تقضى على تحديد جديد لعدد الصواريخ الاستراتيجية النووية الهجومية العابرة للقارات لمدة عشر سنوات حتى عام ١٩٨٥ بحيث يحدد امتلاك كل منهما لعدد ٢٤٠٠ صاروخ استراتيجى عابر للقارات وأن يمتلك كل منهما لما يقارب ١٠٠٠٠ رأس ذرية مع ترك الحرية لكل دولة فى تحسين نوعية الصاروخ العابر للقارات خاصتها من حيث ضخامته ومداه وقدرته فى حمل عدة رؤوس نووية

ان هذه الأرقام تماثل تقريبا ضعف أعداد الصواريخ الاستراتيجية التى تمتلكها حاليا كل من روسيا وأمريكا حيث أن روسيا تمتلك ما يقارب ١٦١٨ صاروخ استراتيجى وتمتلك أمريكا ١٠٥٤ وهى فى حالتها الراهنة تكفى لكى يدمر كل منهما معسكر الطرف الآخر تدميرا شاملا وهذه الأعداد الحالية تدعو كل طرف ليحترم الطرف الآخر ويخشاه حيث أنها ليست بالقليلة ، إلا ان افتراض نمو الصين الشعبية وخلافها من الدول الأخرى وخاصة فى المعسكر الغربى فى مجال الصواريخ الاستراتيجية خلال فترة العشر سنوات هذه دفع روسيا وأمريكا الى تحديد هذا العدد المرتفع من الصواريخ الاستراتيجية لدى كل منهما من أجل امكانية مجابهة التهديدات المقابلة الافتراضية حيث انه يمكن لروسيا فى وقت لاحق أن تضطر الى مجابهة كل المعسكر الغربى بالاضافة الى مجابهة الصين الشعبية كذلك يمكن أن تضطر امريكا الى مجابهة المعسكر الشرقى بالاضافة الى مجابهة الصين الشعبية ومن هنا زيدت أعداد الصواريخ الاستراتيجية التى تنطلق من القواعد الأرضية الى ٢٤٠٠ صاروخ لدى كل منهما . حيث أنها الركيزة الدفاعية الأولى لدى كل منهما لأن القوات الجوية يمكن أن تتأثر فاعليتها بالأحوال الجوية السائدة كذلك فالغواصات رغم العديد من مزاياها فان بها بعض مواقف الضعف قد تقلل من آثارها المرجوة وتجعلها تأتى فى المرتبة التالية للصواريخ الاستراتيجية الارضية ومكملة لها .

ومن الواضح انه كان لروسيا العديد من الشروط تجاه امريكا حتى تقبل روسيا التوقيع مستقبلا على مثل هذه الاتفاقية الجديدة للحد من الأسلحة

الإستراتيجية لتشمل العديد من المواضيع العسكرية والسياسية والاقتصادية مثل الوضع فى وسط أوربا بالنسبة للتخفيض المتبادل للقوات العسكرية بها وامور الامن والتعاون الاوربى كذلك . فمن الضرورى ان اثارت روسيا موقف مراوغة الكونجرس الأمريكى الذى استمر حتى قرب نهاية ١٩٧٤ فى تأجيل التصديق على منح روسيا حق الدولة الاولى بالرعاية رغم أنه قد نص على ذلك فى معاهده التجارة الروسية الامريكية التى وقعها نيكسون مع بريجنيف فى عام ١٩٧٢ حيث ظلت الأغلبية « الديمقــراطية » فى الكونجرس والموالية لاسرائيل تطالب روسيا بتعهدات رسمية سوفيتية من أجل فتح باب هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل . ومن الطبيعى ان كان موقف فورد يتسم بالضعف فى هذا الموضــوع تجاه بريجنيف عنـد اجتماعهما فى فلاديفستوك يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤ حيث كان الحزب الجمهورى الذى ينتمى اليه الرئيس فورد قد منى بهزيمة ساحقة فى انتخابات الكونجرس التكميلية التى تمت يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٤ وأصـبح الحـزب الديمقراطى هو الذى يسـيطر على الكونجرس .

أصدر الكونجرس الأمريكى يوم ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ مشروع القــانون التجارى الخاص برفع القيود على التجارة الخارجية الأمريكية وقد جاء فيما يختص بروسيا أن الكونجرس وافق على منح روسيا حق الدولة الأكثر رعاية فى التجــارة مع امريكا بشرط أن ترفع روســيا شروط الهجرة عن اليهود السوفييت لاسرائيل وحدد المشروع الأمريكى مدة سريان تمتع روسيا بحق الدولة الأكثر رعاية بمدة ١٨ شهراً حتى يختبر الكونجرس تصرفات روسيا تجاه هجـرة اليهـود السوفييت الى اسرائيل حيث افاد الكونجرس انه اذا ثبت له أن روسيا مستمرة فى فرض القيود على هجرة اليهود السوفييت الى أسرائيل فان الكونجرس سوف يحق له تعديل الميزات الاقتصــادية التى منحها لروسيا بموجب هذا القانون .

واعتبرت روســيا أن هذا القــانون الأمريكى يعتبر تدخــلا فى الشئون الداخلية لروسيا وصدر عن موسكو فى ١٩ ديسمبر ١٩٧٤ ما يفيد بأن الاتحاد السوفيتى يرفض قرار الكونجرس الأمريكى هذا الشروط بفتح باب الهجرة لاسرائيل واعتبرت موسكو القرار الأمريكى تدخــلا فى شـئونها الداخلية ثم اعقب ذلك أن أعلنت روسيا فى ١٥ يناير ١٩٧٥ الغاءها لاتفاقية التجارة التى وقعت بين البلدين فى عام ١٩٧٢ تلك التى وقعها نيكسون وبريجنيف واعتبر الالغاء هذا بمثابة الرد الروسى على قرار الكونجرس واعتبرت روسيا أن هذا التصرف صدر عن دولة أمريكا بصرف النظر عن أن رئيس جمهورية امريكا لا يؤيده فى جملته وتفاصــيله حيث انه يصعب فى مثل هــذه المواقف أن يطلب الانسان ان ذلك هو قرار الكونجرس وانه ليس بقرار البيت الأبيض . ومن

الواضح ان الكونجرس الأمريكى اراد أن يثبت بطريقة غير مباشرة لموسكو انه صاحب الصوت الأول فى الولايات المتحدة كما انه فى نفس الوقت أراد به ان يشعر الشعب الأمريكى ذاته أنه هو « أى الحزب الديمقراطى » هو المسيطر على ناصية الأمور خاصة وانتخابات الرئاسة الأمريكية ستتم فى عام ١٩٧٦ .

من الواضح ان جو الوفاق الرسمى الأمريكى اهتز نوعا فى بداية ١٩٧٥ من جراء هذه الاحداث نتيجة تصرفات الكونجرس ويقينى أن هنـاك عدة مواقف داخلية روسية دعت الى مزيد من التشدد تجاه أمريكا وخاصة من العناصر التى كانت تشك فى جدوى الوفاق وتلك التى تخشى على مستقبل الشيوعية الدولية من جراء حركة التوافق الروسية الأمريكية هذه ومدى آثارها على زيادة الفرقة الروسية الصينية . ان قرار الكونجرس الأمريكى لا يعتبر فقط تدخلا فى شئون روسيا الداخليـة بل اتسم بالتلويح بقطـع التسهيلات الحكومية الأمريكية الاقتصادية عن روسيا .

وقد يقول القائل ان الدول العربية استخدمت المقاطعة البترولية ضـد أمريكا . والرد على ذلك أن الدول العربية استخدمت مقاطعة البترول عن أمريكا للدفاع عن نفسها ولتحرير الأرض العربية التى اغتصبتها اسرائيـل بمساعدة الأسلحة المجانية الأمريكية والتأييد الأمريكى وعليه فانه فى حالة الدفاع عن النفس فالشرعية مكفولة قانونا ودوليا فى استخدام كافة سـبل المقـاومة القومية . أيضا فان مقاطعة البترول العـربى عن أمريكا ليس هو بالاجراء الذى يعرضها للمخاطر الجسام لأن البترول العربى الذى تستورده أمريكا يماثل أقل من ٤ بالمائة من استهلاكها اليومى فضلا من انه كان معروفا أن أمريكا كان يمكنها تعويضه وقد عوضته فعلا ذلك علاوة على أن أمريكا تعتمد اصلا على بترولها الموجود فى أراضيها والمقاطعة العربية كانت مجرد رسالة رمزية أمينة موجهة الى أمريكا أكثر مما كانت مقاطعة بالمعنى المعروف للكلمة . أما تخفيض انتاجية البترول العربى فكان شاملا ورمزيا فى ذات الوقت لينظر الجميع بعين العدل والاعتبار للحق العربى المسلوب وللارض العربية المحتلة خاصة وأن غالبية كبرى كانت قد وصلت الى قبولها لنظرية الأمر الواقع أى الى قبول ضم الأرض العربية لمغتصبيها . ان تأثر أمريكا بالمقـاطعة العـربية لها لم يكن تأثرا ماديا بل تأثرت أمريكا معنـويا بسبب ما يمكن أن تتصوره بأن هيبتها قد مست .

وعندما اعلنت الدول العربية عن مقاطعتها لبترولها عن امريكا فى أيام

معركة العبور المجيدة فى أكتوبر ١٩٧٣ شعرت بجسامة القرار الذى اتخذته كل الدول العربيه المنتجة للبترول وشعرت بأنها تعرض نفسها فعلا للعديد من المخاطر - لان الموضوع فى نظر امريكا يمس سلطانها بالدرجة الأولى أكثر مما يمسها بتروليا - ولمست ان هذه الدول فضلت الوقوف صفا واحدا مع القوات العربية التى كانت تروى أرض سيناء والجولان بدماء شهدائها الأبرار وفضلت أن تساندهم بهذا الدعم وأن تتحمل معهم المخاطر مهما تعاظمت .

وكنت أشعر استراتيجيا أن دول وامارات شبه الجزيرة العربية هم المعرضون لأخطار تدخل امريكى مسلح فى هذا الوقت بدرجه تفوق أفتراض تعرض الجزائر وليبيا لمثل هذا التدخل فى هذا الوقت حيث كان الأسطول الامريكى فى البحر الابيض المتوسط مشغولا بمراقبة سوريا ومصر وبالتواجد بجوار اسرائيل وكان يصعب عليه استراتيجيا ان يرسل مجموعة منه لتقوم بعمل منفصل ضد ليبيا أو الجزائر لان ذلك يعمل على انتقاص قدرته الهجومية والدفاعية على السواء خاصة وكان فى حالة الإستعداد القصوى طوال الفترة قبل التوصل الى فك الاشتباك بين العرب وبين اسرائيل وكانت تنضم اليه كل القطع الأمريكية التى كانت ترسل للبحر الأبيض المتوسط لتعزيزه فى هذه المهمه . وكان عليه أيضا أن يحتاط لمناورات الأسطول الروسى فى البحر الأبيض المتوسط . فى حين كان الأسطول الأمريكى فى المحيط الهندى والمحيط الهادى فى وضع مناسب لأن يقوم فى سهولة ويسر باجراء ضربة عسكرية انتقامية ضد اى دولة أو امارة فى شبه الجزيرة العربية بالخليج العربى ليكون ذلك حسب تقدير امريكا ردعا للآخرين . خاصة وغالبية دول الخليج العربى عدا العراق لم يكن فى مقدورها أن تردع عسكريا مثل هذا التدخل الأمريكى المفترض مثلما يمكن للجزائر ولليبيا وللعراق من أن تردعه عسكريا .

ولم استطع أن أمنع نفسى من التعبير عن شعورى كمواطن عربى أمام هذا الموقف الذى كنت أتصور جميع احتمالات أبعاده ازاء الوقفة العربية الفريدة هذه لدول الخليج العربى فأرسلت يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ (وهو اليوم السابق لوقف القتال فى الشرق الأوسط) أرسلت خمس برقيات الى الأشقاء رؤساء دول شبه الجزيرة العربية المغفور له الملك فيصل ملك السعودية والشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أمير دولة الامارات العربية والشيخ خليفة بن حمد آل ثانى أمير دولة قطر والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين اشيد فيها وأكبر بالموقف البطولى العربى الذى سيذكره التاريخ لهم ولأشقائنا العرب بدولهم لقرار المقاطعة المصرى الذى اتخذوه . ولم أرسل يومها برقيات الى رؤساء

الجزائر وليبيا والعراق لأن كل احساسى كان مع هؤلاء ومع الخطر الذى كان يتربص بهم وتقبلوه رغم أن وجدانى وعرفانى كان أيضا مع الجزائر وليبيا والعراق وعمان وشعوبهم والأمة العربية الصامده . ان التاريخ سيسجل للجميع وقفتهم هذه تلك التى أعادت للنخوة وللشهامة العربية بريقها ورنينها من جديد . اذكر ذلك ولكننى أفيد أن جميع الدول العربية المنتجة للبترول معرضة حاليا ومستقبلا جميعا بدرجة متساوية لأية مهاترة طائشة ضدها وأعتقد أن الردع العربى المعد سيكون من القوة بحيث ستكون الاصابات فيه شاملة للطرفين مثلها مثل اصابات المواجهة الذرية لو شنت .

وقد تحقق بعدئذ تقديرى فى أن الدول العربية فى شبه الجزيرة العربية كانت معرضة لضربة مساحة انتقامية فى خلال فترة المقاطعة العربية بعد أن نشر وتردد أن كانت هناك فعلا خطة أعدت كانت ترمى الى أن يقوم الأسطول الأمريكى فى المحيط الهندى باجراء عملية عسكرية محددة ضد دولة الامارات العربية المتحدة وذلك باحتلال امارة أبو ظبى (احدى الامارات التى تتكون منها دولة الامارات العربية المتحدة) ليكون ذلك عبرة للغير ومن أجل تفتيت وحدة الامارات التى تتكون منها هذه الدولة الفتية العربية .

وفى ذات الوقت ازداد هذا التقدير يقينا عندما طالعتنا الصحف بما نشره المعلق الصحفى الأمريكى المشهور جوزيف السوب فى ٦ نوفمبر ١٩٧٤ ما يفيد أنه علم من مصادر أمريكية رسمية ان الولايات المتحدة الأمريكية قد تتخذ اجراءات عسكرية فى منطقة الخليج العربى خلال سنة ١٩٧٥ لمنع حدوث أى حظر جديد على تصدير البترول العربى للولايات المتحدة الأمريكية فى حالة نشوب حرب جديدة بين العرب واسرائيل . ويمكن أن يفهم من مثل هذا التلميح ــ الذى يمكن أن يكون قد نشر عن قصد ــ ان المقصود به ان تقوم أمريكا بعملية عسكرية وقائية خلال ١٩٧٥ ضد احدى الدول العربية بالخليج العربى لتدرأ افتراض قطع البترول عنها مستقبلا (وهذا حتى اذا لم يتجدد فعلا القتال بين العرب واسرائيل ومن ثم أن تعمل الدول العربية على مقاطعة أمريكا من جديد) وأن العملية المقترحة يمكن بذلك أن تكون مسبقة للاشتباكات بين العرب واسرائيل حتى اذا ما تم الاشتباك تتراجع الدول العربية المنتجة للبترول من قطع بترولها عن أمريكا . وما هذه الأنباء الا وسيلة اعلامية ضاغطة ليس فقط بتهديد الدول العربية المنتجة للبترول بل بالتلميح لدول المواجهة العربية أن عليها أن تمتنع عن معاودة القتال والا سيكون الوبال على أشقائهم ايضا . وقد كذب البيت الأبيض الأمريكى ما نشره جوزيف السوب هذا فى تكذيب صدر عن البيت الأبيض الأمريكى يوم ٨ نوفمبر

١٩٧٤ نفى فيه احتمالات تدخل امريكى مسلح فى الشرق الاوسط ووصف أنباء جوزيف السوب بأنها لا تتسم بالمسئولية . وأقول ردا على ذلك انني اعتقد ان الرد العربى معد لمثل هذه التصرفات الغير حكيمة لو حدثت .

الا أن التهديدات الأمريكية تتابعت بعد ذلك وتلونت بألوان مختلفة حتى اصبحت سافرة فى النهاية ففى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٤ أبحرت قوة بحرية أمريكية مكونة من حاملة الطائرات « كونستليشين » تصحبها المدمرتان « بيرلى » و« كوشرين » من حاملات الصواريخ الموجهة ودخلت الخليج العربى وجابت قرب شواطئه فى مظاهرة بحرية استفزازية حيث انطلقت خلالها الطائرات النفاثة من حاملتها واخترقت حاجز الصوت فوق مياه الخليج الهادئة وأعلنت يومها الحكومة الأمريكية ان وحدات الأسطول الامريكى هذه تقوم بعملية انتشار داخل مياه المنطقة للتعرف عليها وفى اليوم التالى انسحبت المجموعة البحرية من الخليج .

لم يستمر الأمر فى نطاق المناورات بل تعداه الى التهديد الصريح حيث أعلن بعدئذ الرئيس الأمريكى فورد فى يناير ١٩٧٥ عن امكانية افتراض التدخل المسلح ضد الدول العربية المنتجة للبترول اذا عاودت تلك الدول مقاطعة أمريكا . واضطرت الدول العربية أن ترد على هذه التهديدات الصريحة حيث أعلن الرئيس هوارى بومدين بعد ذلك مباشرة بأن الدول العربية المنتجة للبترول ستنسف آبارها اذا تعرضت أى منها لتدخل مسلح ومن الواضح انه كان يتحدث باسم وموافقة المجموعة العربية ثم تتابعت التصريحات المماثلة من المسئولين بدول البترول العربية توضح فيها موقفها التضامنى الكبير . كذلك أعلن مؤتمر رؤساء الدول الثلاث عشرة المنتجة البترول والمعروفة باسم دول الأوبك الذى انعقد فى ٤ مارس ١٩٧٥ بالجزائر ان دول الأوبك ستتصدى باجراءات موحدة لأى تهديد أو عدوان قد تتعرض له احدى الدول المنتجة للبترول .

أفيد أن العديد من الدول اقتنعت بعدالة القضية العربية واقتنعت بحق مصر المطلق فى استعادة اراضيها بشتى الطرق كذلك بحق العرب فى استعادة أراضيهم المغتصبة وبحق الشعب الفلسطينى فى الحصول على حقوقه المشروعة وفى تقرير مصيره ومن رؤساء الدول الغربية الذين اقتنعوا بحق مصر هذا وبحقوق العرب وحقوق شعب فلسطين ان اقتنع فيلى برانت بهذه الحقوق العربية وبحق الشعب الفلسطينى فهو قد اضطر للهجرة من المانيا عام ١٩٣٣ عقب وصول هتلر للحكم بعد أن ارهبه الحكم البوليسى واستمر مهاجرا حتى عاد الى المانيا عام ١٩٤٥ عند هزيمة الهتلرية وهو يعرف حقيقة كلمة الهجرة ــ وان لم يكن قاسى معاناة ملايين الفلسطينيين الذين

يقيمون تحت الخيام منذ ربع قرن ـ الا انه قدر بالتاكيد موقفهم وقضيتهم . وقد اعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والمانيا الغربية عام ١٩٧٢ فى فترة حكم فيلى برانت كذلك اعادتها غالبية الدول العربية معها خاصة بعد أن اتخذت المانيا الغربية موقف العدل والحياد فى القضية العربية دون انحياز لطرف على حساب الآخر . ومن الجدير أن نفيد أن العلاقات بين الشعب المصرى والشعب الألمانى بألمانيا الغربية لم تنقطع عندما انقطعت العلاقات الدبلوماسية بينهم منذ تسع سنوات مضت بل استمرت متينة لأنها علاقات أخوية حضارية وليست بالعلاقات المرحلية ويرجى لها بالمزيد من الأخاء والازدهار .

وبالعودة لألمانيا الغربية نجد أن دورها قد ازداد اهمية حاليا ومستقبلا فى هذا المعترك السياسى الذى أصبحت علاقاته تتسم بموازين معقدة وبالعديد من الاعتبارات بخلاف نمط العلاقات التى كانت سائدة بين الدول مسبقا حيث انه بعد أن تعرفنا على مبادىء ومسببات وموازين « الوفاق » بين أمريكا وروسيا يمكننا أن نقدر أن كلاهما فى حاجة اليه بصرف النظر عن معيار ومقدار هذه الحاجة . وقد يتذبذب الوفاق بسبب أزمات طارئة أو مفتعلة ولكننى أعتقد أن كلاهما سيبذل الجهد ـ المباشر والغير مباشر ـ من أجل الابقاء عليه بصورة او بأخرى . ولقد علمنا بمشتملات موقف المانيا الغربية وبمنجزاتها السياسية من أجل تحقيق سياسة الانفتاح على الشرق وكان سيصعب علينا التعرف على حقيقة وضع ألمانيا الغربية السياسى والاستراتيجى والاقتصادى وعلى ثقلها فى هذه المجالات الا اذا علمنا بحقيقة الأوضاع العامة الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية فى كل من روسيا وأمريكا لأن الأراضى الألمانية هى الرقعة التى تجسدت عليها آثار الأزمات الحيوية بين الشرق والغرب منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ثم تركزت بعد ربع قرن بين الثلاثى الروسى والأمريكى والألمانى . ومن هنا يظهر لنا جليا ترابط العلاقة بين الوفاق وبين الانفتاح على الشرق وأفيد أن اية نكسات ايجابية قد تصيب الوفاق فان سياسة الانفتاح على الشرق ستتأثر بها وتنحرف بمقدار انحرافه .

ولقد تعاظم الدور الذى قدرت المانيا الغربية أن تقوم به من أجل الابقاء عى المعابر صالحة وسليمة وعمل هيلموت شميث على هذا النحو فقام بزيارة موسكو فى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤ من أجل العمل على استمرار مسيرة فيلى برانت وفالتر شيبل (الذى تولى فى مايو ١٩٧٤ منصب رئيس جمهورية

المانيا الاتحادية) ونجح شميث فى اعادة قدر محترم من الثقة تلك التى كانت اهتزت نتيجة للاستقالة المفاجئة لفيلى برانت بسبب عمليات الجاسوسية الشرقية الا أن شميت كان يريد هو الآخر أن يعتلى خشبة مسرح الانفتاح على الشرق ومن هنا كانت زيارته وكأنها منسقة مع زيارة الرئيس الأمريكى فورد لبريجنيف فى نهاية نوفمبر ١٩٧٤ بفلاديفستوك ويتضح لنا من هذا التناسق حقيقة الصلة التى تربط بين الوفاق والانفتاح على الشرق .

وبالاضافة الى المغزى السياسى لزيارة شميت لموسكو فقد وقع فى موسكو على اتفاق تمد روسيا بموجبه المانيا الغربية بمقدار ١٠ مليارات متر مكعب من الغازات سنويا عبر خط انابيب بين البلدين فى المدة بين عا م١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ . كذلك اتفق شميث على مبدأ انشاء المانيا الغربية لعدة محطات كهربائية نووية لحسابها فى أراضى روسيا لتمد برلين الغربية بالكهرباء على أن تمد هذه المحطات المانيا الغربية ذاتها مستقبلا بالكهرباء وتتجلى حكمة اقامة هذه المحطات الألمانية فى الأراضى السوفيتية بسبب اتساع أراضى روسيا وسهولة انجاز عملية تبريد المحطات النووية هذه من البحار الروسية ومن الانهار الروسية الأمر الذى يصعب على المانيا الغربية التوسع فيه داخل رقعة اراضيها بسبب ضيق هذه الرقعة وبسبب كثافة السكان العالية بها الأمر الذى سيلوث أجواء أراضيها بالاضافة الى صعوبة استخدام مياه الأنهار فى عمليات تبريد المزيد من المحطات النووية لما سينتج عنه رفع درجة حرارة هذه المياه وقتل الثروة السمكية بها الا انه سيكون مفيداً فى روسيا لتدفئة مياهها المثلجة وانشاء بيئة جديدة صالحة بها .

واذا كانت الوجوه قد تبدلت فى المانيا الغربية فاننى اعتقد أن الهدف الأكبر ما زال قائما ـ الا وهو ايجاد صيغة التقاء ما بين شطرى الأمة الواحدة اى بين المانيا الغربية والمانيا الشرقية ـ واعتقد أن زيارة شميث لموسكو كانت تهدف فى المقام الأول الى ازالة ما علق من معوقات فى العلاقات بين دولتى المانيا وفى محاولة لازاحة حفنة الغبار التى علقت ببرلين الغربية .

اجتمع يوم ٣٠ يوليو ١٩٧٥ فى هلسنكى رؤساء ٣٥ دولة ضمت كل دول اوربا عدا البانيا بالاضافة الى امريكا وكندا ووقعوا على « اتفاقية الأمن الأوربى » التى تعتبر « البديل السياسى » لمعاهدة صلح أوربية من أجل انهاء الحرب العالمية الثانية فى أوربا ولكنها ليست « البديل القانونى » لمعاهدة الصلح لأن معاهدات الصلح تتسم بالتحديد النهائى للمواضيع وبابراز كل تفاصيلها ومعالجة كل أمورها وهى المواضيع التى يصعب نوعا انجازها بعد انقضاء أكثر من ٣٠ سنة على انتهاء الحرب العالمية الثانية بسبب التطور الكبير الذى شمل الدول ذات الشأن وقد اشتملت الاتفاقية على اعضاء

حلف الأطلنطى وحلف وارسو بالاضافة الى الدول الأوربية المحايدة . ومن هنا كان اجتماع القمة بهلسنكى بمثابة أكبر تجمع على مستوى القمة الأوربى منذ تجمع ملوك أوربا فى مؤتمر فيينا عام ١٨١٤ عندما اجتمعوا لتقرير مصير امبراطورية نابليون بونابارت .

وقعت وثيقة الأمن الأوربى فى ١٠٠ صفحة وقام باعدادها أكثر من ٥٠٠ دبلوماسى وفنى فى اجتماعات استغرقت أكثر من عامين . وتضمنت الوثيقة اربع فصول سميت (بالسلال) واحتوت المقدمة والسلة الأولى على تعهد حكومات الدول الموقعة من أجل تحقيق الامن الأوربى على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدول واحترام استقلال ووحدة أراضيها الحالية والتعهد بعدم انتهاك حدودها والعمل على انهاء الحروب واجراء الاتصالات الانسانية بين حكومات وشعوب القارة الأوربية وتعهدت الدول الموقعة على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول الميثاق والعمل على تسوية الخلافات بينهم بالطرق السلمية واحترام حق كل دولة فى اختيار نظامها السياسى وعدم التهديد باستخدام القوة وتضمنت بنود هذه السلة على امكان تعديل الحدود الحالية بين دولها بالاتفاق المتبادل وبالطرق السلمية حسب القانون الدولى كذلك احتوت على ضرورة الاخطار مقدما عن أية تحركات عسكرية لقوات كبيرة تقع ضمن المناطق القريبة لحدودها القومية والمقصود هى المناطق القريبة من خط تقسيم اوربا أى الخط الذى يقسم أوربا الى شرقية وغربية .

وتضمنت السلة الثانية على مبدأ التعاون المتبادل فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والفنية وتضمنت السلة الثالثة على اجراء مزيد من التعاون الانسانى بين الشرق والغرب وخاصة فى مجال تبادل المعلومات والانتقال الحر للاشخاص والأفكار والتعاون الثقافى وتحسين البيئة وتنمية الحريات المدنية بين مختلف الشعوب الأوربية . وتضمنت السلة الرابعة على اجراءات لمتابعة قرارات مؤتمر الامن الأوربى والاعداد لمؤتمر عام ١٩٧٧ ببلجراد لممثلى الدول الموقعة على وثيقة الامن الأوربى هذه من أجل مراجعة ما تم انجازه بخصوصها .

ان أمريكا قدمت بعض التنازلات فى شأن هذه الوثيقة كذلك قدمت روسيا العديد من التنازلات خاصتها من أجل دفع المعسكر الغربى على التوقيع على وثيقة الأمن الأوربى وعدم تأجيلها خاصة وكان من الواضح أن بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى كان يريد بهذه الاتفاقية أن يتوج بها حياته السياسية فى مجال الوفاق الذى عمل له وسانده وحارب بسببه البعض فى روسيا كذلك وهناك المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى

الذى سينعقد فى موسكو فى فبراير ١٩٧٦ وكان بريجنيف يود أن يقدم للمؤتمر انجازاته بخصوص هذه الاتفاقية كبديل للحرب الباردة ولسياسة المجابهة مع الغرب التى سارت عليها روسيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث يمكن لروسيا فى ظل اتفاقية الامن الأوربى أن تتفرغ بدرجة أكبر لمواجهة التحدى الصينى هذا بالاضافة الى ان هذه الاتفاقية يمكنها ان تفتح بالتبعية الطريق لعقد معاهدة جديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية كذلك يمكن بموجبها التوصل الى اتفاق بشأن التخفيض المتبادل القوات فى أوربا مما سيسمح لروسيا بنقل بعض قواتها من الجبهة الأوربية الى جبهتها الآسيوية الملاصقة للصين الشعبية وهى مطمئنة نوعا على أن الهدوء سيسود وسط أوربا أكثر من ذى قبل .

وفى الجانب الآخر فان الرئيس الأمريكى فورد اراد بهذه الاتفاقية أن تكون ورقته الرابحة التى يبدأ بها حياته السياسية خاصة وانتخابات الرئاسة الأمريكية ستجرى فى نهاية ١٩٧٦ وكان فورد هو الآخر يريد أن يأتى بالجديد الذى لم يأت به نيكسون ليتمكن من أن يلوح بالاتفاقية على خشبة المسرح السياسى الأمريكى ويؤكد انها وطدت الوفاق الذى كان يمكن للرياح العاتية أن تقتلعه من جذوره هذا ويمتاز فورد على نيكسون فى مجال السياسة الأمريكية الأوربية بأن فورد جمع شمل أوربا الغربية من جديد مع أمريكا بعد أن كانت غالبية الدول الأوربية الغربية نافرة من امريكا فى عهد نيكسون.

وفى الحقيقة فان مكاسب امريكا من هذه الاتفاقية تقل عن تلك التى ستجنيها روسيا منها رغم انها لم تحقق لروسيا كل مطالبها السابقة بشأنها الا أن روسيا اقتنعت بالمزايا التى قد تعود عليها من جرائها حيث انها ستعزز موقفها أمام الصين الشعبية وتفتح الطريق لمعاهدة جديدة شاملة للحد من الأسلحة الاستراتيجية قد ينتج عنها أن تستطيع التقاط أنفاسها وتخفيض التكاليف الباهظة لسباق التسلح الذرى الاستراتيجى القائم بينها وبين امريكا عن طريق تحديد مشترك للاسلحة الذرية الاستراتيجية بالدولتين مع فتح مجال الأبحاث لاستحداث الجديد وهذا التحديد سيخدم كلا من روسيا وأمريكا حيث اننا أوضحنا مسبقا أن ما لديهما فى ترسانتهما الذرية يكفى لتدمير العالم عدة مرات . كذلك فان اتفاقية الامن الأوربى ستساعدهما فى التوصل الى نتيجة بشأن المفاوضات المتعثرة بينهما بخصوص الخفض المتبادل للقوات فى أوربا خاصة وأمريكا تعرض تخفيض أعداد من رءوسها الذرية فى أوربا الغربية والتى تقدر بعدد ٧٠٠٠ راس ذرية وتخفيض بعض من قواتها التقليدية فى مقابل تخفيض كبير للقوات الروسية التقليدية فى أوربا الشرقية

يشمل القوات البرية والقـوات المدرعة بالاضـافة الى تخفيض الحشـود العسكرية الروسية لقواتها التقليدية من مناطق الحدود الروسية الأوربية الملاصقة لأوربا الشرقيـة حتى تكتمل الفائدة لأن مجرد تخفيض القـوات الروسية من دول أوربا الشرقية قد لا يفى بأهداف أمريكا لأن احتشـادها على حدود روسيا الأوربية يجعلها فى موقف الأفضلية لامكانية العودة السريعة الى وسط أوربا من جديد .

يجب لنا ان نقرر أن توقيع اتفاقية الامن الأوربى لم تتم بسهولة ويسر بل اشتملت على مناورات وضغوط من جانب كل من روسيا وأمريكا ولعبت فيها فرنسا دورها الكبير بالاشتراك مع المانيا الغربيـة وانجلترا رغم تنوع أهداف كل منهم ، لقد ضغطت روسيا على أمريكا عند الغاء روسيا لاتفاقية التجارة المعقودة بينهما فى ظل الوفاق ابان عهد نيكسون وهذا الالغاء ليس بالأمور الهينة بل هو من علامات التباعد السياسى ورغم زيارة فورد لروسيا فى نهاية ١٩٧٤ فان بريجنيف رفض تحديد موعد زيارته المرتقبة لأمريكا وكان من المنتظر ان تتم فى خريف ١٩٧٥ الا أن روسيا حبست فكرة انجاز هـذه الزيارة ولم توافق على الاعلان عنها رسميا لعدم جدوى تنفيذها طالما اتفاقية الامن الأوربى لم يتحدد مصيرها وقتئذ بل ويقال ان روسيا ربطت بين انجاز زيارة بريجنيف لأمريكا تمشيا مع تقاليد الوفاق التى وضعها نيكسون وبين التوقيع على معاهدة الامن الأوربى مما كان قد يلحق افتراضيا بعض الأضرار السياسية بفورد وخاصة عند بداية الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية .

كذلك كانت للاحداث التى وقعت فى صفوف الغرب فى أوربا ما دفع أمريكا الى سرعة التوقيع على هذه الاتفاقية حيث كانت الاشتباكات بين تركيا واليونان فى قبرص واحتلال تركيا لجزء من الجزيرة من الأمور التى أقلقت أمريكا وأضعفت من موقف قواعدها فى كل من تركيـا واليونان كذلك كان للانقلاب الاشتراكى الذى وقع فى البرتغال ما زاد من حيرة أمريكا ازاء موقف البرتغال من حلف الأطلنطى ولا يجب أن ننسى أن التقدم الذى أحرزه الحزب الشيوعى فى ايطاليا والحزب الشيوعى فى فرنسا بالاشتراك مع الاشتراكية الدولية بها ما وضع العديد من علامات الاستفهام أمام أمريكا وأمام بعض الدول الأوربية الغربية اليمينية ومن هنا ظهرت حاجة أمريكا الى نوع من المهادنة مع الشرق فى أوربا خاصة بعد أن اجتاحت الشيوعية فيتنام الجنوبية وكمبوديا .

ومن النقاط البارزة فى وثيقة الامن الأوربى تلك الخاصة بامكان تعديل الحدود الحالية عن طريق الاتفاق السلمى بين الأطراف خاصتها . وهـذا

الموضوع قد طالبت به المانيا الغربية وطالبت بادراجه ضمن بنود الوثيقة حتى لا تصبغ صفة الشرعية النهائية على الحدود الألمانية الحالية وبذلك يعتبر تقسيم المانيا كقضية منتهية لا يمكن العودة فيه . وارادت المانيا الغربية بادخال هذا النص أن لا تعتبر الحدود الحالية بينها وبين المانيا الشرقية كحدود نهائية دائمة بل فتحت بهذا النص الطريق الى امكانية تعديل هذه الحدود مستقبلا بالطرق السلمية عن طريق تقرير المصير مثلا من أجل اعادة توحيد المانيا من جديد حيث أن اصباغ الشرعية القانونية المطلقة على حدودهما الحالية قد يشكل عقبة فى المستقبل أمام محاولات اعادة توحيد المانيا بالطرق السلمية .

ولقد تحصلت المانيا الغربية على تأييد الغرب لها فى مطالبها هذا وايدتها أمريكا فى هذا الطلب خاصة وقد أصبحت القواعد الأمريكية فى المانيا الغربية هى الوحيدة التى تتميز بالثبات بعد أن هددت تركيا باغلاق القواعد الأمريكية بها وكذلك فعلت اليونان التى ألغت بعض التسهيلات لقطع الأسطول الأمريكى أيضا باتت قواعد أمريكا فى البرتغال فى مجال التخمين وقد تهتز القواعد الأمريكية فى ايطاليا اذا فاز الحزب الشيوعى بها ووصل للحكم ومن هنا ساندت أمريكا مطالب المانيا الغربية هذه بكل حزم واضطرت روسيا أن تقبل هذا المطلب الألمانى الغربى بعد أن هددت المانيا الغربية بعدم التوقيع على الاتفاقية . لأن عدم توقيعها عليها يضعفها حتى مع وجود المعاهدات السابقة التى وقعها فيلى برانت مع الدول الشرقية .

ومن الضرورى أن قدرت روسيا موقفها بدقة أمام المطلب الألمانى الغربى هذا بالنسبة لامكانية تعديل الحدود الحالية وتدارست كل الاحتمالات بشأنه خاصة وان أى تعديل فى الحدود يجب أن يكون بالطرق السلمية وبرضاء الطرف الآخر وقدرت أن الحزب الاشتراكى الشيوعى الألمانى الشرقى هو الذى يسيطر ويتولى الحكم بالاغلبية وعليه فان المانيا الشرقية لن تقبل بالتالى الانضمام الى المانيا الغربية الا طبقا لشروط المانيا الشرقية التى ستقررها فى هذا الشأن لحماية مكاسب شعبها وتلك الأخرى الخاصة بالا تصبح أقلية وسط الأغلبية الألمانية الغربية وتلك الخاصة بانسلاخ المانيا الغربية من الأحلاف الغربية وهى من الأمور التى قدرت روسيا بالضرورة انها لن تكون هينة التنفيذ فى هذه الحقبة من الزمن لذلك فقد أصبح المطلب الألمانى الغربى مقبولا لدى روسيا والمانيا الشرقية حتى لا يتعطل توقيع اتفاقية الامن الأوربى أو أن تتعثر خاصة وقد اعترفت جميع الدول الموقعة « على اتفاقية الامن الأوربى » بالحدود القائمة عام ١٩٧٥ فى أوربا كحدود قننت للدول خاصتها وذلك بصرف النظر عن اجازة تعديلها سلميا باتفاق الأطراف المعنية .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن روسيا قبلت لأول مرة مبدأ الاخطار والاعلان المبكر عن مناوراتها الكبيرة وعن تحركاتها العسكرية الضخمة لقوات تزيد عن ٢٥٠٠٠ جندى والتى تقع ضمن مسافة ٢٥٠ ميلا من خط التقسيم الأوربى. وكانت روسيا ترفض مثل هذا الابلاغ المسبق وترجع الى الأقمار الصناعية وتبرز بأنها هى القادرة على اعطاء أمريكا الانذار المبكر عن التحركات الروسية ولكن تشدد أمريكا فى هذا المجال خاصة وأن هناك بعض الوسائل التى يمكن بها خداع الأقمار الصناعية وتضليلها جعل روسيا تقبل فى مايو ١٩٧٥ مبدأ الابلاغ المبكر عن تحركاتها العسكرية الكبرى الأمر الذى قلل من الفجوات التى كانت عالقة باتفاقية الامن الأوربى خاصة وقد تحصـــل الغرب على بعض المبادىء برزها بأنها فى صالحه ازاء قبول الشرق لحرية انتقال الأفراد والأفكار وتبادل المعلومات بين الدول الغربية والشرقية الا أن مثل هذه التصرفات يجب أن تسبقها اتفاقيات ثنائية بين الدول صاحبة الشأن .

اننى أعتبر أن اتفاقية الامن الأوربى بايجابياتها وسلبياتها هى بمثابة صمام الأمن لأوربا يمكن الاستفادة منها اذا نفذت بروحها وبطريقة مخلصة واننى أعتبرها البديل السياسى لمعاهدة الصلح الأوربية التى كان من المفروض أن توقع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث اننى أعتقد انه لن توقع بعدئذ معـــاهدة للصلح الأوربى بمعناها التقليدى لأن اتفاقية الأمن الأوربى غطت جميع البنود التى يمكن لمعاهدة صلح أن تحويها بصرف النظر عن عدم معالجتها اياها بايجابية كاملة .

ومن هنا أشعر بأننى أختتم دراستى هذه عن المانيـــا الغربية التى كان يصعب أن أبرزها وحدها دون سرد حقيقة التيارات السياسية العاصفة التى صاحبت مولد المانيا الغربية عام ١٩٥٠ حتى توقيع اتفاقية الامن الأوربى عام ١٩٧٥ . ويقينى أن تخفيف حدة التوتر فى أوربا وتخفيض القوات بها وجعلها فى النهاية منطقة خالية من الأسلحة الذرية لمن الأمور التى قد تســـاعد على التقارب بين أفراد الأمة الألمانية الواحدة فى نطاق جديد من التعاون الخلاق على طريق الوحدة .

بعض المراجع

1 — Konrad Adenauer
Mémoires — Hachette

2 — Joseph Rovan
Allemagne — Petite Planète

3 — Alfred Grosser
L'Allemagne de l'Occident — Gallimard

4 — Alfred Grosser
La Démocratie de Bonn — Colin

5 — Edmond Vermeil
L'Allemagne Contemporaine — Aubier

6 — Robert Minder
Allemagne et Allemands — Seuil

7 — André Piettré
L'Economie Allemande — Médicis

8 — Georges Castellan
Histoire du Catholicisme politique en Allemagne — Seuil

9 — Allen Dulles
Germany's Underground — Macmillan

10 — Rudolf Walter Leonhardt
This Germany — Pelican

11 — Elisabeth Noelle
The Germans — Institut Allensbach

12 — Edgard Mcinnis
The Shaping of Postwar Germany — J.M. Dent Sons

13 — Alfred Berger
Berlin — Gerbach and Sohn
14 Winston Churchill
The Second World War — Cassel
15 — Dwight Eisenhower
Crusade in Europe — Heineman
16 — Stephen King Hall
History of the War — Hodder
17 — Albert Bushmell Hart
The Foundation of American Foreign Policy — Macmillan
18 — Rohan Dobutler
The Roots of National Socialism — Faber
19 — Michel Dean & John Wilde & Bailey Diffe
New Governments in Europe — F.P.A. New York
20 — Frederick Schuman
International Politics — McGraw — Hill
21 — Robert Bell
By Road to Moscow and Yalta — Alvin Redman
22 — George Taham & Robert Warne
War without Guns — Praeger
23 — James Morley
Japan and Korea — Walker
24 — Stuart de la Mahotière
The Common Market — Hodder
25 — Documents

صدر للمؤلف عام ١٩٥٦ كتاب
« مشكلة قبرص بين الماضي والحاضر »

الفهرس

الفصل السادس : لحظات حاسمة فى تاريخ ألمانيا الاتحادية

الفصل السابع : مشكلة برلين

الفصل الثامن : سياسة الانفتاح على الشرق والوفاق

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٥/٤٣٠٨

SETTIN
KOLBERG
DANZIG
ELBING
OSTERODE
STARGARD
KREUZ
WARSAW
FRANKFURT
GLOGAU
LODZ
BRESLAV
GORLITZ
RADOM
OPELM
ZITTAU
GLATZ
KIELCE
PRAGUE
MORAVSKA
PREROU
BRNO
TABOR
KASS
BRATISLAVA
VIENNA
LINZ
GYOR
BUDAPEST
IEDZEN
GRAZ
MARCALI
PECS